شرح المفصّل في صنعة الإعراب

الموسوم

بالتخمير

الجزء الرابع

تأليف

صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي

٥٥٥ - ٦١٧ هـ

تحقيق

الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

مكة المكرمة - جامعة أم القرى



دار الغرب الإسلامي

شرح المفصّل في صنعة الإعراب

الموسوم

بالتخمير

الطبعة الأولى
١٩٩٠

دار الغرب الإسلامي
ص. ب: ١١٣/٥٧٨٧
بيروت - لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم
القسم الثالث في الحروف

قال المُشرِّحُ: الحروفُ جمعُ حرفٍ، كالظروفِ جمعِ ظرفٍ، والسيوف جمع سيف، ويراد بالحرف شيئان:

أحدهما: بعض الكلمة، كالجيم من جعفر والضاد من ضرب والفاء من «في».

والثاني: أن يُراد به النَّوع الثاني من [الكَلِمِ][1] وذلك نحو: «من» و «في» و «قد» و «سوف».

والمراد بالحرف هاهنا هذا من الأول، لأن هذا الثاني لما لا يتصور معنى إلا بغيره فكذلك الأول لا يُفيد معنًى إلا بغيره، وأصله من حرفِ السّيف وهو حَدُّه؛ لأن حرفَ السيفِ طرفٌ من أطرافه، كما أن حرفَ الكلمةِ طرفٌ من أطرافها.

قال جارُ اللَّهِ: «الحرفُ ما دلَّ على معنى في غيره، ومن ثَمَّ لم ينفكّ عن اسمٍ أو فعلٍ يَصحبه».

قالَ المشرِّحُ: الحرفُ ما دلَّ على معنى في غيره، والمَعنى بذلك[2]:

---

(١) في (أ) «من الكلمة».

(٢) نقله الأندلسي في شرحه (١٥٣/٣)، قال: «قال شارح المفصل صدر الأفاضل: المعنى من قولهم: «يدل على معنى في غيره» أنه لا يتصور معناه إلا في تصور معنيين آخرين. . .» ثم =

أنه دل على معنى لا يُتصور إلا في تَصور معنيين آخرين(١ . أي: في ضمنِ تصورهما وهذا لأنَّ الحروفَ نَسَبٌ وروابطُ، إلا أن جهة النِّسبة مما يتفاوت في كل حرف والنّسبة لا يُتصور معناها إلا بتصور معنيين آخرين ١) وهما: المَنسوب والمنسوب إليه.

فإن سألتَ: هذا الحدُّ ينتقض بلفظِ النّسبة والإلصاق فإنه يدلُّ على معنى لا يُتَصَوَّرُ إلا بتصورِ معنيين آخرين، وهما المَنسوب والمَنسوب إليه والملصق والملصق به، وَ«بإذا» فإنَّه يدلُّ على المجازاة، وهي لا تُتصوَّر إلا بتصور معنيين آخرين وهُما الشَّرطُ والجزاءُ، وشيءُ من ذلك ليس بحرفٍ[٢]؟

أجبتُ: أمَّا النِّسبةُ والإلصاقُ فيريد بذَينك المعنيين يمتنع تجريد الدَّال على ذلك المعنى إذا وقع في التَّركيب جاز [تجريده][٣] عن اقتران (٤ أحدهما به، ومثل النّسبة الإلصاق إذا وقع في التركيب جازَ تجريده عن اقتران أحد ذينك المَعنيين ٤). ألا ترَى أنَّك إذا [قلت][٥]: ثَبَتَتْ النّسبة أو وُجد الإلصاق فقد وُجد كلّ واحدٍ منهما في التركيب، ولم يقترن به أحد ذينك المعنيين.

وأما «إذا» فالمعنى بقولنا: «دل على معنى» اقتصار دلالته على ما تقدم من المعنى.

فإنْ [سألتَ: فـ][٦] «إذا» ليس كذلك؛ لأنَّه كما دلَّ على المُجازاة في

= قال الأندلسي معقباً على كلام الخوارزمي: «وهذا أيضا مأخوذ من معنى ما قاله السيرافي غير أنه يغير عبارة النحاة، ثم اعترض على ما يقوله النحاة فقال: ما ذكروه ينتقض بلفظ النسبة والمجازاة... وأورد أغلب كلام الخوارزمي.

(١ ـ ١) تأخرت هذه العبارة في (ب) وكتبت بعد قوله: «فإن سألت...».

(٢) ساقط من (أ).

(٣) ساقط من (أ).

(٤ ـ ٤) ساقط من (ب).

(٥) ساقط من (أ).

(٦) ساقط من (أ).

«إذا» فهو بعينه معنى الوَقت، ألا تَرى أنك إذا قُلتَ: آتيتك إذا احمَرَّ البُسر فالمعنى أتيتك وقتَ احمرار البُسر؟

أجبتُ: معنى «إذا» لو اقتصر على معنى الوقت لما غير الماضي بدخوله عليه إلى الاستقبال، ولما جاز دخول الفاء في بعض المواضع في جزائه، وذلك نحو: إذا دخلتِ الدَّار فأنتِ طالقٌ، بل جرى مجرى الوقت حينئذٍ، ومن أجل ما ذكرناه حكموا على «إذا» بالاسمية، وعلى [«إن»][1] بالحرفية لأنه لم يتمخض دلالة «إذا» على ذلك وتمخض دلالة «إن» عليه. ومما ينتبهك على الفرق بينهما قول أصحابنا [2]رحمهم اللّه[2] في مَنْ قال لامرأته: أنتِ طالقٌ إن لم أطلقك: بأنّها لا تطلق حتى يموتَ الزَّوج[3]، لأن كلمةَ «إن» للشرطِ، وقد جَعل شرطُ الطلاقِ عدمُ التَّطليق، ولا يُتحقق عدمُ التَّطليقِ إلا باليَأْسِ عن الحياة وذلك ينتهي إلى آخرِ جزءٍ من أجزاءِ حياتِهِ. ولو قال: أنتِ طالقٌ إذا لم أطلقك فكلما سَكَتَ وقعَ الطَّلاق عِند أبي يُوسف ومحمّد، لأن «إذا» للوقت وعند أبي حنيفة [2]رحمه اللّه[2]، وإن كانت لا تَطلق في الحال، لكن لا، لأنه لم[3] تمخض «إذا» لمعنى الشرط، بل لكونه أحيانا بمعناه، وحينئذ يكون حرفاً بمنزلة «إن»، قال[4]:

* وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ *

فإذا أُريد به الوقتُ فكما فَرَغَ من ذلك الكلام وقعَ الطلاق، وإن أريد به الشرط لم يقعُ للحال، فلا يقعُ بالشك والاحتمال.

---

(١) في (أ): «إذ».
(٢-٢) في (أ).
(٣) ساقط من (ب) موجودة في نص الأندلسي المنقول من هنا.
(٤) ينسب هذا البيت إلى حارثة بن بَدْرٍ الغُداني شعره (ص ٣٥٨) (شعراء أمويون) وإلى عبد قيسِ بن خِفاف وهو في المُفضليات (ص ٣٨٥) والأصمعيات (ص ٢٣٠)، وشرح المفضليات (ص ٧٥٢). وينظر: معاني القرآن (١٥٨/٣).

[١٤٣/أ] فإن سألتَ: من الناس / من يفسر من ذكرت من حد الحرف في صدر الباب بأنه الذي لا يفيد معنىً إلا إذا اقترن به الأسماء والأفعال؟

أجبتُ: لو كان الأمر كذلك لما فهم للحروف وقت إطلاقها معنًى، بل عقب ذلك حتى تلحقها الأسماء والأفعال وتبين بطلان ذلك.

قَال جارُ اللَّهِ: «إلا في مواضع مخصوصة حُذِفَ فيها الفعل واقتُصر على الحرفِ فجرى مجرى الثَّابت نحو قولك: نَعم، وبَلى[١]، وأي، وإنه، ويا زيد و«قد» في قوله:

* . . . . وكَأنْ قَدِ *

قال المُشرِّحُ: إذا[٢] قيل: هل خرج زيدٌ؟ فقلتَ: نَعَمْ، فمعناه: نَعَمْ خَرَجَ زَيْدٌ[٣]، وكذلك إذا قيل: ألم يخرج زيدٌ؟ فقلتَ: بلى، فمعناه: بلى خرج، وإذا قيل: هل كان كذا؟ فقلت: إيْ واللَّهِ، فمعناه: أيْ واللَّهِ كانَ كذا، و«إنَّهْ» بمعنى (جَيْرِ) في قوله[٤]:

وَيَــقُـلْنَ شَــيْــبٌ قَــدْ عَــلاَ كَ وَقَــدْ كَــبِــرْتُ فــقُــلْتُ إنَّــهْ

مذهبُ النَّحويين أنَّ حرفَ النِّداء أصله أن يُقال: يا أعني زيداً، قال سيبويه في تَمْثيله: يا إيَّاك أعني. و«قد» في قولـه: «وكأنْ قَـدِ» معناه: وكـأن زَالت وهذا من قوله[٥]:

أَفِــدَ التَّـرَحُّـلُ غَيْـرَ أنَّ رِكَـابَنَـا لَمَّـا تَـزَلْ بِـرِحَـالِنَـا وَكَـأَنْ قَـدِ

---

(١) كررت في (أ).
(٢) نقل الأندلسي في شرحه (٣٥٥/٣) شرح هذه الفقرة بتمامها.
(٣) ساقط من (ب).
(٤) سيأتي ذكره بعد صفحات.
(٥) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه (ص٨٩).

قالَ جارُ اللَّهُ: «ومن أصناف الحُروف حروفُ الإضافة: سميت بذلك لأنَّ وضعها على أن تُفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماءِ، وهي فَوْضَىٰ في ذلك وإن اختَلَفَ [بها][1] وجوهُ الإفضاءِ».

قال المُشرِّحُ: قومٌ فَوضى في ذلك: متساوون لا رئيسَ لهم، قال الأَفْوَهُ الأَوْدِيُّ[2]:

لا يَصْلُحُ النَّاسُ فَوْضَى لا سَرَاةَ لَهُمْ ‏ ‏ ‏ وَلَا سَـرَاةَ إذا جُهَّـالُهُـمْ سَـادُوا

ويقال: أموالهم فَوضى بينهم، أي: هُم فيها شركاءُ، أنشدَ الشَّيْخُ ـ رحمه الله[3] ـ:

* طَعَامُهُمْ فَوْضَى فَضاً في رِحَالِهَمْ *

والمَعْنَى: أنَّها مشتركةٌ في نفس الإفضاء، وإن كانت جهةُ إفضائها مختلفةً.

قال جارُ اللَّهِ: «وهي على ثلاثةُ أضرب، ضربٌ لازمٌ للحرفية، وضرب كائنٌ اسماً وحرفاً، وضربٌ كائن فعلًا وحرفاً. فالأولى تسعةُ أحرفٍ، من، وإلى وحتى، وفي، والباء، واللام، ورب، وواو القسم، وتاؤه.

والثاني خمسةُ أحرف: على، وعن والكاف، ومذ، ومنذ.

والثالث ثلاثة أحرف: حاشا وعدا، وخلا.

فصل: «مِنْ» معناها: ابتداءُ الغاية، كقولك: سرتُ من البصرة وكونُها

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) ديوان الأفوه (ص ٢).

(٣) أنشده الزَّمخشري ـ رحمه الله ـ في أساس البَلاغة (ص ٣٥٠)، وعجزه:

* وَلَا يُحْسِنُونَ السِّرَّ إلَّا تَنَادِيَا *

أورده الأندلسي في شرحه (١٥٧/٣) عن الحواشي للزَّمخشـري، ولم يرد نسختي من (الحواشي).

مُبَعِّضةً في نحو أخذت من الدراهم، ومُبَيِّنَةً في نحو: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾[1] ومزيدةً في نحو: ما جاءني من أحدٍ. راجع إلى هذا».

قال المُشرِّحُ: إذا قلت[2]: سرتُ من البصرةِ فكأنك قلت: ابتداء سيري من البَصرة، وكونها مبعضةً راجعٌ إلى معنى الابتداء. قال أبو العبَّاس: لأنَّ قوله: إنما أخذتُ من ماله، إنما تَجعل من ماله إبتداء غايةٍ ما أُخِذَ فدلَّ على التَّبعيض من حيث صار ما بقي انتهاءً له، وكذلك كونها مبينة راجعٌ إلى معنى ابتداء الغاية، لأنَّ الرجسَ جامعٌ للأوثان وغيرها، قال ابنُ السَرَّاجِ: فإذا قلت ﴿من الأوثان﴾ فإنما معناه: الذي ابتداؤه من هذا الصّنف، وكذلك كونها مزيدة راجعٌ إلى معنى الابتداء أيضاً في قولك: هل من رجل؟ وما جاءني من رجل لاستغراق الجنس، لأنَّها دخلت لابتداء الجنس إلى انتهائه، بتقدير هل من رجلٍ إلى ما فوقه[3] في الدار إلا أنه (٤اكتفى بذكر «من»٤) عن (٥ذكر «إلى» لدلالة٥) إحدى الغايتين على الأخرى، ونحوه قوله: رأيتُ الهلالَ من خَلَلِ السَّحاب، أي: من مكاني إلى خَلَلِ السَّحاب.

قال جارُ اللَّهِ: «ولا تُزاد عند سيبويه[6] إلا في النفي. والأخفش يُجوِّزُ الزيادة في الواجب[7] ويستشهد بقوله عَزَّ وجَلَّ[8]: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾.

قال المُشرِّحُ: معناه: يغفر لكم ذُنوبكم.

---

(١) سورة الحج: آية ٣٠.
(٢) نقل الأندلسي في شرحه (١٥٨/٣) شرح بعض هذه الفقرة.
(٣) في (ب): «إلى ما في قوله....».
(٤ - ٤) في (أ): «بذكره عن».
(٥ - ٥) في (ب): عن ذكر الدلالة».
(٦) الكتاب.
(٧) رأى الأخفش في معاني القرآن له (ص ٢٤٧)، وينظر الجنى الداني (ص ٣١٨).
(٨) سورة إبراهيم: آية ١٠.

فأن سألتَ: «يغفرْ لكم» مجزومٌ على المجازاة، فلعلَّها من تعليل غير الواجب؟

أجبتُ: الكلامُ على المجازاة يبقى موجباً، قال الشَّيخُ لأن «لو» بمنزلة «إن»، فالكلامُ معه موجبٌ، وقد مضى.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) و«إلى» معارضةٌ لـ«من» دالةٌ على انتهاء الغاية كقولك: سرتُ من البَصرة إلى بغداد، وكونها بمعنى المصاحبة في قوله عزَّ وجلَّ[1]: ﴿ وَلَاتَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ راجعٌ إلى معنى الانتهاء».

قال المُشرِّحُ: ضُمن[2] معنى فعل يتعدى بـ«إلى»، وهو لا تضموا ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم كبيتِ الكتاب[3]:

إذَا تَغَنَّىٰ الحَمَـامُ الـوُرْقُ هيَّجَنِي وَلَـوْ تَعَـزَّيْتُ عَـنْهَـا أمَّ عَـمَّـارِ

فَضَمَّنَ معنى (هيَّجني) معنى (ذَكَّرني). ذكره الشيخ ـ رحمه الله[4] ـ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) و«حتَّى» في معناها إلاّ أنها تفارقها في أن مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشيء، أو ما يلاقي آخر / منه لأن [١٤٥/ب] الفعل المتعدي به الغرض فيه أن يتقصى ما تعلق به شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه وذلك قولك: أكلتُ السمكةَ حتَّى رأسِها، ونمتُ البارحةَ حتى الصباحِ، ولا تقول: حتى نِصفها أو ثُلثها، كما تقول: إلى نصفِها وإلى ثُلثِها».

قال المُشرِّحُ: «حتى» لانتهاءِ الغايـةِ بمنزلـةِ «إلى» وهُما يشتـركان ويَفترقان، فمن اشتراكهما ما قالَه الأخفش، يقول لك: إئتني فتقول: أما

---

(١) سورة النساء: آية ٢.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه (٣/١٦١).

(٣) الكتاب (١/١٤٤)، وشرح أبياته لابن خلف.

والبيت للنابغة الذبياني في ديوانه (ص٢٠٣)، والخصائص (٢/٤٢٥، ٤٢٨).

(٤) حواشي المفصل (ص ١٣٤).

حتَّى الليلِ فلا، وأما حتَّى الظهرِ فلا، وأما إلى الليلِ فلا، أو لا يحسُن فيهما إلا الجزاء.

وأما افتراقهما[1] فتقول: كتبت إلى زيد ولا تقولُ حتّى زيدٍ، وتقول: أنا إليك أي: أنت غايَتي، ولا تكون «حتَّى» ها هنا، ولأن معنى «إلى» إنتهاء له ابتداء فيما يدل عليه على نقيضِ «مِنْ» كقولك: خرجت من بغداد إلى الكوفة وليس كذلك «حتى»؛ لأنها لا تجيء على مقابلة «إلى»، لا يجوز خرجت من بغداد حتَّى الكوفة، لضعفها عن معنى الغاية، وذلك لخروجها إلى غيرها من المعاني، ولأنَّ «حتى» تصلح للمُفرد والجُملة، نحو ضربتَ القومَ حتّى زيدٍ وسرحت القَومَ حتّى زيدٍ مسرح، ولا تقع «إلى» هذا الموقع، لأنَّها للمُفرد كما أن «من» للمُفرد. قال عليُّ بن عِيْسى: واعلم أن «حتى» تأتي على وجهين:

أحدهُما: أن تكونَ غايةً لما انتهى الأمر به.

والآخر: أن تكون غايةً لما انتهى الأمر عنده. وإذا جررت بها احتُمل الوجهين، وإذا عطفت بها لم يكن إلا لما انتهى الأمر إليه، كقولك: ضربتُ القومَ حتَّى زيدٍ بالخفض، والثاني: ضربتُ القَوْمَ حتى زيداً، وجاءني القومُ حتى زيدٌ.

قال جارُ اللّٰهِ: «ومن حقها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها ففي مسألة السمكةِ والبارحةِ قد أُكل الرأسُ ونِيْمَ الصَّباحُ».

قال المُشَرِّحُ: هذا الكلام منظور فيه[2] لأن مسألة البارحة لم ينم الصباح، ألا تَرى أن ما بعد «حتى» بمنزلة التفصيل لما قبل حتى فإذا لم يدخل في الإجمال لم يَدخل في التَّفصيل.

---

(١) في (أ) تفرقهما.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه (١٦٢/٣) شرح هذه الفقرة.

قال جارُ اللَّهِ[1]: «ولا تدخل على مضمر فتقول: حتاه، كما تقول: إليه».

قال المُشَرِّحُ[2]: [«حتى»][3] لا تدخل على مضمر حتى لا يؤدي إلى اختلاط الضمائر، وذلك أن ما بعد «حتى» كما يتفق منصوباً يتفق أيضاً مجروراً ولذلك لا يتصل المنصوب من الضمائر بالاسم كما لا يتَّصل المجرور منها بالفِعل، فإن كان الضميرُ منفصلاً جاز أن تدخل عليه و«حتَّى» حينئذٍ تكون هي العاطفة؛ وهذا لأن دخولَها على الضميرِ المُنفصِل مما لا يُؤدي إلى اختلاطِ الضَّمائر، ولأنَّ المنفصل بمنزلةِ المُظهر، دل عليه مسألة الاخبار بالذي عن دِرْهَمٍ في قولك: أعطى عبدُ اللَّهِ: زيداً درهماً، كما[4] تقول: الذي أعطى عبد الله زيداً درهمٌ تريد: أعطاه، فحذفت الهاء، ويجوز إثباتها، ولك أن تقولَ: الذي أعطى عبدُ اللَّهِ زيداً إياه درهمٌ، وهو القياس، لأنَّك جعلت ضمير الدّرهم في موضعه. قالَ ابنُ السَرَّاج[5]: ومن قال أياه لم يجز حذفه، لأنه كالظاهر.

فإن سألت ما الدَّليل على أنه لم يجز حذفه، والدَّليل عليه أنه يجوز ما ذكرته الذي أعطى عبد الله زيداً درهمٌ، وبعد حذف الضَّمير المنفصل يعودُ الكلامُ إلى هذه الصُّورة فيجوز؟

أجبتُ: بلا يجوز، لكن إذا نويت بالمحذوف الضميرُ المتصل، أما إذا نويتَ به المنفصل فلا.

---

(١) في (ب): «قال جار اللَّهِ (فصل)...» وهو غير موجود في المفصّل (خ).
(٢) نقل الأندلسي في شرحه) (١٦٢/٣) شرح هذه الفقرة بتمامه.
(٣) ساقط من (أ).
(٤) ساقط من (ب)، وفي نص الأندلسي: «فتقول».
(٥) الأصول (٣٣٧/٢).

قالَ جارُ اللَّهِ: «وتكون عاطفةً ومبتدأً ما بعدها في نحو قول امرىء القيس:

وحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ» *

قال المُشَرِّحُ: أمَّا العطفُ فكقولك: جاءَني القومُ حتَّى زيدٌ، وضربتُ القومَ حتَّى زيداً. وأما الابتداء، فأن يقع بعدها[1] الجملة الابتدائية، وذلك في نحو قول جرير[2]:

وما زالَت القَتْلَى تمجُّ دماءها بِدجْلَةَ حتَّى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

وقالَ الفَرَزْدَقُ[3]:

* فَوَاعَجَباً حتَّى كليبٌ تَسُبُّنِي *

يعني: أتعجب بسبة النَّاس إياي حتَّى كليبٌ تسبني. صدر البيت[4].

مَطَوْتُ بِهِمْ حتَّى تَكِلُّ غُزِيُّهم وحتَّى الجِيَادُ .... البيت

---

(١) في (ب): «بعد هذه».

(٢) ديوان جرير (ص ٤٥٧)، والشاهد في شرح المفصل لابن يعيش (١٨/٨)، شرح المفصل للأندلسي (١٦٤/٣) كلاهما عن المؤلف.
وينظر: الأزهية (ص ٢٥٥)، المرتجل (ص ٣٩٢)، أسرار العربية (ص ٢٦٧)، خزانة الأدب (١٤٢/٤).

(٣) ديوان الفرزدق (ص٥١٨)، وعجزه:
* كأم أباها نهشل أو مجاشع *
وينظر: الكتاب (٤١٣/١)، المقتضب (٤١/٢)، الأصول (٤٢٥/١)، الجمل (ص ٧٨)، شرح أبياته (الحلل)، شرح المفصل لابن يعيش (١٨/٨، ٦٢)، خزانة الأدب (١٤١/٤).

(٤) ديوان امرىء القيس (ص ٩٣).
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المُحَصَّل (ص ١٦٢)، المُنَخَّل: شرح المفصل لابن يعيش (ص /١٥، ١٩)، شرح الأندلسي (١٦٣/٣).
وينظر: الكتاب لسيبويه (٤١٧/١)، (٢٠٣/٢)، شرح أبياته لابن السيرافي (٦٠/٢)، المقتضب (٤٠/٢)، الجمل للزجاجي (ص ٧٨)، شرح أبياته (الحلل): (ص ٨٦)، الإيضاح للفارسي (ص ٢٥٧)، شرح شواهده للقيسي (ص ٣٢١، ٣٥٢)، أسرار العربية (ص ٢٦٧).

مَطَوتُ بهم: أي: مَدَدْتُ بهم في السَّير، ويروى: (سَرَيْتُ). الغُزِيُّ: جَمْعُ غازٍ، ونحوه الحَجيج: جمع حاجٍّ، وقطني: جمع قاطنٍ. الشَّيخ[1] ـ رحمه اللَّهِ ـ وضعَ «ما يقدن بأرسان» موضع الكلال، كقول أبي العلاء:

* ولو في عُيُون النَّازيَاتِ بأَكْرُعِ *

وضع «النَّازيَات بأَكْرُعِ» موضع الجَرَادِ. وما قبله[2]:

ومجـر كـغُـلَّان الأُنَيْعِمِ بـالـغٍ   ديَـارَ العَـدُوِّ ذي زُهَـاءٍ وأَرْكَـانِ

الغُلَّان: جمعُ غالٍّ، وهو نبتٌ، شبَّههم بالنَّبْتِ لما عليهم من خُضرة الأسلحة. الأُنَيْعِمُ: في عِرَاقِيَّات الأبيوردي[3]:

فَيَـا الـرَّيَّـانَجَبَـلَ أَيْـن مَـوَارِدٌ   تَـرَكْتُ لَهَـا مَـاءَ الأُنَيْعِمِ صَـادِيَـا

بالغٌ ديارَ العَدُوِّ / يعني: أنه لا يمكن رده على الموضع الذي فيه يسير [١٤٦/أ] لكبرته ومناعته، وأنه لا يقاومن جيش ذي زهاء أي: ذي عدد، وحزر يحـزر ويعد فلا يمكن ضبطه. الأركان: هي النواحي.

قال جارُ اللَّهِ: «ويجوز في مسألة «السَّمكة» الوجوه الثلاثة».

قالَ المُشَرِّحُ: أمَّا الجَرُّ فعلى ما ذكرنا أن الرَّأسَ يكونُ منتهي له ويُحتملُ أن يكون منتهي عندَه.

وأمَّا النَّصبُ فالرأس منتهي به.

---

(١) حـواشي المفصل (ص ١٣٤)، وعن حـواشي المفصل في شـرح المفصـل لـلأنـدلسي (١٦٣/٣، ١٦٤)، وصدر البيت في شروح سقط الزند (١٥٣٤/٤):
* تَرَىٰ آلها في عَيْنِ كلِّ مُقَابلٍ *

(٢) ديوان امرىء القيس (ص ٩٣).

(٣) ديوان الأبيوردي (١١٠/١)، والأنيعم في معجم البلدان (٢٧٣/١).
والرَّيانُ: جبلٌ مشهورٌ في بلاد بني عامر في نَجْد يتغنى به الشُّعراء ينظر: معجم البلدان (١١٠/٣).

وأمَّا الرَّفعُ فمُحتمل، أَلا ترى كيف انتهى «المَطو» في بيتِ امرىء القَيس عندما بعد «حتَّى». وفي قولهم: أكلتُ السمكةَ حتى رأسها انتهى الأكلُ بما بعدَ «حتى»

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) و«في» معناها الظَّرفية، كقولك: زيد في أرضه، والرَّكضُ في المَيدان ومنه نظرت في الكتاب، وسعي في الحاجة».

قال المُشَرِّحُ: الكتابُ[1] كأنه احتوى وأحاط به. وأمَّا سعي في حاجته فمعناه: استولى عليه الحِرْص على تخليصها والسّعي[2] لكفايتها حتى منعه التّقديم والتَّأخير للقيام بسائرِ أشغاله ومهماته، فكأنه منها في ظرفٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقولهم: في قولـه عزَّ وجـلَّ[3]: ﴿ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِيْ جُذُوْعِ النَّخْلِ ﴾ إنّها بمعنى «على» عمل على[4] الظاهر. والحقيقةُ أنها على أصلها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظَّرف فيه».

قال المُشَرِّحُ: لم[5] يَزَلِ النَّاسُ يقولون بأن «في» في الآية بمعنى «على»، وليس كذلك، وهذا لأنَّ «في» تفيد من التَّمكن ما لا تفيده «على» بدليل أن الكائن في الظّرف وإن تحرك لا يكادُ يخرج عن الظَّرف بخلاف المستعلي.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والباء معناها الإلصاق كقوله: به داءٌ، أي: التَصَقَ به وخامـره».

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه (١٦٥/٣) شرح هذه الفقرة.
(٢) في (أ): «السعة» وهذه الجملة أسقطها الخوارزمي من نصه المنقول من هذا الموضع.
(٣) سورة طه: آية ٧١.
(٤) في (ب): «عمل بمعنى الظاهر».
(٥) نقل الأندلسي في شرحه (١٦٥/٣) شرح هذه الفقرة ثم عقب عليه بقوله: «أقول: الصحيح أن هذا الموضع صالح لهما على حسب ما يقصده المتكلم من معنى الظرفية أو الاستعلاء غير أن الظرفية تترجح وفاقا للظاهر اللفظي...» ونصه طويلٌ مفيدٌ.

قالَ المُشَرِّحُ: الباء[1] ليست للاستعانة ها هنا، إنما هي بمعنى تعليق أحد المعنيين بالآخر.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومررتُ به وارد على الاتساع والمعنى: التصق مروري بموضع يقرب منه».

قال المُشَرِّحُ: الباء هاهنا ليست للاستعانة أيضاً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ويدخلها معنى الاستعانة في نحو كتبتُ بالقلمِ وفي نحرتُ بالقدومِ وبتوفيق اللَّهِ حججتُ، وبفلان أصبتُ الغرض».

قال المُشَرِّحُ: يريدُ كتبتُ مستعيناً بالقلمِ، ونحرتُ مستعيناً بالقدوم فكأنَّك ألصقتَ استعانتك بالقلمِ والقَدوم، والاستعانة في بعض هذه الفصول دون البعض، والإلصاق شامل للفصول كلها.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وبمعنى المُصاحبة في نحو خرج بعشيرته، ودخل عليه بثيابِ السَّفر، واشترى الفَرس بسرجِهِ ولجامِهِ».

قال المُشَرِّحُ: معناه: خرج ملتبساً بعشيرته ودخل عليه ملتبساً بثياب السَّفر وهذه الباء تُسمى بـ[ـاء] المُلابسة[2].

قالَ جارُ اللَّهِ: «وتكون مزيدةً من المَنْصُوبِ كقوله[3]: ﴿ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيْكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ وقوله[4]: ﴿بِأَيِّكُمُ المَفْتُوْنُ﴾ وقوله:

* سُوْدُ المَحَاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بِالْسُّوَدِ *»

قال المُشَرِّحُ: الشيخُ[5] ـ رحمه اللَّه ـ أصلُهُ: فستبصر ويبصرون أيِّكم

(١) نقل الأندلسي في شرحه (١/١٦٦) شرح هذه الفقرة.
(٢) في (أ): «بالملابسة».
(٣) سورة البقرة: آية ١٩٥.
(٤) سورة القلم. آية ٦.
(٥) حواشي المفصل (ص ١٣٤)، ونص الخوارزمي بتمامه نقله الأندلسي في شرحه (٣/١٦٧).

هو المَفتون، بنصب «أيّ»، على أنّها هي الموصولة، كأنه قال فستبصرون ويبصرون الذي هو المفتون منكم، ثم إنّه حذف الشَّطر الأول الذي هو [«هو»][1] من صلتها فَصَارَ أَيّكُمْ المَفْتُوْنُ كَقَوْلِهِ[2]: ﴿إِيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ في قراءَة من قرأ بالنَّصب[3] ثم أُدخِلت الباء مزيدةً، فقيل: «بأيِّكُمْ المَفْتُون» فدخولها على المَنْصُوْب كما ترى، ولا يُقال: إن أصله: ويبصرون أيكم المفتون على أن أيّاً: المُبتدأ، والمفتون: خبرُهُ، وأن أياً هي المتضمنة لمعنى الاستفهام التي من شأنها التَّعليق، فإن «أُبصر» ليس من الأفعال التي تعلق. كما أن ﴿نَنْزَعُ﴾ في الأخرى كذلك، ولأنك تقول: علمت بأيهم في الدَّارِ معلقاً. ويزعُم الكُوفِيُّون أن المَفتون مصدرٌ، والباء متعلقة به وكأنه قيل بأيكم (الفتنة)[4] أول البيت[5]:

تِلْكَ الحَـرَائِـرُ لا رَبَّــات أَحْمِـرَةٍ سَوْدُ المَحَاجِرِ . . . . .البيت

يصف بذاذتهن وسماحتهن.

قال جارُ اللَّهِ: «وفي المرفوع كقـوله[6]: ﴿كَفَىٰ بِـٱللَّهِ: شَهِيْدَا﴾ وبحسبك زيد، وقوله امرىء القيس[7]:

---

(١) ساقط من (أ).
(٢) سورة مريم: آية ٦٩.
(٣) هي قراءة الأعرج والأعمش وهارون... وغيرهم.
ينظر: إعراب القرآن للنّحاس (٣٢٢/٢)، البحر المحيط (٢٠٩/٦).
(٤) في (أ): «المفتن»، وفي (ب) «الفتون»، وما أثبته عن شرح الأندلسي منقول من كلام الخوارزمي.
(٥) البيت للرَّاعي النُميري في ديوانه (ص ١٢٢)، ويروى للقَتَّال الكِلابِيِّ ديوانه (ص ٥٣)، توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٦٣ والمُنخل (ص ١٦٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٣/٨)، وشرحه للأندلسي (١٦٧/٣)، وينظر: مجاز القرآن (٤/١)، المعاني الكبير (ص ١١٣٨)، مجالس ثعلب (ص ٣٦٥)، المرتجل (ص ٣٧٠)، خزانة الأدب (٦٦٧/٣).
(٦) سورة النساء: آية ١٦٦. وغيرها. ولفظ الآية: ﴿وَكَفَىٰ باللَّهِ..﴾
(٧) ديوان امرىء القَيس (ص ٨٦) السُّنْدُوْبِيّ) ولم يَرد في طبعة الأستاذ أَبي الفَضْل رحمه اللَّهِ.
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل (ص ١٦٣)، المنخل (ص ١٦٨) شرح =

أَلَا هَلْ أَتَاهَا والحَوَادِثُ جَمَّةٌ   بأنَّ آمرأ القَيْسِ بنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا»

قالَ المُشَرِّحُ: المعنى: كفى باللَّهِ شهيداً وحسبك زيداً، وهل أتاها أنَّ امرأ القيس. زيادة الباءِ في المَنصوب واسعةٌ كثيرةٌ، وأمَّا في المرفوع فقليلةٌ، تَمْلِكَ: أمُّ امرىءِ القَيْسِ. بَيْقَرَ الرَّجُلُ: أقامَ بالحَضر وتركَ قومَهُ بالبادية، وفي «شَرْحِ تصريف المازني لابن جني»[1] بيقرَ الرَّجُلُ: إذا خرج من الشَّام إلى العراق. ويقال بيقر: إذا خَرَجَ من أرضٍ أو مات[2].

قال جارُ اللَّهِ: «(فصل) واللاَّم للاختصاص كقولك: المال لزيد، والسرج للدابة، وجاءَني أخٌ له وابنٌ له وقد تقع مزيدة، قال اللَّه[3]: ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾».

قالَ المُشَرِّحُ: (رَدِفَ لَكُمْ) أي: ردفكم، ونحو قوله[4]: ﴿ إنْ كُنْتُمْ للرُّؤْيَا تَعْبُرُوْنَ ﴾ وهو أقربُ مأخذاً من الأول.

= المفصل لابن يعيش (٨/٩٣)، شرح الأندلسي (٣/١٦٦).
وينظر الزاهر لابن الأنباري: الخصائص (١/٣٣٥)، المُنصف (١/٨٤)، الإنصاف (ص ١٨١)، وإيضاح شواهد الإيضاح (ص ٢٧٩)، ضرائر الشِّعر (ص ٦٣)، الخزانة (٤/١٦١).

(١) في (ب) «وفي تصنيف المازني...»
وينظر: المنصف (١/٨٤)، وزادَ أبو الفَتْح رحمه اللَّه: «وبيقر أيضاً: إذا عَدَا مُنَكِّساً رأسَهُ».

(٢) نقل الأندلسي في شرحه (٣/١٦٧) شرح ألفاظ البيت عن الخوارزمي مصرحا بذكره، ونقل ابن المستوفي في إثبات المحصل (ص ١٦٤) ما نقله الأندلسي عن الخوارزمي ثم قال: «والذي نقله الأندلسي كلام الخوارزمي قال: ... فغير عبارته وأتى بما لم يأتِ به...». ولم أجد في نسختي في شرح المفصل للأندلسي أيّ زيادة أو نقصٍ وتَغْيِيْرٍ عن ما في كلام الخوارزمي. فلعل الأندلسي أصلح من نسخته بعدما وقَف على كلام ابن المستوفي، لأنه فرغ من كتابه سنة ٦١٩ هـ وألف ابن المستوفي كتابه إثبات المحصل سنة ٦٢٣ هـ وتوفي ابن المستوفي سنة ٦٣٩ هـ. وبقي الأندلسي بعده دهراً.. حتى سنة ٦٦١ هـ. وذُكِرَ أنَّه كان يزيدُ في كتابه وينقص فلعل هذه من إصلاحاته فيه، واللَّه أعلم.

(٣) سورة النمل: آية ٧٢.

(٤) سورة يوسف: آية ٤٣.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) و«رُبَّ» للتقليل، ومن خصائصها أن لا تدخل إلا على نكرةٍ ظاهرةٍ أو مضمرة».

قالَ المُشَرِّحُ: إنما تدخُلُ على النَّكرة لما ذكره أبو العباس[1] في «رُبَّ» فلذلك لا تقع إلا على تكرة؛ لأنَّ ما بعدها يخرج مخرج التَّمييز. ابن السَّرّاج[2]: والنَّحويون كالمجمعين على أن (رُبَّ جوابُ لما[3]، تقول: ربَّ رجلٍ عالم لمن[4] قال لك: ما رأيت رجلاً عالماً، أو قدرت أنه يقوله ربَّ رجلٍ عالمٍ تُريدُ [رُب][5] رجلٍ عالمٍ قد رَأَيْتُ، وضارعت أيضاً حرفَ النَّفي إذا كان حرفُ النَّفي يليـه الواحد المنكور وهو يُرادُ الجماعة.

قالَ جارُ اللَّهِ: «والظَّاهِرَةُ يلزمها أن تكونَ مَوْصُوفةً بمُفردٍ أو جُملةٍ كقولك: ربَّ رجلٍ جوادٍ، وربَّ رجلٍ جاءَني، وربَّ رجلٍ أبوه كريم».

قالَ المُشَرِّحُ: إنما لزمته الصفة لأنه أبلغ في إثبات التَّقليل ألا تَرى أن رجلاً قائماً أقل من رجلٍ بانفراد.

قال جارُ اللَّهِ: «والمضمرة حقها أن تفسر بمنصوب، كقولك: ربَّهُ رَجُلاً».

قالَ المُشَرِّحُ: اِعلم أن «رُبَّ» تستعمل على ثلاثِ جهاتٍ.

الأولى: أن تَدخلَ على نكرةٍ ظاهرةٍ موصوفةٍ.

الثَّانيةُ: أن تدخل على مُضمرٍ مُفسرٍ بمنصوبٍ كما في: نِعْمَ رجلاً زيدٌ وإنما لزم التفسير المضمر؛ لأنَّه بمنزلة الصفة فيكون أبلغَ في التقليل، وعند المضمر الهاء على لفظ واحد، وإن وليها المؤنث والاثنان والجمع وحكى

(١) هو المبرد، ينظر المقتضب (٤/١٣٩، ١٤٠).
(٢) الأصول في النحو (١/٤١٧).
(٣) في (ب): «لما فعلت» وكلمة «فعلت» غير موجودة أيضاً في نص الأصول.
(٤) في (أ): «فيمن» وكذلك هي في الأصول.
(٥) ساقط من (أ) وهي موجودة في الأصول.

الكوفيون[1]: ربَّه رجلاً رأيت، وربهما رجلين، وربهم رجالا، وربهن نساء فمن وحد قال: إنه كناية عن مجهول، ومن لم يُوحد قال: إنه ردُّ كلامٍ كأنّه قيل له: ما لك جوار؟ فقال: ربَّهن جوار قد ملكتُ. والثالثة: أن تصلها بـ «ما» على ما يساق إليك.

قال جارُ اللَّهِ: «ومنها الفعل الذي تُسلطه على الاسم يجب تأخره عنها».

قالَ المُشَرِّحُ: كان من[2] حق «رُبَّ» أن تكون بعد الفعل موصلاً له كأخواته إلى المجرور، إذا قلت ما مررت برجل، وذهبت إلى غلام، ولكن لما كان معناه التقليل وكان لا يعمل إلا في نكرة صار مقابلاً لـ «كم» إذا كانت خبراً، فجعل له صدر الكلام كما جعل لـ «كم»، ولأن معناها التَّقليل كالنفي والنفي كالاستفهام له صدرُ الكلام، وهذا لأن الاستفهام ينقل الجملة الخبرية عن الخبر إلى الاستفهام، فكذلك النَّفي ينقل الجملة الإبتدائية عن الإثبات إلى النَّفي، ويشهد لكون التقليل بمنزلة النفي قولهم: كل ما يقول ذلك إلا زيد، والمعنى: لا يقول ذلك إلا زيد.

قال جارُ اللَّهِ: «وأنه يجيء محذوفاً في الأكثر كما حذف مع الباء في اسم اللَّهِ، وقال الأعشى[3]:

رُبَّ رِفدٍ هَرَقْتُهُ ذلِكَ اليَوْ مَ وأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالِ

---

(1) المسألة في أصول ابن السَّراج (٤٢٢/١)، والتَّسهيل (ص ٥٢)، ارتشاف الضرب (٤٦٣/٢)، وهي من المسائل التي استدركها ابنُ إيَاز البَغْدَادِيُّ على الإنصاف لابن الأنباري.

(2) نقل الأندلسي في شرحه (١٧٠/٣) شرح هذه الفقرة.

(3) ديوان الأعشى (ص ١٣) ونسبه العيني في شرح الشواهد (٢٥١/٣) إلى أعشى هَمْدان.
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل (ص ١٦٤)، المنخل (ص ١٦٨) شرح المفصل لابن يعيش (٢٨/٨)، شرحه للأندلسي (١٧٠/٣).
وينظر: مجاز القرآن (٢٩٩/١)، الإيضاح (ص ٢٥٢)، إيضاح شواهد الإيضاح (ص ٢٨٤)، شرح الشواهد للعيني (٢٥١/٣)، الخزانة (١٧٦/٤). ويروى: «أقتال».

فـ «هرقته» و«من معشر» صفتان لـ «رفد» و«أسرى» والفعل محذوف».

قال المُشَرِّحُ: اِعلم أن الفعل العامل في «رُبّ» أكثر ما تستعمله العرب محذوفاً، وربما جيء به توكيداً، أو زيادةً في البيانِ تقول: ربّ رجلٍ عالم أتيت. أقيال: جمع قَيْلٍ وهو الملك من مُلوك حمير، وأصله: قَيِّلٌ بالتّشديد، ونحوه مَيْتٌ في مَيّتٍ، وهو الذي له قول. كأنه قال: رُبَّ رفدٍ مهراق في ذلك اليَوم ضممته إلى أسرى.

قال جارُ اللّهِ: «ومنها أن فعلها يجب أن يكون [ماضياً][1] تقول: رب رجلٍ كريمٍ قد لقيت، ولا يجوز سألقى أو لألقين».

قال المُشَرِّحُ: إنما شرطُ أن يكون المُسلط على «رب» ماضياً لأن «رب» مع ما في صلتها ـ على ما ذكرناها ـ في جوابِ ما فعلتَ. قال أبو العباس[2] في «رب»: تُنبىء عن ما وقعت عليه أنه كان وليس بالكثير.

تخمير: موضع «رُبَّ» وما عملت فيه نصب. قال ابنُ السَّراج[3]: يدلُّ على ذلك أن كم تبنى عليها «ورُبّ» لا يجوز فيها، وذلك قولهم: كم رجل أفضل منه فجعلوه خبراً لـ «كـم»، كذا رواه سيبويه عن يونس [عن][4] أبي عمرو بن العلاء، وأن العرب تقوله[5]؟ ولا يجوز ربَّ رجلٍ أفضل فتجعله خبراً لرُب، كما جعلته خبراً لـ «كـم».

فإن سألت: ما بالك تركت في هذه مذهبك، بدليل أنك قد قلت «رُبَّ» وما عملت فيه نصب ومن مذهبك أن المفعول هو المجرور دون حرف

(١) ساقط من (أ).
(٢) المقتضب (٤/١٣٩، ١٤٠).
(٣) الأصول (١/٤١٧).
(٤) في النسختين: «وأبي عمرو» والتصحيح عن الأصول.
(٥) الكتاب (١/٢٩٣).

الجر، لأن حرف الجر عندك بمنزلة جزءٍ من الفعلِ و«رُبَّ» حرف جر، ألا ترى أنك لا تقول: بربَّ رجلٍ مررتُ، كما تقول بكم رجل مررت؟.

أجبت: مقابلتها لـ «كَمْ» هي التي أجرتها مجرى الأسماء من وجه، ومن ثَمَّ قال الشَّيخُ ـ رحمه الله ـ: وقد تستعملها العربُ في معنى نقيضتها وهي «كم» التي للتكثير، وأنشدوا في ذلك بيت الحماسة[1]:

فـإن تُمْسِ مَهْجُورَ الفَنَـاءِ فَـرُبَّمَـا   أَقَـامَ بِهَـا بَعْـدَ الـوُفُـودِ وُفُـوْدُ

ونظيرتها في ذلك «قد» فإنها للتقليل إذا دخلت على المضارع ثم انقلبت إلى معنى التكثير في نحو قول زهير[2]:

أَخُـو ثِقَـةٍ لا تُهْلِكُ الخَمْـرُ مـالَـهُ   وَلَكِنَّـهُ قَـدْ يُهْلِكُ المَـالَ نـائِلُهْ

بخلاف سائر الحروف الجارة. وإذا قيل لك: ما أحسنت؟ فقل: رب إحسانٍ تقدم منّي إليك. فقد قال ابنُ السّراجِ[3]: كأنَّك قلت: قد فعلت من إحسان إليك من تقدم.

قال جارُ اللَّهِ: «وتُكَفُّ بـ «ما» فتدخل حينئذٍ على الاسم والفعل كقوله: ربما قام زيد، وربما زيد في الدار قال أبو دُؤادٍ:

رُبَّمَـا الجَـامِـلُ المُؤَبَّـلُ فِيْهُـمُ   وعَـنَـاجِيْـجُ بَـيْـنَـهُـنَّ الـمَـهَـارُ»

قال المُشَرِّحُ: [ابنُ السَرَّاجِ][4]: ولما كانت «رُبَّ» تأتي لما مضى فكذلك رُبّما لما وقع بعدها الفعل كان حقه أن يكون ماضياً فإذا رأيتَ الفعلَ

---

(١) البيت في الحماسة (ص ٢٢٦) برواية الجواليقي لأبي العطاء السندي وينظر: شرح الحماسة للمرزوقي (ص ٨٠٠)، أمالي القالي (١/ ٢٧٧)، خزانة الأدب (٤/ ١٦٧).

(٢) شرح ديوان زهير (ص ١٤١).

(٣) الأصول (١/ ٤١٧).

(٤) ساقط من (أ) ونص ابن السراج في الأصول (١/ ٤١٩).

المضارعَ بعدها فثم إضمار «كان». عَنَىٰ الشيخ[1] ـ رحمه الله ـ بالإسم والفعل الجُملة الإسمية والجُملة الفعلية.

الجاملُ: مرفوعٌ. في (ديوان الفارابي)[2] أَبَّلَ الرَّجُلُ أي: اتَّخذ إبلاً. ويكون للنّتاج والنّماء ولا يكون للاعتِمال. الحراجيج في النُّوق والعناجيج في الخَيل. قال أبو عُبَيْدٍ: العَنَاجِيْجُ: جيادُ الخَيْلِ، واحدها عُنْجُوْجٌ. وقبله:

أقفـرت من سـروب قـومي تعـار	فـأروم فـشـابـه فـالـسـتـار
بعـد مـا كـان سـرب قـومي حينـاً	لـهـم الـنـخـل كـلـهـا والـبـحـار
فـإلى الـدرر «فـالـمـرواتُ» منهم	فـحـفـيـر فـنـاعـم فـالـديـار
فقـد أمست ديـارهم بـطن فلج	فـمـصـيـر لـصـيـفـهـم تِـعْشَارُ[3]

سروبُ القومِ: ما يسر حوله من إبلٍ وخيلٍ وغنمٍ، أُروم بفتح الهمزة والسِّتار بكسر السين (فالمروات) بالرفع، تِعْشَارُ: مكان وهو بكسر التاء المثناة والشين المعجمة كذا رأيت هذه الأسامي في نسخة مُصْلَحَةٍ من (ديوان شعره)[4].

---

(1) نقل الأندلسي في شرحه (١٧٢/٣) شرح هذه الفقرة بتمامها.

(2) ديوان الأدب (٢٢٨/٤).

(3) الأبيات في ديوانه (ص ٣١٦).
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل (ص ١٦٦)، المنخل (ص ١٦٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٩/٨، ٣٠)، شرحه للأندلسي (١٧٢/٣)، الشاهد في الأزهية (ص ٢٨٥)، أمالي ابن الشّجري (٢٤٣/٢)، شرح الشواهد للعيني (٣٢٨/٣)، الخزانة (١٨٨/٤، ١٨٩).

(4) لا أعرف ـ الآن ـ لأبي دؤاد ديوان شعرٍ غير ما جمعه غوستاف فون غرنباوم ونشر ضمن (دراسات في الأدب العربي) نقله إلى العربية الدكتور إحسان عباس وزملاؤه. ونشر في بيروت ونيويورك سنة ١٩٥٩ م.
وكان ديوانه لدى المؤلف كما ترى، وهو أيضاً عند ابن المُستوفى كما جاء في إثبات المحصل، وعند اللبلي الأندلسي كما جاء في كتابه وَشْي الحُلل... وغيرهم. علق الإمام بهاء الدين ابن النحاس ـ رحمه الله ـ على نُسخته من (المفصّل) في هذا الموضع بقوله: «(حاشية) «دُوَادٌ» غير مهموزٍ، ولا يَجُوز همزه بوَجْهٍ».

قال جارُ اللَّهِ: «وفيها لغاتٌ: «رُبُ»: الرّاء مضمومة، والباء مخففةٌ مفتوحةٌ أو مضمومةٌ أو مُسْكَنَةٌ. «و«رَبّ»: الراء مفتوحةٌ والباءُ مشددةٌ أو مخففةٌ، و«ربَّت» بالتاء والباء مشددةٌ أو مخففةٌ».

قال المُشَرِّحُ: قوله: «أو مسْكَنَةٌ» بسكون السِّين كَذَا السَّماعُ.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وواو القَسَم مبدلة عن الباء [الالصاقية في أقسمت باللَّه، أبدلت عنها عند حذف الفعل، ثم التَّاء مبدلة عن الواو][1] في تاللَّهِ خاصةً».

قال المُشَرِّحُ: تحقيق[2] الكلام في هذا الفَصل أن تقول[3]: الأصل في القسم حلف باللَّه، ثم واللَّه، [ثم تَاللَّه][4]، وهذا لأنه لما كثر العطف على موضع باء القسم بالواو، غلب الواو على القسم، نظيره: ما زلت وزيداً حتى فعل، بمنزلة ما زلت بزيد، وكذلك في قولك: جئتُ والشمسُ طالعةٌ، والمعنى: جئت [غلساً بوقت][5] طلوع الشمس، ولأن الواو كالباء مخرجها من الشفتين إلا أنه أخفُّ من الباء لتجافي الشفتين عنه وانضمامهما على الباء، والتاء أبدلت عن الواو لمقاربتها لها باتساع المخرج، وأنَّها من أقرب مخارج حروف [6 الفم إلى الواو، وأنها 6] من حروف الزيادة، ولأنها قد أبدلت منها في تُراث وتُجَاهٍ وتُخَمَةٍ.

فإن سألتَ: فما بالهم خَصُّوا التاء باسم اللَّه؟.

أجبتُ: لأنَّهم لمبالغتهم في التَّيَمُّنِ باسم اللَّه استحبُّوا الابتداء وفي

---

(١) ساقط من (أ).
(٢) نقل الأندلسي في شرحه (١٧٣/٣) أغلب شرح هذه الفقرة.
(٣) في (ب): «أن تكون» وفي شرح الأندلسي: «أن يقال».
(٤) ساقط من (أ).
(٥) في (أ): «طلسا لوقت».
(٦ ـ ٦) ساقط من (ب).

الباء وإن وقع به الابتداء ظاهراً لم يقع به تقديراً[1]، لاقتضاء الباء فعلاً سابقاً، فلا يكون اسم اللَّه مبتدأ به تقديراً، وكذلك الواو لإبهامه العَطْفَ.

قال جارُ اللَّه: «وقد رَوَى الأَخْفَشُ[2] تربِّ الكَعْبَةِ».

قال المُشَرِّحُ: إنما قيل ذلك، لأنَّه بمنزلةِ اسم[3] اللَّهِ تَعَالَىٰ في الظُّهور وكثرةِ الاستعمال.

قال جارُ اللَّه: «فالباء لأصالتها تدخل على المُظهر والمُضمر فتقول: باللَّه وبك لأفعلنَّ، والواو لا تدخل إلا على المظهر لنقصانها عن الباء. [والتاء لا تدخل من المظهر][4] إلا على واحدٍ لنقصانها عن الواو».

قالَ المُشَرِّحُ: الباء أعمُّ مخرجاً من الواو والتاء ولذلك يقالُ: بالله إلَّا فعلتَ، ولَمَا فعلت، ولا يقالُ ذلك بالواو والتاء.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وعلى للاستِعْلَاءِ تقولُ: عليه دينٌ، وفلان علينا أميرٌ، وقالَ اللَّه تعالى[5]: ﴿ فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الفُلْكِ ﴾».

قال المُشَرِّحُ: يقال: عليه دينٌ، لأن الدّين يستعلي من يلزمه، ولذلك يقولون: رَكِبَهُ دينٌ، وكذلك الأميرُ كأن له علواً، ولذلك يخاطب صاحب الحرمة بالمجلس الرّفيع والمجلس العالي.

[١٤٧/ب] قالَ جارُ اللَّه: «وتقول على / الاتساع مررت عليه إذا جُزْتَهُ».

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) رأى الأخفش في شرح المفصل لابن يعيش (٢٨/٩)، شرح الكافية للرضى (٤٠١/٢)، الجنى الداني (ص ٥٧).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) ساقط من (أ).

(٥) سورة «المؤمنون»: آية ١٨.

قـالَ المُشَرِّحُ: كمـا يقال: مـررت به[1] يقـال مررت عليـه. في «الحماسة»[2]:

مَرَرْتُ عَلَى دَارِ امْرِىءِ السُّوءِ حَوْلَهُ   لَبُـوْنٌ كَعِيْـدَانٍ بِحَـائِطِ بُـسْتَـانِ

قالَ جارُ اللَّه: «وهو اسمٌ في نحو قوله:

* غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بعدَ ما تَمَّ ضِمْؤُهَا *

أيْ: مـن فَوْقه».

قال المُشَرِّحُ: إنما يستعمل اسماً إذا دخلت عليه «من» خاصة، إذ لا فرق بينها حرفاً وبينها اسماً.

فإن سألت: «على» كما تكون اسماً وحرفاً فكذلك تكون فعلاً، تقول: علا زيداً ثوبٌ، كما تقول على زيدٍ ثوبٌ فهو أحد الأشياء، فكيف أورده في ما هو أحد الشّيئين؟.

أجبتُ: صورته إذا كان فعلاً غير صورته إذا كان حرفاً واسماً تمامه[3]:

* تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ *

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) البيت للعُريان بن سهلة النَّبْهَانِيِّ الطَّائِيِّ، في الحَماسة قطعة رقم (٧١٨) وسَهْلة أمه (من نُسب إلى أمه من الشعراء ص ٧٨، الخزانة: ٢/٥٢٢).

(٣) البيت لمُزاحم العُقيلي في ديوانه (ص ١٢٠) (مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة).

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٦٧)، المنخل (ص ١٦٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٣٩)، شرحه للأندلسي (٣/١٧٥).

وينظر: الكتاب (٢/٣١٠)، المقتضب (٣/٥٣)، الإيضـاح (ص ٢٥٩)، شرح أبيـاته (إيضاح أبيات الإيضاح) (ص ٣٢٣)، الأزهية (ص ٢٠٣)، الجنى الـداني (ص ٤٧٠)، الخزانة (٤/٢٥٣)، شرح أبيات المغني (٣/٢٦٥).

يصف قطاة، وقبل البيت:

أَذَلِـكَ أَمْ كُـدْرِيَّـةٌ ظَـلَّ فَـرْخُـهَـا   لَقًى بِشَـرَوْرَى كَـالْيَتِيْـمِ المُـعَيَّـلِ

«تصل» بالصاد المهملة، يقال: جاءَت الخَيْلُ تَصِلُ عَطَشاً، وذلك إذا سَمِعْتَ لأجوافها صليلاً أي: صوتاً. القَيْضُ: ما يُغْلَقُ من قشور البيض الأعلى، يصفُ قطاةً.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وعن للبعد والمُجاوزة، كقولك: رمى عن القَوس، لأنَّه يقذِفُ عنها بالسَّهم ويبعده وأطعمه عن الجُوع وكساه عن العَرى لأنَّه يجعل الجُوع والعرى مُتَبَاعدين عنه، وجَلَسَ عن يمينه أي: مُتَرَاخِياً عن بَدَنه في المكان الذي بحيال يمينه».

قال المُشَرِّحُ: بدنه في قوله: «عن بدنه» بالنُّون.

[قـال جارُ اللَّهِ: «وقال اللَّه تَعالى[٢]: ﴿ فَلْيَحْذرِ الَّذِيْنَ يُخَالِفُوْنَ عَنْ أمْرِهِ ﴾.

قالَ المُشَرِّحُ: كأنه ضمَّن المخالفة معنى التَّباعد][١].

قال جارُ اللَّهِ: «وهو اسم في نحو قولهم: جلست من عن يمينه، أي: من جانبها».

قال المُشَرِّحُ: الدَّلِيْلُ عليه قولُ ذِي الرُّمة[٣]:

فَقُلْتُ اجْعَلِيْ ضَـوْءَ الفَرَاقِـدِ كلِّها   يَمِيْناً ومَهْوَىٰ النَّجْمِ مِنْ عَنْ شَمَالَكِ

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والكاف للتَّشبيه كقولك: الذي كزيدٍ أخوك».

قال المُشَرِّحُ: التَّشبيه: عقدُ القَلْب على أن أَحَدَ الشَّيئين يسد مَسَدَّ الآخر في معنى من المعاني.

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) سورة النور: آية ٦٣.

(٣) ديوان ذي الرمة (١٧٤٣/٣) برواية: «وقلت».
وينظر: شروح سقط الزند (ص ٥٣٩).

فإن سألت: لم لا يجوزُ أن تكون التَّشبيه اسماً، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد كالأسد فمعناه مثل الأسد؟.

أجبتُ: لأنه لو كان اسماً فيما ضربناه من المِثال لما استقل به الصّلة ألا ترى أنك لو قلت: مررت بالذي مثلَ زيدٍ لكان خُلْفاً من القول فعلمنا ذلك سيبويه وهو الصَّوابُ الذي لا(١) محِيْصَ عنه.

(٢قال جارُ اللَّه: «وهو اسمٌ في نحو قوله(٣):

* يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ المُنْهَمِّ٢) *»

قال المُشَرِّحُ: المُنْهَمُّ. المُذَابُ، يقالُ: همَّ الشَّحْمُ فانْهَمَّ. قال(٤):

* يهم فيه القَوْم همَّ الشَّحْمِ *

قالَ جارُ اللَّهِ: «ولا تدخل على الضمير استغناء عنها بمثل، وقد سد نحو قوله:

* وأُمِّ أَوْعَـالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا *»

قال المُشَرِّحُ: المُبَرِّدُ يجيزُ دخولَ كافِ التَّشبيه على الضَّمير(٥)، كما يُجيز دخولَ «حتى» عليه أيضاً، وعند سيبويه(٦) لا يجوزُ؛ لأن من شأنِ

---

(١) ساقط من (ب).
(٢ - ٢) أدمج النّاسخ هذه الفقرة بالفَقرة التي قبلها.
(٣) البيتُ للعَجَّاج، ديوانه (٢/٣٢٨).
توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المُحَصَّل (ص ١٦٨)، المُنَخَّل (ص ١٧٠)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٤٢)، شرحه للأندلسي (٣/١٧٦).
وينظر: المغني (ص ١٩٦)، شرح شواهده (ص ٥٠٣)، الجنى الدَّاني (ص ٧٨)، الخزانة (٤/٢٦٢).
(٤) الصحاح: (همم) برواية (الخم).
(٥) المقتضب (١/٢٥٥).
(٦) إلا في ضرورة الشعر: الكتاب (١/٢٩٢).

المَجرور بالكاف أن تُطَّرح عنه الكاف فيكون تَشبيهاً على سبيل المُبالغة، ولذلك دخل على المَرفوع في قولهم: ما أنا كأنتَ، وذلك لا يَتأَتَّى فيما إذا دخل على المُضمر. قالَ العَجَّاجُ[1]:

نحى الـذنـابـات شمـالاً كَثَبـا   وأمَّ أوعـالٍ كَـهَـا أوْ أقْـرَبـا
ذَاتَ اليَمِيْنِ غَيرَ أن تَنَكَّبَا

الذَّنَابَاتِ[2]: موضعٌ بعينه. وأمَّ أوعالٍ: هَضْبَةٌ، والكَثِب: هو القريب تنكب: تجوّز، وفي نحّى: ضميرٌ يعود إلى حمارٍ وحشيٍّ، ومعنى: «نحى الذنابات» أنه مضى في عدوه ناحية من الذُّنابات، فكأنه تجاهل عن طريقه، وأم أوعال من عن شماله بالقرب من الموضع الذي عدا فيه. كها: أي كالذنابات أو أقرب إليه منها، يقول: والهضبة التي هي أم أوعال عن يمينه مثل الذنابات عن شماله. «غير أن تنكبا» يريد: هما عن يمينه وشماله ومقدار ما بين كل من الموضعين وبين طريقه واحد إلا أن يجود في عدوه فتصير الذنابات إن مال إليها في العدو أقرب من أم أوعال، وأن مال في العدو إلى أم أوعال صارت أقرب إليه من الذنابات. وأم أوعال رفع بالابتداء وكها خبرها. ومحفُوظي وأمَّ أوْعَالٍ بالنَّصب.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): ومذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان كقولك: ما أريت مذ يوم الجمعة يوم السبت، وكونهما اسمين ذكر في الأسماء المبنية».

---

(١) ديوان العجاج.
توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ،المنخل (ص ١٧٠)،شرح المفصل لابن يعيش (١٦/٨، ٤٤)، شرحه للأندلسي.
وينظر: الكتاب (٣٩٢/١)، شرح أبياته لابن السيرافي (٩٦/٢)، الأصول (١٠٢/٢)، ضرائر الشعر (ص ٣٠٨)، شرح شواهد الشافية (٣٤٥/٤)، الخزانة (٢٧٧/٤).
(٢) الشرح كله بألفاظه عن شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٩٦/٢)، ولم يزد عليه إلا قوله: «ومحفوظي. . .».

قال المُشَرِّحُ: الشيخُ ـ رحمه الله ـ كما ذكر هـذا الفصل في قسم الأسماء فقد شرحته أنا أيضاً هناك.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) و«حاشى» معناها التَّبرئة، قال الشاعر[1]:

حَـاشَـى أَبِيْ ثَـوْبَـانَ أنَّ بِـهِ   ضِنًّـا عن المَـلْحَـاةِ والشَّتْمِ»

قال المُشَرِّحُ: «أبو ثَوْبان» كنيةُ رجلٍ. يقال: ظن[2] عليه بكذا، وظن عنه، كما يقال: بخل عليه بكذا، وفي درعيات السقط[3]:

بـدونـهـا ظـنَّ عـن أقـاربـه   كـاملُ عَبْسٍ إذا الضِّـراب فَـأى

وقال اللَّه تعالى[4]: ﴿وَمَنْ يَبْخَلُ فإنَّما يَبْخَلُ عن نَفْسِهِ﴾، وقال الإمام عبد القاهر الجرجاني: قد تقدم قبل هذا البيت ذم لقوم واستثنى أبا ثوبان منهم.

قالَ جارُ اللَّه: «وهو عندَ المُبرِّدِ[5] يكون فعلاً في نحو قولك: هجم القوم حاشا زيداً بمعنى جانب بعضهم زيداً فاعل من الحشا وهو الجانب».

قال المُشَرِّحُ: لو قلت في تفسير حاشا هنا جانب كلهم زيداً لكان أوجه.

---

(١) تقدم ذكره في الجزء الأول.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) شروح سقط الزند (ص ٢٠١١)، كامل عبس: هو قيس بن زهير وإنما لقبه: كامل عبس، لأنه يسمى هو وإخوته الكملة من بني عبس، وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية، وهي التي تقول: ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل، والله أنهم لكالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها، وقد أوضح الشيخ أبو العلاء المقصود بقوله في البيت الذي يليه:

وابـن زهـيـر لـو حـاز مـشـبـهـهـا   لـبـاء مـنـهـا بـسـؤلـه وبـأى

(٤) سورة محمد: آيـة: ٣٨.

(٥) المقتضب (٤/٣٩١).

قال جارُ اللَّهِ: «وحكى أبو عمرو الشيباني[1] عن بعض العرب: اللهم اغفر لي ولِمَنْ يَسْمَع حاشا الشَّيطان وابنَ الأصبغ».

قـال المُشَرِّحُ: «ابنَ الأصبـغ» بالنَّصب، بـالصَّـادِ المُهملة والغين المُعجمة، العطف هاهُنا كالعطفِ في قوله[2]:

* وباتَ على النَّارِ النَّدى والمُحَلَّقُ *

وقوله:

* إلا ابن عبدِ اللَّه والمَطَرُ *

وقول الفرزدق[3]:

تَنَظَّرتُ نَصْـراً والسِّمـاكين أَيْهُمـا ... عليَّ من الغَيْثِ استَهَلَّتْ مَـوَاطِـرُهْ

تنـظرتُ: أي انتظرتُ، السِّمـاكين: أي: نَوْءُ السِّمـاكين، أَيْهُما: بتخفيف أَيِّهما.

---

(١) الجنى الداني (ص ٥٦٢) وغيره.

(٢) صدره، وما قبله:

لعمـري لقـد لاحت عيـونٌ كثيـرةٌ ... إلى ضـوءِ نـارٍ في يَفَـاعَ تُحَـرَّقُ
تـشب لـمقـرورين يـصـطليـانـهـا ... وبـات على الـنـار الـنـدى والمحلق

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٥٠)، وهو من شواهد المغني.

وينظر: شرح أبياته (٢/٢٧٧)، (٣/٢٣١، ٢٧٢).

(٣) ديوان الفرزدق (١/٢٨١) (دار صادر).

والشاهد في مجالس الزجاجي (ص ٢٧٩)، المحتسب (١/٤١، ١٠٨)، الجنى الداني (ص ٢٣٤)، المغني (ص ٨١)، شرح أبياته (١/١٤٦).

وروايةُ الزَّجَّاجِيِّ:

* تَنَظَّرْتُ بِشْراً....... *

والصَّحيح أنه «نصراً»، لأن الشاعر يمدح نصر بن سيار أمير خراسان وبعد الشاهد:

إذَا مَـا أَتَى نَصْـرٌ أتى النَّـاس كلُّهم ... وقد عزَّ من نَصْرٍ لَدَى الخوفِ ناصِـرُهْ
هُـوَ المَلِكُ المَهْـدِيّ والسَّـابِقُ الـذي ... لـه أوّلُ الـمَـجْـدِ التَّـلِيْـدِ وآخِـرُهْ
وَلَـوْ أن مَجْـداً في السَّمـاء وعنـدهـا ... إذَنْ لَـسَـمَـا نَـصْـرٌ إليـه يُـسَـاوِرُهْ

ونصرُ بن سيَّارٍ مترجم في الخزانة (١/٣٣٦) وغيره.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقوله تعالى[1]: ﴿حاشَ لِلَّهِ﴾ بمعنى براءَةَ اللَّهِ من السُّوءِ».

قال المُشَرِّحُ: أبو علي الفارِسِيّ: جانب يوسف الفاحشة لأجل اللَّه.

فإنْ سألتَ: فلمَ حُذِفَ الألف فيه؟.

أجبتُ: لأن الأفعال قد حُذفت منها في قولك: لم يك، ولم أدر، ولم أبَلْ، وقد حَذَفُوا الألفَ من الفِعلِ في قَوْلهم: أصابَ النَّاسَ جَهْدٌ فلو تَرَ أهلَ مكةَ، إنما هو تَرَىٰ. قالَ الشَّيخُ: أبو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ[2]: فحذفت الألف اللينة[3] المنقلبة عن اللَّام كما حذفت عن «حاشا» واللَّام الجارة عوض من[4] المحذوف من آخره. وحاشَى لا يُستثنى به في كلِّ موضع ـ اللهم ـ إلا من مُوجب لا تَقول: عندي درهمٌ حاشا قيراطٍ، ولا أقوم حاشَا أن تقوم.

قالَ جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وعَدا وخَلا مرَّ الكلامُ فيهما في الاستثناء».

قال المُشَرِّحُ: كما مر فيهما مَتْناً فقد مرَّ شرحاً.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) و«كي» في قولهم: كيمه من حروف الجرّ بمعنى لِمَهْ».

قالَ المُشَرِّحُ: عليُّ بن عِيْسَىٰ: معنى «كي» كمعنى «لكذا»[5] نحو: صلَّيْتُ لكي أدخلَ الجَنّة والأصلُ أن تقول: لأَدْخُلَ الجَنَّة وكَيْمَه: هي كي دخلت عليها «ما» الاستفهامية، وسيجيء هذا القسم إن شاء الله.

---

(١) سورة يوسف: آية ٥١.

(٢) المسائل البصريات (ص ٢٥١)، المسائل المنشورة (ص ٦٧)، المسائل الحلبيات (ص ٢٤٤). ونصه من الحجة في القراءات.

(٣) في (ب).

(٤) في (ب): «عن».

(٥) في (ب): «كذا».

قال جارُ اللَّهِ: «وتُحذف حروف الجرّ فيتعدى الفعل بنفسه كقـوله تَعالى[1]: ﴿ واخْتَارَ مُوْسَى قَوْمَهُ سَبْعِيْنَ رَجُلاً لِمِيْقَاتِنَا ﴾ وقولِه:

* مِنَّا الَّذِي اختِيْرَ الرِّجَالُ سَمَاحَةً *

وقولِه:

* أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ *»

قال المُشَرِّحُ: تَمَامُ البَيْتِ الأول[2]:

.... وجُـوْداً إذا هَبَّ الرِّيَـاحُ الـزَّعَـازِعُ

البيت للفرزدق وبعده:

وَمِنَّا الَّذي قادَ الجِيَادَ على الحَفَـا بِنَجْـرَانَ حتَّى صبَّحَتْهَـا التَّـرايـعُ

الزَّعازِعُ: جمعُ زَعْزَعٍ وهي الرِّيحُ الشَّدِيْدَةُ، أراد الشِّتاء، وفيه تقلُّ الألبان، وتُعدم الأَزْوَادُ، ويَضِنُّ الجَوَادُ، فيقول: هو جَوادٌ في مثل هذا الوقت وعنى بهذا الجواد؛ غالبُ بن صَعْصَعَةَ، وكان جواداً، وهو الذي عاقر سُحَيْمَ ابنَ وُثَيْلٍ الرِّيَاحِيَّ فَعَقَرَهُ.

عنى بالذي قادَ الجِيَادَ على الحَفَا: ـ فيما يقال ـ عَمْرو بن جَدِيْرٍ من بني نَهْشَلٍ، ويُقال: بَلْ الأَضْبَط بن قُريـعٍ من بني سَعْدٍ، ويُقـال: بل الأَقرع بن حابس، وهذا أشبَه بالشِّعر، يُريد أنه أبعد الغُزاة حتى حَفِيَتْ خيلُه

(١) سورة الأعراف: آية ١٥٥.

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه (ص ٥١٦).

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٧٠)، المنخل (ص ١٧٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/ ٥٠).

وينظر: الكتاب (١/ ١٨)، المقتضب (٤/ ٣٣٠)، الأصول (١/ ١٨٠)، أمالي الزجاجي (ص ١٩٣)، أمالي ابن الشجري (١/ ١٨٦، ٣٦٤)، الخزانة (٣/ ٦٧٢).

إلى أن أتى نَجران وغَنِمَ التَّرابع وهي: الخَيلُ الكِرَامُ، وقيلَ: هي انتزعت من أيدي الأعداء، وقيل: هي التي تترع إلى أوطانها. تَمامُ البيت الثاني[1]:

* فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وذَا نَشَبِ *

قال جارُ اللَّهِ: «وتقول: استغفر اللَّه ذنبي».

قال المُشَرِّحُ: هذا الكلام منظورٌ فيه، واستغفر اللَّه ذنبي على الأصل الذي ينبغي أن يكون عليه، وهذا لأن من أسباب التَّعدية نقل الفعل الثلاثي إلى استفعل فإذا كان غَفَرَ متعدياً إلى مفعول أكسبه النقل إلى الاستفعال مفعولاً ثانياً، كقولهم: نَسَخْتُ الكتاب، واستَنْسَخْتُ زيداً الكتابَ وخَزن اللآلىء واستخزنه اللآلىء. ومما يُسْتَأْنَسُ به في هذا الباب بيتُ الأُستاذ أبي اسماعيل الكاتب:

* كأنَّ القِطَار استخزَنْتها لآلِيَا *

---

(١) البيتُ مختلفٌ في نسبته فنسب إلى زُرْعَةَ بن السَّائب وخِفَاف بن ندبة في ديوانه (ص ١٢٦)، وإلى العبَّاس بن مِرْدَاس في ديوانه (ص ٣١)، وإلى عمرو بن معدي كرب الزُّبيدي في ديوانه (ص ٣٥)، ونسبه الأسود الغندجاني أبو محمد الأعرابي في فرحة الأديب (ص ٦٢) إلى أعشى طَرُوْد (الصبح المنير ص ٢٨٤).

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المُحصل (ص ١٧٠)، المُنخل (ص ١٧٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/ ٥٠)، شرحه للأندلسي.

وينظر: الكتاب (٣٧/١)، شرح أبياته لابن السيرافي (٢٥٠/١)، المقتضب (٣٥/٢، ٨٣، ٣٢٠)، الأصول لابن السراج (١٧٨/١)، الجمل (ص ٤٠)، شرح أبياته (الحلل) (ص ٣٤)، اللامات للزجاجي (ص ١٥١)، المحتسب (١٥/١، ٢٧٢)، أمالي ابن الشجري (٣٦٥/١)، (٢٤٠/٢)، المغني (ص ٤١٥، ٧٣٦) شرح أبياته (٢٩٩/٥)، الخزانة (١٦٤/١).

قال الإمامُ الأديبُ المبارك بن أحمد ابن المستوفى الأربلي في إثبات المحصل (ص ١٧٠): «والذي ذكره النحاة أن بيت الاستشهاد هو لعمرو بن معدي كرب، وتصفَّحتُ ديوانه ـ وهو لطيف ـ فلم أجده، وهو معدٌّ عندي في نسخة فرغ منها في يوم الخميس مستهل المحرم سنة سبع وسبعين وثلاثمائة بمدينة السَّلام كَتَبَهُ لنفسه علي بن إبراهيم بن محمد بن إسحاق الكاتب».

ولعل استغفر اللَّه من ذنبي محمولٌ على أَتوبُ إليه من ذنبي.
قالَ جارُ اللَّهِ: «ومنه دَخَلْتُ الدَّارَ».
قال المُشَرِّحُ: هذا جيِّدٌ؛ لأن الأَصل دخلتُ في الدَّارِ.
قال جارُ اللَّهِ: «وتُحذف مع «أنَّ» و«أَنْ» مُستمرا».
قال المُشَرِّحُ: يحسن حذف الجار مع «أن» المفتوحة لثلاثة أشياء:
[١٤٨/ب] أحدها: كثرةُ ورودها في الكلام. /
وثانيها: طولُها بالصِّلة؛ لأنها مع ما بعدها بمنزلة اسمٍ.
وثالثها: طلبُها العامل اللَّفظي؛ لأنها لا تأتي إلا معتمدةً على شيء قبلها يعمل فيها، إما ظاهراً أو مقدّراً.

قال جارُ اللَّهِ: (فصلٌ) وتضمر قليلاً، ومما جاءَ من ذلك «رُبَّ» والباء في القَسَم، وفي قول رُؤبة: «خيرٍ» إذ قيلَ له: كيفَ أَصْبَحْتَ؟ واللام في لاه أبوك».

قال المُشَرِّحُ: في هذا الفصل وما قبله يعرف الفرق بين الحذف والإضمار.

[بابُ إنّ وأخواتها]

قال جارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الحروف.

(الحروف المشبهة بالفعل) وهي: «إنَّ» و«أنَّ» و«لكن» و«كأن» و«ليت» و«لعل» وتلحقها «ما» الكافة فتعزلها عن العمل، وتبدأ بعدها الكلام، قال اللَّه عزَّ وجلَّ[1]: ﴿إنَّما إلٰهُكُمْ إلٰهٌ وَاحِدٌ﴾، وقال[2]: ﴿إنَّما يَنْهَاكُمُ اللَّهُ﴾ وقالَ ابنُ كُرَاعٍ.

تَحَلَّلْ وعَالِجْ ذاتَ نَفْسِكَ وانْظُرَنْ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمُ

وقال:

أَعِدْ نَظَراً يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أضاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا»

قال المُشَرِّحُ: يقول ناس[3] من النحويين في قوله[4]: ﴿قُلْ إنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ المعنى: ما حرَّمَ ربي إلا الفواحشَ والدَّليل على صحةِ ذلك قَوْلُ الفَرَزْدَقِ[5]:

---

(١) سورة الكهف: آية ١١٠.

(٢) سورة الممتحنة: آية ٩.

(٣) نقل الأندلسي في شرحه (١٨٣/٣) أكثر شرح هذه الفقرة.

(٤) سورة الأعراف: آية ٣٣.

(٥) تقدم ذكره في الجزء الأول.

أنـا الذَّائِـدُ الحَامِيْ الـذِّمارَ وإنّمـا   يُـدَافِعُ عَنْ أَحْسَـابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِيْ

ألا تَرى أنَّه في تقديرِ: ما يُدافع إلا أنا، ولو بقيَ معه الكلامُ موجباً لما كان ذلك.

ثم اِعلم أنَّ في النَّحويين من يقول بأن «ما» في نحو قولك: إنما زيدٌ قائمٌ اسمٌ، وموضعه نصبٌ، والجملةُ التي بعدها في موضعِ الخَبَرِ ويشبه ذلك بالهاء التي تلحق هذه الحروف أعني ضمير الشأن والقصة، وأنا لاندر الموضع، وأنا لا أستبعد هذا القول.

ثم اعلم[1] أنَّ موضعَ «إنما» على أن يَجيءُ بخبرٍ لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحَّته كقولـك: إنما هـو أخوك، إنمـا هو صـاحِبُك، وقـوله [تعالىٰ][2]: ﴿ إِنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾، ومن ثَمَّ قال بَعْضُهُمْ: «إنما» إذا رَفَعْتَ ما بعدها يصير فيها معنى التقليل تقول: إنما أنا بشرٌ، إذا أردت التواضع وقال سيبويه: تقول[3]: إنما سرتُ حتى أدخلها: إذا كنت محتقراً لمسيرك وأمَّا قوله[4]:

إنَّمـا مصـعبٌ شـهـابٌ من اللّـ   ـهِ تَجَلَّت عَنْ وَجْهِـهِ الـظَّلْمَـاءُ

فَمُنَـزَّلٌ هذه المَنْزِلَةَ.

وشيءٌ آخرُ: وهو أَنَّك إذا قُلتَ: إنَّما جاءَني زيدٌ عُقل منه أنك أردت أن تنفي أن يكون الجائِي غيره، فمعنى الكلام معها تشبيه بالمعنى في قولك: جاءَني زيدٌ لا عمروٌ.

---

(١) نقل ابن المستوفي في إثبات المحصل (ص ١٧٢) شرح هذه الفقرة بتمامها ثم قال: «وفيه نظرٌ».

(٢) ساقط من (أ)، وهي من سورة الكهف: آية ١١٠.

(٣) الكتاب (١/ ٥١٤).

(٤) البيتُ لعُبَيْدِ اللّهِ بن قَيْسِ الرُّقيات في ديوانه (ص ٩١).
وينظر: دلائل الإعجاز (ص ٣٣١)، العمدة (١/ ٥)، الخزانة (٣/ ٢٥٩).

وابنُ كُرَاعَ[1]: بِفَتْحِ العَيْنِ، وهو غيرُ مُتَصَرِّفٍ، لما فيه من تركيبِ التَّأنيث المُستحكم بالعَلَمِيَّةِ، لأنَّ كُراع اسمُ أمِّه. تَحَلَّلَ في يَمِيْنِه: إذا استثنى فكأنه تكلف الحِلَّ، وذلك أن يَقول إن شاءَ اللَّه. و«ذات» زائدة وهذا تَدْرِيْسٌ. يقولُ: قد اضطَرَبَ عقلك فبادر نفسك بالعلاج وقبله[2]:

أَتَتْـكَ يَمِيْنٌ من أُنــاس لـتـركبن   على ودوني هَضْبُ غـوْل فَقَـادِمُ

لتركبن على: بمعنى لتركبن على قَصدٍ (مكروهي)[3] وفي [«يركبن»][4] ضمير يعود إلى أُناس، غول: موضع[5].

---

(١) هو سُوَيْدُ بن كُراعَ، احدُ بني عُكْل، واسم عُكل عَوْفُ بن وائِل بن قَيْس، وكُراع: هيَ أُمُّه عن محمّد بن حَبِيْبٍ في كتاب «من نُسب إلى أمه من الشعراء»، والخزانة: قال ابنُ المُسْتَوْفِي في إثبات المُحَصَّلِ: (ص ١٧١): «ونسبه سيبويه لِدَجَاْجَةَ بن عبدِ القَيْس التَّيْمِيِّ» الكتاب: (٢٨٣/١)، وشرح أبياته لابن السيرافي: (٥٧٠/١).

(٢) توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: (ص ١٧١)، المنخل: (ص ١٧٣) شرح المفصل لابن يعيش (٥٤/٨)، شرحه للأندلسي (١٨٣/٣).

وينظر: الأصول (١٣٣/١)، ابن الشجري (٢٤١/٢)، قال ابن المُستوفي ـ رحمه الله ـ وقبله:

أَتتني يَمِيْنٌ من أُنَاسٍ لِيَركَبنْ   عليّ ودُوني غولُ هَضْبٍ فقَادِمُ
رَأيتُ امرءاً لا يَقْبَلِ الصُّلحَ طائِعاً   ولَكِنْ مَتَى تَظْأَر فإنكَ لائمُ
تُحرِّضُ أبناءَ المُلُوكِ سَفَاهَةً   وثأرك مطلوب وليلك نائِمُ

وقد جمع شعر سُوَيْدٍ صديقنا الدُّكتور حاتِم بن صالح الضَّامن، ونشره في مجلة المَوْرد العراقية (١٤٩/٨/١ ـ ١٦٢) سنة ١٣٩٩ هـ وأورد البيت المُستشهد به منفرداً عن المصادر التي ذكرتها وجاء البيت الثاني فقط من الأبيات التي أنشدها ابن المستوفي في القصيدة رقم (١٣) التي أثبتها الدكتور حاتم عن الأغاني... وغيره.

(٣) في (ب): «قصدك وهي» والتَّصحيح عن ابن السِّيرافي في شرح أبيات الكتاب وهو مصدر المؤلف.

(٤) في (أ): «ركب» والتَّصحيح من (ب) يوافقه نص ابن السيرافي.

(٥) ماءٌ للضِّباب. معجم ما استعجم (ص ٧٠٢).

قال أبو محمد الأعرابي في فرحة الأديب (ص ١٢٤): «... هَضْبُ غولٍ فقادم وهما واديان للضباب».

يهجوه[1] بأنهم يقيدون الأُتُن ليأْتُوها. قالَهُ أبو عَلِيٍّ الدَّقَاقُ[2].

قالَ جارُ اللَّهِ: و«منهم من يَجعل «ما» مزيدة ويعملها إلا أن الأعمال في كأنّما وليتَما ولعلّما أكثر منه في إنّما، وأنّما، ولكنّما، وروي بيت النَّابغةِ:

* قالَتْ أَلَا لَيْتَما هَذَا الحَمَامُ لَنَا *

على الوجهين».

قال المُشَرِّحُ: حكى[3] إعمالها مع «ما» عن الكِسائي. قال ابنُ السَّرَّاجِ: وجدتُ ذلك في (مختصر) بخطِّه كَذَا نقله عنه بعض الأُدباء، إنما كان إعمال هذه أكثر من تلك، لأن لها معاني فعملها قائم بعمانيها. وأما «إن»، و«لكن» فمعناهما غير زائد على معنى الابتداء شيئا سوى التأكيد والايجاب لما بعدهما، فإذا قلتَ: إنما زيدٌ قائمٌ، فكأنَّك قلت: عمروٌ قائمٌ لا زيدٌ، وأمَّا كأنَّما بكرٌ ذاهبٌ، وليتما زيدٌ قائمٌ، ولعلما عمروٌ منطلقٌ فليس كذلك.

تَمَامُهُ[4]:

---

(١) هذا البيت: (أعد نظر...) لم يَنْسِبه المؤلِّف ولا الشّارح، هو للفرزدق في ديوانه: (ص ٢١٣).
توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٧٢)، المنخَّل (ص ١٧٣)، شرح المُفصل لابن يعيش (٥٤/٨، ٥٧)، شرحه للأندلسي (١٨٣/٣).
وينظر: الإيضاح (ص ١٣٧)، شرح أبياته (إيضاح شواهد الإيضاح) (ص ١٤٦)، الأزهية (ص ٨٧)، المقتصد (٤٦٨/١)، أمالي ابن الشجري (٢٤١/٢)، المُرتجل (ص ٢١٢)، المغني (ص ٢٨٧، ٢٨٨)، شرح أبياته (١٦٩/٥).
(٢) هذا النص نقله ابن المُستوفي في إثبات المُحَصَّل (ص ١٧٢).
وأبو عليٍّ الدَّقاق هو الحَسن بن علي بن محمَّد. قال الأسنوي: «لسانُ وقته وإمام عصره تبحَّر في النَّحو واللغة وتفقَّه بمرو... » وهو فقيه شافعي مُتصوف.
أخباره في طبقات الشَّافعية للسُّبكي (٣٢٩/٣)، طبقات الشافعية للأسنوي (٥٢٣/١)، النجوم الزاهرة (٢٥٦/٤)، شذرات الذهب (١٨٠/٢).
(٣) نقل الأندلسي في شرحه (٨٤/٣) شرح هذه الفقرة دون إشارة.
(٤) ديوان النابغة (ص ٢٤).

* إِلَىٰ حَمَامَتِنَا ونِصْفُهُ فَقَدِ *

ومثلُهُ قوله[1]:

لَيْتَ الحَمَامُ لِيَهْ
إِلَى حَمَامَتِيَهْ
وَنِصْفُهُ قَدِيَهْ
تَمَّ الحَمَامُ مِيَهْ

قال جارُ اللَّهِ: «و«إنَّ» و«أن» هما يؤكدان مضمون الجُملة ويُحققانه إلا أن المكسورة الجُملة معها على استقلالها بفائدتها، والمفتوحة تقلبها إلى حكمِ المفرد، تقول: إنَّ زيداً منطلقٌ وتسكت كما تَسكت على «زيدٌ منطلقٌ»، وتقول: بلغني أن زيداً منطلق، وحق أن زيداً منطلق / فلا تجد بُدّاً [١٤٩/أ] من هذا الضَّميم كما لا تَجده مع الانطلاق ونحوه».

قال المُشَرِّحُ: الذي أوجب الكسرة في همزة «إن» التي بها يبتدأ أنه الأَصل لما ابتدأته وبعدها ساكنٌ كما فعلت بقولك: إضرب ونحوه[2] إلا أن يعوض عنه، لأن التقاء الساكنين أوجب تحريك أحدهما، وذلك في: من

= توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المُحصل (ص ١٧٢)، المُنَخَّل (ص ١٧٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٥٨/٨)، شرحه للأندلسي (١٨٤/٣).

وينظر: الكتاب (٢٨٢/١)، شرح أبياته لابن السيرافي (٣٣/١)، الخصائص (٤٦٠/٢)، أمالي ابن الشَّجريّ (١٢٤/٢)، الإنصاف (ص ٤٧٩)، المغني (ص ٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨)، الخزانة (٦٧/٤).

(١) تُنسبُ إلى زرقاء اليَمامة، وهي المَغْنِيّة بقوله:

واحكُمْ كحكمِ فَتَاةِ الحَيِّ إذ نَظَرَتْ ... إلى حَمَامٍ شِرَاعٍ وارِدِ الثَّمَدِ
يَحُفُّه جانبا نيقاً وتُتْبِعُهُ ... مثلُ الزُّجاجةِ لم تُكْحَلْ من الرَّمَدِ
قَالَتْ ألا لَيْتَمَا هذا الحَمَامُ لَنَا ... إلى حَمَامَتِنَا ونِصْفُهُ فَقَدِ

وينظر شرح ديوان النابغة لابن السكيت (ص ١٥)، ونسبهما إلى ابنة الخس برواية مغايرة.
وهما أيضاً في شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي (٣٤/١)... وغيره.

(٢) في (أ).

ابنك؟ ومن الرجل؟ فكذلك هذا من أجل أنه لا يبتدأ بساكن كما لا يجمع بين ساكنين، يجب أن يحرك بالكسر، لأن الحاجة إلى تحريكه من جهة أنه لا يمكن النطق به كما لا يمكن بذلك. إن مع ما في خبرها جملة وأن مع ما في خبرها بمنزلة مفرد.

الضّميم: فعيل بمعنى مفعول من الضَمّ.

قال جارُ اللَّهِ: «وتعاملها معاملة المَصدر حيث توقعها فاعله ومفعوله ومضافاً[1] إليها في قولك: بلغني أن زيداً منطلق، وسمعت أن زيداً خارج، وعجبت من أن بكراً واقفٌ».

قال المُشَرِّحُ: معناه بلغني إنطلاقُ زيدٍ، وسمعت خروجَ عمروٍ، وعجبت من وقوفِ بكرٍ.

قال جارُ اللَّهِ: «ولا تُصدر بها الجملة كما لا تُصدر بأختها، بل إذا وَقَعت في موضع المبتدأ التزم تقديم الخبر عليها، فلا يقال: إنَّ زيداً قائمٌ حقٌّ».

قال المُشَرِّحُ: إنما[2] كان كذلك لئَلَّا تتهيأ لدخول «إنَّ» المكسورة عليها.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والذي يُميز بين مواقعها أنَّ ما كان مظنةً للجُملة وقعت فيه المَكسورة كقولك مفتتحاً: إن زيداً منطلقٌ، وبعد «قال» لأن الجُمل تحكى بعده. وبعدَ الموصول لأنَّ الصلة لا تكون إلا جُملةً».

قال المُشَرِّحُ: تقول مفتتحاً إن زيداً منطلقٌ، كما تقول: زيدٌ منطلقٌ وكذلك بعد «قال» لأن الجُمل تحكى بعده، وهذا إذا لم يكن «قال» بمعنى فَاهَ، أو بمعنى ظَنَنْتُ، كما هو مذهب بني سُلَيْم، وكذلك قولك: قال فلانٌ:

---

(١) في (ب): «ومضيفاً إليها».

(٢) نقل الأندلسي في شرحه (٣/ ١٨٥) شرح هذه الفقرة.

إن زيداً منطلقٌ، [وكذلك][1] بعدَ الموصول كقوله تعالى[2]: ﴿ ما إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ﴾.

قال جارُ اللَّهِ: «وما كان مِظَنَّةً للمُفْرَدِ وقعت فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمجرور وما بعد «لولا»، لأن المفرد فيه ملتزم في الاستعمال».

قال المُشَرِّحُ: أما مكان الفاعل والمجرور فقد مضيا آنفا، وما بعد «لولا» تقع فيه المفتوحة، لأنَّ المُفرد[3] لازمٌ وقوعه فيه استعمالاً وإن لم يكن لازماً تقديراً، تقول: لولاَ عليٌّ لهلكَ عَمْرٌو، ولا تقول: لولاَ عليٌّ موجودٌ.

فإن سألتَ: لو كان «أن» المفتوحة في مظنّة المفرد لما عطفت عليها الجملة الابتدائية في قوله تعالىٰ[4]: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيْهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ والعَيْنُ بِالعَيْنِ ولأَنْفُ بالأَنْفِ ... ﴾ برفعِ العينِ والأنفِ وهي قراءةُ الكِسَائِي[5]؟

أجبتُ: الجملةُ الابتدائيةُ وقَعْت موقعَ المُفرد هاهنا، كأنه قال: وكتبنا عليهم ذلك الحكمَ هذا محصولُ الكلامِ.

قال جارُ اللَّهِ: «وما بعد «لو» لأن تقدير: «لو أنَّك مُنْطَلِقٌ لانْطَلَقْتُ» لو وَقَعَ أنَّك مُنْطَلِقٌ، أي: لو وَقَعَ انْطِلاَقُكَ».

قال المُشَرِّحُ: هذا الكلامُ منظورٌ فيه، والصَّوابُ: لو أنك انطلقت لأنَّ خبر «أن» الواقع بعد «لو» يجب أن يكون فعلاً، ولذلك ذكر الشيخ ـ رحمه الله ـ في حرفي الشَّرط لو قلت: لو أن زيداً حاضري لأكرمته لم يجز.

---

(١) في (أ): «وهذا».

(٢) سورة القصص: آية ٧٦.

(٣) نقل الأندلسي في شرحه (١٨٧/٣) شرح هذه الفقرة.

(٤) سورة المائدة: آية ٤٥.

(٥) قراءة الكسائي في السبعة لابن مجاهد (ص ٢٤٤)، التيسير (ص ٩٩)، إعراب القرآن للنحاس (٤٩٩/١)، البحر المحيط (٤٩٤/٣).

قال جارُ اللَّهِ: «وكذلك ظننتُ أنّك ذاهبٌ على حذف المفعـولين والأصل: ظننت ذهابَك حاصلاً».

قال المُشَرِّحُ: أنّك ذاهبٌ ينزل منزلة ذَهَابِكَ، وهو المَفعول الأول فيُحتاج فيه إلى المفعول [الثاني][1].

قال جارُ اللَّهِ: (فصلٌ) ومن المواضع ما يُحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه ارتفاع أيِّهما شِئْتَ نحو قولِكَ: أول ما أَقولُ: إني أحمدُ اللَّه إن جعلتها خبراً للمبتدأ فتَحْتَ، كأنَّك قلتَ: أول مَقُولي حمدُ اللَّهِ وإن قدرت الخبرَ محذوفاً كسرتَ حاكِياً، ومنه قوله[2]:

وكُنْتُ أُرَىٰ زَيْداً ـ كَمَا قِيْلَ ـ سيِّداً إذَا أنَّـه عبـدُ القَفَـا واللَّهَـازِمِ

تَكسر لتوفر ما بَعد «إذا» ما تقتضيه من الجملة، وتفتح على تأويل حذفِ الخبرِ، أي: فإذا العُبوديةُ وحاصلةٌ، وحاصِلةٌ محذوفةٌ».

قال المُشَرِّحُ: «ما» هاهُنا مصدرية، فإن فتحت فالمصدر هاهنا بمعنى اسمِ المَفعول، وإن كسرتَ فهو هو. هذا البيت قد مضى في الظروفِ شرحه.

[١٤٩/ب] قال جار اللَّهِ: «(فصل) وتكسرها بعد «حتى» التي يبتدأ بها الكلام / فتقول: قد قال القوم ذلك حتى أن زيداً يقوله، وإن كانت العاطفة فتحت فقلت: قد عرفت أمورك حتى أنك صالح».

قال المُشَرِّحُ: تكسر كما تقول: حتى زيدٍ يقوله، وتفتح كما تقول: حتى صلاحَكَ.

تخمير: «أن» تقع بعد إلا على وجهين:

---

(١) ساقط من (أ).
(٢) تقدم ذكره.

أحدهما: أن يكونَ على تقدير الخُلُوّ من عاملٍ لفظيٍّ، فتكسرها على الابتداء، وتكون هي وما بعدها جملةً كافيةً كقولك: ما قَدِمَ علينا أميرٌ إلا إنه مكرمٌ، قال اللَّهُ تَعالىٰ[1]: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِيْنَ إلا إنَّهم لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾.

والآخر: أن تكون مضمّنة عاملاً لفظياً فتفتحها كذلك، وتكون هي وما بعدها في تقديرِ اسمٍ مفردٍ نحوَ ما رَضِيْتُ عنك إلا أنَّك سخيٌّ، [أي][2]: لسخائك قال (تعالى)[3]: ﴿ وما مَنَعَهُمْ أنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إلاَّ أَنَّهُمْ كَفَرُوْا باللَّهِ ﴾ [4]أي: كفرهم[4] وهو في موضع رفع؛ لأنَّه فاعلُ مَنَعَهُمْ.

تَخْمِيْرٌ: تقولُ: أمَّا أنه ذاهبٌ، وأما إنه منطلق فتفتح وتكسر قال سيبويه[5]: فسألت الخَيل عن ذلك فقال: إذا فَتح فإنه يجعله كقولك: حقّاً أنّه منطلقٌ، وإن كسر فكأنه قالَ: ألا إنّه ذاهبٌ.

تَخْمِيْرٌ[6] مواقع المكسورة جَزْماً سبعة:

الأول: الافتتاح.

الثاني: ما بعد الموصول.

الثالث: جوابُ القسم.

الرابع: ما بعدَ واوِ الحال.

الخامس: ما بعد حرفِ التّصديق.

السادس: ما بعد حرف التّنبيه.

السابع: إذا أدخلت اللاّم في خبرها.

---

(١) سورة الفرقان: آية ٢٠.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) سورة التوبة: آية ٥٤.

(٤ ـ ٤) ساقط من (أ).

(٥) الكتاب (١/٤٦٢).

(٦) بياض في (ب).

وغير جَزْمٍ خمسة: ما بعد «ألا»، ما بعد القَول، ما بعد «إذا»، ما بعد «حتى»[1] ما بعد حرف التنبيه وهو «أما».

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) ولكون المكسورة للابتداء لم تجامع لامُـهُ إلا إياها وقوله[2]:

* ولَكِنَّنِي مِنْ حُبِّها لَعَمِيْدُ *

على أن الأَصْلَ ولكنْ إنَّني، كما أنَّ الأَصلَ في قوله تَعالى: ﴿ لَٰكِنَّا هُوَ اللَّه رَبِّي ﴾ لكن أَنَا».

قال المُشَرِّحُ: «أنا»[3] ضمير المتكلم، والاسم الهَمْزَةُ والنُّون، فأما الألف فإنما تلحقها[4] في الوقف كما تلحق الهاء[5] في مسلمونَهْ، وكما أن الهاء التي تلحق للوقف إذا اتصلت الكلمة التي هي فيها بشيءٍ سقطت، كذلك هذه الألف. ونظيرُ هذه الألف في أنَّها للوقف فإذا اتصلت الكلمة بشيء بعدها سقطت، الألف[6] في (حَيَّهَلَا)، والألفُ والهاء في هذا الطَّرف كهمزة الوصل في الطرف الآخر، ورووا إثبات هذه الألف في الوصل إذا

---

(١) في (ب): «حقاً».

(٢) لم يذكر الشارح شرحه ولا قائله، وصدره في شرح ابن عقيل (١٤١/١):
* يَلُوْمُوْنَنِيْ في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِيْ *
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المُحَصَّل (ص١٧٦)، المُنَخَّل (ص١٧٦) شرح المفصل لابن يعيش (٦٤/٨، ٧٩)، شرحه للأندلسي (١٩٢/٣).
وينظر: معاني القرآن للفراء (٤٦٥/١)، اللّامات للزَّجاجي (ص١٧٧)، التَّبيين عن مذاهب النحويين (ص٣٥٤)، شرح الكافية للرضي (٣٣٢/٢)، الجَنى الدّاني (ص١٣٣، ٦١٥)، الخزانة (٣٤٣/٤).

(٣) نقل الأندلسي في شرحه (١٩٢/٣) شرح هذه الفقرة بتمامها.

(٤) في شرح الأندلسي: «يلحقه».

(٥) في (أ) «الهاء له»، وفي (ب) «التاء لها» والتصحيح من شرح الأندلسي.

(٦) في (ب): «سقطت الألف كما في حيهلا» واختصر الأندلسي النص فذهبت في اختصاره.

لقيها همزة في كلّ القرآن مثل: ﴿ أَنَا أُحيِيْ وأُمِيْت ﴾[1]، و﴿ أَنَا أَخُوْكَ ﴾[2] ولم يختلفوا في حذفها إذا لم تلقها همزة، إلا في قوله[3]: ﴿ لَكِنَّا هو اللَّهُ رَبِّي ﴾، ويُشبه أن يكونَ عدم الحذفِ لئلا تُشبه الكلمة بـ «لكنّ» المشدَّدة على أنّه قد جاءَت ألفٌ مثبتةٌ في الوَصْلِ في الشّعر، من ذلك قول الأعشى[4]:

فَكَيْفَ أَنَا وانْتِحَالُ القَوَا فِي بعدَ المَشِيْبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا

وقولُ الآخر[5]:

أَنَا سَيْفُ العَشِيْرَةِ فاعرِفُوني حُمَيْداً قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

وفي (حاشِيَةِ المُفَصَّلِ)[6] لما كان الضّمير في «ربي» راجعاً إلى «أنا» الذي هو مبتدأ جازَ هذا التّقدير تقول: أنا هو صاحبي، ولا تقول: أنا هو الضّارب. لأنّ لامَ الابتداء لا تدخل إلا على خبر «إن» المكسورة، وأما ما أُنشده قطرب[7]:

ألم تَكنْ حَلَفْتَ باللَّهِ العَلِيِّ
أنَّ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ المطِيِّ

فقد قال ابن جِنّي: الوجه الصّحيح ـ هاهنا ـ كسر «إن» لتزول الضّرورة

---

(١) سورة البقرة: آية ٢٥٨.

(٢) سورة يوسف: آية ٦٩.

(٣) سورة الكهف: آية ٣٨.

(٤) ديوان الأعشى (ص ٤١).
وينظر: الأصول (٣/٤٥٤، ٤٥٥)، تكملة الإيضاح (ص ٢٨)، إيضاح شواهد الإيضاح (ص ٣٨٥)، المقرب (٢/٣٥)، ضرائر الشعر (ص ٤٩).

(٥) تقدم ذكره.

(٦) حاشية المفصل (ص ١٣٥).

(٧) جاء في سرّ صناعة الإعراب (ص ٣٧٩) والخَصائص (١/٣١٥):
«أخبرنا علي بن محمد يرفعه بإسناده إلى قُطْرُبٍ...».

وأمّا قولك: قد علمت إن زيداً ليقوم إذ هي لامُ الابتداء، وأما قراءة سَعِيْدِ بن جُبَيْرٍ[1]: ﴿ ألا أنَّهمْ لَيَأْكُلونَ الطَّعَامَ ﴾[2] فقد قال أبو عُثمان[3] فتح «إن» وجعلَ اللاَّم زائدةً كما في قوله[4]:

﴿ أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوْزٌ شَهْرَبَهْ ﴾

ومما عسى أن يكون من هذا الباب ـ أعني باب زيادة اللام ـ ما قاله ابن جني[5] أخبرني أبو عَلِيٍّ أن أبا الحَسَنِ حكى أنَّ زيداً وجهه لحسنٌ.

قالَ جارُ اللَّه: «ولها إذا جامعتها ثلاثةُ مداخلٍ، تدخل على الاسم إن فصل بينها وبين «إن» كقولك: إنَّ في الدَّارِ لَزَيْداً، وقوله تَعَالَى[6]: ﴿ إنَّ في ذلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ وعلى الخبر كقولك: إنّ زيداً لقائم وقوله تعالى[7]: ﴿ إنَّ اللَّه لَغَفُوْرٌ رَحِيْمٌ ﴾، وعلى ما يتعلق بالخبر إذا تقدمه كقولك إن زيداً لطعامك آكل، وإن عمراً لفى الدار جالس، وقوله تعالى[8]: ﴿ إنّهُمْ لَفِيْ سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُوْنَ ﴾ وقول الشاعر:

إنَّ امرءاً خَصَّني عَمْداً مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنائِي لَعِنْديْ غيرَ مَكْفُوْرِ

ولو أخرت فقلت: آكلٌ لطعامك، أو غير مكفور لعندي لم يجز؛ لأن اللاَّم لا تَتَأَخّر عن الإسم والخبر».

---

(١) قراءة سعيد في شرح الكافية للرضي (٢/٣٥٦)، البحر المحيط (٦/٤٩٠)، المغني (١/١٩٢).

(٢) سورة الفرقان: آية ٢٠.

(٣) الخصائص (١/٣١٥).

(٤) تقدم في الجزء الثالث. وهو في سرِّ الصِّناعة (ص ٣٧٨).

(٥) سرّ صناعة الإعراب (ص ٣٧٨).

(٦) سورة النّازعات: آية ٢٦.

(٧) سورة النحل: آية ١٨.

(٨) سورة الحجر: آية ٧٢.

قال المُشَرِّحُ: الأصل لإنَّ في الدَّارِ زَيْداً، ولإنَّ في ذلك عبرةً، وكذلك بقية الأَمثلة / كهذا[1]، لأن لام الابتداء كما تَدخل على الفعل في نحو قول [١٥٠/أ] امرىء القَيْس[2]:

* لَنَامُوا فَمَا إنْ مِنْ حَدِيْثَ وَلاَ صَالِ *

تدخل على الحَرف أيضاً في نحو قوله[3]: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيْكَ رَبُّكَ ﴾، و «إنَّ» في الحقيقة حرفٌ، فبعد ذلك لا تخلو من أن تغلبه الفعلية أو لا تغلبه، فإن غلبته وَجَبَ أن تدخل عليه اللاَّم كما في الفعل، وإن لم تَغلبه وَجَبَ أن تدخل عليه أيضاً، لأنه حرف [4]كما دخلت على الحروف[4].

فإن سألتَ: فلمَ فُرِقَ بين إن ولام الابتداء؟.

أجبتُ: لأنَّ معناهما واحدٌ بدليل أنّهما للتوكيد، ويقعان أيضاً جواباً للقسم، فأخَّروا اللام.

فإن سألتَ: فلم لَمْ يُؤَخِّروا «إنّ»؟.

أجبتُ: لأنّ «إنّ» عاملةٌ واللام غيرُ عاملةٍ والعامل أقوى، فَوَجَبَ تأخير الأضعفِ. هذا البيت لأبي زُبَيْدٍ الطَّائي[5]، وبعده:

---

(١) في (ب): «وهذا».

(٢) ديوانه (ص ٣٢)، وصدره:

* حلفت لها بالله حلفة فاجر *

والشاهد في التبيين عن مذاهب النحويين (ص ٢٨١)، شرح المفصل (٢٠/٩، ٢١، ٩٧)، خزانة الأدب (٢٢١/٤).

(٣) سورة الضحى: آية ٥.

(٤ ـ ٤) ساقط من (ب).

(٥) قال ابن المستوفي: أنشده ابن جني في (سر الصناعة) لأبي زبيد الطائي يقولها لما عَزَلَ عثمانُ رضي الله عنه خالدَ بن الوليد وأمَّر سعيد بن العاص رضي اللّه عنهم وما ذكره الخُوارزمي هو ما رواه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب (٤٣٢/١)، وهو أقربُ إلى الصَّواب لقوله في القصيدة:

=

أَرْعَى وَأَرْوَىٰ وَأَدْنَـانِي وَأَظْهَـرَنِيْ عَلَى العَـدُوِّ بِنَصْـرٍ غَيْـرِ تَعْـذِيْـرِ

يمدح بهذا الشِّعر الوَليد بن عُقبة بن أبي مُعَيْطٍ، وكانت بني تغلب أخذت إبلاً لأبي زُبَيْدٍ فأخذ له الوليد بحقِّه من بَني تغلب وارتجع إبله. يقول: خَصَّني بمودته، وأخذ لي بحقّي، ولم يكن بيننَا ما يُوجب ذلك أَرْعَى: أي جَعَلَ لإبلي ما تَرْعَاهُ، وأَرْوَى أي أَرْوَاهَا من المَاءِ، وأَظْهَرَنِي أي جَعَلَنِي ظاهراً عليهم قاهراً لهم. التقدير: أن يفعل الشيء فلا يبالغ فيه، يقول: إنه نَصَرَنِي نصراً بالغَ فيه ولم يُقَصِّر.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وتقول: عَلِمْتُ أنّ زيداً قائمٌ، فإذا جئتَ باللاَّم كسرتَ وعَلَّقْتَ الفعل قال اللَّه تعالى[1]: ﴿ واللَّه يَعْلَمُ إنَّك لَرَسُوْلُهُ واللَّه يَشْهَدُ إنَّ المُنَافِقِيْنَ لَكَاذِبُوْنَ ﴾».

قال المُشَرِّحُ: فرق بين: علمت إن زيداً قائمٌ، وعلمت إن زيداً لقائمٌ وذلك أن علمت أن زيداً قائمٌ معناه: علمت قيام زيد، وأمَّا علمت إنَّ زيداً لقائمٌ فمعناه: علمتُ زيدٌ قائمٌ، وبين المعنيين فرقٌ.

قال جارُ اللَّه: «ومما يحكى عن جُرأَةِ الحَجَّاجِ على اللَّه أن لسانه سَبَقَ بِقَطْعِ العاديات إلى فتحة «إنَّ» فأسقط اللاَّم».

= إنَّ الـوَلِيْـدَ لـه عِـنْـدِي وحُـقَّ لَـهُ وُدُّ الـخَـلِيْـلِ وَوِدٌّ غـيـرُ مَـدْخُـورِ
ديوانه (ص ٧٩)، وقد أورد ابن المُستوفي أبياتاً من القصيدة لَم ترد في ديوانه الذي جمعه وحققه الدكتور نُوري حمُّودي القيسي وفَّقه اللَّه ونشر في المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٦٧ م.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المُحَصَّل (ص ١٧٦)، المُنخل (ص ١٧٦) شرح المفصل لابن يعيش (٦٥/٨)، شرحه للأندلسي (١٩٣/٣).

وينـظر: الكتـاب (٢٨١/١)، الأصـول (٢٤٥/١)، الإنصـاف (ص ١٦٠)، المغني (٧٢٥/٢).

(١) سورة المنافقون: آية ١.

قال المُشَرِّحُ: يقول جَرَى على لسانِه فتحة «إن» فأسقط اللاّم من ﴿ لخَبير ﴾[1].

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) ولأن محل المكسورة وما عملت فيه الرَّفعُ جازَ في قولِكَ: إنَّ زيداً ظَرِيفٌ وعَمراً، وإن بِشْراً رَاكِبٌ لا سَعِيْداً، أو بَلْ سَعِيْداً أن ترفع المعطوف حملاً على المحلّ، قالَ جرير[2]:

إنَّ الخِلاَفَةَ والنُّبُوَّةَ فِيْهِمُ وَالمَكْرُمَاتُ وَسَادَةٌ أطْهَارُ»

قال المُشَرِّحُ: إذا قُلنا: إن زيداً ظريفٌ فمحصوله زيدٌ ظريفٌ، فلذلك جازَ في معنى المعطوف الرَّفع.

قال جارُ اللّه: «وفيه وجهٌ آخرُ ضعيفٌ، وهو عطفه على ما في الخبر من الضمير».

قال المُشَرِّحُ: وفيه وجه آخرُ ليس بذلك، وتقول تعطف على ما في

---

(١) سورة العاديات: آية ١١.

قال الأندلسي في شرحه (١٩٥/٣): «قلتُ كانَ الحَجَّاجُ يَتَحَفَّظُ من اللَّحْن حتَّى قيل: ثلاثةٌ ما سُمع منهم لحنٌ قطُّ الحجاجُ أحدهم والآخر الشعبي و[الثالث] الحسنُ البَصْرِيُّ فلما سبق لسانه إلى فتح «إن» من قوله تعالى: ﴿ إنَّ ربَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيْـرٌ ﴾ أسقط اللام من ﴿ لخبيرٌ ﴾ فقال: خَبِيْرٌ لئلا يجمع بين اللاّم وفتح «إن» وذلك لحنٌ. أمَّا ما يُروى يفتح على زيادة اللاّم فبعيدٌ عن القياس والاستعمال فلذلك لم يَرْتكبه، وأقدم على إسقاط حرفٍ من التِّلاوة. ومن أجاز قراءَة القُرآن بالمعنى لم يرَ بهذا بأساً، ومن منعَ من ذلك لم يُرخص في مثل هذا، ولهذا أخرجه مخرج الشَّناعة عليه والتَّنديد به، والعجب إنه كان حَنَفِيًّا، وهو يعتقد جواز قراءة القرآن بالمعنى فيكف يُشنُّعُ على مذهبه»؟.

وعقب عليه ابن المُستوفي في إثبات المُحَصَّل (ص ١٧٧) بقوله: «قلتُ أيضاً: إسقاط شيءٍ من القُرآن غير القراءة بالمعنى».

(٢) لم أجده في ديوان جرير، ولم يشرحه ابن المستوفي في إثبات المُحَصَّل وهو في المنخل (ص ١٧٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٦٦/٨)، شرحه للأندلسي (١٩٥/٣).

وينظر: الكتاب (٢٨٦/١)، شرح الشواهد للعيني (٢٦٣/٢).

الخبر من الضمير المرفوع الراجع إلى اسم [1]«إن» لكنَّ[1] العطف على هذا الضَّمير لا يَحسن إلا بعد التَّأكيد.

قال جارُ اللَّه: «و«لكن» تُشَايعُ «إنَّ» في ذلك دون سائر أخواتها».

قال المُشَرِّحُ: معنى الابتداء مع هذه الحروف قد زال إلا مع «إن» و«لكن»، أما مع «إن» فظاهر وأما مع «لكن» فظاهر أيضاً، لأن معناه لكن إن بخلاف «أن» فإن معناه على ما قد مضى معنى المفرد، وبخلاف سائر الحروف؛ لأن الغالب عليهما الفعلية فلا يبقى معها معنى الابتداء، ألا ترى أنك إذا قلت: ليت زيداً قائم فليس معناه معنى زيدٌ قائمٌ، بل أتمنى أن يكونَ زيدٌ قائماً، بخلاف إنَّ زيداً قائمٌ، ولكن زيداً قائمٌ، فإن معناهما معنى زيد قائم، ولكن زيد قائم.

قال جارُ اللَّه: «وقد أُجرى الزَّجاجُ الصِّفة مُجرى المعطوف، وحمل عليه قوله تعالى[2]: ﴿ قل إنَّ رَبّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ علاَّمُ الغُيُوْبِ ﴾ وأباه غيره وإنما يصح الحَمْل على المَحَلّ بعد مُضِيّ الجُملة».

قال المُشَرِّحُ: الزجاج[3] يقول: ﴿ عَلاَّمُ الغُيُوْبِ ﴾ مرفوع بأنَّه صِفَة ﴿ ربّي ﴾ والنَّحويون يقولون بأنه خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ.

واحتج الزَّجاج بقولهم: يا زيدُ الظَّريفَ، يجوز نصب الظريف حملاً على المحل كذلك هاهنا، رفع ﴿ عَلاَّمُ الغُيُوب ﴾ حملاً على مَحَلّ «ربّي».

حجّة النَّحويين: إنما يُحمل على ﴿ ربّي ﴾ إذا استَقَرّ عليه معنى الابتداء، ولم يَستقر عليه إلا بعد مُضي الخبر.

فإن سألتَ فقد مضى الخبر هاهنا؟.

(١ - ١) في (ب): «ذلك والعطف».

(٢) سورة سبأ: آية ٤٨.

(٣) إعراب القرآن ٤/٢٥٧.

أجبتُ: إنه مُضِيٌّ كلا مضيٍّ، وهذا لأن من شأنِ الصفة أن تَعقب المَوصوف ونظير هذه المسألة: أين بيتك أزرك؟ / وهل تأتينا فتحدثنا؟. [١٥٠/ب]

قالَ جارُ اللَّهِ: «فإن لم يمض لزمك أن تقولَ: إن زيداً وعَمْراً قائمان بنصب عَمْرٍو لا غيرُ».

قال المُشَرِّحُ: تقول: إنَّ زيداً، وعمراً قائمان، ولا تقول وعمرٌو، كما لا يَجُوز هل من رجلٍ وحمارٌ موجودان برفع حمارٍ، فإن نصبت عمراً جازَكما إذا جررت حماراً فقلت: هل من رجلٍ وحمارٍ موجودان، والفَرَّاء[١] يجيز إن هذا وزيدٌ قائمان، وإن الذي عندك وزيدٌ قائمان إذا كان اسمُ «إنَّ» لا يتبين فيه الإعراب، هذا إذا كان الخبرُ متعدداً وأما إذا كان غير متعدد فإنه يجوز كقوله[٢]:

فمَنْ يَكُ أَمْسَىٰ بالمَدِيْنَةِ رَحْلُهُ ... فإنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيْبُ

وذلك أن هذا عطفُ جملةٍ على جملةٍ، ولا يجوز أن يكون عطف مُفْرَدٍ على مفرد.

قال جارُ اللَّه: «وزَعَمَ سيبويه أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمَعون ذاهِبُون وإنَّك وزيدٌ ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال: هم كما قال[٣]:

---

(١) معاني القران (٣١١/١).

(٢) البيت لضابىء بن الحارث البرجمي.

في الكتاب (٣٨/١)، شرح أبياته (٣٦٩/١)، شرحها لابن خلف (٤٢/١)، الأصمعيات (ص ١٨٤)، معاني القرآن للفراء (٣١١/١)، الأصول لابن السراج (٢٥٧/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٦٨/٨)، خزانة الأدب (٣٢٣/٤).

(٣) البيت لزهير في شرح ديوانه (ص ٢٨٧) وصدره:

* بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَىٰ *

وينسب إلى صِرْمَةَ الأنصاري.

وينظر: الكتاب (٨٣/١، ١٥٤، ٤٢٩، ٤٥٢)، (٢٧٨/٢)، المقتضب (٣٣٩/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٦٩/٨).

* وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا *»

قال المُشَرِّحُ: عند الفراء[1] يجوز إنهم أجمعون قومه، وإنه نفسه يقوم، وعلى ذلك ما ذكرنا في ما لا يتبين فيه الإعراب من المؤكد. قوله: فيُرى: هو بالياء المثناة التّحتانية مبنياً للفاعل أي فيرى القائل ويُحتمل أن يكون مبنياً للمفعول، وتَتِمَّةُ كلام سيبويه[2]: فتوهم الباء.

قال جارُ اللَّهِ: «وأمَّا قولُهُ: ﴿ والصَّابِئُوْنَ ﴾ فعلى التَّقديمِ والتَّأخيرِ، كأنّه ابتدأ والصَّابِئُون بعد ما مضى الخبرُ وأنشدَ:

وإلَّا فَـاعْـلَمُـوْا أَنَّـا وَأَنْـتُـمْ   بُـغَـاةٌ مَـا بَقِـيْـنَـا فِـي شِـقَـاقِ»

قـال المُشَـرِّحُ: ﴿ إنَّ الَّـذِيْنَ آمَنُـوا والَّـذِيْنَ هَـادُوا والصَّـابِئُـونَ والنَّصَارَىٰ ﴾[3] هذا اسم «إنّ»، وخبره الجملة الابتدائية وهي: ﴿ مَنْ آمَنَ باللَّهِ واليَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ وقوله: ﴿ والصَّابِئُونَ ﴾ مرفوعٌ والخبرُ محذوفٌ تقديره: والصَّابِئُون كذلك، فهي عطفُ جملةٍ على جملةٍ، وكذلك معنى البيت، وإلا فاعلموا أنَّا بغاةٌ وأنتم كذلك. هذا البيتُ لبشر بن أبي خَازِمٍ بالخاء المُعْجَمَةِ وقبله[4]:

إذا جُـزَّتْ نَـوَاصِـي آل بَـدْرٍ   فَـأَدُّوهـا وأَسْـرَى في الـوِثَـاقِ
وإلَّا فَـاعْـلَمُـوا.........   .... الـبـيـت

---

(١) معاني القرآن (١/٣١١).

(٢) الكتاب (١/٢٩٠)، وينظر الأصول (١/٢٥٧).

(٣) سورة المائدة: آية ٦٩.

(٤) ديوان بشر (ص ١٦٥) وفيه: «ما حيينا» من قصيدة يهجو بها أوس بن حارثة.
توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المُحَصّل (ص ١٧٨)، المُنَخَّل (ص ١٧٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٦٩، ٧٠)، شرحه للأندلسي (٣/١٩٨).
وينظر: الكتاب (١/٢٩٠)، شرح أبياته لابن السيرافي (٢/٣١)، الإنصاف (ص ١٩٠)، التبيين عن مذاهب النحويين (ص ٣٤٥)، خزانة الأدب (٤/٣١٥).

الشِّقاق: هي العداوة وأصله من [شقّ][(1)] الوادي. سبب هذا الشعر أن قوماً من آل بَدْرٍ من الفَزَارِيِّين جاوَرُوا بني لام من طيء فعمد بنو لام إلى الفزاريين فجَزُّوا نواصيهم، وقالوا: مننا عليكم ولم نقتلكم، فغضب بنو فَزَارَةَ من أجلِ ما صَنَعَ بنو لامٍ بالفزاريين، فيقول بشر قد جزرتم نواصيهم فاحملوها إلينا وأَطلقوا من أسرتُم منهم وإن لم تفعلوا فإنا نطلبكم فإن أصبنا منكم أحداً طلبتمونا، فصارَ كلّ منا ظلم يطلب صاحبه والمعنى بقينا متعادين أبداً.

تخمير:

هاهنا أربع من المسائل.

إن زيداً وعَمْراً منطلق لا تجوز.

إن زيداً وعَمْرٌو منطلق جائز.

إن زيداً وعمراً منطلقان جائز.

إن زيداً وعَمْرٌو منطلقان لا تجوز.

قال جارُ اللّٰه: «(فصلٌ) ولا يجوز إدخال «إن» على «أن» فيقال: إنّ أن زيداً في الدارِ، إلا إذا فُصل بينهما كقولك: إن عندنا أنّ زيداً في الدَّارِ».

قال المُشَرِّح: إنما لا يجوز إن أن[(2)] زيداً في الدار، لأنهما حرفان مُتجانسان لفظاً اجتمعا لمعنىً.

فإن سألتَ: فكيفَ جاز تكرار «أن» في قولك: إن أن زيداً منطلق وقوله:

* (3)مُرَّ يا مُرَّ مُرَّة بنَ تُلَيْدِ(3) *

---

(1) مكانها بياض في (أ) وفي (ب) شاق، وينظر شرح المفصل في أول الكتاب.

(2) ساقط من (أ).

(3 - 3) في (أ) «مرمر يا مر. . .»، وقد تقدم في الجزء الثاني.

أجبتُ: بين هـذه الصُّورة وتلك الصُّـورة فرقٌ، وذلـك أن إحدى الكلمتين هناك كالزيادة، وأمَّا هاهُنا فبخلافه، بدليلِ إنّ كلَّ واحـدٍ من الحرفين لا بد له من اسم وخبر، ونظيره قولهم ـ على ما نقله سيبويه ـ: إن زيداً لما لينطلقن، ومما يجانس هذه المسألة بعينه بعض الحلو من الأغذية بين الحامضين.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وتخففان فيبطل عملهما، ومن العرب من يعملهما، والمكسورة أكثر إعمالاً، ويقعُ بعدهما الفعل».

قال المُشَرِّحُ: اعلم أن التَّخفيف والكف بـ«ما» في هذا الباب بمنزلة التعليق في أفعال القلوب، وهذا لأن الاسمين أصلهما الابتداء، فبأدنى شيء يعودان إلى أصلهما وإن كانت إنَّ المكسورة أكثرُ إعمالاً لقوتها واستقلالها بفائدتها ولذلك بقيت معها الجُملة على حالها بخلاف المفتوحة و(1«إن» مستضعفة1) ولذلك انقلب معها الاسم إلى تأويل المفرد.

قال جارُ اللَّه: «والفعل الواقع بعد المكسورة يجب أن يكون من الأفعال الدَّاخلة على المُبتدأ والخبر، وجوز الكوفيون غيره».

[١٥١/أ] قال المُشَرِّحُ: هذه الحروف حقها أن لا تدخل / إلا على اسمين هما مبتدأ وخبر، فإن دخلت على الفعل فلا بد أن تدخل على فعل داخل على المبتدأ والخبر، حتى لا يفوت على هذه الحروف دخولها على المبتدأ والخبر رأساً.

وأما حُجَّة الكوفيين فعما قليل تساق إليك.

قال جارُ اللَّهِ: «ويَلْزَمُ المَكْسُوْرَةِ اللاَّم في خبرها، والمفتوحة تُعوض عمَّا ذهب منها أحدُ الأحرف الأربعة: حرف النفي وقد وسوف والسين تقول:

(١ - ١) في (ب): «فاستضعف لذلك...».

إن زيدٌ لمنطلقٌ ﴿ وإنْ كلٌ[1] لَمَا جَمِيْعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُون ﴾[2] وقُرِىءَ[3] ﴿ وإنْ كلًا لما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ على الإعمال وأنشدوا:

فَلَوْ أَنْكِ في يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلاَقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وأَنْتِ صَدِيْقُ

وقال تعالى[4]: ﴿ وإنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الغَافِلِيْنَ ﴾ ﴿ وإنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكَاذِبِيْنَ ﴾[5] وقال[6]: ﴿ وإنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِيْنَ ﴾»[7].

قال المُشَرِّحُ: اِعلم أن بين البصريين والكوفيين في نحو قوله[8]: ﴿ وإنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِيْنَ ﴾ خلافاً فالكوفيون يقولون: «إن» هاهنا بمعنى النافية، واللام بمعنى «إلا» الاستثنائية، وكان الكسائي يوافق الكوفيين إذا كان بعد إن فعل إذ النفي يطلب الفعل، ويوافق البصريين إذا كان بعدها اسمٌ. قال أبو سَعيْدٍ السِّيرافي ولو جاز أن تكون اللام بمعنى «إلا» لجاز أن نقول: جاءَني القوم لزيداً بمعنى إلا زيداً. والبصريون يقولون بأن إن هاهنا هي المخففة، واللام هي الفارقة بين «إنْ» المخففة و«إنَّ» النافية، وهذا لأن «إنَّ»

(١) في (أ): ﴿ وإن كلا... ﴾ من سهو الناسخ.

(٢) سورة يس: آية ٣٢.

(٣) سورة هود: آية ١١١.

قرأ ابن كثير ونافع ﴿ وإنْ ﴾ مخففة ﴿ كلًّا لَمَا ﴾ مخففة. وقرأ عاصم في روايةِ أبي بكر ﴿ وإنْ كلًّا ﴾ خفيفة ﴿ لَمَّا ﴾ مشددة وقرأ حمزة والكسائي: ﴿ وإنَّ ﴾ مشدّدة النون واختلفا في الميم في ﴿ لما ﴾ فشددها حمزة وخففها الكسائي. وقرأ أبو عمرو مثل قراءة الكسائي وقرأ ابن عامر مثل قراءة حمزة. وقرأ حفص ﴿ وإنَّ ﴾ مشددة النون ﴿ لَمَّا ﴾ مشددة أيضاً، أي: مثل حمزة وابن عامر.

السبعة لابن مجاهد (ص ٣٣٩)، والكشف لمكي (١/٥٣٦، ٥٣٧)، مشكل إعراب القرآن له (١/٤١٥، ٤١٦).

(٤) سورة يوسف: آية ٣.

(٥) سورة الشعراء: آية ١٨٦.

(٦) سورة الأعراف: آية ١٠٢.

(٧) في (أ): «لفاسقون».

(٨) سورة الأنعام: آية ١٥٦.

و «أنَّ» إذا خُففا فربما اشتبهتا بـ «إن» النافية و «أن» المصدرية. وأمَّا [المكسورةُ] فيلزم خبرها اللام للفرق، وهي في الأصل لام الابتداء. وأمَّا المفتوحة فلا تخلو من أن تدخل على جملة إسمية أو فعلية، فإن دخلت على جملة إسمية فلا حاجة إلى الفرق، ضرورة أن «إنْ» المصدرية لا تدخل على الاسم وإن دخلت على جملة فعلية فلا[1] تخلو من أن تدخل على فعل ماض أو غيره، فإن دخلت على ماضٍ لا تخلو من أن يكون مُثبتاً أو منفياً، فلئن[2] كان منفياً فلا بُدَّ من أن يكون معه حرف النّفي، وإن كان مثبتاً فلا بد معه من «قَدْ» ضرورة أن «قد» لتقريب الماضي من الحال[3]، وتقريبُ الماضِي من الحالِ ليس من معنى المَصدر في شيءٍ، والمَصدرية متى اقترنت بالفعل لم تفد غير نفس المَصدر، ولذلك انسلخ معها الفعل عن الاستقبال في نحو قوله:

إذَا تَـرَحَّلْتَ عَنْ قَوْمٍ وَقَـدْ قَدَرُوْا أنْ لَا تُفَـارِقَهُم فـالـرَّاحِلُونَ هُمُ

وإن دَخَلَتْ على غَيْرِ ماضٍ فلا بدّ من أن يكون مضارعاً، بعد ذلك لا يخلو من أن يكون للحالِ أو الاستقبالِ، فإن كان للحال لا يخلو من أن يكون مثبتاً أو منفياً، فإن كان مثبتاً فلا بدَّ معه من «قد»، وإن كان منفياً فلا بد معه من السِّين أو سوف، وإن كان منفياً فلا بد معه من «لا» النافية.

فإن سألتَ: فيمَ تقع التفرقة (حِيْنَئِذٍ)[4] بين «إنْ» المصدرية وبين «إنْ» المخففة، وهذا لأن «لا» النافية كما تقترن بالمخففة تقترن بالمصدرية وذلك إذا قلت: علمتُ أن لا تخرج وأن لا تخرج؟.

---

(١) في (ب): «لا يخلو».
(٢) في (ب): «فإن».
(٣) في الأصل: «من الحال والمضي....».
(٤) في (ب).

أجبتُ: التفرقة بينهما تقع من حيث المعنى، وذلك أنه إن عنى بالفعل الاستقبال فهي المُخففة، وإن عنى به نَفْس (١المصدر فهي١) المصدرية كقولك: عجبت من أن لا يُعطى زيدٌ يومَ يُعطى الناس، فإن كان يوم يعطى النّاس مترقباً فهي المُخففة، وإلاّ [فـ]ـهي[2] المصدرية.

فإن سألتَ: كيفَ تحقيق معنى «إنْ» على المذهب البصري في قوله: ﴿ وإنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكاذِبِيْنَ ﴾ ﴿ وإنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِيْنَ ﴾.

أجبتُ: معناه إنَّك لمن الكاذبين في ظَنّنا، وإنَّ أكثرهم لفاسقين في وِجْدَاننا ﴾.

كنت[3] قد سمعتُ: «أنك» و«سألتني» و«فراقك» بفتح الكاف والتاء ثم أَخبَرَنِيْ مُسْمِعِي بعدَ كَذَا وعشرين سنةً أنها بالكَسْر، كَذَا نَقَلَهُ ابن الأنباري عن الفَرَّاء في (الزَّاهر)[4] (٥قال وأنشده في باب (تذكير المؤنث) يصف بالسخاء نفسه٥).

قال جارُ اللّهِ: «وأَنْشَدَ الكُوفِيُّونَ:

بِـاللّهِ رَبِّـكَ إن قَتَلْتَ لَمُسْلِمـاً ... وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوْبَـةُ المُتَعَمِّـدِ»

(١ ـ ١) ساقط من (ب).

(٢) في (أ): «هي».

(٣) هذا النص نقله الأندلسي وابن المستوفي والمراغي في شروحهم عن الخوارزمي والبيت لم ينسب إلى قائل معين وأنشد بعده الفراء في المعاني: ٢/٩:

فَـمـا رُدَّ تـزويـجٌ عـلَيْـهِ شَـهَـادَةً ... وَلاَ رُدَّ مِـنْ بَـعْـدِ الـحَـرَارِ عَـتِـيْـقُ

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المُحصّل (ص ١٧٩)، المُنَخَّل (ص ١٧٨)، شرح المفصل لابن يعيش (٧١/٨)، شرحه للأندلسي.

وينظر: معاني القرآن (٩٠/٢)، المنصف (١٢٨/٣)، الإنصاف (ص ٢٠٥)، التبيين (ص ٣٤٩)، الجنى الداني (ص ٢١٧)، المغني (ص ٢٩)، شرح شواهده (ص ١٠٥)، شرح أبياته (١٤٧/١)، خزانة الأدب (٤٦٥/٢)، (٤٥٢/٤).

(٤) الزاهر (٣١٦/١).

(٢ ـ ٥) ساقط من (ب).

قال المُشَرِّحُ: الرِّوَايَةُ: «باللَّهِ رَبِّكَ» بالباء المُوحدة، وأنشده ابن جِنّي في (سرّ الصِّناعة)[1] (شَلَّتْ يَمِيْنُكَ) كأنه قال: إنّك قتلت مسلماً فلذلك وَجَبَتْ عليك عُقُوبة المُتعمد.

قال جارُ اللَّهِ: «ورووا» إن تَزِيْنُكَ لَنَفْسُكَ، وإنْ تَشِيْنُكَ لَهِيَهْ». . . ».

قال المُشَرِّحُ: تفسير الكُوفيين هاهنا أسوغُ مذاقاً.

فإن سألتَ: فكيف تطبيق الكلام على مذهب البصريين على أن الشيخ أبو علي الفارسي قد قال[2] فالمكسورة إذا خُففت لا يكون ما بعدها إلا على إضمار القصة والحديث؟.

[١٥١/ب] أجبتُ: / لعل معناه: إنك لَنفسك تَزينك، وكذلك تأويل «إن» في

---

(١) سر صناعة الإعراب (ص ٥٤٥). قال ابنُ المُستوفي: وأنشده أبو علي (هَبَلَتْكَ أُمُّكَ). وإنشاد الفارِسِيّ له في المَسَائل البغداديات (ص ١٧٨). وهو من أبيات لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيلٍ ترثي الزُّبير رضي الله عنه، وأول الأبيات كما رواها ابن المستوفي:

غَدَرَ ابنُ جرموز بفارس بهمة ... يوم اللقاء وكان غيرَ مُعَرِّدِ
يا عَمْرُو لو نبهته لوجدته ... لا طائشاً رعشَ اللِّسان ولا اليَدِ
شَلَّتْ يَمِيْنُكَ إن قَتَلْتَ لَمُسْلِماً ... حَلَّت عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ
إنَّ الزُّبَيْرَ لَذُو بلاءٍ صَادِقٍ ... سَمْحٌ سَجِيَّتُهُ كريمُ المَشْهَدِ
كم غمرةٍ قد خاضَها لم يُثْنِهِ ... عنها طِرَادُك يا بن بيع القردِ
فاذهل فما ظَفِرَتْ يَدَاكَ بِمِثْلِهِ ... فيمَا مَضَى مِمَّا يَرُوح ويَغْتَدِيَ

ونقلها ابن المستوفي عن أبي عُثمان سعيد بن يحيىٰ بن سعيد الأموي في كتاب «مغازيه». . . وأورد القصة بتمامها. وهي في الأغاني. . .

وعاتكة زوج الزُّبير من الصحابيات أخبارها في الإصابة (١١/٨).

والشاهد في إثبات المحصل (ص ٧٩)، المنخل (ص ١٧٨)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٧/٩)، شرحه لابن يعيش (٢٠٢/٣).

وينظر: المنصف (١٢٧/٣)، اللامات (ص ١٢١)، الأزهية (ص ٣٧)، الإنصاف (ص ٣٣٦)، الجنى الداني (ص ٢٠٨)، المغني (ص ٢١)، شرح شواهده (ص ٧١)، شرح أبياته (٨٩/١)، الخزانة (٣٤٨/٤).

(٢) لأبي علي كلام على «إن» المخففة خصَّهُ بمسألةٍ في المسائل البَغداديات رقم (١٩) (ص ١٧٥ ـ ١٨٥).

البيت إنك لمسلماً قاتلٌ واجبٌ عليك عقوبة المُتعمد، وهذا بمنزلة قولهم: إن زيداً لطعامك آكل.

قال جارُ اللَّه: «وتقول: علمت إنْ زيدٌ منطلقٌ والتقدير: إنه زيد منطلق وقال الله تعالى[1]: ﴿ وآخرُ دَعْوَاهُم أنِ الحمدُ للَّه ﴾ وقال:

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ

وعلمتُ أن لا يخرجَ زيدٌ، وأن قد خَرَجَ وأن سوفَ يخرجَ وأن سيخرجَ قال اللَّه تعالى[2]: ﴿ أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾ وقال: ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونَ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾».

قال المُشَرِّحُ: الشَّيخُ أبو عليٍّ الفارسي في «إنَّ» المفتوحة المشدّدة لا تخفف؛ أنَّ هذه إلا، وإضمار القصة والحديث يُراد معها. أن المفتوحة في البيت لما دخلت على الجملة الاسمية لم تحتج معها إلى التعويض.

فإن سألتَ: فأين التَّعويض في قوله[3]: ﴿ وأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوْا ﴾ وفي قراءةِ نَافعٍ[4] ﴿ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ ﴾؟.

أجبتُ: ما في «لو» من معنى النَّفي، ولذلك لو قلتَ: جاءني رجلٌ إلا زيدٌ لجاز أن يكون «إلا زيد» على الوَصف وأن تكون على الاستثناء قالوا لأن «لو» يشوبها معنى النفي، ولهذا أجاز المبرد أن تكون «إلا» في قولك لو كان معي رجل إلا زيدٌ استثناء وقد علمت أنّ البدلَ في الاستثناء لا يكون إلا في

---

(١) سورة يونس: آية ١٠.

(٢) سورة البلد: آية ٧.

(٣) سورة الجن: آية ١٦.

(٤) سورة النور: آية ٩.

وقراءة نافع في السبعة لابن مجاهد (ص ٤٥٣)، التيسير (ص ١٦١)، البحر المحيط (٤٣٤/٦).

غيرِ المُوجب من الكلام ولذلك جاز في الشِّعر أن تفعلين تشبيهاً للجزاء بالذي.

فإن سألتَ: هذا معارض لما نقلته عن الشيخ ـ رحمه الله ـ في قسم الأسماء من أن «لو» بمنزلة «إن» في أن الكلام معه موجب؟.

أجبتُ: إذا وقع تعارض بين معنى نص الشَّيخِ والمُبرد وفَّقنا بينهما فقلنا: ذلك، قبل تمام المجازاة عند ذكر الشرط والجزاء، أما بعد تمام المجازاة فلا، وذلك أنها بمجموعها تجعل عبارة عن النفي ومنه قوله تعالى[1]: ﴿ وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِيْ الأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾.

أمَّا قراءةُ نافع فكون الفعلِ دعاءً يعرف أنها ليست بالمصدربة وهذا لأنَّ كونَ الفعلِ دعاءً ليس من معنى المَصْدَرِ في شيءٍ. وأمَّا قوله تعالى[2]: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّه يُكْفَرُ بِهَا ويُسْتَهْزَءُ بِهَا ﴾ فحرف الشَّرطِ هنا قد سدَّ مسدَّ السين وسوف، ومن قال بأن «أن» هاهنا هي المصدرية فقد وَهِمَ، لأن ما نزل في الكتاب سماعهم، ولأن «إذا» يمتنع أن تكون هي المصدرية ومثلها قوله[3]:

هَـلْ في القَضِيَّـةِ أنْ إذَا اسْتَغْنَيْتُمُ وأَمِنْتُمُ فـأَنَـا البَـعِيْـدُ الأَجْـنَبُ

من التَّبيين في الدّلالة على وجوبِ ذلك التقدير، أعني: تقدير إضمار الشأن والقصة ببيت الأعشى[4] هاهُنا، ومن أجلِ ذلك جاز تقديم «هالك»

---

(١) سورة الأنفال: آية ٤٣.

(٢) سورة النساء: آية ١٤٠.

(٣) تقدم ذكره مع أبيات في الجزء الأول مع الشاهد:

* لا أمَّ لي إن كان ذاكَ ولا أبُ *

(٤) ديوان الأعشى (ص ٤٥).

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٧٩)، المُنخل (ص ١٧٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٧٤/٨)، شرحه للأندلسي (٢٠٣/٣). =

ولو كانت الجملة بعدها إذا خففت باقيةً على حكمها قبل التخفيف لوجب أن لا يجوز «هالك». قال الإمامُ عبدُ القاهرِ الجُرْجَانِيُّ: كما لا يجوز أن يقول أن هالكٌ كل من يحفى وينتعل. «من يحفى» بالحاء المهملة هو الفقير ومن ينتعل هو الغني. يقول: في فتية كالسيوف في مضائهم في الأمور وقد علموا أنه لا ينجو من الموت أحد، فهم لا يبالون بالموت، ونحوه في المعنى ما أنشدنِيْه بعضُ كبارِ الأَئِمَّةِ ببُخارى:

عَلَيْهـا رِجَالٌ من خُـرَاسَـانَ أَيْقَنُـوا ... بـأَنَّ الفَتَى مِنْ مَوْتـهِ غَيْـرُ سَـالِمِ

ويحتمل أن يكون المعنى أَنَّهم صِبَاحٌ وجوههم كالسيوف ضياؤها، وقد علموا أن الهلاك يشتمل على الناس كلهم فهم يسعون لنيل الملاذ قبل أن يحال بينها وبينهم.

البيتُ للأعشى، وقبله[1]:

وقَدْ غَدَوْتُ إلى الحـانُوتِ يَتْبَعُني ... شَـاوٍ مِشَـلٌّ شَلُوْلٌ شُلْشُـلٌ شَـوِلُ

الشَّاوي: هو الشَّواء، والمِشَلُّ: هو الذي يشلُّ في السَّفود اللحم من شللت الثَّـوب: إذا خطتُـهُ خياطـةً خفيفـةً. والشُّلُوْلُ بمعنى المِشَـلِّ، وقيـل: الشلول: هـو الذي عـادتـه ذلـك. رجـلٌ شُلْشُـلٌ ـ بـالضم ـ أي: خَفِيْفٌ عن الجوهري[2]. يقول: أغدو إلى بيت الخمار ومعي غلامُ شوَّاءٌ طبَّاخٌ.

= وينظر: الكتاب (١/٢٨٢، ٤٤٠، ٤٨٠)، (٢/١٢٣)، شرح أبياته لابن السيرافي (٢/٧٦)، شرح الكتاب للسيرافي (٤/٤٩)، المقتضب (٣/٩)، المحتسب (١/٣٠٨)، المنصف (٣/١٢٩)، الخصائص (٢/٤٤١)، الأصول (١/٢٣٩)، المقتصد (١/٤٨٣)، أمالي ابن الشجري (٢/٢)، الإنصاف (ص١١٣)، خزانة الأدب (٣/٥٤٧)، (٤/٣٥٦) عجزه في الديوان:

* أن لَيْسَ يَنْفَعُ عن ذي الحِيْلَة الحِيَلُ *

(١) ديوان الأعشى (ص ٤٥).

(٢) الصحاح (ص ١٧٣٨) (شلل).

قال جارُ اللَّه: «(فصْلٌ) والفعلُ الذي تَدْخُلُ عليه المَفْتوحَةُ مشدَّدة أو مُخَفَّفَةً يجب أن يُشاكلها في التَّحقيق كقوله تعالى[1]: ﴿ ويَعْلَمُوْنَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الحَقُّ المُبِيْنُ ﴾ وقولُه تعالى[2]: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾ فإن لم يكن كذلك نحو أرجو وأطمع وأخاف فلتدخل على «إنْ» الناصبة للفعل كقوله تعالى[3]: ﴿ والَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِيْ ﴾ وكقولك: أرجو أن يحسنَ إليّ، وأخاف أن تسيءَ إليّ، وما فيه وجهان كظننت وحسبت وخلت فهو داخل عليهما جميعاً، تقول: ظننتُ أن تَخرج وأنك تَخرج وأن ستخرج وقرىء قوله[4]: ﴿ وحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةٌ ﴾ بالرَّفع والنَّصب».

قال المُشَرِّحُ: يعني بالوجهين في قوله: «وما فيه وجهـان» الشَكُّ واليَقين / لأنَّ هذه الأفعال تُستعمل مرةً للشك (وأُخرى)[5] لليَقِيْن. [١٥٢/أ]

اِعلم أن الأفعالَ على ثلاثةِ أضرُبٍ:

فعل يدل على ثبات الشيء واستقراره.

وفعل يدل على خلاف الثبات والاستقرار.

وفعلٌ كَرَبَ إلى هذا مرةً، وإلى ذاك أخرى، فالأول: نحو العلم اليقين والثَّاني: نحو الخوف والطَّمع، والثَّالثُ: نحو حسبت وزعمت وظننت، فبعد الأول تقع المشدَّدة وبعد الثاني المخففة، وبعد الثالث تقع تلك مرة وهذه أخرى، فأمَّا استعمالهم إياه استعمال العلم فقوله تعـالى[6]: ﴿ أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ وكذلك قوله[7]: ﴿ وإِنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ تَقُوْلَ

---

(١) سورة النور: آية ٢٥.
(٢) سورة طه: آية ٨٩.
(٣) سورة الشعراء: آية ٨٢.
(٤) سورة المائدة: آية ٧١، والقراءة في شرح المفصل لابن يعيش (٧٧/٨).
(٥) في (ب).
(٦) سورة القيامة: آية ٣.
(٧) سورة الجن: آية ٥.

الإِنْسُ والجِنُّ (١على اللَّهِ كَذِبًا١)﴾ إنْ هاهُنا هي المخففة من الشَّدِيْدة لأن «إنْ» الناصبة لا تقعُ بعدها «لن» حتى لا يجتمع في الدِّلالة على معنى الاستقبال حرفان، كما لا يَجتمع «إن» الناصبة بالسين، وكذلك قوله تَعالى[٢]: ﴿ أَيَحْسَبُونَ إِنَّمَا نُمِدُّهُمْ ﴾ أما استعمالهم إياه[٣] كاستعمال الحرف فقوله تَعالى[٤]: ﴿ تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾.

تخمير: لو قلت: علمت إن تقول لم يَحسن حتى يأتي بما يكون عوضاً نحو «قد» و «لا» و «سوف» و «السين».

فإن سألتَ: فما تقول في قولِهِ تعالى[٥]: ﴿ وأنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إلاّ مَا سَعَى ﴾ فإنه لم يَدخل بين «إن» و «ليس» شيءٌ؟.

أجبتُ: قال الشيخُ أبو علي الفارسي فإنما جاءَ هذا لأن «لَيس» ليس بفعل[٦].

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وتخرج «إنّ» المكسورة إلى معنى «أَجَلْ» قال:

وَيَقُلْنَ شيْبٌ قَدْ عَلاَكَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ

وفي حديثِ عبدِ اللَّهِ بنِ الزُّبَيْرِ: «إنَّ وَرَاكِبَهَا».

قال المُشَرِّحُ: هذا كما لو قِيلَ: أعطاك زيدٌ فقلت إنه أي: أجل، لا أنه أُلحق به في الوَقف الهاء لبيان فَتحة النُون كراهية أن تسكن فتسقط، لأنَّهم لم يقفوا على مُتحرك، وإنما جاز ذلك في أن، لأنها لما كانت تحقق معنى

(١ ـ ١) ساقط من (ب).
(٢) سورة (المؤمنون): آية ٥٥.
(٣) في (ب).
(٤) سورة القيامة: آية ٢٥.
(٥) سورة النجم: آية ٣٩.
(٦) كلام الفارسي في حرفية (ليس) في المسائل الحلبيات (ص ٢١٠) فما بعدها.

الكلام الذي تكلم به المتكلم نحو إنَّ زيداً راكبٌ خرجت إلى تحقيق معنى الكلام الذي تكلم به السَّائل. قال الأعرابي لعبد الله بن الزُّبير[1]: «لَعَنَ اللَّهُ ناقةً حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ»، فقالَ لَهُ: «إِنَّ وَرَاكِبَهَا» ما قَبْلَ البيت[2]:

بَكَرَ العَوَاذِلُ في الصَّبُوحِ يَلُمْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ
وَيَقُلْنَ. . . . . البيت

قال جارُ اللَّهِ: «وتخرج «إن» المفتوحة إلى معنى «لعلَّ» (في) قولهم: إيتِ السُّوق إنَّك تَشْتَرِيْ لَحْماً».

قال المُشَرِّحُ: أصلها ائت السُّوق لأنَّكِ تَشْتَرِي لَحْماً، و«إنَّ» مع اللام تجري مجرى «لعل» في مواضع كثيرة، تقول: أطع ربَّك لأنك تُفلح ولعلك تفلح بمعنى وقال حُطَائِطُ بن يَعْفُر[3]:

أَرِيْنِي جَـوَاداً مـاتَ هُـزلاً لَعَلَّنِي أرى مَا تَرَيْنَ [أو بَخِيْلاً][4] مُخَلَّدَا

ويروى: (لأنّني أرى) قال المَرْزُوْقِي[5]: هو بمعنى: لَعَلّني، وبيتُ أَبي النَّجم[6]:

---

(١) الأعرابي هو فضالة بن الشرك الوالبي، الأغاني(١/١٥)، وينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٢/٢٧١).

(٢) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، ديوانه (ص ٦٦).
توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٨٠)، المُنخل (ص ١٧٩)، شرح المفصل (٨/٦)، شرحه للأندلسي (٣/٢٠٥).
وينظر: الكتاب (١/٤٧٥)، شرح أبياته لابن السيرافي (٢/٣٧٥)، الأزهية (ص ٢٦٧)، الجنى الداني (ص ٣٩٩)، المغني (ص ٣٧)، شرح شواهده (ص ١٣٦)، شرح أبياته، خزانة الأدب (٤/٤٨٥).

(٣) الحماسة (ص ٥٧١) (رواية الجواليقي). وهو أخو الأسود بن يعفر النّهشلي التّميمي المشهور.

(٤) ساقط من (أ).

(٥) شرح الحماسة (٤/١٧٣٤).

(٦) ديوان أبي النجم (ص ١٦٤)، وقبله: =

* واغد لعنّا في الرِّهان نُرسله *

وبعضهم يُنشد «لأنّا» أي: لَعَلّنَا، ثم يحذف اللَّام لكثرةِ دورها في الكلام، وعليه قوله تعالىٰ[1]: ﴿ وما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾.

قال جار اللَّهِ: «وتُبدِلُ قَيْساً وتَمِيْماً همزتها عيناً فتقول: أشهد عَنَّ مُحَمَّداً رسولُ اللَّهِ».

قال المُشَرِّحُ: هذا كإِيْرَادِهِمْ بيتَ ذِيْ الرُّمة[2]:

* أَأَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً *

«أَعَنْ تَرَسَّمْتَ»، وهي عَنْعَنَةُ تميم.

قالَ جارُ اللَّهِ: «لكنَّ» وهي[3] للاستدراك، توسطها بين كلامين متغايرين نفياً وإيجاباً، وتستدرك بها النّفي بالإيجاب، والإيجاب بالنفي، وذلك قولك. ما جاءَني زيدٌ لكنَّ عمراً جاءَني، وجاءَني زيدٌ لكنَّ عمراً لم يجيء».

قال المُشَرِّحُ: «لكن» لها شريطتان:

أحدهما: أن تَتوسط بين كلامين متغايرين نفياً وإيجاباً.

= ثـمَّ سَمِـعْـنَـا بـرهـانٍ نَـأْمِـلَهْ
قِيـدَ لـه مِن كـلِّ أفـقٍ جَحْـفَلَهْ
فَقُلْتُ للسـائسِ قُـدْهُ واعْـجِلَهْ
وَاغْـدُ لَعَنَّا فِي الـرِّهَـانِ نُـرْسِلهْ

(١) سورة الأنعام: آية ١٠٩.

(٢) ديوان ذي الرمة (ص ٥٦٧) وتمامه:

* مَاءُ الصَّبَابَةِ من عَيْنَيْكَ مَسْجُوْمُ *

وينظر: مجالس ثعلب (ص ١٠١)، الخصائص (١١/٢)، سر صناعة الإعراب (ص ٢٢٩، ٧٢٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٧٩/٨)، الجنى الداني (ص ٢٥٠)، الخزانة (٣١٤/٤، ٤٩٥).

(٣) في (ب): «وهو».

الثاني: أن يتناسب المتغايران لو قلت: جاءَني زيد لكنَّ عمراً لم يضرب لم يجز.

فإن سألت: ما معنى الاستدراك؟

أجبتُ: رفع وهم تولّد عن كلام متقدم رافعاً شبيهاً بالاستثناء، ومن ثم قالُوا الاستثناء في [«لكن» بمعنى الاستدراك][1]، فإن كان ما قبلها نفياً كان ما بعدها موجباً مستدركاً له ما نُفي عَمّا قبلها كما وصفنا، وكذلك معنى الاستثناء إذا قلت: ما جاءَني القوم إلا زيداً، ألا ترى أنَّك نفيت المجيء عن القوم وأثبته لزيدٍ وكذلك إذا قلتَ: جاءَني القوم إلا زيداً فقد أوجبت المجيء للقوم ونفيته عن زيد. قال أبو سَعِيْدٍ السِّيْرَافِيُّ[2]: وقد أجرت «إلا» مجرى لكنْ إذا قلت: ما في الدَّار إنسانٌ إلا حماراً أي: لكن حماراً وإذا قلت: إن لفلانٍ مالاً / إلا أنه شقيٌّ، والمعنى لكنّه يترك الانتفاع به وكذلك إذا قلت: إن لزيدٍ مالاً لكن عَمْراً شَقِيٌّ وإلا أن عَمْراً شقيٌّ جاز[3] لتقارب معنييهما. [١٥٢/ب]

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والتغاير في المعنى بمنزلته في اللَّفظ كقولك: فارقني زيدٌ لكن عَمْراً حاضِرٌ، وجاءَني زيـدٌ لكن عمراً غـائبٌ، وقولـهِ عزَّ وجَلَّ[4] ﴿ وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيْراً لَفَشِلْتُم وَلَتنازَعْتُمْ فِيْ الأَمْرِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾ على معنى النَّفي وتضمن ما آراكهم كثيراً».

قال المُشَرِّحُ: قوله ﴿ ولكنَّ اللَّه سَلَّمَ ﴾ أي: عَصَمَ وأَنْعَمَ بالسَّلامة من الفشل والتنازع في الاختلاف.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصل): وتخفف فيبطل عملها كما يبطل عمل «إنَّ» و«أنَّ» وتقع في حروف العطف على ما سيجيء بيانه».

---

(١) في (أ): «كل يعني الايهام».
(٢) شرح الكتاب (١١٠/٣).
(٣) ساقط من (ب).
(٤) سورة الأنفال: آية ٤٣.

قال المُشَرِّحُ: «لكنَّ» و«لكنْ» متقاربتا المعنى إلا أنَّ المشددةَ من الحروف المُشبهة والمخففة من حروف العَطف. قال أبو حاتِمٍ: إذا كانت «لكن» بغير واو في أولها فالتَّخفيف فيها الوجه، نحو ﴿لَٰكِنِ الرَّاسِخُونَ﴾[1] ونَحوه، لأنَّها بمنزلة «بل» من جهة أنَّها لا تدخلُ عليها الواو، ولأنها من حروفِ العطف. وإذا كانت بالواو في أولها فالتَّشديدُ فيها هو الوجه وإن كان الوجهان جائزان.

قال جارُ اللّهِ: ««كأنَّ» هي للتَّشبيه ركبت الكاف مع «أن» كما ركبت مع «ذا» و«أي» في كذا وكأي وأصل قولك: كأنَّ زيداً الأسد، أنَّ زيداً كالأسد، فلما قدمت الكاف فتحت لها الهمزة لفظاً و[2]المعنى على الكسر[2]».

قال المُشَرِّحُ: كَذَا، وكأيْ قد مضيا في قسم الأسماء.

قال جارُ اللّهِ: [(فصلٌ) والفرق][3] بينه وبين الأصل أنك[4] هاهنا بانٍ كلامك على التَّشبيه من أول الأمر، ومن ثمَّ بعد مضي صدره عن الإثبات».

قال المُشَرِّحُ: إنما فَتَحُوا الكاف [5] مع «إن» لأنها[6] لا تدخل على المفرد وراعوا حقها لفظاً، وإن كان المعنى على الكسرِ، لكونها جملةً، وهذا كقولك: الضارب زيدٌ، [7]فإنَّ ضارب في قولك: الضارب فعل، بدليل أنك قلتَ: جاءَني[7] فمعناه: الذي ضربَ زيداً جاءَني لكنه أخرج في معرض الاسم مراعاة للام نظيركأنَّ زيداً الأسدُ، اضرب إمَّا زيداً وإمَّا عمراً ونظير زيدٌ كالأسد اضرب زيداً أو عمراً.

---

(١) سورة النسا: آية ١٦٢.

(٢ - ٢) في (ب).

(٣) في (أ): «والفصل بينه...».

(٤) ساقط من (أ).

(٥) ساقط من (ب).

(٦) ساقط من (ب).

(٧ - ٧) ساقط من (ب).

قال جارُ اللَّهِ: «(فصل) وتخفف فيبطل عملها، قال[1]:

ونَــحْــرٍ مُــشْــرِقِ الــلَّوْنِ كَــأَنْ ثَــدْيَــيْــهِ حُــقَّــانِ

ومنهم من يُعملها قال:

* كَأَنْ وَرِيْدَيْهِ رشاءُ خُلْبِ *

قال المُشَرِّحُ: الخُلْبُ: هو اللِّيف. الرِّوايةُ المشهورة[2] (كأنْ وَرِيْدَاهُ).

قال جارُ اللَّهِ: «وفي قوله:

* كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُوْ إِلَىٰ نَاضِرِ السَّلَمْ *

ثلاثـةُ أوجهٍ الرَّفعُ والنَّصبُ، والجَرُّ على زيادة «أن»».

قال المُشَرِّحُ: أمَّا الرَّفـعُ فعلى إبطال عملهـا. وأمَّا النَّصبُ فعلى إعمالها. وأمَّا الجَرُّ فكما ذكره الشيخ ـ رحمه اللَّه ـ على زيادة «أن».

هذا البيت لِعِلْبَاءَ بن أَرْقَمٍ اليَشْكُرِيِّ، وأول البيت[3]:

---

(١) هذا البيت لم ينسب إلى قائله.

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المُحصل (ص ١٨١)، المُنخل (ص ١٨١)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٨٣)، شرحه للأندلسي (٣/٢٠٧).

وينظر: الكتاب (١/٨١)، شرحه للسيرافي (١/٢٤٦)، الأصول لابن السراج (١/٢٤٦)، المحتسب (١/٣٠٨)، المنصف (٣/١٢٨)، أمالي ابن الشجري (١/٢٣٧)، الإنصاف (ص ١١٣)، التَّبيين (ص ٣٤٩)، الجنى الداني (ص ٥٧٥)، الخزانة (٤/٣٦٥).

(٢) ينسب هذا الرجز إلى رؤبة بن العجـاج ملحقات ديوانه (ص ١٦٩).

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٨١)، المنخل (ص ١٨٠)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٨٣)، شرحه للأندلسي (٣/٢٠٨).

وينظر: الكتاب (١/٤٨٠)، شرح أبياته لابن السيرافي (٢/٧٥)، المقتضب (١/٥٠)، الانصـاف (ص ١١٣)، التبيين (ص ٣٤٩)، المقرب (١/١١٠)، التصـريح (٢/٢٣٤)، الخزانة (٤/٤٥٦).

(٣) جاء في الأصول لابن السراج (١/٢٤٥) لابن صريم اليشكري.

والبيت ضمن قصيدة في الأصمعيات (ص ١٥٧) لعِلْبَاء بن أرقم. قال ابن المستوفي: «البيت لابن أصرم اليشكري، ووجدته لعلباء بن أرقم اليشكري». =

فيـوماً تُـوَافِيْنَـا بِـوَجْـهٍ مُقَسَّمٍ   كأن . . . . البيت

وبعده:

وَيَـوْماً تُـرِيـدُ مـالَنَـا مَـعَ مَـالِهَـا   فـإنْ لَمْ نُنِلْهَـا لَمْ تُنِمْنَـا وَلَمْ تَنَمْ

حذف اسم «كأن» واسمها ضميرٌ يعود[1] إلى المرأة التي تقدم ذكرها يريد: كأنها ظبيةٌ. الوجه المقسم: هو الحسن، وأصله القسمة كأن كل موضع منه أُعطي حقَّه وقسمته من المناسبة. تعطو: تمدُّ يدها[2] إلى أغصان الشجر فتميلها وتأكل منها، وقوله[*]: «ويوماً توافينا بوجه مقسم» ننلها من الإنالة، يريد: فإن منعناها المَطلوب آذتنا[3] وكلمتنا بكلام يمنعنا النوم[4].

قال جار اللَّهِ: ««ليتَ» هي للتمني كقوله تعالىٰ[5]: ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ ﴾، ويجوز عند الفَراء أن تجرى مجرى أتمنى[6] فيقال: ليتَ زيداً قائماً، كما يُقال: أَتَمَنَّى زَيْداً قائِماً، والكِسَائِيُّ يجيز ذلك على إضمار كان والذي غرَّهُما منها قول الشاعر:

= توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٨٢)، المنخل (ص ١٨٠)، شرح المفصل لابن يعيش (٨٣/٨)، شرحه للأندلسي (٢٠٩/٣).

وينظر: الكتاب (٢٨١/١)، شرح أبياته لابن السيرافي (٥٢٥/١)، شرح الكتاب للسيرافي (٥٠/٤)، الأصول لابن السراج (٢٤٥/١)، المنصف (١٢٨/٣)، سر صناعة الإعراب (ص ٦٨٢)، أمالي ابن الشجري (٢٣٧/١)، الجنى الداني (ص ٢٢٢، ٥٢٢)، المغني (ص ٣٢)، شرح شواهده (ص ١١١)، شرح أبياته (١٥٨/١)، الخزانة (٣٦٤/٤، ٤٨٩).

(١) في (أ): «واسمها ضمير كان».

(٢) في (ب): كتب في الهامش: «جيدها» قراءة نسخة أخرى.

(*) أورد المؤلف هذه العبارة ولم يشرحها. وهو إنما نقل شرح البيت عن أبي محمد بن السّيرافي وجاء في شرح أبيات الكتاب: «فيوماً توافينا بوجهٍ مقسّم» يريد أن يستمتع بحسنها يوماً، ونشغله يوماً آخر بطلب ماله. . .».

(٣) في (أ): «اذاتنا».

(٤) في (ب): «من النوم».

(٥) سورة الأنعام: آية: ٢٧.

(٦) في (أ): «التمني».

* يا لَيْتَ أيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا *

وقد ذكرت ما هو عليه عند البصريين».

قال المُشَرِّحُ: وقد مضى الكلام في هذه المسألة في قسم الأسماء متناً وشرحاً، وتقديره عند الكسائي[1]: يا ليتَ أيامَ الصِّبا كائنةً رواجعاً.

قال جارُ اللَّهِ: «وتقول: ليتَ أنَّ زيداً خارجٌ وتسكت كما تسكت على ظننتُ أن زيداً خارجٌ».

قال المُشَرِّحُ: ابنُ السَّرَّاجِ: تقولُ: ليت أن زيداً منطلقٌ، فأصل هذا الابتداء والخبر فينوب عن خبر «ليت»، ولا يجوز ليتَ أن يقوم زيد حتى يأتي بخبر. / [١٥٣/أ]

قال جارُ اللَّهِ: ««لعلَّ» هي لتوقُّعِ مرجوٍ أو مخوفٍ، وقوله تعالىٰ[2] ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ ﴾، ﴿ ولَعَلَّكُمْ تُفْلِحُون ﴾[3] ترجٍّ للعِبَادِ، وكذلك قوله[4] ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ معناه اذهبا أنتما على رجائكما ذلك من فرعون».

قال المُشَرِّحُ: سيبويه[5] معنى «لعل» و«عسى» طمع وإشفاق، وقد تخرج إلى معنى «كي» فيكون معناها الإيجاب والتحقيق، وعلى ذلك تفسير أكثر المفسرين قوله[6]: ﴿ اعبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِيْ خَلَقَكُمْ والَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِكُمْ لعلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ أي: تتقون الشركَ والفواحشَ، وقوله[7]: ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ

---

(١) الأصول لابن السراج (٢٤٨/١).
(٢) سورةالأحزاب: آية ٣٣.
(٣) سورة البقرة: آية ١٨٩.
(٤) سورة طه: آية ٤٤.
(٥) الكتاب (٣١١/٢)، والنص بتمامه نقله ابن المستوفي في إثبات المحصل (ص ١٨٣).
(٦) سورة البقرة: آية ٢١.
(٧) سورة البقرة: آية ١٨٩.

تُفْلِحُونَ ﴾ أي: تفلحون بالبقاء في دار نعيم مقيم، وقوله[1]: ﴿ ولِتَبْتَغُوْا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُوْنَ ﴾ أي: ولتشكروا، وهذا تدريس، وتحقيقه ما ذكره الشيخ ـ رحمه اللَّهِ ـ.

[قالَ جارُ اللَّهِ: «وقد لَمح فيها معنى التَّمني من قرأ[2] ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ بالنَّصب، وهي في حرفِ عاصمٍ».

قال المُشَرِّحُ: ذلك لأن من يَطمع في الشيء يتمناه][3].

قال جارُ اللَّهِ «(فصلٌ) وقد أجازَ الأَخفش لعلَّ أن زيداً قائمٌ قاسها على «ليتَ» وقد جاءَ في الشّعر[4]:

لـعـلَّك يـومـاً أَنْ تُـلِمَّ مُـلِمَّـةٌ   عَلَيْكَ مِن اللاَّئِي يَـدَعْنَكَ أَجْـدَعَا

قياساً على «عسى»».

قال المُشَرِّحُ: أجراه مَجرى عساك أن تُلم ملمةٌ، كما أجرى «عسى» مجرى «لعل في قوله[5]:

* عَسَاكَ تُعْذَرُ إن قَصَّرْتَ في مَدْحِي *

---

(١) سورة القصص: آية ٧٣.

(٢) سورة غافر (المؤمن): آية ٣٧.
والقراءة في السبعة (ص ٥٧٠)، التيسير (ص ١٩١)، إعراب القرآن للنحاس (١١/٣)، البحر المحيط (٤٦٥/٧).

(٣) ساقط من (أ).

(٤) البيت لمتمم بن نويرة اليربوعي في ديوانه (ص ١١٩) من قصيدته التي يرثي فيها أخاه مالكاً.
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل (ص١٨٣)، المنخل (ص ١٨٠) شرح المفصل لابن يعيش (٨٦/٨)، شرحه للأندلسي (٢٠٩/٣).
وينظر: المقتضب (٧٤/٣)، المغني (ص٢٨٨)، شرح شواهده (ص٢٣٧)، شرح أبياته (١٧٥/٥)، الخزانة (٤٣٣/٢).

(٥) شرح المفصل للأندلسي (٢٠٩/٣).

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ: وفيها لغات لَعَلَّ وَعَّل[1] وأنَّ ولأنَّ ولَغَنَّ ولَعَنَّ وعند أبي العباس أَصْلُها «عل» زيدت عليها لامُ الابتداء».

قال المُشَرِّحُ: الشاهد بصحة قول أبي العباس وجهان:
أحدهما: قولهم علَّ بمعنى لعل.

وثانيهما: أنَّك لو سميت بـ«لعل» حكيت كما لو سميت بكأن، ولو كان مفرداً لما وجبت فيه الحكاية.

فإن سألت: لو كانت لام الابتداء لجاز[2] في قولك: لعلَّ زيداً منطلق وعمرو بالرَّفْعِ كما جازَ إن زيداً منطلقٌ وعمروٌ؟

أجبت: لام الابتداء كما تدخل على المبتدأ تدخل على ما كان مبتدأ تقول: إن كان زيداً لهو الظَّريفُ، وقوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ إن كُنَّا لَنَحْنُ ﴾

---

(١) تأخرت في (ب) عن موضعها إلى الآخر.
(٢) في (ب): «لما جاز».

[بَابُ حروف العطف]

قال جارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الحروف:

حروف العطف»

قال المُشَرِّحُ: العطفُ في الكلمةِ المُختلفة نظيرُ التَّثنية في الأسماء المُتَّفِقَةِ.

قال جارُ اللَّهِ: «العطف على ضَرْبَينِ عطفُ مفردٍ [1]وعطفُ جملةٍ على جملةٍ».

قال المُشَرِّحُ: إذا[1] عطفت مفرداً على مفردٍ فهو بمنزلة كلامٍ واحدٍ وكذلك إذا قلتَ: زيدٌ ضربتُ عمراً وأخاه، وزيدٌ ضربتُ عمراً ثم أخاه، وزيدٌ ضربت عمراً أو أخاه، جاز، ولو قلت: زيدٌ ضربتُ عمراً وضربت أخاه لم يجز لأنَّ الثاني وإن صار فيه الثاني ملتبساً بالأول لكن في كلامٍ آخر فلم يُغن غناء الأول.

قال جارُ اللَّهِ: «وله عشرةُ أحرفٍ: فالواو والفاء وثم وحتى أربعتها على جمع المعطوف للمعطوف عليه في حكمٍ، تقول: جاءني زيد وعمرو، وزيد

(١ ـ ١) ساقط من (ب).

يقوم ويقعد، وبكر قاعد وأخوه قائم، وأقَامَ بشرٌ وسافرَ خالدٌ، فتمع بين الرجلين في المجيء، وبين الفعلين في إسنادهما إلى زيدٍ، وبين مضموني الجملة في الحصول».

قال المُشَرِّحُ: ليس في حروف العطف ما يوجب المشاركة بين الثاني والأول سوى هذه الثلاثة أعني: الواو والفاء وثم، وأنها كالأصول و«سوى» «حتى» وسائرها توقع الشّركة بينهما في اللَّفظ دون المعنى، ثم الذي هو أصل لهذه [الأصول][1] هو الواو، والدَّليل على ذلك أنهـا لا تُوجب إلا الاشتراك [بين الشيئين][2] في حكمٍ واحدٍ، وسائر حروف العطف تُوجب زيادة حكم على هذا ألا ترى أنَّ الفاء توجب الترتيب، و«أو» للشك، و«بل» للإضراب، فلما كانت في هذه الحروف زيادة معنى على حكم العطف صارت في المعنى كالمركبة والواو مفردةً، والمفردةُ قبل المركبة[3].

فإن سألت فما الفرق بين قولك: قام زيد قام عمرو وبين قولك قام زيد وقام عمرو؟.

أجبت: الفرق بينهما من وجهين:

أحدهما: ما ذكره الإمام المحقق عبدُ القاهر الجُرْجَانِي[4] من أن عطف الجملة على الجملة يقتضي أن يكون بينهما تناسب، بدليل أنك لو قلت زيدٌ قاعدٌ وعمرٌو شاعرٌ لم يحسن، ولذلك عابُوا على أبي تمام قوله:

لَا وَالَّـذِي هُـوَ عَـالِمٌ أنَّ النَّـوى صَبِـرٌ[5] وأنَّ أَبَـا الحُسَيْنِ كَـرِيْمُ

---

(١) في (ب).

(٢) في (ب).

(٣) في (ب): «والتركيب بعد المفرد».

(٤) دلائل الإعجاز (ص ٢٢٥)، والبيت لأبي تَمَّام في ديوانه (ص ٢٩٩).
وينظر: معاهد التنصيص (٩١/١).

(٥) في (أ): «ضر».

هذا محصولُ كلامه.

والثَّانِي: أنَّك في الأولِ تقولُ: ادّعى قيامَ زيدٍ ادّعى قيامَ عمرٍو من غير أن تصرح بتثنية الدَّعوى.

فإن سألت: / فما الفرق بين قولك: قامَ زيدٌ قامَ عَمرٌو، وبين قولك: [١٥٣/ب] قامَ زيدٌ وقام عمرو وبين قولك: قام زيد وعمرو؟.

أجبتُ: بين ذلك فرق، لأنَّك بالثالث كما لا تصرح بتثنية الدَّعوى لا تثني أيضاً الدَّعوى، وفي الأول إن كنتَ لا تصرّح بتثنية الدَّعوى لكنك تثني الدعوى، وفي الثاني تصرح.

قال جارُ اللّهِ: «وكذلك ضربتُ زيداً فعمراً، وذهب عبدُ اللّه ثم أخوه ورأيتُ القومَ حتَّى زيداً، ثم أنها تفترق بعد ذلك».

قال المُشَرِّحُ: هذه الحُروف معانيها تُساق إليك عن قريب.

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) فالواو للجمع المطلق من غير أن تكون المبدوء به داخلاً في الحكم قبل الآخر، ولا أن تُجمعا في وقتٍ واحدٍ، بل الأمران جائزان، وجائز عكسهما نحو قولك: جاءني زيدٌ اليوم وعمرو أمس، واختصم بكر وخالد، وسيَّان قعودك وقيامك وقال اللّه تعالى[1]: ﴿ وادْخُلُوا البَابَ سُجَّداً وقُولُوا حِطَّةٌ ﴾ وقال[2]: ﴿ وقُوْلُوا حِطَّة وادْخُلُوا البَابَ سُجَّداً ﴾ والقِصَّةُ واحدةٌ».

قال المُشَرِّحُ: في قولك جاءني زيدٌ اليومَ وعمرٌو أمسِ جازَ الواو وإن لم يَقترن الفعلان، وفي قولك: اختصم بكر وخالد جاز الواو مع اقتران الفعلين، وفي قولك: سيَّان قعودك وقيامك جازَ الواو مع استحالة اقترانهما، وفي

---

(١) سورة البقرة: آية ٥٨.

(٢) سورة الأعراف: آية ١٦١.

قوله: ﴿ وادْخُلُوا البَابَ سُجَّداً وقُوْلُوا حِطَّةً ﴾ مع اقترانهما. حِطَّةٌ: أي: حِطَّ عنا ذُنُوبَنَا.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وقال سيبويه[1]: ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون أولى بها من الحمار كأنك قلت مررت بهما».

قال المُشَرِّحُ: أي إذا قلت: مررت برجل وحمار.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والفاء و«ثم» و«حتى» تقتضي الترتيب إلا أن الفاء توجب وجود الثاني بعد الأول بغيرِ مهلةٍ».

قالَ المُشَرِّحُ: الذي يدل على صحة ما قاله الشيخ ـ رحمه الله ـ قولك: أعطيت زيداً مالاً فاستغنى، ولذلك تدخل على جزاءِ الشّرط؛ لأن الجزاءَ لا يتأخر عن الشرط.

فإن سألتَ: فإذا كان معنى الفاء وجودَ الثاني [من غير مهلة فما معنى قوله: ما زلت أسيرُ حتَّى دخلتُ الكوفةَ فالبَصرة][2] وبينهما مساوِفُ؟.

أجبتُ: معناه: إنَّك لم تَقْطَع سيرك الذي به دخلتَ الكوفةَ حتى وصلته بسيرك الذي به دخلتَ البَصرةَ، ولم يحدث بينهما مُهلة.

ولو قلت: ثمَّ البصرة لكنتُ قد أحدثت بينهما مهلة.

قال جارُ اللَّهِ: «و«ثمَّ» توجبه بمهملةٍ ولذلك قال سيبويه[3]: مررت برجل ثم امرأة، فالمرور هاهنا مروران».

قال المُشَرِّحُ: ولذلك لا يجوز إدخالها[4] على الجزاء.

---

(١) الكتاب (١/٢١٨).
(٢) ساقط من (أ).
(٣) الكتاب (١/٢١٨).
(٤) في (أ): «ادخال الهاء...».

قال جارُ اللَّهِ: «ونحو قوله تَعالى[1]: ﴿ وَكَمْ من قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ وقوله[2]: ﴿ وإنّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَىٰ ﴾ محمولٌ على أنه لما أهلكها حكمَ بأن البَأْس جاءَها وعلى دوام الاهتداء وثباته».

قال المُشَرِّحُ: نظير هذه المسألة الأولى: من يظهر منه الفعل المُحكم فهو عالمٌ والمعنى: يحكم عليه بأنه عالم وعاقل ونظير هذه المسألة الثانية: إذا كنت في أمرٍ فكن فيه أي: دُمْ على الكون فيه وآثْبُت عليه.

قال جارُ اللَّهِ: «وحتَّى الواجبُ فيها أن يكون ما يُعطف به جزءاً من المعطوف عليه، إمَّا أفضَلُهُ كقولك: مات الناس حتَّى الأنبياءُ، وإمَّا أَدْوَنُهُ كقولك: قدمَ الحُجَّاجُ حتَّى المُشَاةُ».

قال المُشَرِّحُ: إنّما جاز ذلك لأنَّ الأنبياءَ من النَّاس، والمُشاةَ من الحُجّاج، ولو قلت: ماتَ الناس حتى الخَيْلُ، وقدمَ الحُجَّاج حتى الإبلُ لما جاز.

قالَ جارُ اللَّهِ: «و«أو» و«أم» و«أمّا» ثلاثتها لتعليق الحكم بأحد المذكورين، إلا أن «أو» و«أما» يقعان في الخبر والأمر والاستفهام نحو قولك: جاءني زيدٌ أو عمرٌو، وجاءني إما زيد، وإما عمرٌو واضرب رأسه أو ظهره، واضرب إما رأسه وإما ظهره، وألفيت إما عبد الله وإما أخاه و«أم» لا تقع إلا في الاستفهام إذا كانت متصلة، والمنقطعة تقع في الخبر أيضاً تقول: أزيد عندك أم عمرو، وفي الخبر «إنها لإبل أم شاء»[3].

قال المُشَرِّحُ: المتصلة هي الكائنة بمعنى أيهما، والمنقطعة هي

---

(١) سورة الأعراف: آية ٤.

(٢) سورة طه: آية ٨٢.

(٣) انظر: الأصول: ٢/٢١٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/٣٣٥، وشرح المفصل: ٨/٩٧.

المترجمة ببل وهمزة الاستفهام مثال المتصلة: أزيد عندك أم عمرو؟ والمعنى: أيُّهما عندك، والجواب فيها أن تقول: زيدٌ إذا / كان عندك زيدٌ أو [١٥٤/أ] عمرٌو إذا كان عندك عمرٌو، ومثال المنقطعة في الاستفهام أزيد عندك أم عندك عمرو؟ معناه: بل أعندك[1]، ولو كانت هي المتصلة لما احتيج فيها إلى تكرير الظَّرف كأنَّه غلب على ظنِّك أن الذي عنده[2] زيدٌ، فاستفهمت ليعود الظَّن نفياً فلما أتممت الاستفهام غلب على ظنك أن الذي عنده عمرو فأعرضت عن الأول واستأنفت سؤالاً ثانياً كنحو ما فعلته بدئياً.

مثالُ المُنقطعة في الخَبَرِ « أنها لإبل أم شاء »، لو كانت المتصلة لقلت أإبلٌ هي أم شاءٌ؟ كأنه رفع لك أشخاص من بعد فغلب على ظنك أنها إبل، فأخبرت عنها على مقتضى ظنك، ثم لما تم الإخبار غلب على ظنك أنها شاء فأعرضت عن الإخبار واستأنفت سؤالاً.

وجواب المنقطعة: «نعم» أو «لا» فإذا قلتَ: نَعَمْ، وجب أن يكون عنده الثاني لاضرابك عن الأول وسؤالك عن الثاني.

تخميرٌ: إذا أتى بعد «أم» المنقطعة حرف النفي كان معناها ومعنى «أو» سواءً كقولك أعندك زيدٌ أم لا؟، لأنَّك حيث قلتَ: أعندك زيد؟ قد ظننت أنه عنده، ثم [3]أدركك ظن مماثلٌ[3] للأوَّل أنه ليس عنده فقلت أم لا، وجوابه بنعم أو لا، فإذا قلت هل عندك بكرٌ؟ فالسؤال عن كون بكرٍ عندك وعدم كونه عندك فإذا قلت أَمْ زَيْدٌ لم تتصل. قال أبو سعيدٍ السِّيرافي: وقد شبه النحويون «أم» المنقطعة بـ«بل» ولم يُرِيْدُوا أن ما بعد «أم» تحقيق كما بعد «بل»، وإنما أرادوا أن ما بعد «أم» استفهام مستأنف[4] بعد كلام يتقدمها،

---

(١) في (أ): «بل عندك».
(٢) في (ب): «عندك».
(٣-٣) في (ب): «ثم أدركت ظناً مماثلاً».
(٤) في (ب): «مستفهم».

كما أن ما بعد «بل» تحقيق مستأنف بعد كلام يتقدمها. قال أيضاً: والدليل على أنها ليست بمنزلة «بل» مجردة قوله عزَّ وجَل[1]: ﴿ أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ ألَا تَرىٰ أنه لا يجوز بل اتخذ مما يخلق بنات هاهنا[2] لما ذكرته من المعنى، ومعناه: اتّخذ مما يخلق بنات؟ بألف الاستفهام، ومعنى ذلك للإنكار عليهم [فيما][3] ادَّعوه.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) بين «أو» و «أم» في قولك: أزيدٌ عندك أو عمرٌو وأزيدٌ عندك أم عمرٌو أنَّك في الأول لا يَجهل كون أحدهما عنده فأنت تسأل عنه، وفي الثاني تعلم أن أحدهما عنده فتطالبه بالتعيين».

قال المُشَرِّحُ: إذا قال أزيدٌ عندك أو عمرٌو فمعناه: هل أحدهما عندك؟ وجوابُهُ: لا، أو نعم. وإذا قال: أزيد عندك أم عمرو فمعناه: أيهما عندك؟ وجوابه ـ على ما ذكرنا ـ: زيد إن كان عنده، وعمرو إن كان عنده وتقول: الحسن والحسين أفضل أم ابن الحنفية؟ فيكون الجواب أحدهما بهذا اللَّفظ. قال الشيخ أبو علي الفارسي[4]: ولا يجوز أن تقول الحسن ولا الحسين لأنَّ المعنى أأحدُهما أفضل أم ابن الحنفية؟، فالجواب يكون على ما يتضمنه السؤال.

تخميرٌ: وتأخير الاسم في باب «أو» أحسن نحو أعندك زيد أو عمرو؟ وتقديمه في باب «أم» أحسن، لأن المسألة مع «أم» واقعٌ عن الاسم ومع «أو» عن الفعل.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) ويقال: في «أو» و «إمَّا» في الخبر أنهما للشَكِّ وفي الأَمرِ أنهما للتخيير والإباحة، والتَّخيير كقولك: اضرب زيداً أو عمراً

---

(١) سورة الزخرف: آية ١٦.

(٢) في (ب): «هي».

(٣) في (ب).

(٤) الإيضاح (ص ٢٩١)، وينظر: المُقتصد شرح الإيضاح (٢/٩٥١).

وخُذ إمَّا هذا وإما ذاك، والإباحة كقولك: جالِس الحَسَن أو ابن سِيْرِيْن، وتَعَلَّم إما الفِقْهَ وإمّا النحوَ».

قال المُشَرِّحُ: «أو» في أصلها لتَساوي شيئين فصاعداً في الشَّك، ثم اتسع فيها فاستعيرت من الشَّكِّ. وذلك قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين تريد: أنَّهما سِيَّان في استصواب أن يُجالسا.

تَخْمِيْرٌ: اعلم أن «إمّا» العاطفة أصلها «إن» (ما) فأُدغمت النون في الميم، والدَّليل على ذلك قوله[1]:

لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبَنْها فإنْ جَزَعاً وإن إجمالَ صَبْرِ

وأراد: «إمّا» والدليل عليه أنك لم تأت لإنْ بجوابٍ، بعد البيت ولا قبله، أمَّا بعده فظاهرٌ، وأمَّا قبله فلأن الفاء متى دخلت على حرف الشرط لم يجز أن يكون ما قبلها جواباً لها كقولك: أنا أجيئُك فإن أتيتني وإن أسقطت الفاء فحينئذ (يجوزُ).

فإنْ سألتَ: فلمَ خُصَّت «إنْ» الجزائية بذلك؟.

[١٥٤/ب] أجبتُ: لأن الشَّرطَ / يجوزُ أن يكونَ، ويجوزُ أن لا يكونَ، ومعنى «إمَّا» في العَطف إيجاد أحد الشيئين، فلمَّا تضارعا من هذا الوجه أُدخلت «إن» الجَزائية في باب[2] العطف مع «ما»، فأعرفه بحثاً نقلته إليك بلفظ السَّلَفِ.

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) وبين «أو» و«إما» من الفصل أنك مع «أو»

---

(١) البيت لدُريد بن الصِّمة في ديوانه (ص ٦٨) يرثي معاوية بن الشريد السُّلمي أخا الخنساء. والشاهد في الكتاب (١٣٤/١، ٤٧١)، (٦٧/٢)، المقتضب (٢٨/٣)، شرح المفصل (١٠١/٨)، الجنى الداني (ص ٢١٢، ٥٣٤)، الخزانة (٤٤٢/٤).

(٢) ساقط من (ب).

تمضي أول كلامك على اليَقين ثم تَعْرضه للشَكّ، ومع «إما» كلامك من أوله مبني على الشك».

قال المُشَرِّحُ: نظيرُ هذه المسألة كافُ التَّشبيهِ في «كَأَنَّ»، ولأنهم أدخلوا «إما» في أول الكلام ليعادلوا بين الاسمين.

قال جارُ اللَّهِ: «ولم يعد الشيخ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ «إما» في حروفِ العطف[1] لدخول العاطف عليها، ووقوعها قبل المعطوف عليه».

قال المُشَرِّحُ: عُذْرُ المتقدمين إشراك الثاني الأول في الإعراب.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) و«لا»، و«بل»، و«لكن» أخواتٌ في أن المعطوف بها مخالف للمعطوف عليه فلا تُبقي ما وجب للأول كقولك: جاءَني زيدٌ لا عمرو، و«بل» للإضراب عن الأول منفياً أو موجباً كقولك جاءَني زيدٌ بل عَمْروٌ وما جاءَني بكرٌ بل خالدٌ، و«لكن» إذا عطف بها مفرد على مثله كانت للاستدراك بعد النَّفي خاصةً كقولك: ما رأيت زيداً لكن عمراً، وأمَّا عطف الجملتين فنظيره «بل»، تقول: جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء، وما جاءني زيد لكن عمرو جاء».

قال المُشَرِّحُ: «لا» للنفي بعد الإيجاب تقول: جاءَني زيدٌ لا عمرٌو ولو قلتَ: ما جاءني زيدٌ لا عمرٌو لم يجز. عن بعض الأدباء: «بل» مثل البَدَل «لكن» مثل عطف البيان، اللام مع اللام والنون مع النُّون، وأنا ممن يَدور في خلده ذلك[2] وتدعوه النَّفس إلى أن يخلع ربقة التقليد[3]، ويقول بأن «بل»

---

(١) الإيضاح (ص ٢٨٥).

قال الإمام عبد القاهر في المقتصد (٢/٩٤٥): «وقد استمر النحويون على جعل «إما» من حروف العطف، ولم يعرف تحقيقه غير الشيخ أبي علي، ولهذا قال في أول الباب: إن حروف العطف تسعة، وهم يقولون إنها عشرة لعدهم «إما» من جملتها، وذلك سهو ظاهر».

(٢)في (ب).

(٣)في (ب): «الإعراب».

ليست من حُروف العطف، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برَجُلٍ حِمَارٍ فانجرار حمارٍ بأنه بدل الغَلَط، لكن لَيس في الكلام دلالةٌ لفظية على أنه بدل الغلط، فإذا قلت: مررت برجل بل حمار فهو هو[1] إلا أن فيه دلالة لفظية على كونه بدل الغلط، وهذا يقتضي أن لا تكون «بل» من حروف العطف، لأن العطف هو الذي لولاه لما حظي العطوف بإعراب المعطوف عليه وهاهنا يحظى بدونه. ونظير هذه المسألة «أيْ» في قولك مررت بالليث أي: الأسد، [1]فإن لم يكن أي[1] من حروف العطف لقولهم: مررت باللَّيث الأسد فإن لم يكن «أي» من حروف العطف فـ «بل» لا تكون [منهـا، ثم إذا جاءت «بل» بعد كلام منفي كقولك: ما رأيت زيداً بل عمراً فمعناه على وجهين:

أحدهما: الإضراب][2] عن الأول والاعتماد في الجحد على الثاني بتقدير: بل ما رأيت عمراً.

والآخر: أن تكون بمعنى «لكنْ» بتقدير: لكن عمراً أي: بل رأيت عمراً، وهذا عند المُبَرِّدُ أجودُ؛ لأنّه من رأيت أقرب. لا يجوز جاءني زيد لكن بشر.

فإن سألت: فلمَ لا يجوزُ على معنى النَّفي لكنْ بشرٌ لم يجيء كما كان ما جاءني زيدٌ لكن عمرو بمعنى عمرو جاءني؟.

أجبتُ: النفي لا يكون ألا بحرفِ النفي، وليس كذلك الإيجاب؛ لأنه لا علامة له بحرف قوله: «وأما في عطف الجملتين فنظيره «بل» يريد: أنَّهما كما تَجِيْءُ بعد النَّفي حينئذ كذلك[3] تجيء بعد الإثبات، كما تَقولُ: ما جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ جاء، فكذلك تقول: جاءَني زيدٌ لكن عَمرٌو لم

(١ - ١) في (ب): «فإنه ليس».
(٢) ساقط من (أ).
(٣) في (أ).

يجيء، وكان يُونس يُخرجه عن حروف العَطفِ ويقول: هو تخفيف «لكنَّ» لدخول الواو، فإذا قلت: ما جاءَني زيدٌ لكنْ عمرٌو كان التقدير لكن جاءَني عمرٌو، وإذا قلت: ما رأيت زيداً لكن عمراً كان المعنى لكن رأيت عمراً، وكذلك يضمر حرف الجر فإذا قلت: ما مررت بزيدٍ لكن عمروٍ، فإنه يقول في عمرو: إنه مجرورٌ بباء مُضْمَرَةٍ. قالَ الإمامُ عبدُ القـاهرِ الجُـرْجَانِيُّ ـ رحمه اللّه ـ هذا مذهبٌ قَوِيٌّ.

[باب حروف النَّفي]

قال جارُ اللّهِ: «ومن أصناف الحروف:

حروف النفي

وهي «ما» و«لا» و«لما» و«لن» و«أن».

فـ«ما» لنفي الحال في قولك: ما تفعل، وما زيد منطلق ومنطلقاً على اللغتين، ولنفي الماضي المقرب من الحال في قولك: ما فعل، قال سيبويه: أما «ما»[1] فهي نفي لقول القائل هو يفعل إذا كان في فعل حال وإذا قال: لقد فعل، فإن نفيه ما فعل فكأنه قيل: واللّه ما فعل».

قال المُشَرِّحُ: ـ الشيخ ـ رحمه اللّهِ ـ في «ما فعل» معنى القسم.

قال جارُ اللّهِ: «(فصل) ولا لنفي المستقبل في قولك: لا تفعل، قال سيبويه[2]، أما «لا» فيكون نفياً لقول القائل: هو يفعل ولم يقع الفعل». [١٥٥/أ]

قال المُشَرِّحُ: قوله: «هو يفعل ولم يقع الفعل» بمعنى إذا أريد به الاستقبال.

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) الكتاب (٢/٣٠٦).

قالَ جارُ اللَّهِ: وقد نفى بها الماضي في قوله تعالىٰ[1]: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى ﴾ وقولُهُ:

* وَأَيُّ أَمْرٍ سَيّءٍ لَا فَعَلَهْ * »

قال المُشَرِّحُ: «لا» إذا أدخل على الماضي فلا يَكادُ يفرد، وأمَّا قولُهُ تعالىٰ[2]: ﴿ فَلَا اقْتَحَم العَقَبَةَ ﴾ فلأنَّه فيما كان في آخره فعناه فاكتفى بواحدة من الأخرى، ألا ترى أنه فسر اقتحام العقبة بثلاثة أشياء فقال: ﴿ فَكُّ رَقَبَةٍ، أو إطعـامٌ فِيْ يَوْمٍ ذِيْ مَسْغَبَةٍ... ثُمَّ كَاْنَ مِنَ الَّذِيْنَ آمَنُوا ﴾ فكأنه قيل: فلا فعل ذا ولا ذا، وأمَّا قوله:

* وأيُّ أمرٍ سَيِّءٍ لَا فَعَلَهْ[3] *

فهو مكرر من حيث المعنى.

قال جارُ اللَّهِ: «وتنفي بها نفياً عاماً في قولك: لا رجل في الدار وغير

---

(١) سورة القيامة: آية ٣٠.

(٢) سورة البلد: آية ١١.

(٣) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل (ص ١٨٤): «وهو من أبيات أنشدها ابن السِّيرافي لابن العَيِّف أخي بني سليمة يهجو بها الحارثَ بـن جبلة الغَسَّانِيَّ وحمله على هجوه المنذر بن ماء السّماء. وقال أبو محمد الأعرابي: وذكر قصة ذلك وأن المنذر أمر من يهجو الحارث بـن جبلة فانبرى شهاب بن العَيِّف أخو بني سليمة من عبد القيس فقال:

لاهـم إنَّ الحـارثَ بـن جَبَـلَهْ
زَنَّـا أبـاه ظـالـمـاً فَـقَـتَـلَهْ
وركـبَ الـشّـادخـة الـمُـحَـجَّـلَهْ
وكـان فـي جـاراتِـهِ لا عَـهْـدَ لَـهْ
وأيّ فـعـلٍ سـيّءٍ لا فَـعَـلَهْ

تـوجيه إعـراب البيت وشرحـه في المُنخل (ص١٨١)، شـرح المفصـل لابن يعيش (١٠٨/٨)، شرحه للأندلسي (١٢٦/٣).

وينظر: إصلاح المنطق: ١٥٣، أمالي ابن الشجري (٩٤/٢، ٢٢٨) والإنصاف: ٧٧ الخزانة (٢٢٩/٤). وابن السيرافي ذكر ذلك في شرح أبيات إصلاح المنطق، والرّد لابن الإعرابي في «ضالة الأديب له».

عام في قولك لا رجل في الدار ولا امرأة، ولا زيد في الدار ولا عمرو».

قال المُشَرِّحُ: النفي العام وغير العام قد ذكرناه في قسم الأسماء الفرق بين النفي بلا وبين النفي بـ «ما» أن «ما» تنفي ما أوجبه موجب يقال: زيد في الدار فتقول: ما زيد في الدار، ومن ثم كان لها صدر الكلام، لأن ما أوجبه موجب يجب أن يؤدي الصيغة ثم يدخل عليه حرف النفي، وأما «لا» فإنه لا يجب فيها مثل هذا، لأنها تأتي في حشو الكلام نحو جئت بلا شيء، وتأتي مبتدأة في لا رجل في الدار.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصل) و«لم» و لما» لقلب معنى المضارع ونفيه إلا أن بينهما فرقاً وهو أن لم يفعل نفي فعل، ولما يفعل نفي قد فعل».

قال المُشَرِّحُ: إنَّما جعل سيبويه[1] لم يفعل نفي فعل، ليبين حكمه ومعناه بنقيضه، لأن حق النقيضين أن يشتركا في مواقعهما وأحكامهما إلا من جهة معناهما، ومثلهما ضربت زيداً، وما ضربت زيداً.

قال جارُ اللَّهِ: «وهي «لم» ضمت إليها «ما» فازدادت في معناها أن تضمنت معنى التوقع والاقتصار واستطال زمان فعلها ألا ترى أنك تقول ندم ولم ينفعه الندم أي: عقيب ندمه، وإذا قلته بلما كان على أن لم ينفعه إلى وقته».

قال المُشَرِّحُ: أما أن «لم» ليس فيه توقع فلقوله تعالىٰ[2]: ﴿ الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً ﴾ وأما أن في «لما» توقعاً فلقوله تعالىٰ[3] ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِيْنَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ البَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ ﴾. أصل «لَمَّا» هنا «لَمْ» ضمت إليها «ما» ليصلح الوقت عليها وتزيد على معنى «لم» بطول زمانها.

(١) الكتاب (٤٤٨/١)، (٣٠٥/٢).
(٢) سورة الإسراء: آية ١١١.
(٣) سورة البقرة: آية ٢١٤.

قال جارُ اللّهِ: «وتسكت عليها دون أختها في قولك: خرجت ولمَّا أي: ولمَّا تخرج كما تَسكت على «قد» في:

. . . . وَكَأَنْ قَدِ[1]».

قال المُشَرَّحُ: الفرق بينهما أن الحرف لا يتنزل منزلة الفعل إلا إذا تضمن معناه من جهتين، لأنه ما من حرف إلا وهو متضمن معنى الفعل ألا ترى أن الباء للإلصاق والإلصاق معنى فعل، والهمزة للاستفهام والاستفهام معنى فعل،فلو نزل الحرف بتضمنه معنى الفعل منزلته لكانت جميع الحروف منزلة منزلة الفعل، وذلك بمعزل عن الصواب، وقولك: لما متضمن معنى الفعل من جهتين بخلاف «لم» ألا ترى أنك إذا قلت: خرجت ولمَّا، فمعناه: خرجت و[انتفى][2] انتفاءً ممتداً [3]إلى أن آن[3] خُروجك فمن حيث أنه يفسر ما [4]تنفي فقد تضمن من جهة، ومن حيث أنه يفسر[4] به وهو معدى إلى المصدر فقد تضمن معنى الفعل من جهة أخرى، وإذا تنزل منزلة الفعل جاز أن ينزل ما عمل فيه، لأنه بمنزلة إضمار الفاعل، ونظير هذه المسألة حروف النداء، فإنه لما نزل منزلة الفعل من جهتين، من جهة أنك إذا قلت: يا زيد اسقني، فمعناه: أدعوك للسقي، فقد تعدى كما ترى إلى المفعول الصحيح وغير الصحيح. قال أبو سعيد السيرافي: الفرق بين «لم» و«لمَّا» كالفرق بين فعل وقد فعل، وكقولك: جاء زيد وتقول: المراد لم يجيء زيد،وتقول: جاء زيد وقد تعمم فتقول: جاء زيد ولما يتعمم، و«قد» و«لما جميعاً في موضع الحال من زيد، وقال أيضاً: ومن أجل طول زمان «قد» و«لما» جاز حذف الفعل منهما كقولك اعتذر زيد وقد نفعه الاعتذار واعتذر غيره ولما وارف الشخوص.

---

(١) تقدم ذكره في هذا الجزء ص: ٨.

(٢) في (ب).

(٣-٣) في (ب): «إلى الآن خروجك».

(٤-٤) ساقط من (ب).

«وكأن قد» أي: ولما ينفعه الاعتذار، وكأن قد شخص.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصل) و «لن» لتأكيد ما تعطيه «لا» من نفي المستقبل تقول: لا أبرح اليوم مكاني فإذا وكدت وشددت قلت: لن أبرح اليوم مكاني، قال اللَّه تعالىٰ[1]: / ﴿لا أَبْرَحُ حتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ البَحْرَيْنِ﴾ وقال[2]: [١٥٥/ب] ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِيْ أَبِيْ﴾».

قال المُشَرِّحُ: تقول: لن يذهب زيد أبداً لمن قال: يذهب زيد غداً.

قال جارُ اللَّهِ: «وقال الخليل: أصلها لا أن، فخفف بالحذف، وقال الفراء نونها مبدلة من الألف في «لا» وهي عند سيبويه حرف برأسه وهو الصحيح».

قال المُشَرِّحُ: «لن» نفي سيفعل، تقول: سيقوم عمرو فيقول: لن يقوم عمرو[3].

وزعم الخَلِيْلُ أن أصل «لن»: «لا» «أن» ولذلك نصبت الفعل، إلا أنها خففت لكثرة ورودها كما حققت ويلمّه، وأيش تريد ونحو ذلك، ونظيره حذفا بعد تخفيف قراءة من قرأ[4]: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِيْ يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ بفتح اللام وسكون الثاء. فردّ عليه سيبويه بأنَّ قال: لو كان أصلها «لا» «أن» لما جاز زيداً لن أضرب كما لا يجوز زيداً لا أن أضرب، لأن أضرب ويضرب صلة «أن»، وما بعد الموصول لا يعمل فيما قبله.

---

(١) سورة الكهف: آية ٦٠.

(٢) سورة يوسف: آية ٨٠.

(٣) جاء في هامش نسخة (ب): «(ح) ابن الدَّهان: أبو الحَسَن عن الخليل في كتاب «الأدوات» أن «لن» كلمة تؤكد الجحد في المستقبل فإذا قلت: لن أفعل فقد أكدت على نفسك أنك لا تفعله أبداً، وقال في تفسير «لن» إنه يخلِّص الفعل للمستقبل وينفيه، وذلك في قولك: لن يذهب زيد أبداً إذا قال قائل: سيذهب زيدٌ غداً». رأي الخليل في الكتاب (٤٠٧/١)، تهذيب اللغة (٣٣٢/١٥)، الصاحبي (ص ١٦٥).

(٤) سورة البقرة: آية ٢٠٣، وهي قراءة سالم بن عبد الله. البحر المحيط (١١١/٢).

وَزَعَمَ الفَرَّاء[1] أن أصل «لن» لا [2]أبدلت من ألفها النون ومذهب سيبويه هو رأي الشيخ ـ وهو الصَّوابُ ـ أن[2] لا يحكم عليها بخلاف ظاهرها لأن الأدوات لا تصرف لها، وهو قول أكثر النحويين.

فإن سألتَ: ما بالكم قد حكمتم على «إمَّا» بأن أصلها «ان» ضمت إليها «ما» وإمَّا من قبيل الأدوات؟

أجبت: بأنَّ «إما» تنزل منزلة الفعل على ما ذكرناه فجاز أن يتصرف بخلاف «لن».

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) «إنْ» بمنزلة «ما» في نفي الحال، وتدخل على الجملتين الفعلية والاسمية كقولك: إن يقوم زيد وإن زيد قام، قال اللَّه تعالىٰ[3]: ﴿ إنْ تَتَّبِعُوْنَ إلَّا الظَنَّ ﴾ وقالَ[4]: ﴿ إِنِ الحُكْمُ إلّا للَّهِ ﴾.

قال المُشَرَّحُ: «إن» أصلها المجازاه إلا أن الجزاء المعلق بالشرط لما كان عدماً قبل وجود الشرط خرجت «ان» إلى معنى النفي.

قال جارُ اللَّهِ: «ولا يجوز إعمالها عمل «ليس» عند سيبويه[5] وأجازه المُبرد.

قال المُشَرَّحُ: زعم المُبرد[6] أنه يجوز إن زيدٌ قائماً، لأنه لا فرق بينهما في المعنى، وهو مذهب الكوفيين، وحجة سيبويه ما ذكرته في قسم الأسماء.

تخميرٌ: وحروف النفي ستة يشترك اثنان في نفي الحال وهما «ما»

---

(١) رأي الفراء في: اللسان (٣٩٢/١٣)، البحر المحيط (١٠٢/١).
(٢ ـ ٢) ساقط من (ب).
(٣) سورة الأنعام: آية ١٤٨.
(٤) سورة الأنعام: آية ٥٧.
(٥) الكتاب (٤٧٥/١).
(٦) المقتضب (٣٦٢/٢).

و «إن» واثنان في نفي المستقبل، وهما «لا» و «لن»، واثنان في نفي الماضي وهما «لم» و «لما».

[بابُ حروف التنبيه]

قال جارُ اللَّهِ: ومن أصناف الحروف:

حُرُوف التَّنبيه

وهي «ها» و «ألا» و «أما» تقول: ها إنّ زيداً منطلقٌ، وها أفعل كذا، وألا إن عمراً بالباب، وأما إنك خارج، وألا لا تفعل، وأما واللَّهِ لأفعلن».

قال المُشَرِّحُ: «ألا» و «أما» على وجهين:

أحدهما: التقرير والتخصيص، وذلك: ألا تقومُ، أما تجلسُ، ألا ماء أشربه، قال اللَّه تعالىٰ[1]: ﴿ ألا تَتَّقُونَ ﴾ ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾[2].

والثاني: التَّنبيه المَحضُ والتَّحقيق، وهما مركبتان في هذا الـوجه مغيرتان عما كانتا عليه من المعنى قبل، وهو المراد هاهنا والفرق بين «ألا» و أما» في هذا الوجه، وبينهما في الوجه الأول: أن حرف الاستفهام لم يركب في هذا الوجه بحرف الجحد تركيباً، والدليل على ذلك أنك لو أخرجتهما عن الكلام الذي دخلنا عليه لتغير معناه، وليستا كذلك في الوجه الثاني، كأنهما فيه كالزيادتين، ولذلك جاز أن تليهما «لا»[3] مرة أخرى كقوله[4]:

* أَلَا لَا يَجْهَلَنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا *

ويليهما ـ فيما نحن فيه ـ الاسم، والفعل بأنواعه، والحرف، وذلك في

---

(١) سورة الشعراء: آية ١٠٦.

(٢) سورة النور: آية ٢٢.

(٣) في (أ): «ألا».

(٤) البيت لعمرو بن كلثوم في معلقته (شرح المعلقات لابن النحاس ص ٨٣٤) وتمامه:

* فَنَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ الجَاهِلِيْنَا *

قولك: ألا زيد في المسجد ألا أنه خارج، ألا قام زيدٌ ألا لا يَقُوْمَنّ، وكذلك أمّا زيدٌ في الدّار، أما إنه منطلق. قال الزجاج[1]: ألا استفتاح وتنبيه. ويجوز فتح أن بعد «أما» خاصة لما ذكرته في الحروف المشبهة بالفعل، والفرق بين «ألا» و«أما» أن «أما» للحال و«ألا» للاستقبال.

قال جارُ اللّهِ: «وقال النابغة[2]:

ها إنَّ تَا عُذْرَةٌ إنْ لَمْ تَكُنْ قُبِلَتْ فـإنَّ صَـاْحِبَهَـا قَـدْ تَـاهَ فِي البَلَدِ

وقال:

ونَحْنُ اقْتَسَمْنَا المَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَـا فقُلتَ لَهُمْ هَـذَا لَهَـاهـا وذَالِيَـا

وقال:

* ألَا يَا أصبِحَانِي قَبْلَ غَارَةَ سِنْجَالِ *

وقال:

أَمَا وَالَّذِيْ أَبْكَىٰ وَأَضْحَـكَ وَالَّذِيْ أَمَـاتَ وأَحْيَى والَّـذِي أَمْـرُهُ الأَمْرُ»

[١٥٦/أ] قال المُشَرَّحُ: / قال: يا لها عذرة أي: عذر، قال[3]:

تـقـبـل عـذرتـي وحبـا بـدهـم يصم حنيـنهـا سـمـع المنـادي

ويروي: (إن لم تكن نفعت). يريد: وهذا ليا[4]، وإنما جاز تقديمها

---

(١) معاني القرآن له: ٣٨/٣.

(٢) ديوان النابغة (ص ٢٨)، وروايته: «مشارك النكد».

توجيه اعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٨٦)، المنخل (ص ١٨٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١١٣/٨)، شرحه للأندلسي (٢٣١/٣).

وينظر: شرح الشافعية (ص ٨٠)، الهمع (٢/٧٠، ٢٠٢)، الخزانة (٤٧٨/٢).

(٣) شرح ابن يعيش (١١٤/٨).

(٤) البيت للبيد بن ربيعة، في شرح ديوانه (ص ٣٦٠) (ملحقاته).

قال ابن المستوفي: كذا ذكره المغربي، ولم أره في ديوانه.

أقول كذا نسبه إليه ابن يعيش في شرحه (١١٤/٨).

=

على الواو لأن «ها» تنبيه، والتنبيه قد يدخل على الواو إذا عطفت جملة على أخرى كقولك ألا وإن عمراً مقيم. سنجال: ـ بكسر السين المهملة ـ من قرى أذربيجان[1] عن الخارزنجي والغوري تمامه:

* وقَبْل مَنَايَا غادِيَاتٍ وآجَالِ *

البيت الأخير من أبيات الحماسة[2].

قال جارُ اللَّهِ: «(فصل) وأكثر ما تدخـل «ها» على اسم الإشـارة والضمائر كقولك: هذا وهذه وها أنذا، وها هوذا، وها أنت ذا، وها هي ذه وما أشبه ذلك».

قال المُشَرِّحُ: أما[3] «ها» فمعناها تنبيه المخاطب إذا أردت أن تنبه على ما بعدها من الأسماء المبهمة عنده بمنزلة الأسماء المظهرة كزيد وشبهه فيكون أفهم، ولذلك لا تدخل إلا على الأسماء المبهمة وما أتى بعدها من الأسماء المضمرة المنفصلة في أكثر الكلام، ولو أدخلت على المضمرة

= وينظر: الكتاب (٣٧٩/١)، المقتضب (٣٢٣/٢)، الهمع (٧٦/١)، الخزانة (٤٧٩/٢)، (٤٧٨/٤).

(١) معجم البلدان (٢٦٣/٣)، قال: «بكسر أوله وسكون ثانيه ثم جيم وآخره لام . . . قريةٌ بأرمينية، وقيل: بأذربيجان ذكرها الشماخ وذكر البيت. وأذربيجان: معروفة في بلاد فارس.
والبيتُ للشَّمَّاخ في ديوانه (ص ٤٥٦) وقد أحسن المُحقق تخريجه فليُراجع هنالك والخَارَزَنْجيُّ والغُوْرِيُّ عالمان لغويان تقدم التَّعريف بهما.

(٢) الحماسة (ص ٣٦٩) (رواية الجواليقي) وشرحها للمرزوقي (ص ٧٣٠).
والبيت لأبي صخر الهُذلي، واسمه عبد اللَّه بن سهم، في شرح أشعار الهذليين للسُكري (٩٥٧/٢). وجمع شعره الدكتور نوري حمُّودي القيسي، ونشره في مجموع (شعراء أمويون) (ص ٩٤)، وهذا الجزء من مجموع (شعراء أمويون) لم يأخُذ رقماً (ط) عالم الكتب (١٤٠٥ هـ).
تَوجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المُحصل (ص ١٨٧)، المنخل (ص ٨٣)، شرح المفصل لابن يعيش (١١٤/٨)، شرحه للأندلسي (٢٣١/٣).
وينظر: المغني (ص ٥٤، ٦٨)، شرح شواهده (ص ٦٢، ٨٥)، شرح أبياته (١٦٩/٦)، الهمع (٧٠/٢).

(٣) نقل الأندلسي في شرحه (٢٣٢/٣) شرح هذه الفقرة بتمامها.

وحدها لم يمتنع أيضا تقول: ها هو قاعد لشبهها بها من جهة وقوعها على كل شيء من الحيوان وغيره، من غير أن تفصل شيئاً من شيء مع حاجتها في البيان عن معناها إلى غيرها كحاجة المبهمة[1]، ومن ثم قال المُبَرِّدُ: علامات الإضمار كلها مبهمة، وقال عَلِيُّ بن عِيْسَى: المبهم من الأسماء ما يصلح بعد حاضر، ويفتقر في البيان عن معناه إلى غيره. أما قولهم: «ها إن ذا» ونحوه فها عند سيبويه داخلةٌ على الأسماء المضمرة وهي عندَ الخليل مع الأسماء المُبهمة في التقدير على أنهم أرادوا أن يقولوا ها أنا فجعلوا أنا بين ها وذا فمن قدرها مع «ذا» فإنه يحتجُّ بقول زُهَيْرٍ[2]:

* تَعَلَّمَا هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَماً *

ويحتج أيضا بقول لبيد[3]:

* فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا لَهَا هَا وذَالِيَا *

وبقولهم: ها اللّه ذا: ومعناه واللّه هذا، لأن اسم اللّه ظاهر لا يدخل عليه التنبيه، وربما حكاه أبو الخطاب[4] من أن العرب تقول: هذا أنت وأنت هذا.

ومن قدر إن ها مع أنا ونحوه دون ذا في التنبيه فإنه يحتج بقوله

---

(١) في (ب): «المتضمنة».

(٢) شرح ديوانه (ص ١٨٢)، وعجزه:

* فاقْصُدْ بِذَرْعِكَ وانْظُر أينَ تَنْسَلِكُ *

قال شارح الديوان أبو العباس ثعلب: «وأراد: تعلما أي: اعلما لعمر اللّهِ ذا قسماً. و«ها» تنبيه كقولك: أي: اسمع، وفيه قول آخر: اعلما هذا قسما، ثم فرق بين «ها» و«ذا».

(٣) شرح ديوانه (ص ٣٦٠) (الملحق)، وقد تقدم ذكره.

(٤) الكتاب (١/ ٣٧٩) ونصه: «وزعم أبو الخطاب أن العرب الموثوق بهم يقولون: أنا هذا وهذا أنا».

تعالىٰ[1]: ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ ﴾ لأن «ها» الأولى لو كانت منوياً بها التأخير لم تعد في أولاء وهذه حجَّةُ سيبويه، لأنه قال[2]: وقد تكون «ها» غير مقدمة على ذا أي: هي في موضعها. قال أبو سَعِيدٍ السِّيْرَافِيُّ: ها في هذه الحروف للتنبيه، والأسماء بعدها مبتدآت، والخبر أسماء الإشارة «ذا» ونحوه، وإن شئت جعلت أنت ونحوه الخبر والإشارة هي الاسم وقال أيضاً: إنما يقول القائل ها أنا ذا طلب رجل لم يدر أحاضرٌ هو أم غائبٌ فيقول المطلوب ها أنا ذَا.

ابنُ الأَنْبَارِي[3]: إنما جَعَلُوا المكني بين «ها» و«ذا»، إذا أرادُوا القريبَ في الأخبار بمعنى ها أنا ذا ألقى فلانا، قد قرب لقائي إياه، وذكر أيضا[4] أن قول العامة هو ذا لقي فلاناً خطأ عند جميع العلماء، لأن العرب إذا أرادت هذا المعنى قالوا: ها هو يلقى فلانا، وها أنا ذا ألقى فلانا وأنشد قول أمية[5]:

لَبَّيْكُما لَبَّيْكُمَا ها أَنَا ذا لَدَيْكُما

قال عليُّ بن عِيْسى: إنَّما كثُر التنبيه في «ذا» ونحوه ولم يكثر في «أنت» ونحوه، لأن «ذا» مبهمة من حيث تصلح لكل حاضر، والمعنى على واحد بعينه فقوي بالتنبيه لتحريك النفي على طلبه بعينه إذا لم يكن علامة تعريف في لفظه، وليس كذلك «أنت»، لأنه للخاطب خاصة، وقال أيضا:

---

(١) سورة آل عمران: آية ٦٦.

(٢) الكتاب (١/٣٧٩).

(٣) الزاهر (٢/٢٧٩) وعبارته: «. . . إذا قرَّبوا الخبر فتأويل قول القائل: «ها أنا ذا ألقى فلانا» قد قرب لقائي إياه».

(٤) عبارة ابن الأنباري في الزاهر: «قال أبو بكر: قال السجستاني بعضُ أهلِ الحِجاز يقولون: هوَ ذَا بفتح الواو. وهذا خطأ منه لأن العلماء الموثوق بعلمهم اتفقوا على أن هذا من تحريف العامة وخطئها، والعَربُ إذا أرادت معنى (هوذا) قالوا: ما أنا ذا ألقى فلاناً».

(٥) ديوانه (ص ٢٦٥) (شعر أمية).

ومع التنبيه في «ها أنا» مع أن الانسان لا ينبه على نفسه إنما ينبه على ما أغفله، من حالة أن التنبيه، وإن كان على ما أغفله من حاله، فإنه ينبه بذكر ما لم يعلم، فلذلك خرج التنبيه على النفس والمعنى على حال النفس ولو جاء على الأصل لكان لابدَّ من ذكر النفس ففيه مع ذلك إيجاز.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) ويحذفون الألف عن «أما» فيقولون: أم واللَّهِ: وفي كلام هجرس بن كليب أم وسيفي وزريه، ورمحي وفصليه، وقوسي وأذنيه لا يَدَع الرَّجُل قاتل أبيه وهو ينظر إليه».

قال المُشَرِّحُ: إنهم[1] يخففون «أما» بحذف ألفها اعتماداً على القسم بعدها، لأنه يعرفها وذلك أن «أما» من مقدمات اليمين وطلائعه، زرّ السيف حدُّه كذا رأيته في (حاشية المفصل)[2]. رماحُ العرب كانت ذات شعبتين.

قال جارُ اللَّهِ: «وبعضهم يبدل همزتها هاء فيقول هما و اللَّه، وهم واللَّه، وبعضهم عيناً فيقول عما واللَّه وعم واللَّه».

قال المُشَرِّحُ: كأنهم ينفرون من الهمزة لأنها أدخل الحروف في الحلق إذ هي من أقصى الحلق فتبدل هاء مرة وعيناً أخرى.

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه (٢٣٣/٣) شرح هذه الفقرة ولم يزد عليه شيئاً يذكر.
(٢) لم يرد هذا النص في نسختي من حاشية المفصل.

[بابُ حُرُوفِ النِّداء]

قال جارُ اللَّه: «ومن أَصناف الحروف:

(حروفُ النداء)

وهي «يا» و«أيا» و«هَيـا» و«أي» والهمزة و«وا»، فـالثلاثـة الأول لنداء البعيد ومن هو بمنزلته من نائمٍ أو ساهٍ».

قالَ المُشَرِّحُ: معاني هذه الحُروف التَّنبيه ودعاءُ المنادي بوصل اسمه الظاهر بحرف من هذه الحروف تنبيهاً له وتَصويتاً به ليقبل على المُنادي، وهي لا تدخلُ إلا على الأسماء فإن كانت المَسافة بين المنادِي والمنادَى أطول كان الحرف الذي ينادى به أطول.

قال جارُ اللَّه: «وإذا نُودي بها مَنْ عَدَاهُم فلحِرص المُنَادِي على إقبال المَدْعِوِّ إليه ومفاطنته لما يدعوه له».

قالَ المُشَرِّحُ: الضميرُ في مفاطنته يرجع إلى المَدْعِوِّ.

قال جارُ اللَّه: «وأيْ والهمزة للقَريب و«وا» للنُّدبة خاصة».

قال المُشَرِّحُ: النُّدبة: وجعٌ وغمٌّ يَلْحَقُ الباكي على الميت فيدعوه وإن كان يعلمُ أنه لا يجيبه إلى إزالة ما لحقه من الأمر الفظيع.

قالَ جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وقولُ الدَّاعي يا ربِّ، ويا اللَّه، استقصار منه

لنفسه وهضمٌ لها، واستبعادٌ عن مظانّ القبول والاستماع، وإظهار الرغبة في الاستجابة بالجُؤَار».

قال المُشَرِّحُ: استقصار أي: نسبة منه نفسَهُ إلى التقصير، وفي أبيات السقط[1]:

يَسْتَقْصِرُ[2] العِيْسَ عَلَى بُعْدِ المَدَىٰ وهُنَّ أَمْثَالُ الظِّبَاءِ النُّفَّزِ

---

(١) شروح سقط الزند (ص ٤٢٢).

(٢) في (ب): «ستقصر» وفيه: «النفس».

[باب حروفُ التَّصديق والإيجاب]

قال جارُ اللَّه: «ومن أصناف الحروف:

(حروف التصديق والإيجاب)

وهي: «بلى»، و«نعم» و«أجل» و«جير» و«أي» و«إنَّ».

فأما «نعم» فمصدقة لما سبقها من كلام منفي ومثبت تقول: إذا قال لك قائلٌ قامَ أو لَمْ يَقُم: نَعَم، تصديقاً لقوله، وكذلك إذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام، وذلك إذا قال: أقام زيدٌ أو لم يقم فقلت: نعم فقد حققت ما بعد الهمزة، و«بلى» إيجابٌ بعد النَّفي، تقول لمن قال: ألم يقم زَيْدٌ؟ بلى، أي: قد قامَ، قالَ اللَّه تعالى[1]: ﴿ بَلَىٰ قَادِرِينْ ﴾ أي: نَجْمَعَهَا».

قال المُشَرِّحُ: «نعم» حرف، ألا ترى أن نقيضتها، وهي «لا» حرف، ولذلك بنيت على السكون وهي تحقيق وتصديق لما تقدمها من الكلام نفياً كان أو إثباتاً، كقول القائل: قامَ زيدٌ، فإذا قلتَ: نَعَمْ فقد صدقته على أنه قام، وإذا قال: لم يقم زيد فقلتَ: نعم فقد صدقته على أنه لم يقم، وكذلك إذا كان في الكلامِ حرفُ استفهامٍ ثم قلت: نعم، فهو تصديق للكلام المتقدم باطِّراح حرف الاستفهام، كقول القائل: هل قامَ زيدٌ؟ فإذا قلت: نعم فكأنك قلت: لَم يَقم زيدٌ، قال سيبويه[2]: أمَّا «بلى» فتوجب بعد النفي قال

(١) سورة القيامة: آية ٤.
(٢) الكتاب (٢/٣١٢).

اللّه تعالى(١): ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى ﴾ أي: هو قادرٌ على ذلك وقال(٢): ﴿ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى ﴾(٣) أيْ: قَدْ آمنتُ، ولو قيلَ لإنسانٍ: هل قام زَيْدٌ؟ فقال: بَلَى، كان غيرَ جائزٍ، لأنه من مواضع «نَعَمْ»، وليس من مواضع «بَلَى» إنما جاز «بلى» في قولهِ [تَعالى](٤): ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِيْ فَكَذَّبْتَ بِهَا ﴾(٥) وليس في الكلام الذي تقدمها لفظُ النّفي، لأن معنى قوله(٦): ﴿ لَوْ أَنَّ اللهَ هَدَانِيْ ﴾ يؤول إلى معنى ما هُدِيْتُ. فقيل له: ﴿ بَلَى قَدْ جاءَتْكَ آياتي ﴾ أي قد هُديت. الفَرَّاء: إنما اختاروا «بَلَى» للرجوع عن النفي والإقرار(٧) بما بعده، لأن أصلها كان رجوعاً محضاً على الجحد، إذا قالوا ما قام زيد بل عمرو فكانت «بل» كلمة عطف ورجوع لا يصلح الوقوف عليها، فزادوا ألفاً ليصلح الوقوف عليها، ونظيرها «لم» و«لما».

قال جارُ اللّه: و«أجل» لا يُصدّق بها إلى في الخَبر خاصةً يَقُول القائل قد أَتَاك زيد فيقول: أجل ولا تستعمل في إلا في جواب(٨) الاستفهام».

قال المُشَرِّحُ: أَصل «أَجَلْ» من الخبر لأنّه انقيادٌ إلى ما الخبر إليه وهو يُستعمل في جواب الخبر، يقال: قد أتاك زيد أو يأتيك فتقول: أجل وتصدقه، ولا يصلح أن يقال هل خَرَجَ أو يخرجُ فتقول: أَجَلْ.

قال جارُ اللّه: «و«جير» نحوها بكسر الرَّاءِ. قال الشاعر(٩):

(١) سورة يس: آية ٨١.
(٢) ساقط من (ب).
(٣) سورة البقرة: آية ٢٦٠.
(٤) ساقط من (أ).
(٥) سورة الزمر: آية ٥٩.
(٦) سورة الزمر: آية ٥٧.
(٧) في (ب): «والأقران».
(٨) ساقط من (ب).
(٩) يُنسب هذا البيت إلى مُضَرِّس بن رِبْعِيٍّ الأَسَدِيِّ، كما ينسب إلى طُفَيْلٍ الغَنَوِيِّ ديوانه (ص ١٠). =

= توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المُحصل (ص ١٨٧)، المُنخَّل (ص ١٨٣) شرح المفصل لابن يعيش (١٢٢/٨، ١٢٤)، شرحه للأندلسي (٢٣٧/٣).

وينظر: مجالس العلماء للزّجاجي (ص ٢٢)، المغني (ص ١٢٠)، شرح شواهده (ص ١٢٥)، الخزانة (٢٣٥/٤).

قال ابن المُسْتَوْفي: أنشد هذا البيت أبو محمد بن الخشاب للأسَديِّ وقبله:

تَحَمَّلَ عن ذاتِ التَّنَانِيرِ أَهْلُهَا ... وقَلَّصَ عن نِهْيِ الدَّفِيْنَةِ حَاضِرُهْ

ثم قال: هذان البيتان الرَّائيان وجدتُهما في قصيدةٍ طويلةٍ من اختيارات الأصمعي لأمير المُؤمنين أبي جَعفر هارون الرشيد ـ رضي اللّه عنه ـ وأولها:

تَحَمَّلَ من وَادِيْ أُشَيْقِرَ حَاضِرُهْ ... وأَلْوَىٰ بِرِيْعَانِ الخِيَامِ أَعَاصِرُهْ

فَلَمْ يَنْفُضِ الوَسْمِيّ حتَّى تَغَيَّرَتْ ... مَعَالِمُهُ وَاعتَمَّ بالنَّبْتِ حاجِرُهْ

وهما غير ما أنشدهما النحويون، ضمن أبيات غير متجاورين وقبلهما:

وما الوَحْشُ أَبْكَتْنِي ولكنْ ضَعَائِنٌ ... دَعَاهُنَّ رُوَّادُ المَلاَ ومَصَايِرُهْ

دَعَاهُنَّ تَنُّومٌ وسِدْرٌ شَجٍ بِهِ ... حلوقُ الشِّعَابِ ناعِمُ النَّبْتِ نَاضِرُهْ

تَحَمَّلَ من ذات الجراميزِ أَهْلُهَا ... وقلَّصَ من نَوِّ القَرِيْنَةِ ظَاهِرُهْ

تَرَبَّعْنَ رَوْضَ الحَزْنِ حَتَّى تعاورت ... سِهَامُ السَّفا مُريانه وظواهِرُهْ

فلمَّا رأينَ الحَزْنَ قلت لطافَة ... وهافَتْ لأيَّامِ الحَرُورِ أَبَاعِرُهْ

تَحَاثَثْنَ واسْتَعْجَلْنَ كلَّ مُقَلِّصٍ ... من العَيْشِ يَلوِيْ بالسُّدولِ تَحَاسِرُهْ

فلَمَّا تَعَالَتْ بالمَعَالِيْقِ جِلَّةً ... لَهَا سائِقٌ لا يَخفضُ الصَّوتَ شاهِرُهْ

تَلافَيْنَ من ذاتِ التَّنَانِيْرِ شَرْبَةً ... على ظَهْرِ عادِيٍّ كثيرٍ سَوَافِرُهْ

تَبَيَّنْتُ أَعْنَاقَ المَطِيِّ وصُحْبَتِيْ ... يَقُوْلُونَ مَوْقُوْفُ السَّفِيْنِ وعَايِرُهْ

ثم ذكر أبياتاً آخر فقال:

فَلَمَّا لحقنَاهُم قرأنا عَلَيْهِمُ ... تَحِيَّةَ مُوسى ربَّه إذ يُحَاوِرُهْ

فأمَّا الأصيل الحلم منا فَزَاجِرٌ ... خُفافاً جُلالاً أو مُشِيْرٌ فُذَاعِرُهْ

إلى السَّلَفِ المَاضِي وآخِرُ قاصِرٌ ... على الرَّبْرَبِ الحُوْرِ الحِسَانِ مَحَاجِرُهْ

وقُلْنَ أَلا الفِرْدَوْسُ أَوَّلُ مَحْضَرٍ ... مِنَ الحَيِّ إِنْ كَانَتْ أَبِيْرَتْ دَعَاثِرُهْ

فأَلْقَتْ عَصَا التَّسْيَارِ عنها وصَنَّمَتْ ... بأرجاءِ عَذْبِ المَاءِ بيضٍ حَفَائِرُهْ

ثم قال: هكذا ترتيبها في القَصيدة سوى ما حُذف منها بين ذلكَ أنشدها لمضرس».

(إثبات المحصل الورقتان: ١٨٧، ١٨٨).

وقد نقل الإمام عبد القادر البغدادي في خزانة الأدب عن ابن المستوفي وقال: «وأورد منها ابن المستوفي ستة عشر بيتاً». ولم يذكرها في الخزانة.

قال الأستاذ المرحوم عبد السَّلام محمد هارون في هامش الخزانة تعليقاً على ذلك: هذا نصٌّ نادرٌ يثبت نقص الأصمعيات المطبوعة، وانظر ما أثبتناه في مقدمة المفضليات (ص ٢٢).

يقول العبد الفقير إلى اللّه تعالى عبدُ الرَّحمن بن سُليمان العُثَيْمِيْن ولندرة هذا النص أثبته =

وقُلْنَ عَلَى الفِرْدَوْسِ أوّلُ مَشْرَبٍ أَجَلْ جَيْرِ إن كانَتْ أُبِيْحَتْ دَعَاثِرُهْ

[١٥٧/أ] وقال: جَيْرِ لأفْعَلَنّ بمعنى حقًّا، و«إن» كذلك / قال:

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاَكَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ»

قالَ المُشَرِّحُ: أبو سَعِيْدٍ السِّيْرَافِيُّ: ويجوز أن يكون جيرِ إنما يكسر لأنّه يُحلف به، فيقال: جيرِ لأفعلنَّ تقع موقع الاسمِ المحلوفِ به وهو مفتوحٌ نحو يَمين اللّه لأفعلن فيُبنى على الكسرِ دلالةً أنه مبني معرف كما بني قبلُ وبعدُ على الضَمّ لذلك.

الدَّعاثِرُ: جمع دُعْثُورٍ وهو الحَوْضُ المُتَهَدِّمُ، من الدَّعْثَرَةِ وهي الهَدْمُ وفي الحديث[1]: «(لا تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُم سِرًّا إنَّه [ليُدركُ] الفارس فيدعثره)» أي: فيهدِمُهُ ويُطَحْطِحُهُ بعد ما صارَ رجلاً. إنما وقعَ إنَّ موقعَ القسم، لأن «إنّ» للتحقيق والتأكيد والقَسم كذلك، ولذلك انتصب قَسَماً على أنه مصدر مؤكد لنفسه وذلك في البيت الماضي في قِسم الأسماء.

قال جارُ اللّهِ: «و «أيْ» لا تستعمل إلا في القَسَم إذا قال لك المستجير هل لك كَذَا؟ قلتَ أيْ واللّه وأيْ لعمري، وإيْ ها اللّه ذا».

= كاملاً من «إثبات المحصل» وذلك لأنني قد لا أتمكن الآن من نشر إثبات المُحَصَّل، ونسخته الأصلية في خطر كما أن مصورتي عنها في حالةٍ غيرِ جيِّدةٍ وحاوَلْتُ إنقاذَ هذه النُّسخة فنسختها بخطّي، إلا أن خَطّي لا يُغني عن الأصل شيئاً.

بقي أن أذكر أن الذي جعل هذا البيت يُنسب إلى طُفيلٍ تداخل الرِّواية مع بيتٍ لطفيلٍ، هو:

وقــلنَ ألا الـبـردى أول مـشـرب أجَـل جَيْـرِ إن كـانت رِوَاءً أسـافله

وما أورده ابن المستوفي عن الأصمعيات ليس فيه: «أجل جير» وهي موضع الشاهد موجودة في بيت طفيل فليتأمل.

(١) النهاية (١١٨/٢). ونصُّ المؤلف من الصحاح: ٦٥٨/٢ (دعث) والتصحيح عنهما، وفي النسختين: «إنه ليدعثر الفارس...». وينظر اللسان (دعثر) عن الصحاح.

قال المُشَرِّحُ: «إيْ» إيجاب وتصديق ونظيره[١]: ﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّيْ لَتُبْعَثُنَّ ﴾ إلا أنَّ معنى «بَلَى» إثباتُ ما نُفِيَ فقط. يجوز إيْ واللّهِ بالنَّصب، وها اللّهِ لا يجوزُ إلا بالخَفْض، لأن «إي» ليست بعوض عن حرف القَسم إنما هو جوابٌ لمن سأَلَكَ عن الخَبرِ فقلت: أيْ واللّه لقد كانَ كذَا بخلافِ ها، فإنه عوضٌ عن الواو. وقالَ ابنُ جِنيّ: ألا ترى أنها لا تجتمع معها، وهآللّه بمد الألف وحذف ألف الوصل بمنزلة آلله، ويجوز قصرها مع حذف ألف الوصل على ما يجيء في المشترك إن شاء الله ـ تعالى ـ.

قال عليُّ بنُ عِيْسَى[٢]: وإنما جاز دخولها في القسم لأن «هاء» حرف تنبيهٌ يُحتاج إليها في المواضع التي يُحال في بيانها على غيرها كما احتيج إليه في المبهم لما ذكرنا قبل، والقسم من تلك المواضع، لأنه يحال في بيانه على غيره من الفعل المحذوف منه وهو أحلف ونحوه، فاحتيج فيه إلى هاء كذلك، وقدّمها على اسم اللّه كما قدم قومٌ هاهوذا قال زهير[٣]:

* تَعَلَّمْ هَا لَعَمْرُ اللّه ذَا قَسَماً *

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) وكنانةُ تكسر العيـن في نَعِمْ في قراءةِ عُمر بـن الخطاب وابن مسعود رضي اللّه عنهما ﴿ قَالوا نَعِمْ ﴾[٤]، وحكى أن عمر

---

(١) سورة التغابن: آية ٧.

(٢) شرح الكتاب للرُّماني (٣٨٧/٢) (نسخة داماد إبراهيم).

(٣) شرح ديوانه (ص ١٨٢) وعجزه:

* فاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وانْظُر أينَ تَنْسَلِكُ *

وقد تقدم ص: ٩٤.

(٤) سورة الأعراف: آية ٤٤.

وقراءة عمر وابن مسعود رضي الله عنهما قرأ بها الكسائي وابن وثاب والأعمش والشنبوذي.

ينظر: السبعة: ١٨١، والكشف: ٤٦٢/١، وحجة أبي زرعة: ٢٨٢. والبحر المحيط: ٣٠٠/٤ والنشر: ٢٦٩/٢.

وقول عمر رضي الله عنه في النّهاية لابن الأثير: ٨٤/٥: «قال أبو عثمان النّهديّ: «أمرنا أمير المؤمنين عُمَرُ بأمرٍ فقلنا: نعم...».

رضي اللّٰه عنه سأل قوماً عن شيء فقالوا: نَعَمْ، فقال عمر: إنما النَّعَم الإبل، فقُولُوا: نَعِمْ».

قال المُشَرِّحُ: في نَعَمْ لغتان: فتح العين وكسرها، فالفتح لغة أكثرِ العَرب، والكسرُ لغةُ كنانة.

قال جارُ اللّٰه: «(فصلٌ) وفي «أي» الله ثلاثةُ أوجهٍ، فتح الياء وتسكينها والجَمع بين ساكنين هي ولام التعريف المدغمة وحذفها».

قال المُشَرِّحُ: أي من أي الله ثلاثة أوجه:

أي اللّٰه بفتح الياء ساكنة.

ومدها للمدغم الذي بعدها مع حذف الوصل من الله كما قلت: ها الله إذا مددت.

الثالث: إلّه بحذف الياء لالتقـاء الساكنين فتبقي من اللفظ همـزة مكسورة بعدها لام مشدَّدةٌ.

[بابُ حروف الاستثناء]

قال جارُ اللَّه: «ومن أصناف الحرف:

(حروف الاستثناء)

وهي «إلا». و«حاشا» و«عدا» و«خلا» في بعض اللغات».
قال المُشَرِّحُ: هذه الحروف قد مضى شرحها في قسم الأسماء.

[باب حرفا الخطاب]

قال جارُ اللّه: «ومن أصنافِ الحرف:

(حرفا الخطاب)

وهما الكاف والتاء اللاحقتان علامة للخطاب في «ذاك» و«ذلك» و«أولئك» و«هناك» و«هاك»[1] و«حيهلك» «النجاك» و«رويدك» و«أرأيتك» و«إياك» وفي «أنت» و«أنت»».

قال المُشَرِّحُ: الكافُ في هذه المواضع لا حظَّ له من الإعراب، استدل النحويون بثلاثة أشياء:

أحدها: دخول اللاَّم في النجاك.

الثاني: ثُبوت النُّون في ذانك.

الثالث: عدمُ جوازِ الإبدال من الكافِ ذاك نفسك زيد، ولكن ذاك نفسك زيد، على توكيد ذواتها وقد مضى جميع ذلك في قسم الأسماء.

[أرأيتك][2]: بفتح التاء بمعنى: أخبرني، والدليل على أنه ليس باسم قولهم: أريتك زيداً ما صنع، وقوله تَعالى[3]: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ

(١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (أ).

(٣) سورة الإسراء: آية ٦٢.

عَلَيَّ ﴾ لو كان الكاف فيها اسماً ولم يكن للخِطَاب لَوَجَبَ أن يكون الاسمُ الذي بعدَ (1 الكافِ هو1) الكافُ في المعنى، ألا تَرى أن أرأيت يتعدى إلى مفعولين، يكون الأول منهما هو الثاني، وفي كون المفعول الذي بعده ليس الكاف وإنَّما هو غيره دلالة على أنه لَيس باسم.

تَخمير: إعلم أنَّ هذه الكاف لمُخاطبة الواحدِ، وقد يُخاطب بها الجَمْعُ كما في قوله(2): ﴿ ذلِكَ أَدْنَى أَنْ لا تَعُوْلُوا ﴾ وقال(3):﴿ ذلِكَ يُوْعَظُ /به مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ باللّهِ ﴾. [157/ب]

قالَ جارُ اللّه: «(فَصْـلٌ) (وتلحقُهُما) التَّثنية والجَمع والتَّذكير والتأنيث كما تلحق الضمائر قال اللّه تَعالى(4): ﴿ ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي ﴾ وقال(5): ﴿ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ وقال(6): ﴿ فَذَالِكُنَّ الَّذي لُمْتُنَّنِي فِيْهِ ﴾ وقال(7): ﴿ أن تِلْكُمُ الجَنَّةُ ﴾ وقال(8): ﴿ وأولئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ ﴾ وقال(9): ﴿ كَذَلِكَ قالَ رَبُّكَ ﴾».

قال المُشَرِّحُ: أما ﴿ ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي ﴾ فلأن المخاطب صاحبا يوسف، والمشار إليه ما ذكره لهما. أمَّا ﴿ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ فلأن المشار إليه يوسف والمخاطب النّسوة. [وأمَّا](10) ﴿ تِلْكُمُ الجَنَّةُ ﴾ فلأن المشار إليه الجنة،

(1 ـ 1) ساقط من (أ).
(2) سورة النساء: آية 3.
(3) سورة البقرة: آية 232.
(4) سورة يوسف: آية 37.
(5) سورة التوبة: آية 41.
(6) سورة يوسف: آية 32.
(7) سورة الأعراف: آية 43.
(8) سورة النساء: آية 91.
(9) سورة مريم: آية 9.
(10) ساقط من (أ).

والمخاطب جماعة، وأمَّا ﴿ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ ﴾ فلأن المشار إليه مفردٌ مذكرٌ، والمخاطب مفردٌ مؤنثٌ.

قالَ جارُ اللَّه: «وتقول: أنتما وأنتم وأنتن».

قال المُشَرِّحُ: أما [التَّاء][(١)] التي تلحق آخر الكلمة فهي أيضاً للخطاب، لا حظّ لها من الإعراب، فأنت ضمير، والخطاب فيه للمفرد، و«أنتما» ضمير، والخطاب فيهما فيه لاثنين، و«أنتم» ضمير، والخطاب فيه للجمع المذكر، و[«أنتن ضمير، والخطاب فيه للجمع المؤنث][(٢)].

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) ونظير الكاف والهاء والياء وثنيتهما وجمعهما في إياه وإياي على مذهب أبي الحسن».

قال المُشَرِّحُ: اختلف النَّحويون في «إيا» مع الكاف أختيها، فقال الخليل ـ ولم يذكره سيبويه خلافاً ـ أنَّ «إيا» اسم مضاف إلى ما بعده وأن ما بعده في موضع خفض واستدل على ذلك بما حكاه «فإياه وإيّا الشَّواب»[(٣)] وخالفه جماعة منهم بأنه لا يجوز أن يكون «أيا» مضافاً إلى ما بعده، لأنه ضمير، والضمير لا يضاف.

وقالَ بعضُهُم: «إيَّاك» بكاملها اسمٌ في موضع نصب.

وقال بعضهم[(٤)]: الياء والكاف والهاء بعد «إيا» هي الأسماء و«إيا»

---

(١) ساقط من (أ).

(٢ ـ ٢) ساقط من (أ).

(٣) رأي الخليل في الكتاب (١٤١/١)، وجعلها ابن الأنباري من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين.
ينظر: الإنصاف (ص ٦٩٥)، وائتلاف النصرة (ص ١٠٤).

(٤) هم الكوفيون عند ابن الأنباري. ينظر الإنصاف (ص ٦٩٥).
قال أبو البركات: «وذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد إلى أنه اسم مبهم أضيف للتخصيص، ولم يعلم اسم مبهم أضيف غيره وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه اسم مظهر =

عمادٌ لها، لأنَّها لا تقومُ بأنفسها في الإبانة عن معانيها وحدها، فزعم قائل هذا القول أن «إيا» ليس في موضع نصب، لأنه بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه، أو تكون «إيا» مع الكاف وأختيها في موضع نصب، ولا ينفصل أحدهما عن الآخر.

وقالَ بعضهم: «أيا» اسمٌ مبهمٌ يكنى به عن المنصوب، وجعلت[1] الكاف وأختاها[2] بياناً عن المقصود، ليعلم المخاطب من الغائب، ولا موضع للكاف من الإعراب كما لا موضعَ لها في «ذلك» و«أولئك». قال أبو سَعِيْدٍ السِّيْرَافِيُّ: والصحيحُ من هذه الأقوال قولُ الخليل لأنّي رأيت ما يقع بعد «إيا» من المضمر هو الضمير الذي كان يقعل للمنصوب لو كان متصلاً، بالفعل، لأنك تقول: ضربتك فيكون هذا هو الأصل، ثم تقول: إياك ضربت وكان حق هذا [أن][3] يتصل بالفعل، فلما قدموه لما يستحقه المفعول من التقديم والتأخير أتوا بـ «أيا» فتوصلوا بها إلى الضمير المتصل ليتصل بـ «إيا» و«إيا» هو اسمٌ مظهرٌ، واتصال الأسماء بالأسماء يوجب للثاني منهما[4] الخفض، وجعلوا «إيا» هو الذي يقع عليه الفعل.

= خص بالإضافة إلى سائر المضمرات وإنها في موضع جر بالإضافة. وينظر: المقتضب (٢٧٩/٤).

(١) في (أ): «وفعلت».

(٢) في (أ): «وأختيها».

(٣) ساقط من (أ).

(٤) في (أ): «منهم».

[بابُ الحُروف الزَّائِدَةَ]

قال جارُ اللَّهِ: «ومن أَصْنَافِ الحُروف:

(حروف الصلة)

وهي «إن» و«أن» و«ما» و«لا» و«من» و«الباء» في نحو قولك: ما إن رأيتُ زيداً، الأصل: ما رأيت، ودخول «إن» صلة أكدت معنى النفي، قال دريد في الخَنْسَاء:

مَـا إنْ رَأَيْـتُ وَلاَ سَمِعْـتُ بِـهِ   كَـاليَـوْمِ هَـانِيءَ أَيْنُقٍ جُـرْبِ»

قال المُشَرِّحُ: محصول[1] ومذاهب الناس في هذه الحروف على قولين:

أحدهما: أنّها زيدت للتوصل إلى الفصاحة، فربما لم يتمكن اللفظ المفرد في الوزن أو في شيء من الأمور اللفظية، فإذا دعم بشيء من هذه الزّوائد صلح.

الثاني: أنها زيدت توكيداً للمعنى.

فإن سألتَ: فكان يجب أن تورد «إنّ» و«أنَّ» مشددتين في هذا الباب؟

أجبتُ: زيادة حروف الصفة تبين زيادتها بالإضافة إلى مالها من

(١) ساقط من (ب).

المعنى، وبالإضافة إلى أصل الكلام بخلاف «إنَّ» و«أنَّ» فإنه لم يتبين زيادتها بالإضافة إلى مالها من المَعنى، أما معنى «إن» الزيادة فتوكيد المعنى فقط وهي أن تأتي (1ملغاة، وكافة1)، فالملغاة كقولك: ما إن رأيت زيداً. والكافة: نحو قوله[2]:

فَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا ودَوْلَةُ آخَرِينَا

كفت «إن» «ما» عن العمل في الخبر في لُغة أهلِ الحجازِ.

ما بعد البيت[3]:

مُتَبَذِّلاً تَبْدُو مَحَاسِنُهُ يَضَعَ الهِنَاءَ مَوَاضِعَ النُّقْبِ

(1 ـ 1) ساقط من (أ).

(2) هو فَروة بن مسيك المرادي، الحماسة الصغرى (الوحشيات) (ص ٢٧).
وقيل: هو لذي الأصبع العدواني. ديوانه (ص ٨٣).
والشاهد في الكتاب (٤٧٥/١)، (٣٠٥/٢)، شرح أبياته لابن السيرافي (١١٤/٢)، المقتضب (٥٠/١)، الأصول (٢٨٦/١)، الخصائص (١٠٨/٣)، المنصف (١٢٧/٣)، المحتسب (٩٢/١)، الأزهية (ص ٤٠)، التبيين (ص ٣٩٣)، شرح الرضى (٢٤٦/١)، الخزانة (١٢١/٢)، (٤٨٧/٤).

(3) قال ابن المستوفي: هذا البيت هو لدريد بن الصمة القشيري من أبيات يقولها للخنساء، وهي تُماضر امرأة (كذا) عمرو بن الحارث بن الشريد... قال منها:

حَيُّوا تُمَاضِرَ واربَعُوا صَحْبِي وقِفُوا فإنَّ وُقُوفَكُم حَسْبِي
أَخُنَاسُ قد هامَ الفُؤادُ بِكُمْ وأَصَابَهُ تَبْلٌ مِنَ الحُبِّ
ما إنْ رَأَيْتُ ولا سَمِعْتُ بِهِ ـ كاليَوْمِ ـ طالِيءَ أَيْنُقٍ جُرْبِ
مُتَبَذِّلاً تَبدو مَحَاسِنُهُ يَضَعُ الهِنَاءَ مَوَاضِعَ النُّقْبِ»

أقول: في هذا الكلام خطأ في موضعين:
الأول: أنه نسبه إلى قشير، وهو جشمي وأين قشير من جشم؟ فهذه نجدية والأخرى حجازية. والذي سبق قلمه إليه: هو الصمة بن عبد الله القشيري أما دريد بن الصمة فجشمي كما هو معروف.
والمَوْضِعُ الثاني: في قَوله «امرأة عَمْرو» وإنما هي ابنة عمرو فليتأمَل.
والأبيات في ديوان دريد (ص ٣٤).
توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٨٩)، المُنَخّل (ص ١٨٤)، شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٩/٨، شرحه للأندلسي (٢٤٢/٣).

ما أن . . . . البيت

التَّبَذُّلُ: / تركُ التَّصارف. النُّقبُ: جمع نُقبة: بالضَّم، ،وهي أول ما [١٥٨/أ] يَبدو من الجَرَبِ قِطَعاً متفرقةً وهذا مثلٌ للعالم ينتفع بعلمه وعمله.

قال جارُ اللَّهِ: «وعند الفَرَّاءِ أنَّهما حرفَا نفيٍ ترادفا كترادف حرفي التوكيد في إنَّ زيداً لقائمٌ وقد يقال: انتظرني ما إن جلس القاضي بمعنى مدة جلوسه».

قال المُشَرِّحُ: وقد تَدخل «إن» المكسورة على «ما» إذا استعملت اسماً بمعنى الحين كقولك انتظرني ما إن جلس القاضي: أي وقت جلوسه وأما قولهم: ما إن جزاك اللَّه خيراً [فـ]ـقد[1] حمله سيبويه على إضمار القصة في إنَّ المكسور. قال الشيخ أبو علي الفارسي: ولم تضمر القصة مع المكسورة إلا في هذا الموضع.

تَخْمِيْرٌ: أمَّا قولهم: انتظرني ما إن جلس القاضي فـ «إن» هاهنا هي الشرَّطية، ومعناه ما جلس القاضي إن جلس، ونظيره: تلوت تلو النبي[2] ومعناه: تلوت النبي[2] تلوه، أي: اتبعت النبي[2] الاتباع الذي يليق به. وقولهم: ما إن جزاك اللَّه خيراً فهي المخففة من المشددة، وما هاهنا وإن التنبيـه، والأصل لأن يصرف الكلام إلى الاستفهام بمعنى الإنكار.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) ويقولون في زيادة «أن»: لما أن جاء أكرمتُه، وأما واللَّه أن لو قمت لقمت».

قالَ المُشَرِّحُ: أما معنى «أنْ» الزيادة فتوكيد معنى الكلام فقط قال[3]:

---

(١) في (أ): «قد حمله. . .».
(٢) في (أ): الشيء».
(٣) سورة العنكبوت: آية ٣٣.

﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا ﴾ ودليل ذلك جواز حذفها كما ذكرنا[1] قال سيبويه: وأما «أنْ» فتكون بمنزلة لام القسم في قولهم: أما واللّه أن لو فعلتَ لفعلتُ، قال أبو سَعِيْدٍ السِّيْرَافِيُّ: يعني: أن تكون جواباً إذا أقسم على شيءٍ في أوله «لو»، ولا يكون جوابُه في غير ذلك، إنما جاز ذلك في هذه المواضع خاصةً كراهية للتَّضعيف بإدخال اللاَّم على اللام وعن الأنباري[2]: في قوله عزَّ وجلَّ[3]: ﴿ وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوْا عَلَى الطَّرِيْقَةِ ﴾ من ابتداء بأن أضمر يَمِيْناً، تأويلها: واللّهِ أن لَو استقاموا، ومن لم يبتدأ بها جعلها عطفاً على قوله[4]: ﴿ قُلْ أُوْحِيَ إليَّ أنَّه اسْتَمَعَ ﴾ بمعنى أُوحي إلى أن لو استقاموا. (٥وعلى قوله[6]: ﴿ آمنا به ﴾ بتقدير: وآمنا به وآمنا أن لو استقاموا٥).

فإن سألتَ: لم زيدت المفتوحة بعد «لما» والمكسورة بعد «ما»؟

أجبتُ: أمَّا المفتوحة فلأن «لما» فيها معنى الشَّرط، كقولك: لما جاءني زيدٌ جئت، و«إن» هي أصل الجزاء فاستقبحوا أن يزيدوا عليها إنْ التي هي أصل الجزاء ولئلا يكون الأصل تابعاً للفرع.

وأمَّا المكسورةُ فإن «ما» لما زيدت على المكسورة وجب أن تزاد على ما يشاكل لفظ المكسورة و[7] في ذلك أيضاً تحقيق النفي وتأكيده، لأن كلاًّ منهما في الأصل للنفي.

قال جارُ اللّهِ: «(فصلٌ) وتقول في زيادة «ما» غضبت من غير ما جرم وجئت لأمر ما، وإنما زيدٌ منطلق، وأينَما تجلس أجلس، وبعينٍ مَّا أَرَيَنَّك

---

(١) في (أ): «قلنا».
(٢) النص في كتابه إيضاح الوقف والابتداء (٢/٩٥١، ٩٥٢).
(٣) سورة الجن: آية ١٦.
(٤) سورة الجن: آية ١.
(٥ـ ٥) ساقط من (ب).
(٦) سورة الجن آية ٢.
(٧) في (ب).

وقالَ اللَّه تَعالىٰ[1]: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيْثَاقَهُمْ ﴾ وقال[2]: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ وقال[3]: ﴿ عَمَّا قَلِيْلٍ ﴾ وقال[4]: ﴿ إِيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ ﴾ وقال[5] ﴿وإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُوْرَةٌ ﴾ وقال[6]: ﴿ مِثْلُ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُوْنَ ﴾.

قالَ المُشَرِّحُ: عضبت من غيرِ ما جُرْمٍ البَتَّة وجئت لأمرٍ مًّا، أي: ما جئت إلا لأمرٍ، وإنَّما زَيْدٌ[7] منطلقٌ أي: إنَّ زيداً منطلق. ما في قولهم: أينما تجلس أجلس هي المسلطة كقولك: حيثما تكن أكن، وإذا ما تفعل أفعل وإذا ما تأتني أكرمك، هذه الأسامي[8] كانت تضاف إلى الجُمل غير عاملة فصارت[9] ما من حروف المجازاة، كذلك «أين» كانت ظرفاً تعمل فيها العوامل فيما هي التي سلطته على المجازاة فصارت تعمل الجزم. بعين ما أَرَيَنَّكَ: هذا مثل يضرب في استعجال الرسول قال الغوري: أي: أعجل وكن كأني أنظر إليك. وعن ابن كيسان «ما» لا موضع له من الإعراب، ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيْثَاقَهُمْ ﴾ أي: فبنقضهم ميثاقهم و﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ ﴾ أي: فبرحمة من الله، ﴿ إِيَّما الأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ ﴾ أي: أي الأجلين و﴿ إِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُوْرَةٌ ﴾ أي وإذا أنزلت سورة، وقد تدخل «ما» لغواً مع حرف التشبيه في مثل قوله: ﴿ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُوْنَ ﴾ ليدل على أن وجود أحد الشيئين مشبه لوجود الآخر فقط، وهذا المعنى ذكره أبو سعيد السيرافي، ونحوه إنه لحق مثل ما أنك ترى الشمس.

---

(١) سورة النساء: آية ١٥٥.
(٢) سورة آل عمران: آية ١٥٩.
(٣) سورة (المؤمنون): آية ٤٠.
(٤) سورة القصص: آية ٢٨.
(٥) سورة التوبة: آية ١٢٤.
(٦) سورة الذاريات: آية ٢٣.
(٧) في (أ): «زيدا».
(٨) في (أ) «الأسمآئي».
(٩) ساقط من (ب).

قال جارُ اللَّهِ: «(١)(فصل) وفي زيادة «لا»(١) قال اللَّه تعالىٰ(٢) ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ ﴾ أي: ليعلم وقال(٣): ﴿ فلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُوْمِ ﴾ / [١٥٨/ب] وقال العَجَّاجُ:

* في بئرٍ لا حُوْرٍ سَرَىٰ وَمَا شَعَرْ *

ومنه: ما جاءني زيدٌ ولا عمرو، قالَ اللَّه تعالىٰ(٤): ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ ﴾ وقال(٥): ﴿ وَلَا تَسْتَوِيْ الحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ﴾».

قالَ المُشَرِّحُ: وأمَّا معنى «لا» التي هي صِلةٌ، فتوكيد معنى الكلام الموجب فقط على أن دخولها فيه وخروجها منه بمنزلة واحدة إلا من جهة التوكيد، كما أن «ما» التي هي صلة بهذه المنزلة وذلك نحو قول الله عزَّ وجلَّ ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ ﴾ أي: ليعلم، وقوله: ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ أي: فأقسم، ودليله ﴿ إِنَّه لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُوْنَ عَظِيْمٌ ﴾ عقيبه. وقوله(٦) ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ لا تَسْجُدَ ﴾ أي: أن تسجد، ومثله كثير. في النحويين من يقول: إنما جاز أن تؤكد الإيجاب بحرف النَّفي، لإظهارِ أن هذا المعنى ليس مما يشك فيه أنه على الإيجاب قالَ عليُّ بن عِيْسى: وإنما جاز أن يكون حرف النَّفي صلة على طريق التَّوكيد، لأنه بمنزلة نفي النَّقيض في مثل قولك: ما جاء إلا زيدٌ، فهو إثبات قد نفي فيه النقيض وحقق المجيء إلى زيدٍ فكأنه قيل في قوله(٧): ﴿ لا أُقْسِمُ بِيَوْمَ القِيَامَةِ ﴾ أقسم بيوم القيامة، ولا يجوز الامتناع من القسم بيوم القيامة، فيكفي من هذا دخول «لا» صلة،

(١ ـ ١) ساقط من الأصل.
(٢) سورة الحديد: آية ٢٩.
(٣) سورة الواقعة: آية ٧٥.
(٤) سورة النساء: آية ١٣٧.
(٥) سورة فصلت: آية ٣٤.
(٦) سورة الأعراف: آية ١٢.
(٧) سورة القيامة: آية ١.

وكذلك «ما» في قوله[1]: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ كأنه قيل: فبرحمة من اللّٰه لنت لهم، ولا يجوز أن يقال خلاف ذلك، من أنك لنت لا برحمة من اللّٰهِ وكذلك قوله[2]:

* فِي بِئْرِ لا حُوْدٍ سَرَىٰ وَمَا شَعَرْ *

أي: ما سرى في بئر حور. «لا» في قولك: ما جاءني زيد ولا عمرو هي المحققة للنفي. قال عليٌّ بن عِيْسى: ولو قلت: ما جاءني زيد وعمرو لاحتمل أن يكون إنما نفيت أن يكونا اجتمعا في المجيء. والفرق بين المُحَقِّقَةُ والصلة، أن الصلة لا تحتاج إلى تقديم نفي، ولا إلى شيئين، إنما تأتي مؤكدة فقط، وتقع أولاً حشواً عندنا خلافاً للفراء فإنه لا يجوز عنده أن تكون «لا» صلة إلا أن يتقدمها نفيٌ أو معنى نفي وأمَّا المُحقِّقَةُ فالنفي يكون في الشيئين وكذلك «لا» في قوله تعالىٰ ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ﴾ هي المحققة. وأمَّا قوله: ﴿وَمَا تَسْتَوِيْ الحَسَنَةُ ولا السَّيِّئَةُ﴾ [3]فـ «لا» هي الصلة، المعنى لا تستوي الحسنة والسيئة[3] لأن استوى من الأفعال التي تطلب اسمين فصاعداً كاختلف واختصم. وقيل: دخلت «لا» في السّيئة لتحقيق أنه لا يتساوى ذا ذا، ولا ذاك ذا، وفي (حاشية

---

(١) سورة آل عمران: آية ١٥٩.

(٢) البيت للعجاج ديوانه (٢٠/١) من أرجوزة طويلة يمدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر، أولها:

قد جبر الدين الإله فجبر
وعور الرحمن من ولي العور

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٨٩)، المنخل (ص ١٨٤)، شرح المفصل لابن يعيش (١٣٦/٨)، شرحه للأندلسي (٢٤٣/٣، ٢٤٤). وينظر: معاني القرآن للفراء (٨/١١)، الخصائص (٩٥/٢)، خزانة الأدب (٩٥/٢)، (٤٩٠/٤).

كتب في هامش نسخة (ب) على هذا البيت: «في بئر حور، أي: هلاك ولا زائدة، وأنكر الفراء أن تكون «لا» في هذا البيت صفة فقال: هي جحدٍ محض كأنه قال: في بئر ما لا يجير عليه شيئاً، أي: لا يرد عليه شيئاً، والعرب تقول: طحت الطاحية فما أحارت شيئاً أي: لم يبق لها أي عمل» وينظر معاني القرآن للفراء (٨/١).

(٣ـ ٣) ساقط من (أ).

المفصل)[1] حور: جمع حائر من حار إذا هَلَكَ ونظيره على ما حكاه الغُوري قُتل: جمع قاتلٍ، قال الأعشى[2]:

* أنا لأثقالكم يا قومنا قُتُل *

وبُزل جمع بازلٍ، وقُرح جمع قارحٍ وهذه الكلمة الأخيرة مما رأيتُه في (حاشية الجامع)[3] للغوري.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وتُزاد «من» عند سيبويه[4] في النفي خاصة لتأكيده وعمومه وذلك نحو قوله تعالىٰ[5]: ﴿مَا جَاءَنَا من بَشِيْرٍ ولا نَذِيْرٍ﴾ والاستفهام كالنفي، قال اللَّه تعالىٰ[6]: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيْدٍ﴾ وقال[7]: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾، وعن الأخفش زيادتها في الإيجاب».

قال المُشَرِّحُ: وأمَّا معنى «من» فدلالتها على تأكيد النفي على العموم كقولك: ما أتاني من أحدٍ [8]قال سيبويه ولو قلت: ما أتاني أحد[8] كان عموماً وكلاماً مستقيماً ولكنك أكدت بمن وقال أيضا: ومنزلته في هذا بمنزلة الباء في قولك: ما زيدٌ بقائم. وقال أبو سَعِيْدٍ السِّيْرَافِيُّ إنما تُزاد «من» في هذا الباب لأن فيها[9] تأول البعض إذ قد نفى كل بعض الجنس الذي نفاه مفرداً، كأنه قال: ما جاءني زيدٌ ولا عمرو ولا غير ذلك من أبعاض هذا الجنس ﴿مَا

---

(١) لم يرد في نسختي من الحاشية.
(٢) ديوان الأعشى (ص ٤٧) (الصبح المنير) وروايته هناك كاملاً هكذا:
كـلا زعـمـتـم بـأنـا لا نـقـاتـلـكـم أنـا لأمـثـالـكـم يـا قـومـنـا قـتـل
(٣) تقدم التعريف بهذا الكتاب في الجزء الأول.
(٤) الكتاب (٣٦٢/١).
(٥) سورة المائدة: آية ١٩.
(٦) سورة ق: آية ٣٠.
(٧) سورة فاطر: آية ٣.
(٨ ـ ٨) ساقط من (أ).
(٩) في (أ): «فيه».

جَاءَنَا مِنْ بَشِيْرٍ ﴾ بدل مفرد أي: [(١)]ما جاءنا بشيرٌ. الاستفهام في زيادة «من» كالنفي، ومن ثم كان الكلام معه غير موجب كما مع النفي، ﴿ هَلْ مِنْ مَزِيْدٍ ﴾ أي: ما في مزيد وقيل: معناه: هل من زيادة للأعداء على أنه طلب للزيادة ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غيرُ اللَّهِ ﴾ أي: هل خالق غير اللّه. عند الأخفش تزاد «من» في الإيجاب[(٢)] كقوله تعالىٰ[(٣)]: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوْبِكُمْ ﴾ وقد مضى.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وزيادة الباء لتأكيد النفي والإثبات في نحو: ما زيد بقائم، وبحسبك زيد، و﴿ كَفَىٰ باللَّهِ ﴾[(٤)]».

قال المُشَرِّحُ: زيدت الباء في مازيد بقائم لتراخي الخبر عن حرف النفي لثقله به، وأما قولك: بحسبك زيد، وكفى باللّه فدخلت الباء فيه لتحقيق إضافة الفعل إلى الفاعل على سبيل المبالغة لأن المعنى بحسبك زيد، ويكفيك اللّه / ما في هذا الكلام [(٥)]نوع نظر[(٥)]، وذلك أنه يقتضي أن [١٥٩/أ] تكون الباء في بحسبك زيد، وكفى باللّهِ مزيدة لتأكيد النفي، وأنها ليست كذلك، نظيره رباط الخيل لغُزَاة الرُّوم بنواحي[(٦)] خلاط ورساتيق[(٧)] أرمينية فإن قوله: ورساتيق أرمنية يقتضي أن يكون رباط الخيل برساتيق[(٧)] أرمينية فإن

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) تقدم رأي الأخفش.

(٣) سورة إبراهيم: آية ١٠. ولم يذكر الأخفش في المعاني هذه الآية في موضعها فلعله ذكرها في موضع آخر.

(٤) سورة النساء: آية ٦.

(٥-٥) في (ب) يسوغ بظن.

(٦) في (ب): «رساتيق».

(٧) في (ب): «نواحي».
ولم أتمكن من تصحيح أي من العبارتين في الفروق الثلاثة والأندلسي نقل النص إلى كتابه ولكنه تجاوز هذه العبارات ولم ينقلها.
وخلاط بلد في الثغور معروفة. معجم البلدان (٢/ ٣٨١).

=

قوله: ونواحي أرمينية لغُزاة الرُّوم، وكذلك هاهنا.

فإن سألت: فما بالهم قد حكموا على أن الباء في قولك: ما زيد بقائم مزيدة، مع أنها لتأكيد النفي، واللام في قولك: إن زيداً لقائم غير مزيدة مع أنها لتأكيد معنى الابتداء؟

أجبتُ فيه حرفان: الحرفُ الأول: أن الباء أبداً تقع في الطي فلا يلتفت إليها لتمام المعنى بدونها بخلاف اللام فإنها تقع في الصدر وكذلك لزيد منطلق، و ﴿ لأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾ وأما إنَّ زيداً لقائم فلدخول إنّ.

الحرف الثاني: ـ وعليه الاعتماد ـ أن خبر ما لا يكون على أصله (١وهو النصب، حتى تكون الباء زيادة بخلاف اللام فإن خبر المبتدأ على أصله١) وإن لم تكن اللام زيادة.

تخمير: هذه الحروف لها اشتراكات، فمن والباء جارّتان، ولا وأن للاستقبال وإن وما لنَفي الحال.

= والرستاق: المنطقة الواسعة تضم مدن وقرى فارس.
المعروف للجواليقي (ص ١٥٨).
(٢ ـ ١) ساقط من (أ)

[باب حرفا التفسير]

قال جارُ اللَّه: «ومن أصناف الحرف:

(حرفا التفسير)

وهما «أيْ» و«أنْ»، تقول نحو قوله عز وجل[1]: ﴿واختار موسى قومه﴾ أي: من قومه، فكأنك قلت: تفسيره: من قومه، أو معناه: من قومه، قال الشَّاعر[2]:

وتَرْمِيْنَنِي بالـطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ ... وتَـقْلِيْـنَنِـي لـكـنَّ إِيَّـاكِ لا أَقْلِي»

قال المُشَرِّحُ: إنما[3] صلحت «أي» للتَّفسير؛ لأنه حرف تنبيهٍ، وتفسيرُ الشَّيءِ تنبيهٌ على معناه، كأنه قالَ: تفسير رَميته بالطَّرف أي: أنت مذنب، لكن إياك: أي لكنّني، ونظيره قول أبي الطيب[4]:

---

(١) سورة الأعراف: آية ١٥٥.

(٢) لم ينسب إلى قائل معين.

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٩٠)، المنخل (ص ١٨٥)، شرح المفصل لابن يعيش (١٤٠/٨).

وينظر: المغني (ص ٧٦، ٤٠، ٤١٣)، شرح شواهده (ص ٨٣)، شرح أبياته الهمع (٨٧/٢)، الخزانة (٤٩٠/٤).

(٣) نقل ابن المستوفي في إثبات المحصل (ص ١٩٠) شرح هذه الفقرة كاملاً.

(٤) شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري (٣٧٧/١).

تَــوَالَتْ بــلا وَعْــدٍ ولَكِنَّ قَبْلَهَــا شَمَائِلَهُ مِنْ غَيْـرِ وَعْـدٍ بهـا وَعْـدُ

أي على رواية من روى «شَمَائِلُهُ» بالرَّفـع[1] وقال[2]:

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِّيًّـا عَـرَفْتَ قَـرَابَتِي ولكنَّ زِنْجِيٌّ عَـظِيْـمُ المَـشَــافِـرِ

ومنه ما أنشده الإمامُ عبدُ القَاهِرِ الجُرْجَانِيُّ في فصل[3] بيان المفتوحة والمكسورة من كتابه الموسوم بـ (مفتاح الإعراب)[4].

* فَلَوْ أنَّ حُقَّ اليَوْمَ مِنْكُمْ إقَامَةٌ[5] *

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وأمّا أنْ المفسرة فلا تأتي إلا بعد فعل في معنى القول كقولك: ناديته أنْ قُمْ، وأمرته أنْ اقعُد، وكتبت إليه أن ارجع».

قال المُشَرِّحُ: أبو سَعِيْدٍ السِّيْرَافِيُّ[6]: و«أن» التي بمعنى «أي» تحتاج إلى ثلاثة أشياء[7].

أولها: أن يكون الفعلُ الذي تفسره فيه معنى القَول، وليس بقول.

والثَّاني: أن لا يَتَّصل بها شيءٌ من صلة الفعل الذي تفسره، لأنه إذا اتصل به شيء صار من جملته، ولم يكن تفسيراً له، وذلك قولك: أوعزت

---

(١) قال ابن المستوفي: «قلت: الرّواية في بيت المتنبي بالنصب كما قرأته في كثير من النسخ».

(٢) جاء في إثبات المحصل وشرح الأندلسي: «قال الخوارزمي حذف هنا الاسم كما في قول الآخر:

* ولكن زنجي عظيم المشافر *

(٣) في (أ): «في تصديق» وما أثبته من (ب). يؤيده ما نقله ابن المستوفي في إثبات المحصل عن الخوارزمي.

(٤) لم أقف عليه. وهو غير (المفتاح) المنسوب إليه في الصرف؟!.

(٥) البيت للرَّاعي النميري في ديوانه (ص١٦٧) وخرجه صديقنا (راينهوت) تخريجاً حسناً. وتمامه:

* وإنْ كَانَ سَرْحٌ قَدْ مَضَى فَتَسَرَّعَا *

(٦) شرح الكتاب (٤/٥١).

(٧) في شرح السيرافي: «شرائط».

إليه بأن[1] افعل[2] لأن الباء تصل الثاني بالأول وصل الناقص بما يتممه وتفسير الكلام لا يكون إلا بعد تمامه.

والثَّالثُ: أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً، لأنها وما بعدها جملة تفسر جملة قبلها ومن أجلَ ذلك قَوْلُه[3]: ﴿ وآخرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ للَّهِ ربِّ العَالَمِيْنَ ﴾ ونحوه بمعنى «إنه» ولم يصلح أن يكون بمعنى «أي»، لأن ما قبلها غيرُ تامٍّ، وهو مُبتدأ لا خبرَ معه فافهم ذلك. ومعنى قول أبي سَعِيْدٍ: وليس يقول احترازاً عما لو قلت له: أن قم لم يجز، لأن القول يحكي ما بعده ويؤتي باللَّفظ الذي يَصلح في ابتداء وقوعه.

قال جارُ اللَّه: «وبذلك فُسّر قولُهُ عزَّ وجلَّ[4]: ﴿ وانْطَلَقَ المَلأُ منهم أنِ امْشُوا ﴾ وقوله[5]: ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يا ابْرَاهِيْمُ ﴾».

قال المُشَرِّحُ: الخليلُ[6]: «أن» في هذه المنزلة بمنزلة «أي»، لأنك إذا قُلت: انطلق بَنُو فلانٍ أن امشوا فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشي، ولكن تريدُ انطلقوا، فقال بعضهم لبعض: امشوا. وقيل: انطلقوا بمعنى تكلموا، كما يقال: انطلق فلان في الحديث، ويقال: امشوا أي: أكثروا، والمشاء: هو النَّماء ومنه سُمِّيت الماشِيَةُ، وأهل الكوفة يجعلون «أن» في موضع نصب بإسقاط الجار، كأنه قال: انطلقوا بالمشي أي: بأن قال بعضهم لبعض: امشوا، كأنَّه قيل: انطلقوا بهذه الحال، وهذا تنبيه على أن «أن» هي المصدرية تسمي «أن» المُفسرة «أن» التي للعبارة.

---

(١) في (أ): «أن» وما في (ب) يؤيده شرح السيرافي.
(٢) بعد كلمة «افعل» في (أ) «كذا» وليست هذه الكلمة في شرح السيرافي.
(٣) سورة يونس: آية ١٠.
(٤) سورة ص: آية ٦.
(٥) سورة الصافات: آية ١٠٤.
(٦) الكتاب: ١/٤٧٩، شرحه للسيرافي (٤/٥٠).

[باب الحرفان المَصْدَرِيَّان]

قال جارُ اللَّه: «ومن أصناف الحرف:

(الحرفان المصدريان)

وهما «ما» و«أن» في قولك: يعجبني ما صنعت، وما تصنع أي: صنعك قال اللَّه تعالى[1]: ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ أي: برحبها».

قال المُشَرِّحُ: أما معنى «ما» التي هي مع الفعل بمنزلة المصدر فدلالتها مع الماضي على معنى المضي / ومع المضارع على معنى الحاضر [١٥٩/أ] أو المستقبل من ذلك الفعل، وذلك: سرني ما صنعت أمس، و«ما نفعني مال ما نفعني مال أبي بكر»، ويسرني ما تصنعه الآن أو غداً، أي: ما تريد صنعه غداً.

قال جارُ اللَّهِ: «وقَدْ فُسِّرَ به قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ[2]: ﴿ والسَّمَاءَ وَمَا بَنَاْهَا ﴾ قال الشَّاعر[3]:

---

(١) سورة التوبة: آية ١١٨.

(٢) سورة الشمس: آية ٥.

(٣) قال ابنُ المُسْتَوْفي في إثبات المُحَصّل (ص ١٩٠): نصفه الأول في شِعر الرَّبيع بن أبي الحُقيق، وروى لقيس بن الخَطيم، ويروي: =

يُسَرُّ المَرءُ ما ذَهَبَ اللَّيالِي وَكَانَ ذَهَابُهنَّ له ذَهَابَا»

قالَ المُشَرِّحُ: الرِّوايةُ: «يُسَرُّ» مَبْنِيًّا للفاعِلِ، و«المَرْءُ» منصوبٌ و«ما» في محلّ الرَّفْع بأنه فاعلُ «ذهب». ولو رُويَ «يُسَرُّ» مبنياً للمفعول و«المرءُ» مرفوعٌ بأنه فاعلُ «يسرُّ»، و«ما» للمُدَّة لكانَ وجهاً وأنشد الشَّيخُ[1]:

أُعـدّ سِنِيْنِي فَارِحـاً بمُـرُوْرِهَـا ومَـأْتَى المَنَايَـا مِنْ سِنِيٍّ وأَشْهُـرُ

علي بن عيسى: إنما أعملت «أن» في الفعل المضارع ولم تعمل «ما» لأن «أن» نقلته نقلين إلى معنى المصدر والاستقبال، و«ما» لم تنقله إلَّا نقلاً واحداً، إلى معنى المصدر فقط، وكلُّ ما كان أقوى على تغيير معنى الشيء كان أقوى على تغيير لفظه.

قال جارُ اللَّه: «وتقول: بَلَغَني أن جاء عمرٌو، وأريد أن تفعلَ وإنَّه أهلٌ أن يفعلَ وقال اللَّه تَعالى[2]: ﴿ فَمَا كانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إلَّا أَنْ قَالُوْا ﴾».

قالَ المُشَرِّحُ: أما معنى «أن» المفتوحة التي هي مع الفعل بمنزلة المصدر فدلالتها مع المُضي على معنى الاستقبال لأنَّها يدخل عليها، ولا تقع الحال، ولا تعمل إلا في باب المستقبل ويُدل على إيجابها المستقبل أنَّك إذا

= يَوَد المَرْءُ ما نَفِدَ اللَّيالي وكان فناؤهُنَّ له فَنَاءُ
يحب المَرءُ ما تفد اللَّيالي كأن نَفَادُهُنَّ له بَقَاءُ
وبعضُ القولِ ليس له عِيَاجٌ كمحض الزَّبْد له اتِّقَاءُ
يحبّ المرءُ أن يَلقى نَعِيْماً ويَأْبَى اللَّهُ إلا ما يَشَاءُ

ثم قال: «نقلته من خط محمد بن علي بن عبد العزيز بن إبراهيم بن حاطب النعمان».

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٩٠)، المُنخل (ص ١٨٥)، شرح المفصل لابن يعيش (٤٢/٨)، شرحه للأندلسي (٢٤٩/٣).

وينظر: التصريح (٢٦٨/١)، الهمع (٨١/١). والأبيات في مواضع متفرقة من ديوان قيس.

(١) حاشية المفصل (ص ١٣٩) ونسبه إلى البحتري. ولم أجده في ديوانه.

(٢) سورة النمل: آية ٥٦.

قلت: أن تَأتني خيرٌ لك لم تقصد إلا إتياناً يقع في زمان. ذكره الإمام عبد القاهر الجُرجاني في (شرح المائة)(١). قوله: وإنه أهلٌ أن يفعلَ ـ بالتّنوين ـ أي أهلٌ لذلك، وإن شئت أصفتَ بمعنى أهل ذلك ونحوه أتيته مخافةً أو مخافةَ أن يفعل، والأول هو المَرْوِيُّ عن الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّه ـ.

تخمير: الفرقُ(٢) بين ذكـر «أَنْ» مع الفعـل بمعنى المصدر وبين الإفصاح بذكر المصدر من وجهين:

أحدُهما: ـ فيمـا ذَكَرَهُ عليُّ بن عِيْسَى ـ أنَّ ذكـرَ المصدر بمنـزلة المُجمل، لأنه يحتمل الفعل(٣) الذي نُسب إلى فاعله، والمفعول(٤) الذي فعل به والفاعل(٥) الذي فعله، وإذا ذكرت «أن» مع الفعل فقد أفصحت بالمعنى الذي(٥) أردت من ذلك مثال ذلك: أعجبني ضربُ زيدٍ وأن ضُرِبَ زيدٌ، وأن يُضربَ زيدٌ.

والآخر: أن ذكر المصدر لا يدلُّ على زمانٍ بعينه وذكر «أن» مع الفعل تدل على أن الفعل وقع مع فاعله فيما مَضى. أو يقع فيما يأتي نحو ما ذكرنا.

وفرقٌ ثالثٌ: وهو أن «أن» وصلتها له شبه بالمُضمر في أنه لا يوصف كما [لا](٦) يوصف المُضمر ولذلك اختار أبو عُمَر الجَرْمِيّ في ﴿ البِرَّ ﴾ من قوله تعالى(٧): ﴿ لَيْسَ البَرَّ أن تُولوا وجوهكم ﴾ النَّصب(٨) لأنه إذا اجتمع

---

(١) لم أعثر عليه.
(٢) نقل الأندلسي في شرحه (٣/٢٥٠) هذا النص إلى شرحه وقرنه بسابقه وحذف كلمة (تخمير).
(٣) في (ب).
(٤) في (أ): الفاعل.
(٥) ساقط من (ب) موجود في نص الأندلسي.
(٦) في (ب).
(٧) سورة البقرة: آية ١٧٧.
(٨) هي رواية حفص عن عاصم وكثير من القراء.

مظهرٌ ومضمرٌ فالوجهُ أن يكونَ المضمرُ الاسمُ من حيث أنه أذهب في الاختصاص من المُظهر.

قالَ جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وبعضُ العَربِ يرفعُ الفعلَ بعد «أن» تشبيهاً بـ «ما» قال:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلامَ وأن لا تُشْعِرَا أَحَدَا»

قالَ المُشَرِّحُ: ما قبل البَيْتِ[1]:

يا صَاحِبَيَّ فَدَتْ نَفْسِي نُفُوسَكُمَا وحيثُما كُنْتُمَا لاَقَيْتُمَا رَشَدَا
أَنْ تَحْمِلاَ حاجَةً قَدْ خَفَّ مَحْمَلُهَا وَتَصْنَعَا نِعْمَةً عِنْدِيْ بِهَا وَيَدَا

«أن تَحْمِلاَ حاجةً» في موضعِ النَّصْبِ بفعلٍ مُضمرٍ دَلَّ عليه ما مَضَىٰ من النِّداء والدُّعاء، تقديره أسألكما.

قال جارُ اللَّه: «وعن مُجَاهِدٍ[2]: ﴿ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ[3] ﴾ بالرَّفْعِ».

قال المُشَرِّحُ: ﴿ يُتِمُّ ﴾ بضم التاء والرَّضاعةَ بالنصب.

---

(١) الأبيات الثلاثة لم تُنسب إلى قائلٍ معين.
توجيه إعراب الشاهد وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٩١)، المنخل (ص ١٨٦)، شرح المفصل لابن يعيش (١٤٣/٨)، شرحه للأندلسي (٢٥٠/٣).
وينظر: مجالس ثعلب (ص ٣٩٠)، شرح الكتاب لأبي سعيد (٨٠/١)، المنصف (٢٧٨/١)، الإنصاف (ص ٥٦٣)، الجنى الداني (ص ٢٢٠)، المغني (ص ٢٨)، شرح شواهده (ص ١٠٠)، شرح أبياته (١٣٥/١)، الخزانة (٥٥٩/٣).
(٢) قراءة مجاهد في البحر المحيط (٢١٣/٢).
(٣) سورة البقرة: آية ٢٣٣.

[باب حروف التحضيض]

قال جارُ اللَّه: «ومن أصناف الحرف:

(حُروف التَّحضِيْض)

وهي: «لَوْلَا»، و«لَمَّا»، و«هَلَّا»، و«أَلَا» تقول: لولا فعلتَ كَذَا، ولوما ضَرَبْتَ زيداً وهلَّا مررتَ به، وأَلَا قُمْتَ: تريدُ استبطاءه وحثَّه على الفِعْلِ ولا تَدْخُلُ إلا على فعلٍ ماضٍ أو مستقبلٍ قالَ اللَّه تَعالى[1]: ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلى أَجَلٍ قَرِيْبٍ ﴾[2] وقال[3]: ﴿ لَوْ مَا تَأْتِيْنَا بِالْمَلَائِكَةِ ﴾ وقالَ[4]: ﴿ فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِيْنِيْنَ ﴾».

قال المُشَرِّحُ: سيبويه[5] «لولا» و«لوما» و«هلا» و«ألا» معناها واحدٌ وهو التَّحضِيْضُ، وقال الفَرَّاءُ: معناها لَوْمٌ على ما كان، وحثٌّ على ما يكون، وقالَ غيرهما: معنى «لولا» و«لوما» للتحضيض أو التأنيب وذلك: قولك في التحضيض: لولا تزورني، وفي التَّأنيث: لولا زرتني أي: لم تزرني، قال

---

(١) سورة (المنافقون): آية ١٠.

(٢) هذه الآية مؤخرة عن ما بعدها حسب ورودها في (المفصل).

(٣) سورة الحجر: آية ٧.

(٤) سورة الواقعة: آية ٨٦.

(٥) الكتاب (٢/٣١٦).

اللّه تعالى[1]: ﴿ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ وقال: ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ ﴾.

قال جارُ اللّه: «فإن وقع بعدها اسمٌ منصوبٌ أو مرفوعٌ كان بإضمار رافعٍ أو ناصبٍ، كقولك: لِمَنْ ضَرَبَ قَوْماً: لَولا زَيْداً، أي: لَولا ضَرَبْتَهُ، قال سيبويه: وتقول: لولا خيراً من ذلك وهلَّا خيراً من ذلك أي: هلا تفعل خيراً من ذلك قال: ويجوز رفعه على معنى هلا كان منك خير من ذلك قال جرير:

تَعُدُّوْنَ عَقْرَ النِّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ   بَنِي ضَوْطَرَىٰ لَوْلَا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا»

قالَ المُشَرِّحُ: حكم هذه الحُروف أن يليها الفِعل لا غير، لأنَّ الحَضّ على الشيءِ معناه: تَوكيد الأمرِ بفعله. ومتى وليها اسمٌ كقولك: لولا زيدٌ أضمرت[2] بعدها الفعل ويجوز فيه النَّصب نحو لولا زيداً أي: لولا ضربت زيداً، وإنما حُسن إضمار الفِعل فيها وتأخيره دون غيرها من الحروف التي يليها الفعل نحو «قد» و«لم» وشبههما؛ لأنَّ هذه الحروف لما جُعل فيها معنى التخصص واستدعاء الفعل صارت كأنها أفعال فجاز إيلاءُ [الاسم][3] إياها تَشْبِيْهاً لها بالفعل، وحذف الفعل معها لذلك.

فإن سألتَ: هذه الحروف كما جُعل فيها معنى التَّحضيض فكذلك قد[4] جُعل فيها معنى التَّقريب، ولم يُجعل فيها معنى النَّفي وكما أن التخصيص فعل فكذلك التَّقريب والنَّفي.

أجبتُ: التَّحضيضُ من حيثُ أنه [حضٌّ][5] يستدعي الفعل بخلاف

(١) سورة النور: آية ١٣.
(٢) في (ب): «أضمر».
(٣) في (أ): «الفعل».
(٤) في (ب).
(٥) في (أ): «تحضيض».

التقريب والنفي فإنهما من حيث أنهما تقريب ونفي لا يستدعيانه، إنما خرجت «لو» عن معناها بدخول «لا» و«ما» عليها إلى معنى التَّحضيض لما فيها من معنى الطَّلب للفِعل المُتمنى والمَحضُوض عليه. الضَيْطَرُ: هو الرَّجُلُ الضَّخمُ الذي لا غَناءَ عنده، وكذلك الضَّوْطَرَىٰ. قالَ الإمامُ عبدُ القاهرِ الجُرْجَانِيُّ[1]: لولا تعدون الكَمِيّ أو لولاَ تَعْقِرُوْنَ. وفي (حاشية المفصل)[2]: يُحكى أنَّ [أبا] الفَرَزْدَق[3] وهو غالبٌ [4]من بني مالك[4] عاقر على ما مضى سُحيمَ بن وُثَيْلٍ اليَرْبُوْعِيَّ فعقره غالب، وغالب[5] فيما حكاه الإمام عبد القاهر الجرجاني هو الذي أتى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب[6] فقال له: من أنت قال: غالب، فقال أميرُ المؤمنين ـ رضي اللّٰه عنه ـ: صاحبُ الإبل الكثيرة قال: نعم، قال: ما فعلت إبلك؟ قال دعدعتها النَّوائب وفرقتها الحقوق فقال: ذلك خيرُ سبلها[7].

---

(١) المقتصد (١/٢٢١).

(٢) النص غير موجود في نسختي من الحاشية. وهو في المقتصد.

(٣) القصة مشهورة في كتب الأدب والأخبار ينظر مثلاً النقائض (ص ٤١٧)، الأمالي لأبي علي (٣/٥٣) وغيرها.

وسحيم بن وُثَيْلٍ شاعر من بني رياح من تميم أخباره في الشعر والشعراء (ص ٢٦٤٣)، الاشتقاق (ص ٢٢٤)، غالب بن صعصعة جد الفرزدق من سادات بني تميم. النقائض (ص ٤١٤)، جمهرة أنساب العرب (ص ٢٢٧).

(٤ ـ ٤) في النّسختين «جدُّ الفرزدق» وإنما هو أبوه لا جده، وما بين القوسين كذا وردت في النسختين أيضاً، وأبو الفرزدق ليس من بني مالك ولا أبوه يُسمى مالكاً؟!.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) في (ب): «كرم الله وجهه».

(٧) الشاهد لجرير في ديوانه (ص ٩٠٧).

وتوجبه إعراب وشرحه في: إثبات المحصل: ١٩١، المنخل: ١٨٦ شرح المفصل لابن يعيش (٨/١٤٤)، شرحه للأندلسي: ٣/٢٨٣.

وينظر: مجاز القرآن (١/٥٢، ١٩١، ٣٤٦)، الجمل (ص ٢٤٥)، شرح أبياته (الحلل) (ص ١٢٨)، الإيضاح (ص ٢٩)، شرح أبياته (إيضاح أبيات الإيضاح) (١/٦٧)، المقتصد (١/٢٢١)، الخصائص (٢/٤٥)، أمالي ابن الشجري (١/٢٧٩، ٣٣٤)، (٢/٢١٠)، الجنى الداني (ص ٦٠٦)، الخزانة (١/٤٦١)، شرح أبيات المغني (٥/١٢٣).

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ): ولـ«لولا» و«لوما» معنى آخر وهو امتناع الشيء لوجود غيره، وهما في هذا الوجه داخلتان على اسم مبتدأ كقولك: لولا علي لهلك عمر».

قال المُشَرِّحُ: «لولا» و«لوما» في هذا الوجه يدخلان على جملتين ابتدائية وفعلية، لربط الثانية بالأولى، والجملة التي تليها هي الابتدائية، والتي هي جوابها الفعلية، وذلك قولك: لولا زيد بالبصرة لخرج بكر. قال أبو سعيد السيرافي: والأصل فيه: زيد بالبصرة خرج بكر فلا تتعلق إحدى الجملتين بالأخرى، فإذا دخلت لولا علقت إحداهما بالأخرى فصارت الأولى شرطاً والثانية جَزَاءً، ويكثر فيهما حذف الخبر من الشرط كقولك: لولا زيدٌ لجاءني بكرٌ، أي: لولا زيدٌ عندي. قال سِيْبَوَيه[1]: «لولا» و«لوما» لابتداء وجواب فالأول: سبب ما وقع، وما لم يقع يعني أنك تقول: لولا زيدٌ لزرتك، فزيد سببٌ أنه لم يزره، ولولا زيد لم أزرك، فزيد سبب أنه زاره.

(١) الكتاب (٢/٣١٢).

[بابُ حرف التقريب]

قال جارُ اللَّه: «ومن أصناف الحرف:

(حرف التَّقريب)

وهو «قَدْ» يقرب الماضي من الحال، إذا قلتَ: قد فعل، ومنه قول المؤذن: «قد قامت الصلاة» ولا بدّ فيه من معنى التَّوَقُّع. قال سيبويه: وأما «قد» فجوابُ هل فَعَلَ؟ وقال أيضاً: فجوابُ لِمَّا يَفْعَلْ، وقال الخَلِيْلُ: هذا الكلامُ لقومٍ ينتظرون الخَبَرَ».

قال المُشَرِّحُ: و«قد» تدخل على الأفعال خاصة، ومعناها على ثلاثة أوجه:

الأول: وهو فيها الأصل: تقريب الماضي من الحال في الإخبار كقولك: رأيت زيداً قد عزم على الخروج أي: عازماً عليه، وكذلك: كنت أتمنى لقاءَ زيدٍ وقد لقيته أي: فيما قرُب من الحال.

الثاني: الإخبار عن فعل مُتوقع في الحال، ومسئول عنه كقولك: قد ركب الأميرُ، وقد / جاءَ زيدٌ لمن يقدِّر أنه يتوقع ذلك، وهذا يرجع إلى معنى [١٦٠/ب] التَّقريب، لما فيه من تقريب الفعل من الحال في الإخبار، لأنه إنما يتوقع ما قرب من الحال. قال سيبويه[١]: وأمَّا قد فعل فجوابُ هل فَعَلَ؟ وقالَ أيضاً:

---

(١) الكتاب (٢/٣٠٧).

فجواب لَمَّا يَفْعَلُ، وقال الخليلُ: هذا الكلامُ لقوم ينتظرون الخبر. أبو سَعِيْدٍ السِّيْرَافِيُّ[1]: يعني أن الإنسان إذا سُئِلَ عن فعلِ [فاعل][2] أو علم أنه يتوقع أن يخبر به قيل له: قد فَعَلَ، فإن كان المخبرُ مبتدئاً قال: فعل فلانٌ كَذا وكَذا. ونظير ذلك إذا أردت أن تنفي والمحدث يتوقع إخبارك قلتَ: لمَّا يفعل، وهو نقيض قد فَعَلَ، وإذا ابتدأت قلتَ: لم يفعل إذا قيل لما يفعل فإنك ترد عليه بقد فعل، وإذا قيل: قد فعل فإنك ترد عليه بلمَّا يفعل.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وتكون للتَّقليل بمنزلة «ربما» إذا دخل على المضارع كقولهم: إنَّ الكذوب قد يَصدقُ».

قالَ المُشَرِّحُ: الثالثُ: تَقْلِيْلُ الفعل في الإخبار بمعنى تقريبه من الحال كقولك: قد يَصدق الكاذِبُ، وقد يَعْثُرُ الجوادُ، وذلك لما بين التقريب والتقليل من المقاربة، ألا تَرى أنَّ التقريبَ في الحقيقةِ تقليلُ المَسَافَةِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) ويجوز الفصلُ بينه وبين الفعل بالقسم كقولك: قَدْ ـ واللَّهِ ـ أَحْسَنْتَ وقد ـ لَعَمْرِي ـ بُتُّ ساهِراً، ويجوز طرح الفعل بعدها إذا فُهم كقوله[3]:

أَفِـدَ التَّـرَحُّـلُ غيـرَ أنَّ رِكَـابَنَـا   لَمَّـا تَـزَلْ بِـرِحَـالِنَـا وَكَـأَنْ قَدِ»

قال المُشَرِّحُ: إنما حَسُنَ الفَصْلُ بين «قَدْ» ولم يحسن في الألف واللام وسوف والسين، لأنَّهم إذا تَوَسَّعُوا في «قَدْ» بإفرادها وطرح ما بعدها لدلالة ما تقدَّمها عليه فلأن يَتَوَسَّعُوا فيه بالفصل أولى.

الرِّوايةُ: «أحسنتَ» بفتح التاء، التاء في «بتُّ» مضمومة «ساهراً» بالرَّاء لا بالدَّال. «ركابنا» بإضافة ركاب إلى الضمير، لأن ركابَنا جمعُ ركوبةٍ.

---

(1) شرح السيرافي (٥/١٨٩).
(2) عن شرح أبي سعيد.
(3) تقدم ذكره ص: ٨، ٨٨.

[بابُ حروف الاستقبال]

قال جارُ اللّه: ومن أَصناف الحرف:

(حروفُ الاستقبالِ)

وهي سوف والسّين و«أن»، و«لا»، و«لن»، قال الخليل: أن سَيَفْعَل، جوابُ لن يَفعل، كما أن ليفعلن جوابُ لا يفعل لما في لا يفعل من اقتضاء القسم».

قالَ المُشَرِّحُ: السين، و«سوف» و«لن» تختص بالمستقبل، وأما «لا» و«أن» فقد يدخلان على الماضي، أن سيفعل جواب لن يفعـل، لأنها للاستقبال، إلا أنها في النفي الذي يدل على أن [في][1] يفعل اقتضاء قسم أنه يقع في جواب القسم وكذلك قوله: والله لا يفعل.

قالَ جارُ اللّهِ: «وفي سوف دِلالةٌ على زيادة تنفيس، ومنه سوفته كما قيل: من آمين أَمَّن، ويُقال: سَفْ أَفْعَلَ».

قال المُشَرِّحُ: ابنُ السَرَّاج: ولما فيها من زيادة معنى السين جـاءت أتمّ مما عليه السين.

قال جارُ اللّه: «وأن» تدخل على الماضي والمضارع[2] فتكون معه في تأويل المصدر، وإذا دخل على المضارع لم[3] يكن إلا مُستقبلاً كقولك: أريد أن تخرج».

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) ساقط من (ب) وفي المفصل: «على المضارع والماضي».

(٣) في (أ): «لا يكون».

قال المُشَرِّحُ: هذا المعنى قد مضى.

قال جارُ اللَّه: «ومن ثم لم يكن منه بدٌّ في خبر «عسى» ولما انحرف الشاعر في قوله[1]:

عَسَى طَيِّءٌ من طيءٍ بَعْـدَ هَـذِهِ سَتُطْفِيءُ غَلَّاتِ الكُلَىٰ والجَـوَانِحِ

عما عليه الاستعمال جاء بالسين التي هي نظيرة «أن»».

قال المُشَرِّحُ: هذا المعنى أيضاً قد مضى ذكره في الأفعال الناقصة.

فإن سألتَ: أي علّة في الكُلى حتى أُضيف إليها.

أجبت: لأن[2] المزاجَ عند ورود الهُمومِ والأحزانِ عليه مما ينفعل فيسخن وإذا سخن المزاج حَمِيَ البَوْلُ واحتدَّ والبولُ ممرُّه على الكُلى فكأنه قال: سيطفىء الغلل التي يظهر في البول أثرها.

قال جارُ اللَّهِ: «وهي مع فعلها ماضياً أو مضارعاً بمنزلة «أنَّ» مع ما في خبرها».

---

(١) لم ينسبه المؤلف ولا الشارح هاهُنا إلى قائله، ونسبه ابن المستوفي إلى قسامة بن رواحة السنبسي. معجم الشعراء (ص ٣٤٠)، المؤتلف والمختلف (ص ١٨٥).

وهو مع أبيات في الحماسة (رواية الجواليقي) وشرحها للمرزوقي (ص ٩٥٨).

قال ابن المستوفي: وقبل هذا البيت:

دَعَـا الـطَّيـرَ حتَّى أقْبَلَتْ مِنْ ضَـرِيَّـةٍ دَوَاعِـي دَمٍ مِـهْـرَاقَـةٍ غـيـرُ بـارِحِ

ومنها:

لـبِئسَ نَصِـيْبُ الـقَـوْمِ مِنْ أَخَـوَيْـهِـمُ طِـرَادُ الحَـوَاشِي استِـرَاقُ النَّـواضِـحِ

وَمَا زَالَ من قَتْلَىٰ رِزَاحٍ بِعَالِجٍ دَمٌ ناقعٌ أو حاسِدٌ غيرُ ماصِحِ

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٩٣)، المنخل (ص ١٨٧)، شرح المفصل لابن يعيش (١٤٨/٨)، شرحه للأندلسي (٢٥٧/٣).

وينظر: الجنى الداني (ص ٤٦٠)، المغني (ص ٥٣)، شرح شواهده (ص ٩٢)، شرح أبياته (٣٤٤/٣)، الهمع (١٣٠/١)، الخزانة (٨٧/٤).

(٢) نقل هذه العبارة ابن المستوفي والأندلسي في شرحيهما، والبغدادي في الخزانة (٨٧/٤).

قال المُشَرِّحُ: يقول الجملة كما تُنقل(1) بعد أنّ المشددة مفرداً فكذلك بعد أنْ المُخففة.

فإن سألتَ: فكيفَ جازَ الابتداء(2) «بأن» المفتوحة النّاصبة للفعل ولم يجز «بأنْ» المفتوحة الناصبة للإسم؟.

أجبتُ: لأن «أنَّ» المشددة لو ابتدىء بها لاستهدفت لدخول «أنَّ» عليها واجتماعهما قبيح.

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) وتميمٌ وأسدٌ يحوِّلون هَمْزَتَهَا / عيناً فينشدون [١٦١/أ] بيتَ ذي الرمة:

* أأَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً *

«أعَنْ تَرَسَّمْتَ» وهي عَنْعَنَةُ بني تَمِيْمٍ. وقد مرَّ الكلام في «لا» و«لن»».

قالَ المُشَرِّحُ: ترسُّمتُ الديارَ: تأمَّلتُ رسومها. الخَرْقَاءَ صاحبة ذِي الرُّمة: وهي من عامرِ بن رَبيعة بن عامر بن صَعصعة منقولة من الخَرْقاء وهي ضد الرَّفيقة، وتَمامُ البيت(3):

* ماءُ الصَّبَابَةِ من عَيْنَيْكَ مَسْجُوْمُ *

---

(1) في (ب): «تفعل» وفوقها: «تقع» مصححة من نسخة أخرى وما في الأصل يؤيده ما ورد في النص الذي نقله الأندلسي في شرحه (٢٥٧/٣) عن الخوارزمي.

(2) ساقط من الأصل موجود في نص الأندلسي.

(3) ديوان ذي الرمة (ص ٣٧١).

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل (ص ١٩٣)، المنخل (ص ١٨٨)، شرح المفصل لابن يعيش (١٤٩/٨)، شرحه للأندلسي (٢٥٧/٣).

وينظر: مجالس ثعلب (ص ١٠١)، الخصائص (١١/٢)، سر الصناعة (ص ٢٢٩، ٧٢٢)، شرح شواهد الشافية (ص ٤٢٧)، خزانة الأدب (٣١٤/٤، ٤٩٥).

[باب حرفا الاستفهام]

قال جارُ اللَّه: «ومن أصناف الحرف:

(حرفا الاستفهام)

وهما: الهمزة و«هل» في نحو قولك: أزيد قائمٌ، وأقامَ زيدٌ، وهل عمرٌو خارجٌ، وهل خرجَ عمرٌو».

قـال المُشَرِّحُ: الهمـزة لنقـل الجُملة من معنى الخبرِ إلى معنى الاستخبار، وهي نظيرة الميم في أنهما ظرفان. الميم من أول مخـارج الحروف، والهمزة من آخرها، وهل لها معنيان: أحدهما الاستفهام.

قال جارُ اللَّه: «والهمزة أعمُّ تصرفاً في بابها من أختها، تقول أزيدٌ عندَكَ أم عمرٌو؟ وأزيداً ضربتُ؟ وأتضرب زيداً وهو أخوك؟».

قال المُشَرِّحُ: والفرق[1] بين «هل» في الاستفهام وبين الهمزة أن الهمزة تقعُ مواقعَ الاستفهام كلِّها، ولا تقع كذلك «هل»، تقول: أزيد عندك أم عمرو بمعنى: أيهما عندك، ولا يجوز أن تقع «هل» في هذا المعنى لأن الاستفهام «بهل» يدور على وجود الفعل وعدمه كقولك: هل تضرب[2] زيداً

(١) نقل الأندلسي في شرحه (٢٥٨/٣) شرح هذه الفقرة.

(٢) في (ب): «أبصرت... أم لم تبصره» والتصحيح وما أثبته من (أ) يؤيده ما ورد في نص الأندلسي المنقول عن الخوارزمي.

فمعناه: أم لم تضربه[1]، وكذلك إذا قلت: هل عندك زيدٌ فمعناه: أم ليس عندك، وفرق بين أن تقول: أي الشيئين وجد، وبين أن تقول: هل وجد هذا الشيء أم لم يوجد؟ وتقول: أزيداً ضربت، ولا تقول: هل زيداً ضربت لأن قولنا: أزيداً ضربت معناه: أم عمراً، وقد ذكرت أن هل لا تقع هذا الموقع. وتقول: أتضربُ زيداً، وهو أخوك، لأنَّك في الأول تَدَّعِي أن الضَّرْبَ واقعٌ به لتوبيخه، ولا كذلك في الثاني، لأن موضع «هل» لاستقبال الاستفهام فلا يجاوزه.

تَخْمِيْرٌ: وتكون الهَمزة للتَّقرير[2] ومعنى التَّقرِيْرُ هاهنا أن تلجىء المخاطب إلى الإقرارِ بأمرٍ قد كان، فإذا قلتَ أضربتَ زيداً لم يكن غَرَضُكَ أن يُعلمك أمراً لم تعلمه.

قال الإمامُ عبدُ القاهر الجُرْجَانِيُّ[3]: ولكن[4] أن تقرره أي: تحمله على الإقرار بفعل قد فعله.

قالَ جارُ اللَّه: «وتقول لمن قال لك: مررت بزيد، وتوقعها قبل الواو والفاء وثم، قال الله تعالى[5]: ﴿ أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً ﴾ وقال[6]: ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ ﴾ وقال[7]: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ ولا تقع هل في هذه المواقع».

قال المُشَرِّحُ: أمَّا قولُه: أَبزيدٍ فلأن الهمزة أجلَدُ وأكثرُ تصرفاً فتدخل في بعض الكلام كما تدخل في كله، ولا كذلك «هل» فإنها لا تقتَطِعُ بها[8]

(١) في (أ): «التقريب».
(٢) ساقط من (ب).
(٣) دلائل الإعجاز (ص ١١٣).
(٤) في شرح الأندلسي: «ولك».
(٥) سورة البقرة: آية ١٠٠.
(٦) سورة هود: آية ١٧.
(٧) سورة يونس: آية ٥١.
(٨) ساقط من (ب).

بعضَ الكلامِ دونَ تمامِهِ، وأمَّا المسائل الثلاث فلأن الواو والفاء و«ثم» لما كانت من جملة عطف عليها بهن، صار ما فيه واحدة منهن بعض تلك الجملة وجاز اقتطاعها بالهمزة[1] من تلك الجُملة ولم يجز بـ «هل» لما ذكرنا وهذا معنى قول سيبويه.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وعند سيبويه[2] أن هل بمعنى «قد» إلا أنَّهم تَرَكُوا الألفَ قبلها، لأنَّها لا تقعُ إلا في الاستفهام، وقد جاءَ دخولها عليها في قوله[3]:

سائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوْعٍ بِشِدَّتِنَا   أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ القَاعِ ذِيْ الأَكَمِ»

قالَ المُشَرِّحُ: لما كانت «هل» لا تقع إلا بعد همزةِ الاستفهامِ، جرت مجرى حرف الاستفهام، فحذفت الهمزة. الرواية في (بشَدَّتِنَا) فتح الشين.

قالَ جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وتحذف الهمزة إذا دلَّ عليها الدَّليل قال:

لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي وإن كنتُ دارِياً   بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ»

قالَ المُشَرِّحُ: أم بثمان دليل على حذفِ همزة الاستفهامِ. البيتُ لعمر بن أبي ربيعة[4]، وقبله:

---

(١) في (أ): «بهمزة».

(٢) الكتاب (١/٤٩٢).

(٣) البيت لزيد الخيل في ديوانه (ص ١٠٠).
توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٩٤)، المنخل (ص ١٨٨)، شرح المفصل لابن يعيش (١٥٢/٨)، شرحه للأندلسي (١٥٩/٣).
وينظر: المقتضب (٤٤/١)، (٢٩١/٣)، الخصائص (٤٦٣/٢)، أمالي ابن الشجري (١٠٨/١)، (٣٣٤/٢)، أسرار العربية (ص ٣٨٥)، الجنى الداني (ص ٣٤٤)، المغني (ص ٣٥٢)، شرح شواهده (ص ٢٦٢).

(٤) ديوان عمر (ص ٢٥٨).
توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٩٤)، المنخل (ص ١٨٨)، شرح المفصل لابن يعيش (١٥٤/٨)، شرحه للأندلسي (٢٦٠/٣). =

بَـدَا لِيَ مِنْهَا مِعْصَمٌ يَـوْمَ جَمَّرَتْ   وَكَـفٌّ خَـضِـيْـبٌ زُيِّـنَـتْ بِـبَـنَـانِ
فَلَمَّـا الْتَقَيْنَـا بِـالثُّـنِيَّـةِ سَـلَّمَتْ   وَنَـازَعَنِي البَغْـلُ اللَّعِيْنُ عِنَـانِي
فَـوَالـلَّـهِ مَـا أَدْرِي..........   ....

جَمَّرَتْ: أي رَمَتِ الجِمَارَ، الثُّنية: عند جمرة العَقَبَة.

قالَ جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وللاستفهام صدرُ الكلام لا يجوز تقديم شيءٍ مما في حيزِه عليه لا تقول ضربتُ أزيداً وما أَشبه ذلك».

قال المُشَرِّحُ: كلُّ حرفٍ للاستفهام لا يقعُ إلا في صدرِ الكلام ؛ لأنَّه ينقل الجُملة عن الخبر إلى الاستخبار فيكون له صدرُ الكلام ، ألا تَرى أن «ما» لما كانت لنقلِ الجملةِ عن الإثبات إلى النَّفي كان لها صدرُ الكلامِ . كذلك هذا.

= وينظر: الكتاب (٤٨٥/١)، شرح أبياته لابن السيرافي (١٥١/٢، ١٥٢)، المقتضب (٢٩٤/٣)، المحتسب (٥٠/١)، أمالي ابن الشجري (٢٦٦/١)، (٣٣٥/٢) الهمع (١٣٢/٢)، الخزانة (٤٤٧/٤).

[باب حرفا الشرط]

قال جارُ اللّه: «ومن أصناف الحرف:

(حرفا الشرط)

وهما «إنْ»، و «لو» يدخلان على جملتين فيجعلان الأولى شرطاً والثانية جزاءً كقولك: إن تضربني أضربك، ولو جئتني لأكرمتك خلا أنَّ «إن» تجعل الفعل للاستقبال ـ وإن كان ماضياً ـ ولو تجعله للمضي ـ وإن كان مستقبلاً ـ كقوله تعالى[1]: ﴿ لَوْ يُطِيْعُكُمْ فِيْ كَثِيْرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾».

قالَ المُشَرِّحُ: «إن» الجَزائية إذا دخلت على جُملتين[2] أخرجت كل واحدةٍ منهما عن كونها كلاماً كما أن «أن» المصدرية إذا دخلت على جملةٍ جعلتها مفرداً فأخرجتها عن كونها كلاماً تقول: يأتيني زيدٌ فيكون كلاماً فإذا أدخلت عليه «أن» فقلت: أَنْ يَأتِيْنِي زَيْدٌ [3]صارَ في معنى إتيانِ زيدٍ[3] فلا يكون له فائدةٌ حتى تأتيَ باسمٍ فتقول: إن يأتني زيد خيرٌ له فعلى، وتقول[4]: يسرني أن يأتني زيدٌ. أبو سَعِيْدٍ السِّيْرَافِيُّ: أصلُ جوابِ الشَّرطِ أن يكونَ فعلاً

---

(١) سورة الحجرات: آية ٧.

(٢) في (أ): «جهتين».

(٣ ـ ٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب) فيقول.

مستقبلاً وأن يكونَ محذوفاً مُلْتَبِساً بالشَّرطِ. ونظير هذه المَسألة أن الأصلَ في عَدَدِ القلَّةِ أن يُضاف إلى جمع القِلَّة فإن وَلِيَهُ فعلٌ ماضٍ نحو إن قمت أحال معناه إلى الاستقبال.

فإن سألتَ[1]: فَمَا بَالُ «إن» لم تحمل نحو قوله:

إن كنتَ [جئتك][2] في المَوَدَّةِ ساعةً فَذَمَمْتُ سيفَ الدَّوْلَةِ المَحْمُوْدَا

فإنَّ المرادَ به الماضِي، ومن ثَمَّ قالَ أبو العبَّاس: ومِمَّا يُسأل عنه في هذا الباب قولك: إن كنت زُرْتَنِي أَمْسِ أكرمتك اليومَ فقد صارَ ما بعدَ «أن» يقع في معنى الماضي[3]؟.

أجبتُ: لأن «إن» و«أن» اقتضى تغيير الشرط إلى الاستقبال [4]لكن وقوع الماضي في مقام الخبر يقتضي أن لا يتغير إلى الاستقبال[4] وهو آخرهما[5] وجوداً فتكون الغلبة له.

قال جارُ اللَّه ـ رحمه اللَّه ـ: «وزعمَ الفَرَّاء أن «لو» تستعمل في الاستقال كـ «إن»».

قال المُشَرِّحُ: مثال ذلك قولك: لو استقبلت أمرك بالتوبة لكان خيراً لك، والمعنى إن استقبلت.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) ولا يخلو الفعلان في باب «إن» من أن يكونا مضارعين أو ماضيين، أو أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً، فإن كانا مضارعين فليس فيهما إلا الجزم، وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطاً، فإذا وقع جزاءً

---

(1) نقل الأندلسي في شرحه (٢٦٣/٣) شرح هذه الفقرة.

(2) ساقط من (أ).

(3) ساقط من (ب) موجود في نص الأندلسي.

(٤ ـ ٤) ساقط من (ب) موجود في نص الأندلسي.

(5) في (ب): «فهو».

ففيه الجزمُ والرَّفعُ قال زُهير[1]:

وإن أتَـاهُ خَلِيْـلٌ يَـوْمَ مَسْـأَلَـةٍ   يَقُـوْلُ لا غَائِبٌ مـالِي ولا حَـرِمُ»

قال المُشَرِّحُ: الشَّرط[2] إذا كان ماضياً والجزاءُ مضارعاً جاز في الجزاء وجهان رفعه وجزمه، أمَّا الجزمُ فقياسٌ وعليه قوله تعالى[3]: ﴿مَنْ كانَ يُرِيدُ الحَيَاةَ الدُّنْيَا وزِيْنَتَهَا نُوَفِّ إلَيْهِمْ أعْمَالَهُمْ﴾. أمَّا الرَّفْعُ فاستحسانٌ، وذلك أن الجزاءَ حيث ينجزم [ينجزم][4] تبعاً للشرط فإذا لم ينجزم المَتبوع وهو الشَّرط لم ينجزم أيضاً التبع وهو الجزاء.

تخميرٌ: اعلم أنَّ الأحسنَ في باب المُجازاة أن يكونَا مضارعين لأن حقيقةَ الشرطِ للاستقبال[5]، فوجبَ أن يكون اللَّفظ على ذلك. ويجوز أن يكونا ماضيين لأن الماضي أخفُّ من المضارع. في باب الأعداد فاستعملوه لخفته ومنهم[6] إذ كـان حروف الشرط يدل على الاستقبال وقد يجوز أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً وهو أحسن من أن تنعكس هذه القضية وليس في الحسن بمنزلة الأوليين لمخالفتك فيه بين الشرط والجزاء وهما مستويان في الحكم، بخلاف ما إذا جعلت الشرط مضارعاً والجزاءَ ماضياً فإنه قبيحٌ، والفصل بينهما: أن الجزاء في هذا الفصل كما خالف الشرط فقد

---

(١) شرح ديوانه (ص ١٥٣).
توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٩٥)، المنخل (ص ١٨٩)، شرح المفصل لابن يعيش (١٥٧/٨)، شرحه للأندلسي (١٨٩/٣).
وينظر: الكتاب (٤٣٦/١)، شرح أبياته لابن السيرافي (٨٥/٢)، المقتضب (٧٠/٢)، الأصول (١٩٢/٢)، المحتسب (٦٥/٢)، المقتصد (ص ١١٠٤)، الإنصاف (ص ٦٢٥)، المغني (ص ٤٢٢)، شرح شواهده (ص ٢٨٣)، شرح أبياته.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه (٢٦٤/٣) شرح هذه الفقرة.

(٣) سورة هود: آية ١٥.

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) في (ب): «ما للاستقبال» وما أثبته من (أ) يؤيده ما ورد في نص الأندلسي.

(٦) كذا في النسختين وقد تجاوزها الأندلسي فلم ينقلها في نصه المتقدم.

خالف قضية المُجازاة [بخلاف الفصل المتقدم فإنه وإن خالف الجواب لم يخالف قضية المُجازاة[(١) لانجزامه.

تخميرٌ: اعلم(٢) أن الجواب إذا تقدم حرف الشرط فإنه لا يعمل فيه وإن كان مضارعاً، وهذا لأن الحروف ضعيفةٌ / لا تعمل فيما قبلها، والأحسن [١٦٢/أ] إذا قدمت الجَواب أن يكون ما بعدَ «إن» فعلاً ماضياً ليتجاوب الجواب والشرط في إبائهما(٣) على حرف الشرط وامتناعهما عن الأفعال المتوجهة إليهما من(٤) حرف(٥) الشرط. حَرَمَهُ الشيءَ يَحْرِمُهُ حَرْماً، مثل سَرَقَهُ يَسْرِقُهُ سَرْقاً أي: مَنَعَهُ، والمراد به في البيت الممنوع، وهذا من باب التسمية بالمصدر. البيت لزُهير يمدحُ هَرِمَ بن سنانٍ.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ» وإن كان الجزاء أمراً أو نهياً، أو ماضياً صحيحاً أو مبتدأ، أو خبراً فلا بدَّ من الفاء كقولك: إنْ أتاك زيدٌ فأكرمْه وإنْ ضربك فلا تضربْه، وإنْ أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمسِ وإنْ جئتني فأنتَ مكرمٌ».

قال المُشَرِّحُ: اِعلم(٦) أن المجازاة إذا كانت حقيقيةً فالجزاء لا يدخل عليه الفاء، لأنه بدونه، وذلك مثل قولك: إن كان كذا كان هذا وإن لم يكن كذا لم(٧) يكن هذا، أمَّا إذا لم تكن حقيقةً فلا بد فيها من الجزاءِ شرطاً(٨) وذلك إن أتاك زيدٌ فأكرمه وإنْ ضربَكَ فلا تَضْرِبْه؛ لأنَّ الأمرَ والنَّهيَ ليسا من

---

(١) ساقط من (أ).
(٢) ما زال النص منقولاً في شرح الأندلسي. قال: «واعلم أن الجواب...».
(٣) في شرح الأندلسي: «في تأبيهما».
(٤) في (ب): «عن» والذي اخترته يؤيده نص الأندلسي.
(٥) في الأصل: «حروف» والذي اخترته يؤيده نص الأندلسي.
(٦) نقل الأندلسي في شرحه (٣/٢٦٣) شرح هذه الفقرة.
(٧) ساقط من (أ).
(٨) في (ب): «بشرط».

المُجازاةِ في شَيْءٍ، وإن أكرمتني اليومَ فقد أكرمتك أمسِ؛ لأن الفعل الماضي لا يكونُ جزاءً حقيقياً.

فإن سألتَ فلمَ وَقَعَ الجَزاءُ هاهنا ماضياً؟.

أجبتُ: لأن «إن» وإن اقتضى استقباله فقد تقضي مضيّه وهو آخرهما وجوداً فكانت الغلبة له، وإن جئتني فأنت مكرم ليس بجزاء حقيقي، والنكتة فيه ما قاله الشَّيخُ الإمامُ عبدُ القاهِرِ الجُرْجَانِيُّ[1] وهو أن يقال: كل ما لو أردت أن تجعله شرطاً لم يصح فإذا أردت أن تجعله جزاء وجب أن يكون بالفاء.

قال جارُ اللَّه: «وقد تَجِيءُ الفاءُ محذوفةً في الشُّذوذ كقوله:

* مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا *

قال المُشَرِّحُ: معناه: فاللَّه يشكرها. تمامه:

* والشَّرُّ بالشَّرِّ عندَ اللَّهِ مِثْلَانِ *

البيت لكعبِ بن مالكٍ الأنصاري[2] وقبله:

فإنّما هذه الدُّنيا وزِيْنَتُها ... كالزَّادِ لا بدَّ يوماً إنه فاني

قال جارُ الله: «وتقام «إذا» مقامَ الفاءِ قالَ اللَّه تَعَالَى[3]: ﴿ إذَا هُمْ يَقْنَطُوْنَ ﴾».

---

(1) المقتصد (٢/١١٠٠).

(2) ساقط من (ب).

وينسب أيضاً إلى عبد الرحمن بن حسَّان بن ثابت وإلى أبيه حسان رضي الله عنه.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٩٦)، المنخل (ص ١٩٠)، شرح المفصل لابن يعيش (٩/٣)، شرحه للأندلسي (٢٦٤/٣، ٢٦٦).

وينظر: الكتاب (٤٣٥/١)، المقتضب (٧٢/٢)، مجالس العلماء (ص ٤٣٢)، المسائل البغداديات (ص ٤٥٨)، الخصائص (٢٨/٢)، المحتسب (١٩٣/١)، المنصف (١١٨/٣)، المقتصد (ص ١١٠٣)، الخزانة (٦٤٤/٣، ٦٦٥)، (٤٥٧/٤).

(3) سورة الروم: آية: ٣٦.

قال المُشَرِّحُ: يمكن[١] أن يكون ذلك تَشْبِيْهاً لها بإِذَا التي للمفاجأة نحو خرجت فإذا زيدٌ على الباب، لأن الشرط يؤدي إلى الجواب فكأنه يهجم عليه، ومما يُوضح هذا الكلام أنه لا بد للمفاجأة من عمل يتقدمه عمل كما أنه لا بدَّ للمجازاة من فعل يتقدمه فعل[٢] وكذلك[٣] الثاني في المفاجأة موقوف على الأول كما في المجازاة فـ«إذا» هاهنا ظرفُ زمان في مثل: آتيتك إذا احمرَّ البُسر، وبينهما[٤] ظرف مكان ويسمى ظرف المفاجأة، قال الإمام عبد القاهر الجرجاني[٥]: هي تَجري مجرى الفاء في ربط الجملة بما قبلها، وجعلها آخراً وقالَ أيضاً: ولا تدخل إذا إلا على الجملة من المبتدأ والخبر.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) ولا تستعمل «إن» إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها، ولذلك قَبُحَ أن احمر البُسر كان كَذَا، وإن طلعت الشمس آتكِ إلا في يومِ المُغيْم».

قال المُشَرِّحُ: إن حق ما يجازى به أن لا يدري أيكون [أم لا][٦]، إذا قلت: إن أمطرت السماء جلسنا للحديث حسن لأنه[٧] لا يدري أتمطر [فيه][٨] وإنْ[٩] قُلتَ: إذا أمطرتِ السّماءُ جَلَسْنَا للحديثِ جازَ على أنَّكَ تُخبر بوقوع الجلوسِ في ذلك الوقت.

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه (٣/٢٦٤) شرح هذه الفقرة.
(٢) ساقط من (ب).
(٣) في (ب): «فكذلك».
(٤) كذا في النسختين وفي شرح الأندلسي: «وقد تكون ظرف مكان...».
(٥) المقتصد (٢/١١٠١).
(٦) ساقط من (أ).
(٧) في (ب): «ألا أنه».
(٨) ساقط من (أ).
(٩) في (أ): «وإذا».

قال جارُ اللَّه: «وتقولُ: إن مات فلانٌ كان كذَا، وإن كان موته لا شبهة فيه إلا أن وقتَه غيرُ معلومٍ فهو الذي حسن فيه»[1].

قال المُشَرِّحُ: أبو سَعِيْدٍ السِّيْرَافِيُّ: وقولك: إن ماتَ فلانٌ كان كَذا وكَذا أحسنُ من قولك: إن احمرَّ البُسر، لأن الموت وإن كان معلوماً أنه كائن فإنه لا يُعرف وقته، واحمرار البُسر معلومُ الوقتِ.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وتَجيء مع زيادة «ما» في آخرها للتَّأكيد قالَ اللَّه تَعالى[2]: ﴿ فإمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾ وقال:

* فإمَّا تَرَيْنِيْ اليَوْمَ أُزْجِيْ ظَعِيْنَتِي * »

قالَ المُشَرِّحُ: في (الكشَّاف) فأمَّا «ما» فمذهبُ سيبويه بمنزلةِ لامِ القَسم في أنَّها إذا دخلت دخَل معها النُّون المؤكدة، و«ما» هاهنا هي المُسلطة لأنها سلطت إن على دخول النون في الشرط، وأنشدَ ابنُ السَّراج[3]: ـ رحمه الله ـ

فإمَّا تَرَيْنِيْ اليَوْمَ أُزْجِيْ مَطِيَّتِيْ أُصَعِّدُ سَيْراً في البِلَادِ وأُفْرَعُ
فإنِّي مِنْ قَوْمٍ سِوَاكُمْ وإنَّما رِجَالِيَ فَهُمْ بالحِجَازِ وأَشْجَعُ

صحَّ بالشِّين المُعْجَمة.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والشَّرطُ كالاستفهامِ في أن شيئاً مما في خبره لا يتقدمه نحو قولك: أتيتك إن أتيتني، وقد سألتك لو أعطيتني، ليس ما

(١) في (ب) منه، وما أثبته في (أ) هي عبارة المفصل.

(٢) سورة طه: آية ١٢٣.

(٣) الأصول: ٢/١٦٠، والبيتان لعبدِ اللَّه بن هَمَّام السَّلُوْلِيُّ، توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٩٦، والمنخل: ١٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/٩، وشرحه للأندلسي: ٢٦٨/٣، وينظر: الكتاب: ٤٣٢/١، والأزهية: ٩٨، وأمالي ابن الشجري: ٢٤٥/٢، والخزانة: ٦٣٨/٣.

[١٦٢/ب] تقدّم فيه جزاءً / مقدماً ولكن كلاماً وارداً على سبيل الإخبار والجزاء محذوف».

قال المُشَرِّحُ: ـ ابنُ السَرَّاج[١]: فأمَّا قولك: أجيئك إن جئتني، وآتيك إن أتيتني فالذي عندنا أن الجوابَ محذوفٌ كفى منه الفعل المتقدم، وإنما يستعمل هذا على وجهين:

إما أن يضطر إليه شاعر.

وإما أن يكونَ المُتكلم قد ابتدأ محققاً بغير شرطٍ ولا نيَّةٍ له فيقول القائل: أجيئك فيعده بذلك على أنه جاءك؟، ثم يبدُو له أن لا يجيئه إلا بسبب؟ فيقول: إن جئتني فيُشبه الإستثناء ويغني عن الجواب بما تقدم، وقال الإمام عبدُ القاهِر الجُرجانِيُّ: والدَّليلُ على أنَّك إذا قلت: آتيتك إن أتيتني كان الشَّرطُ مُتَّصِلاً بآتيتك وأن الذي يجري في كلامهم من أنه لا بدَّ من إضمار الجَزاء ليس على ظاهِره، ولكن على توقّفنا[٢] على أن الشَّرْطَ مُتَقَدِّمٌ في النَّفس على الجزاء أنا إن[٣] عملنا على هذا الظَّاهِرِ صارَ إلى تبيين ابتداء كلامٍ ثانٍ، واعتقادِ ذلك يؤدّي إلى إبطال ما اتّفق عليه العُقلاء في الأيمان من اقتران الحكم بين أن يصل الشّرط في نطقه، وبين أن يقف ثم يأتي بالشرط، وأنه إذا قال لعبده: أنت حرٌّ إن شاء اللّه فوصل لم يَعتق، وإذا قال أنتَ حرٌّ ووقف، ثم قال: إن شاء اللّه فإنه يعتق، هذه ألفاظه [رحمه اللّه][٤].

قال جارُ اللّهِ: «وحذف جواب «لو» في القرآن والشعر كثيرٌ».

---

(١) الأصول: ٢/١٩٤.
(٢) في (ب): «توقيفنا».
(٣) في (أ): «توقفنا».
(٤) في (ب)

قال المُشَرِّحُ: أمَّا[1] في القرآن فكقوله تَعالى[2]: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قرآناً سُيِّرتْ بِهِ الجِبَالُ أو قُطِّعَتْ به الأرضُ أو كُلِّمَ به المَوْتَى ﴾ ومعناه: لكان هذا القرآن، ويقالُ: لو كان قد وجب في قرآن أن لا نقبلَ ولا نؤمنَ به حتى تقع هذه الأمور لكان لكم أن تقترحوا ذلكم وأن تقولوا لن نؤمنَ به حتى تأتينا هذه الأمور. كذا ذكره الإمام عبد القاهر الجرجاني وأما في الشعر فكقوله[3]:

وجِدِّك لَوْ شَيْءٌ أَتَانَا رَسُوْلُهُ سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ عَنْكَ مَدْفَعَا

والمعنى: لو أَتانا رسولُ سِوَاكَ لَدَفَعْنَاهُ، وهذا لأنَّ أُختَهَا يُحذَفُ عنها الشَّرْطُ والجَزَاءُ تقول: لا أزور فلاناً لأنه ظالم، فيقال لك: زره وإن، فلئن يحذف هنا مجرد الجزاء أولى.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) ولا بُدَّ من أن يَليها الفِعل نحو قوله[4]: ﴿ لَوْ أَنْتُم تَمْلِكُونَ ﴾ ﴿ وإنِ امرُؤٌ هَلَكَ ﴾[5] على إضمارِ فعلٍ يفسره الظَّاهِر، ولذلك لم يَجز ولو زيدٌ ذاهبٌ، ولو أنّ عمراً خارجٌ. ولطلبهما الفعل وجب في أن الواقعة بعد لو أن يكون خبرها فعلاً كقولك: لو أن زيداً جاءَني لأكرمته قالَ اللَّه تَعالى[6]: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوْا مَا يُوْعَظُوْنَ بِهِ ﴾ ولو قلتَ: لو أنَّ زيداً حاضري لأكرمتُهُ لم يجز».

قال المُشَرِّحُ: هذا القسم قد مضى في قسم الأسماء لخفته، وربما

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٤/٢٧٠ شرح هذه الفقرة بتمامه دون إشارة إلى المؤلف ولم يزد عليه شيئاً.
(٢) سورة الرعد: آية ٣٠.
(٣) البيت لامرىء القيس في ديوانه: ٢٤٢.
وينظر شرح الأندلسي: ٤/٢٧١، ومعاني القرآن للفراء: ٢/٧، ٦٣، ٣/١٩٢، وتأويل مشكل القرآن: ١٦٦.
(٤) سورة الإسراء: آية ١٠٠.
(٥) سورة النساء: آية ١٧٦.
(٦) سورة النساء: آية ٦٦.

حسن تقديم الاسم على الفعل في هذا الموضع مع أن «لو» تطلب الفعل لما فيها من معنى المجازاة، لأنها غير عاملة في الفعل، فحسن الفَرقُ بينها وبينها في اللَّفظ، ولذلك تقدَّم الاسمُ على الفعل إذا كان الفعل ماضياً في «إنْ» أيضاً كقوله عزَّ وجلَّ[1]: ﴿ وإن أحدٌ مِنَ المُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ ﴾ ولم يَحسن إذا كان الفعلُ مستقبلاً نحو: إن زيدٌ يأتني أكرمه إلاَّ في الشِّعرِ، لأنَّ «إن» قد عَمِلَتْ في يأتني فأشبهت «لم» و«لن» في أنه لا يفرِّقُ بينها وبين الفعل.

قـال جارُ اللَّهِ ـ رحمـهُ اللَّه: «(فصلٌ) وقـد تَجيء «لو» في معنى التَّمني في قولك: لو تأتيني فتحدثني، كما تقول: ليتك تأتيني، ويجوز في فتحدثني النَّصب والـرَّفع قـال اللَّه تَعالى[2]: ﴿ ودُّوْا لَـوْ تُدْهِنُ فَيُـدْهِنُوْنَ ﴾ وفي بعضِ المصاحف ﴿ فَيُدْهِنُوا ﴾».

قالَ المُشَرِّحُ: وقد يدخل «لو» معنى التمني لأنها للتقرير[3] كما أن التمني بـ«ليت» للتقرير إلا أن التَّقرير بـ«لو» في ما ذكر عليٌّ بن عِيْسى للإيجاب عن المعنى غيره للاستمتاع بالمقدر فيكون جوابها بالفاء، ونصب ما بعدها من الفعل المُضارع بإضمار «إن»، لأنَّها إذا صرفت عن العـطف أضمرت بعدها «إن» ليدل بالمخالفة بين الأول والثاني في اللفظ على أنهما مختلفان في المعنى، أن الأول سبب لوقوع الثاني، ويجوز رفعه على العَطْفِ وكذلك على الاستئناف.

---

(١) سورة التوبة: آية: ٦.

(٢) القلم: آية: ٩.

وينظر: البحر المحيط: ٣٠٩/٨.

(٣) نقل الأندلسي في شرحه: ٢٧٢/٤ شرح هذه الفقرة وقال الأندلسي: «وكان شيخنا تاج الدين الكندي ـ رحمه الله ـ ينكر أن تكون «لو» حرف شرط، وأن الزمخشري غلط في عدها من أدوات الشرط فحكيت ذلك لشيخنا أبي البقاء فقال: غلط تاج الدين في هذا التغليط فإن «لو» تربط بشيء كما تفعل «إن» وكأن تاج الدين نظر إلى أن حق الشرط أن يكون فيما يمكن وقوعه وعدمه والماضي قد تحقق ووجب فلا معنى للشرط فيه، وفيه نظر».

قال جارُ اللّٰه ـ رحمه اللّٰه ـ «و «أمَّا» فيها معنى الشرط، قال سيبويه[1]: إذا قلت أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ فكأنك قلتَ مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ، ألا تَرى أنَّ الفاء لازمة لها».

قال المُشَرِّحُ: «أما» معناها تفصيل المُجملِ من الخبر كقولك: أنا أحبُّ وأبغِضُ، فأمَّا من أحبُّ فالمُؤمن، وأمَّا من أُبغض فالكافر، وكقولك: زيدٌ وبكرٌ خارجان فيقول المخاطب: / أما زيدٌ فخارجٌ، وأمَّا بكرٌ فمُقيم، فإذا [١٦٣/أ] قلتَ: أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ فأصلُ الكلامِ مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ، ثم أُقيم مقامه هذه الجُملة فحصل أمَّا فزيدٌ فمنطلقٌ[2] فكرهوا أن تكون الفاء التي من شأنها أن تكون متبعة شيئاً فشيئاً في أول الكلام فأخروها إلى الخبر فقالوا أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ. قالَ الإمامُ عبدُ القاهرِ الجُرْجَانِيُّ: وتقول: إن ذلك لإصلاح اللفظ، ولكراهية أن يكون على خلاف الأصول وعندي أن معناه: زيدٌ مهما يكن من شيءٍ فهو منطلق، والأصل: أمَّا زيدٌ فمهما يكن من شيءٍ فهو منطلق ثم حَذَفَ الشرط وترك «أما» دليلاً عليه بالفاء في موضعها. أبو سَعِيْدٍ السِّيرافي في قول سيبويه: أمَّا «أما» ففيها معنى الجزاء لأن «أما» في الأصل نائبةٌ عن شرطِ الجزاء، والفاء وما بعدها جوابٌ لها كما وصفنا، والشَّرط الذي نابت عنه يجوز فيه وجهان:

أن يحذف جميعه، وأن يحذف بعضُه، أمَّا ما يُحذف عنه جميعه فلا بدَّ من تقديمِ اسمٍ مما بعد الفاء أو ظرف أو شرط فيكون تقديم ذلك عوضاً مما حُذِفَ والمراد أن يكون ذلك المُقدم بعد الفاء، وذلك قولك: أما زيداً فضربت، وأما بكر فخارج، وأما يوم الجمعة فلا تخرج فيه، وأما إن جاءك زيد فأكرمه والتَّقدير: مهما يكن من شيء فضربت زيداً، وفبكر خارجٌ، ومهما يكن من شيءٍ فيوم الجمعة لا تَخرج، ومهما يكن من شيءٍ إن جاءك زيد

---

(١) الكتاب: ٣١٢/٢.

(٢) ساقط من (أ).

فأكرمه. وقال ـ أيضاً ـ: أمَّا ما يحذف بعضه مما قبل الفاء فكقولك: أمَّا عِلْماً فلا علم عند زَيْدٍ، فالعلم منصوب بما دل عليه «أما»، وتقديره: مهما يذكر زيدٌ علماً: أي من أجل علم فلا علم عنده، ولا يجوز أن يكون العامل في «علماً» ما بعد الفاء لأنه لا يعمل فيما قبله.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) و«إذن» جواب وجزاء، يقول الرجل: أنا آتيك فتقول: إذن أُكرمك، فهذا الكلام قد أجبته به وصيرت اكرامك جزاءً على إتيانه».

قالَ المُشَرِّحُ: «إذن»[1] للنيابة عن ذكر الشَّرطِ في الجوابِ، كنيابةِ «نَعَمْ» عن ذكر المَسؤول عنه في الجَواب، أَلا تَرى أنك إذا قلت: إذن أكرمك لمن قال لك إن تكرمني أزرك ناب ذلك عن قولك: أكرمك للشَّرط الذي شَرَطْتَ كما ناب قولك: نعم في جوابِ من يقول لك أزيدٌ في المسجد عن أن تقول: زيد في المسجد مع اتصال الجواب بالشرط والسُّؤال فيها وتأكيده على الإيجاز.

قال جارُ اللَّهِ: «وقال الزَّجاجُ: إن كان الأمر كما ذكرت فإني أكرمك».

قال المُشَرِّحُ: يقول القائل: زيدٌ يصيرُ إليك فتجيبه وتقول: إذن أُكرمه، وتأويله إن كان الأمرُ على ما تَصِفُ وقع إكرامه.

قال جارُ اللَّه: «وإنما تَعمل «إِذَنْ» في فعلٍ مستقبلٍ غيرِ معتمدٍ على شيءٍ قبلها كقولك لمن يقول لك: أنا أكرمك إِذَنْ أجيئك».

قال المُشَرِّحُ: تفسير الاعتماد على ما ذكر الإمام عبد القاهر الجُرْجَانِيُّ[2] ـ رحمه الله ـ أن يرجع الفعل الواقع بعدها إلى شيءٍ يقتضي فيه رفعاً أو جزماً كقولك: أنا إذن أكرمك، واللَّه إذن لأفعل.

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٤/٢٧٥ شرح هذه الفقرة.
(٢) المقتصد: ٢/١٠٥٥.

قال جارُ اللَّه: «فإن حَدَّثَ فقلت: أذن أخالك كاذباً ألغيتها؟ لأن الفعل للحال».

قال المُشَرِّحُ: «إذن» تجيء مع الفعلِ المضارعِ على ثلاثةِ أوجُهٍ:

وجهٌ تعمل فيه لا غيرُ.

ووجهٌ يجوز أن تعملَ فيه وأن لا تَعْمَلَ.

ووجهٌ لا يجوزُ أن تعمل فيه.

أمَّا الوجهُ الذي فيه تَعْمَلُ ففيه أربعةُ شرائطٍ:

- أن تكون جواباً.
- وأن تكون مبتدأةً.
- وأن تكون داخلةً على المستقبل.
- وأن يكون ما بعدها غيرُ معتَمِدٍ على ما قبلها.

قال عليُّ بن عِيْسَى: وإنَّما عملت «إذن» إذا كانت على هذه الأوجه لقوتها فيها لأنَّ كونَها جواباً قوةٌ لها؛ لأنَّها على أصلها وحق الجواب أن يتقدمه كلام، وكونها مبتدأة قوة لها؛ لبناءِ الكلام عليها، وكونها داخلةً على المستقبل قوة لها؛ لدخولها في جملة أشكالها لأن أخواتها «أن» و«لن» لا تعمل إلا في المستقبل، وكون ما بعدها يجيء غيرَ معتمدٍ على ما قبلها قوة لها؛ لأنَّه يخرجها عن أن تكون بمنزلة الحشو في وسط الكلام، فكلُّ واحدةٍ من هذه الأسباب يقتضي لها هذا / الحُكم من العمل فلمَّا اجتمعت وَجَبَ أن تَعمل [١٦٣/ب] وذلك قولك: إذن أُسرَّ بك لمن قال لك أجيئُك ونحوه.

وأما الوجهُ الذي لا تَعملُ فيه فأن يكون الفِعلُ للحال على ما ذكره الشيخ ـ رحمه اللَّه ـ.

قال جارُ اللَّهِ: «ـ وكذلك إذا اعتمدت بها على مبتدإٍ أو شرط أو قسم فقلت: أنا إذن أكرمك، وإن تأتني إذن آتك، ووالله إذن لا أفعل قال كُثَيِّرٌ: ـ

لإنْ عَـادَ لِيْ عَبْدُ العَـزِيْزِ بِمِثْلِهَـا وأَمْكَنَـنِي مِـنْهَـا إِذَنْ لاَ أُقِـيْلَهَـا»

قالَ المُشَرِّحُ: هذا الفصل من الوجه الذي لا تعمل فيه «إذن»[1] أما في قولك: أنا إذَن أُكرمك فقد وَقَعَ الفعل خبراً للمبتدأ، وأمَّا قوله[2]:

لا تَـتْـرُكَـنِّي فِـيْـكُـمُ شَـطِيْـرَا إِنِّـي إِذَنْ أَهْـلَكَ أَوْ أَطِـيْـرَا

فشيءٌ شاذٌّ. والوجهُ فيه عندي أن يرفع «أهلَكُ» كما يقتضيه الإعراب، ويحل «أو» بمعنى «إلّا» ويضمر بعدها «إن». وأما في قولك: إن تأتني إذن آتك فقد وقع الفعل جزاءً للشَّرط، وأما في قولك: والله إذن لا أفعلُ فقد وقع جواباً للقسم.

ما قبل البيت[3]:

حَلَفْتُ وَرَبِّ الـرَّاقِصَاتِ إِلَى مِنىً يَـغُـوْلُ البِـلاَدَ نَـصُّهـا وذَمِـيْلُهَـا

«بغول» بالغين المعجمة، ومثله بيت العراقيات:

تَهْـوِيْ إِلَى البَيْتِ العَتِيْقِ وَرَبِّهَـا إذ غَـال مـنْ تَـأْوِيْبِـة الـبَـيْـدَاءُ

---

(١) نقل ابن المستوفي في إثبات المحصل: ١٩٨، والأندلسي في شرحه: ٤/٢٧٧ شرح هذه الفقرة.

(٢) البيت غير منسوب إلى قائله في معاني القرآن: ١/٢٧٤، ٢/٣٣٨، الإنصاف: ١٠٤، والخزانة: ٣/٥٧٤.

(٣) البيت لكثير في ديوانه: ٣٠٥. وقصة هذا الشعر مشروحة في شروح أبيات الكتاب والجمل والمفصل ومعروفة في كتب الأدب كالأغاني والأمالي والعقد الفريد وغيرها بروايات مختلفة مفصلة في خزانة الأدب: ٣/٥٨٠.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٩٨، والمنخل: ٩١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/١٣، ٢٢، وشرحه للأندلسي: ٤/٢٧٦، ٢٧٧.

وينظر: الكتاب: ١/٤١٤، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٢/١٤٤، والمسائل البغداديات: ٢٣٦، والجمل: ٢٠٥، وشرح أبيات الحلل: ٢٦٦، والإغفال: ١/٣٧١ (رسالة) والعيني: ٤/٣٨٢ والخزانة: ٣/٥٨٢، ٤/٥٤٠.

شاذٌّ على روايةِ من رواه بنَصب «البَيداء» على أنه مفعول غال ويشهد له بيت أبي الطيب(١):

وَحَكَمْتُ فِي البَلَدِ العَرَاءِ بِنَاعِجٍ مُعتَادِهِ مُجْتَابِهِ مُغْتَالِهِ

وكذلك بيتُ مروان بن أبي حَفْصَةَ(٢):

أَلاَ رُبَّمَا قَدْ غَالَ طُوْلُ نَهَارِنَا تُنَازِعُنَا فِيْهِ الحَدِيْثَ المُكَتَّمَا

أي: بمثلِ تلك المقالة التي قالَها. كان عبدُ العزيز قد وَعَدَ كثير عِدَةً فتأخر عنه كثير فقال: إن عاد لي عبد العزيز بعدة أخرى سارعت إليها وما رددتها، ويروى: «ما أُفيلها» بالفاء، من فال يفيل: إذا ترك الجيد من الرأي وفعل ما لا ينبغي للعاقل أن يفعله، يقول: لا أفيل من تنجُّز ما وعدني.

قال جارُ اللَّه: «وإذا وقعت بين الفاء والواو وبين الفعل ففيها الوجهان، قال اللَّه تعالى(٣): ﴿ وإِذَنْ لَا يَلْبَثُوْنَ خِلَافَكَ ﴾ وقُرِىءَ ﴿ لا يلبثوا ﴾، وفي قولك: إن تأتني آتك وإذن أكرمْك بالنَّصب والجزم والرفع، (٤-الجزم على أنه مجزوم معطوف على مجزوم والرَّفع على الابتداء لأن التقدير أنا إذن أكرمك، والنَّصب على الأصلِ لأنه وحده غير معتمد-٤)».

قال المُشَرِّحُ: هذا الفصل هو الذي يجوز أن تعمل فيه إذن ويجوز أن لا تعمل وذلك أن تقعَ «إذن» بين الواو والفاء وبين الفعل والمستقبل، وذلك

---

(١) شرح الديوان المنسوب إلى العكبري: ٥٨/٣.

(٢) لم يرد البيت في شعره الذي جمعه الأستاذ قحطان رشيد التميمي ونشره في جامعة بغداد سنة ١٩٦٦ م. ولا في شعره الذي جمعه الدكتور حسين عطوان وطبع في دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٣ م.

(٣) سورة الإسراء: آية: ٧٦.

والقراءة المذكورة في الكشاف: ٤٦٢/٢، والبحر المحيط: ٦٦/٦.

(٤ ـ ٤)لم يرد هذا النص في نسخ المفصل ولا في شروحه التي راجعتها.

أنها إذا وقعت بينهما كانت بمنزلة ما هو في حشو الكلام[1]، وكالشيء الواقع في الطَّيِّ ضرورة أنه لا يبتدأ بهما. أما النَّصبُ فعلى إعمال «إذن» وتقديرهما على الابتداء وجُعل ما بعدهما مستغنياً عما قبلهما، لأن ما بعـد الواو والفاء يجوز استئنافه على أنّهما لعطف جملةٍ على جملةٍ. ومما يوضح ما ذكرته قولك: زيد يقوم إذن يكرمك إذا عطفت[2] إذن يكرمك على يقوم الذي هو الخَبر ورفعت يكرمك بتقدير ويكرمـك إذن، وإذا عطفتهـا على الجملة المتقدمة بأسرها نصبته لأن إذن وقعت هاهنا مبتدأة، وقولك: إن تأتني آتك وإذن أكرمك إن عطفت وإذن أكرمك على أنك جزمت أكرمك، وإن جعلتَه مستأنفاً نصبته، وإن رفعت فعلى: وأنا إذن أكرمك ونحوه ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ ﴾[3] قال أبو سَعِيْدٍ السِّيرافِيُّ[4]: شبه أصحابنا إذن من الحروف الناصبة بـ «ظننت» وأخواتها في الأفعال العاملة، وذلك أن ظننت متى قدمت على مفعوليها عملت لا غير، كقولك: ظننت زيداً قائماً، وإذا قُدِّم عليها أحد مفعوليها جازَ إعمالها وإلغاؤها كقولك: زيدٌ ظننت قائمٌ، وزيداً ظننت قائماً، وإذا تقدم عليها المفعولان كان إلغاؤها أحسن كقولك: زيدٌ خارجٌ ظننت أي: في ظنّي فكذلك «إذن» فيما ذكرنا، لأنها تَصلح أن يستدرك بها كقولك أتاني الخبرَ إذن، كما يستدرك بظننت في قوله: زيدٌ خارجٌ ظننت ونحو ذلك، ولذلك جاز الفصل بين «إذن» وما عملت فيه دون أخواتها نحو «لن» و «كي» أيضاً بالأيمان ونحوها إذن والله أقوم.

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٢٧٨/٤ شرح هذه الفقرة قال: «قال الخوارزمي: الغاؤها ـ هاهنا ـ لأنها بمنزلة ما هو في الحشو والشيء الواقع في الطي ضرورة...».

(٢) نقل الأندلسي في شرحه: ٢٧٩/٤ شرح هذه الفقرة.

(٣) سورة الحج: آية: ٥.

(٤) شرح الكتاب: ٨٥/١ (المطبوع).

[بابُ حرفِ التَّعليلِ]

قال جارُ اللَّهِ: «ومن أصنافِ الحرف: / [١٦٤/أ]

(حرف التَّعليل)

وهي (كي).

يقول القائل: قصدت فلاناً، فتقول له: كيمَه؟ فتقول كي يحسنَ إليَّ، وكيمَه مثل فيْمَه، وعمَّه، ولِمَه، ودخل الجر على (ما) الاستفهامية محذوفاً ألفها، ولحقت هاء السكت».

قال المُشَرِّحُ: «كي»: معناها[١] الغَرض الذي من أجله يقع فعل يطلب به وقوع فعلٍ آخر، والفعلُ الذي قبل «كي» يجوز أن يكونَ أيَّ نوع كان من أنواع الفعلِ، ويجوز أن لا يكون الذي بعده إلا مستقبلاً منتصباً. قال سيبويه[٢]: وأما «كي» فجواب قول القائل: كيمه مثل لمه فتقول كي يكون كذا وكذا. وقال عليُّ بن عِيسى: معنى «كي» كمعنى لِكَذا[٣] نحو: صَلَّيْتُ كي أدخلَ الجَنَّةَ ويكون في جوابِ «لِمَ» كقول القائل: لِمَ فعل فتقول: كي يكونَ كذا وكذا، والأصل أن يقول: ليكون كذا وكذا، فأتى باللاَّمِ في

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه ٤/٢٨٠ شرح هذه الفقرة.

(٢) الكتاب ٢/٣٠٦.

(٣) في (أ): «(كذا).

الجَوَاب كما أُتى بها في السُّؤال، ومعناهما واحدٌ. الهاءُ في كيمَه ولِمَه وفِيْمَه مزيدةٌ في الوقف عوضاً مما حُذف.

قال جارُ اللّه: «واختُلف في إعرابها فهي عند البصريين مجرورةٌ، وهي عند الكوفيين منصوبةٌ بفعلٍ مضمرٍ كأنَّك قلت: كي يفعل ماذا، وما أرى هذا القول بعيداً من الصَّواب».

قال المُشَرِّحُ: «ما» هي الاستفهامية وهي في محل الجر كما هي كذلك في لِمَه وفِيْمَه عند البصريين. وقالَ الكوفيون[1]: موضع «ما» في «كَيْمَه» ونحوها نصبٌ على المَصْدَرِ بتقدير كي يَفْعَلَ ماذا، كأن قائلاً[2] قال أقوم كي يقومَ، فلم يَفهم المخاطبُ يقوم فقال: كَيْمَه، وليس لكي فيها عملٌ. قال أبو سَعِيْدٍ السِّيْرَافِيُّ: ولو كان الأمرُ على ما قالُوا لجازَ أن تقولَ: أن من لن مه وإذ مه، وإذا لم يفهم المخاطب ما بعد هذه الحروف من الفعل.

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) وانتصابُ الفعلِ الذي بعد «كي» إما أن يكونَ بها نفسها أو بإضمارِ «أن»، فإذا أدخلت اللاَّمُ فقلت: لكي يفعلَ فهي العاملةُ كأنَّك قلت لأن يفعلَ».

قال المُشَرِّحُ: أبو سَعِيْدٍ السِّيْرَافِيُّ[3]: أما «كي» فالذي[4] ينتصب بعدها من الفعل المضارع على وجهين:

أحدُهُما: ـ وهو قول سيبويه[5] ـ أن تكون هي الناصبة بمنزلة «أن»

---

(١) الإنصاف ٢/٥٧٤، شرح ديوان المُتَنَبِّي المنسوب إلى العُكْبَرِيّ ٢/٤٢.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه ٤/٢٨٠ شرح هذه الفقرة.

(٣) شرح الكتاب ١/٨٣ (المطبوع).

(٤) نقل الأندلسي في شرحه ٤/٢٨٠ شرح هذه الفقرة ونسب ذلك إلى الخوارزمي مع أن الخوارزمي ينقله عن السيرافي، وعباره: «قال الخوارزمي: الذي ينصب «أن» بفعل بعده على وجهين. . .».

(٥) الكتاب ١/٤٠٧.

لشبهها بها من جهةِ أن ما يقعُ بعدها لا يكون إلا فعلاً مستقبلاً، وقال أيضاً: وبدخول اللاَّم عليها كدخولها على «أن» كقولك: أجيئك لكي تُكرمني، كما تقول لأن تُكرمني.

والآخر: ـ وهو قولُ الخَلِيْلِ[1] ـ أن يكونَ انتصابُهُ بعد كي بإضمار «أن» كانتصابه بعد اللاَّمِ، إذا قلت: أتيتك لتكرمَني أي: لأن تُكرمني، وكذلك كي تُكرمني تقديره: كي أنَ تُكرمني. وقال أيضاً: ـ وروى أبو عُبَيْدَةَ عن الخَلِيْلِ أنه قال: لا ينتصب شيءٌ من الأفعال المُضارعة إلا بـ «أن» مظهرةً أو مقدرةً. وعن عليٍّ بن عيسى: إنما لم يَحسن إظهار «أن» بعد «كَيْ» كما حَسُنَ بعد اللاَّمِ لأن الكلام بعدَ اللام محمولٌ على التَّصريح بذكر المَصدر، وبعد «كي» محمولٌ على التَّأويلِ دونَ التَّصريحِ بذكره ألا ترى أنك تقول ـ في تقدير قولك: جِئْتُكَ كَيْ تُكْرِمَنِي ـ: جِئْتُكَ كي إكرامك، فلما كان معنى الكلام محمولاً على التأويل حمل على اللَّفظ فيها بحذف «أن» على التَّأويل ليكون اللفظ مشاكلاً للمعنى، وذلك أن اللاَّم أوسعُ مجالاً في الكلام من «كي» لدخولها على الاسم والفِعْلِ. وحسنَ تقديمها على الفِعل الذي هو سبب لِوُقُوعها كقولك: لأكرمك جئتَ قال الله تعالى[2]: ﴿ ولِنَجْعَلَكَ آيةً لِلنَّاسِ ﴾ أي وكذلك جَعَلْنَا [3]ما رأيت[3].

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وقد جاءَت مظهرةً بعدها «أن» في قول جميل[4]:

---

(١) شرح الكتاب ١/٨٤.

(٢) سورة مريم: آية ٢١.

(٣ ـ ٣) في (أ) وكذلك هو في نص الأندلسي المنقول عن الخُوارَزمي.

(٤) ديوان جَميل ص ١٢٥.

توجيه إعراب البيت وشَرحه في: إثبات المُحَصَّل ص ١٩٨، المنخل ص ١٩٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٤، ١٦، شرحه للأندلسي ٤/٢٨٠.

وينظر: شرح التصريح ٢/٣، ٢٣١، خزانة الأدب ٣/٢٤٤، ٥٨٤، ٤/٣٧٩.

فَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً   لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تُغَرَّ وتُخْدَعَا»

قال المُشَرِّحُ: أبو سَعِيْدٍ السِّيْرَافِيُّ إلا أن «أن» لا تظهر بعدَ كي إلا في الشِّعر.

تخميرٌ: حكى الكُوفيون عن العَرب ذكروا أنّها بمعنى واحد وهي: أردت لأقوم، وأردت لأن أقوم، وأردت كي أقوم، وأردت لكي أن أقوم، قال سيبويه[1]: وسألته ـ يعني الخليلَ ـ عن معنى أريدُ لأن تفعلَ، فقال: المَعنى: إرادتي لهذا، كما قال[2]: ﴿ وأُمِرْتُ لأَنْ أَكُوْنَ أوَّلَ[3] المُسْلِمِيْنَ ﴾.

(١) الكتاب ١/٤٧٩.

(٢) سورة الزمر: آية ١٢.

(٣) في (ب) «من المسلمين» اشتبهت على الناسخ بالآية رقم: ٩١ من سورة النمل، ما أثبته من (أ) هي الموجودة في الكتاب لسيبويه مصدر المؤلف.

[بابُ حَرفِ الرَّدْعِ]

/ قال جارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الحرف حرف الردع وهو «كلا» قال [١٦٤/ب] سيبويه[1]: هو ردعٌ وزجرٌ، وقال الزَّجاجُ[2]: «كلَّا» ردعٌ وتنبيهٌ وذلك قولك: كلَّا، لمن قال شيئاً ينكره نحو فلانٌ يُبْغِضُكَ وشِبْهه أي: ارتَدع عن هَذا وتَنَبَّه عن الخَطَإِ فيه قالَ اللَّه تَعَالَىٰ بعد قَوله[3]: ﴿ رَبِّي أَهَانَنِي * كلَّا ﴾ أي: لَيْسَ الأمرُ كذلك لأنَّه قد يُوسِّع في الدُّنيا على من لا يُكرمه من الكُفَّارِ، وقد يُضَيِّقُ على الأَنبياء والصَّالحين للاستِصْلَاحِ».

قال المُشَرِّحُ: أبو حاتم: «كلا» في القرآن على وجهين:

على معنى الرد للأول وبمعنى «لا» كما وصفنا.

وعلى معنى «ألا» التي للتنبيه ويستفتح بها الكلام نحو[4] ﴿ كَلَّا إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَىٰ ﴾ وقالَ بعضُ المفسرين: «كلَّا» معناها حقّاً، وهو يقرب من معنى «ألا»، وعن الفَرَّاء: «كلا» حرفُ ردعٍ بمعنى «نَعَمْ» و«لا» في الاكتفاء، وتكون صلة لما بعدها كقولك: كلَّا ورَبِّ الكَعْبَة، بمنزلة: إيْ

(١) الكتاب ٢/٣١٢.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٤٥.
(٣) سورة الفجر: آية ١٦.
(٤) سورة الأعلى: آية ٦.

وربِّ الكعبة، وقالَ اللَّه عزَّ وجَلَّ[1]: ﴿ كلَّا وَالْقَمَرِ ﴾ كما قال[2]: ﴿ إِيْ وَرَبِّي إنَّه لَحَقٌّ ﴾، وعن أبي بكر بن الأَنباري عن أَبِي العبَّاس أحمد بن يَحيى يقول: لا يُوقف على «كلا» في جَميع القُرآن، لأنَّها جوابٌ، والفائدة فيما بَعدها، وقالَ بعضهم: يوقفَ على «كلَّا» في جميع القُرآن؛ لأنها بمعنى انتبه، إلا في موضعٍ واحدٍ وهو قوله: ﴿ كلَّا والقمر ﴾ ابن الدهان: والذي عليه أكثر العلماء أن «كلا» يحسن الوقف عليها إذا كانت رداً للأوَّلِ بمعنى لَيْس الأمرُ كذلك، ويكون ما بعدها مستأنفاً، ويحسن الابتداء بها إذا كانت بمعنى «ألا» وحقًّا كقوله عَزَّ وجَلَّ[3]: ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾.

---

(1) سورة المدثر: آية ٣٢.
(2) سورة يونس: آية ٥٣.
(3) سورة المطففين: آية ١٥.

[بابُ اللاَّمَاتِ]

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومن أصنَافِ الحَرْفِ اللاَّماتُ: وهي: لامُ التَّعريف ولامُ جوابِ القَسَمِ، واللاَّمُ المُوَطِئَةَ للقَسَمِ، ولامُ جوابِ «لَوْ» و«لَولا» (١ولامُ الأمرِ١)، ولامُ الابتداءِ، واللاَّمُ الفارقةُ بين «إنْ» الخفيفة والنَّافية».

فأمَّا لامُ التَّعريفِ فهي اللاَّمُ الساكنةُ التي تدخلُ على الاسمِ المنكورِ فتعرِّفه تعريفَ جنسٍ كقولك: أهَلَك النَّاسَ الدِّينارَ والدِّرْهَمَ، والرَّجلُ خيرٌ من المَرأة أي: هذان الحجران المعروفان من بين سائر الأحجار، وهذا الجنس من الحَيوان من بين سائر أجناسه، وتَعريف عهدٍ كقولك: ما فعل الرَّجل، وأنْفَقْتُ الدِّرهم، لرجل ودرهم معهودين بينك وبين مُخاطبك».

قالَ المُشَرِّحُ: اعلم[٢] أنَّ اللاَّم لنفسِ الإشارة لكن الإشارة تقع إلى فردٍ لمخاطبك به عهد، وهذا هو المراد بتعريف العَهد، وأخرى تقع إلى الجنس، وهذا هو المُراد بتعريف الجِنس، فمعنى اللاَّم واحدٌ على كلٍّ

(١ - ١) ساقط من (ب).

(٢) نقل الأندلسي في شرحه ٤/٢٨٢ شرح هذه الفقرة وعقب عليه بقوله: «أقول: والذي يقتضيه النظر أن اللام قد تكون أيضاً لتعريف الماهية أي: حقيقة الشيء مع قطع النظر إلى الجزئية أو الكلية، لأن الماهيـة من حيث هي هي لا جزئية ولا كلية، ومثالها قولك: اشتر اللحم أو الخبز فإنك لا تريد لحماً بعينه، ولا تريد أيضاً جميع اللحم، والفرق بين هذه للجنس أن هذه يصح أن يقال فيها: اللحم نوع وكلي، ولو كانت للاستغراق لكان معناه: الجنس نوع أو كل واحد أو كلي وذلك باطل...».

حالٍ، لكن إن دخل على المعهود فهو لتعريف العهد، وإن دخل على الجنس فهو لتعريف الجنس، فاعرفه فإن غلط الناس فيه عظيم[1]، وهي فائدة مذهبية.

قال جارُ اللَّه: «وهذه اللام وحدها هي لام حرف التعريف عند سيبويه، والهمزةُ قبلها همزة وصلٍ مجلوبةٍ للابتداء[2] بها كهمزة ابنَ واسم، وعند الخليل أن حرف التعليل «أل» «كهل» و«بل»، وإنما استَمَرَّ بها التَّخفيف للكثرة».

قال المُشَرِّحُ: أمَّا مذهبُ سيبويه[3] فظاهر، وأمَّا مذهبُ الخَليلِ فقد قال ابن كَيْسان أنها في الأصل ألف قطع، ولكنها لما كثرت في الكلام استخفوا طرحها إذا كان قبلها كلام فأشبهت ألف الوَصْلِ.

قال جارُ اللَّه: «وأهل اليَمَنِ يجعلون مكانها الميم، ومنه[4]: «ليس من امبرامصيام في امفسر» ومنه:

* يَرْمِي وَرَائِي بالسَّهْمِ وامْسَلِمَهْ *»

قال المُشَرِّحُ: الرِّوايةُ بالسَّهْمِ بتشديد[5] السين وامسلمهْ: بالميم الساكنة بعد الواو، والمُراد بها: السَّلِمَةُ بكسر اللَّام وهي الحِجَارة. صدرُ البيت[6]:

---

(١) في (ب): «كثير».
(٢) ساقط من (ب).
(٣) الكتاب ٢/٦٣، ٢٧٣.
(٤) حديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٥/٤٣٤ عن كعب بن أبي عاصم. وهو من رواية النمر بن تولب الشاعر الصحابي المشهور. ينظر الإصابة ٦/٤٧٠.
(٥) في (ب) «بالتشديد».
(٦) البيت لبجير بن عَنَمَةَ ـ بالعين المُهملة ـ الطَّائي، أحد بني بولان بن عمرو بن الغوث بن طيء وأراد بهذا أخاه خالد بن عنمة الشاعر الجاهلي الطائي، كذا هو في المؤتلف والمختلف ص ٧٥، قال: وبجير القائل في أبيات: =

ذاكَ خَـلِيْـلِيْ ذُو يُـعَـاتِـبُـنِـي يـرمي . . . . البيت

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) ولامُ جوابِ القَسَمِ في قولك: واللَّه لأفعلن».

قال المُشَرِّحُ: أمَّا لامُ اليَمين وجوابها فمعناها تأكيد معنى الخبر في المقسم عليه مع ربطه بحرف القسم كقولك: واللَّه ليقومنَّ زيدٌ.

قال جارُ اللَّه: «وتدخل على الفعلِ الماضي كقولكَ: واللَّه لكذبَ. وقال امرؤُ القَيْس[1]:

حَلَفْتُ لَهَـا بـاللَّهِ حَلْفَـةَ فَـاجـرٍ لَنَامُوا فَمَا إن من حَدِيْثٍ ولا صَالِي»

قالَ المُشَرِّحُ: / سيبويه[2]: وسألتُ الخليلَ عن قولِ اللَّه[3] ﴿ ولَئِنْ [١٦٥/أ]

= إنَّ مَـولايَ ذُو يُـعـاتِـبُـنـي لا إحْـنَـةٌ عِـنْـدَهُ وَلَا جَـرَمَـهْ
يـنـصُـرنـي مِـنْـك غـيـرَ مـعـتَـذِرٍ يـرمِي ورَائِي بـامْـسَـهـم وامْـسَلَـمَـهْ

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ١٩٨، المنخل ص ١٩٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٩، وشرحه للأندلسي ٢٨٣/٤.

وينظر: شرح الرضي ١٣١/٢، المُغني ٤٨/١، شرح شواهده ص ١٥٩، شرح أبياته ٢٨٧/١، الجنى الداني ص ١٤٠، شرح شواهد الشافية ص ٤٥١.

قال ابن المُستوفي: «يريد» والسَّلمة، وهي لغة لحمير و«ذو» بمعنى الذي، وهي لغة لطيء، وإبدال الميم باللام لغة اليمن، فقد جاء في هذا البيت لغتان من قبيلتين مختلفتين».

أقول: طيء قبيلة يمنية فلا غرابة في ذلك.

وفي شرح الرضي ١٣١/٢ «وفي لغة حمير ونفر من طيء إبدال الميم من لام التعريف».

وفي مجالس ثعلب ٥٨/١: «وهي لغة للأزد مشهورة».

وينظر: تهذيب اللغة ٦٢٥/١٥.

(١) ديوان امرىء القيس ص ٣٢.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ١٩٩. المنخل ص ١٩٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٩، شرحه للأندلسي ٢٨٣/٤.

وينظر: الأصول ٢٤٢/١، الجنى الداني ص ١٣٥، المغني ص ١٨٨، ٧٠٨، شرح شواهده ص ٤٩٤، شرح أبياته ٣٩٦/٢، خزانة الأدب ٢٢١/٤.

(٢) الكتاب ٤٥٦/١.

(٣) سورة الروم: آية ٥١.

أَرْسَلْنَا رِيْحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا ﴾ فقال[1]: المعنى ليظلن، وذهب بعض الكوفيين إلى أن «إن» أجيبت بجواب «لو» تشبيهاً بها[2] من جهةِ المعنى، ولذلك زَعَمَ الفَرَّاءُ أن «لو» تستعمل في الاستقبال «كإن»[2].

قال جارُ اللَّه: «والأكثر أن تَدخُل عليه مع «قد» كقولك: واللَّه لقد خرج».

قال المُشَرِّحُ: لا يكاد يقول: واللَّه قام.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) واللَّام الموطِئَة للقسم هي التي في قولك: واللَّه إن أكرمتني لأكرمنَّك».

قال المُشَرِّحُ: للنَّحويين في اللَّام الأولى والثانية في قولك: لئن زُرْتَني لأزورَنَّك ونحوه كلامٌ، فأكثر البَصريين[3] على أن اللَّام الأولى مؤكدةٌ، والثانية لامُ جوابِ القَسم بمعنى واللَّه إن زرتني لأزورنَّك. قال عليُّ بن عِيسى: ويصلح أن تكون الأولى جواباً، والثانية مؤكدةً إلا أن الأُولى أحقّ بالتأكيد، لأنه يجوز طرحها، ولا يجوزُ طرحُ الثانيةِ، وبعضهم يجعلها على تقدير قسمين بمعنى واللَّه إن زرتني، واللَّه لأزورنك. ذكر هذا أبو سَعِيْدٍ السِّيرافي عن أبي بكر مبرمان وغلَّطه أبو سعيد السِّيرافي؛ لأنَّ الشَّرطَ وحده لا يُفيد، وهذا يرجع إلى معنى التوكيد.

وقال الكُوفيون وكثيرٌ من البَصريين: اللَّامُ الأولى خلف من القسم، والثانية لامُ جواب القسمِ بتقدير: واللَّه إن زُرتني لأزورنَّك، وكان الزَّجاجُ: يُضَعِّفُ أن تكون الأُولى لامُ قسمٍ فيقول: إنك إنما تَحلف على فِعْلِكَ لا على فعلِ غَيْرِكَ. وإنما دخلت إعلاماً أن الجُملة بكاملها معقودةٌ بالقسم.

---

(١) في (ب): «قال».

(٢) ساقط من (ب).

(٣) نقل الأندلسي في شرحه ٤/٢٨٥ شرح هذه الفقرة بتمامه.

واعلم أنَّ العربَ إذا أدخلت هذه اللاّم على حرفِ الشَّرط آثروا الماضي على المُستقبل إشفاقاً على الإتيان بمستقبلٍ [غيرِ][1] مجزومٍ لأنَّه يبطل منهاج القسم. ومن العرب من يجيء بمستقبل ويجزمه بـ «إنّ» بعدَ دُخول اللاّم عليه تغليباً للأصل المعروف لها ولا يَلتفت إلى ما حدث من معنى اليَمين. فتقول: إن تزرني لأزورَنَّك، وإن تزرني أزرك، وعلى الأول فصحاء العرب، وبه نـزل الكتاب ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوْا لاَ يَخْرُجُوْنَ مَعَهُمْ . . وَلَئِنْ نَصَرُوْهُمْ لَيُوَلُّنَ الأَدْبَارَ ﴾[2].

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) ولامُ جوابِ «لو» و«لولا» نحو قوله[3]: ﴿ لَوْ كَانَ فِيْهِمَا آلِهَةٌ إلاّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾. وقوله[4]: ﴿ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ ﴾ ودخولها لتأكيدِ ارتباطِ إحدى الجُملتين بالأُخرى».

قال المُشَرِّحُ: إنما دَخَلَتْ اللاَّمُ في جوابِ «لَوْ» دونَ جَوَابِ «إن» لأنَّها غيرُ عاملةٍ بمنزلةِ «قَدْ» فَدَخَلَتْ توكيداً لربطها فقط وأما «إن» فعاملة في الشّرط والجواب فدل انجزامه على ارتباطه بما قبله.

قال جارُ اللَّه: «ويجوز حذفُها كقوله تَعالى[5]: ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً ﴾ ويجوزُ حذفُ الجوابِ أصلاً كقولك: لو كان لي مالٌ وتسكت أي: لأنفقتُ وفعلتُ [وفَعَلْتُ][6]، ومنه قوله تعالى[7]: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ ﴾ وقوله[8]: ﴿ لَوْ أَنَّ لِيْ بِكُمْ قُوَّةً ﴾».

---

(١) عن شرح الأندلسي.
(٢) سورة الحشر: آية ١٢.
(٣) سورة الأنبياء: آية ٢٢.
(٤) سورة النساء: آية ٨٣.
(٥) سورة الواقعة: آية ٧٠.
(٦) ساقط من (أ).
(٧) سورة الرعد: آية ٣١.
(٨) سورة هود: آية: ٨٠.

قال المُشَرِّحُ: أمَّا قولُهُ: لو كان لي مال وتسكت فذلك عند فضل الصدقة. وأمَّا قولُه تعالى[1]: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً ﴾ فقد مضى تقدير جوابه المحذوف.

وأمَّا الآية الثانية فمعناها: لكنت أكفّ عنكم أذاكم.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) ولامُ الأمرِ نحو قولك: لِيَفْعَلْ زيدٌ وهي مكسورة، ويجوزُ تسكينها عند واو العطف وفائِهِ[2] كقوله تعالى: ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوْا لِيْ وَلْيُؤْمِنُوا بِيْ ﴾».

قال المُشَرِّحُ: إذا[3] اتصلت لام الأمر بواو العطف وفائه حسن فيها التَّسكين وهو قراءَة الجُمهور في قوله: ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوْا لِيْ وَلْيُؤْمِنُوا بِيْ ﴾ على التَّشبيه بكَبْدٍ في كَبِدٍ، لأنَّها صارت معها كبعض حروفِ الكلمة في أنَّها لا يوقف عليهما ودونها، ونحوها ﴿ وَهْوَ اللَّه ﴾[4] و﴿ لَهْيَ الحَيَوَانُ ﴾[5] بإسكان الهاء.

فإن سألتَ: فلم جازَ التَّسكين في هذه اللاَّم دونَ لامِ «كَيْ»؟.

أجبتُ: للإِيْذَانِ بعملها، لأنَّ عملها التَّسكين. أمَّا إذا دخل (ثم) كقوله[6]: ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا ﴾ فقد اختلفوا فيه.

حجة من حرك أنَّها لما كانت على أكثرِ من حرفٍ كانت في تقدير المُنفصَل، ولذلك يوقف عليها، فلم تكن بمنزلةِ الفاء والواو.

---

(١) سورة البقرة: آية ١٨٦.
(٢) ساقط من (ب).
(٣) نقل الأندلسي في شرحه ٢٩٢/٤ شرح هذه الفقرة.
(٤) سورة الأنعام: آية ٣.
(٥) سورة العنكبوت: آية ٦٤.
(٦) سورة الحج: آية ٢٩.

وحجَّة من أسكن أن المِيْم من «ثُم» أعني / ﴿ ثمّ لْيَقْضُوا ﴾ بمنزلةِ [١٦٦/أ] الفاءِ والواوِ، ومن ثمَّ قالوا[1]: أَرَاكَ مُنْتَفْخاً فجعلوا منْتَفْخاً من مُنْتَفِخاً بمنزلة كَبْدٍ وقال[2]:

* فَبَاتَ مُنْتَصْباً وَمَا تَكَرْدَسَا *

ومن ذلك ما أَنْشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ[3]:

* قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا سَوِيْقَا *

وقد قُرِىءَ بكسرِهِمَا معاً وهو مراد الخبر وغيره. قال الزَّجاجُ[4]: وقد

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٥.

(٢) البيت للعجاج في ديوانه ١/١٩٧.

وينظر: الحجة لأبي علي ١/٣٠٩، تكملة الإيضاح ص٨، إيضاح أبيات الإيضاح ١/٣٥٦، الخصائص ٢/٢٥٤، ٣٣٨، شرح الشافية ١/٤٥. وفي اللّسان: رجل مُكَرْدَسٌ: جمعت يداه ورجلاه فشدت، وأنشد البيت المذكور هنا.

الرِّواية هنا «مُنْتَصْباً» وهي رواية أبي علي الفارسي وغيره ويروى: «منتصّاً» وهي رواية الدّيوان واللسان: (نصص).

(٣) نوادر أبي زيد ص ١٧٠، ونصه: «قال العُذافر، وهو من كندة:

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا سَوِيْقَا
وهاتِ بُر البخس أو دَقِيقَا
واعجل بشحم نتخذ خرديْقا
واشتر فعجّل خادما لَبِيْقَا
واصبغ ثيابي صُبُغا تحقيْقَا
من جيِّد العصر لا تشريْقَا

وأنشد هذا البيت أبو محمد الأعرابي الغُندجَانيُّ المعروف بـ«الأسود» في ضالة الأديب لسكين بن نضرة عبد لبجيلة كذا نقل عنه البغدادي في شرح شواهد الشافية ص٢٢٧، والشاهد في تكملة الإيضاح ص٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٥٥، والمنصف ٢/٢٣٧، والخصائص ٢/٣٤٠، ٣/٩٦، وضرائر الشعر ص٩٧... وغيرها.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٣/٤٢٣ قال: «قُرِئت: ﴿ ثم ليقضوا ﴾ بكسر اللّام وكذلك قرأ أبو عمرو، والقراءة بالتسكين مع ثم كثيرة.

وينظر معاني القرآن للفراء: ٢/٢٢٤.

حَكَى الفَرّاء فَتْحُها عن بَعْضِهِمْ، كما حُكَىٰ بعضُ البَصريين فتح لام الإضافةِ، وهما شاذَّان جدّاً.

قال جارُ اللَّه: «وقد جاءَ حذفها في ضرورةِ الشِّعر قال[1]:

مُحَمَّـدُ تَفْـدِ نَفْسَـكَ كـلُّ نَفْسٍ   إذَا مـا خِـفْتَ من أَمْـرٍ تَـبَـالاَ

قالَ المُشَرِّحُ: التَّبالُ والتَّبابُ متقاربان.

قال جارُ اللَّه: «(فَصلٌ)[2] ولامُ الابتداء هي اللاَّم المفتوحة في قولك: لَزَيْدٌ منطلقٌ، ولا تدخل إلا على الاسم والفعل المُضارع كقوله تَعالى[3]: ﴿ لأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾، ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[4] وفائدتها توكيدُ مضمونِ الجُملةِ».

قالَ المُشَرِّحُ: هذه اللاَّم هي لامُ الابتداءِ، وأمَّا اللام في نحو قوله تَعالى[5]: ﴿ لَيُوسُفُ وأَخُوهُ أَحَبُّ إلى أَبِيْنَا ﴾، ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيْكَ رَبُّكَ ﴾ ـ ولولا نحو قوله تَعالى[6]: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهم لَفِيْ سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُوْنَ ﴾ لقلت لامُ الابتداءِ في الأصلِ لامُ جوابِ القَسَمِ.

---

(١) هذا البيت مختلف في نسبته، فنسب إلى حسان بن ثابت وإلى الأعشى، وإلى أبي طالب عم الرسول ﷺ، ولم أجده في دواوينهم المطبوعة التي رجعت إليها.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص١٩٩، المنخل ص١٩٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٢٤، وشرحه للأندلسي ٤/٨٥.

وينظر: الكتاب ١/٤٠٨، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/٩٨، المقتضب ٢/١٣٢، إعراب القرآن لابن النحاس ١/٢٩٧، أمالي ابن الشجري ١/٣٧٥، الإنصاف ص٥٣٢، التبيين ص١٧٨، ضرائر الشعر ص١٤٩، الجنى الداني ص١١٣، المغني ص٣٩٧، شرح شواهده ٢/٥٩٧، شرح أبياته الخزانة ٣/٦٢٩.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) سورة الحشر: آية: ١٣.

(٤) سورة النحل: آية: ١٢٤.

(٥) ساقط من (ب)، سورة يوسف: آية: ٨.

(٦) ساقط من (أ)، سورة الحجر: آية: ٧٢.

قالَ جارُ اللَّه: «ويجوزُ عندنا إن[1] زيداً لسوف يقوم ولا يجيزه الكوفيون».

قال المُشَرِّحُ: الكلامُ فيه [2]قد مَضَى[2] في أول قسمِ الأفعال مُشبعاً.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) واللاَّمُ الفارقةُ في نحوِ قوله تعالى[3]: ﴿ إنْ كلُّ نفسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظ ﴾ وقوله[4]: ﴿ إن كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِيْنَ ﴾ وهي لازِمةٌ لخبرِ «إنّ» إذا خُفِّفَتْ».

قال المُشَرِّحُ: هذه اللاَّم قد مضى شَرْحُها في أول هذا الكِتَاب.

(١) في (أ): «إن لزيداً».
(٢ ـ ٢) في (ب).
(٣) سورة الطارق: آية ٤.
(٤) سورة الأنعام: آية ١٥٦.

[بابُ تاءِ التَّأنِيْث]

قال جارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الحرفِ (تاءُ التَّأنِيْثِ الساكنة).

وهي التاء (السَّاكنة)[1] في ضربتُ، ودخولها للإيذانِ من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث، وحقها السكون، ولتحركها في رمتا لم ترد الألف الساقطة لكونه عارضاً إلا في لغة رديئة يقول أهلها رماتا».

قالَ المُشَرِّحُ: إنما حقها السكون، لأنها حرف، والأصل في الحروف البناء، والأصل في البناء السكون. الألف في رمت سقوطها للهرب من التقاء الساكنين، وكذلك رمتا، لأن التاء وإن تحركت إلا أن تحركها عارض لم يعتد به.

فإن سألتَ: فكيف قالوا: لم يخافا، فأعادوا الألف مع أن تحرك اللام عارض، لأن أصله السكون، بدليل قولهم: لم يخف؟.

أجبتُ: أيْش تَعْنِي بقولكَ: تحرك اللّام في لم يخافا عارض أتعني أن الدَّلِيْلَ قد دل على سُكونه؟ أم تَعني به شيئاً آخر؟ إن عنيتَ به شيئاً آخر فلا بدّ من تِبْيَانه، وإن عنيتَ ذلك قلنا: النَّظَرُ إلى فعلِ الواحدِ اقتَضى سكون اللّامِ، فالنَّظَرُ إلى أن نقل الجَزْمِ من فعلِ الاثنين من اللام إلى النُّون يقضي أن لا تسكن اللام فوقع التعارض بينهما فلا بدَّ من التَّرجِيْحِ من وجه آخر.

---

(١) المفصل (خ).

[باب التنوين]

قال جارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الحَرْف (التَّنوين)، وهو على خمسة أضربٍ: الدَّالُ على المكانة في نحو: زَيْدٍ ورجلٍ، والفاصِلُ بين النكرة والمعرفة في «صهٍ»، و«مهٍ»، و«إيهٍ»، والعوضُ من المضاف إليه في «إذٍ» و«حينئذٍ»، ومررت بكلٍّ قائماً، ولات أوانٍ، والنائِبُ منابَ حرفِ الإطلاقِ في إنشادِ بني تَمِيْمٍ: في نحو قولِ جريرٍ[1]:

أَقِلِّي اللَّومَ عاذِلَ والعِتَابَنْ وقُولِيْ إن أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

والتَّنوين الغالي في نحو قولِ رؤبة[2]:

---

(١) ديوان جرير ص ٨١٣. من قصيدة يهجو بها الراعي النميري.
توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٠، المنخل ص١٩٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٩، شرح الأندلسي ٢٨٩/٤.
وينظر: الكتاب ٢٩٨/٢، شرح أبياته لابن السِّيرافي ٣٤٩/٢، المقتضب ٢٤٠/١، الأصول ٣٨٦/٢، ٣٨٨، المنصف ٢٢٤/١، ٧٩/٢، سر صناعة الإعراب ٤٧١/٢، ٤٧٩، ٤٨٠ الخصائص ١٧١/١، ٩٦/٢، أمالي ابن الشجري ٣٩/٢، خزانة الأدب ٣٤/١، ٥٥٤/٤.

(٢) ديوان رؤبة ص ١٠٤.
توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٠، المنخل ص١٩٣، شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٩، شرحه للأندلسي ٢٨٩/٤.
وينظر: الكتاب ٢٠٣/٢، شرح أبياته لابن السِّيرافي ٣٥٣/٢، الإيضاح لأبي علي ص ٢٥٤، شرح شواهده إيضاح شواهد الإيضاح ص ٣١١، الخصائص ٢٢٨/٢، المحتسب ٨٦/١ سر صناعة الإعراب ص٤٩٣، ٦٣٦، المنصف ٣/٢، رصف المباني ص ٣٥٥، الخزانة ٣٨/١، ٤٠١/٤.

* وَقَاتِمِ الأَعْنَاقِ خَاوِيْ الْمُخْتَرَقْن *

ولا تَلحق إلا القافية المُقيَّدة».

قالَ المُشَرِّحُ: التَّنوِيْنُ غنَّةٌ في الخَيْشُوم تلحق آخر الاسم الخفيفِ.

فإن سألتَ أَلَيْسَ إن التَّنوين في «صَهْ» و«رَجُل» للتَّنكير فلم جَعَلْتَ التَّنوين في رجلٍ قِسْماً بِرَأْسِهِ، وفي صَهٍ قسماً؟.

أجبتُ هب أن التَّنوين في «رجلٍ» يدلُّ على التنكير[1]، فعلى الخِفَّة أيضاً يدلُّ، وذلك لإمكان الصَّرف وامتناعه فيه بخلاف صهٍ فإنه لا يتأتى فيه ذلك، والفَرق بين صه وصهٍ أنك في الثاني لا تبتُّ الكلامَ جملةً، وإنما تُريد بذلك أن تُمسك قدراً من الزَّمان، وقيل: صهٍ بالتنوين اِفعل سكوتاً، وبغير التنوين افعل السُّكوت الذي تعرفه. التَّنوين الذي هو عوض من المضاف إليه في «إذٍ» و«حينئذٍ»، وقد مضى هذا في قسم الأَسماءِ. بنو تميم ينوبون بالتنوين مناب حرف الإطلاق. قال الإمام عبد القاهر الجُرجاني[2] إنما يفعلون ذلك إذا أرادوا تركَ الترنم / والغناء، لأجلِ أن التَّنوين ليسَ فيه من [١٦٦/ب] الامتداد ما في الألف وأختيها، وهو مع ذلك يشاكل حروف اللِّين لما فيه من الغُنة.

والتَّنوين الغالي في نحو قولِ رؤبة:

* وَقَاتِمِ الأَعْنَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقِنْ *

بفتح الرَّاء وكسرِ القاف وسكون النُّون، ولا يلحق إلا القافية المُقَيَّدة. العرض في إلحاق هذا التَّنوين: الدِّلالة على الوَقف من أجل أن الشِّعر مسكنُ الآخرِ فلا يُعلم أواصل أنت أم واقفٌ، فإذا لحقت هذه الزِّيادة فصل

---

(١) قال الأندلسي في شرحه ٢٨٩/٤: «قال الخوارزمي: التنوين في رجل دليل على التنكير لا غير...».

(٢) المقتصد ٧٥/١.

الوقف من الوصل، وهذه الزيادة في آخرِ البيتِ بمنزلةِ الزّيادة في أوله المسماة بالجزم.

تخميرٌ: الوَقْفُ على القوافي المُطلقة على ثلاثةِ أوجهٍ[1]:

أمَّا أهلُ الحِجَازِ فيتركون القوافي على حالِهَا في الترنم منونها وغير منونها، للفرق بين النَّظم والنثر.

وكثيرٌ من بني تميم يبدلون المدّة نوناً في ما ينون وفي ما لا ينون فهذان وجهان.

الثالث: إجراء النَّظم مجرى النّثر في قوله[2]:

* واســأل[3] بِمَصْقَلَةَ البَكْرِيِّ مَا فَعَلْ *

ما بعد بيت رؤبة:

* مُشْتَبِهُ الأعْلَامِ لَمّاعُ الخَفَقْ *

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) والتَّنوين ساكنٌ أبداً إلا أن يُلاقي ساكناً آخر

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه ٤/ ٢٩٠ شرح هذه الفقرة بتمامها، ولم ينسبها إلى الخوارزمي، قال: «واعلم أن الوقف على القوافي على ثلاثة أوجه: أما أهل الحجاز...».

(٢) البيت للأخطل في شعره ص ١٥٧، وصدره هناك:

* دَعِ المُغَمَّرَ لا تسأَلْ بِمَصْرَعِهِ *

ومَصْقَلَةُ البكري: هو مصقلة بَن هُبيرة الشَّيْبَانِيُّ

والمغمَّر: المقصود به القعقاع بن شور الذُّهْلِيُّ: كذا في شرح ديوانه. وروايته في الدّيوان: «ما فعلا» من قصيدة مفتوحة اللام.

والشاهد في الكتاب ٢/٢٩٩، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/٣٥٧، المعاني الكبير ٣/٢١٤، الأصول ٢/٣٨٨.

أخبار مصقلة في المعارف ص ٤٠٣، عيون الأخبار ٣/ ٥٠.

أخبار القعقاع في عيون الأخبار ١/٣٠٦، جمهرة الأنساب ص ٣١٩.

(٣) في (أ): «وأفعل».

فيكسر أو يُضم، كقوله تَعالى[1]: ﴿ وَعَذَابٍ ٱرْكُضْ ﴾ وقُرىء بالضَم[2]، وقد يُحْذَفُ كَقَوْلِهِ:

فَـأَلْـفَـيْـتُـهُ غَـيْـرَ مُـسْـتَـعْـتِـبٍ وَلَا ذَاكِـرِ الـلَّـهَ إلَّا قَـلِـيْـلَا

وقُرِىء[3]: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّه أَحَدُ اللَّه الصَّمدُ ﴾».

قال المُشَرِّحُ: القياس فيه الكَسر، والضَمُّ اتباع.

فإن سألتَ: لم كان القياس الكَسر؟.

أجبتُ: لأنه[4] لو انفتح لأوهم الإضافة، كما تقول: أكرم جارنا زيدَنَا الظَّريفَ، وغلامَنَا الفاضلَ، نصبوا الاسمين مع حذف التنوين، كما كانُوا ينصبون مع إثباته لما كان المحذوف في حكم الاثبات. ونظيرُهُ ما حكاه أبو الحسن من أن بعضهم قال في: ﴿ القَتْلَى الحُرُّ بالحُرِّ ﴾[5] فأمال الفَتحة التي تلي اللَّام من ﴿ القتلى ﴾ إلى الكسرة كما تُميلها، والألف التي في ﴿ القتلى ﴾ ثابتةٌ، لأن الألفَ التي[6] في ﴿ القتلى ﴾ حذف لالتقاء الساكنين، والمحذوف لالتقاء الساكنين في حكم الثبات، ومنه قولهم: (يعفر) غير منصرف[7]، لأنه في تقدير ثبات الفتحة، قُرِيء في الشَّواذ: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أحدُ اللَّه الصَّمَدُ ﴾ بغير تنوين استخفافاً، أو فراراً من التقاء السَّاكِنَيْن.

البيت لأبي الأسود وقبله[8]:

---

(١) سورة (ص): الأيتان ٤١، ٤٢.
(٢) القراءة في إتحاف البشر ص ٣٧٢.
(٣) القراءة.
وهما الأيتان ١، ٢ من سورة الإخلاص.
(٤) نقل الأندلسي في شرحه ٤/ ٢٩٠ شرح هذه الفقرة.
(٥) سورة البقرة: آية ١٧٨، القراءة في غيث النفع ص ١٤٩.
(٦) ساقط من (ب).
(٧) في (أ): «معروف».
(٨) تقدم هذا البيت في الجزء الثاني من هذا الكتاب ص ١٨٠.

فَـذكَّـرتُـهُ ثـمَّ عـاتَـبْـتُـهُ عِتَـابـاً رَفِيْـقـاً وقـولاً جَمِـيْـلا
فَأَلْفَيْتُهُ . . . . البيـت

سبب هذا الشّعر أن رجلاً يقال له: نسيب بن حميد كان يغشى أبا الأسود ويتحدث[1] إليه ويظهر له محبة شديدة فقال يوماً لأبي الأسود: قد أصبت مستقة[2] أصبهانية وهي جبة [3]فراء طويلة الكمين فقال أبو الأسود: أرسل بها إلي حتى أنظر إليها، فأرسل بها إليه [3]فأعجبت أبا الأسود[3] فقال لنسيب بعنيها بقيمتها فقالَ: لا بلى أكسوكها، فأبى أبا الأسود أن يقبلها إلا بشراءٍ فقـال لـه[4]: أرها من يبصر بها ثم هات قيمتها، فأراها أبو الأسود فقيـل لـه[4]: هي ثمن مائتي درهم، فذكر[5] ذلك لنسيب، فأبى أن يبيعها، فزاد أبو الأسود حتّى بلغ بالثّمن مائتين وخمسين درهماً، فأبى نسيب بيعها[6] وقال: خُذها هبةً. فيقول: ذكره ما بيننا من المودة فوجدته غير راجعٍ عن قُبح ما يقول.

وقد نقل الأندلسي في شرحه ٢٩٠/٤ قصة هذا البيت في الخوارزمي دون إشارة إليه. وما ذكره المؤلف مخالف لما ورد في ديوانه ص ١٢٢، عن الأغاني ٣١٠/١٢ وغيره. وأورد هذه القصة البغدادي في خزانة الأدب ٥٥٦/٤ قال: «وقد أورد ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب سبباً لهذه الأبيات لا يلائمها وتبعه ابن خلف وابن المستوفي وغيرهما، وهو مما لا يكاد يقضي منه العجب.

ينظر شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ص ٩١، وشرحها لابن خلف، وإثبات المحصل ص ٢٠١.

والخوارزمي إنما نقل هذه القصة عن ابن السيرافي على عادته في النقل عنه وعدم الإشارة إليه كما أوضحت في المقدمة.

والأمر الغريب أن أبا محمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) لم يتعقب ابن السيرافي في ذلك في رده عليه في (فرحة الأديب)؟!.

(١) في (ب): «ويتحبب».

(٢) كلمة فارسية معربة، ذكرها الجواليقي في المعرب ص ٣٠٨ قال: «أبو عبيد: المساتق: فراء طوال الأكمام، واحدتها مستقة وأصلها بالفارسية مسته فعرب».

(٣)-

(٤) ساقط من (أ).

(٥) في (أ): «فقال. . .». (٦) في (ب): «أن يبيعها».

[بابُ النُّون المُؤكِّدةَ]

قالَ جارُ اللَّه: «ومن أَصنافِ الحَرفِ (النُّون المؤكدة) وهي على ضَربين خفيفةٌ وثقيلةٌ[1]، فالخفيفةُ تقعُ في جميعِ مواضعِ الثقيلة إلا في [فعل][2] الاثنين، وفعل جماعة المؤنث تقول: اضربَنَّ، واضربُنَّ، واضربِنَّ، [واضرِبَنَّ واضرِبُنَّ واضرِبِنَّ][3] وتقول اضربان واضربنَان، ولا تقول: اضربان ولا اضربنان إلا عند يُونس»[4].

قالَ المُشَرِّحُ: إذا أتيت بالنُّون الخفيفة فأنت مؤكِّد، قال الخليلُ: فإذا أتيت بالثَّقيلة فأنت أشدُّ توكيداً، وإنما فتحت ما قبل هذه النون في فعل الواحد المذكر مجزوماً كان أو مرفوعاً لأنَّك أبطلتَ إعراب الفعلِ فأسكنته ثم بنيته على الفتحِ لاجتماع أمرين:

أحدهُما: اجتماعُ الساكنين؛ لأن النون الخَفيفة ساكنة والشَّديدة نونان الأولى منهما ساكنة.

والأمرُ[5] الآخرُ: وقوعُ الالتباسِ، إذ لو كُسر لوقع الالتباس بفعلِ

---

(١) في المفصل (خ): «ثقيلة وخفيفة».

(٢) ساقط من (أ).

(٣) ساقط من (أ).

(٤) الكتاب ١٥٥/٢.

(٥) في (أ).

المؤنَّث في لا تضربن زيداً، ولو ضمَّ لالتبس بفعل جماعةِ الرِّجالِ في لا
[١٦٧/أ] تَضربُنَّ زيداً، لأن الأَصل / لا تضربِي يا امرأة، ولا تضربُوا يا رجال فالكَسرُ والضَمُّ فيهما يدلان على الياء والواو المحذوفين.

فإن سألتَ: فكيفَ سقطت الواوُ في اضربُن وبقيت الألف في اضربَان؟.

أجبتُ: أمَّا سقوطُ الواوِ في اضربُن فللتَّخفيف مع حصول الغرض من ثبوت الواو. أمَّا بقاءُ الألف في اضربان فلئلا يلتبس[٢] عند سقوط الألف بفعل الواحد.

حَذَفُوا النُّون التي هي علامة الرفع في فعل الاثنين والجميع والمؤنَّث[٣] من قولهم: تَفعلان ويَفعلون وتَفعلين لاجتماع أمورٌ منها بطلان الإعراف مع دخولِ هذه النُّون[٣]، ومنها أن ما قبلها لما انفتح في فعلِ الواحد المذكر كأنه صار منصوباً[٤] وتلك النُّون تُحذف منه في حال النصب، ومنها كراهة التضعيف باجتماع ثلاث نونات فيه.

الخَليلُ وسيبويه[٥]: كلُّ موضعٍ تدخل فيه النُّون الثقيلة فإنه تدخل فيه الخفيفة إلا في موضعين، فعل الاثنين، وفعل جماعة المؤنَّث، وذلك لأنها لا تخلو من [أحد][٦] ثلاثة أشياء.

إمّا أن تترك ساكنة بعد الألف فيجتمع في ألف[٧] الوصل ساكنان، وليس ذلك من كلام العرب في الوسط إلا أن يكون الحرف الذي بعد الألف مدغماً في مثله نحو: دابّة وشبهها.

(١) في (ب): «لالتبس».
(٢) في (ب): «والجمع المؤنث».
(٣) ساقط من (ب).
(٤) في (ب): «صار كأنه منصوب».
(٥) الكتاب
(٦) في (ب).
(٧) ساقط من (ب).

وإمَّا أن تحذف الألف قبلها لاجتماع ساكنين[1] فيصير فعل الاثنين كفعل الواحد فيلتبس به ويصير دخول الألف وخروجها بمنزلتِهِ في فعلِ جماعةِ المؤنَّث فتذهب فائدتها بغير ضرورة.

وإما أن تكسر لالتقاء الساكنين فتكون قد حركتا [ساكناً] من غير اضطرار إلى ذلك، وكان يونس وجماعة من نحويـي البصرة والكوفيين يجيزون ذلك ولهم في النُّطق بها وجهان:

أحدُهُما: أن يدعوها ساكنة في الوصل، لأن المدَّةَ التي قبلها بمنزلة حرف متحرك. وقد حكي عن بعضهم: «حَلْقَتَا البطان» غير محذوف الألف في الوصل.

والآخر: أن تكسروها في الوصل، لاجتماع الساكنين كما كسروا النون من قولهم الزيدان يقومان ونحوه، وقرأ ابن عامرٍ[2]: ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِ ﴾ بكسر النُّون خفيفةً.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) ولا يؤكد بها إلا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب، وذلك ما كان[3] قسماً أو أمراً أو نهياً أو استفهاماً أو عرضاً أو تمنياً كقولك باللَّه لأَفْعَلَنَّ، وأقسمتُ عليك إلاّ تَفْعَلَنَّ ولما تَفْعَلَنَّ، واضربنَّ ولا تخرجُنَّ، وهل تَذْهَبَنَّ، وألا تَنْزِلَنَّ وليْتَكَ تَخْرُجَنَّ».

قالَ المُشَرِّحُ: إنما لَزِمَت النُّونُ المضارعَ في جـوابِ القسمِ بعدَ اللَّامِ[4] ليخلص الفعل للاستقبال ويخرج عن شبه[5] الحال فكان النون أولى بهذه الإفادة؛ لأنها تدخل زائدةً مؤكدةً والموضع موضع التَّأكيد، وكذلك مقام

---

(١) في (ب): «الساكنين».

(٢) سورة يونس: آية ٨٩، وقراءة ابن عامر في

(٣) في (أ): «أن ما كان» وهذه الزيادة غير موجودة في المفصل.

(٤) في ساقط من (ب).

(٥) في (ب): «شبهة».

الأَمرُ والنَّهيُ، لأن الحاجة تشتد إلى توكيدهما، والاستفهام مشبهٌ بالأمر، لأنَّ معناه: أخبرني. العرض بمنزلة الأمر ألا تَرى أنَّ قولَكَ: [أَلَا تنزلن][1] معناه: انزل، وكذلك [يقوم مقام الأمر والنهي و] التمني، لأن ليتلك تخرجن بمنزلة اخرج.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) ولا يؤكد بها الماضي، ولا الحال ولا ما ليس فيه معنى الطَّلب».

قال المُشَرِّحُ: إنما[2] لم يؤكد بها الماضي ولا الحال لاستحالة الطلب فيها.

قالَ جارُ اللَّه: «وأما قولهم في الجزاء المؤكد حرفه بـ «بما» إما تفعلن قالَ اللَّه تَعالى[3]: ﴿ فإمّا تَرَينَّ مِنَ البَشَرِ أَحَداً ﴾ وقال[4]: ﴿ فإمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ ﴾ فلتشبيه «ما» بلام القسم في كونها مؤكدةً، وكذلك قولهم: حيثما تكوننَّ آتك».

قالَ المُشَرِّحُ: «ما» في قولهم: إما تفعلن لتأكيد معنى المجازاة، كأنه يفيد زيادة عموم، ومزيّة تقرير اعتَبِرْهُ بـ «حيث» و «حيثما» و «أين» و «أينما» فقولك: إمّا تفعلن معناه: إن اتّفق منك وجود الفعل بوجهٍ من الوُجوه فـ «ما» في المجازاة بمنزلة اللاَّمِ في القَسَمِ، وما هاهنا هي المُسلطة، لأنَّها سلطن حرف الجزاء على استجابة نون التوكيد.

قال جارُ اللَّهِ: «وبجهدٍ ما تَبْلغن، وبعينٍ ما أرينَّك».

قال المُشَرِّحُ: بجهد مَّا تبلغن: كأن معناه: ليكونن بلوغك بجهد بعين

---

(١) في (أ): «انزلن».
(٢) نقل الأندلسي في شرحه ٢٩٣/٤ شرح هذه الفقرة.
(٣) سورة مريم: آية ٢٦.
(٤) سورة الزخرف: آية ٤١.

ما أرينّك وقد مضى في هذا القسم تفسيره.

قال جارُ اللَّه: «فإن دخلت في الجزاء بغير ما ففي الشعر تشبيهاً للجزاء بالنَّهي».

قال المُشَرِّحُ: هذا كقولك: إن تزرني أَزُرْكَ، إنما جاز دخول / النُّون [١٦٧/ب] فيه تشبيهاً للجزاءِ بالنَّهي حيث كانا مجزومين غير واجبين، لأنهما يشتركان في معنى الشَكّ.

قال جارُ اللَّه: «ومن التَّشبيه بالنَّهي دخولها في النفي وفيما يقاربه من قولهم: رُبّما يقولَنّ ذاك، وكثر[١] ما يقولن ذاك. قال [عمر بن هند][٢]:

رُبَّمَا أوْفَيْتُ في عَلَمٍ يَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ»

قال المُشَرِّحُ: النَّفي[٣] يشابه النَّهي، ومن ثم يتساوى الكلام المنفي، والكلام المنهي في كونه غير موجب قلّ، قد أجري مجرى المنفي لأنَّ أقربَ شيءٍ إلى المَنفى القَليل، كما أن أبعد شيءٍ منه الكثير. قال أبو العَبَّاس[٤]:

---

(١) في (أ): «وكثير».

(٢) عن المفصل (خ) وشرح ابن يعيش والأندلسي وغيرهما.

(٣) قال الأندلسي في شرحه ٢٩٤/٤: «قد ألحق ابن جني النفي بهذا الضرب، قال سيبويه: ويلحقها بعد لم، لأنها لما كانت جازمة أشبهت لا الناهية، وهذا لا يجوز إلا في اضطرار، وقد أعاد ابن جني هذا الحكم في «شرح الإيضاح» فقال: وتدخل النون في النفي كقوله تعالى: ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ فجعل: ﴿ لا تصيبن ﴾ نفياً وغيره يجعله نهياً، لأنه بعد الأمر كقوله تعالى: ﴿ ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده ﴾ وقال في «الخصائص» مثال دخول التنوين في النفي قولك: قلما يقولن ذلك زيد، وقالوا: أقسمت لما تفعلن، لأنها طلب كالأمر والنهي، وقال أبو علي: نون التوكيد لا تدخل على النفي ثم اعترض بقول الشاعر:

قليلاً به ما يحمدنك وارث إذا نال مما كنت تجمع مغنما

فأجاب: بأن النون إنما دخلت هنا حملاً على المعنى».

(٤) في (أ) أبو سعيد، والصواب ما أثبته من نسخة (ب)، وفي نص الأندلسي في شرحه ٢٩٤/٤ المنقول عن الخوارزمي «قال المبرد» والمبرد هو أبو العباس.

إذا قلت: قَلَّ رجلٌ يقول ذاك إلا زيد فهذا نفى كثر رجلٌ يقول ذلك إلا زيدٌ، وليست هذه «قل» التي تريدها قلَّ الشيءُ، وإنما تريد ما يقول ذاك إلاَّ زيدٌ. انتهت ألفاظه.

تخميرٌ: وأقلُّ رجلٍ على أفعل التَّفضيل والإضافة كذلك. ابنُ السَرَّاج فقالُوا: أقلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيدٌ، ربما كان يقتضي تقليل الفعل الذي وقع عليه فكذلك يقتضي تقليل ما وقع عليه حالاً كقولك: ربما رَمَى، فالرّمي هاهنا قليلٌ.

البيت لجُذَيْمَةَ الأَبْرَشُ وبعده[1]:

فــي فُــتُــوٍ أنــا رابِئُــهُــمْ مِــنْ كــلالٍ عــزوةٍ مَــاتُــوا

الفتو: جمعُ فتى. ربأتُ القومَ: إذا كنتَ لهم طليعةً فوق شرفٍ.

قالَ جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وطرح هذه النُّون شائعٌ في كل موضع إلا في القسم فإنه فيه ضعيفٌ وذلك قولك: [والله][2] ليقومن زيد»[3].

---

(١) توجيه البيت وإعرابه في إثبات المحصل ص ٢٠٢، المُنخل ص ١٩٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٩، شرحه للأندلسي ٢٩٥/٤.
وينظر: الكتاب ١٥٣/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٨١/٢، نوادر أبي زيد ص ٥٣٦، الإيضاح لأبي علي ص ٢٥٣ إيضاح شواهد الإيضاح ٣٠٦/١، التمام لابن جني ص ٢١٠، أمالي ابن الشجري ٢٤٣/٢، ضرائر الشعر ص ٢٩، خزانة الأدب ٥٦٧/٤.
وجاء في النوادر عن أبي الحسن عن أبي العباس... قال ولا أعرف لجذيمة غير هذا الشعر. وينظر: المؤتلف والمختلف ص ٣٩.
قال ابن المستوفي في إثبات المحصل:
فــي فــتــو أنــا كــالــئــوهــم فــي بــلايــا عــورة بــاتُــوا
ويروي:
فــي شــبــابٍ أنــا رابــئــهــم هــم لــدى الــعــورات صــمّــاتُ
ثم أورد عن الجوهري كرواية المؤلف.
(٢) عن المفصل (خ).
(٣) في (ب): «ليقوم».

قال المُشَرِّحُ: هذه النون يجوز دخولها وخروجها من جميع ما ذكرنا إلا من القسم وحده إذا كان في أول الفعل لام القسم خاصةً، وذلك لإزالة اللبس لأن هذه اللام قد تدخل على خبر «إن» نحو ﴿ إنّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[1] فإذا قلتَ: إن زيداً ليقومُ اشتبه الحال أهو لام القسم أم لام الابتداء.

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) وإذا لقي الخفيفة ساكن بعدها حذف حذفاً، ولم تحرك كما حرك التّنوين فتقول: لا تضرب ابنك قال[2]:

لا تُهِينَ الفَقِيْرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

أي: لا تهينَنَّ».

قال المُشَرِّحُ: النون الخفيفة إذا لقيها ساكنٌ من كلمة أخرى حذفت

---

(١) سورة النحل: آية ١٤٦.

(٢) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل ص٢٠٣:

«البيت للأضبط بن قُريع السّعدي، وأوله:

لِكُلِّ ضِيقٍ مِنَ الأُمورِ سَعَةْ والمَسْيُ والصُّبحُ لا فَلاَحَ مَعَهْ
أكرمن الضَّعيف علك أن تركعَ يوماً والدَّهرُ قد رَفَعَهْ
وصل وصال البَعيد إن وصل الحبل واقص القريب إن قَطَعَهْ
واقبل من الدهر ما أتاك به من قر عينا بعيشه نَفَعَهْ
قد يَجمع المال غيرَ آكله ويأكلُ المالَ غيرُ من جَمَعَهْ

وقد وردت الأبيات في مصادر مختلفة مع اختلاف في روايتها وتقديم وتأخير وزيادة ونقص في أبياتها، ومن هذه المصادر البيان والتبيين، والشعر والشعراء، ومجالس ثعلب، وأمالي أبي علي القالي، والأغاني وحماستي ابن الشجري والبصري وغيرها

ويروي الشاهد: «لا تعاد الفقير» فعلى هذه الرواية ورواية ابن المستوفي لا شاهد فيه.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص٢٠٣، المنخل ص١٩٤، شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٩، ٤٤، شرح الأندلسي ٢٩٥/٤.

وينظر: الإنصاف ص ٢٢١، المقرب ١٨/٢، رصف المباني ص ٩٦٠، المغني: ١٥٥، شرح أبياته ٣٧٩/٣، خزانة الأدب: ٥٨٨/٤.

لالتقاء الساكنين كما يُحذف حرف[1] المدّ واللّين وترك ما قبلها على حركتِه ولم تُحرك[2] كما يحرك التنوين وذلك لضعف علامة تمكين الفعل من حيث أنك في الإتيان بها وتركها مخيَّرٌ، وليس كذلك علامة تَمكين الاسم؛ لأن الإتيان بها واجبٌ في الاسم المنصرف.

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) نقل الأندلسي في شرحه ٢٩٧/٤ شرح هذه الفقرة.

[باب هاء السكت]

قال جارُ اللَّه: «ومن / أصناف الحرف (هاءُ السَّكت) وهي التي في [١٦٨/أ] (نحو) قوله[١]: ﴿ مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ ﴾ وهي مختَصَّةٌ بحالِ الوَقْفِ، فإذا أدرجت قلت: ﴿ مَالِيْ هَلَكَ ﴾، ﴿ وسُلْطَانِي خُذُوْهُ ﴾».

قال المُشَرِّحُ: هاء السَّكتِ[٢] تُزاد في الوَقْفِ خاصةً لبيان الحركةِ نحو ﴿ مالِيَهْ ﴾ ﴿ وسُلْطَانِيَهْ ﴾ أو عوضاً مما حذف من الكلمة كقولك: [٣]قِهْ وعِهْ[٣].

قال جارُ اللَّه: «وكلُّ متحرك ليس حركتُهُ حركةً إعرابيةً يجوز عليها الوقف بالهاء نحو ثمه، [٤]وليتَمه، وكيفَه[٤]، وإنه وحيهله، وما أشبه ذلك».

قال المُشَرِّحُ: الأصل في هاء السكت أن تلحق الأفعال التي هي على حرفٍ واحدٍ فلذلك اختصت بالمبنيات.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وحقها أن تكون ساكنة وتحريكها لحنٌ ونحو ما في [إصلاح] ابن السكيت[٥] من قوله:

---

(١) سورة الحاقة: الآيتان ٢٨، ٢٩.

(٢) في (ب) الوقف.

(٣ - ٣) في الأصل: «ده وقه».

(٤ - ٤) في (أ): «كيفه وليتمه» وما أثبته من (ب) يؤيده ما في المفصل.

(٥) إصلاح المنطق ص ٩٢، ونسبه ابن يعيش في شرحه ٤٦/٩ إلى عروة بن حزام العذري، قال البغدادي في الخزانة ٥٩٣/٤: «ولم أجد هذا الرجز في ديوان عروة، ولعله ثابت فيه من رواية أخرى». =

* يـا مَـرْحَبَـاهُ بِحِمَـارِ عَفْـرَا *

* يا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَـاجِيَهْ[1] *

مما لا معرج عليه في القِيَاس واستعمالِ الفُصحاء، ومعذرة من قالَ ذلك أنَّه أجرى الوصل مجرى الوقف مع تشبيهه هاء السكت بهاء الضَّمير».

قال المُشَرِّحُ: الوصلُ قد يُجرى مُجرى الوقف، وذلك نحو ثلاثهربعة على ما يَجيء في المُشترك إن شاء الله. أول البيت الأول:

إذا أتـى قَـرَيْتُـهُ بِـمَـاشَـا

من الشَّعِيْـرِ والحَشِيْشِ والمَـا

رحَّب بحمارها لمحبته إياها، ونحوه[2]:

أُحِـبُّ لِحُبِّهَـا الـسُّـودَان حتَّـى أُحِبُّ لِحُبِّهَـا سَـوْدَ الـكِـلَابِ

قال أبو سَعِيْدٍ: هذه الأبيات على وجهين: المَدُّ والقَصْرُ.

= توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٤، المنخل ص ١٩٤، شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٩، شرحه للأندلسي ٤/.

وينظر: المنصف ١٤٢/٣، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣١، الخزانة ٥٩٣/٤.

بعد البيت:

إذا دنـا قَـرَيْـتُـهُ بِـمَـاشَـا

مـن الـحَـشِيْشِ والـشَّـعِـيـر والـمَـا

قال المَرَاغِي في المنخل: «قال الحضرمي: يُروى في حركة الهاء الضم والكسر جميعاً، وهو منصوب على أنه مفعول به أو مصدر، والمنادى محذوف، أي: يا قوم مرحباه».

(١) لم ينسب إلى قائل معين.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٤، المنخل ص ١٩٤، شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٩، ٤٧.

وينظر: معاني القرآن ٤٢٢/٢، المنصف ١٤٢/٣، ضرائر الشعر ص ٥١، الخزانة ٤٠٠/١.

(٢) هذا البيت لم ينسب إلى قائل معين أنشده ابن قتيبة في عيون الأخبار ٣٤/٤، والزجاجي في الجمل ص ١٩٥، وشرح أبياته الحلل ص ٢٥٩، وأنشده ابن يعيش في شرحه ٤٧/٩، والأندلسي في شرحه أيضاً ٢٩٦/٤ عن المؤلف.

[باب شين الوقف]

قال جارُ اللَّه: «ومن أصناف الحرف (شين الوقف) وهي الشين التي تلحقها بكاف المؤنث إذا وقف من يقول: أكرمتش ومررت بكش، وتسمى الكَشْكَشَةُ وهي في تَمِيْمٍ، والكسكسة وهي في بكر، وهي إلحاقهم بكاف المؤنث سيناً».

قال المُشَرِّحُ: كأن الشين والسين تزادان فيه [لبيان][1] حركة (الكاف) كقولهم: ما الذي جاء بش، ويريدون بك، و﴿ قَدْ جَعَلَ رَبُّشِ تَحْتَشِ سَرِيّاً ﴾[2] والكَسْكَسَةُ: تعرض في لغة بكر كقولهم في خطاب المؤنث: أبوس وأمس يريدون: أبوك وأمك.

قال جارُ اللَّه: «وعن مُعاوية (ـ رضي الله عنه ـ)[3] أنه قال يوماً من أفصح النَّاس؟ فقام رجل من جرمٍ ـ وجرمٌ من فصحاء الناس ـ فقال: قوم تباعدوا عن فراتية العراق، وتيامنوا عن كشكشة تميم، وتياسروا عن كسكسة بكر، ليست فيهم غَمْغَمَةُ قضاعة، ولا طمطمانية حمير، قال معاوية: فمن هم؟ قال: قَوْمي».

---

(١) في (أ): «لشان».

(٢) سورة مريم: آية ٢٤.

(٣) عن المفصل (خ).

قال المُشَرِّحُ: الفُراتية[1] لغة أهل الفرات الذي هو نهر الكوفة، ويروى: لَخْلَخَانِيَّة العراق وهي لُكنة في الكلام من لَخَّ في كلامه إذا جاء ملتبساً مستَعْجماً، وعن الأصمعي: [نطق][2] فلان نطقا[2] لخلخانياً وهو [نطق][2] الأعاجم. والغَمْغَمَةُ لا تبين الكلام ويقال لأصوات الأبطال و[الثّيران][3] عند الذعر غماغم، ويقال الغمغمة الكلام المنكر الذي لا يفهم، والطُّمْطَمَانِيَّة أن يكون الكلام مشتبهاً بكلام العجم، ورجلٌ طَمْطَمَانِيٌّ: كَذَا رأيتُهُ بخطِّ الشيخ، في كتاب[4] «المعربات» الطُّمْطَمَانِيَّة: تعرض في لغة حمير كقولهم: طابَ أمهوي يريدون الهوى.

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه ٢٩٦/٤ شرح هذه الفقرة.

(٢) في (أ): «نظر».

(٣) في (أ): «والشراب».

(٤) في (ب): «وفي كتاب المعربات» وما أثبته من (أ) يؤيده نص الأندلسي المنقول من هنا.

[باب حروف الإنكار]

قال جارُ اللَّه: «ومن أصناف الحَرْف (حَرْفُ الإنكار): وهي زيادة تلحق الآخر في الاستفهام على طريقين أحدهما: أن تلحق وحدها بلا فاصل كقولك: أزيدُنِيه. والثاني: أن يفصل بينها وبين الحرف الذي قبلها «إنْ» مزيدة كالتي في قولهم: ما إن أفعل فيُقال: أزيدُ إنّيه».

قال المُشَرِّحُ: الدَّال مضمومةٌ في كلا الموضعين، والنون في الأول مكسورة، وأمَّا الثانيةُ فساكنةٌ بعدها همزة مكسورة ثم ياء مكسورة في كلا الموضعين. حرفُ الإنكار[1] في الفصل الأول هو اليَاء والهاء للوقف. وأما في الفصل الثاني فقد قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: على أن يكون علماً للإنكار. والياء تَلحق لمدّ الصوت والهاء للوقف، ومنهم من يجعل التنوين في أزيدنيه للإنكار أيضاً ويخرجه على أن يكون علم الخفة، وهذا لأنَّ هذا التنوين تُلحقُه بالإنكار، ولحوق ياء الإنكار به بمنزلة الوَقف عليه بدليل أنَّ ياءَ الإنكار تلحقه هاء الوقف، وهاء الوَقف لا تلحق من الحُروف إلا ما كان هو معرض للوقف عليه وذلك نحو ياءَ الضَّمير في (حِسَابِيَهْ) و(كِتَابِيَهْ)، وفي الوقف لا يكون في الاسم التنوين الذي هو علم الخفة.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) ولها معنيان.

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه ٢٩٧/٤ شرح هذه الفقرة.

أحدهما: أن يكون الأمر على ما ذكر المُخاطب.

والثاني: أن يكون على خلاف ما ذكره كقولك لمن قال: قدم[1] زيدٌ أزيدنيه منكرٌ لقدومه أو لخلافِ قدومه، ويقول لمن قال: غَلَبَني الأميرُ: آلاميرُوْهُ قال الأخفش: كأنك تهزأ به وتنكر تَعَجُّبه من أن يغلِبَه الأمير».

قال المُشَرِّحُ: آاالأميرُوْهُ[2] في أوله ألف ممدودة، وراء مضمومة، وواوه ساكنة، والهاء مضمومة.

قال جارُ اللّه: «قالَ سيبويه[3]: وسمعنا رجلاً من أهل البادية قيل له: أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أأنا إنيه منكراً لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج».

قال المُشَرِّحُ: أأنا بهمزتين مفتوحتين إِنَّيْه بهمزة ونون مكسورتين، وبعد النون ياء ساكنة، والهاء في آخره مكسورة.

[4]قال جارُ اللّه[4] «(فصلٌ): ولا يخلو الحرف الذي يقع بعده من أن يكون [5]متحركاً أو ساكناً[5]، / فإن كان متحركاً تبعه معه في حركته، فيكون ألفاً أو ياءً أو واواً بعد المفتوح والمضموم والمكسور كقولك في هذا عمر: أعمروه. وفي رأيتَ عُثماناً أعثماناه، ومررت بحذام أحذامِيْه. وإن كان ساكناً حُرِّك بالكسر ثم تبعته كقولك: أزيدنيه، وأزيدإنيه».

قال المُشَرِّحُ: ألا ترى أن النون في زيد كان ساكناً، ثم تحرك بالكسر ثم تبعه.

---

(١) في (أ): «أقدم».

(٢) نقل الأندلسي في شرحه ٢٩٧/٤ شرح هذه الفقرة.

(٣) الكتاب ٤٠٦/١.

(٤ ـ ٤) ساقط من (ب).

(٥ ـ ٥) في المفصل (خ): «ساكناً أو متحركاً».

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) وإن أجبت من قال: لقيتُ زيداً وعمراً قلت أزيداً وعمرنيه، فإذا قال: ضربت عمر قلت: أضربت عمراه، وإن قال ضربت زيداً الطويل قلت: أزيداً الطويلاه فتجعلها في منتهى الكلام».

قال المُشَرِّحُ: تجيء بها في آخر الكلام فتجعلها بعد المَعطوف وبعد المفعول وبعد الصِّفة ونظير هذه المسألة ما إذا استفهم الواقف بمن وذلك في ما إذا قيل له: أرأيت رجلاً وامرأة قال مَنْ ومَنه، وإذا قيل: رأيت امرأة ورجلاً قال من ومنا فتلحق العلامة في آخر الكلام.

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) وتترك هذه الزيادة في حال الدَّرْ فيقال: أزيداً يا فتى كما تركت العلامات في «من» حين قلت: من يا فتى».

قالَ المُشَرِّحُ: كنت تقول ـ كما مضى في قسم الأسماء ـ منان ومنون ومنتان ومنات، إذا قال جاءني رجلان وجاءني رجال، وجاءني امرأتان وجاءني نساء، وذلك في حال الوقف أمَّا في حال الوصل فلا علامة.

[باب حروف التذكير]

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الحرف (حرف التذكير) وهو أن يقول الرَّجُلُ في نحو قالَ ويقولُ ومن العام قالا فيمد فتحه اللام ويقولوا من العامي إذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلامه».

قالَ المُشَرِّح: وكذلك تَمدُّ ضمة اللام، وكسرة الميم.

قال جارُ اللَّهِ (فصلٌ) وهذه الزِّيادة في إتباع ما قبلها إن كان متحركاً بمنزلة زيادةِ الإنكار فإذا سَكن حرّك بالكسر كما حرك ثَمّة ثم تبعته.

قالَ المُشَرِّح: وفي هذه المَسألة ومسألة الإنكار دليلٌ على أن الساكن إذا حرك حرك إلى الكسر.

قال جار اللَّهِ: «قال سيبويه[1]: سمعناهم يقولون إنه قدي وأَلِي يعني: في قد فعل، وفي الألف واللام [إذا][2] تذكر الحارث ونحوه، قال: وسَمِعنا من يُوثق به يقول: هذا سيفنى يريد سيف من صفته كيت وكيت».

قال المُشَرِّح: الرّواية[3]: يعني في قد فعل على الفعل المُضارع.

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٦.

(٢) من المفصل.

(٣) قال الأندلسي في شرحه ٤/٣٠٢: «في قوله: «قد فعل» على المضارع فيما ذكر الخوارزمي، فهذا شرح ما ذكر من الحروف على طريق الإيجاز والاختصار ولنختم هذا القسم بذكر =

هذا آخر القسم الثالث بعون اللّه.

بسمِ اللّهِ الرَّحمٰنِ الرَّحِيْم

قال جارُ اللّهِ ـ رحمَه اللّه:

«بسمِ اللّهِ الرَّحمٰن الرَّحيم

القِسْمُ الرَّابعُ المُشْتَرَكُ

نحو الإمالةِ، والوَقْفِ وتَخفيف الهَمزة، والتقاءِ الساكنين ونظيرها مما يتوارد فيه الأضرب الثلاثة، وأنا أورد ذلك في هذا القَسم على نحوِ التَّرتيب المارِ في [(١]الأقسام الثَّلاثة[١)]، معتصماً بحبلِ التَّوفيق من رَبّي بريئاً من الحول والقُوة إلا به».

قال المُشَرِّح: عني بنحو هذا التّرتيب المارِّ [(١]في الأقسام الثَّلاثةِ[١)] ترتيباً مفصَّلاً يحتوي على ضَبْطٍ وإِيْجَازٍ.

= حاصرتين يكونان كالفهرست والدستور والجامعة لما تقدم مفصلاً «ثم ذكر جميع ما يحضره من الحروف ما كان منها على حرفين... ثم ذكرها مرتبة على المعاني... ثم قال: «فهذا جميع ما ذكره من الحروف بأعيانها، وهي حروف المعاني المشهورة المذكورة في كتب النحويين وقد ألف الناس في الحروف كتباً لكن الحاجة تندفع بالقدر الذي ذكرنا فلا يكون في التطويل فائدة».

(١ ـ ١) في (ب): «في الثلاثة الأقسام».

[بابُ الإمَالة]

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومن أصناف المشترك (الإمالة) يشترك فيها الإسم والفعل والحرف، وهي: أن ينحو بالحرف نحو الكسرة لتجانس الصوت، كما أشربت الصاد صوت الزاي لذلك».

قال المُشَرِّح: بنو تَمِيْمٍ يميلون، وأمَّا أَهْلُ الحجاز فلغتهم التَّفْخِيم، وإنما اشترك فيها الإسم والفِعل دون الحروفِ؛ لأنَّ الحرف لا يُمال، إذ الإمالةُ نوعُ تصرُّفٍ، والحروف جَوَامدُ لا تَقبل التَّصرف، إشراب الصَّاد صوت[1] الزَّاي في نحو: «لم يحرم فزد له» هذا، لأن الصَّاد متباعد عن الدَّال، بخلاف الزَّاي فإنه يجانسه، ألا ترى أنهما مجهوران وأنهما من حروف الصَّفير.

فإن سألتَ: فما وجهُ إمالة تجانس الصفات في نحو هاب وخاف؟

أجبتُ: التجانس هاهنا تقديري لا حقيقي.

قال جارُ اللَّهِ: «وسبب / ذلك أن تقع بقرب الألف كسرة أو ياء[2]، أو [١٦٩/أ] تكون هي منقلبة عن مكسورة أو ياء أو صائرة ياء في موضع، وذلك نحو قوله: عماد، وشملال، وعالم، وسيال وشيبان، وهاب، وخاف، وناب،

(١) في (ب): «بصوت».
(٢) ساقط من (ب).

ورمى، ودعا، كقولك: دعى ومَغزى وحُبلى لقولك: معزيان وحبليان».

قال المُشَرِّح: أميـل «عماد» لكسـر الفاء، وليس بينـه وبين الفاء المَكسورة إلا حرفٌ وهو الميم، (١و «شِملال» لكسرة الفاء فيه أيضاً وليس بين هذه الألف إلا حرفان وهما: الميم واللام١)، و«عالم» لكسرة ما بعده وهو اللام المكسورة. و«سيال» للياء الواقعة قبل الألف وليس بينهما فاصل، و«شيبان» للباء المتقدمة، وبين الألف والياء حرف وهو الباء الموحدة. فإن سألتَ: فهل يجوزُ رأيت زيداً في الوقف من أجل الياء؟

أجبتُ: نَعَم، إلا أنه ضَعِيْفٌ؛ لأن الألفَ فيه غير لازمة، والإمالة في «هاب» لكون الألف منقلبة عن مكسورة، لأن أصله الكسر، وعن ياء أيضاً، وأمَّا خافَ فمنقلبة عن مكسورٍ ليس إلّا لأنَّ الأول من الهَيْبَةِ والثاني من الخَوْفِ، «ونابٍ» ـ بالتنوين ـ لأنَّه منقلبٌ عن ياءٍ بدليل أن جمعه على أَنْيَابٍ «ورمى»، لأنه من الرَّمي، ونظير بإمالة «مغزي» وحبلى» إمالة ﴿ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾[٢] في قراءة الكِسَائِي، وذلك أن الواو إذا وقعت رابعةً كالياء في انقلابها ياءً تقول: مرضيان فأمال ليدلَّ على أنَّ الياءَ تنقلب عن ألفِ التَّثنية. قال الشَّيخُ أبو عليٍّ الفارسي:ولم يمنعها المستعلي من الإمالة كما لم يمنع المستعلي من إمالة نحو «صار».

فإنْ سَأَلْتَ كم بين «صَارَ» وبين «مَرْضَـات» وذلك أنّ صـار فعل و«مَرضات» اسمٌ والفعل أكثرُ احتمالاً للتغيير من الاسمِ ومن ثم قالُوا الفعل يُمال مع الحُروف المستعلة بخلافِ الاسمِ؟

أجبتُ: شبّه المصدر باسم الفاعل لمشابهته في الأعمال وقيامه مقام

(١ ـ ١) ساقط من (ب).

(٢) سورة البقرة: آية ٢٠٧، قراءة الكسائي في السبعة لابن مجاهد ص ١٨٠، البحر المحيط ١١٩/٢ وغيرهما.

الصّفة في رُوْدٍ وعَدَنٍ، كما تشبه الصفة بالفعل. السّيال: من الشَّجر له شوكٌ وهو من العضاه[1].

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وإنّما تؤثر الكسرة قبل الألف إذا تقدمته بحرفٍ كـ«عماد» أو بحرفين أولهما ساكنٌ «كشِمْلال» فإذا تقدمت بحرفين متحركين أو بثلاثة أحرف كقولك: أكلت عنباً وفتلت قِنّباً لم تؤثر، وأمّا قولهم: يريدُ أَنْ يَنْزِعَهَا ويضربَهَا، وهو عندنا، وله درهمان فشاذٌّ، والذي سوغه أن الهاء خفيفة فلم يَعْتَدَّ بها».

قال المُشَرِّح: الذي يدل على خفاء الهاء مسائل قد ذكرتها في قسم الأسماء.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وقد أجروا الألفَ المنفصلة مُجرى المُتَّصِلَةَ، والكسرة العارضة مُجرى الأَصْلِيَّة حيث قالوا: درست علماً، ورأيت زيداً، ومررت ببابِهِ وأخذتُ من مالِهِ».

قال المُشَرِّح: يقول: إنهم قالوا: أمالوا الألف المنفصلة كما أمالوا المتصلة وذلك في نحو درست علماً، ورأيت زيداً، وإذا كانوا قد أمالوا الألف في رأتب عرقاً وصيفاً مع وقوع الحرف المستعلى قبلها، فَلأَنْ يُميلوا لامع وقوع الحرف [المستعلى][2] قبلها أولى، وأمالُوا بالكسرة العارضة في نحو مررت ببابه كما في[3] الكسرة الأصلية في نحو «عالم».

---

(1) جاء في هامش نسخة (ب): «العضاة كلُّ شجرٍ يعظم وله شوك وهو على ضربين: خالص، وغير خالص. فالخالص: العرف والطلح والسلَم والسدر والسيال والسمر والينبوت و[العرفط] والقتاد الأعظم الكهبل والغرب والعرقد والوسج. وما ليس بخالص فالشوحط والنبع والشريان والسراء والنشم و[العجرم] والتألب والغرف. وما صغر من شجر الشوك فهو العض بكسر العين وتشديد الضاد». ووجدت هذا النص بحروفه في الصحاح ٦/ ٢٢٤٠ (عضه) وما بين القوسين منه.

(٢) في (أ): «المستقل».

(٣) في (أ): «بالكسرة».

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) والألف لا تخلو من أن تكون في اسمٍ أو فعلٍ، أو تكون ثالثةً، أو فوق ذلك، فالتي في الفعل تُمال كيف كانت والتي في الاسمِ إن لم يُعرف انقلابها عن الياء لم تُمل ثالثةً، وتُمال رابعةً».

قالَ المُشَرِّحُ: إنما تُمال الثالثةُ التي في آخر الفعل، لأنها لا تخلو من أن تكون يائيَّة أو واويَّة، فإن كانت يائية، وَجَبَ بلا توقُّفٍ فيها الإمالة، وإن كانت واويةً فكذلك لأنها تَنقلب عند البناء للمفعول ياءً.

قال جارُ اللَّه: «وإنما أُميلت «العلى» لقولهم: «العليا»».

قال المُشَرِّحُ: هذه الألفُ التي في «العُلى» هي الياء التي في «العُليا» لكنّه حذفت الزّيادة وهي الألف، وقلبت الياءُ ألفاً وهذا كقولهم: الكُبر في الكبرى. / [١٦٩/ب]

قالَ جارُ اللَّه: «(فصلٌ) والمتوسطة وإن كانت في فعل يقال فيه فعلت كطاب وخاف أميلت ولم ينظر إلى ما انقلبت عنه، وإن كانت في اسمٍ نُظر إلى ذلك فقيل: نَابَ، ولم يقل بَاب».

قالَ المُشَرِّحُ: لأنه يُقال في جمع هذا أنياب، وفي جمع ذاك أبواب.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وقد أَمَالُوا الألفَ لألفٍ ممالة قَبلها قالُوا: رأيتُ عماداً ومِعْزَاناً».

قال المُشَرِّحُ: إنما أمالوا الألف الثانية فيهما لإمالة الألف ونظيره، لسبب الإلحاق في نحو قولهم: أَلَنْدَد أنه ملحق بسفَرجل، والألف والنون زائدتان للإلحاق، ولولا النون المزيدة للإلحاق لما كانت الهمزة حرفَ إلحاقٍ، ألا ترى أنها في «ألندد» ليست كذلك، وفي قراءة نافع[1]: ﴿ رَأَىٰ

(١) سورة الأنعام: آية ٧٦. قراءة نافع في غيث النفع ص ٢٠٩.

كَوْكَبًا ﴾ بين الفتح والكسر، ولا[1] يخلو من أن يُريد الفتحتين التي على الراء والهمزة أو الفتحة التي على الهمزة وجهاً[2]، فإن كان يريد فتحة الهمزة وجهاً فإنما أمالها نحو الكسرة ليميل الألف في «رأى» إلى الياء، كما أمال الفتحة التي على الدّال من «هدى»، والمِيْم من «رمى» وإن كان يريد أنه أمال الفتحتين جميعاً التي علىٰ الراء والتي على الهمزة فإمالة فتحة الهمزة على ما تقدم ذكره، وأما إمالة الفتحة التي على الرَّاء فإنما أمالها لاتباعه إياها إمالة فتحة الهمزة كأنه أمال الفتحة لامالة الفتحة.

تخمير: فأما كسر الـرّاء في ﴿ رأى ﴾ على قراءة عـاصم وحمزة والكسائي فتلك كسرة مخلَّصة محضة، وليست بفتحة مما له ونحوه شِهِد ونِعِم بكسرتين الفاء فيه تبع العين، والذي حملهم على الكسرة فيه كون المضارع على يفعَل ـ بالفتح ـ وذلك يقتضي في الأغلب على هذا قالوا أنت تينا فكسروا حرف المضارعة كما كسروا في «تِعْلَم» و «تِفْهَم».

قالَ جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وتَمْنَعُ الإمالة سبعةُ أحرفٍ هي الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والخاء والقاف إذا وليت الألف قبلها أو بعدها إلا في باب «رمى» و «باع» فإنك تقول فيهما: طاب، وخاف، وصغا، وطغى، وذلك نحو صاعد، وعاصم وضَامِنٌ وعاضد وطائف، وعاطش وظالم، وعـاظل وغائب، وواغل، وخامد، وناخل، وقاعد، وناقف».

قال المُشَرِّحُ: إنما امتنعوا عند هذه الأحرف من الإمالة لئلا يَكُوْنُوا بالاستعلاء في صعودٍ وبالإمالة في نُزُولٍ.

فإن سألتَ: فلم كسروا الحرف من المستعلية؟.

أجبتُ: لأنّي لا أمنع هجوم الكسرة على الحروف المستعلية، بل أقول

---

(١) في (ب): «فلا...».
(٢) ساقط من (ب).

الإمالة إذا كان وضعها على التجانس فمتى وقع بها التنافر امتنع المصير إليها، ونظيرها امتناع الترخيم في المضاف، الحروف المستعلية تمنع الإمالة في الأسماء دون الأفعال، ألا ترى أنك تميل ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾[1] و ﴿ عَصَىٰ آدَمُ ﴾[2] و ﴿ كِتَاباً يَلْقَاهُ ﴾[3] و ﴿ قِبْلَةً تَرْضَاْهَا ﴾[4]، ولا تميل «الرّضا» ولا «اللّقاء»، ولا «العَصا»[5] وهذا لما ذكرنا من أن الألف الواقعة عيناً أو لاماً في الثُّلاثي المجرّد لا تخلو من أن تكون منقلبةً عن ياءٍ أو واوٍ، على ما مضى، ولأنَّ الفعلَ أمكنُ في التَّصريف من الاسم.

فإن سألتَ: الحرف [المُستعلي][6] في «صاعد» تمنع الإمالة والكسرة تقتضيها فكيفَ امتنعت فيه[7] الإمالة مع أن الكسرة آخرهما وجوداً، وكذلك كيفَ منع المستعلي قبل الألف منعه بعدها فالهُبوط بعد الصُّعود أسهل من الصُّعودِ بعد الهبوط، ولذلك أبدلوا الصّاد في صراط لئلا يتسفَّلُوا بالسين ثم يَتَصَعَّدُوا بالطَّاءِ، وقالوا: قَسَيْتُ وقَسَوْتُ فلم يكن هو التّسفل عن تَصَعُّدٍ؟.

أجبتُ: أمَّا الأول فلأن الحركة لا تعارض الحروف.

فإن سألتَ: فكيف عارضته في ما قال الشيخ أبو علي الفارسي فلو قلت: مررت بطارد، ﴿ وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِيْنَ ﴾[8] وهذا صاحبُ قادر لم يكن هو الإمالة، لأنها تسفل بعد تصعد؟.

---

(١) سورة الإسراء: آية ٢٣.

(٢) سورة طه: آية ١٢١.

(٣) سورة الإسراء: آية ١٣.

(٤) سورة البقرة: آية ١٤٤.

(٥) في (أ): «التقا».

(٦) في (أ): المستقل.

نقل الأندلسي في شرحه ٣/٥ شرح هذه الفقرة، قال: «وذكر صدر الأفاضل في شرحه قال: الحرف المستعلي...».

(٧) ساقط من (ب).

(٨) سورة الشعراء: آية ١١٤.

أجبتُ: أمّا «طارد» فلما يأت من أن الراء المسكورة يمال لها ما لا يمال لغيرها، وأما الإمالة في صاحب قادر فممنوعة، ومن ثم قال الشيخ: لم يميلوا مررت بقادر، وأما الثُّلاثي فلأن كِلا الأمرين مُستثقل لا سيّما عند التماس التجانس بالإمالة. وأمّا قسيت وقسوت فليس المقامُ لطلبِ التجانس.

قال جارُ اللّه: «أو وَقَعَتْ بعدها بحرفٍ أو حرفين كناشصٍ ومفاريض، وعارض ومعاريض، وناشطٍ ومناشيط، وباهظٍ ومواعيظ[1] وبالغ ومباليغ، ونافخ ومنافيخ، ونافق ومعاليق».

قال المُشَرِّحُ: مَنَاشِيْط: جمع مَنْشُوْطٍ من نَشَطَ العقدة. بهض الحمل أثقله.

فإن سألتَ: فكيف أمالَ الكِسَائِيُّ وأبو عمرو ﴿ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ ﴾[2] ولم تُمل معاريض؟.

أجبتُ عنه بعين ما مضى في أول قسم الأسماء.

قالَ جارُ اللّه: «وإن وقعت قبل الألفِ بحرفٍ وهي مكسورةً أو ساكنةً بعد مكسورٍ لم يمنع عند الأكثر نحو صِعَابٍ ومِصْبَاحٍ، وضِعَافٍ و[مِضْحَاكٍ][3] وطِلاب ومِطْعَامٍ وظماءٍ وإظلامٍ وغلابٍ ومغناجٍ وخِبَاتٍ وإخباثٍ وقفافٍ ومِقْلَاةٍ».

قال المُشَرِّحُ: تخلل غير المستعلي بين الألف والمستعلي مما أزال التّنافر ولذلك كره المستعلي قد كسرت من استعلائه ومن ثم قال ابنُ السراج[4]: وإذا كان الحَرْفُ المستعلي مفتوحاً لم يجز الإمالة، وهذا لأن

---

(١) في (ب): «مياهيظ» والتصحيح من (أ) والمفصل (خ).

(٢) سورة البقرة: آية ٧.

(٣) ساقط من (أ) موجود في المفصل.

(٤) الأصول لابن السراج ١٦٤/٣.

فتحة الحَرْفِ المُسْتَعْلِي يقوي استعلاؤه. المِقْلَاةُ: المرأة التي لا يعيش لها ولد.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ): قال سيبويه[1]: وسمعناهم يقولون: أراد أن يضربَها زيدٌ فأمالوا، وقالوا: أراد أن يضربها قبل فنصبوا[2] القاف. [3]وكذلك مررت بمالِ قاسم وبمال ملق[3]».

[4]قال المُشَرِّحُ: الشيخُ: الألفُ في يضربها زيدٌ قد أميلت للكسرة، ولم يميلوا يضربها قبل للحرف المُستعلي بعدها وهو القاف[4].

قال المُشَرِّحُ: إنَّهم ما أمالُوا بمال قاسم للقاف، وأمالُوا بمال ملق لكسرة اللام.

فإن سألتَ: فكيف لم يُميلوا لكسرةِ اللّام في الفصل المتقدم؟.

أجبتُ: تعارضت الكسرة والحرف المستعلي، والحرف أقـوى من الحركة، ولأن الحرف المستعلي آخرهما وجوداً فكانت الغلبة له.

فإن سألتَ: كيفَ منع الحرف المستعلي فيما إذا وقع بعد الألف في نحو مررت بمال قاسم. ولم يمنع في نحو مصباح؟.

أجبتُ: لما مضى في هذا الصّنف من أن الهبوط أسهل من الصعود بعد الهبوط.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) والرَّاء غير المكسورة إذا وَلِيَتْ الألفَ منعت منع المستعلية تقول: هذا راشد، وهذا حمار، ورأيت حمارك على التفخيم،

---

(١) الكتاب ٢/٢٦٥.

(٢) في رواية في «المفصل»: «ففتحوا».

(٣ ـ ٣) هذا النص مفصول مع شرحه في فقرة خاصة في نسخة (ب) وحذف في (أ) شرحه فليتأمل.

(٤ ـ ٤) لم يرد هذا الشرح في (أ) لما أدمج النّصين أسقطه.

والمكسورة أَمْرُها[1] بالضد من ذلك يمال لها ما لا يمال مع غيرها نحو طارد وغارم».

قال المُشَرِّحُ: هذه المسألة مدارها على حرف، وهو أن مخرج الرّاء بين الغين والياء ولذلك ترى البغاددة[2] والمستعربة الشامية يخرجون الراء غيناً نحو الرمل الغمل، وفي تمرد وتمغدد، وفي نحو شمر تسمع، والألثغ يخرج الراء ياء ثم إذا فتحت الراء فهي إلى مخرج الغين أقرب، لأن الفتحة لها صعودٌ، وإذا كسرت فهي إلى مخرج الياء أقرب لأن الكسرةَ لها هبوطٌ من صعود.

قال جارُ اللّه: «(3)وتغلب غير المكسورة كما تغلب المُستعلية فتقول: من قرارك وقرىء: ﴿ كانَتْ قَوَارِيْرَا ﴾ ممالاً(3)».

قال المُشَرِّحُ: الراء المكسورة في نحو قرارك تغلب غير المكسورة، لأنها آخرهما وجوداً، فيكون الغلبة لها. وشيءٌ آخر قاله الشيخ أبو علي الفارسي[4] فإذا عليت المستعلي فإن تغليب الرَّاء المفتوحة أجدرُ، لأنه لاستعلاء في الراء إنما هو حرف من مخرج اللام فيه تكرير.

فإن سألتَ: فكيف لم تغلب المفتوحة من الرائين فتمنع الإمالة الألف الأولى؟.

أجبتُ: لأنه أشغل عنها الراء المفتوحة بما يليها من الألف، نظيرها كلبان تهارشا على عظم، فالأقوى لا يسلم للأضعف العظم، أمّا إذا لقي للأقوى عظم على حدة فلا يبعد أن يسلم للأضعف عظمة وهذا شيء لطيف.

---

(١) في (ب): «على الضد».

(٢) في (ب): «البغدادية».

(٣ - ٣) ما بين القوسين داخل في الفقرة قبلها في (أ).

(٤) شرح الأندلسي ٤/٥.

قال جارُ اللَّه: «فإذا تباعدت لم تؤثر عند أكثرهم فأمالوا هذا كافر، ولم يميلوا مررت بقادر».

قالَ المُشَرِّحُ: إنما أمالوا هذا كافر لقرب الكسرة من الألف، ولم يمنع الراء غير المكسورة من الإمالة لبعدها، ولم يميلوا مررت بقادر، لقرب الحرف المستعلي وتباعد الراء المكسورة.

فإن سألتَ: فما بالهم أمالُوا الرِّبا لكسرة الراء مع تباعده؟.

أجبتُ: الشيء زمان إقباله على الأثر أقوى منه زمان تباعده عنه.

قال جارُ اللَّه / : «وقد فخم بعضهم الأول، وأمال الآخر». [١٦٩/ب]

قال المُشَرِّحُ: إنما فخم الأول للراء التي هي غير المكسورة، وأمال الثاني لكسرة الدال والراء المكسورة.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وقد شذَّ عن القياس قولهم: الحجاج والناس ممالين».

قال المُشَرِّحُ: الحجاج ليس فيه شيءٌ من موجبات الإمالة.

فإن سألتَ: أليس أن [ألف][1] الحجاج تصير في التصغير ياء؟.

أجبتُ: صيرورة الألف[2] في موضعِ وضعها فيما إذا كانت الألف منقلبة العذر[3] في إمالة الحجاج علماً هو طلب التفرقة بينه وبين الصفة.

فإن سألتَ: فكيفَ لم تَنْعَكِس هذه القَضِيَّة فتُمال الصفة منه ويُفَخَّمُ العلمُ؟.

أجبتُ: العَلَمُ أعرفُ، فتغييره لا يضرُّ، ولذلك أُجيز ترخيم العَلَمِ

---

(١) في (ب)

(٢) كتب الناسخ بعد الألف: «كالواو» علقها بين السطرين.

(٣) في (ب): «والعذر».

بخلاف الجِنْس. وأمَّا[1] العُذر في «الناس» فتوخي الشَّبه بينه وبين مُقابله وهو «الجِنّة» ولذلك فُتح البدوي لوقوعه في مقابل القروي.

قال جارُ اللّه: «وعن بعضِ العربِ: هذا مالٌ وبابٌ».

قال المُشَرِّحُ: في هذا الفصل حرفان:

أحدهما: تشبيه هذه[2] الألف بالألف المنقلبة عن الياء. قال سيبويه: وليس أمر العرب في الإمالة بمطردٍ على قياس واحد لا يخالفونه فإذا رأيت عربياً قد أمال شيئاً ولم يمل نظيره فلا ترينه خلط في لغة، لأن ذلك جائز.

والحرف الثاني: أنهم قالوا: لزيد مال فأمالوا في المنفصل، كما أمالوا في المتصل. فمن قال هذا مال قاسه على من قال[3] لزيد مال، ولم يعتد بما فيه من الكسرة، لأنها عارضة، وإذا لم تكن الإمالة هناك للكسرة لزم الإمالة هاهنا وعلى عكس الإمالة هاهنا ما قاله[4] سيبويه: ومن العرب من يقول في باب بويب فيجيء بالواو. ولأن هذه الألف يكثر إبدالها من الواو وهو غلط منه. هذا كلامه.

قال جارُ اللّه: «وعاب، ألفه منقلبة عن الياء».

قال المُشَرِّحُ: لم يكن في سماعِ العِمْرَانِيِّ[5] هذه الكلمة، وهو الصَّواب.

قال جارُ اللّه: «وقالوا في العَشا والمكا والكبا وهؤلاء من الواو. [وأما قولهم: الربا فلأجل الراء][6]».

---

(١) في (ب): «أما».

(٢) في (ب): «هذا».

(٣) في (ب): «على قولهم».

(٤) في (ب): «ما قال» والنص في الكتاب: ٢/٣٦٤.

(٥) من تلاميذ الزمخشري، تقدم التعريف به في الجزء الأول وهذا النص لا يوجد في المفصل (خ) فلعل نسخته هي نسخة سماع العمراني أيضاً أو هما من أصل واحدٍ.

(٦) عن المفصل (خ).

قال المُشَرِّحُ: أما العشا فمصدر الأعشى فهو واويٌّ، فكأنهم شبهوه بالواو المنقلبة عن الياء[1]، وكذلك [المكا][2] لمجثم الأرنب، وهو من الواو بدليل المكو، قال [الطرماح][3]:

* كَمْ به من مكو وحشية *

وكذلك الكبا، وهو الكناسة، وجمعه أكباء، يمد ويُقصر، وهو واويٌّ لقولهم: كبوت [البَيْتَ].

فإن سألتَ: فلمَ حُملت إمالة الكبا على الشذوذ وما حملتها على كسرة الكاف كما في عماد؟.

أجبتُ: فرقٌ بين الألف هاهنا، والألف في «عماد»، وذلك لأن[4] الألف في «عماد» لا أصل له، أما هاهنا فأصله الواو فإن تجذبه الكسرة إلى الإمالة (تحد به)[5] أصله عنها.

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) وقد أمال قومٌ حاد وحواد نظراً إلى الأصل، كما قالوا هذا ماش في الوقف».

قالَ المُشَرِّحُ: أصلها (٦حادي وحوادي٦)، كما أن أصل ماشٍ ماشيٍ.

---

(١) في (ب): «ياء».
(٢) في (ب).
(٣) في (ب): «قال المشرح» سهو من الناسخ.
ديوان الطرماح وعجز البيت:

* قيض في منتثل أو شبامْ *

وأنشده الجوهري في الصحاح: (مكا) واللسان عنه. والديوان: ٣٩٢ وفيه: (ملكء).
(٤) في (ب): «أن».
(٥) في (أ): «تحذف».
(٦ - ٦) في (أ): «جادد وجوادد».

قال جارُ اللَّه: «وقد أميل: ﴿ والشَّمْسِ وضُحَاهَا ﴾[1] وهي من الواو، ليشاكل ﴿ جَلاَّهَا ﴾ و﴿ يَغْشَاهَا ﴾».

قال المُشَرِّحُ: ألف ﴿ جَلاَّهَا ﴾ مما يستوجب الإمالة بدليل جليت، ولذلك ألف ﴿ يَغْشَاهَا ﴾[2] بدليل يَغْشَيَان، ونظير هذه المسألة عماداً ومِعْراناً.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وقد أمالوا الفتحة من قولهم: من الضرر ومن الكبر ومن الصغر ومن المحاذر».

قال المُشَرِّحُ: ابنُ الدَّهان: أما ما مُيِّل من الفَتَحَات فكل فتحةٍ تليها[3] ياء أو كسرة من غير مانع. ابنُ السَرَّاج[4]: قياسُ هذا الباب أن تجعلَ ما يلي الفتحة بمنزلة ما يلي الألف كقولهم من الضَّرَرِ، ومن الكِبَرِ، ومن الصِّغَرِ بإمالة ما قبل الراء المَكسورة، وهي جعله[5] بين الفتحة والكسرة.

فإن سألتَ: فلمَ لم يمنع الحرف المُستعلي الإمالة في «من الصغر»؟.

أجبتُ: لما ذكرنا من أن الراء المكسورة تغلب الحرف المستعلي، وكذلك يميل الفتحة وبينها وبين الراء المكسورة حرف ساكن. ابن السرَّاج: تقول: من عمرو فتميل العين، لأن الميم ساكن[6].

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) والحروف لا تمال نحو «حتى» و«إلى» و«على» و«أما» و«إلا» إلاَّ إذا سُمي بها».

قال المُشَرِّحُ: الحروفُ لا تُمال، لأنَّه لا حظَّ / لها في التَّصريف [١٧٠/أ]

(١) سورة الشمس: آية ١.
(٢) في (أ): «تعشآ» وهم الآيتان ٣، ٤ من سورة الشمس.
(٣) في (ب): «نزل».
(٤) الأصول لابن السراج ٣/١٦٩، ١٧٠.
(٥) في (أ): «بينها».
(٦) في (ب): «ساكنة».

والإمالة ضربٌ من التَّصريف مع أن حكمَ الألفِ فيها حكم المُنقلب عن الواوِ، ألا تَرى أنَّك لو ثَنَّيتَهَا بعد التَّسمية بها لقلت: علوان ولدوان وإلوان. ومن هنا يتنبه أن قول الشيخ ـ رحمه الله ـ «إلا إذا سمي به» منظور فيه.

فإنْ سألتَ: فلم لا يمال نحو «إلى» إذا سمي به[1] وإن كانت منقلبة من الواو لكسرة الهمزة فيه؟.

أجبتُ: الكسرة في مثل هذا المقام لا تؤثر ألا ترى أنهم جعلوا إمالة الكباءِ شاذٌّ مع قيامِ ما ذكرتها من الكسرة فيها. أَمَّا: بفتح الهمزة وتشديد الميم إلَّا: بكسرة الهمزة وتشديد اللام.

قالَ جارُ اللَّه: «وقد أُميل «بَلَى» و«لا» في: إما لا».

قالَ المُشَرِّحُ: قضية القياس على ما ذكرنا أن لا[2] تمال الحروف إلا أنّها أُميل منها ما أُميل لسدّها مسدَّ الجُمَلِ، ألا تَرى أنَّه يُقال: أَلَمْ يَقُم زيدٌ؟ فتقول: بَلَى، أي: قد قام، وكذلك في قولهم: افعل هذا [3]إما لا، لأن المعنى أفعل هذا[3] إن كنت لا تفعل غيره، ومعناه بالفارسية: (باربي).

قال جارُ اللَّه: و«يا»[4] في النّداء، لاغنائها عن الجمل».

قالَ المُشَرِّحُ: حرف النّداء تنزيل الفعل، ولذلك انتصب به المفعول المُطلق وفي بيت العراقيات[5]:

* فَيَالَ نِزَارٍ دَعْوَةً مُضَرِيَّةً *

---

(١) في (ب): «بها».
(٢) في (ب): «لا تمال».
(٣ ـ ٣) ساقط من (أ) الأصل.
(٤) في (أ): «ولا في النداء».
(٥) ديوان الأبيوردي ٤٣٧/١ وعجزه:
* بحيث الردينيات بالدم ترعف *

وعطف عليه الجُملة على روايةِ من روى: «رَبَّنا وَلَكَ الحَمْدُ».

قال جارُ اللَّه: «والأسماءُ غيرُ المتمكنة يُمال منها المُسْتَقِلُّ بنفسه نحو «ذا» و«أنى» و«متى» ولا يُمال ما ليس بمستقلٍ نحو «ما» الاستفهاميّةِ والشَّرطيَّةِ والمَوْصُوفَةِ»[1].

قالَ المُشرِّحُ: «ذا» مستقلّ، بدليل أنه يقال: من فعل ذاك. فتقول: ذا وتقتصر[2]، وكذلك «أنّى» يقال: هل لك ألف[3] دينار، فتقول: من أين لي وأنّى. وكذلك «متى» يقول الرجل افعل ذلك فتقول: مَتى.

وأمَّا الاستفهامية نحو[4]: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِيْنِكَ يَا مُوْسَىٰ ﴾.

والشَّرطية كقوله[5]: ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلاَ مُمْسِكَ لَهَا ﴾.

والموصوفة نحو قوله[6]:

رُبَّمـا تَكْـرَهُ النُّفُـوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَـهُ فُـرْجَـةٌ كَحَـلِّ العِقَـالِ

ما لا يقتصر به، ألا تَرى أنّه لا يُقال في الاستفهام: ما، على معنى: ما تلك.

وفي الشرط: ما، ويراد: ما تفعل أفعل، وفي الوصف: ما، على شيء حسن عندي.

قال جارُ اللَّه: «ونحو إذن».

---

(١) في (ب): «الموصولة».
(٢) ساقط من (ب).
(٣) في (ب): «من ألف...».
(٤) سورة طه: آية ١٨.
(٥) سورة فاطر: آية ٢.
(٦) تقدم في الجزء الأول.

قال المُشَرِّحُ: «إذن» أيضاً غير مستقلٍّ، ألا ترى أنه لا يقال إذن[1] وتسكت.

قال جارُ اللّهِ: «قال المُبَرِّدُ[2]: وإمالة عَسَى جيِّدَةٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: إمالةُ «عسى» كانت جيدة، لأنه ليس بحرفٍ ولا اسمٍ نازلٍ منزلة الحَرف، إنما هو فعلٌ، والفعلُ أمكن في الإمالة من الاسم، ألا تَـرَى أن الحروفَ المستعليـةَ تَمنع الإمـالة في الاسم ولا تَمنعهـا [في الفِعل][3]، وأمَّا الحُرُوْفُ فلا تُمَالُ.

---

(1) في (ب): «اذن أكرمك وتسكت».

(2) المقتضب ٥٣/٣.

(٣ ـ ٣) ساقط من (أ).

[بابُ الوَقْفِ]

قال جارُ اللَّه: «ومن أصْنَافِ المشترك: الوقف.

يشترك فيه الأضرب الثلاثة».

قال المُشرح: هذا رجل، ومن فعل، وجير.

قال جارُ اللَّه: «وفيه أربعُ لغاتٍ، الإسكان الصريح، والإشمام، وهو: ضَمُّ الشفتين بعد الإسكان، والرّوم، وهو: أن تَروم التَّحريك والتَّضعيف».

قال المُشَرِّحُ: أما الإسكان الصريح فمذهب أكثر القراء والعرب، واختيار أكثر النحويين.

فأمَّا الإشمامُ فهو عند البصريين مختَصٌّ بالضَمِّ. وأمَّا عند الكُوفيين فيشارك (1الضمّ فيه الكسر1).

واحتجَّ الكُوفيُّون بأنَّ الكسرةَ في الثّقل أختُ الضمة، والكَسرة بكسر الشّفتين، كما أن الضَّمة بضمهما، والناظر يدركهما جميعاً.

حجَّةُ البصريين: أنَّ الضمة[2] بالشفتين، والإشمام إشارة بالشّفة فأمكن استعماله مع الضمّ بخلاف الكسر، فإنه مع الياء، وهو من وسط اللسان

(1 - 1) في (ب): «يشارك فيه الضم...».

(2) في (ب): «الضم».

وليس لها آلة يشير بها إليه فإن تكلفته بإضجاع الحنك خرجَ عن موضعه[1] ولأنه تشويه الحلق.

واتفقوا على أنه لا يكون الإشمام في المفتوح، لأن الفتح من الألف وهو من آخر الحلق، وليس له آلة تشير بها إليه فيدركه النَّاظر، ولأن الفتحة بفتح الشفتين، وهي لخفتها لا يمكن أخذُ شيءٍ منها إذ في خروج بعضها خروج كلها. وأما الرَّوْمُ فهو: أن تَروم التَّحريك، وحقيقته: أن تأخذَ أوّل[2] صوت في الحركة، ونظيرها: جعل الهمزة بين [بين][3]. والرَّوم كما يكون / [١٧٠/ب] في المَرفوع يكون في غيره أيضاً من المجرور والمنصوب.

ابنُ السَرَّاج: والذي يرومون الحركة يرومونها في النصب والجر.

والفرق بين الرَّوم والإشمام: أنَّ الرَّوْمَ على ما مضى يتبعه صُويت بخلاف الإشمام فإنه يراه البصير ولا يسمع. فحاصل الإشمام: الإقشاعُ من الضمة بنفس الحركة، ونظيرها الاجتزاء من الهمزة المفتوحة بالفتحة في نحو مسألة. والعرض في استعمال الرَّوم والإشمام بيانُ جرس الحروف، كما أنَّ الغرض بالتَّضعيف بيان جَوهره.

فإن سألتَ: ما الغَرض في بيان الحُروف روماً واشماماً؟.
أجبتُ: فيه وجهان:

أحدُهما: الفَصل بين المتحرك والساكن حالة الوقف، كما فصل بينهما في حالةِ الوصلِ بالحركات، ومن ثمّة تقول العربُ في الوقف: هذا زيدو، ومررت بزيدي بالواو والياء، كما يقولون: رأيت زيداً بالألف والرَّوم والإشمام في حالة الوقف كالإعراب الخفي.

---

(١) في (ب): «من».
(٢) في (ب): «أول».
(٣) ساقط من (أ).

[والثاني][(1)]: رفع النُّفرة الحاصلة بالتقاء الساكنين، ولذلك ترى بعض العرب يفر منه إلى التحريك على ما يساق إليك.

قال جارُ اللَّه: «ولها في الخط ثلاث علامات، فللإسكـان الخاء وللإشمام نقطة، وللروم خط بين يدي الحرف، وللتضعيف الشين، مثال ذلك: هذ حكمخ وجعفرْ وخالد- وفرجَ»[(2)].

قال المُشَرِّحُ: لكلٍّ من ذلك علامةٌ في الخَطِّ فللإسكان [خاء من فوقه لمن خفف][(3)] ذلك، ومن خط قدام الحرف كأنه من ابتداء، وذلك أن الروم ابتداء الحركة وللإشمام [نقطة] قُدامه. قال ابنُ الدَّهان: لأنّه أنقص من حال الروم. وعن بعض الأدباء: رأيتُ نقطة الإشمام في خط علي بن عيسى. وهي نقطة مدورة غير مصفَّرة، وهذا لأن الألف ابتداؤه النقطة، كما أن الروم ابتداؤه الإشمام، وعلامة التّضعيف شين فوقه من شَدِّدْ.

قال جارُ اللَّه: «والإشمام مختص بالمرفوع، ويشترك في غيره المجرور والمرفوع والمنصوب غير المنون».

قال المُشَرِّحُ: قد ذكرنا اختلاف البصريين والكوفيين في الإشمام فلا نعيده، في هذا المقام قيّد المنصوب بغير المنون، لأنّه إذا كان منوناً فالوقف عليه بالألف.

قال جارُ اللَّه: «والمنون يُبدل من تنوينه ألف كقولك: رأيت فرجاً وزيداً ورشاءً وكساءً وقاضياً، فلا متعلق به لهذه اللغات».

قال المُشَرِّحُ: رشاء ـ بالمد ـ ككساء.

---

(1) ساقط من (أ).

(2) الكتاب ٢/٢٨٢.

(3) في (أ): «خاء خفيف».

قال جارُ اللَّه: «والتَّضعيف مختص بما ليس بهمزة من الصحيح المتحرك ما قبله».

قال المُشَرِّحُ: الهمزة بانفرادها مستثقلة، فكيف مع التَّضعيف لا سيما في الآخر، وذلك أن آخر الكلمة يجب أن يكون على حرف خفيف، ومن ثمَّ لا يقفون إلا على الساكن، ويبدلون الألف المنقلبة من الواو ياءً، وذلك في نحو أغزيت. قال سيبويه[1]: لا يضَعِّفُون الهمزة في آخر الكلمة.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وبعض العَرَبِ يحول ضمة الحرف الموقوف عليه وكسرته على الساكن الذي قبله دون الفتحة في غير الهمزة فيقول: هذا بكُر ومررت ببكِر [ويجري أيضاً في حال التعريف][2].

قال[3]:

---

(١) الكتاب

(٢) في (ب).

(٣) توجيه إعراب الشاهد وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٥، المنخل ص ١٩٤، شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٧٠.

وينظر: المنقوص والممدود للفراء ص ٢٨، المقصور والممدود لابن ولاد ص ٦٥، المخصص ١٥/ ١١١، العيني ٤/ ١١ الهمع ٢/ ١٥٦.

قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: «البيتان الأولان وجدت الأول منهما في «أخبار الشعراء» يصف سهاماً. و «تحفزها» تدفعها والهاء عائدة على السهام، و «الشعر» جمع أشعر، وهو الكبير شعر الجسد، وجعل الزمخشري الشعر من هذا الباب، لأن الفصيح المستعمل في جمع أفعل فعل ساكنة العين، وربما جاءت في الشعر محركة فحملها على الفصيح الأكثر. . . .

ثم قال: والبيتان الأولان وجدت الأول منهما في كتاب «النقائض» في حديث «يوم الوقيط» واختصرت منه قوله: «ومرت اللهازم يومئذ بعد الوقعة على ثلاثة رهط من بني عبدة بن عدي بن جندب بن العنبر وزور وحذمر وشريك لم يكونوا برحوا مع قومهم فيلحقوا بالدهناء معهم ولم يشهدوا القتال مع بني دارم وكانوا يرعون نقا من إبلهم حتى طردوها فأحرزوها وجعل زور يقاتلهم ويرميهم وهو يرتجز:

نحن حمينا حين لا يحمي بَشَرْ … يومَ الوَقِيْطِ والنّساء تُبْتَقَر

قوس تنقاها من النبع وزر … ترن أن تنازع الكف الوتر

* تَحْفِزُهَا الأَوْتَارُ والأَيْدِيْ الشُّعُرْ *

* والنَّبْلُ سِتُّونَ كأنَّها الجَمُرْ *»

قال المُشَرِّحُ: من العَرَبِ من يَكْرَهُ اجتماع السَّاكنين في الوَقف كما يكرهه[1] في الوَصل فينقل حركة الموقوف عليه إذا كانت ضَمة أو كَسرة إلى الساكن قبله، وذلك إذا لم يشر، وذلك أن الحرف السَّاكن إذا جاوَزَ الحركة فقد نزله العرب منزلة المُتحرك بها، ألا تَرى أنَّ حركتي الإعراب لما جاورتا الكاف صارتا كأنَّهما فيها، ومنه قول جرير[2]:

* أحبُّ المؤقدان إليّ مؤسى *

فهمز الواو في الموضعين جميعاً، لأنهما جاورتا ضمة الميم قبلهما فصارت الضمة كأنها فيهما، والواو إذا انضمت ضماً لازماً فهمزها جائزٌ نحو أُجوه و ﴿ أُقِّتَتْ ﴾[3]، ونظيره / قولهم هذا بكُر ومررت ببكِر لغة بعضهم هذا [١٧١/أ]

= حجرية فيها المنايا تستعر   تحفزها الأوتار والأيدي الشعر

والوقيط: يوم كان في الإسلام بين تميم وبكر بن وائل.

قال الجوهري: الوقط والوقيط: حفرة في غلظ أو جبل تجتمع فيه ماء السماء، والجمع وقاط».

ينظر: النقائض ص ٣٠٥، ٣١٣، معجم البلدان ٣٨٢/٥.

ونص الجوهري في الصحاح ص ١١٦٨ (وقط).

(١) في (أ): «لما يكره...».

(٢) تمامه:

* وَجَعْدَةَ إذْ أَضَاءَهُما الوَقُود *

ديوان جرير: ٢٨٨/١ وروايته: (الواقدان إلى موسى) بدون همزٍ من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك أولها:

عفا النّسران بعدك والوحيد   ولا يبقى لجدّته جديد

والشاهد في الخصائص: ١٧٥/٢، ١٤٦/٣، ١٤٩، وسر صناعة الإعراب: ٧٩ والمحتسب: ٤٧/١، وشرح شواهد الشافية: ٤٢٩.

وموسى: ابن جرير، وجعدة ابنته....

(٣) سورة المرسلات: آية ١١.

المُرء ورأيت المَرء، ومررت بالمِرء. بضم الميم وفتحها وكسرها. يصف قوساً. الشُّعُرُ: جمع أَشْعَرٍ، وهو الذي عليه شَعْرٌ.

قالَ جارُ اللّهِ: «ونَحوه قولهم: اضربه واضربنه، وقال[1]:

عَجِبْتُ والـدَّهْـرُ كَثِيْـرٌ عَجَبُـهْ   مِنْ عَنَـزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْـرِبُـهْ

وقال أبو النَّجم[2]:

* فَقَرِّبْنَ هذا وهَذا زَحِّلُهْ *»

قال المُشَرِّحُ: يريدون[3]: اضربْهُ واضربَنْهُ، وهذا لأن الوقف لا يكون إلا[4] على المُتحرك، والهاء ـ وإن كان متحركاً ـ إلا أن ما قبله ساكناً فيثقل

---

(١) توجيه إعراب الشاهد وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٥، المنخل ص ١٩٥، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٧٠، ٧١.

وينظر: الكتاب ٢/٢٨٧، شرح أبياته لابن السيرافي التكملة لأبي علي ص ٣٣، إيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٩٩، البحر المحيط ٢/١٠٨، الشافية ٢/٢٠٨، الهمع ٢/٢٠٨، قال ابن المستوفي: «والبيتان الآخران لزياد الأعجم، وهو زياد بن سليمان بن عامر بن الحارث، ولم أره في ديوانه».

(٢) البيت لأبي النَّجم، توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٤، المنخل ص ١٩٥، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٧١.

وينظر: الكتاب ٢/٢٨٧، الأصول لابن السراج ٢/٣٨٤.

قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: «وأظن هذا البيت لأبي النَّجم من قصيدته التي منها قوله يصف الخيل المضمرة:

جُـرْداً تـهـادى كـالـقِـدَاح ذُبَّلَهْ   يَـهْـطِلُهـا السَّركض بِـطَش تَـهْـطِلَهْ

تـظمـيء اللَّحْـمَ ولَـسْـنـا نـهـزِلَـهْ   نـطويـه والـطَّي السَّرِفـيـق يـجـدِلَـهْ

طيِّ الـتِّـجـار الـعـصـب إذ تـنـخـلـه   نـقـرعُـهُ قـرعـاً ولـمَّـا نـعـتِـلَهْ

أي: نجذبه جذباً عفيفاً. ورواه الجوهري: «نفرعه» و«لسنا نعتله» ولا يكون على هذه الرِّواية من هذا الباب، وقال: فرعت فرسي باللجام أي: قدعته، وأنشد قول أبي النجم».

ينظر: الصحاح ٣/١٢٥٧. وبعض هذه الأبيات لم ترد في مجموع ديوانه الذي جمعه الأستاذ علاء الدين أغا ونشره في النادي الأدبي في الرياض سنة ١٤٠١ هـ ولعل ابن المستوفي انفرد بروايتها.

(٣) في (ب): «يريد».

(٤) ساقط من (ب).

اللَّفظ بهما هاهُنا ولا يسهل كما سهل[1] على نحو زيد وعمرو من أجل أن الهاء خفي. قال الإمام عبدُ القاهِر الجُرْجَانِيُّ[2]: فإذا لم يَعْتَمِد لسانُك على متحرك قبله لم يعذب اللَّفظ به، وقويت الكلفة فيه، فلما[2] كان يقتضي الحال تحريك الساكن قبل الهاء إذا سكن للوقف كان أن ينقل حركته إليه أولى من أن يؤتي بأجنبية، فإن كان ما قبل الهاء حرف معتل نحو قضاة، ولقيه وهو يعزوه فليس إلا الإسكان من غير نقل، ضرورة أن الألف لا تقبل الحركة والواو والياء تثقل عليهما الحركة فإنما ذلك للصحيح، وإن كان قبل الهاء متحركاً فلا وجه للنقل، وإنما تحذف الحركة فقط فتقول: ارمه في ارمهي من أجل أن الحرف الذي قبل الهاء بحركة نفسه أولى.

زَحَّلَهْ[3]: بَعَّدَهُ، وهو تَفْعِيْل من زَحَلَ عن مكانه وتَزَحَّل، أي تَنَحَّى وتَبَاعَدَ، ومنه اشتقاق زُحَل، لأنَّهم يقولون: إنه في السَّماءِ السَّابعة.

قال جارُ اللَّه: «ولا تقول[4]: رأيتَ البكُرْ».

قال المُشَرِّحُ: إنما لا يحول هاهنا، لأن التَّحويل ورد في عضُد وعضْد مثل ضَعَفٍ وضَعْفٍ وعَضُدٍ وعَضْدٍ وفَخِذ وفَخْذ. ابنُ جِنّي: ولم يجيء من هذا شيءٌ في المفتوح لخفة الفتحة،ألا ترى أن من قال جَحْدٌ ورجْلٌ[5]وهو يريد جَحَداً ورجُلاً لم يقل في جَمَل جَمْل فيكون الرّد مقصوراً عليه، ولذلك لا تُحول الضَّمةُ والكَسـرةُ إلـى[6] السَّاكن قبلها إذا كان حرفَ مدٍّ ولينٍ نحو هذا زيدٌ وعونٌ، ولا يقال: أيضاً: مررت باليسر بكسر السين في الوقف، ولا

---

(١) في (ب): «يسهل».
(٢) في (أ): «فيما».
(٣) رواية البيت في الأصول وغيره: «أزحله».
(٤) في (ب): «يقولون».
(٥) في (أ): «فخذ ورجل».
(٦) في (ب)

هذا عدل بضم الدّال، لأن ذلك من ما لا نـظيـر[1] له، وإنما تقولُ: مررتُ باليُسُر بضم السين اتباعاً لضمة الياء وكذلك تقول: هذا عِدِل بكسر الدال اتباعاً لكسرة العين.

فقالَ جارُ اللَّه: «وفي الهمزة نحو لهن جميعاً فتقول: هذا الخبؤُ، ومررت بالخبىءِ ورأيت الخبأَ».

قال المُشَرِّحُ: هذا وقف الذين يخففون الهمزة، والفرق بين المهموز وبين[2] غيره أن الهمزة بعد الساكن أثقل، فبالتحويل يحصل أمران:

الفرارُ من التقاء الساكنين.

وتخفيفُ زيادة[3] الثّقل الناشيء من وقوع الهمزة بعد السّاكن، بخلاف غير المهموز فإنه لا يحصل به إلا أحد[4] الأمرين.

قال جارُ اللَّه: «وكذلك البُطُوْء والرِّدُءْ».

قال المُشَرِّحُ: البُطُوءْ بضمتين، وبهمزة ساكنة، والرِّدُءْ بكسر الراء وضم الدال وسكون الهمزة.

قالَ جارُ اللَّه: «ومنهم من يتفادى، وهم ناسٌ من تميم من أن يقولوا هذا الردؤ ومن البطىء فيفر إلى الاتباع فيقولون: البُطُؤ بضمتين وهذا الرِّدِىءْ بكسرتين».

قال المُشَرِّحُ: (فِعُل) بكسر الفاء وضم العين، و(فُعِل) بضم الفاء وكسر العين ليس من أوزان الكلام فلذلك يفر من يفر إلى الإتباع، ومن ثم لا يقولون: هذا عِدُل، ولا مررت بالبُسِر ولذلك نزلوا هذه الصّيغة المنقول إليها

---

(١) في (أ): «يظهر».

(٢) في (ب): «وغيره».

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (أ): «على أحد..

في باب التحويل تنزيل الوزن الموضوع من أوزانهم حتى جعلوا العود منها إلى الأصل بمنزلة التَّحويل.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وقد يبدلون من الهَمزة حرفَ لينٍ تحرُّك ما قبلها أو سَكَنَ فيقولون: هذا الكَلَوُ والخبو البطو والرَّدْوُ ورأيتَ الكلا والخبا والبطا والردا ومررت بالكلى والخبى والبطى والردى».

قال المُشَرِّحُ: هذا وقف الذين لا يخففون الهمزة، يبدل من الهمزة من جنس الحركة التي قبلها.

قال جارُ اللَّه: «ومنهم من يقول: هذا الرِّدَى ومررت بالبُطُو فيتبع». / [١٧١/ب]

قال المُشَرِّحُ: الإتباع هاهنا كالإتباع في الفصل المتقدم إلا أن الإتباع هاهنا مع تخفيف الهمزة، وفي الفصل المتقدم بدونه.

قال جارُ اللَّه: «وأهلُ الحِجَازِ يقولون: الكلأ في **الأحوال الثَّلاث**، لأنَّ الهمزةَ سكَّنها الوقفُ وما قبلها مفتوحٌ فهو كرأس».

قال المُشَرِّحُ: أهلُ الحجاز كأنَّهم لا يحولـون فيقولـون الكلأ في الأحوال الثلاث، لأن الهمزة سكنها الوقف وما قبلها مفتوح كرأس.

قال جارُ اللَّه: «وعلى هذه العبرة[١] يقولون في أكمؤ كمو وفي اهنىء هنى كقولهم: جُونة وذيب[٢]».

قال المُشَرِّحُ: يريد: إنهم كما يقلبون الهَمزة الساكنة المفتوح ما قبلها ألفاً فكذلك يقلبون الهمزة الساكنة[٢] المضموم ما قبلها واواً والهمزة الساكنة

(١) في (أ): «ومنهم من يقول هذا يقولون. . .» وما أثبته من (ب) هو نص المفصل.
(٢ ـ ٢) ساقط من (ب).

المكسور ما قبلها ياء ويقولون في أكمؤ بالهمز أكمو بالواو، وفي اهنىء أمر مخاطب من هنأة الطَّعامَ اهني بالياء. الجُونَةُ: حقَّةُ العَطَّارِ».

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وإذا اعتل الآخر وما قبله ساكن كآخر ظبي ودلو فهو كالصَّحيحِ».

قال المُشَرِّحُ: لما كان نحو ظبي ودلو كالصَّحيح في تحمل الحركات كان مثله أيضاً في الوقف [عليه][1].

قال جارُ اللَّه: «والمتحرك ما قبله إن كان ياءً قد أسقطها التنوين في نحو قاضٍ وعمٍ وجوارٍ فالأكثر أن يوقف على ما قبله فيقال: قاض وعم وجوار وإن لم يسقطها التنوين في نحو القاضي ويا قاضي ورأيت جواري فالأمر بالعكس».

قال المُشَرِّحُ: الاسمُ إذا كان في آخره ياءً قد أسقطها التّنوين مكسور ما قبلها فالأكثر أن يوقف على ما قبل الياء، وهو مذهبُ سيبويه. قال ابنُ السرَّاج[2]: لأنه تسقط في الوصل [من أجل التنوين، كأنه يقول: الأصل فيه أن يجاوب حالة الوصل حالة الوقف][3]، لأنه على شرفِ العود إلى الأصل. قال سيبويه[4]: وحدَّثني أبو الخَطَّاب أن بعض من يوثق به [يقول][5]: هذا رامي وغازي وعمي، وهي قراءةُ ابنِ كثيرٍ في نحو قوله[6]. [وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِيْ﴾ و﴿ وَالِيْ ﴾[7] والحَذْفُ في ما فيه تنوين أجودُ فإن لم يكن في

(١) ساقط من (أ).
(٢) الأصول لابن السراج ٢/٣٧٤، وفيه نص سيبويه.
(٣) ساقط من (أ).
(٤) الكتاب ٢/٢٨٨.
(٥) في (أ) «من العرب».
(٦) سورة الرعد: آية ٧.
(٧) سورة الرعد: آية ١١.

موضع تنوين فإن البيانَ أجودُ [(1]في الوقف[1)]، وذلك في قوله هذا القاضي. ابنُ السَّرَّاجِ[2]: لأنَّها ثابتةٌ، من العرب من يحذف هذا في الوقف شبهه بما ليس فيه ألف ولام كأنهم أدخلوا الألفَ واللاَّمَ بعد أنْ وَجَبَ الحذف. وأمَّا النَّصْبُ فليس فيه إلا البَيَانُ، لأنَّها ثابتةٌ في الأصل. قال سيبويه[3]: وسألتُ الخليل عن القاضي في النِّداء فقال: اختار يا قاضي، لأنَّه ليس بمنون كما اختار القاضي. قوله: فالأمر بالعكس، يريد أن الأكثر يوقف عليه بالياءِ، كما أن الأكثر في هذا قاضٍ أن يوقف عليه بدون الياء.

قال جارُ اللَّه: «ويقال يا مُري لا غيرُ».

قال المُشَرِّحُ: مُرِي، اسم فاعل من أرى يُرى، يريد: إنه يَجوز في القاضي [ويا قاضي][4] الوقف على اليَاءِ، وعلى ما قبل الياء، ولا كذلك يا مُري؛ فإنه لا يجوزُ الوقفُ فيه إلا على الياء كيلا يؤدي إلى إعلالين وكذلك تركوا الإدغام في تئد.

قال جارُ اللَّه: «وإن كان ألفاً قالوا في الأكثر الأعرف هـذه عصا وحبلى».

قال المُشَرِّحُ: حق هذا الاسم أن[5] تقف عليه في الأحوال بغير تنوين ـ وإن كان منصرفاً ـ فتقول: هذه عَصَا، ورأيت عَصَا، ومررتُ بعَصَا.

قال جارُ اللَّه: «ويقول ناسٌ من فَزَارَةَ وقَيْسٍ حبلي بالياء وبعض طَيِّىءٍ حبلـو بالواو».

قال المُشَرِّحُ: إنما يقلبونها للفَرق بين حالة الوقف وغيرها. أمَّا الياءُ

(1 ـ 1) ساقط من (ب).
(2) الأصول 2/375.
(3) الكتاب 1/289.
(4) ساقط من (أ).
(5) في (ب): «الذي تقف...».

(١فلأنها تقلب في التثنية كذلك للضرورة فكذلك هاهنا١) أما الواو فلأنها أبينُ من الياء.

قال جارُ اللّه: «ومنهم من سوى[٢] في القلب بين الوقف والوصل».

قال المُشَرِّحُ: وذلك حُبلى زيد وحبلو زيد في الوصل، وهذا من باب إجراء الوصل مجرى الوقف نحو ثلثهربعة.

قال جارُ اللّه: «وزعم الخليل أنَّ بعضَهم يقلبها همزةً فيقول: هذه حبلاء ورأيت رَجُلاء، وهو يضربهاء».

[١٧٢/أ] قال المُشَرِّحُ: الألف قد / تبدل همزة، وذلك في نحو صحراء فإن الهمزة فيه منقلبة عن ألف التأنيث، وإنما تقلب همزة للضرورة كذلك هاهنا.

قال جارُ اللّه: «وألف «عصا» في النَّصب هي المبدلة من التنوين، وفي الرفع والجر هي المنقلبة عند سيبويه، وعند المازني هي المبدلة[٣] في الأحوال الثلاث».

قال المُشَرِّحُ: مذهب أبي عثمان المازني أن الوقف على نحو الرحى والعصا على المبدلة في الأحوال، ومذهب الكسائي وأبي عمرو وبه أخذ ابن كيسان وأبو سعيد السيرافي أن الوقف في الأحوال الثلاث[٤] على المنقلبة (٥وعند سيبويه أن الوقف في حالتي الرفع والجر يكون على المنقلبة٥) وفي حالة النصب على المبدلة[٦].

(١ ـ ١) عبارته في (أ): «فلأنها في التثنية تقلب كذلك للضرورة فكذلك هاهنا».

(٢) في (أ): «يسوي» والتصحيح من (ب) وهو نص المفصل.

(٣) في (أ): «المبتدلة».

(٤) في (ب):

(٥ ـ ٥) يظهر أنه مصحح على هامش (أ) إلا أنه لم يظهر في صورة المخطوط، إذ علامة التصحيح موجودة.

(٦) فصل القول في ذلك العكبري في «التبيين عن مذاهب النحويين» ص ١٨٦ مسألة رقم (١٩) «الوقف على المقصور المنون».

واحتجَّ أبو عُثمان بأن الحاجةَ ماسةٌ إلى الإبدال من التنوين في الحالتين، لأنه (١كلمة، ولذلك أبدل عنها في النصب إلا أنه في الصَّحيح بعد الإبدال عنها في الحالتين لأنه١) لو كان فيها الإبدال [لكان النَّصب كذلك، فالإبدال](٢) لا يخلو من أن يكون بالألف، أو بالواو والياء. لا وجه إلى أن يكون بالألف، لأن الألف لا تناسب الكسرة والضمة، ولا وجه إلى أن يكون بالياء والواو، لأنهما متى وقعتا طرفاً فإما أن يقلبا وأما أن لا يقلبا، فلئن لم يقلبا لزم من ذلك خلاف الأصل أيضاً وهو قلب النون المكسورة أو المضموم ما قبله(٣) إلى الألف، أما هاهنا فقد أمكن الإبدال عنهما بالألف ضرورة أن ما قبل التنوين مفتوح.

واحتجَّ الكِسَائي وأبو عمرو بأشياء:

أحدها: أن الألف قد وقف عليه في قول الشماخ(٤) روياً:

رُبَّ ضيفٍ طَرَقَ الحَيَّ سُرَىٰ
صادَفَ زاداً وحَدِيْثاً ما اشْتَهَىٰ

والألف المبدلة من التنوين [في النصف لا تكون](٥) روياً، لو قلت في بيت «زيداً» وفي آخر «عمراً» أحلت.

(١ - ١) ساقط من (ب).
(٢) ساقط من (أ).
(٣) في (ب): «قبله».
(٤) ديوان الشماخ ص ٤٦٤ (ملحق الديوان) تحقيق الدكتور صلاح الدين الهادي وبعدهما:
* إن الحديث طرف من القرى *
وهما في البيان والتبيين ١/١٠، أمالي الزجاجي ص ٤٨، أمالي ابن الشجري ٢/٢٠٥، المرتجل ص ٤٨، التبيين عن مذاهب النحويين ص ١٨٩، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٧٦، البحر المحيط ٧/١٠، العيني ٤/٥٤٦، شرح شواهد الشافية ص ٢٠٦.
(٥) في (ب)

وثانيهما: أن بعض القراء[1] قرأ: ﴿ سَمِعْنَا فَتَى يَذْكُرُهُمْ[2] ﴾ بالإمالة، وإنما تُمال الأصلية لا المُبدلة، ولأنهم أمالوا[3] الألف في ﴿ هدى ﴾ من قوله[4]: ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدَى ﴾، ولو كانت هي المبدلة لما جازت إمالتها كما في رأيت عمراً.

ثالثهما: أن ألفَ ﴿ هُدى ﴾ كتبت في المصحف بالياء، والمبدلة لا يجوز كتابتها بالياء[5].

حجَّة سيبويه: حمل حال الاشتباه على حال عدم الاشتباه وأمَّا حُجَّة أبي عثمان: فيقول: لم قلت بأن الألف تدل على التنوين في حالين[6]؟ فلئن قال: قياساً على صورة النصب قلنا بين الحالتين وحالة النصب فرق، وذلك أن ما قبل التنوين في حالة النصب كما هو مفتوح صورة فهو مفتوح معنى، [أما في الحالتين فغير مفتوح معنى][7].

أما حجة الإمامين فنقول: الشعر قسمان مطلق ومقيد وهذا الشعر من قبيل المقيد [والمقيد][7] لا حظ له في الحركة والتنوين هذا كما لو قلت مكان سرى شرف.

أمَّا قوله بأن بعض القراء قرأ: ﴿ سَمِعْنَا فَتَى ﴾ بالإمالة وإنما تمال الألف الأصلية فحديث زور، ألا تراهم يقولون: درست علماً، والألف هنا هي المبدلة من التنوين، فإذا أمالوا الألف الثابتة في (عماداً) للألف الممالة

---

(١) هي قراءة حمزة والكسائي وورش. غيث النفع ص ٢٩٤.
وهي الآية رقم ٦٠ من سورة الأنبياء.
(٢) في (أ)
(٣) في (أ): «أمالهم».
(٤) سورة طه: آية ١٠ وهي قراءة أبي عمرو والكسائي وورش وغيرهم.
(٥) في (ب): «ياء».
(٦) في (ب): «في الحالين».
(٧) في (ب)

قبلها فأي شك يبقى لك بعد هذا[1]؟! ولعل الإمالة فيه لاشتباه الألف المبدلة بالألف المنقلبة.

وأمّا قولهم: بأنهم أمالوا الألف في «هدى» من قوله: ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدَىٰ ﴾ فنقول: إذا أُميل ألف «هدى» فإما أن تكون [ألف][2] النار ممالة، أو لا تكون، فلئن كانت ممالة جاز أن تكون الألف في هدى ممالة للمشاكلة كما في ﴿ والشَّمْسِ وَضُحَاهَا، والقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا ﴾[3]، وإن لم تكن ممالة جاز أن تكون الإمالة لاشتباه الألف المبدلة بالألف المنقلبة، وبالشبه ثبت في الفرع الحكم الثابت في الأصل، فكيف الاشتباه؟! ومن ثمَّ أجاز سيبويه[4]: أين تظن زيداً ذاهبٌ فألغى الظَنَّ، وإن كان «أين» غير مُستقر، كما جازَ إلغاؤه إذا كان مُسْتَقِرّاً.

وأمّا أن كتابة المصحف جوز قياسه [فليس بقياس][5] بل سنة متبعة.

تخمير: أواخر الأسماء على نوعين، إما صحيحة، وإما معتلة.

فالصحيحة على ضربين: مهموزة، وغير مهموزة، وكلا الضربين قد ذكرنا في الوقف أحكامه. والمعتلة على صنفين / أيضاً قد [١٧٢/ب] أمضينا في الوقف أحكامه وأما ما في آخره ألف [أو واو][5] أو ياء ساكن ما قبله أو ألف ممدودة فحكمه حكم الصحيح.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) والوقف على المرفوع والمنصوب من الفعل الذي اعتلت لامه بإثبات أواخره نحو يغزو ويرمي. وعلى المجزوم،

---

(١) في (ب): «بعد هذا ينبغي لك».
(٢) في (ب)
(٣) سورة الشمس: الآيتان ١، ٢.
(٤) الكتاب: ٦٣/١.
(٥) في (ب)

والموقوف منه بإلحاق الهاء نحو لم يعزه ولم يرمه ولم يخشه واعزه وارمه واخشه وبغير هاء نحو لم يغز ولم يرم واغز وارم».

قال المُشَرِّحُ: الوقف على الفعل المعتل بإثبات آخره، ولا يحذف منه شيء، لأنه ليس مما يلحقه التنوين في الوصل فيحذف منه. وأمَّا المجزومُ والموقوف فيكون الوقف عليه بالهاء نحو لم يغزه واغزه، والهاء - هاهنا - وإن كانت هاء الاستراحة والتبيين إلا أنها جعلت في هذا عوضاً عن المحذوف ومن العرب من يقول: لم يغز واغز بغير هاء مع اجتماع ساكنين.

ابنُ السرَّاج[1]: وهذه اللُّغة أقلُّ اللُّغَتَيْن.

قال جارُ اللّه: «إلاَّ ما أفضى به ترك الهاء إلى حرفٍ واحدٍ فإنه يجب الإلحاق نحو فه وره».

قال المُشَرِّحُ: أمَّا ما يكون على حرفٍ واحدٍ فلا بدّ من الهاء ضرورة أن الابتداء لا يكون إلا بمتحرك والوقف لا يكون إلا على ساكن.

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) وكلُّ واوٍ أو ياءٍ لا تحذف [تحذف][2] في الفواصل والقوافي كقوله تعالى[3]: ﴿ الكَبِيْرُ المُتَعَال ﴾، ﴿ يَوْم التَّنَاد ﴾[4]، ﴿ واللَّيْلِ إذا يَسْر ﴾[5]، وقول زهير:

.... وبعـ ـض القَـوْمِ يَخْلق ثمَّ لا يـفـر»

---

(١) الأصول لابن السراج ٣٨٢/٢ ونصه هكذا: «فأما المعتل إذا جزم، أو وقف للأمر ففيه لغتان: من العرب من يقول: ارمه ولم يغزه واخشه ولم يقضه ولم يرضه. ومنهم من يقول: ارم واغز واخش فيقف بغير هاء. قال سيبويه حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس، وهذه اللغة أقل اللغتين».

ينظر الكتاب ٢٧٨/٢.

(٢) ساقط من (أ) موجودة في المفصل.

(٣) سورة الرعد: آية ٩.

(٤) سورة غافر: آية ٣٢.

(٥) سورة الفجر: آية ٤.

قال المُشَرِّحُ: أمّا إذا كان اسم فإنه لا يخلو من أن يكون منوناً، أو لا يكون فلئن كان منوناً فحكمه ما ذكرنا من أن الأجود فيه حذف الياء ولئن كان غير منون فالأجود إثبات الياء. أما الفعلُ فإنما حذف منه الياء، لأن حالة الوقف مشتبهة بحالة الجزم، وفي حالة الجزم تسقط فكذلك في حالة الوقف. ﴿ يَوْم التَّناد ﴾ إشارة إلى قوله تعالى[1]: ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الجَنَّة أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدَ وَجَدْنَا ما وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّاً [فَهَلْ وَجَدْتُّم مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقّاً] ﴾[2]. صدر البيت[3]:

ولأنْتَ تَفْـرِي مــا خَـلَقْتُ وَبَـعْـ ـضُ القَوْمِ .... البيت

يمدح هرم بن سِنان المري. يقول: إنك بجراءتك وجودة آراءك إذا هممت بأمرٍ مضيت فيه وأتممته. وفي كلام الحجاج: إني لا أهم إلا أمضيت ولا أخلق إلا فريت، وقول الآخر:

* ماضٍ على الهَمّ مقدام الوَغَى بَطَلُ *

قال جارُ اللّه: «وأنشدَ سيبويه[4]:

لا يَبعــد اللّه أحبــابـاً تــركتهـم   لم أدْرِ بعدَ غَدَاةِ الأَمْسِ ما صَنَعُ

أي: ما صنعوا».

---

(١) سورة الأعراف: آية ٤٤.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) شرح ديوان زهير ص ٩٤.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٦، المنخل ص ١٩٥، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٧٩.

وينظر: الكتاب ٢/٢٨٩، ٣٠٠، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/٣٤٤، تأويل مشكل القرآن ص ٥٠٧، الأصول ٢/٣٨٨، تفسير الطبري ١٨/٩، التكملة لأبي علي ص ٢٣، شرح أبياته إيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٧٤، ٣٨٠، الحجة لأبي علي ١/٣٠٧، المنصف ٢/٧٤، ٢٣٢، شرح الشافية ص ٢٢٩.

(٤) الكتاب ٢/٣٠١.

قال المُشَرِّحُ: مِنَ النَّاس مَنْ يُجري القوافي الإنشاد مُجرى الكلام فيقول[1]:

* أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتَابَنْ *
* واسأَلْ بِمَصْقَلَةَ البَكْرِيِّ ما فَعَلْ[2] *

في أي كلام كان ما فعل.

فإن سألتَ: فإذا أُجري مُجرى الكلام فلم سقط الواو الذي لا يجوز إسقاطه إعراباً؟!.

أجبتُ: إظهاراً للوقف، وهذا، لأن الشعر مسكن الآخر.

فإذا قُلت: ما صَنَعُوا لم يُدْرَ أواصلٌ أنت أم واقف؟! فإذا حذفت الواو عُلم أنَّك واقفٌ. ونظير هذه المسألة حَذو القُذة التنوين الغالي، بل هذا أولى من ذلك، لأنَّ حالَ الوَقْفِ أنقص[3] من حالِ الوَصل.

البيت لابن مقبل، وبعده[4]:

---

(١) تقدم ذكره في هذا الجزء.

(٢) تقدم ذكره في هذا الجزء.

(٣) في (ب): «أبين».

(٤) البيت لتميم بن أبي بن مقبل العجلاني في ديوانه ص ١٦٨، توجيه إعراب الشاهد وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٦، المنخل ص ١٩٩، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٧٨.

وينظر: الكتاب ٢/٣٠١، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/٣٨٣، ٣٨٤، الأصول لابن السراج ٢/٣٩٠، الحجة لأبي علي ١/٥٧، شرح شواهد الشافية ص ٢٣٦.

قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: «أورد المغربي بعد بيت ابن مقبل المستشهد به قوله:

لو ساوفتنا بسوف من تحيتها ... سوف العيوف لراح الركب قد قنع

وقال: يريد: قنعوا، والسوف، الشم، يقول: لو دنت منا فشممنا ريحها لقنعنا. والعيوف: الناقة التي تشم الماء ولا تشربه، يقول: قد رضي بمقدار الشم وإن منعته ما سواه، والمعنى: إذا نال منها هذا القدر رضي أصحابه ومن معه من أجل رضاه، والعيوف: الذي يشم الماء ولا يشربه.

وهذا البيت بعد الأول بعشرة أبيات. وفي «شعره»: =

لَـوْ سَـاوَفَتْنَـا بَسَـوْفٍ من تَحِيَّتِهَـا   سَوف العَيُوْفِ لراح الرَّكْب قد قَنِعْ

ساوفتنا: بالفاء من السّوف، وهو الشَّمُّ، يقول: لو دنت منا فشممنا رائحتها لقنعنا. ويروى:

* لو ساعَفَتْنا بسوفٍ من تَحِيَّتها *

والمُساعفة والمساعدة من وادٍ واحدٍ والعيوف: الناقة التي تَشمّ الماء ولا تشربه، يريد[1]: قد يرضى منها بمقدار الشم وإن منعته ما سواه، والمعنى: إذا نال منها هذا القدر رضي أصحابه ومن معه من[2] أجل رضاه.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وتاء التأنيث في الاسم المفرد تقلب هاء في الوقف نحو غرفة وظلمة».

قـال المُشَـرِّحُ: «في الاسم المفـرد» احتـرازاً عن نحـو غـرفـات وظلمات. / [١٧٣/أ]

قالَ جارُ اللَّه: «ومن العرب من يقف عليها تاء قال:

* بل جَوْزتيها كَظَهْرِ الحَجفَتْ *

= * لوساعفتنا . . . . *
كذا وجدته بخطي في ديوان شعره».
أقول: هو كما قال ابن المستوفي في ديوانه بعد عشرة أبيات ينظر ص ١٧٢.
ونص المغربي (الأندلسي) غير موجود في شرحه لخرم أصاب الجزء الخامس منه ذهب بمعظم هذا الباب. وقد نقله الأندلسي عن الخوارزمي، والخوارزمي إنما نقله عن ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ٣٨٤/٢ إلا أن ابن السيرافي قال: «وقال ابن مقبل في هذه القصيدة»، ولم يقل: وبعده كما فعل الخوارزمي وتبعه الأندلسي فليتأمل.
وأنشد البيت أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب ١٧٩/٥ (التيمورية).

(١) في (ب): «يريد رضي. . .».
(٢) في (ب): «لأجل رضاه».

قال المُشَرِّحُ: الوقف على التاء لغة حكاها حمزة عن أبي الخطاب. علي بن عيسى: وإنما جاز إبدال الهاء من تاء التأنيث لأن الهاء طرف من أقصى الحلق والهاء تزاد طرفاً لتكون خلفاً من الواو التي هي أختها في الموضوع الذي لا يصح فيه. ومن العرب إذا سكت على الهاء جعلها تاء فقال: هذا طلحت وخبز الذرت. أصحاب اللغة يقولون: «بل» هاهنا بمعنى «رب» ونظيره[1]:

* بل مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بعدَ مَهْمَهِ *

جوز كل شيءٍ: وسطه، وجمعه أجواز، يقال للترس إذا كان من جلود ليس فيه خشب ولا عقب حجفة ودرقة، وجمعها حجف، والمحاجف: المقاتل صاحب الحجفة. وحجفت فلاناً: إذا عارضته ودافعته. قال الإمام عبد القاهر الجرجاني ويقولون: تهياء كظهر المجن من الملامسة[2].

---

(١) البيت لرؤبة في ديوانه ص ١٦٦ وروايته:

* ومهمه أطرافه في مهمة *

وينظر: العيني ٣/٢٤٥، الشافية ص ٢٠٢، اللسان: (بلل).

(٢) ينسب هذا الرجز إلى أبي النجم العجلي الراجز، كما ينسب إلى سؤر الذئب شاعر جاهلي، ونسبه ابن يسعون إلى بعض الطائيين، ولم أجده في (شعر طيء). وسؤر الذهب في (ألقاب الشعراء ص ٣٠٤).

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٧، المنخل ص ١٩٦، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٨٠.

وينظر: التكملة لأبي علي ص ١٠٨، شرح شواهده (إيضاح أبيات الإيضاح) ٢/٥٧٤، ٥٨١، المحتسب ٢/٩٢، الخصائص ١/٤٠٣، ٢/٩٨، الإنصاف ص ٣٧٩، رصف المباني ص ١٥٦، ١٦٢، اللسان: (حجف)، (بلل)، وشرح شواهد الشافية ص ١٩٨. قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: البيت لأبي النجم و «بل» فيه بمعنى «رب» وهو قليل: والجوز: الوسط من كل شيء، والتيهاء: المفازة التي يتاه فيها. قال الجوهري: يقال للترس إذا كان من جلود ليس فيه خب ولا عقب حجفة ودرقة، والجمع حجف قال الراجز:

ما بال عيني عن كراها قد جفت ... مسبلة تستن لما عرفت

داراً لليلى بعد حول قد عفت ... بل جوزتيهاء كظهر الحجفت

آخر كلام الجوهري. وبعده: =

ما قبل البيت:

ما بال عين عن كراها قد جَفَت
مسبلة تَسْتَنّ لما عَرَفَتْ
داراً لسلمى بعد حولٍ قد عَفَتْ
بل جوزتيها. . . . . البيت

قد جفت، أي: انقطعت عن كراها، وصفها بالأسنان كما وصف السيل بالاعتنان في بيت العراقيات[1]:

وتسطو كما يعتن في جريانه أتى إذا مارد ريعانه طغى

والاعتنان والاستنان متقاربان.

قال جارُ اللّه: «و «هيهات» إن جُعل مفرداً وقف عليها بالهاء وإلا بالتاء، ومثله في احتمال الوجهين «استأصل الله عِرْقَاتَهُمْ وعِرْقَاتِهِمْ».

= فالله نجاك بكفى مسلمت من بعد ما وبعد ما وبعد مت
صارت نفوس القوم عند الفصلمت وكادت الحرة أن تدعى أمت

أبدل التاء من الألف في «ما» هاء للوقف، ثم قلبها تاءً اعتقاد أنها كتاء طلحة وما أشبهه. شبهه التيهاء بظهر المجن من الملابسة، والشيء قد يشبه بالشيء ويراد منهما معنى فيهما مثاله.
قوله: «كظهر الحجفت» إنما أراد أن التيهاء ملساء لا أعلام فيها كظهر الحجفة ملاسة، ولم يرد أنها مثلها في المقدار. قال الخوارزمي: قد حجفت، أي: انقطعت من كراها، وصفها بالاستنان كما وصف السيل بالاعتنان في بيت العراقيات:

* وتسطو كما يعتن في جريانه *

أي: إذا ما رد ريعانه طغا، والاعتنان والاستنان متقاربان».
ونصه طويل مفيد جداً. فليراجع هناك.
ينظر الصحاح ١٣٤١/٤ (حجف).
أقول لم يرد هذا الرجز ـ أعني الأبيات الأُول ـ في ديوان أبي النجم المشار إليه فيما سبق وهي من أرجوزة طويلة موجودة في مصادر مختلفة. منها:

تسمع للحلى إذا ما انصرفت كزجل الريح إذا ما زفزفت
ما ضرها أم ما عليها لو شفت متيماً بنظرة وأسعفت
قد تبلت فؤاده وشغفت

(١) ديوان الأبيوردي ٣١٩/١.

قال المُشَرِّحُ: قد ذكرنا في قسم الأسماء أن «هيهات» تكون مفرداً وجمعاً، فإذا وقفت عليه مفرداً فهو [بالهاء][1] كغرفة وحجرة، وإذا وقفت عليه جمعاً فهو بالتاء انفسح العرقات العرق.

قال جارُ اللَّه: «وقد يجري الوصل مجرى الوقف منه قوله:

* مثل الحَرِيْقِ وافقَ القِصَبَّا *»

قال المُشَرِّحُ: لهذا وجه من القياس، وهو أن الحرف الذي للإطلاق لما لم يلزم، لأن في الناس من يجري القوافي في الإنشاد مجرى الكلام على ما مر آنفاً فلذلك يلزم أن تقول: الأضخم على هذا فلا يطلق، فإذا كان ذلك وجهاً في الإنشاد علمت أن الحرف الذي للإطلاق غير لازم، وإذا لم يلزم لم يعتد به، وإذا لم يُعتَدَّ به كان الحرفُ المُشَدَّد كأنَّه الموقوف عليه في الحُكم. ومن إجراء الوصل مجرى الوقف قوله[2]:

إن تَبْخَلِي يا هندُ أو تَعْتَلِّي
أو تُصْبِحِيْ فِي الظَّاعن المُوَلِّي
بِبَــازِلٍ وَجْنَــاءَ أو عَـيْـهَــلِّ

قبل البيت[3]:

(١) ساقط من (أ).

(٢) الأبيات الثلاثة لمنظور بن مرثد الأسدي من أرجوزة جيدة في أراجيز العرب ص ١٥٩، وفي مجالس ثعلب ٥٣٣/٢ منسوبة للدبيرية، ونسبها الصغاني لمنظور ابن حبة الأسدي، وهو منظور بن مرثد لأن أباه مرثد وأمه حبة كذا قال البغدادي في الخزانة ٥٥٣/٢، وينظر: نوادر أبي زيد ص ٢٤٨، شرح شواهد شرح الشافية ص ٢٤٨.
والشاهد في: الكتاب ٢٨٢/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٧٦/٢، الأصول ٤٥٢/٣، التكملة لأبي علي ص ١٩ إيضاح شواهد الإيضاح ٣٦٥/١، الخصائص ٥٣٩/٢، المحتسب ١٠٢/١، ١٣٧، ٢٧٦، شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٩، ضرائر الشعر ص ٣٢، ٥١.

(٣) البيت لرؤبة في ديوانه ص ١٦٩.
توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٨، المنخل ص ١٩٦، شرح =

لَقَـدْ خَشِيْتُ أَنْ أرى جِـدَبَّـا
في عـامِنَا ذَا بَعـد مـا أَخصبَّـا
إذا الـدُّبـا فـوقَ المُتـون دبًّـا
وهـبَّت الـرِّيـحُ لـه فـهبَّـا
يتـرك مـا أبقى الـدُّبـا سَبْسَبَّـا
أو كـالحَـريق وافقَ القَـصَبَّـا
والـتِّبْـنَ والحَـلْفَـاءَ فـالْتَـهَبَّـا
كـأنَّـه الـلَّيْـلُ إذا اسْلَحَبَّـا

عنى بالجدبب: الجَدْب فزاد في آخره للضرورة باءين، وهذا كقوله:

فُـؤَادِدِي انـقَـطَـعْ
وضِـرْسِـسِـي قَـدْ انْـقَـلَعْ

وكقولهم: فطن فطننّ بزيادة نونين، وكذلك عنى بالأخصب: أخصبب فشدده. المتون: جمع متن، وهو المكان فيه صلابة وارتفاع يقول: أَخشى

= المفصل لابن يعيش ٦٨/٩.
وينظر: الكتاب لسيبويه ٢٨٢/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٧٧/٢، الرد عليه لابن الأعرابي الأسود (فرحة الأديب ص ٢٠٧)، تكملة الإيضاح ص ١٩، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٦٥/١، المحتسب ٧٥/١، ضرائر الشعر ص ٥٠، ١٣٩، العيني ٥٤٩/٤، التصريح ٣٤٦/٢، شرح شواهد الشافية ص ١٣٠.
رد أبو محمد الأعرابي في فرحة الأديب ص ٢٠٧ على ابن السيرافي لما نسب البيت إلى رؤبة بقوله: «قال (س) توهم ابن السيرافي أن الأرجيز كلها لرؤبة، لأجل أن رؤبة كان راجزاً، بل هي من شوارد الرجز، لا يعرف قائلها...».
ولم ينسبه ابن السيرافي، وإنما نسبه سيبويه؟!.
قال ابن يسعون في المصباح في شرح أبيات الإيضاح ص ١١٤ «هذا البيت لربيعة بن صبح ـ فيما زعم الجرمي ـ ونسبا في الكتاب لرؤبة وليسا في شعره ونسبهما أبو حاتم في كتاب «الطير» مع أبيات كثيرة لأعرابي».
وقال القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ص ٣٦٥: «هذا الرجز لربيعة بن أبي صبح، ويروى لرؤبة...».

أن أرى هذا العام جدباً بعد الخصب فإذا دب صغار الجراد وهبّت الرّيح تركت المكان الذي أبقى فيه الجراد شيئاً من النبات أجرد لا شيءَ فيه، لأنها استأصلت النبت وقطعته وحملته من مكان (١إلى مكان١) آخر. التهبا: أي: التهب. اسلحبَّ الليلُ: إذا امتدَّ. والمكان إذا ذَهَبَ نباته وتولى خِصبه رُؤي كأنه مظلمٌ.

قال جارُ اللَّه: «ولا يختص بحال الضرورة يقولون[٢]: ثلثهربعة، وفي التَّنزيل[٣]: ﴿ لٰكِنَّا هو اللَّه رَبِّي ﴾».

قال المُشَرِّحُ: الهاء هاهنا كما نابت عن التاء فكذلك نابت عن الهمزة وأيضاً لتقارب مَخْرجيهما. أما ﴿ لٰكِنَّا هو اللَّه رَبِّي ﴾ فقد ذكرتُهُ في قسم الحروف.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وتقول في الوقف على غير المتمكنة: أنا بالألف وأنه بالهاء، وهُوْ بالإسكان، وهوه / بإلحاق الهاء (٤وهاهنا٤) وهاهناه، وهؤلاء، وهؤلاه إذا قُصر». [١٧٣/أ]

قال المُشَرِّحُ: أنه بإبدال الهاء من الألف لتقارب المخرجين، ومنه الحديث[٥]: «فقلتُ مَهْ» وفي حديث حاتم[٦]: «هكذا فردي أَنَهْ»، وقال[٧]:

إذا ما [ترعـرَعَ][٨] فينا الغُـلاَ مُ فما أن يُقال له من هُـوَهْ

(١ - ١) ساقط من (ب).
(٢) في (أ): «فلا يقولون».
(٣)سورة الكهف: آية ٣٨.
(٤ - ٤) ساقط من (ب).
(٥) لعله يومىء إلى حديث أبي ذويب الهذلي وقد تقدم.
(٦) قصته مشهورة في المثل «لو ذات سوار لطمتني».
(٧) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٥٢٠.
وينظر: شرح ابن يعيش ٨٤/٩، العيني ٥٦٠/٤، شرح التصريح ٣٤٥/٢.
(٨) في (أ): «ترحرح».

«إذا قصر» معناه: إذا قصر هؤلاء وهؤلاه. وفي «المُقتصد» للإمام عبد القاهر الجرجاني: أمَّا نحو هاهنا وهؤلا ـ فيمن قصرها ـ. الوقف عليه بالألف كألف حبلى، إذ ليس فيه تَنوين فيبدل وبعضهم يقول: هاهناه وهؤلاه ولا يفعلون ذلك بأفعى وأعمى، لأنه في حكم المعرب.

قال جارُ اللَّه: «وأكرمتك وأكرمتكه وغلامي وضربني وعلامين وضربنيه بالإسكان وإلحاق الهاء في من حرَّك في الوصل وعلام وضربن في من أسكن في الوصل، وفي قراءةِ أبي عمرو[1] ﴿ رَبِّي أَكْرَمَنْ ﴾ و﴿ أَهَانَنْ ﴾[2]، وقالَ الأعشى[3]:

ومِــنْ شانِىءٍ كـاسِفٍ وجـهـه   إذَا مَـا انـتَـسَـبْـتُ لـه أنْـكَـرَنْ

قال المُشَرِّحُ: من حرَّك الياء في غلامي وضربني فله في الوقف مذهبان:

أحدهما: إسكانه كإسكان سائر الأسماء المتحركة المعربات.

والثاني: تبقيته على حركته، لأنَّ الحركة بناء [فهي من نفس الكلمة][4]، ومن أسكنها في الوصل قال: غلام تشبيهاً بقاض، ولأن هذه

---

(١) سورة الفجر: آية ١٥.

(٢) سورة الفجر: آية ١٦.

(٣) ديوان الأعشى ص ١٦ (الصبح المنير).

من قصيدة يمدح بها قيس بن معدي كرب، وفي شرح ديوانه «وهو أول كلمة مدحه بها».

وقبل البيت مما يتمم معناه:

تـيـمـمـت قـيـسـاً وكـم دونـه   من الأرض من مـهـمـه ذي شـزن

ومـن شـانـىء كـاشـف وجـهـه   .... البيت

وتوجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٩، المنخل ص ١٩٧، شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٩.

وينظر: الكتاب ٢٩٠/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٤٧/٢، تكملة الإيضاح ص ٢٩، إيضاح أبيات الإيضاح ٣٨٩/١، أمالي ابن الشجري ٧٣/٢، ضرائر الشعر ص ١٢٨.

(٤) في (ب)

الياء على ما يساق إليك[1] نازل منزلة التنوين. ابنُ السرَّاجِ[2]: وترك الحذف أقيس وحذف هذه الياء من الفعل أحسن من حذفها من الاسم، لأنه لا تكون فيه إلا وقبلها نون فالنون يدل عليها ولا لبس فيها في وصلٍ ولا وقفٍ، ومن ثم كثر في القرآن. رجلٌ كاسفُ الوجهِ، أي: عابسٌ.

قال جارُ اللَّه: «وضربكم وضربهم وعليهم وبهم ومنه: وضربُـهْ بالإسكان في من ألحق وصلاً أو[3] حرّك».

قال المُشَرِّحُ: اعلم أن في ميم الجمع من عليكم وأنتم وهم إذا انضم ما قبلها لغتان جيدتان:

الأولى: وصل الميم بواو وهي قراءة ابن كثير، والدليل على ذلك من وجهين:

أحدهما: أنَّهم يصلونها في التثنية بألف في عليكما ونحوه والجمع أحق بأن يكون على ثلاثة أحرف، لأنه باللفظ الأثقل أحق كما كان في الأسماء الظاهرة من قولك: الزيدان والزيدون وهي في الأفعال الماضية والغابرة كقولك: قاما وقاموا ويقومان ويقومون.

والآخر: أنه ثبوت الواو وبعدها بإجماع الجميع إذا اتصل بها مُكَنًّى ولم تقع طرفاً[4] كقوله عز وجل[5]: ﴿ أورثتُمُوها ﴾ و﴿ أنلزمكموها ﴾[6] ولذلك تضم إذا لقيها ساكن من غيرها ولا تكسر كقوله تعالى[7]: ﴿ منهم

(١) ساقط من (ب).
(٢) الأصول لابن السراج ٢/٣٧٩.
(٣) في (ب): «إذا».
(٤) في (ب): «متطرفة».
(٥) سورة الأعراف: آية ٤٣.
(٦) سورة هود: آية ٢٨.
(٧) سورة آل عمران: آية ١١٠.

المؤمنون ﴾، ﴿ وأنتم الفقراء ﴾[1] فإذا انكسر ما قبل هذه الميم نحو عليهم وبهم - في لغةِ من يَكسر الهاءِ - ففي وصلها قولان:

أحدهُما: وصلُ الميم بواو وهو الأصل لما ذكرنا.

والآخر: وصلها بياءٍ اتباعاً لكسرة ما قبلها طلباً للخفة وذلك لأنَّهم يستثقلون الخُروج من كسرٍ إلى ضمٍّ جدًّا حتى ليس في أُصولهم كلمةٌ على وزن فِعُل.

واللُّغة الثانية: إسكان الميم في جميع ذلك.

وفي هذه الميم لغة ثالثة رديئة ذكرها بعض الكوفيين وهي ضم الميم بلا واو في ﴿ قُمْتُمُ ﴾[2] ونحوه وكسرها بلا ياء في ﴿ عليمِ ﴾[3] ونحوه فالوقف على هذه الميم في هذه اللغات الجيدتين والرديئة بإسكان الميم فمنهم من يثبت الواو والياء في الوصل. ومنهم من يُسقطهما ويسكن الميم. والجميع إذا وقفوا [على الميم][4] أما في إحدى الجيدتين والرديئة فلأن حال الوقف أنقص من حالِ الوصلِ وأما في اللغة الثالثة فلحصول المقصود.

فإن سألتَ: فلم لم يكن الوقف على الياء في غلامي وضربني فيمن أسكن في الوصل؟.

أجبتُ: للتَّفرقة بين حالَتي الوقف [والوصل والتفرقة هناك ممكنة لأن السَّاقط ليس من نفس الكلمة أما هاهنا][5] فبخلافه.

قال سيبويه: يحذف بعض العرب ما بعد الهاء من «عنه»، لأنَّه كره

---

(١) سورة فاطر: آية ١٥.
(٢) سورة المائدة: آية ٦.
(٣) سورة الفاتحة: آية ٦.
(٤) ساقط من (ب).
(٥) ساقط من (أ).

التقاء الساكنين كأنه لم يعتد بالهاء بينهما لخفائها والاختيار عنده في هذا الإتمام.

هاء الضَّمير المتصل إذا كان قبلها ضمةٌ أو فتحةٌ فيه ثلاثُ لغات:

[١٧٤/أ] الأولى ـ وهي أجودهن ـ: الضمة وإلحاق الواو بها في الوصل / وذلك نحو: ﴿ خَلَقَهُو فَقَدَّرَهُ ﴾(١).

الثانية: ضم الهاء بغير واو، قال(٢):

* لأُعْلِطَنَّهُ وَسْماً لا يُفَارِقُهُ *

وقال(٣):

أنا ابنُ كلابٍ وابنُ أوسٍ فمَنْ يَكُنْ قِنَاعُهُ مَغْطِيّاً فإنّي لَمُجْتَلِي

والثالثة: إسكان الهاء هذا ثوبُهْ وغلامُهْ وضربُهْ. قال(٤):

(١) سورة عبس: آية ١٩.

(٢) أنشده الأزهري في تهذيب اللغة ٤٢/٥ (بحر) قال: «قال الفراء: البحر أن يلغى البعير بالماء فيكثر منه حتى يصيبه منه داء، يقال: بحر يبحر بحراً فهو بحر وأنشد:

لأعطلنه وسماً لا يفارقه كما يُحز بحَمْيِ المِيْسَم البَحِرُ

قال: وإذا أصابه الداء كوي في مواضع فيبرأ. قلت: الداء الذي يصيب البعير فلا يروي من الماء هو النجر بالنون والجيم، والبجر بالباء والجيم، وكذلك البقر وأما البحر فهو داء يورث السل.

أخبرني المنذري عن الطوسي عن أبي جعفر أنه سمع ابن الأعرابي يقول: البحير المسلول الجسم الذاهب اللحم، وأنشد:

وغلمتي فهم سحير وبحر وآبق من جذب دلوبها هجر

والشاهد في: معاني القرآن للفراء ١٧٤/٣، الإنصاف لابن الأنباري ٥١٨/٢.

قال الفراء في المعاني: «البحر: البعير إذا أصابه البحر، وهو داء يأخذ البعير فيوسم لذلك».

(٣) أنشده الأزهري أيضاً في تهذيب اللغة ١٦٦/٨، قال «وفلان مغطى القناع: إذا كان خامل الذكر، وأنشد الفراء».

وينظر: معاني القرآن للفراء ٢٢٣/١، الإنصاف ٥١٨/٢.

(٤) البيت في الخصائص ١٢٨/١، ٣٧١، ١٨/٢، المحتسب ٢٤٤/١ نظم الفرائد ص ٢٠٥، ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٢٤.

وأَشْرَبُ المَاءَ ما بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ   إلّا لأنَّ عُيُونَهُ سَيْلُ وَادِيْهَا

وقال(١):

فَبِتُّ لَدَى البَيْتِ الحَرَامِ أُخِيْله   ومِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهْ أَرِقَانِ

والوقف على كلا النوعين منه بالسكون لما ذكرنا في ميم الجمع.

قال جارُ اللَّه: «وهذهْ فيمن قال: هذ هي أمة الله».

قال المُشَرِّحُ: هذهْ بالسكون وقف هذ هي وفيها لغة أخرى هذي، فمن ثم قل الشيخ ـ (٢رحمه الله٢) ـ فيمن قال: هذ هي أمة الله.

قال جارُ اللَّه: «وحتَّامَ وفيمَ وحتَّامَهْ وفِيْمَهْ بالإسكان والهَاء».

قال المُشَرِّحُ: ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر سقط ألفها، والعلة في ذلك ما ذكرناه في قسم الأسماء، فإذا وقفت عليه فلك فيه لغتان:

إما أن تسكن الميم، وإما أن تبقيها على حالها وتأتي بالهاء، قال ابنُ السَرَّاج(٣): وثبات الهاء أجودُ في هذه الحروف، لأنك حذفت الألف من «ما» فيعوض(٤) منها في الوقف الهاء ويثبتون الحركة.

---

(١) البيت ليعلى بن مسلم بن أبي قيس، أحد بني يشكر، يلقب بـ «الأحول» شاعر إسلامي لص من شعراء الدولة الأموية، قال القصيدة التي منها هذا البيت هو محبوس عند نافع بن علقمة الكناني أمير مكة في خلافة عبد الملك بن مروان، وفيها يذكر نافعاً:

ألا ليت حاجاتي اللواتي حبسنني   لدى نافع قضين منذ زمان

أخباره في الأغاني ١١١/١٩، الخزانة ٤٠٥/٢.

والبيت في: المقتضب ٣٩/١، ٢٦٧، شرح السيرافي ١١٥/١، الخصائص ١٢٨/١، ٣٧٠، المحتسب ٢٤٤/١، ضرائر القزاز ص١٥٢، نظم الفرائد ص٢٠٥، ضرائر ابن عصفور ص ١٢٤، الخزانة ٤٠١/٢، ويروى: «ومطواي من شوق»، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٢ ـ ٢) في (ب)

(٣) الأصول لابن السراج ٣٨١/٢.

(٤) في (ب): «فيعوضون».

قال جارُ اللّه: «وتَجِيْءُ مه ومثل مه في مجيء م جئت ومثل م أنت بالهاء لا غير».

قال المُشَرِّحُ: يريدون: مجيء ما جئت، والمعنى: مجيء أي شيء جئت ومثل ما أنت[1]، والمعنى: أي شيءٍ أنت.

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) والنون الخفيفة تبدل ألفاً عند الوقف نحو قوله تعالى[2]: ﴿ لَنَسْفَعَنْ بالنَّاصية ناصية ﴾ ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾، قال الأعشى:

* ولا تَعْبُدِ الشَّيطانَ واللّهَ فاعبُدَا *»

قالَ المُشَرِّحُ: هذا كما تُجعل الألف نوناً في إنشاد بني تميم في نحو قول جرير.

والحزم في هذه المسألة أن النون الخفيفة شبيهة بالتنوين والفتحة شبيهة بالنَّصبة، وأنت إذا وقفت على المنصوب المنون وقفتَ عليه بالألف كذلك هذا. ما قبل البيت[3]:

فإيَّاك والمَيْتات لا تَقْرَبَنَّها ولا تأخذن سَهْماً حديداً لتَفْصِدَا
وذا النُّصب والمَنْصُوب لا تَنْسُكَنَّه ولاتَعْبُدِ .... البيت

كان بعض العرب يأخذ سهماً يفصد به الناقة ويشرب دمها فحرّم اللّه عليهم الدَّم إلا عندَ الضَّرورة، والنُّصب: حجرٌ ينصب يذبحون عنده لآلهتهم. ونسك ينسك: إذا ذبح على وجه القُربة.

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) سورة العلق: الآيتان: ١٥، ١٦.

(٣) ديوان الأعشى ص١٠٣ (الصبح المنير).
توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص٢١٠، المنخل ص١٩٨، شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٩، ٨٨.
وينظر: الكتاب ١٤٩/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٤٤/٢، المقتضب ٣٤٠/٤، الأزهية ص٣٨٥، أمالي ابن الشجري ٣٨٤/١، ٢٦٨/٢، الإنصاف ٢٥٧/٢، الهمع ٧٨/٢.

قال جارُ اللَّه: «وتقول: هل تضربن يا قوم هل تضربون بإعادة واو الجمع».

قال المُشَرِّحُ: إنما أعادوا واو الجمع لأن أصل الكلام: هل تضربون، إلا أنه سقطت هذه النون الدالة على رفعة المضارع استغناءً عنها، وذلك أن المضارع لا يبقى مرفوعاً عند لحاق هذه النون، إنما تسقط واو الجمع فراراً من التقاء الساكنين فإذا أردت الوقف سقطت هذه النون الخفيفة كما يسقط التنوين في الاسم، من حيث أن كل واحدٍ منهما نون خفيفة تلحق آخر الكلمة، والتَّنوين أَقوى لحاقاً بدليل أنه يجب إدخاله في الاسم ولا يَجب إدخال هذه النُّون في الفعل، ولذلك إذا لقي هذه النون ساكنٌ بعدها سقطت كما في قوله[1]:

لا تُـهِـنِ الـفَـقِـيْـرَ عَـلَّكَ أن تَـرْكَـعَ يـومـاً والـدَّهـرُ قَـدْ رَفَعَـهْ

خلاف التنوين، ثم إذا سقط ذلك الأقوى في حالة الوقف فلأن يسقط هذا الأضعف أولى.

(١) تقدم ذكره في هذا الجزء. ص ١٨٩.

[بابُ القَسَمِ]

قال جارُ اللَّه: «ومن أَصناف المُشترك (القَسَمُ)، ويشترك فيه الاسم والفعل، وهو: جملةٌ فعليةٌ أو اسمية تؤكد بها جملةٌ موجبة أو منفية نحو قولك: حَلَفْتُ بالله وأقسمتُ وآليت وعلمَ اللَّه، ويَعلم الله، ولَعمرك، ولعمر أبيك، ولعمر الله، ويمين الله، وأيم الله، وأيمن الله، وأمانة الله، وعلى عهد اللَّه لأفعلَنّ، أو لا أَفعل».

قال المُشَرِّحُ: القسم لا بدَّ له من مُقْسَمٍ به ومُقسم عليه نحوقولك: باللَّه لأخرجن فالمقسم به هو اللَّه تعالى، وقولك: لأخرجَنَّ هو المقسم عليه. القَسم إذا أجيب لا بدَّ من[1] من أن يكون معه[2] نون التأكيد كقولك: باللَّه لأفعلنَّ. واللام و«إن» يجاب بها القَسم في مقامِ الإثبات / و«لا» و«ما» [١٧٤/ب] يجاب بها في مقام النَّفي كقولك: واللَّه إن زيداً يخرج، وباللَّه ما فعلت، وواللَّه لا أَفْعَلُ.

تخمير: إذا وَقَعَ القَسَمُ في حشوِ الكلامِ كان لغواً. قال الإمام عبد القاهر الجُرْجَانِيُّ: ومعنى اللَّغو أنه لا يقتضي في الجملة المقسم عليها أن يكون فيها أحدُ هذه الحروف التي ذكرناها مثال ذلك: زيدٌ ـ واللَّه ـ خارجٌ، أو زيدٌ ـ والله ـ قد خَرَجَ، وإذا تأخر القَسَمُ فلا بد من حذفِ هذه الحروف

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب): «معها».

كلها نحو يخرج زيدٌ واللّه. الذي يدل على أن «عَلِمَ اللّه» قسم قولهم: عَلِمَ اللّه لأفعلن فيجاب بما يجاب به القسم في قوله باللّه لأفعلن. والمُراد بـ «أمانة اللّه»: ما أودع الله كل إنسان بأصل الفِطْرة من الإيمان، ولذلك تَرى الناس يحلفون بالإِيْمَان.

قال جارُ اللّه: «ومن شأنِ الجُملتين أن يُنزلا منـزلةَ جمـل واحدةٍ كجملتي الشَّرط والجَزاء، ويجوز حذف الثانية هاهنا عند الدلالة بجواز[1] ذلك ثمة».

قال المُشَرِّحُ: الجُملة المؤكَّد بها لا تكون كلاماً حتى ينضم إليها الجُملة المؤكِّدة كما أنَّ الشَّرط لا يكون كلاماً حتى ينضم إليه الجَزاء، ويجوز أن تحذف الجُملة الثَّانية في باب القسم كما يُحذف في بابِ الجزاء مثال حذفهما في باب الجَزاء قول من يقول لك: أتذهب معي إلى موضع كذا فتقول له: إن أتيتني، والتقدير: إن أتيتني ذهبتُ مَعَكَ، ومثال حذفهما في القسم قولك لمن يُلقي في التَّهلكة نَفْسَهُ: هَلَكْتَ يا رجل وأقسم بالله يعني: وأقسم بالله قد هَلَكْتَ.

قال جارُ اللّه: «والجملة المؤكد بها هي القسم والمؤكدة هي المقسم عليها والاسم الذي يلصق به القسم ليعظم به ويفخم هو المقسمُ به».

قال المُشَرِّحُ: معنى هذا الكلام قد مر في أول هذا الصنف.

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) ولكثرة القسم في كلامهم أكثروا التَّصرف فيه وتوخَّوا ضروباً من التَّخفِيْفِ من ذلك حذف الفعل في باللّه، والخبر في لعمرُك وأخواته، والمعنى: لعمرك ما أُقسم به».

قالَ المُشَرِّحُ: أمَّا حذف الفعل في «باللّه» فتقديره: أحلِفُ باللّه. وأما

---

(١) في (ب): «بجواز حذف ذلك...».

حذف الخبر في «لعمرك» فتقديره: لعمرك قسمي.

فإن سألت: كيف[1] يكون المحذوف ذلك والظاهر لا يطابق المحذوف بدليلِ أن الظاهرَ مما لا يتطرق إليه التَّصديق والتكذيب، والمحذوف يتطرق إليه ذلك؟.

أجبتُ: لما وقع ذلك المحذوف في مدارج [الطّي][2] والنّسيان صار هذا الظاهر كأنه لا محذوف له ولا مضمر فذهب عن التّصديق والتكذيب.

قال جارُ اللّهِ: «ونونُ «أيمن» وهمزته في الدّرج ونون «من» و«مُن» وحرف القَسم في «اللّهِ» و«اللّهَ» بغيرِ عوضٍ وبعوضٍ في: ها اللّه، وآللّه، وأفا اللّه».

قال المُشَرِّحُ: أما حذف نون أيمن فنحو: أيمُ اللّه. وأمَّا حذفُ همزته في الدرج فلأنها جعلت لكثرة الاستعمال همزة وصل روى ذلك عن ابن كيسان وابن درستويه. وأمَّا حذفُ نون «مِن» و«مُن» فلأن «من» «من» يكونان للقَسم بمنزلة الياء، ثم تحذف نوناهما فيقال: مِ الله. ومُ الله على ما يساق إليك بيانه. وأمَّا حذفُ حرفي القسم في اللهِ واللهَ بغير العوض فلأن الأول مجرور بإضمار الباء، والثاني منصوب بحذفه ولا عوض فيهما من المحذوف، وأمّا حذفُها بعوض في ها الله وآللّه وأفا الله فلأنه أضمر فيه حرف القسم وعوض منه حرف التّنبيه في أحدهما، وفي الثاني الهمزة مع الألف، وفي الثالث الهمزة مع الفاء.

قال جارُ اللّه: «والإبدالُ عنها تاءً في تاللّه وإيثار الفَتحة على الضَّمة[3] التي هي أعرف في العَمْرِ».

---

(١) في (ب): «فكيف».

(٢) في (أ): «الظن».

(٣) في (ب): «الضمة على الفتحة».

[قال المُشَرِّحُ: الأصل في القسم الباء ثم الواو ثم التاء. وأما إيثار الفتحة على الضمة التي هي أعرف في العَمر فلأن العَمر][1] والعُمُر لغتان، والضم فيه أشهر، ثم أنهم آثروا الفتح على الضَمّ في قولهم: لعَمْرُكَ لأنه أخف، كما آثروا الواو المفتوحة على المكسورة.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) ويتلقى القسم بثلاثة أشياء باللاَّم وبإنَّ وبحرفِ النَّفي كقولك: باللَّه لأفعلن، وإنَّك لذاهب وما فعلت ولا أفعل».

قال المُشَرِّحُ: جوابُ القسمِ لا بدَّ أن يكون باللاَّم وبـ«إن» في مقام الإثبات وبـ«ما» و«لا» في مقام النَّفي، ولا يجاب بـ«لم» و«لن».

قالَ جارُ اللَّه: «وقد حُذِفَ حرف النَّفي في قولِ الشَّاعِرِ:

* تَاللَّه يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ مُبْتَقِلُ *»

[١٧٥/أ] قالَ المُشَرِّحُ: إنما يجوزُ حذف حرف النفي؛ لأنه / لا يقع بحذفه لبس، وهذا لأن ما كان من المضارع في جوابِ القسم هو موجب لزمه اللام والنون كقولك: واللَّه لأفعلن، فإذا لم يكونا فيه علم أنه غير موجب، ونظير هذا الحَذف حذفهم من «ما زالَ» و«ما فَتِئَ». تَبَقَّلَ الحِمَارُ وابْتَقَلَ أي: رَعَى البَقْلَ هذا البيتُ للهُذَلِيِّ، وتَمامه[2]:

* جَوْنُ السَّراةِ رباعٍ سِنُّهُ غَرِدُ *

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وقد أوقعوا موقع الباء بعد حذف الفعل الذي

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) البيت لأبي ذُؤيب الهذلي، شرح أشعار الهذليين ٥٦/١.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢١١، المنخل ص ١٩٨، شرح المفصل لابن يعيش ٩٨/٩.

وينظر: إصلاح المنطق ص ٣٦٦، الإيضاح ص ٢٦٤، إيضاح شواهد الإيضاح ص ٣٣٣، الصحاح واللسان والتاج (بقل)، ونسبه في اللسان إلى مالك بن خويلد الهذلي.

ألصقته بالمقسم به أربعة أحرف، الواو والتاء وحرفين من حروف الجر وهما اللام و«من» في قولك: لله لا يؤخر الأجل، ومن ربي لأفعلن روماً للاختصاص، وفي التاء واللام معنى التعجب، وربما جاءت التاء في غير التعجب واللام لا تجيء إلا فيه، وأنشد سيبويه لعبد مناة الهذلي[1]:

تـاللَّه يَبْقَى على الأَيَّـامِ ذُو حَيَـدٍ   بِمُشْمَخِـرٍّ بِـهِ الـظَّيَّـانُ والآسُ»

قال المُشَرِّحُ: ما قبل البيت:

يـا مَيُّ إن سِبَاعَ الأَرْضِ هَـالِكَـةٌ   والـعُفْـرُ والأُدْمُ والأَرْآمُ والـنَّـاسُ
والخُنْسُ لَنْ يُعْجِزَ الأَيَّامَ ذُو حِيَـدٍ   .... البيت

وبعده:

---

(١) الكتاب ١٤٤/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٩٨/١، ٤٩٩ ونسبها إلى مالك بن خالد الخناعي الهذلي. قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: «وهذا البيت وجدته في بعض نسخ الهذليين يروى لمالك بن خالد الخُناعي، ويروى أيضاً لأبي ذؤيب وأنشده سيبويه لمالك بن خويلد الخناعي ورواه أبو الحسن الأخفش لأبي زبيد الطائي. ولم ينشده لعبد مناة الهذلي كما زعم الزمخشري. وروي لأبي ذؤيب من قصيدة أولها...... وأورد الأبيات ثم قال: كذا وجدت أول البيت المذكور:

* يا مي لا يعجز الأيَّام ذو حَيَدٍ *

وأنشده أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي كتابه «الإقناع» لأمية بن أبي عائذ، وكذلك أنشده ابن السراج، ولم أره في شعره من كتاب الهذليين.

قال الجوهري: الحيدة: العقدة في قرن الوعل، والجمع حيود، وكل نتوء في القرن والجبل وغيرهما حَيْدة وحَيَدٌ أيضاً، مثال بدرة وبدر قال الهذلي:

* تالله يبقى على الأيام ذو حيد *

...... البيت

فجاء به الجوهري بالتاء في اسم الله، وهي الرواية المشهورة...».

ولعل المرجح أنها لمالك بن خالد (يراجع شرح أشعار الهذليين ٢٢٧/١، ٤٣٩).

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢١١، المنخل ص ١٩٩، شرح المفصل لابن يعيش ٩٨/٩.

وينظر: الكتاب ١٤٤/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٩٨/١، ٤٩٩، المقتضب ٣٢٤/٢، الأصول لابن السراج ٤٣٠/١، أمالي ابن الشجري ٣٦٩/١، الأشباه والنظائر ١٤٢/٣، الخزانة ٣٦١/٢، ٢٣١/٤.

يـا مَيُّ لَنْ يُعْجِـزَ الأَيَّــامَ مُبْتَـرِكٌ   في حَـوْمَـةِ المَـوْتِ رَزَّامٌ وفَـرَّاسُ

الخَنَسُ: تأخر الأَنْفِ عن الوجه مع ارتفاعٍ قليلٍ في الأرنبة، والبَقَرُ كلُّها خنس. قال الأَزهري[1]: أراد بذي حَيَدٍ وَعْلاً في قرنه أنابيب ملتوية وروايته فيه كسر الحاء. ويقال الحيد مواضع نواتىء[2] في قرنه ويروى: «ذو حَيَدٍ» بفتح الحاء والرِّوايةُ الأولى أجودُ وهي المختارة عند البَصريين.

والظيان: ياسمين البر. والآس: نقط [3]العَسَلِ تقع من النحل[3] على الحجارة فيستدلون بتلك النقط على مواضع النحل. المُبْتَرِكُ: هو المُعتمد، والمراد به الأَسد. والرَّزَّامُ: هو المُصَوِّتُ، والأَسدُ إذا بَرَكَ على فريسته رَزَمَ. يقول: الآفات التي تقع في الدّهر لا يسلم منها هذا الوَعل الذي في رأس الجبلِ له ما يرعاه وما يشربه والظَّيان والآس إبهام.

قال جارُ اللَّه: «وتضم ميم «مِن» فيقال: مُن ربي إنك لأَشِرٌ، قال سيبويه[4]: ولا تَدْخُلُ الضَمَّةُ على «من» إلا هاهنا كما لا تدخل الفتحة في «لدن» إلا مع غدوة».

قال المُشَرِّحُ: ذكر سيبويه[5] أن من العرب من يقول: مُن ربي لأفعلن ومُن ربي إنك لأشر، ولا يستعمل ضم الميم إلا في القسم، لأنهم جعلوا ضمها دلالة على القسم، لأنهم أبدلوا الواو من الباء دلالة على القسم.

قال جارُ اللَّه: «ولا تدخل إلا على ربّي كما لا تدخل التاء إلا على اسم اللَّه وحده، وكما لا تَدخل أيمن إلا على اسم اللَّهِ والكعبة، وسمع الأخفش مِنَ اللَّه وتربي».

---

(١) تهذيب اللغة ١٩٠/٥.

(٢) في (أ): «نوات».

(٣ - ٣) في (ب): «نقط النحل تقع من العسل...».

(٤) الكتاب ١٤٥/٢.

(٥) الكتاب ١٤٥/٢.

قال المُشَرِّحُ: سيبويه: لا يدخلون من في غير ربي لا يقولون: مِن اللّٰه لأفعلن، وإنما كان[1] ذلك لكثرةِ القَسم فتصرفوا فيه وأكثروا واستعملوا فيه أشياء مختلفة وسماع الأخفش عن المبادلة.

قال جارُ اللّٰه: «وإذا حذفت نونها فهي كالباء تقول: مِ اللهِ مُ اللهِ».

قال المُشَرِّحُ: يقال: مِ اللّٰه لأفعلن، وهي من أدوات القسم بمنزلة الواو في والله لأفعلن والتاء في تالله.

قال جارُ اللّٰه: «ومن الناس من يزعم أنها من أيمن».

قال المُشَرِّحُ: قال بعضهم في مِ الله، أصلها من قولهم مِنْ ربّي إنك لأشر في القسم، حذفت منها النون استخفافاً لكثرة استعمالهم إياها في القسم مع الدلالة على اختصاصها به، وبعضهم قال: أصلُها: يَمينُ لقولهم: يمين اللّٰه لأفعلن حذفت منها الزَّوائد في هذا الموضع، لأنها كثيرة فيه غير مشكله، ولهذين الوجهين كسر الميم من كسرها. وبعضهم قال: أصلها أيمن اللّٰه لأفعلن حذفت منها الزَّوائد لكثرة دورها في القسم خاصةً وهو قول الأكثر، قالوا: ولهذا ضُمت هذه الميم هاهنا.

قال جارُ اللّٰه: «(فصلٌ) والبَاءُ لأصالتها تَستَبِدُّ عن غيرها بثلاثة أشياء: بالدُّخول على المُضمر كقولك: به لأَعبُدَنَّه وبك لأَزُوْرَنَّ بَيْتَكَ قالَ:

* فَلَا بِكِ ما أُبَالِي . . . *

وبظهور الفعلِ معها كقولك حلفتُ باللّٰه، وبالحلف على الرّجل على سبيل الاستعطاف كقولك: باللّٰه لما زُرْتَنِي وبحياتك [أخبرني]، وقال ابنُ هَرْمَةَ[2]:

---

(1) ساقط من (ب).

(2) البيت في ديوانه ص ٧٠.

=

بـاللّٰه ربِّـكَ إن دَخَلْتَ فَقُـلْ لَـهُ   هـذا ابنُ هَـرْمَـةَ واقفـاً بـالبـابِ

وقال:

* بِدِيْنِك هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ نُعْمَىٰ *

[١٧٥/ب] قال المُشَرِّحُ: الباء يستعمل معها / الفعل كما في مررت بزيد ويترك الفعل معه أيضاً كما في قولك: باللّٰه لأخرجن. أمَّا الواوُ فلا يستعمل معها الفعل كما يستعمل مع الباء والسَّبب في ذلك أنَّك إذا قلت: حلفتُ باللّٰه احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون عقد يمين في الحال.

والثاني: أن يكون خبراً بيمين قد سبقت، فإذا أبدلوا الواو من الباء خلصوا الفعل لعقد اليمين، وهذا كان غرضهم في الإبدال فوجب أن لا يستعمل معه الفعل حتى لا يَختل ذلك الغرض.

= قال ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢١٤: «وجدت هذا البيت في أخباره التي رواها حماد بن إسحاق بن إبراهيم قائماً بنفسه ولم أر معه غيره... قال إسحاق وحدثني أيوب بن عباية قال: أنشدني ابن هرمة قوله:

بـالله ربـك إن دخلت فـقـل لـهـا   هـذا ابن هـرمـة قـائمـاً بـالبـاب

فقال: كنت إذاً استطعتم، لا ولكني قلت:

* هذا ابن هرمة واقفاً بالباب *

وله قطعة في شعره أبياتها من نحو هذا البيت أولها:

طـرقـت عُـلَيَّـة صُـحْـبَـتِي ورِكَـابِيْ   أهـلاً بـطـيـفِ عُـلَيَّـة الـمُـنْـتَـابِ

...........».

وأورد الأبيات مع شرح بعض مفرداتها، وهي موجودة في الديوان متفرقة جمعها جامعه من المصادر على غير نظام وانفرد ابن المستوفي برواية قوله:

عـرفـان أني سـوف أسفـك عـبـطة   دم بـكـرة مـعـصـوبـة أو نـاب

توجيه إعراب الشاهد وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢١٤، المنخل ص ١٩٩، شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٩.

وينظر: الصناعتين ص ٧٤، الأحاجي النحوية ص ١٥، شروح سقط الزند ص ٤٢٤، رصف المباني ص ١٤٦، الخزانة ٢١٢/٤.

صدرُ البيت الأول[1]:

أَلَا نَـادَتْ أُمَـامَـةُ بـاحْـتِـمَـالٍ لِتَحْـزُنَنِي فَـلَا بِـكِ مَـا أُبَـالِيْ

تمام البيت الثالث[2]:

* وهل قَبَّلْتَ بَعْدَ النَّوْمِ فَاهَا *

---

(١) البيت لغويَّة بن سُلْمِيّ بن رَبِيْعَةَ بن زَبَّان يرثي جماعة من أهله، مع أبيات أنشدها أبو تمام في الحماسة ص ٢٨٥ (رواية الجواليقي).

الا نـادت أمـامـة بـاحـتـمـال ليـحـزنـنـي فـلا بـك مـا أبـالـي
فـسِيْـري مـا بَـدَا لَـكِ أو أقـيـمـي فـأيًّـا مـا أتَـيْـت فـعَنْ تَـقـالـي
وكَـيـف تـرو عـنـي امـرأة بـبـيـن حَـيَـاتـي بـعـدَ فـارس ذي طـلال
وبـعـدَ أبـي رَبـيـعـة عـبـدِ عـمـرو ومـسـعـودٍ وبـعـدَ أبـي هـلال

قال ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢١٣: «قال أبو محمد القاسم بن محمد الدِّيمرتي [أحد شراح الحماسة رأيتُ شرحه] خبرتني بارتحالها ليحزنني ثم أظهر قلة المبالاة بها فقال: (فلا بك ما أبالي) على الدعاء، أي لا يقع ما أبالي أقسم بها. ويروى: (فلا يك ما أبالي) ويروى: (فأبك ما أبالي) أي: أبعدك الله، وهذا أجود معنى وأشبه بما بعده. التقالي: التباعض، أي: إن شئت سيري وإن شئت أقيمي فإني أقلاك على كل حالٍ. وروي (فأيا ما فعلت) ويروى: (فأيا ما أتيت). ثم بين أن بغضه إياها ليس بخيانة من جهتها، ولكنه إنما سئم من عيشه بموت قومه. وفارس ذي طلال بالطاء غير معجمة،، يقال: إنه فرسه، وذكر بعضهم إنه موضع ببلاد بني مرة وقتل هناك فنسبه إليه، والأول أظهر. وقوله: «ثم بين أن بغضه إياها ليس بخيانة من جهتها» لا يدل عليه لفظ البيت، وإنما أراد إنها إن سارت أو أقامت وأيهما فعلت فليكن عن بغض منها أو فقد شغله هلاك أهله عن أن يرتاع لفراق مثلها، والقالي هنا للواحد مثل قوله: طارقت النعل، يصف قلة مبالاته بفراق أمامة لشغل قلبه بموت أهله وهلاكهم».

وأقول: جاء في أسماء خيل العرب لأبي محمد الأعرابي ص ١٠٦: «ذو طلال: فرس أبي بن سلمى الضبي، قال غوية بن سلمة» وأنشد البيت.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢١٣، المنخل ص ٢٠٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٩.

وينظر: المسائل العسكريات ص ٨، الخصائص ١٩/٢، سر صناعة الإعراب: ١٠٤/١، ١٤٤، إيضاح شواهد الإيضاح ص ٣١٨ الإنصاف ص ٥٢٧.

(٢) البيت يروى لمجنون بني عامر في ديوانه ص ٢٨٦.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢١٤، المنخل ص ٢٠٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٩.

وينظر: المصنف ٢١/٣، المغني ص ٥٨٤، الخزانة ٢١٠/٤.

نُعمى ـ بضم النُون ـ اسم امرأةٍ «بعدَ النَّوم» بالنون، وخص ما بعد النوم، لأن الأفواه تتغير ساعتئذٍ، وفي عراقيات الأبيوردي[1]:

إذا مَضَغَتْ غبّ السُّرَىٰ عودَ إسْحِلٍ وفـاحَ عَلَمْنَـا أنَّ مَشْـرَبَـهُ عَــذْبُ

قال جارُ اللَّه: «وتحذف الباء فينتصب المقسم به بالفعل المضمر، قال[2]:

* ألَا رُبَّ من قَلْبِي لَهُ اللَّهَ ناصِحُ *

وقال[3]:

* فَقُلْتُ يَمِيْنَ اللَّهِ أبْرَحُ قَاعِداً *

---

(١) ديوان الأبيوردي: ٢٣٥/١.

(٢) تمامه:

* ومن قَلْبُهُ لي في الظِّباء السَّوانِحِ *

والبيت لذي الرُّمة في ديوانه ص ١٨٦١.

قال ابن المستوفي: «أنشده ابن السراج لذي الرمة، وكذا أنشده سيبويه، وأنشده الشنتمري اتباعاً لسيبويه لذي الرمة وأنشده أبو جعفر النحاس لرؤبة، وهو بعيد عن نمطه، ولم يشتهر رؤبة بالقصيد... وفي النسخة معنى قوله: «في الظباء السوانح» يحتمل أحد معنيين: إما أن يكون أراد: أن قلبه يتنقل عن نصحي ومودتي كتنقل الظباء، ولم يرد سانحاً ولا بارحاً ولكنه أراد التنقل وصادفت القافية أنها على الحاء في وزن موسس فأتى بـ«السوانح» ولا قصد له السانح دون غيره أكثر من تنقله.

والوجه الآخر أن السانح من الظباء وغيرها: ما والاك ميامنه، والبارح ما والاك مياسره، وبعض العرب يتيمن بالسانح ويتشاءم بالبارح. وبعضهم يعكس هذا المعنى فيتشاءم بالسانح ويتيمن بالبارح فيكون قائل هذا الشعر ممن يرى ذلك وقال: ومن قلبه لي في طريق شؤم وغل».

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢١٥، المنخل ص ٢٠٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٩.

وينظر: الكتاب ٢٧١/١، ١٤٤/٢، شرحه لأبي سعيد ٢٣٢/٤، الأصول ٤٣٢/١، المخصص ١١١/١٣... وغيرها.

(٣) تقدم ذكره وتمامه:

* ولَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وأوْصَالِي *

وقال:

إذا ما الخُبْزُ تأدمه بِلَحْمٍ فتِلْكَ أَمَانَةَ اللَّهِ الثَّرِيْدُ[1]

وقد رُوي رفع اليَمين والأمانة عند الابتداء محذوفي الخَبر».

قال المُشَرِّحُ: «يمين الله» وإن كان مما لا يتطرق إليه التصديق والتكذيب و«يمين الله قسمي» يتطرق إليه ذلك لكن الجواب عنه ما مرَّ في الصنف المتقدم.

قال جارُ اللَّه: «ويضمر كما يضمر اللام في لاه أبوك».

قال المُشَرِّحُ: زعم الخَليل أن قولهم: لاه أبوك ولقيته أمسِ إنما هو للَّه أبوك ولقيته بالأمس ولكنهم حذفوا الجار تخفيفاً.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) [وتحذف][2] الواو ويعوض منها حرف التنبيه في قولهم: لاها الله وذا، وهمزة الاستفهام في: الله وقطع همزة الوصل في: أفا الله».

قال المُشَرِّحُ: عليُّ بن عيسى: إنما جاز دخولها في القسم، لأن «ها» حرف تنبيه يحتاج إليه في المواضع التي يحال في بنائها على غيرها كما احتيج إليه في المبهم والقسم من تلك المواضع، لأنه يحال في بيانه على غيره من الفعل المحذوف منه وهو أحلف ونحوه فاحتيج فيه إلى «ها» لذلك.

تخميرٌ: أمَّا «ها» التي في قولك: لاها لله فهي بدل من الباء وليس طريق بدلها من الباء كطريق بدل الواو منها، ولكن «ها» التي للتنبيه تضارع

---

(١) البيت بدون نسبة، ويقال أنه من صنع النحاة.
توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل ص٢١٦، المنخل ص٢٠١، شرح ابن يعيش ١٠٢/٩.
وينظر: الكتاب ٤٣٤/١، ١٤٤/٢، شرحه لأبي سعيد ٢٢٥/٣ الأصول ٤٣٣/١، وغيرها.
(٢) في (ب).

الباء من جهة أن الباء موصلة للأفعال، و«ها» لتنبيه المخاطب لما بعدها فصارت موصلة أيضاً إلى ما بعدها فاعرفه [شيئاً][(1)] إعرابياً نقلته إليك بلفظ السلف، والذي يدل على أن هذه الحروف عوض عن الواو أنها لا يجتمع بها ألا ترى أنك إن قلت: أفولله لم يثبت.

قال جارُ اللَّه: «وفي لاها اللَّه ذا لغتان، حذف ألف «ها» وإثباتها».

قال المُشَرِّحُ: إحدى اللغتين: أن تتصل الهاء باللام، واللغة الثانية أن تفصل بينهما الألف المجردة.

قال جارُ اللَّه: «وفيه قولان:

أحدهما: قول الخليل، أن «ذا» مقسمٌ عليه، وتقديره لا والله لَلأمرُ ذَا، فحذف الأمر لكثرة الاستعمال ولذلك لم يجز أن يقال عليه فيقال: ها اللَّه أخوك، على تقدير: ها الله لهذا أخوك.

والثاني: ـ وهو قول الأخفش ـ أنه من جملة القسم توكيدٌ له كأنَّه قال: ذا قسمي، قال: والدليل عليه أنهم يقولون: لاها اللَّه ذا لقد كـان كذا فيجيئون بالمقسم عليه بعده».

قال المُشَرِّحُ: إذا قلتَ: لاها الله ذا لقد كان كذا فعلى قول الخليل يقع «لقد كان كذا» تفسيراً لما أُجمل في هذا الكلام في جواب القسم. وعلى قول الأخفش يكون هو الجواب نفسه، وكأنه حذف الأمر في قول الخليل ليكون حرف التنبيه أقرب إلى اسم الإشارة وقول الخليل أسوغ وهذا لأنَّك متى أقسمت بشيء فلا حاجة إلى التنبيه بأن ذلك قسمك. قوله: «ولذلك لم يجز أن يقاس عليه» استشهاد على أن الحذف لكثرة الاستعمال لا احتجاج لقول الخليل.

---

(1) في (ب).

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) والواو الأولى في نحو ﴿ واللَّيْلِ إذَا يَغْشَى ﴾[1] للقَسَم ، وما بعدَها للعَطْفِ كما تَقُول / : بالله فاللّه وبحياتك ثم [١٧٦/أ] يحاتك لأفعلن».

قال المُشَرِّحُ: في هذه المسألة تنبيه أن واو القسم ـ في الأصل ـ هي العاطفة، وإنما خرجت إلى معنى القَسم لكونها موهمة في مثل هذه المواضع للقسم.

---

(١) سورة الليل: آية ١.

[باب تخفيف الهمزة]

قال جارُ اللَّه: «ومن أصناف المشترك (تَخفيف الهمزة).

يشترك فيه الأَضرُب الثَّلاثةُ، ولا تُخفف الهمزةُ إلا إذا تَقَدَّمها شيءٌ فإن لم يتقدمها شيءٌ نحو قولك ابتداء: أب أم إبل فالتحقيق ليس إلا».

قال المُشَرِّحُ: تخفيف الهمزة وتحقيقها جائز إلا في نحو أخرج وجاءني وأويدم فالتَّخفيف لغةُ قريش وأكثر أهل الحجاز وهو استحسان، والتحقيق لغة قَيْسٍ وتميمٍ وهو قياس[1].

حجة قيسٍ وتميمٍ أن الهمزةَ من حروف المعجم فتأدية الأصل فيها[2] كتأديته في غيرها.

وحجَّةُ قريشٍ وأكثرُ أهلِ الحجازِ أنَّها مستثقلة لخروجها من أقصى الحلق فكأنت كالتَّهوع فتخفف.

تخمير[3]: وفيما يخصها من التَّخفيف ثلاثة أوجه:

تليينها وهو جعلها بين بين وتفسير بين بين يجيء في هذا الصنف إن شاء الله تعالى.

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه ١٠٥/٥ شرح هذه الفقرة ولم يصرح بنقله عن الخوارزمي.

(٢) في (ب): «بها».

(٣) نقل الأندلسي في شرحه ١٠٦/٥ كلام الخوارزمي قال: «أصناف تخفيفها ثلاثة...».

وإبدالها وحذفها. والأصل تليينها؛ لأنه تخفيف الهمزة مع استيفائها من وجه ثم إبدالها؛ لأنه إذهاب للهمزة برمتها، وإن كان بعوض ثم حذفها وإن كان ذهاب للهمزة من غير عوض.

عدنا إلى كلام الشيخ [رحمه الله][1] الهمزة لا تخفف إلا إذا كانت مسبوقة بحرفٍ فإذا لم يكن فالتحقيق ليس إلا، وذلك لأن تليينها يقربها من السكون، والابتداء بالساكن لا يصحُّ.

قالَ سيبويه: لا يجوز أن تُجعل بين بين في التخفيف إلا في موضع يجوز أن يقع في موقعها حرف ساكن، ومما يبين ذلك أن توالي حرفان متحركان في أول بيت نحو (فعولن) حذفوا للخرم المتحرك الأول حتى يصير [2](فَعول) عولن[2]، وقد توالى في (متفا) من (متفاعلن) ثلاث متحركات فلم يخرموه لما كان الثاني من متفاعل[3][ثلاث متحركات فلم يجزموه لما كان الثاني من (متفا)] [3] قد سكن للزُّحاف فإذا سكن للزُّحاف لزمه أن يبتدىء بساكنٍ فإذا كانوا قد رَفَضُوا ما يؤدي إلى الابتداء في التقاء الساكنين[4] فلأنْ يَرفُضُوا الابتداء بالساكن نفسه أولى.

فإن سألتَ: فكيف لا تخفف إبدالها وحذفاً؟.

أجبتُ: أمَّا الإبدالُ فلأنه لا يكون إلا في همزةً ساكنةً أو متحركةً ما قبلها مدّةٌ أو مفتوحةً ما قبلها مكسورٌ أو مضمومٌ على ما يساق إليك، وكل ذلك منتفٍ هاهنا. أمَّا الحَذْفُ فلا يكون إلا إذا تقدمها ساكنٌ وذلك أيضاً هاهنا غير موجود.

قال جارُ اللَّه: «وفي تخفيفها ثلاثةُ أوجهٍ، الإبدالُ، والحَذْفُ، وأن

(١ - ١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب).

(٣ - ٣) في (ب): «فعلون عولن، وقد توالى. . .».

(٤) ساقط من (ب).

تُجعل بين بين، أي: بين مخرجها وبين مخرج[1] الحَرف الذي[2] منه حركتها».

قال المُشَرِّحُ: سميت[3] بين بين لضعفها قال عَبِيْد بن الأبرص[4]:

نَحْمِي حَقِيْقَتِنَا وَبَعضُ القَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

الجوهري[5]: أي: يتساقط ضَعْفاً غير [معتَدٍّ][6] به، كأنه بين الحي والميت فإذا كانت الهمزة مفتوحة جعلت الألف بين الألف والهمزة، وإن كانت مكسورة جعلت بين الياء والهمزة[7].

قال جارُ اللَّه: «ولا تخلو [إما][8] أن تقعَ ساكنةً فيبدل منها الحرف الذي منه حركة ما قبلها كقولك: راس وقرات و ﴿ إِلَى الْهُدَى ايتِنَا ﴾[9] وبير وجيت ﴿ والّذيتُمِنَ ﴾[10] ولؤم وسؤق و ﴿ يَقُوْلُوذَنْ ﴾[11] ».

قال المُشَرِّحُ: الهمزة إذا كانت ساكنةً وما قبلها متحرك أبدل منها الحرف الذي منه حركة ما قبلها وذلك نحو رأس فإن الهمزة فيه ساكنة وما قبلها مفتوحٌ فيبدل منها ألف؛ لأن حركة ما قبلها وهي الفتحة من الألف. ونحو بئر فإن الهمزةَ فيه ساكنةٌ وما قبلها مكسورٌ فيبدل منها ياءً؛ لأن حركة

---

(١) في (أ): فقط، غير موجود في نسخة المفصل (خ).
(٢) ساقط من (ب).
(٣) نقل الأندلسي في شرحه ١٠٦/٥ شرح هذه الفقرة.
(٤) تقدم ذكره.
(٥) الصحاح ٢٠٨٤/٥ (بين).
(٦) في (أ): «معنى» وما أثبته في (ب) يوافق نص الأندلسي والصّحاح.
(٧) في (ب): «بين الهمزة والألف».
(٨) في (أ): «من».
(٩) سورة الأنعام: آية ٧١.
(١٠) سورة البقرة: آية ٢٨٣.
(١١) سورة التوبة: آية ٤٩.

ما قبلها وهي الكسرة من الياء. ونحو لؤم فإنَّ الهمزةَ فيه ساكنةٌ وما قبلها مضمومٌ فيبدل منها واو؛ لأن حركة[1] ما قبلها وهي الضمة من الواو.

[١٧٦/ب] فإن سألتَ: فلم لا تُجعل الهمزة هاهنا بين بين / [أو][2] تحذف؟.

أجبتُ: أما جعلها بين بين فغير ممكن؛ لأنه لا حركة فيها. وأما حذفها فلأن الإبدالَ أسهلُ منه.

قال جارُ اللّه: «وإما أن تقع متحركةً ساكناً ما قبلها فينظر إلى الساكن فإن كان حرفَ لينٍ نظر فإن كان ياءً أو واواً مدَّتين زائدتين أو ما يشبه المدّة كياء التَّصغير قلبت إليه، وأُدغم فيها كقولك: خطيَّة ومقروَّة وأُفَيِّس [تصغير أفؤس]».

قال المُشَرِّحُ: الهمزةُ إذا كانت متحركةً لا تخلو من أن يكون ما قبلها ساكناً أو لا يكون، فلئن كان ساكناً فلا يخلو من أن يكون مدّة أو لا يكون، فلئن كان مدة لا يخلو من أن يكون ياء أو واواً أو ألفاً، فإن كان ياءً أو واواً قلبت إليه وأدغم فيها كقوله: خطيَّة ومقروَّة.

فإن سألتَ: فكيف لم تحذف الهمزة هاهنا وتلقى على ما قبلها حركتها كما في مسألة: مَنَ ابوك.

أجبت: لأنَّ[3] ما قبل الهمزة مدة قابلة للسكون بخلاف واو ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا﴾[4] ليست للتصغير، وكذلك أُفَيِّس تصغير أفؤُس جمع فاسٍ.

فإن سألتَ: فما قبل الهمزة في أُفيِّس يشهد أن الياء فيها ليست بهذه،

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (أ): «ولا».

(٣) نقل الأندلسي في شرحه ١٠٧/٥ شرح هذه الفقرة فقال: «قال الخوارزمي: لم يحذف هاهنا، لأن ما قبلها مدة...».

(٤) سورة التوبة: آية ٤٢.

لأن المدة وهي حرف من حروف اللّين إذا كان ما قبلها من جنسها؟.

أجبتُ: المعنى بالمدة ما كانت مدةً حقيقيةً زائدةً، أو جاريةً مجرى المدّة، وياء التَّصغير جاريةً مجرى المدة لوجوه:

أحدها: أن ياءَ التَّصغير ساكنةً أبداً غير إلحاقية، وهي زائدةٌ، وكانت بمنزلة المَدة فيما ضربناه من المسألتين، ويشهد لكونها بمنزلة المدة أن التصغير بمنزلة التكسير على ما مضى في صنف التَّصغير بيانه، والياء في دريهم بمنزلة الألف في دراهم.

الثاني: أنهم كسروا كُعيتاً وخُميلاً على كعتان وخملان، كما كسروا وليداً وظليماً على ولدان وظلمان.

الثالث: أنهم أجروا ياءَ خُوَيْصّة مجرى المدة في جواز التقاء الساكنين [بخلاف ما لو][1] كانت الياء المفتوح ما قبلها في غير المصغر لم يجز أن يقع بعده المُدغم، لأنه جمع بين ساكنين.

فإن سألتَ: فكيف لم تلين هاهنا الهمزة أو لم تحذف؟.

أجبتُ: أما التَّليين فغيرُ ممكنٍ هاهنا لأن تليينها على ما ذكرناه بمنزلة تسكينها وتسكينها غير ممكن هاهنا. أما الحَذفُ فلأنَّ القلب أهون بليتين.

قال جارُ اللَّه: «وقد التزم ذلك في نَبيّ وبريّة».

[2]قال المُشَرِّحُ: «إنما التزم ذلك لكثرة دورهما في الشعر»[2].

قال جارُ اللَّه: «وإن كان ألفاً جعلت بين بين كقولك: تَساأل وتَساؤل، وقايل».

قال المُشَرِّحُ: إن كان ما قبل الهمزة ألفاً جُعلت بين بين.

---

(١) في (أ): «متى كانت».

(٢ ـ ٢) ساقط من (ب).

فإن سألتَ: أليس[1] يلزم من ذلك التقاء الساكنين حكماً.

أجبتُ: بلى لكن لضرورة، وهذا لأنه لا حذف هاهنا ولا إبدال فتعين جعلها بين بين. أمّا أنه لا حذف فلأن الحذف إنما يكون حيث يقبلُ ما قبلَ الهمزةِ، الحركةُ وما قبل الهمزة هاهنا الألف، والألف لا تَقبل الحركة. أمّا أنه لا إبدال، فلأن الإبدال إنما يكون في موضعين:

أحدهما: أن تسكن الهمزة ويتحرك ما قبلها.

والثاني: أن تتحرك الهمزة وما قبلها مدة غير الإدغام أو ما قبلها مضموم أو مكسور ليلزم الإبدال فوقع التعارض [بين] ما ذكرنا [٢]من الدليل، وبين[٢] ما ذكرتموه فلا بد من التَّرجيح، والتَّرجيح[٣] بما ذكرناه؛ لأن الهمزة هاهنا وإن كانت ساكنةً حكماً فهي متحركةٌ حقيقةً، ألا ترى أنه يعتدونه[٤] في الوزن حرفاً متحركاً بدليلِ قولِ كُثَيِّر[٥]:

أَأَنْ زُمَّ أَجْـمَـالٌ وفَـارقَ جِـيْـرَةٌ وصـاحَ غُـرَابُ البَيْنِ أنتَ حـزِينُ

وهذا لأن وزن قولك: «أإن زَمّ» في العروض (فعولن).

قال جارُ اللّه: «وإن كان حرفاً صحيحاً أو ياءً أو واواً أصليتين أو مزيدتين لمعنى أُلقيت عليه حركتها وحذفت كقوله مسلة والخبء ومن بوك وكم بلك وجيل وحوبه وأبويوب وذومرهم وأبتغي مره وقاضوبيك».

قال المُشَرِّحُ: إنما تحذف الهمزة هاهنا، لأن التليين والإبدال فيها غيرُ

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه ١٠٨/٥ شرح هذا الموضع.

(٢ ـ ٢) ساقط من (ب) والعبارة ذهبت في اختصار الأندلسي للنص.

(٣) في (ب): «لما ذكرناه». والعبارة ذهبت في اختصار الأندلسي للنص.

(٤) في (أ): «يعتدونها» وما ذكرته من (ب) هي عبارة الأندلسي أيضاً.

(٥) ديوان كثير ص ١٧٠.

والشاهد في: الخصائص ١٤٤/٢، المنصف ١٩٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٩.

ممكنين. أمَّا التليين فلسكون ما قبلها، وأما الإبدال فلأنه إنما يكون بالحرفِ الذي منه حركة ما قبلها ولا حركةَ لما قبلها لأنه ساكنٌ / . [١٧٨/أ]

قال جارُ اللَّه: «وقد التزم ذلك في باب أرى وترى ويرى».

قال المُشَرِّحُ: «العلة في التزام الحذف هاهنا ما ذكرناه في نبي وبرية».

قال جارُ اللَّه: «ومنهم من يقول المراه والكماه فيقلبها ألفاً، وليس بمطردٍ، وقد رآه الكوفيون مطرداً».

قال المُشَرِّحُ: وفيه وجهان:

أحدهما: أنه نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها [فتحرك] وبقيت الهمزة ساكنة حتى صارت بمنزلة همزة رأس فقلبت ألفاً.

الثاني: أنه أجرى الساكن لمجاورة المتحرك مجرى المُتحرك ومن[١] ثمَّ أجاز سيبويه الإمالة وتركها في مصباح ومقلات.

أمَّا تركُها فلمجاورة الحرف المستعلي وهو الصَّاد والقاف والفتحة الواقعة بعدهما فصارا كأنهما صباح وقلات بالفتح، وذلك مما لا يجوز إمالته هاهنا.

أمّا الإمالة فلمجاورة الصّاد والقاف والكسرة الواقعة قبلها فصارا كأنهما صباح وقلات فتقدر الفتحة على الهمزة كأنها على ما قبلها فيصير بمنزلة رأس تجعلها بين بين.

[**تخمير**: اعلم[٢] أن جعل الهمز بين بين][٣] من أنواع التخفيف، وذلك لا يكون إلا في الهمزة المتحركة؛ لأن الهمزة إذا جُعلت بين بين فقد

(١) نقل الأندلسي في شرحه ٥/١١٠ شرح هذه الفقرة.
(٢) نقل الأندلسي في شرحه ٥/١١١ ولم ينص.
(٣) ساقط من (أ).

جُعلت بين الساكن والمتحرك وذلك إنما يقع تخفيفاً إذا كانت الهمزة متحركة، أما إذا كانت ساكنة ثم جعلت بين بين فذاك يقع تثقيلاً لا تخفيفاً، وكما لا يكون ذلك إلا في الهَمزة المتحركة لا يكون أيضاً إلا في المتحرك ما قبلها، ضرورة أن الهمزة إذا جُعلت بين بين فقد جُعلت بمنزلة الساكن فإذا كان ما قبلها ساكناً أيضاً لزم من ذلك اجتماع الساكنين لا على حدّه وذلك لا يجوز[1].

فأقول: الهمزة المجعولة بين بين على سبعةِ أضرب: وذلك أن الهمزة إذا تحركت وتحرك ما قبلها فإما أن تكون الهمزة مفتوحة وما قبلها مفتوح أو مكسور أو مضموم فيجوز جعلها بين بين [بمنزلة جعلها ألفاً، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، ولا يجوز جعلها بين بين][2] فيما إذا كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً. وإما أن تكون الهمزة مكسورة وما قبلها مكسور أو مضموم أو مفتوح فيجوز في هذه الصور جعلها بين بين وذلك: من عند ابلك وسئل وسيم إلا عند الأخفش في المكسورة المضموم ما قبلها فإنه لا يجعلها بين بين وإنما يقلبها ياءً محضةً.

وأما أن تكون الهمزة مضمومة قبلها مضموم أو ([3]مكسور أو مفتوح[3]) نحو هذا عبد أختك ويستهزئون ولؤم فيجوز في هذه الصور أيضاً جعلها بين بين إلا عند الأخفش في المضمومة المكسور ما قبلها فإنه يقلبها ياء محضة.

احتج الأخفش[4] بأن الألف لما لم تفتح بعد الكسرة والضمة الحقوا بالألف في هذا الباب ما يقاربها وهو الهمزة المفتوحة المجعولة بين بين، فلم يوقعوها بعد الضمة والكسرة، وكذلك الواو الساكنة لما لم تقع بعد

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه ١١١/٥ شرح هذه الفقرة فقال: «قال الخوارزمي...».

(٢) ساقط من (ب).

(٣-٣) في (ب) «أو مفتوح أو مكسور».

(٤) نقل الأندلسي في شرحه ١١١/٥ شرح هذه الفقرة.

المكسورة لم يقع بعدها أيضا ما يقاربها وهي الهمزة المضمومة المجعولة بين بين، وهكذا تقول في الهمزة المكسورة بعد الضمة بأن الياء الساكنة المكسورة لما لم تقع بعد الضمة لم يقع بعدها أيضاً ما يقاربها وهي الهمزة المكسورة المجعولة بين بين.

حجَّةُ سيبويه والخليل أن إيقاع الألف بعد الكسرة والضمة ممتنع، وأمّا إيقاع الواو الساكنة بعد الياء أو الياء الساكنة بعد الواو فغيرُ ممتنع. واحتجاج الأخفش أقوى.

قال جارُ اللّه: «وأما أن تقع متحركة متحركاً ما قبلها فتجعل بين بين كولك: سأل ولؤم وسئل».

قال المُشَرِّحُ: الهمزة إذا وقعت متحركة متحركاً ما قبلها جعلت بين بين.

فإن سألتَ: فكيف لم تُقلب أو لم تُحذف؟

أجبتُ: لأنَّ الأصلَ في تخفيف الهمزة هو [التليين][1] على ما ذكرناه في أول الصنف.

قال جارُ اللّهِ: «إلا إذا انفتحت وانكسر ما قبلها أو انضم فقلبت ياء أو واواً محضة كقولك: مير وجون».

قال المُشَرِّحُ: الهمزة[2] إذا وقعت مفتوحة / وما قبلها مكسور أو [١٧٨/ب] مضموم قلبت ياءً أو واواً، لأنها لو جعلت كما هو مذهب يونس وأكثر النحويين بين بين لصارت بمنزلة الألف، والألف لا يكون قبلها إلا مفتوحاً.

فإن سألتَ: فهلّا كان تخفيف الهمزة في سئل أن تقلبها واواً كما إذا

---

(١) في (أ): «اللين».

(٢) نقل الأندلسي في شرحه ١١١/٥ شرح هذه الفقرة.

كانت مفتوحة في نحو جون والتودة وفي المنفصل هذا غلامويبك؟

أجبتُ: إنما لزم[1] قلبها فيما ذكـرته من الصـور واواً، لأنك في التخفيف لا تخلو من أن تقلبها واواً أو تجعلها بين بين، ولم يصح أن تجعلها فيها بين بين، لأن ما قبل الهمزة المجعولة بين بين لا يكون مضموماً، كما لا يكون ما قبل الألف كذلك فأخلصتها واواً إذا [انضم][2] ما قبلها وياءً إذا انكسر ما قبلها بخلاف نحو سئل فإنه لم يمتنع فيه أن يجعلها بين بين، لأن في الكلام ياءً مكسوراً ما قبلها. ضمة نحو صيد في هـذا المكان وحيـى فيـه وحيـى باللام.

قال جارُ اللَّهِ: «والأخفشُ يقلِبُ المضمومةَ المكسور ما قبلهـا ياءً فيقول: يستهزيون».

قال المُشَرِّحُ: احتج الأخفش[3] بأنه لا حذف ولا تليين للهمزة بجعلها بمنزلة التقاء الساكنين فيلزم التقاء الساكنين.

حجَّة غيره من وجه هو[4] بمنزلة يقتضي ومن وجه آخر بمنزلة القوم[5] يقتضون فلا يجوز.

قال جار اللَّه: «وقد يُبدل منها حرف اللين فيقال: منساة، ومنه قول الفرزدق:

* فارْعَيْ فَزَارَةَ لا هَنَاكِ المَرْتَعُ *

وقول حسَّان:

---

(١) في (ب): «يلزم».
(٢) في (أ): «انكسر».
(٣) نقل الأندلسي في شرحه ١١٢/٥ شرح هذه الفقرة.
(٤) في (ب): «بمنزلة هو..».
(٥) في (ب): «يقوم».

* سألَتْ هُذَيْلُ رَسُوْلَ اللّهِ فاحِشَةً *

وقول ابنه عبد الرّحمن:

* يُشَجَّجُ رَأْسُهُ بالفِهْرِواجِيْ *»

قال المُشَرِّحُ: الهمزة إذا وقعت متحركةً متحركاً ما قبلها فإنها[1] تقلب إلى الحرف الذي منه حركة ما قبلها، لكن الأصل منها هو التَّليين. في قراءة الحسن[2] ﴿أَنْبِيْهُمْ بِأَسْمَايِهِم﴾ بمنزلة أعطيهم، وتقول العرب: قريت وتوضيت[3] ونحو[4] ﴿أن تبويا﴾ قال ابن جني[5]: وهذا ضعيف في اللغة، لأنه بدل لا تخفيف، والبدل لا يجوز عندنا إلا في ضرورة الشعر.

صدر بيت الفرزدق[6]:

---

(1) في (ب): فإنما».

(2) سورة البقرة: آية ٣٣، والقراءة في المحتسب ٦٦/١.

(3) قال أبو الفتح في الخصائص ١٥٣/٣: «وحدثنا أبو علي قال: لقي أبو زيد سيبويه فقال له: سمعت العرب تقول قريت وتوضيت فقال له سيبويه كيف تقول في أفعل منه فقال: أقرأ ...».

(4) سورة يونس: آية ٨٧، والقراءة في البحر المحيط ١٨٦/٥.

(5) الخصائص ١٥٣/٣، ونقله الأندلسي في شرحه ١١٢/٥ عن الخوارزمي.

(6) ديوان الفرزدق ٥٠٨/٢ وبعده:

وَلَقد عَلِمْتُ لئن فَزَارَةَ أُمِّرَت ... أن سوفَ تَطْمَعُ في الإمارَةِ أَشْجَعُ
إنَّ القِيَامَةَ قَدْ دَنَتْ أشراطُها ... حتى أُميَّةَ عن فَزَارَةَ تَنْزَعُ

قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: «ولما ولى خالد بن عبد الله القسري على عمر بن هبيرة قال رجل من بني أسد يجيب الفرزدق:

عجب الفرزدق من فزارة إذ رأى ... عنها أمية بالمشارق تنزَعُ
فَلَقَدْ رَأى عجَباً وأحدث بعده ... أمرٌ تضجُّ له القُلُوبُ وتَفْزَعُ
بَكَتِ المَنَابر من فزارة شجوها ... فاليومَ من قَسْرٍ تَذُوْبُ وتَجْزَعُ
ومُلوك خِندف أسلمونا للعِدى ... لله در مَلوكنا ما تَصْنَعُ
كُنا كتارِكَةٍ بنيها جانباً ... سفهاً وغيرهم تَقُوْتُ وتُرْضِعُ

والأسدي المذكور: هو إسماعيل بن عمار. الأغاني ٣٧٩/١١.

والأبيات وقصتها في الكامل للمبرد ص ٦٢٤، ٩٨٤.

وما نقله المؤلف هنا في شرح البيت هو عينه كلام ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب =

راحت بمسلمــة البغــال عـشيــة فارعي فزارة . . . . البيت

قبله:

نـزع ابن بشـر وابن عمــرو قبله وأخــو هــراة لـمثلهـا يتــوقــع

ابن بشرُ: هو عبد الملك [ابن بشر](١) بن مروان، عزل عن البصرة وكان أميرها، وابن عمرو هو سعيد بن عمرو بن الحارث بن الحكم بن أبي العاص عزل عن الكوفة وسار مسملة عن العراق إلى الشّام وقد ولي عمر بن هُبيرة الفَزَارِيّ وقال بعضُ الرُّواة: هو محمد بن عمرو بن الوليد بن عقبة أخو هراة سعيد بن الحارث بن الحكم.

تمامُ بين حسان(٢):

= ٢/٢٩٤.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص٢١٧، المنخل ص٢٠٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩/١١١.

وينظر: الكتاب ٢/١٧٠، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/٢٩٤، المقتضب ١/١٦٧، الخصائص ٣/١٥٢، المحتسب ٢/١٧٣، ضرائر القزاز ص٢٠٥، أمالي ابن الشجري ١/٨٠، نظم الفرائد ص٢٠٢، ضرائر ابن عصفور ص١١٧، ٢٢٩، المقرب ٢/١٧٩، ويروى صدر البيت:

* ومضت بمسلمة البغال عشية *

وورد البيت في شعر عبد الرحمن بن حسان ص ٣١.

(١) عن شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي.

(٢) ديوان حسان ص ٤٤٣.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المُحصل ص٢١٧، المنخل ص٢٠٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩/١١١، ١١٤، شرحه للأندلسي ٥/١١٣.

وينظر: الكتاب ٢/١٣٠، شرحه للسيرافي ١/٢٣٤، الكامل ص٦٢٦، المقتضب ١/١٦٧، الخصائص ٣/١٥٢، المحتسب ١/٩٠، شرح شواهد الشافعية ص ٣٣٩.

قال البغدادي في شرح شواهد شرح الشافية: قال صاحب «مختصر أسد الغابة»: إن أبا كبير الهذلي الشاعر أسلم ثم أتى النبي ﷺ فقال: أحل لي الزنا فقال: أتحب أن يؤتى إليك مثل ذلك؟ قال: لا، قال: فارض للناس ما ترضى لنفسك، قال: فادع الله أن يذهب ذلك عني وقال حسان يذكر ذلك». وأورد بيتين أحدهما الشاهد ثم قال: «وزاد ابن هشام في السيرة بعدهما بيتين آخرين هما . . . .». =

* ضَلَّتْ هُذَيْلُ بما قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ *

أَبو سَعِيْدٍ السِّيرافي: الفاحشة التي سألت هذيل رسول اللّهِ ﷺ: هي أن يُبيح لهم الزّنا.

ما قبل البيت الذي لعبد الرحمن[1]:

فأَمَّا ذِكْرُكَ الخُلفاءَ مِنْكُمْ فَهُمْ مَنَعُوا وَرِيْدَكَ من وِدَاجِي
ولَولاهم لَكُنْتَ كَعَظْمِ حُوْتٍ هوى في مُظلم الغَمَرَاتِ دَاجِي
وكُنْتَ أذلَّ من وَتِدٍ بقاعٍ يُشَجَّجُ................ البيت

يهجو عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص. يقول: لولا أن الخلفاء منكم لَوَدَجْتُ في[2] حلقك وإلا[3] لكنت كعظم سمكة وقع في البحر لا يشعر به. والغمرة من الماء قدر ما يغمر الرّجل.

= وأورد الأبيات الأربعة محقق الديوان الدكتور وليد عرفات.

وينظر: السيرة النبوية ص ٦٤٦، ٢/١٨٠، أسد الغابة ٢٦٢/٦، الإصابة ٣٤٣/٧.

(١) شعره ص ١٨، عن الأخبار الموفقيات ص ٢٥٥.

وهي نقض لقصيدة عبد الرحمن بن الحكم التي منها [عن الأخبار الموفقيات]:

وللأنصارِ أكلٌ في قراها لخبث المطعمات من الدجاج
وأربي من خميرهم وأبقي على لؤم الهوان من الرتاج

قال المبرد في الكامل ٣٤٢/١: «فكتب معاوية إلى مروان أن يؤدبهما وكانا تقاذفا فضرب عبد الرحمن بن حسان ثمانين وضرب أخاه عشرين فقيل لعبد الرحمن بن حسان قد أمكنك في مروان ما تريد فأشد بذكره وارفعه إلى معاوية فقال: إذا ـ واللّه ـ لا أفعل وقد حدني كما يحد الرجال الأحرار وجعل أخاه كنصف عبدٍ، فأوجعه بهذا القول».

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ١١٦، المنخل ص ٢٠٢، شرح المفصل لابن يعيش ١١١/٩، ١١٣، شرحه للأندلسي ١١٢/٥.

وينظر: الكتاب ١٧٠/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٠٦/٢، المقتضب ١٦٦/١، الكامل ٣٤١/١، ٦٢٦، ٦٢٨، الأضداد ص ٢٩، المحتسب ٨١/١، الخصائص ١٥٢/٢، نظم الفرائد ص ٢٠١، شرح شواهد الشافعية ص ٣٤١.

وشرح هذا البيت بألفاظه عن ابن السيرافي.

(٢) ساقط من (ب) موجود في شرح ابن السيرافي.

(٣) في (ب): «ولكنت».

قال جارُ اللَّهِ: «قال سيبويه: وليس بقياس متلئب، وإنما يحفظ عن العرب كما يحفظ الشيءَ الذي تبدل التاء من واوه نحو أَتْلَجَ».

قال المُشَرِّحُ: يقول [الشيخ][1]: كماً أن إبدال التاء من الواو غير كثير فكذلك الإبدال من هذه الهمزة.

فإن سألتَ: فكيف تصنع مع هذا التّضييق الشّديد بما حشى به أشعار المتقدمين والمتأخرين من تخفيف الهمزة نحو:

* لَمْ يُنْسِهِ عن عِنَانِ الحالِ أخبارُ *

إنما[2] هو لم ينسئه بالهمز، وبيت السقط[3]:

* أَدْنَى الفَوَارِسَ مَنْ يُغِيْرُ لِمَغْنَمِ *

وإنما أدنأ من الدّناءة، ومنه بيتُ أبي تمام[4]:

كَـلِفٌ بِـربِّ الحَمْـدِ يَـزعُمُ أنّـه ... [لا يُبْتَـدَىٰ بَـدءٌ] إذا لـم يُـتْـمَـمِ

وهو من ابتدأ الأمر / وفي «الحَمَاسة»[5]: [١٧٩/أ]

وحَسْبُـكَ مـن ذلٍّ وسُـوءِ صَنِيعَـةٍ ... مُناوَاة ذي القُربى وأنْ قِيْلَ قـاطِـعُ

وفي الحـديث[6]: «إنـه أُتي بـأسيرٍ يَـرْعُـدُ فقـال: أَدْفُـوْهُ» وعليـه

---

(١) عن شرح الأندلسي ١١٣/٥، ونقل شرح هذه الفقرة.

(٢) في (ب): «إنها».

(٣) شروح سقط الزند ٣٢٧/١.

(٤) شرح ديوان أبي تمام للتبريزي ٢٥١/٣ وروايته هناك:

كـلف بـرب المـجـد يـزعـم أنـه ... لـم يـبـتـدأ عـرف إذا لـم يـتـمـم

(٥) الحماسة ص١٢٣ (١٣٨) (رواية الجواليقي) ثلاثة أبيات لمحمد بن عبد الله الأزدي وهي:

ولا أدفـع ابن العم يمشي على شفـا ... وإن بـلـغـتـنـي مـن أذاه الجـنـاذع

ولـكـن أواسـيـه وأنـسـى ذنـوبـه ... لـتـرجـعـه يـومـاً إلـى الـرواجـع

وحـسـبـك مـن ذل وسوء صـنـيـعـة ... مناواة ذي القربى وأن قيـل قـاطـع

(٦) في غريب الحديث لأبي عبيد ٣٣/٤: «ومنه الحديث المرفوع أنه أتى بأسير فقال لقوم منهم: اذهبوا به فأدفوه يريد الدفء من البرد فذهبوا به فقتلوه فواده رسول الله ﷺ.

﴿ تَأْكُلُ مَنْسَاتَهُ ﴾[1] على قراءة [من][2] قرأها بقلب الهمزة ألفاً، و ﴿ قَدْ كَانَ لِسَبَا ﴾[3] وفي قراءة الزُّهري[4]: ﴿ وَبَدَا خَلْقَ الإِنْسَانَ ﴾، ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوْا كَيْفَ يَبْدَا ﴾[5] كيَسْعَى، وفي لُغة أهل المدينة بَدَيْنَا كسعينا؟.

أجبتُ: ذلك المحصول على لغةِ قريشٍ، وعن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: قرأت القرآن على مُجاهد وسعيد بن جُبير، وهما قرآ على ابن عباس، وقرأ ابن عباس على أُبي بن كعب، وقرأ أُبي على النَّبي ﷺ [وسلم] وأُبي ليس يحفظ عن النبي [ﷺ] ولا عن أحدٍ من قُريش أنه همز؛ لأنَّ الهمزَ ليس من شأنها وفيه أيضاً من علامة الإسنادية ترك الهمزة يعني [في المحراب][6].

قال جارُ اللَّهِ: «(فصل) وقد حذفوا الهمزة في كُل ومُر وخُذ حذفاً غير قياسي ثم التزموه في اثنين دون الثالث، ولم يقولوا أوخذ ولا أوكل، قال تعالىٰ[7]: ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ ﴾.

قال المُشَرِّحُ: المراد «باثنين» «وكل» و«خذ» ونقل الراء لم يحذف [وحذف][8] فيهما، [لأنهما][8] أكثر استعمالاً.

---

(١) سورة سبأ: آية ١٤، وهي قرائة أبي عمرو ونافع وأبو جعفر واليزيدي والحسن وزيد ويعقوب في السبعة ص ٥٢٧، التيسير ص ١٨٠، الكشاف ٢٨٣/٣، البحر المحيط ٢٦٧/٧، النشر ٣٤٩/٢.

(٢) في (ب).

(٣) سورة سبأ: آية ١٥، قراءة حمزة وهشام. الكشاف ٢٨٤/٣.

(٤) سورة السجدة: آية ٧، وقراءة الزُّهريّ في البحر المحيط ١٩٩/٧.

(٥) سورة العنكبوت: آية ١٩، وهي قراءة الزُّهري أيضاً: المحتسب ١٦١/٢.

(٦) في (أ) «المحرابات»، وفي (ب) «يعني المحراب» والتصحيح عن شرح الأندلسي.

(٧) سورة طه: آية ١٣٢.

(٨) في (ب).

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وإذا خففت همزة الأحمر على طريقها فتحركت لام التعريف اتجه [لهم في ألف الوصل][1] طريقان حذفها وهو القياس، وإبقاؤها لطرو الحركة، فقالوا لحمر والحمر».

قال المُشَرِّحُ: ونظيرها[2]: رمأتا على لغة من يقول ذاك ورمتا، فمن قال رماتا فقد أجرى العارض مجرى الأصلي[3]، ومن قال: رمتا لم يعتد بالعارض.

فإن سألتَ: فهل يجوز على هذا أن تقول في جوب و[جيل][4] مخففي حؤب و[جئل][5] حاب و[جال]؟

أجبتُ: رُوي عن الشَّيخ أبي عليٍّ الفارسي أنه ما أجاز ذلك.

وهذا لأن الواو والياء فيهما إبطاء من إسقاط همزة الوصل. ألا ترى أن استحالة أن لا يعلان وإن قام الموجب للإعلال وذلك في نحو الجورة، والحركة فلأن همزة الوصل فإنها لا تستبقى مع الموجب للإسقاط.

قال جارُ اللَّهِ: «ومثل لحمر ﴿ عادَلولي ﴾[6] في قراءة أبي عَمْروٍ».

قال المُشَرِّحُ: الكلام في هذه المسألة مبني على مقدمتين.

إحداهما[7]: أن اللام والنون متقاربان ويشهي له أصيلان في جمع أصيل محقراً كأنهم كسروا أصيلا على أصلان[8] كقضيب وقضبان ورغيف

---

(١) في (أ): «لهمز اللام».
(٢) نقل الأندلسي في شرحه ١١٤/٥ شرح هذه الفقرة.
(٣) في (أ): «الأصل» وما أثبته من (ب) هو نص الأندلسي أيضا.
(٤) في (أ): «وحيهلك».
(٥) في (أ): «وحياك».
(٦) سورة النجم: آية ٥٠.
وقراءة أبي عمرو في التيسير ص ٢٠٥، الكشف لمكى ٢٩٦/٢.
(٧) نقل الأندلسي في شرحه ١١٤/٥ شرح هذه الفقرة.
(٨) في (أ): «أصيلان».

ورغفان، ثم أبدلوا من النون لاماً حتى صار أصيلالا ثم صغروه، ومن ثم قالوا: لعلي في لعلني، كراهية لاجتماع المتقاربات كما قالوا: إني في إنني فراراً من اجتماع المتجانسات، وهذا لأن اللام وإن كانت من حافة اللِّسان فهي تَستطيل إلى طرفه[1].

والثانية: أنه في القراءة المشهورة يلتقي ساكنان، وهما: التنوين الساكن واللام الساكنة فتحرك التنوين كما في سائر المواضع إلى الكسر.

وأمّا أبو عمرو فلا يحرك التنوين ولكنه يخفف الهمزة التي هي بعد اللام ويلقي على اللام حركتها فإذا تحرك اللام أجرى بينها وبين التنوين الإدغام لتقاربهما، ونون الأول منهما ساكنة والثانية [منهما][2] متحركة.

وإذا ثبت هذا [رقيتك][3] إلى الغرض فقلت: حركة اللام بعد طرح الهمزة الواقعة بعدها إذا لم يكن معتداً بها لما جرت بينهما إدغام، لأن المدغم فيه ساكن حكماً، والإدغام بين الساكنين.

قال جارُ اللَّهِ: «وقولهم: من الان في من الآن، ومن قال: لحمر قال: من لان بتحريك النون كما قُرىء ﴿مِنْ لَرْضِ﴾ و: «مِلْآنَ»[4] بحذفها كما قيل: ملكذب».

قال المُشَرِّحُ: من قال: لحمر فاعتد بحركة اللام حتى طرح الهمزة قال: من لان بسكون النون، ومن قال: الحمر فلم يعتد بحركة اللام حتى

---

(١) في (أ): «طرفيه».
(٢) في (ب).
(٣) في (أ): «أوميتك».
(٤) لعله يقصد قول أبي صخر الهذلي (شرح أشعار الهذليين):
كأنهما ملآن لم يتغيرا ... وقد مر للدارين من بعدنا عصر
ومثله قول الشاعر: أنشده أبو زيد (الخصائص ٩١/٣):
الا يا هند هند بني عمير ... أرث اَلآنَ وصلك أن جديد

استبقى الهمزة قال: من لان بتحريك النُّون كما قُرِىء[1] ﴿ من لرض ﴾ أو قال: ملان بحذف النون، لأن النون السَّاكنة لها شبه بحرف العلة، ألا ترى أنها تنقلب ألفاً في نحو رأيت زيداً، وكذلك سقط النون في نحو لم يك وعليه قوله[2]: / [١٧٩/ب]

أَبلغ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَأْلَكَةً ... غَيْر الَّذي قد يُقال مِلْكَذِبِ

وأصله: مِنَ الكَذِبِ.

تخمير: نظير المذهب الأول ما أنشده الكسائي ـ رحمه اللَّه ـ[3]:

لَقَدْ كنتَ تُخفي حبّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً ... فبُحْ لانَ منها بالَّذي أنتَ بائحُ

فأسكن الحاء من قوله: «فبح».

نظير المذهب الثاني قولهم: إلى في [التذكر إذا يتذكر][4] نحو

---

(١) سورة الروم: آية ٢٥.

(٢) أنشده المؤلف ـ الخوارزمي ـ في شرح سقط الزند (شروح السقط ١٣٦٧/٣) عن أبي علي، وأنشده أبو علي في التكملة له ص ٢١٥، وينظر: شرح شواهد الايضاح (إيضاح شواهد الايضاح ٤٠٠/١).
وينظر أيضا: الخصائص ٣١١/١، ٢٥٧/٣، أمالي ابن الشجري ٩٧/١، ٣٨٦، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٩، ١١٦، ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١١٤.
وأبو دختنوس: لقيط بني زرارة بن عدس بن زيد بن دارم من سادات بني تميم وفرسانهم شاعر مشهور، قتل يوم جبلة بها يكني، وهي بنته شاعرة أيضا. كما يكنى أبا نهشل.
أخباره في الشعر والشعراء ٧١٠/٢.
وأخبارها في الشعر والشعراء ٧١١/٢.
وفي دختنوس لغات، وهي أعجمية. ينظر: المعرب ص ١٩٠ (إيضاح شواهد الايضاح).

(٣) البيت لعنترة في ديوانه ص ٢٩٨، وروايته هناك:
تعزيت عن ذكرى سمية حقبة ... فبح عنك منها بالذي أنت بائح
ولا شاهد فيه على هذه الرواية.
والشاهد في: الخصائص ٩٠/٣، أمالي ابن الشجري ٧/١، العيني ٤٧٨/١، التصريح ١٤٧/١، شرح الأشموني ١٩٣/١.

(٤) في (أ): «الذكر إذا أبذل» وما أثبته من (ب) هو نص الأندلسي في شرحه ١١٥/٥ عن الخوارزمي.

الخليل[1] [قال: إلى] فكما لم تحذف الهمزة كذلك لم تحذف في نحو الحمر.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وإذا التقت همزتان في كلمة[2] فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين كقولهم: آدم وأيمة وأويدم».

قال المُشَرِّحُ: إذا[3] التقت همزتان في كلمة فلا بدّ من تخفيف إحداهما، لأنهم إذا كرهوا الهمزة الواحدة فهم باستكراه التنتين أجدرُ لاسيما عند اصطحابهما، وإنما قُلبت الثانية لأنَّ الاستقبال عندها يقع، ونحو هذه المسألة قولهم في تصغير فرزدق فريزد، ولأنه في نحو آدم لا يمكن تخفيف ما ذكرناه من أن الهمزة الواقعة أولاً[4] لا تخفف.

أئمة: جمع إمام، وهي أفعلة ففيه همزة هي فاء الفعل وتزيد عليها همزة أفعلة الزائدة فتجمع همزتان في كلمة لا تستعمل تحقيقهما فبعد ذلك الهمزة التي هي فاء الفعل لا تخلو من أن تكون الحركة تقلب إليها بعد أن كانت ساكنةً أو وقعت في أول حالها متحركة، لا وجه إلى أن تثبت ساكنة ثم تنقل إليها الحركة، لأنها لو ثبتت ساكنة لأبدلت ألفاً كما أبدلت في آزرة وآنية جمع إزار وإناء، ولو أبدلت لجاز وقوع المدغم بعدها ولم يحتج مع وقوع المدغم بعدها إلى القلب، والحركة فيها كالحركة في أو ادم.

فإن سألتَ: فلم قلبت الهمزة في أئمة؟

أجبتُ لمجاورة الكسرة التي بعدها، وهذا لأن الحروف كما تعل

---

(١) في (أ): «القوم» وفي (ب): «اليوم» والتصحيح عن شرح الأندلسي.

(٢) في (أ): «في كلمة واحدة».

(٣) نقل الأندلسي في شرحه ١١٥/٥ شرح هذه الفقرة ثم قال «أقول: هذا ينتقض بالمتحركين فإن تخفيف أحدهما ليس بلازم ...».

(٤) ساقط من (ب).

لمجاورة بعضها نحو(1) ﴿ حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ﴾ أعلت الصاد لمجاورة الدال، ونحو: اصطبر أُعلت التاء لمجاورة المطبق كذلك الحركات نزلت منزلة الحروف فأُعلت لمجاورة الحركة التي بعدها كما أُعلت في نحو اجتماع ببدل منها لمجاورة الحركة التي قبلها.

تخمير: ولو حقرت أئمة أو كسرتها لقلت أويمة واوام كما اسقية وأساق(2).

قال جارُ اللَّهِ: «ومنه جاءٍ».

قال المُشَرِّحُ: كما عرفت «جاءٍ» معتل العين مهموز اللام فقياس اسم الفاعل منه جائى بهمزتين، الهمزة الأولى: هي المنقلبة من العين كما في نحو صائم وقائم. وثاني: هي الأصلية وقد خفف.

فإن سألتَ(3): فهل يجوز تخفيف هذه [الباقية](4)؟

أجبتُ: لا يجوز، لأن تخفيفها إما أن يكون بتليينها، وذلك لا يجوز (5)[لسكون ما قبلها، وإما إبدالها، وذلك لا يجوز أيضاً](5) لأنه يجمع ياءان غير مدغمتين أولاهما مكسورة، ومن ثم جاز كسر حروف المضارعة عند بعض العرب إلا الياء. وأما بحذفها، وذلك لا يجوز أيضا، لأنه إجحاف بالاسم.

قال جارُ اللَّهِ: «وخطايا».

قال المُشَرِّحُ: هي جمع خَطِيّة ـ بالتَّشديد ـ ومثلها ركايا وسبايا وعشايا ومطايا يا فتى اجتمع بعد ألف الجمع ياءان فالأولى تكون ياء مشاكلة لصورة [واحد](6) الجمع. وأما الثانية فتَنقلب ألفاً هرباً من التقاء ياءين في الجمع

---

(1) سورة القصص: آية ٢٣. ولعله يريد ﴿يزدر﴾.

(2) في (ب): «أساف».

(3) نقل الأندلسي في شرحه ١١٦/٥ شرح هذه الفقرة.

(4) في (أ): «الثانية».

(5 ـ 5) ساقط من (أ).

(6) في (أ): «الجمع واحدة».

أولاهما مكسورة واستبقاء اللام، وذلك نحو مطايا وبرايا وجمال معايا في مطية وبرية وحمل معيى.

قال جارُ اللّهِ: «وقد سمع أبو زيدٍ من يقول: اللّهم إغفر لي خطائيى قال: همزها أبو السّمح ورداد ابن عمه».

قال المُشَرِّحُ: خطائيى في هذه الرّواية جمع خطيئة غير مبدلة فيها الياء من الهمزة.

قال جارُ اللّهِ: «وفي القراءة الكُوفيّة ﴿ أَئِمّةَ الكُفْرِ ﴾[1]»

قال المُشَرِّحُ: في القراءة الكُوفيّة: ﴿ أَئِمّةَ الكُفْرِ ﴾ بتحقيق الهمزتين. والحُجّة فيها[2] أن الهمزة من حروف الحلق كالعين والهاء في نحو كع والفهه كذلك يجوز اجتماع الهمزتين، ولأن / سيبويه قد قال[3]: زعموا أن ابن أبي [١٨٠/أ] إسحاق كان يحقق الهمزتين وناساً اعترض عليهم البصريون أنا لا نعلم أحداً حكى التحقيق فيهما في نحو آجر وآدم وآزر فكذلك ينبغي في القياس أن يكون أئمة.

فإن سألتَ الهمزة الثانية آدم ساكنة وفي أئمة متحركة، والمتحرك أقوى من الساكن؟

أجبت: المتحرك في هذا ليس بأقوى من الساكن؛ لأنك قد رأيت الكسرة توجب فيهما الإعلال مع أنها متحركة كما في (مئر)[4] لما ذكرنا من أن الهمزة الواقعة أولاً لا تخفف.

تَخمير: في أواخر وأويدم إعلم أنه آخر همزتان فقلبت الثانية منهما ألفا

---

(١) سورة التوبة: آية ١٢.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه ١١٧/٥ شرح هذه الفقرة.

(٣) الكتاب ٤١٠/٢.

(٤) في (أ): «بين».

فراراً من تلاقي همزتين، ومجيء الألف في آخر ليس بمنزلة مجيئها في رأس؛ لأن مجيئها في رأس لتخفيف الهمزة لفظاً، وفي آخر لرفض التقاء الهمزتين حقيقة وتقديراً، بدليل أنهم قالوا: أواخر كضوارب وقد يذكر مع أواخر أويدم فيحتج بإثبات الواو بعد همزة أفعل، على أن ألف آدم بمنزلة ألف ضارب، وليس فيه دليل من أجل أن الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها إذا حققت قلبت واواً نحو جؤب وهذا لأن ألف آدم وإن كانت منقلبة عن همزة لسكونها إلا أنه لما وجب تحريك الألف عادت الألف إلى أصلها، ثم كما خففت جعلت واواً فلا يتأتى هذا.

قال جارُ اللّهِ: «وإذا التقتا في كلمتين جاز تحقيقهما وتخفيف أحدهما بأن تجعل بين بين والخليل يختار [تخفيف][1] الثانية كقوله تعالىٰ[2]: ﴿ فَقَدْ جَا أَشْراطُهَا ﴾.

قال المُشَرِّحُ: ليس في كلام العرب[3] أن يلتقي همزتان فيحققا إلا إذا كانت عيناً مضاعفة في الأصل نحو رأّس، ومن كلامهم تحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو، ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الأخيرة، وكان الخليل يستحب هذا، يقول: لأني رأيتهم يبدلون الثانية في كلمةٍ واحدةٍ كآدم.

وجه أبي عمرو أن التّخفيف أليق بآخر الكلمة، كما أن التحقيق أليق بأولها.

قال جارُ اللّه: «وأهل الحجاز يخففونهما[4] معاً».

قال المُشَرِّحُ: عندهم [يجعلونهما][5] معاً بين بين.

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) سورة محمد آية: ١٨ .

(٣) نقل الأندلسي في شرحه ١١٨/٥ شرح هذه الفقرة.

(٤) في (أ): «يحققونهما».

(٥) في (أ): «تجعلهما».

فإن سألتَ: كيف جاز تليينها مع أن فيه التقاء الساكنين على غير حده حكماً؟.

أجبتُ: نَعم ولكن لضرورة لأنهما اختان متشابهتان فلا يجوز تخصيص أحدهما بحكم دون الأخرى، فبعد ذلك إما أن يحذفا وذلك[1] إجحاف، وإما أن يبدلا فيلزم من ذلك اجتماع الساكنين حقيقة للفرار من اجتماع الساكنين حكماً، وذلك لا يجوز فتعين تليينها.

قال جارُ اللَّه: «ومن العَرب من يقحم بينهما ألفاً، قال ذو الرمة[2]:

* . . . آأنت أم أم سالم *

وأنشدَ أبو زَيْدٍ[3]:

حُزُقٌ إذا ما القَـوْمُ أبدوا فكـاهةً   يُفَكِّـر آ إيَّـاهُ يَـعْنُـوْنَ أَمْ قِـرْدَا

وهي في قراءة ابن عامر».

قال المُشَرِّحُ: إقحام[4] الألف بينهما إما للفرار من اجتماع المتجانسين وحده وإما للفرار منه ومن التقاء الساكنين.

---

(١) في (ب): «وهذا».

(٢) البيت بتمامه:

أيـا ظبيـة الـوعسـاء بين جـلاجـل   وبـيـن الـنـقـا آأنـت أم أم سـالـم

وقد تقدم ذكره في الجزء الأول.

(٣) أنشده أبو زيد في كتابه «الهمز» كذا قال البغدادي في شرح شواهد شرح الشافية ص ٣٤٩.

قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: «الذي أنشده أبو زيد قال: أنشدناه الأعراب، وأنشده ابن الأعرابي في نوادره لبعض بني كلاب وأنشده البغدادي عن صاحب العباب لجامع بن عمرو بن مرخية الكلابي.

وتوجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢٠، المنخل ص٢٠٣، شرح المفصل لابن يعيش ٩/١١٨، ١١٩، شرحه للأندلسي ٥/١١٨.

وينظر: سر صناعة الأعراب ٢/٧٢٢ قال: «وقرأت على أبي علي في كتاب الهمز» عن أبي زيد. والهمع ١/١٥٥.

(٤) نقل الأندلسي في شرحه ٥/١١٨ شرح هذه الفقرة.

أمَّا البيت الأول فقد مضى في قسم الأسماء، وأما البيت الثاني:

فالحُزُقُّ: هو القَصِيْرُ الذي يقارب خطوه [كذلك الخرقة][1].

قال جارُ اللَّه: «ثم منهم من يُحقق بعد إقحام الألف، ومنهم من يخفف».

قال المُشَرِّحُ: من حقق بعد الإقحام فقد فر من الشيئين، ومن خفف فقد فر من أحدهما كما في اضربنان.

قال جارُ اللَّه: «وفي اقرأ آية» ثلاثة أوجه، أن تقلب الأولى ألفاً، وأن تحذف الثانية ويلقى حركتها على الأولى، وأن تجعلا معاً بين بين، وهي حجازية».

قال المُشَرِّحُ: أما قلب الأولى ألفاً[2] فلأن الهمزة كهمزة رأْس. وأما حذفُ الثانية فلأنها مُتحركة وما قبلها ساكنٌ. وأمَّا تليينها فلما ذكرنا.

فإن سألتَ: فلم لا يجوز تَليين الثانية وجهاً رابعاً كما هو مذهب الخليل؟.

أجبتُ: لكون الألف الأولى ساكنة.

---

(١) في (ب).
(٢) نقل الأندلسي في شرحه ١١٩/٥ شرح هذه الفقرة.

[باب التقاء الساكنين]

قال جارُ اللّه: «ومن أصناف المشترك التقاء الساكنين يشترك فيه الأضرب الثلاثة، ومتى التقيا في الدرج على غير حدهما، وحدهما: أن يكون الأول حرف لين والثاني مدغماً / في نحو دابة وخُوَيْصَة وتَمُوّد الثَّوبُ، [١٨٠/ب] (١وقوله تَعالى(٢): ﴿ قُلْ أَتُحَاجُّـونَا ﴾١) لم يخل أولهما من أن يكون مدّةً أو غيرَ مدةٍ، فلئن كان مدةً حذف كقولك: لم يقل ولم يبغ ولم يخف ويخشى القوم ويغزو الجيش ويرمي الغرض، ولم يضربا اليوم، ولم يضربوا الآن، ولم تضربي ابنك إلا ما شذَّ من قولـك: ألحسن عندك وأيمن اللّه يمينك، وما حكي من قولهم: (حَلْقَتَا البِطَان).».

قالَ المُشَرِّحُ: إنما لم(٣) يَجُز التقاء الساكنين، لأن المُتَكَلِّم به في حكمِ الموقوف(٤) عليه والمُبتدىء بما بعده، والابتداء بالسَّاكن محالٌ.

فإن سألتَ: [فبين](٥) لنا على وجهِ التَّبرع [لِمَ] كان الابتداء بالسَّاكن محالاً؟.

(١ ـ ١) ساقط من (ب).

(٢) سورة البقرة: ١٣٩، والقراءة لزيد بن ثابت والحسن... في الكشاف ٩٨/١.

(٣) نقل الأندلسي في شرحه ١٢٠/٥ شرح هذه الفقرة ورد على المؤلف.

(٤) في (ب): «الواقف...».

(٥) في (أ): «فنزل...».

أجبتُ: وذلك لأن المُتَكَلِّمَ بشيءٍ يشبه بقاطع المسافة ومن ثم إذا كان كلامه أكثر شبه بالمسافر، وجاء في الحديث: «أَفْضَلُ القِرَاءَةِ الحَالّ المُرْتَحِل» [فابتداء قطع المسافة لا يكون إلا بالحركة، إنما جاز التقاء الساكنين إذا كان][1] الأول حرف مدٌّ ولين والثاني مدغماً، لأن حرفَ المدّ يتوهم كالمتحرك ألا ترى أن بعض المدة حركة فيكون كلها بمنزلة [لفظة][1] معها حركة، ومن ثم لم تختلف الرِّواية عن نافع أنه أُسكن الياء من ﴿ مَحْيَايْ ﴾[2] والمُشَدّد أيضاً يتوهم كذلك؛ لأن اللّسان لا يرتفع بالحرف المشدد إلا صدمةً، وكذلك أجرى يونس ﴿ مَثْنَى ﴾ في النّسبية مجرى ملهى. في قولهم: االحسن عندك التقى ساكنان لا على حده، وهذا لأنه[3] لو لم يجز التقاء الساكنين هاهنا لالتبس بالخبر الاستفهام. وأما «حلقتا البطان» فإنّما استبقي فيها الألف لفظيع الخطب وتشنيع الحادثة بتحقيق التقاء الحلقتين. ونحو نظير التقاء الساكنين هاهنا قولهم اضربان واضربنان على مذهب يونس وجماعة من البصريين ومذهب الكوفيين. في أمثالهم[4]: «إلتَقَتْ حَلْقَتَا البِطَان» والبطان للقَتَب: هو الحزام الذي يجعل تحت بطن البَعير فيه حلقتان إذا التقتا فقد بلغَ الشّدُّ غايَتَه يضرب في الحادثة إذا بلغ النهاية.

قال جارُ اللّه: «وإن كان غيرُ مدَّةٍ فتحريكه في نحو قولك: لم أبله واذهب اذهب ومن ابنك ومذ اليوم وألم الله ﴿ ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ ﴾[5] واخشوا اللّه واخش القوم، ومصطفى الله و ﴿ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا ﴾[6].».

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) جزء من آية ١٦٢ من سورة الأنعام: ﴿ قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له... ﴾.

(٣) نقل الأندلسي في شرحه ١٢٢/٥ شرح هذه الفقرة.

(٤) ينظر: أمثال أبي عبيد ص٣٤٣، الجمهرة ١٨٨/١.

(٥) سورة البقرة: ٢٣٧.

(٦) سورة التوبة: ٤٢.

قال المُشَرِّحُ: الفرق بين المدة وغيرها من الصحاح أن المدة أسقط ولذلك تسقط الجوازم المدة بخلاف غيرها من الحروف الصحاح.

قال جارُ اللَّه: «ومنه قولك[1]: [الاسم] والابن والانطلاق والاستغفار».

قال المُشَرِّحُ: التقى في قولك[1]: الاسم ساكنان، أحدهما اللام والثاني السين والأول منهما غير مدة فلا جرمَ يحرك ولم يسقط.

فإن سألتَ: فما بالهم حرّكوا اللام الدّاخلة على الأول دون الثاني مع أن تحريك الثاني تحريكٌ في موضع الضرورة فيكون أولى، ومن ثمّ قال سيبويه ـ في جحيمر تَصغير جَحْمَرِش ـ فإنما حذف [الذي] ارتدع عنده.

أجبتُ: إنّما حُرِّكَ الأول هاهنا لأنَّهم جعلوا التلفظ بالحرف بمنزلة حركة المشي فالأشبه أن يكون كل حرف من الكلمة متحركاً إلا أنهم لتعديل الكلمة سكنوا بعض حروفها واعتبروا الساكن مُعتبر المتحرك لكن الساكن إنما يُعتبر مُعتبر المتحرك إذا كان مفرداً [عن][2] ساكنٍ آخر أما إذا تبعه ساكن فلا يردُّ متحركاً عملاً بالأصل.

قال جارُ اللَّه: «أو تحريك أخيه نحو قولك[3]: انطلق «ولم يَلْدَه»[4] و ﴿ يَتَّقْهِ ﴾[5]».

قال المُشَرِّحُ: إنهم يعاملون طلق من انطلق و«يَلِد» من «لم يلده» ويتقه من ﴿ يتقه ﴾ معاملة الكبد حيث يسكنون منها الباء كأنهم عاملوا بعض

(١) في (ب): «قولهم».
(٢) في (أ): «غير».
(٣) ساقط من (ب).
(٤) يشير إلى البيت الآتي بعد.
(٥) في (أ): «ولم يتقه» وهي الآية ٥٢ من سورة النور.

الكلمة معاملة (١كلها كما أنهم عاملوا الكلمتين معاملة١) كلمة واحدة. ومنه قراءةُ ابن كثير(٢) ﴿ فَإِذَا هِيْ تَّلْقَفُ ﴾ بسكون الياء [من ﴿ هي ﴾ وتشديد التاء] من ﴿ تَّلْقَفُ ﴾ لأن هيت بمنزلة حدث وهجف.

قال جارُ اللَّه: «ورد، ولم يرد في لغة بني تميم، قال(٣):

[١٨١/أ] * وذِيْ وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ *»/

قالَ المُشَرِّحُ: قياس الأمر من باب رَدّ: أردد من باب التضعيف بسكون اللام، وذلك أن قياس المضاعف باللام فمتى سكنها ظهر التضعيف، وإن حركها جازَ الإدغام، وإنما تحريكها لوجهين:

أحدهما: أن الأمرَ فيه(٤) مبنيٌّ على السكون(٥).

والثاني: أنه مبني على تثنية الضمير في قولك: رد إلا أنه لا فرق بين بناء الواحد والاثنين في الصُّورة إلا حذف الألف وإثباتها، والإظهار لغةُ أهلِ الحِجَاز قال اللَّه تعالى(٦): ﴿ واغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ ﴾ وقال أبو الأَسود الدُّؤلي(٧):

اعـدُد من الوَجْهيْن فَضْـلاً ونِعْمَـةً   عَلَيْـكَ إذا ما جـاءَ للخَيْرِ طَـالِبُ

(١ ـ ١) ساقط من (ب).

(٢) قراءة ابن كثير في السبعة لابن مجاهد ص ١٩٠، البحر المحيط ٣٦٣/٤، وهي الآية ١٧ من سورة الأعراف، والآية ٤٢ من سورة الشعراء.

(٣) هذا البيت لرجل من أزد السراة، ويقال: إنه لعمرو الجنبي منسوب إلى (جنب) بفتح الجيم وسكون النون قبيلة من اليمن، شاعر جاهلي.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢٠، ٢٢١ المنخل، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٩، ١٢٦، شرحه للأندلسي ١٢٤/٥.

وينظر: الكتاب ٣٤١/١، ٢٥٨/٢، شرحه للسيرافي ٧٧/٣، الكامل ١٠٩٤/٣، الأصول ٣٦٤/١، ١٥٨/٣، الخصائص ٣٣٣/٢ الخزانة ٣٩٧/١.

(٤) في (ب): «منه».

(٥) في (ب): «على رد».

(٦) سورة لقمان: ١٩.

(٧) ديوان أبي الأسود ص ١٤٢ (عد) عن نور القبس ص ١٣، وفيه: (وعدد).

والإدغام لغة [أهل] نَجْدٍ، قال جرير[1]:

* فَغُضَّ الطَّرْفُ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ *

وأهلُ نجدٍ ينقلون ضمة العين إلى الفاء [حتى تضم الفاء] ويسكنون[2] العين ثم يجرون بين المتماثلين الإدغام فتصير رد.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) والأصلُ فيما حُرك منهما أن يحرك بالكسرِ».

قالَ المُشَرِّحُ: الساكن إذا حرك حُرِّك إلى الكسرِ، لأن الكسرةَ أعدلُ الحركات.

فإن سألتَ: الفتحةُ أخفُّ الحركات؟.

أجبتُ: نعم، لكن له حكم السكون من وجهٍ فلا يزول به التقاء الساكنين وهذا لأنَّ الشيء إذا كان له أصلٌ ثم نقل عنه [فهو] كأنه فيه، لأنه على شرفِ أن يعود إليه، ولهذا المعنى قلنا: بأن عامراً إذا نقلته عن الجنسية إلى العلمية فهو يعود كأنَّه منكر، ولهذا يدخل عليه التنوين، فإذا نقلته نقلاً ثانياً عن صيغة عامر إلى صيغة عُمر فحينئذ قد أُمن العود.

قال جارُ اللَّه: «فالذي حرك بغيره لأمرٍ نحو [ضَمّهم] في ﴿وقَالَتُ اخْرُج﴾[3]، ﴿وعذابِنُ ارْكض﴾[4]، ﴿وعيونُنُ ادخلوها﴾[5] للاتباع».

قالَ المُشَرِّحُ: الساكن[6] إذا حُرِّك هرباً من التقاء الساكنين يكون في موضعين:

---

(١) ديوان جرير ص ٨٤١ وسيذكره المؤلف في نص الزمخشري الآتي.
(٢) في (ب): «تسكين».
(٣) سورة يوسف: ٣١.
(٤) سورة ص: ٤١، ٤٢.
(٥) سورة الحجر: ٤٥، ٤٦.
(٦) نقل الأندلسي في شرحه ١٢٦/٥ شرح هذه الفقرة.

أحدهما: الاتباع، ألا تَرى أنّه حُركت التـاء بالضم في ﴿ قـالتُ اخرج ﴾ وكذلك التنوين في ﴿ عذابنُ اركض ﴾ حرك بالضم لضمة الراء والكاف وكذلك[1]: ﴿ أنُ اقتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوُ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُم ﴾ بضم النُّون والواو في قراءةِ الكسائي وغيره[2] ونحوه أخرج، ألا ترى أن الهمزة حُركت فيه بالضَمّ لضمة العين فلذلك يَسوغ أن تُضم التَّاء لضمةِ الرّاء.

ومن اتباع الأول[3] للثاني قولهم: ﴿ الحمدِ لِلّه ﴾ اتبعت الدَّال[4] فيه الكسرة اللام، كما أن من قرأ[5] ﴿ الحمدُ لُله ﴾ بضم اللام فقد أتبع اللام الدّال. والثاني واو الضمير في المعتل اللام[6] .

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) وفي نحو: اخشوا القوم للفصل بين واو الضَّمير وواو «لو»».

قال المُشَرِّحُ: يُحتمل أن يكون إنما ضمّ الواو في نحو: اخشوا القوم لأنه كان قبل الواو ياءً مضمومة، ولما سقطت الياء تحملت الواو تلك الضمة، وهذا ينزع إلى باب حذف المُضاف وإقامة المضاف إليه مقامـه كقولـه تَعالى[7]: ﴿ واسل القَرْيَة ﴾ إذا طرحت الهمزة وطُرِحَت حركتها على ما قَبلها. وعكسه وذلك في نحو قولك مسألة مسلة. وأمَّا مذهبُ النحويين في هذه المسألة فهو ما ذكره الشّيخ رحمه الله.

---

(١) سورة النساء: ٦٦.
(٢) السبعة لابن مجاهد ص ٢٣٤، الحجة لأبي زرعة ص ١٢٤.
(٣) في (أ): «قول الأول» ولا توجد في نص الأندلسي.
(٤) ساقط من (ب) موجودة في النص الذي نقله الأندلسي.
(٥) هي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة في المحتسب ٢١/١، الكشاف ٨/١. والاتباع بالكسر قراءة الحسن البصري وزيد ابن علي وغيرهما في المحتسب ٣٧/١، الكشاف ٨/١، البحر المحيط ١٨/١.
(٦) في (أ):
(٧) سورة يوسف: ٨٢.

قال جارُ اللّه: «وقد كَسَرَها قوم [كما ضم قوم] الـواو في ﴿ لَوُ استطعنا ﴾[1] تشبيهاً بها».

قال المُشَرِّحُ: نظير هذه المسألة: أن «ما» يشبه بـ«ليس» فيعامل معاملته كما أن «ليس» تشبه بـ«ما» فتعامل معاملته. وقُرِىء[2]: ﴿ اشتَرَوُا الضَّلَالَةَ ﴾ قال ابن جني[3]: في هذه الواو ثلاث لغات الكسر والفتـح والضم.

قال جارُ اللّه: «وقُرِىءَ[4]: ﴿ مُرِيْبِنَ الذي ﴾ بفتح النون هرباً من توالي الكسرات».

قال المُشَرِّحُ: القياس كسر التنوين كما في قولك: مـررت بزيـدٍ الفاضل. والفتح استحسانٌ.

قال جارُ اللّه: «وقد حَرَّكُوا نحو رد، ولم يرد بالحركات الثلاث».

قالَ المُشَرِّحُ: أما الفَتْحُ فلأنَّه أخفُّ الحركات، وأما الكسر فعلى أن الساكن إذا حرك حرك إلى الكسرة.

قال جارُ اللّه /: «ولزموا الضم عند ضمير الغائب والفتح عند ضمير [١٨١/ب] الغائبة فقالوا: رده وردها».

قالَ المُشَرِّحُ: إنما فعلوا ذلك لخفاء الهاء.

قال جارُ اللّه: «وسمعَ الأخفش ناساً من بني عُقَيْلٍ يقولون[5] مُدِّهِ وعُضِّهِ بالكسر».

---

(١) سورة التوبة: ٤٢ وضمها الأعمش وزيد بن علي. البحر المحيط ٤٦/٥.
(٢) سورة البقرة: ١٦.
(٣) المحتسب ٥٤/١.
(٤) سورة ق: ٢٥، ٢٦.
(٥) ساقط من (ب)، وهي ساقطة من نسخة ابن النحاس من (المفصل) وذكرها في الهامش على أنها قراءة نسخة أخرى.

وقال المُشَرِّحُ: معناه أن ناساً يقولون ذلك، وذلك على الأصل.

قال جارُ اللَّه: «ولزموا فيه الكسرة عند ساكن يعقبه، فقالوا ردِّ القوم، ومنهم من يفتح وهم بنو أسد، قال[1]:

* فغضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ من نُمَيْرٍ *

وقال[2]:

* ذُمَّ المَنَازِلَ بعدَ مَنْزِلَةِ اللِّوىٰ *

[3]وليس في «هَلُمَّ» إلا الفتح[3]».

[4]قال المُشَرِّحُ: من قالَه بالكسرِ فقد احتَرز أن يلبس بفعل الاثنين، ومن قاله بالفتح احترز أن يلبس بفعل المؤنث: .

قال جارُ اللَّه: «وليس في «هلم» إلا الفتح»[4].

قال المُشَرِّحُ: إنما لم يجز فيه إلا الفتح، لأنه خرج عن كونه فعلاً محضاً وصار مع الهاء بمنزلة شيءٍ واحدٍ ولذلك جرى مَجرى الأدواتِ عند من لم يَصرفه، وذلك في نحو قوله تعالى[5]: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾.

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ص ٨٤١.
توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢١، المنخل، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٩، شرحه للأندلسي ١٢٧/٥.
وينظر: الكتاب ١٦٠/٢، المقتضب ١٨٥/١، شرح الشواهد ٤٩٤/٤، شرح شواهد الشافية ص ١٦٣.

(٢) البيت لجرير في ديوانه ص ٩٩٠، النقائض ص ٢٦٩.
توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢١، المنخل شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٩، شرحه للأندلسي ١٢٧/٥ وينظر: المقتضب ١٨٥/١، الخزانة ٤٦٧/٢، وروايته في الديوان والنقائض: (الأقوام).

(٣ ـ ٣) ساقط من (ب).

(٤ ـ ٤) ساقط من (ب).

(٥) سورة الأنعام: ١٥٠.

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) ولقد جدَّ في الهرب من التقاء الساكنين مَنْ قال: دأبّه وشأبّه ومن قرأ[1] ﴿ولا الضّألين﴾ ﴿ولا جأن﴾[2] وهي عن عَمْرو بن عُبَيْدٍ، ومن لغته النّقر في الوقف على النقر».

قال المُشَرِّحُ: من يحول[3] الحركة من[4] نحو «النُّقُر» في الوقف من اللام إلى العين فإنه يفر من التقاء الساكنين نحو لا تعدُّوا يريد: لا تفتعلوا من الاعتداء. ومنه يخطِّف ومنه أصيْمٌّ ومديقٌّ ودويبَّه، وهذا لأنَّهم وَضَعُوا موضع حرف اللّين وهو الحرف الذي حَرَكَةُ ما قبله منه غيرَه قال:

خَـلِيْلَيَّ عُـوْجَـا عَـلَى رَسْمِ دَارٍ خَـلَتْ مِنْ سُـلَيْـمَـى وَمِـنْ مَـيَّـهْ

وقال: صفيّه هناك «إنْ ذَهَبَتْ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرِّبَاطِ» وذلك أنه إذا ذهب حرفُ اللّين فقد بقيَ حرفُ التَّشديد. أما هاهنا فقد نَفَضَ اليَدَ عن كِلَيْهِمَا.

عَمْرُو بن عُبَيْدٍ[5]: كان من رُؤَسَاء المعتزلة، وكان عفيفاً، وهو الذي قِيل فيه:

كُـلُّكُـمْ يَـمْـشِـي رُوَيْـد
كُـلُّكُـمْ يَـطْلُبُ صَـيْـد
غَـيـر عَـمْـرو بـن عُـبَـيْـد

قالَ جارُ اللّه: «(فصلٌ) وكسروا نون «من» عند ملاقاتها كل[6] ساكن

---

(١) سورة الفاتحة: ٧، والقراءة في المحتسب ٤٦/١، البحر المحيط ٣٠/١.
(٢) سورة الرحمن: ٣٩، والقراءة في المحتسب ٣٠٥/٢، البحر المحيط ١٩٥/٨.
(٣) في (ب): «ينقل».
(٤) في (ب): «في».
(٥) سبق ذكره في الجزء الثالث. ووقفت على جزء لطيف في أخباره جمع الإمام الدارقطني، طبع في بيروت سنة ١٩٦٧ م بتحقيق د. يوسف فان اس. والأبيات في ترجمته في سير أعلام النبلاء.
(٦) ساقط من (ب).

سوى لام التَّعريف فهي مفتوحة نحو من ابنك، ومن الرّجل».

قالَ المُشَرِّحُ: إنما تُكسر وتُفْتَح في المَوضعين لنِيَابَتِهمَا عن الهَمْزَ مكسورةً ومفتوحةً وعليه قراءَة من قَرأ[1]: ﴿ أَنُ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوُ اخرُجُوا ﴾ بضمّ النُّون والواو.

فإن سألتَ: فما تَقولُ في «من» التَّبعيضية ولو الفلك الدّوار.

أجبتُ: النون هاهنا لا تنوب إذ الصّفة والموصوف على كلامين، وأمّا قوله: «لو الفلك» فلنيابتها عن الهمزة على الفعل، وهذا لأن الأصل في «لو» أن تدخل على الفعل، ثم الفعل على ضربين: متحرك الأول وساكنه.

أمّا المتحرك الأول فيكون واواً عنده ساكنة.

وأمَّا الثاني[2] فلا بدّ من أن تلحقه همزةٌ مكسورةٌ فإذا دخل عليه «لو» وقع التقاء السَّاكنين وانسكرت[3] الأُولى لنيابَتِها عن الهَمْزَة المَكسورة.

قالَ جارُ اللَّه: «وقد حَكى سيبويه[4] عن قومٍ فُصحاء: مِنِ ابنك بالفتح وحكى مِنَ الرّجل بالكسر وهي قليلةٌ خبيثةٌ.

قال المُشَرِّحُ: أمَّا «مِنَ ابنك» بالفَتح فلشبهها بـ«من الرّجل».

وأمّا «مِنِ الرجل» بالكسر فلشبهها بـ«من ابنك» وإنما كانت هي قليلة خبيثة، لأنَّها كما لا تنوب عن الهمزة فالكسر تستغرق الكلمة بخلاف من ابنك.

قالَ جارُ اللَّه: «أما نُون «عن» فمكسورة في الموضعين، وقد حكى عن الأخفش: «عِنُ الرّجل» بالضَّم».

---

(١) سورة النساء: ٦٦ تقدم ذكرها.
(٢) في (ب): «وأما الساكنة».
(٣) في (ب): «انكسر».
(٤) الكتاب

قالَ المُشَرِّحُ: إنما كسرت النون في الموضعين فراراً من توالي الفتحات وهذا لأن العين من الحروف المنفتحة. وأما عِنُ الرجل فعلى الاتباع، إلا أن الأقيس في الاتباع أن يكون الثاني تَبَعاً للأول لا أن يكون الأولُ تبعاً للثاني ومن ثم كان ﴿ الحمدُ لُله ﴾ بضم اللام أسهل مأخذاً من ﴿ الحمدِ لِله ﴾ بكسر (اللام)[1].

(١) في (أ): «الدال».

[باب حكم أوائل الكلم]

قال جارُ اللَّهِ: / «ومن أصناف المشترك (حكم أوائل الكلم) يشترك فيه [١٨٢/أ] الأضرب الثلاثة، وهي في الأمرِ العامّ على الحركة، وقد جاء منها ما هو على السُّكون، وذلك من الأسماء في نوعين.

أحدهما: أسماءُ غيرُ مصادرٍ وهي ابن وابنة وابنم واثنان واثنتان وامرء وامرأة واسم واست وأيمن اللَّهِ وأيم اللَّه.

والثاني: مصادر الأفعال التي بعد ألفاتها إذا ابتدىء بها أربعةُ أحرفٍ فصاعد نحو انفعل وافتعل واستفعل تقول: انفعال وافتعال واستفعال».

قال المُشَرِّحُ: الهمزة في[1] جميع هذه الأسماء مكسورة إلا في أَيمن وأَيم اللَّهِ.

فإن سألتَ: الهمزة في هذه الأسامي عوض عن المحذوف فلم دخلت على امرىء وامرأة ولا حذف فيهما؟

أجبتُ: قد تُخفف الهمزة فيقال: مر.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومن الأفعال فيما كان على هذا الحد»

قال المُشَرِّحُ[2]: الهمزات أيضاً تكون في أفعال هذه المصادر مكسورة.

---

(١) نقله الأندلسي في شرحه ١٢٩/٥ شرح هذه الفقرة، وهي مشوشة هناك.

(٢) ساقط من (ب).

قالَ جارُ اللَّهِ: «وفي أمثلة أمر المخاطب من الثلاثي غير المزيد فيه في نحو: اضرب اذهب».

قال المُشَرِّحُ: الفعل المضارع إذا كان الحرف الثاني منه ساكناً كان أول أمر المخاطب منه أيضاً ساكناً فتلحق أوله الهمزة المكسورة.

قال جار اللَّهِ: «ومن الحروف لامُ التَّعريفِ وميمه في لغة طَيِّىءٍ».

قال المُشَرِّحُ: لام التعريف ساكنة[1] وكذلك ميم التعريف في لغة طَيِّىءٍ.

وقوله: «في لغة طَيِّءٍ»[2] لا ينصرف إلى السُّكون حتى كأن هاهنا لغة أخرى غير لغة طيىء يكون فيها ميم التعريف متحركة وإنما ينصرف إلى ميم التعريف. والهمزة في لام التعريف مفتوحة، وفي ميم التَّعريف مكسورة كأنهم كسروها ليفرقوا بينها وبين «أَم» العاطفة.

قال جار اللَّهِ: «فهذه الأوائل ساكنة كما ترى يلفظ بها كما هي في حال الدرج فإذا وقعت في موضع الابتداء، أو وقعت قبلها هَمزات مزيدةٌ متحركة لأنه ليس في لغتهم الابتداء بساكن كما ليس فيها الوقف على مُتحرك».

قال المُشَرِّحُ: التَّكلُّمُ في الكلمة[3] بمنزلة المشي والمشي لا يكون إلا بحركة وإتمام الكلمة بمنزلة الاستراحة عن المشي وذلك لا يكون إلا بالسكون.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصل) وتسمى هذه الهمزات همزات الوصل، وحكمها أن تكون مكسورة، وإنما ضمت في بعض الأوامر وفي ما بني من الأفعال الواقعة بعد ألفاتها أربعةُ أحرفٍ فصاعداً للمفعول للاتباع».

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه ٥/١٣٠ شرح هذه الفقرة.
(٢ - ٢) ساقط من (ب).

قال المُشَرِّحُ: هذه الهمزات تسمى همزات الوصل من حيث أنها يتوصل بها إلى [النطق][1] بالساكن، وحكمها أن تكون مكسورة. قال[2] ابن السَرَّاج[3]: أصل حركة كل حرف السكون فكان أصل هذه الهمزة أيضا السكون فحركتها لالتقاء الساكنين بالكسرة، وإنما ضمت في بعض الأوامر في تلك الأفعال المبنية للمفعول، لأنك اتبعت فيها الهَمزة ما بعدها.

فإن سألت[4]: فلمَ كانت الهَمزة في (أفعل) همزة قطع، وفي افتعل همزة وصل؟

أجبتُ: لأن همزةَ الوصل مزيدةٌ ما اجتلبت إلا للتوصل بها إلى النطق فإذا وقعت بعدها أربعة أحرفٍ فصاعداً فالأولى أن تكون همزة وصل حتى لا تستثقل الهمزة، لأن دخولها وخروجها حينئذ يكونان بمنزلةٍ، بخلاف ما إذا وقعت بعدها ثلاثة أحرف فإن جعل الهمزة من نفس الكلمة لا يكون مستثقلاً.

قال جارُ اللَّهِ: «وفُتحت في الحرفين وكلمتي القسم للتَّخفيف».

قال المُشَرِّحُ: عنى بالحرفين[5]: لام التعريف مع الهمزة، وميم التعريف معها، «وكلمتي القسم» أيمن اللَّه[6] وأيم اللَّه لأنها كثيرة الدور في كلامهم.

قال جار اللَّهِ: «(فصلٌ) وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج خروجٌ عن كلام العرب ولحنٌ فاحش فلا تقول: الاسم والانطلاق / [١٨٢/ب] والاقتسام، والاستغفار، ومن ابنك وعن اسمك».

---

(١) في (أ): «التعليق ....».

(٢) في (ب): «قاله».

(٣) الأصول.

(٤) نقل الأندلسي في شرحه ١٣٢/٥ شرح هذه الفقرة.

(٥) نقل الأندلسي في شرحه ١٣٣/٥ شرح هذه الفقرة.

(٦) ساقط من (ب) وهي موجودة في نص الأندلسي المنقول من هنا.

قال المُشَرِّحُ: الهمزات[1] لما كانت للتوصل بها إلى الساكن فإذا وقع التوصل بشيء آخر استُغني عنها.

فإن سألت: لم لا يجوز أن تثبت همزة الابتداء في الوصل كما تثبت حرف الوقف في الوصل؟

أجبت: حرف الوصل أيضاً لا يثبت في الوصل.

فإن سألت: فما تقول في ثلاثهربعة في الهاء.

أجبتُ: لأنَّ الأصلَ في الثلاثة الهاء فجاز أن تبقى على أصلها بخلافِ ما فيه همزة الوصل فليس أصله أن يكون معه همزة الوصل.

قال جارُ اللّهِ: «وقوله:

* إذا جاوَزَ الإِثْنَيْنِ سرٌّ .... *

من ضرورات الشعر».

قال (المُشَرِّحُ: قطع ألف «الإثنين» وهي ألف وصل، وإذا كان قد سمع عن العرب من يقول: «ألله» في الشعر فلأن يقطع في الشعر أولى.

تمام البيت[2]:

---

(1) نقل الأندلسي في شرحه ١٣٤/٥ شرح هذه الفقرة.

(2) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ١٠٥.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢١، المنخل، شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٩، ١٣٧، شرحها للأندلسي ١٣٤/٥.

وينظر: النوادر ص ٥٢٥، الكامل ص ٨٨٣، ونسبه إلى جميل، وشرح شواهد الشافية ص ١٨٣.

قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: «وقال سيبويه في بيت قيس: إنما هو:

* إذا جاوز الخلين سر فإنه *

ولكنه صنع. والذي في شعره «الإثنين» وهم أعم من الخلين وأتم في الدعوى». =

.... فإنَّه بنَشْـرٍ وتَـكْثِـيْـرِ الـوُشَـاةِ قَمِـيْنُ

قال جار اللَّهِ: «ولكن همزة التعريف وحدها إذا وقعت بعدها همزة الاستفهام لم تحذف وقلبت ألفاً لأدى حذفها إلى الالتباس».

قال المُشَرِّحُ: همزةُ التَّعريف [وحدها] إذا وقعت بعد همزة الاستفهام لم يجز حذفها كقولك: الرجل لالتباس الاستفهام بالخبر.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وأمَّا إسكانهم أوّلَ «هو» و«وهي» متصلين (1 بالواو والفاء ولامَ الابتداء وهمزةَ الاستفهام ولامَ الأمرمُتَّصلة 1) بالفاء كقوله تَعالى(2): ﴿ وَهْوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ وقوله(3): ﴿ فَهْيَ كَالحِجَارَةِ ﴾ وقوله(4): ﴿ لَهْوَ القَصَصُ الحَقُّ ﴾ وقول الشَّاعر:

* فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَاقَنِي حُلُمُ *

وقوله تَعالى(5): ﴿ فَلْيَنْظُرْ ﴾ وقوله(6): ﴿ وَلْيُوْفُوْا نُذُوْرَهُمْ ﴾ فليس بأصلٍ، إنما شبه الحرف عند وقوعه في هذا الموضع بضاد عَضْد وباء كَبْد، ومنهم من لا يسكن».

قال المُشَرِّحُ: هذا [أدلُّ] دليلٍ على تنزيلهم حرف العطف ولامي

= أقول: لم يرد هذا البيت في كتاب سيبويه، ورواية (الخلَّين) هي رواية أبي العباس المبرد في «الكامل». وورد في نوادر أبي زيد (من كلام الأخفش الصغير علي بن سليمان) قوله: «قال أبو الحسن: أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد أنه لا اختلاف بين أصحابه أن الرواية: (ألا لا أرى خلين . .) . . . ثم قال: وكذلك أخبرنا في البيت الذي يعزي لقيس بن الخطيم وهو قوله: . . . قال الرواية: (إذا جاوز الخلين سرٌ).

(1 - 1) في (أ).

(2) سورة البقرة: ٢١٦.

(3) سورة البقرة: آية: ٧٤.

(4) سورة آل عمران: ٦٢.

(5) سورة الكهف: ١٩.

(6) سورة الحج: ٢٩.

الابتداء والأمر منزلة واحدة. وأول البيت[1]:

فقُمْتُ للزَّوْرِ مُـرْتَـاعـاً فَـأَرَّقَنِي فَقُلْتُ................البيت

---

(١) البيت من قصيدة تنسب إلى زياد بن حمل بن سعيد بن عميرة بن حريث.

قال ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢٢٢: «وقال أبو أحمد عبد السلام بن الحسين ابن محمد بن عبد الله بن طيفور البصري فيما رفعه أبو عبيدة هي لزياد بن منقد الحنظلي أخي المرار بن منقذ قال: ولم يقل غيرها وليس لأحد مثلها». وراجعت الجزء المطبوع باسم (قصائد لا مثيل لها) لابن طيفور، ولم أجد القصيدة فهي مما يستدرك.

وأوردها أبو تمام في الحماسة ص ٤٣٣ ـ ٤٣٩، وبعض أبياتها في معجم البلدان (أشي) و (صنعاء).

وكان الشاعر قي أتى اليمن فنزع إلى وطنه بوادي الرمة فقال القصيدة والشـاهد في الخصائص ٣٠٥/١، ٣٣٠/٢، الخزانة ٣٩١/٢، شرح شواهد الشافعية ص ١٩٠.

وفي (ب): «أم عاقني» وأثبتها ابن النحاس في نسخته من (المفصل) وقال في هامش النسخة: «المحفوظ: أم عاد ني».

وفي نسخة الصغاني من المفصل: «في أصل الزمخشري ـ رحمـه الله ـ «أم عاقني» والرواية: عادني ...».

[باب زيادة الحروف]

قال جارُ اللَّهِ: «ومن أَصناف المُشترك (زيادة الحروف)، يشترك فيه الاسمُ والفعلُ، والحروفُ الزوائد هي التي يشملها قولك: «اليَوم تنساه» أو «أتاه سُليمان». أو «سألتمونيها» أو «السِّمان هَوْيتُ» ومعنى كونها زوائد أن كلَّ حرفٍ وقعَ زائداً في كلمة فإنه منها لا أنها تقع أبداً زوائد».

قال المُشَرِّحُ: «نقل عن المُبرد أنه قال: سألت أبا عُثمان المازني عن حروف الزّيادة فأنشد[1]:

هَــوَيْـتُ الـسِّـمَــانَ فَـشَـيَّـبْـنَـنِـي   وَمَـا كُنْتُ قِدْماً هَـوَيْتُ السِّمَـانَـا

فقلتُ: أسألك عن حروفِ الزِّيادة وتُنشدني بيتاً؟!

فقال: يا أحمق، لقد أجبتُك مرتين. ومعنى كونها زوائد أنه متى زيد في الكلمةِ حرفٌ فلابد من أن يكون منها ـ اللَّهم ـ إلا إذا زدت حرفاً هو في الكلمة، فإنه[2] يجوز أن[2] لم يكن منها كقولك: قطَّع فإن الطاء ليس من حروف الزيادة[3].

(١) ينظر: المصنف ٩٨/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٩.

(٢ - ٢) في (ب): «وإن لم يكن...».

(٣) ذكر ابن إمام الفاضلية عبارات مختلفة لضبطهم حروف الزيادة في آخر شرحه لمقصورة ابن دريد وهو شرح حافل مفيد جداً من أوسع شروح المقصورة. وذكر الأندلسي في شرحه ١٣٨/٥ كثيراً من عباراتها ثم قال: «ويتأتى فيها أكثر من هذا، لأنها من الحلق والشفتين والفم فسهل نظمه كثيراً، والبعض فيه كفاية».

قال جار اللَّهِ: «ولقد أسلفت في قسمي الأسماء والأفعال عند ذكر الأبنية المزيد فيها نُبَذاً من القول في هذه الحروف وأذكر هاهنا ما تَميز له بين مواقع أصالتها ومواقع زيادتها واللَّه الموفق.

(فصلٌ) فالهمزة يُحكم بزيادتها إذا وقعت أولاً بعدها ثلاثة أحرف أصول، كأرنب وأكرم إلا إذا اعترض ما يقتضي أصالتها كإِمّعه وامّره».

قال المُشَرِّحُ: «إمّعه»فِعّلة، لأن أَفعله ليست في الصفات ولأن امّره هو الذي يقول لك: مُرني برأيك، فالهَمزةُ فيه فاء كما ترى بالاشتقاق فكذلك في امَّعه، وهو الذي يقول: أنا مَعَك، ولأن باب كَوْكَب [ودَدَن][1] قليلٌ، ونظيره دنمة وذنبه للقصير.

قال جارُ اللَّهِ: «أو تجويز الأمرين كأَلوق».

قال المُشَرِّحُ:

* لَعَمْرُكَ بِيْ مِنْ حُبِّ أَسْمَاء أَوْلَقٌ[2] *

وهو إما فوعل لقولهم: أَوْلَقَ فهو مُأَوْلِقٌ. وإمّا أَفْعَل، من قولهم: جاءت الإبل تَلِقُ، أي: تسرع، ويشهد له[3] ألق فهو مألوق، وكذلك ما قاله أبو زيدٍ[4] امرأة أَلَقَى ـ بالتحريك، وهي السَّريعة الوثب. كما يشهد للأول قولهم للمجنون مؤولق على مفوعل، أنشد الجوهري[5]: / [١٨٣/أ]

---

(١) في (أ): «وددت قليل...» والصحيح من (ب) وهي هكذا في شرح المفصل للأندلسي.

(٢) أنشده هكذا في الصحاح ١٥٦٨/٤ ولم يذكر له تتمة، وهو في اللسان (ولق) عن الصحاح. وفي شرح المفصل للأندلسي ١٤٢/٥ قال: «وأنشدوا».

(٣) ساقط من (ب).

(٤) نوادر أبي زيد ص ٤٨٦، وجاء في تعليق أبي الحسن على ابن سليمان الأخفش الأصغر على النوادر ما يلي: «هكذا روى أبو زيد ألقى، والذي نحفظه عن الأصمعي ولقي، يقال: ناقة ولقي إذا كانت سريعة والمصدر الولق».

(٥) الصحاح ١٤٤٧/٤، والبيت لنافع بن لقيط الأسدي كذا في اللسان (ألق). وينظر: مجلس مروان بن سعيد المهلبي مع الكسائي بحضرة يونس في مجالس العلماء =

ومُـؤَوْلَقٍ أَنْـضَجْـتُ كـيَّـة رأسِـهِ فَتَـرَكْتُـهُ ذَفِـراً كَـرِيْـحِ الجَـوْرَبِ

قال جارُ اللَّهِ: «وبأصالتها إذا وقعَ بعدها حرفان أو أربعةُ أصولٌ كأتبٍ وإزارٍ واصطبلٍ واصطخرٍ».

قال المُشَرِّحُ: الأتب: هو البَقير، ثوب أو بردٌ يشقُّ في وسطه فتلقيه المرأة في عنقها من غير كم ولا جيب، وجمعه أتؤُب، وأتبتها تأتيباً، أي: ألبستها [اياه فأتتبت][1]. الإزار: فعال بدليل أُزر. والهمزة في اصطبل أصل، ولأن الزيادة الواحدة قبل الألف في الرباعي لا تكون إلا في نحو مُدحرج، ولأنك تقول في تصغيره أصيطب فلو كانت الهمزة مزيدة لقيل: صُطَيْبل كما يقال في تصغير مدحرج: دحيرج، وكذلك اصطخر، وهي من بلاد فارس[2] الهمزة فيها أصلٌ كما ذكرنا في اصطبل.

قال جارُ اللَّهِ: «أو وقعت غير أول ولم يعرض ما يوجب زيادتها[3] في نحو شَمْأَل ونئدل وجُرائض وضَيْهَأَةٍ».

قال المُشَرِّحُ: الهمزة في شَمأل زيادة لما مضى في الأبنية، وكذلك في نِئْدَل لقولهم في معناه: النيدلان بالياء وهو الذي يسمى الكابوس[4].

فإن سألت[5]: فلعل الياء في النيدلان في الأصل همزة.

= للزجاجي ص ٢٤٤، نقله الزمخشري في حواشيه على المفصل ورقة ١٤٨، وعنه أو عنهما نقله الأندلسي في شرحه ١٤٣/٥.
وفي وزن هذا البناء ينظر: المنصف ١٧/٣.

(١) في (أ): «ألبستها الأتب».

(٢) معجم البلدان ٢١١/١.

(٣) في (ب): «أصالتها».

(٤) عن الصحاح ١٨٢٨/٥ (ندل)، وكذا نقله الأندلسي في شرحه وأنشد عليه:
نـفـرجـه الـقـلـب سـروب الـنـيـل
يـلقـي عـليـه الـنـيـدلان بـالـليـل

(٥) نقل الأندلسي في شرحه ١٤٣/٥ شرح هذه الفقرة عن الخوارزمي مصرحاً به.

أجبتُ: الهمزة إذا كانت ساكنة ومـا قبلها [مفتوح]انقلبت ألفاً كرأس وفأس. أمّا أن تنقلب ياء فلا يكون، وكذلك الهمزة في جُرائض لما مر في الأبنية. وضَهْيَأَةٌ للمرأة التي لا تَحيض، سميت بذلك لأنها تُضَاهي الرِّجال.

قال جارُ اللّهِ: «(فصلٌ) والألفُ لا تزاد أولاً، لامتناع الابتداء بها، وهي غيرُ أوّل إذا كان معها ثلاثةُ أحرفٍ أصول فصاعداً لا تقع إلا [زائدة][1] كقولهم: حاتم وكتاب وحبلى وسرداح».

قال المُشَرِّحُ: ألف حاتم زائدة، لأنه من الحتم، وكذلك ألف كتاب، لأنه من كتب، وكذلك ألف حبلى لأنه من الحبل، وكذلك الألف في سِرداح ـ بكسر السين ـ وهي مكانٌ لين ينبت النجم والنِّصِيّ، وناقةٌ كثيرةُ اللَّحم، وقال الفَرّاء: العَظِيْمَةُ الشَّديـدة.

قال جار اللّهِ: «وحلبلاب».

قال المُشَرِّحُ: الحلبـلاب: ـ بالكسـر ـ النبت الذي تسميـه العامـة اللبلاب.

ونظيره: السرطراط للفالوذج، وهو من سرطه واسترطه: إذا ابتلعه، وأما أن الألف ليست فيه للالحاق فلأنّه ليس في الأسماء سداسي.

قال جارُ اللّهِ: «ولا يقع الإلحاق إلا آخراً في نحو معزي»

قال المُشَرِّحُ: لأنها لو وقعت للالحاق[2] في غير هذا الموضع لا تخلو من أن تنوب[3] عن الساكن أو عن المتحرك، لاوجه إلى أن تنوب عن السّاكن، لأنها استمر نيابتها عن المُتحرك في نحو ناب وباب وباع وقال، فلو نابت عن السّاكن لأورثت لبسة في عين الكلمة أهي ساكنة أم متحركة؟.

---

(١) في (أ): «زائد» وفي (ب): «زيادة» والتصحيح من المفصل.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه ١٤٥/٥ شرح هذه الفقرة.

(٣) في (ب): «تكون» وما في (أ) يؤيده نص الأندلسي.

ولا وجه إلى أن تنوب عن متحرك، لأنها إنما تكون إلحاقيةً أن لو وقع الموازنة بين المُلحق والملحق بها، ولا موازنةَ بين الساكن والمتحرك.

فإن سألتَ: فقد وقعت الموازنة بالألف في نحو معزي وسلقي مع أن المحلق ساكن والملحق به متحرك؟.

أجبتُ: وقوع الموازنة بها فيما ذكرته من الصُّور أكثر؛ لأن آخر الكلمة قد يسكن للوقف بخلاف المتحرك غير آخره فإنه البتة لا يسكن.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وهي في قَبَعْثَرَىٰ كنحو ألف كتاب لأنّها فيها على الغَاية».

قال المُشَرِّحُ: فبعثري منوَّنٌ، وقد مضى البحث فيه في آخر الأبنية من قسم الأسماء.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والياء إذا حصلت معها ثلاثة أصول فهي زائدةٌ أَيْنَما وقعت كيَلْمَع».

قال المُشَرِّحُ: هو السَّرابُ، الياء زائدةٌ، لأنه من اللمعان، وهذا الوزن لا يعرف صنفه عن ابنِ السَّراج.

قال جار اللَّهِ: «ويهير».

قال المُشَرِّحُ: اليهيرُ ـ بتشديد الراء ـ : وهو[1] الباطل وكذلك بتخفيفها وهو يَفعل كيرمع ويلمع.

فإن سألت: لم لا يجوز أن يكون فعيلاً.

أجبت فَعَيلا بفتح الفاء ليس من أبنيتهم، إنما هو بكسر الفاء كعِثْيَر وحِذْيَم.

---

(١) في (أ).

قال جارُ اللَّهِ: «ويضرب».

[١٨٣/ب] قال المُشَرِّحُ: زيادة الياء فيه ظاهرة، لأنه / فعل مضارع من الضرب.

قال جارُ اللَّهِ: «وعِثْيَرُ».

قال المُشَرِّحُ: العِثْيَرُ ـ بكسر العين ـ هو الغبار، والياء فيه مزيدة، لأنه من العَثْرة، وهذا لأن الغبار مما يكثر فيه العثرة.

قال جارُ اللَّهِ: «وزِبْنية».

قال المُشَرِّحُ: هو بالكسر، والياء فيه مزيدة، لأنه من الزَّبن [وهو الدفع][1].

قال جار اللَّهِ: «إلا في نحو يَأْجَج».

قال المُشَرِّحُ: يَأْجَجُ: اسمُ موضع[2]، وهو عند سيبويه[3] وزنه (فَعْلَل) بدليل فكّ الإدغام فيه، ولأن[4] من حق المكرر أن ينقل زيادة، ومن ثم قضوا على مأجج لموضع بأصالة الميم، وعند ابن جني والسّيرافي أنه يفعل، لأن أبا عُمر الجرمي قد حكى فيه كَسْر الجيم، وعليه أصحاب الحديث، وهو يَفعل، لأن الياء وَقَعَت معها ثلاثة أُصول.

فإن سألتَ: ما ذكرت من الدّليل معارض بما ذكرناه من الوجهين؟

أجبتُ: ليس في الكلام فعلِل ـ بكسر اللام الأولى، هذا الدّليل راجعٌ على ما ذكرت من الوجهين، ولهذا قضوا على مُحْبَب اسم رجل بأنه مفعَل لئلا يلزم إثبات تركيب مخترع وإثبات وزن مخترع كإثبات تركيب مخترع،

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) في مكة المكرمة قرب (التنعيم) وهو معروف الآن بـ «وادي ياج».
ينظر: معجم ما استعجم ١/١١٠، ١٣٨٥/٤، معجم البلدان ٤٢٤/٥.

(٣) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٤) في ب: «لأن»، وما أثبته من (أ) يؤيده نص الأندلسي في شرحه ١٤٧/٥ عن الخوارزمي.

وإذا ثبت المكسور يفعل ثبت أن المفتوحة يفعل فهذا هو الصحيح من الدّليل على زيادة الياء من يَأْجَج.

قال جارُ اللَّه: «ومَريم ومَدين».

قال المُشَرِّحُ: الميم فيهما غير أصلٍ، لأن الميم وقعت أولاً بعدها ثلاثةُ أصولٍ فتكون مزيدةً، ولأن الياء لو كانت مزيدة لانكسر صدر الكلمة كما في عِثْير وحِذْيم، ومن ثم قلنا إن الياء الأولى في سِيْنين - بالتَّخفيف - مزيدة.

قال جارُ اللَّه: «وصِيْصِيَة وقَوْقَيْتُ».

قال المُشَرِّحُ: مضاعف الرباعي أكثر من باب قلق ونحوها كركرة، وكذلك قوقيت، لأنه من باب صَلْصَلْتُ وقَلْقَلْتُ[1].

قال جارُ اللَّه: «[2]وإذا حصلت معها أربعة[2] فإن كانت أولاً فهي أصلٌ كيَسْتَعُور، وإلا فهي زائدة كسُلَحْفِيَة».

قال المُشَرِّحُ: أما «يَسْتَعُور» فقد مَضى ذكره في آخر الأبنية، والياء في سُلَحْفِيَة مزيدةٌ، لقولهم في الجمع: سَلاَحف.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) والواو كالألف لا تزاد أولاً، وقولهم: وَرَنْتَلٌ كَجَحَنْفَلٍ».

قال المُشَرِّحُ: الواو في وَرَنْتَل لبلدةٍ وقعت موقع الجيم في جحنفل [فيكون أصلاً][3].

---

(١) الصصية: شوكة الحائط التي يساوي بها السداة. وصصية الثور: قرنه. الصحاح ١٠٤٤/٣ (صيص).
وينظر: الكتاب ٣٤٧/٢، المنصف ٧٨/٣، شرح الشافية ٣٨٦/٢.
القوقأة: صوت الدجاجة. وينظر: الكتاب ٣٤٧/٢، المنصف ٢٧/٣.

(٢ - ٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب).

قال جارُ اللَّه: «وأما غير أول فلا تكون إلا زائدة كعوسج وحوقل».

قالَ المُشَرِّحُ: أما العَوْسَجُ: فقد مضى ذكره في الأبنية، وأمَّا الحَوْقَلُ: فكأنه جمع حوقلة، وهو الغرصُولُ اللَّيِّنُ. الجوهري[1] وقلتُ لأبي الغَوْث: ما الحَوْقَلَةُ؟ قال: هَنُ الشيخِ المُحَوْقل. ابن السراج[2]: والصِّفة حوقل: إذا أدبر عن النساء الواو فيه وقعت موقع الواو من عَوْسجٍ وهي زائدةٌ، فكذلك هاهنا.

قال جارُ اللَّه: «وقسور»[3].

قال المُشَرِّحُ: القَسْوَرُ والقَسْوَرَةُ: الأسدُ، والواو فيه مزيدةٌ، لأنه على مثال جَدْوَل، وهو فوعل على ما مضى في الأبنية ولأنَّه من القسر.

قال جارُ اللَّه: «ودَهْوَرٌ»[3].

قال المُشَرِّحُ: دهورَ اللُّقْمَةَ: إذا عَظَّمها وكبَّرها، ويقال: هو يدهور اللقم، والواو فيه مزيدة، لأنه على مثال جهور وهو من الجهر.

قال جارُ اللَّه: «وتَرْقُوَةٌ».

قال المُشَرِّحُ: التَّرْقُوَةُ: هي العَظْمُ الذي بين ثُغرةِ النَّحر والعاتق، ولا يُقال فيها تُرقوة ـ بالضَمِّ ـ والتاء فيها أصلٌ، والواو مزيدةٌ، لأنها على مثال قرنوة الجوهري: حكى أبو يوسف تَرقيتُ الرَّجل[4] تَرْقاةً: إذا أصبتَ تَرْقُوَتَهُ، والألف فيها إلحاقيَّة كما في سلقيت[5].

قال جارُ اللَّه: «وعُنفُوان».

---

(١) الصحاح: ١٦٧٢/٤ (حوقل).

(٢) الأصول: ٢٠٩/٣.

(٣) في (ب): جمع اللفظتين وشرحهما معاً.

(٤) ساقط من (ب). وينظر: الصحاح: ١٤٥٣/٤ (ترق).

(٥) مكانها بياض في (ب).

قال المُشَرِّحُ: عُنفوان الشباب لا بدَّ فيه من العنف والحرق وهو ضدّ الرفق.

قال جارُ اللَّه: «وقَلَنْسُوَةٌ».

قال المُشَرِّحُ: كما مضى.

قال جارُ اللَّه: «إلا ما اعترض في عزويت».

قال المُشَرِّحُ: عِزْوِيْتُ بلد[1]، وهي فعليت، لأنها لا تخلو من أن تكون فعويلاً أو فعليلاً أو فعليتا، وليس بفعويل، لأنه لم يجىء في أبنية العرب هذا البناء ولا بفعليل، لأن الواو في الرباعي لا توجد أصلية إلّا في الوَحْوَحَةُ والوَعْوَعَةُ فلم يبق إلا فعليت.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ)[2] والميم إذا وقعت أولاً بعدها ثلاثة أصول فهي زائدةٌ نحو مقتل ومضرب ومكرم ومقياس إلا إذا اعترض ما في معد ومعزى ومأجج ومهدد».

قال المُشَرِّحُ: الميم في الأربعة الأولى مزيدة للاشتقاق. معد: الميم فيه أصل، وإحدى الدالين مزيدة لما مضى[3] في الأبنية. مَأْجَج[4]: الميم فيه أصلٌ، وقد مضى في هذا الصنف. مَهْدَد[5]: فَعلل من المهد، لا [مفعل] من الهد. / وقد مر في الأبنية. [١٨٤/ب]

قال جارُ اللَّه ـ رحمه الله ـ: «ومَنْجَنُون».

قال المُشَرِّحُ: المَنْجَنُوْنُ قد ذكرناه في الأبنية.

---

(١) معجم البلدان ٤/١٢٠ ونقل عن الزمخشري، وينظر: المنصف ٢٨/٣.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) ماء ماج، أي: مالح ومثله أجاج. وينظر: معجم البلدان ص ٣٢، شرح الكافية ص ٣٩٤.

(٥) اسم امرأة، قال الأعشى:

* تناسيت بعد اليوم خلة مهددا *

قال جارُ اللَّه: «ومَنْجَنِيْقُ».

قال المُشَرِّحُ: هو معرب، وأصله بالفارسية من جي نيـك.

وهو عند سيبويه فنعيل إذ النُّون فيه مزيدةٌ، لقولهم في الجمـع: مجانيق، ونظيره عَنْتَرِيْسٌ، وهي الناقلة الصُّلبة الشَّـديدة، واشتقـاقها من العَتْرَسَة، وهو الأَخذُ بالشِدّة، وهي عند قوم منفعيل لما قال أبو عُبَيْدَةَ: سألت أعرابياً عن حروف كانت بينهم فقال: كانت بينها حروف عون تفقأ فيها العيون مرة تجنق وأخرى ترشق وقد مضى ذكر المنجنيق في الأبنية.

قال جارُ اللَّه: «وهي غير أول أصلاً إلا في نحو دَلامص والقَمارص».

قـال المُشَـرِّحُ: فـاء[1] الكلمتين مفتـوحـة، والـلام الأولى مكســورة، والميم غير أول أصل لقلة زيادة [الميم غير أول][2] [3]القمارص: وهو القارص. والدلامص: هو الدلاص[3].

قال جارُ اللَّه: «وهِرْماس».

قـال المُشَرِّحُ: هـو بكسر الفـاء: الأسد من الهـرس وهـو الـدق، ومنـه الهريسة.

قـال جارُ اللَّه: «وزُرْقُم».

قال المُشَرِّحُ: الزرقم ـ بالضم ـ الأزرق، ونظيره السُّتهم [للاستة][4].

قال جارُ اللَّه: «وإذا وقعت أولاً خامسة فهي أصل كمَرْزَنْجُوْش».

قال المُشَرِّحُ: الميم في «مَرْزَنْجُوش» خامسةً. لأنها وقعت معها أربعةُ

---

(١) في (ب): «والكلمتين مفتوحتين».

(٢) ساقط من (أ).

(٣ ـ ٣) ساقط من (ب).

(٤) ساقط من (أ).

أصول والدَّليل على كونها أصلاً أن الزيادة الواحدة قبل الفاء لا تكون إلا في نحو مُدحرج ولأنَّهم قالوا في معناه: مَرْزَنْجُوش وهو كقَرْطَبُوش وعَظْرَفُوط.

قال جارُ اللَّه: «ولا تزاد في الفعل ولذلك استدل على أصالة ميم معد «تمعددوا» [ونحو تمسكن وتمدرع وتمندل لا اعتداد به»[1]].

قال المُشَرِّحُ: تمعدد تَفعلل لكثرته وقلة تمفعل.

فإن سألتَ: ما ذكرت من الدَّليل إن دل على أنه تفعلل فهاهنا ما يدل على أنه تمفعل، وذلك أن الميم في «معد» لا تخلو من أن يكون زيادة أو لا تكون لأن الدليل دل على زيادة الميم كما في مرد ومسد ومهد؟.

أجبتُ: [2]الميم أصل[2] على ما مر آنفاً.

قوله: «بأنه يلزم من ذلك خلاف الأصل» قلنا: نعم، لكن لمعارض راجح هو الاشتقاق ألا ترى أنا حكمنا على علجن وفرسن بكون النون فيهما زيادة وإن كان القياس يقضي بكونها أصلاً، ألا ترى أن (فعللاً) و(فعللاً) بالفتح والكسر أكثر في الأبنية من (فعلن) و(فعلن) لكن الاشتقاق لما [حكم[2]] بكون النون زيادة أخذنا به، بدليل أن العلجن هو العلج والفرسن هو الحافر من الفرس، وهو الدف كذلك هاهنا، ولئن سلمنا أن الميم فيه، أي: في (معد) زيادة لكن لم قلت بأنه يستحيل الاشتقاق بينهما وهذا يجوز أن يكون الشيء زيادة في نفسه، أي: في [معد] أصلاً بالإضافة إلى شيء آخر، وهذا كما قلنا في مصير [المعي] ومصران، ألا ترى أن المنيم في مصير زيادة، لأنه مفعل في الصيرورة، لأن الغذاء المستحيل يصير إليه، والميم في مصران أصل، لأنه فعلان.

---

(١) في ب.
(٢ - ٢) في (ب): «من أصلي».
(٢) في (أ): «حكمنا».

فإن سألتَ: ما ذكرت من الدليل إن دل على أن معداً مفعل في نفسه فعل بالإضافة إلى تمعدد[1] فهاهنا ما يدل على أنه ليس كذلك لأنه خلاف الأصل، وهذا لأن الشيء إذا ثبت فلا بد من أن يكون ثابتاً بالإضافة إلى كل شيء؟.

أجبتُ: ما ذكرت من الدليل إن دل على أن ذلك خلاف الأصل فهاهنا ما يدل على أنه ليس كذلك والعلم في هذا الباب ما ذكرناه من المصير والمصران، وكذلك الألف الإلحاقية زيادة من وجه أصل من وجه آخر[2]، وإنما كان كذلك على ذلك تنويعاً للعربية وتوسعة في تصرفاتها كذلك هاهنا، وهذه الكلم الثلاث لا اعتداد بها، والفصيح تسكن وتدرع وتندل.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) والنون إذا وقعت آخراً بعد ألف فهي زيادة إلا إذا قام دليل على أصالتها في نحو فينان وحسان و«حمار قَبَّان» فيمن صرف».

قال المُشَرِّحُ: ظل فينان، واشتقاقه من الفنن، وفي [١٨٥/أ] عراقيات / الأبيوردي[3]:

لَهُم سَطَوَاتٌ يلمعُ الموتُ خَلْفَها وظلٌّ جَنيٌّ من دُونِه الأمنُ فينانُ

حَسّان، و«حمار قَبَّان» قد مَضَيَا في قسم الأسماء.

قال جارُ اللَّه: «وكذلك الواقعة في أول المضارع المطاوع والمطاوع نحو تفعل وانفعل».

قال المُشَرِّحُ: زيادة النون في (تفعل) [و (انفعل)][4] ظاهرة بدليل الماضي في الأول، والثاني المجرد في الثاني.

---

(١) في (ب): «إلى العدد».
(٢) ساقط من (ب).
(٣) ديوان الأبيوردي (العراقيات) ١/ ٢٥٤.
(٤) ساقط من (أ).

قال جار اللّه: «والثالثة الساكنة في نحو شَرَنْبَث وعَصَنْصَر وعُرُنْـد [وغَضَنْفَر]».

قال المُشَرِّحُ: النون في شَرَنْبَثٌ مزيدة لقولهم: شرابث بالضم، وقد مضى تقديره في الأبنية، وكذلك عَصَنْصَر لنبتٍ، لأنَّه على مثال عَقَنْقَل وهو اسمُ رملٍ كثير منعقد، وقد تبين في عقنقل زيادة النون، وذلك بالاشتقاق. النون في عرند مزيدة لما مر في الأبنية.

قال جارُ اللّه: «وفيما عدا ذلك أصلٌ».

قال المُشَرِّحُ: وذلك لقلة زيادة النون غير أول.

قال جارُ اللّه: «إلا في نحو عَنْسَلٍ [وعَنْبَس] وعَفَرْنَى وبُلَهْنِيَة وخَنْفَقِيْق ونحو ذلك».

قال المُشَرِّحُ: النون في عَنْسَل مزيدة (١لما مر١) في الأبنية وعَفَرْنَى للأسد لأنه من اعتفره الأسد، أي: افترسه، واشتقاقه من العفر، وهو التراب: وبُلَهْنِيَة لقولهم: عيش أبله أي: ناعم، والمراد به بَلَهُ صاحبه والخَنْفَقِيْقُ بوزن[٢] الخَنْدَرِيْسُ: [الدَّاهِيَةُ] والخفيفة من النّساء الجريئة[٣] وأصلها من خَفَقَ البَرْقُ.

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) والتاء اطردت زيادتها أولاً في تَفْعِيْل وتَفْعَال وتَفَعُّل وتَفَاعُل وفعليهما».

قال المُشَرِّحُ: عنى بفعليهما تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ.

فإن سألتَ: كيف خص فعل هذين المصدرين المتأخرين دون فعل المصدرين المتقدمين؟.

(١ - ١) في (أ).

(٢) في (ب): «بمنزلة».

(٣) الصحاح ص ١٤٧٠ (خفق).

أجبت: لأن المصدرين المتقدمين ليس في ماضيهما تاء.

[قال جارُ اللَّهِ: «وآخراً في التأنيث والجمع».

قال المُشَرِّحُ: هذا نحو مسلمة ومسلمات].

قال جارُ اللَّه: «وفي نحو رَغَبُوت وجَبَرُوت وعَنْكَبُوت».

قال المُشَرِّحُ: الرَّغَبُوْتُ: هي الرَّغبة، والجَبَرُوت: هو التَّجبُّرُ، وأما الدليل على زيادة التاء في عنكبوت فلقولهم في جمعها عَنَاكِب.

فإن سألتَ: نحو أن يقال في فرزدق: فرازد، وهذا يدل على زيادة القاف؟.

أجبتُ: كما يجوز ذلك يجوز أيضاً فرازق، ولا كذلك هاهنا فإنه لا يجوز عَناكب بالتاء المُثنَّاة، ولقولهم في معنى عنكبوت: عنكباة قال[1]:

كـأنّمـا يسقط من لـغـامهـا
بيتُ عنكبـاة على زمـامـهـا

وقولهم ـ على ما نَقله ابن السرَّاج[2] ـ: العنكباء.

قالَ جارُ اللَّه: «ثم هي أصل إلا في نحو تُرتب وتُولج وسنبتة».

قال المُشَرِّحُ: في حاشية نسختي من (المفصل): تُرتب رأيته في المسائل المشكلة[3] «لأبي علي الفارسي بضم التاء على وزن بُرثن وقرأته على صاحب «الكشاف» (رحمه الله) تَرْتُب بفتح التاء الأولى وضم التّاء الثانيـة. وهذا من فوائد العمراني[4] والتاء فيه زيادة، لأنه بمعنى الراتب،

---

(١) الصحاح ١٨٨/١.
والبيتان في شرح الأندلسي ١٥٤/٥ عن الخوارزمي.

(٢) الأصول ٢٤٢/٣. وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥٧/٩.

(٣) المسائل المشكلة ص ١٠٠، وينظر: الكتاب ٣/٢، وفي اللسان (رتب) «قال أبو عبيدة: الترتب: الأمر الثابت».

(٤) يفهم من هذا أن نسخة المؤلف هي نسخة العمراني رحمه الله، والعمراني تلميذ الزمخشري =

وكذلك في تولج، لأنه من الولوج، وهكذا في سنبتة، لأنه يقال في معناه: منذ سنبتةٍ من الدّهر.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) والهاء زيدت زيادةً مطردةً في الوقف لبيان الحركة أو حرف المد في نحو كتابيه وثمة واو زيداه واغلامهوه، وانقطاع ظهرهيه».

قالَ المُشَرِّحُ: أما لبيان الحركة ففي نحو ثمة وكتابيه. وأما لبيان المد ففي نحو وازيداه واغلامهوه وانقطاع ظهرهيه، وتقول: واظهرهوه إذا أضفت الظهر إلى مذكر واظهرهاه إذا أضفت الظهر إلى مؤنث للفرق بينهما، ومثله[1]: واغلامكاه في الإضافة إلى مذكر، وواغلامكيه في الإضافة إلى مؤنث.

قال جارُ اللَّه: «وغير مُطَّرِدَةٍ في جمع «أُمٍّ»، وقد جاء بغير هاء، وقد جَمع اللُّغتين من قال[2]:

= مترجم فيما سبق. وذكر هذه اللفظة الزمخشري في الأساس ص ٣٢٠، قال: «رتب الشيء: ثبت ودام. وله عز راتب وترتب، قال الكميت:

وعمى عمرو بن الخشارم قوله ... بني من يفاع المجد ما هو ترتب

(١) في (ب): «ومثاله».

(٢) توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص٢٢٣، المنخل ص ٢٠٤، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠، شرحه للأندلسي ١٥٤/٥.

وينظر: شرح التصريح ٣٦٢/٢، شرح شواهد الشافية ص ٣٠٨، الصحاح واللسان (أمم).

في المنخل: «قيل أنشد هذا الشعر في حق مروان بن الحكم وهو لغيره».

قال ابن المستوفي إثبات المحصل: «وقرأت على شيخنا أبي الحرم مكي بن ريان مرفوعاً إلى أبي الحسين أحمد بن فارس: وقالوا الأم في الأصل كان أمهة ،ولذلك يجمع على أمهات، وقالوا أمات، قال:

* فرجت الظلام بأماتكا *

ونقلت من خط عبدالله بن أحمد بن أحمد [ابن الخشّاب] وجدت بخط سلمة أن أمهات في الناس، وأمات في البهائم... ووجدته في نسختي من المتن لمروان» يعني نسخته من (المفصل).

وقال البغدادي في شرح شواهد الشافية: «والبيت لمروان بن الحكم كذا قال ابن المستوفي وغيره ونص كلام ابن المستوفي عن ابن فارس في المجمل ٨١/١.

إذَا الْأُمَّهَاتُ قَبَحْنَ الوُجُوْ ... هَ فَرَجْتَ الظَّلَامَ بِأُمَّاتِكَا

وقيل: وقد غلبت الأمهات في الأناسي والأُمات في البَهَائِم، وقد زادها في الواحد من قال[1]:

* أُمَّهَتِي خِنْدِفُ / وَالْيَاسُ أَبِي * [١٨٥/ب]

وفي كتاب «العين»[2] تأمهت، وهو مسترذل».

قال المُشَرِّحُ: الأم: هي الوالِدَةُ، وجمعها أُمَّات والهمزة فيها فاء بدليل أنه يقال: ما كنت أما ولقد أممت أموماً، قال:

يَؤُمُّهُمُ ويَأْبُوْهُمْ جَمِيْعاً ... كَمَا قُدَّ السُّيُوْرُ مِنَ الأَدِيْمِ

ثم زيدت الهاء في جمعها لتفخيم شأنها فقيل: أمهات وخص بها الجمع لأنه موضع تغيير في كل جمع تزاد الهاء. يقول إذا فتحت الأمهات بمساويهن وجوه أولادهن فأمهاتك يكشفن الدياجي بوضاءة مسافرهن.

قال جارُ اللَّه: «وزيد في أهراق اهراقة».

قال المُشَرِّحُ: الهمزة في أهراق مفتوحة، وفي المصدر مكسورة. والهاء فيه مزيدةٌ بدليل أراق.

---

(١) هذا البيت نسبه كثير من الشراح إلى قصي بن كلاب أحد أجداد النبي ﷺ وهو جده الأعلى كما هو معروف، وهو من أبيات فيها:

إني لدى الحرب رخي اللبب
مقرم الصولة عالي النسب
عند تناديهم بهال وهب

وقيل: هو لامرأة من بني عامر.

وتوجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل ص٢٢٢، المنخل ص٢٠٤، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠، شرحه للأندلسي ١٥٤/٥.

وينظر: المحتسب ٢٢٤/٢، شرح التصريح ٣٦٢/٢، شرح شواهد الشافية ص٣٠١.

(٢) الموجود في كتاب العين ٤٣٣/٨: «ويقال: تأمم فلان أما، أي: اتخذ لنفسه أما».

قال جارُ اللَّه: «وفي هِرْكُوْلَةٍ وهِجْرَعٍ وهِلْقَامة عندَ الأَخْفَشَ».

قال المُشَرِّحُ: الهِرْكُوْلة[1]: هي المَرأة المُرْتَجَّةُ الأرداف، من رَكَلَ في المَشْيِ، والجامع بينهما الاضطراب. والهِجْرَع مثل الدِّرْهَم: هو الطَّويل من [الأَجرع] وهو الرمل المنقاد. والهِلْقَامَةُ: هو الأسد [من] اللَّقم عند الأخفش.

قا جارُ اللَّه: «ويجوز أن تكون مزيدة في قولهم: فرس سَلْهَب لقولهم: سلب».

قال المُشَرِّحُ: السَّلب: هو الفرسُ الطويلُ على وجه الأرض وربما جاء بالصاد [المهملة]، والهاء فيه مزيدة لقولهم: السلِب ـ بكسر اللام ـ وهو الطويل[2].

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ)[3] والسين اطردت زيادتها في استفعل ومع كاف الضمير فيمن كسكس، وقالوا: استطاع لاهراق.

قال المُشَرِّحُ: زيادة السين في استفعال نحو: استنسخته الكتاب واستغفر الله ذنبه واستوهبه واسترجحه. وأما زيادة الشين في الكشكشة فنحو مررت بكش ونزلت عليكش يزيدون على كاف المؤنث شيئاً لبيان أن الكسرة في الكاف وقد مضى في فصل الحروف. ابنُ جني[4]: عن سيبويه: السين زيدت عوضاً من سكون عين[5] الفعل. وعندي أن الهاء والسين زيدتا فيهما تسهيلاً لكلفة التكرير والإطلاق.

---

(١) سر صناعة الإعراب ص٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، شرح الشافية ٣٨٥/٢، وفي سر الصناعة: «وذهب الخليل فيما حكاه عنه أبو الحسن...». ينظر العين ١١٣/٤.
والنص بعد ذلك كله من سر الصناعة.

(٢) عن سر الصناعة ص ٥٧٠.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) سر صناعة الإعراب ١٩٩/١.

(٥) في (ب): «العين».

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) واللام جاءت مزيدة في ذلك وهنالك وأُلا لك، قال[1]:

* وهَلْ يَعِظُ الضِّلِيْلُ إلا أُولَالِكَا *

قال المُشَرِّحُ: ذلك بعد من ذاك، وهناك أبعد من هناك وأُلا لك أبعد من أُلاك.

قال جارُ اللَّه: «وفي عَبْدَل وزَيْدَل وفَحْجَل».

قال المُشَرِّحُ: عَبدل بمعنى[2] عبد وزَيْدل بمعنى زيد، وفَحجل بمعنى أفحج ونحوها فَيْشَلَةٌ بمعنى فَيْشَةٌ.

قال جارُ اللَّه: «وفي هَيْقل احتمال».

قال المُشَرِّحُ: الهَيْقَلُ: هو الظَلِيْمُ، وهو أن جعل من الهَيَق، وهو الفتى من النّعام فاللام زيـادة، وأن جعل من الهِقْل وهو الظّليم أيضاً فالياء زيادةٌ.

---

(١) البيت لأخي الكلحبة العرني يرد عليه، وبعده:

عـقـوقـاً وإفـسـاداً لـكـل مـعـيـشـة فكيف تـرى أمست إضاعـة مـالـكـا

كذا جاء في نوادر أبي زيد ص ٤٣٨، وعنه في الخزانة ١ /١٩٠. قال ابن المستوفي: «وجدته يروي للأعشى، ولم أره في ديوانه. قال الصغاني في حاشية نسخته من المفصل: «أنشد ابن السكيت هذا البيت، وصدره عنده:

* ألئك قومي لم يكونوا أشابة *

وأنشده ابن جني، وصدره عنده:

* أولك قومي. . . . . *

وأنشده ابن الأعرابي في«نوادره»، وصدره عنده:

ألم تـك قد جـربت مـا الفقـر والغنى وهل . . . . »

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٣، المنخل ص ٢٠٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٦، شرحه للأندلسي ٥/١٥٥.

وينظر: نوادر أبي زيد ص ٤٣٨، إصلاح المنطق ص ٣٨٢، المنصف ١/١٦٦، ٣/٢٦، سر صناعة الإعراب ص ٣٢٢.

(٢) في (ب): «بمنزلة».

[باب إبدال الحروف]

قال جارُ اللّه: «ومن أصناف المشترك (إبدال الحروف). يقع الإبدال في الأضرب الثلاثة كقولك: أُجوه وأهراق وهلا[1] فعلت».

قال المُشَرِّحُ: الفرق بين العوض والبدل أن العوض قد يكون من غيرِ جنسِ الحَرف وغيرِ مُقاربه، والبَدَل لا يكون إلا في المقارب، وأن العوض قد يكون في غير موضع المعوض والبدل لا يقع إلا في موضع المبدل منه. الأجوه: بمعنى الوجوه، وحكى الفراء: حي الوجوه وحي الأجوه[2].

قال ابنُ السِّكِّيْت[3]: ويفعلون ذلك كثيراً في الواو إذا انضمت. هَراق الماءَ يُهريقه بفتح الهاءِ هِرَاقة بالكسر أي: صبَّه، قال زهير[4]:

يُنَجِّمُهَا قومٌ لقومٍ غَرَامَةً ولَمْ يُهْرِيْقُوا بَيْنَهم مَلْءَ مَحْجَمِ

وأَصْلُهُ: أَراق يُريق إراقةً، ونحو هرحت الدَّابة، أي[5] أُرحتها. وهَلاَ فعلت بمعنى أَلا فعلت، والإبدال في هذه الكلم جائزٌ لا واجبٌ.

---

(١) في (ب): «ألا».

(٢) سر الصناعة ص ٩٢، ١٠١.

(٣) الإبدال لابن السكيت.

(٤) شرح ديوان زهير ص ١٧، وهو في الصحاح عن ابن السكيت.

(٥) في (ب): «في أرحتها...».

قال جارُ اللَّه: «وحروفه حروف الزِّيادة [والصاد والزاي][1] والطَّاءُ والدَّالُ والجِيْمُ، ويجمعها قولك: (استنجده يوم صال [زط])».

قال المُشَرِّحُ: إنهم لم يعدوا السين من حروف البدل، فلست أدري لم عده الشيخ ـ رحمه الله ـ فيها، والصواب: انتجدته يوم صال [زط][2].

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) فالهمزة أبدلت من حروف اللين ومن الهاء والعين فإبدالها من حروف اللين على ضربين: مطرد وغير / مطرد، والمطرد [١٨٦/أ] على ضربين، واجب وجائز، فالواجب إبدالها من ألف التأنيث في نحو حمراء وصحراء».

قال المُشَرِّحُ: والهمزة في حمراء وصحراء منقلبة عن ألف التأنيث، إما لأنّهم في غير هذا الموضع لم يؤنثوا بالهمزة إنما أنثوا بالألف، وإمّا لأنهم قالوا في جمع صحراء صحاري وأنشد أبو العبَّاس للوليد بن يزيد[3]:

لَقَدْ أَغْدُوْا عَلَى أَشْقَرَ يَغْتَالُ الصَّحارِيَا

ولو كانت الهمزة فيه غير منقلبة لثبتت في الجمع كقولهم: دراريء وقراريء ووضاضيء في جمع دريء وقراء ووضاء.

قال جارُ اللَّه: «والمنقلبة لاماً في نحو كساءٍ ورداءٍ».

قال المُشَرِّحُ: الهمزة في كساء منقلبة عن الألف، ثم الألف منقلبة عن الواو وكذلك [الهمزة] في رداء منقلبة عن الألف، ثم الألف منقلبة عن الياء. وهذا لأن الياء المتطرفة والواو إذا كان ما قبلها مفتوحاً انقلب ألفاً، وذلك نحو الرحى والعصا، والرداء والكساء كذلك.

---

(١) عن المفصل (خ) نسخة ابن النحاس رحمه الله.

(٢) في (ب).

(٣) ديوان الوليد ص ٧٤ جمعه (ف غابريلي) من جامعة روما ونشر في دار الكتاب الجديد.
والشاهد في: سر صناعة الإعراب ص٨٦، الإنصاف ص٨١٦، شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٥، شرح شواهد الشافية ص ٩٥ الخزانة ٣٢٤/٣.

أما الألف الساكنة فهي حاجزٌ غير [حصين، ولذلك أمالوا نحو شِملال ولم يميلوا أكلت عِنَباً، لأن الساكن] غير معتدٍّ به.

الألف في رداء منقلبة عن الياء لأن أصله من رديت على الخمسين وأرديت أي: زيدت، لأن الرّداء زيادة على ما ستر العَورة الغَلِيْظة.

قال جارُ اللَّه: «وعِلْباء».

قال المُشَرِّحُ: الهمزة في عِلْباء إلحاقية كحِرْباء، ولذلك تنون، ومن ثم لو جمعته لقلت عَلابِيّ كقراطيس، ولا تقول: عَلاَبَى كصحارى، والذي يدل على أن مثله هذه الهمزة منقلبة عن الياء أنه أثبت مثل هذا النوع بالهاء فظهرت فيه الياء وذلك في نحو دِرْحَايَةٍ[1]: رجل سمينٌ ضخمُ البَطْنِ قصيرٌ.

قال جارُ اللَّه: «وعيناً في نحو قائل وبائع».

قال المُشَرِّحُ: أصل قال قول، وأصل باع بيع فأبدل الواو والياء ألفين فلما صرف منه فاعل وقعت الألف بعد الألف فلم يكن النطق بهما، لأنهما ساكنان والألف لا تتحرك، فقلبت همزة. وقيل: إنما همزت لأن أصل الواو والياء السكون ووقعت بعد ساكن فهمزت.

قال جارُ اللَّهِ: «ومن كلّ واو واقعةٍ أولاً شفعت بأخرى لازمة في نحو أُواصل وأُواقٍ جمع واصلةٍ وواقيةٍ قال:

* يا عَدِيًّا لقد وَقَتْكَ الأَوَاقِيْ *

وأُويصل تصغير واصل».

قال المُشَرِّح: إذا اجتمع واوان في أول الكلمة ولم تكن الثانية[2] مدّة

---

(١) الصحاح ٣٦١/١: (درح) وأنشد:

عـكـوك إذا مـشـى درحـايـه
يـحسـبـنـي لا أعـرف الـحـدايـه

(٢) في (ب): «التاء فيه».

كما في وورى فإبدالها همزة لازمٌ، لأنهم كرهوا اجتماع الواوين[1] بخلاف ما إذا كانت الثانية مدة فإنها غير منقلبة لتقوي إحدى الواوين بالأخرى ألا ترى أنهم قالوا تِبْحر بكسر التاء، ولم يقولوا يِعْلم، لأنها غير لازمة، ومعنى كونها غير لازمة أنهـا عارضـة يعقبها تصرف لا تبقى فيه، ألا ترى أن المدة في وورى عارضةٌ بهذا التَّفسير، لأن أصله واراه، وليس فيه هذه المدة، ويعقبها تصرف آخر لا تبقى فيه وهو يُوارَى مبنياً للمفعول.

[صدر البيت[2]:

ضَـرَبَتْ صَـدْرَهَـا إليَّ وَقَـالَتْ ياعديا . . . . البيت

قال جارُ اللَّه: «والجائز إبدالها عن كلِّ واوٍ[3] مضمومة وقعت مفردةً فاءً كأجوه أو عيناً غير مدغم فيها كأدؤر ومشفوعة عيناً كالغُؤُورِ والنُّؤُورِ».

---

(١) في (ب): «الواو».

(٢) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢٢٤: «قالوا: إنه لعدي بن زيد بن أيوب العبادي، كذا وجدته. . . ولعدي قصيدة على وزن هذا البيت أولها:

لـيسَ شـيءٌ عـلى الـمَـنـون بـبَـاقي غـيـر وَجْـهِ الـمُـسـبَّـح الـخـلاق

ولم أر في ديوانه هذا البيت المستشهد فيها.

وأنشده الجوهري في «صحاحه» لمهلهل، والصحيح أنه لعدي أخيه.

وجدته في ديوان شعر مهلهل، واسمه امرؤ القيس بن ربيعة بن مرة بن الحارث بن زهير بن جشم بن بكر بن حبيب يرثي مهلهلاً، ويذكر من هلك من قومه من أبيات هي قوله:

طـفلة مـا ابـنـة المـجـد بيـضـاء لعـوب لـذيـذة في العـنـاق

ظبيـة من ظبـاء وجـرة تـعـطو بيـديـهـا في نـاعـم الأوراق

ضـربت صـدرهـا إليَّ وقـالت يـا عـديـا لقـد وقتـك الأواق

وذكر الأبيات.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل، المنخل ص ٢٠٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠، شرحه للأندلسي ١٦٠/٥.

وينظر: المقتضب ٢١٤/٤، الجمل ص ١٦٦، شرح أبياته (الحلل) ص ٢٠١، المنصف ٢١٨/١، أمالي ابن الشجري ٩/٢، الخزانة ٣٠٠/١.

(٣) ساقطة من (ب).

قال المُشَرِّحُ: أما الواقعة مفردةً فاءً فقد مضى حكمها[1] في صدر هذا الصنف. كل واو وقعت مفردة وهي عين مضمومة فإنه يجوز إبدالها همزة تقول: أَدْوُر وأَنْوُر بالواو وادؤر وأنؤر بالهمزة.

قال ابنُ السرَّاج[2]: وكل واو مضمومة لك أن تهمزها إن شئت إلا واحدة فإنهم اختلفوا فيها وهي قوله[3]: ﴿ ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ وما أشبهها من واو الجمع فأجاز[4] بعض الهمزة وهم قليل. الغُؤُور في الأصل واو إن أبدلت الأولى همزة وهو مصدر غارت عينه غوراً، ونظير ذلك النَّؤُور بفتح النون وهو النِّيلح، ومعناه[5]: دُخان الشَّحم يعالج به الوشم حتى يخضرَّ.

قال جارُ اللَّه: «وغيرُ المطرد إبدالها من الألف نحو دأبة وشأبة وابياض وادهام».

قال المُشَرِّحُ: هذا رأي من جد في الهَرب من التقاء الساكنين، [وقد مضى في صنف التقاء الساكنين] من هذا القسم.

قالَ جارُ اللَّه: «وعن / العجاج أنه كان يهمز العألم والخأتم، وقال: [١٨٦/ب]

* فَخِنْدفٌ هامةُ هذا العَأْلَمِ *

وحُكِيَ بأزٌ، وقَوْقَأْت الدَّجاجة، وقال:

يــا دَارُ مَــيٍّ بِــدَكَــادِيْــك البُــرَقْ
صَبْـراً فقـد هَيَّجْتِ شَـوْقَ المُشْتَـأَقْ

---

(١) في (ب): «ذكرها».
(٢) الأصول ٢٤٥/٣.
(٣) سورة البقرة: ٢٣٧، وينظر: الكشاف ١٤٦/١، البحر المحيط ٢٣٨/٢.
(٤) في (ب): «فأخر».
(٥) في (ب): «وهو».

قال المُشَرِّحُ: العَجاجُ[1] كأنّه همز العالم والخاتم لتسلم القافية من السّناد.

قال سيبويه في (شوق المشتأق)[2] همز ما ليس يهمز للضرورة الدَّكداك من الرمل: ما الْتَبَدَ بالأرض ولم يرتفع. وفي الحديث[3] أنه سأل جَريرُ بن عبدِ اللّهِ عن منزله فقالَ: «سهلٌ ودكداك وسَلْمٌ وأَرَاك» والبُرَقُ: جمع بَرْقَةٍ، وهي غلظ فيه حجارة ورمل [يقال: قُنفذ بَرْقةٍ] كما يقال: ضَبُّ كديه.

قال جارُ اللّه: «ومن الواو غير المضمومة في أشياخ وإفادة وإشادة

---

(١) جاء في إثبات المحصل ورقة ٢٢٥: «وقيل لرؤبة قد ذهب عنك أبا الجحاف ما في هذه أن أباك كان يهمز العألم والخأتم ولا عيب فيه، وهذا كله سناد وهو قليل قبيح، قال الأخفش: وكان رؤبة يعيب هذا وجعل الأخفش بعد ألف التأسيس عن الطرف ووقوع الحرف بين الروي وبينه حجة في اجتماع التأسيس وغيره، وهذا منه احتجاج واه، إذ لا يقع مثل ذلك إلا غلطاً ما شاعره. وقال أبو حاتم أخبرني أبو زيد الأنصاري أن رؤبة كان يهمز العألم والخأتم ليزيل التأسيس، وهذا عيب.

وينظر: القوافي للأخفش ص ٦٠ تحقيق أستاذنا أحمد راتب النفاخ حفظه الله.

بيت العجاج في ديوانه ٤٦٢/١ من أرجوزة أولها:

* يا دار سلمى يا اسلمي ثم أسلمي *

توجيه إعراب البيت وشحره في: إثبات المحصل ص ٢٢٥، المنخل: شرح المفصل لابن يعيش ١٢/١٠، شرحه للأندلسي ١٦١/٥.

وينظر: مجاز القرآن ٢٢/١، ٩٤/٢، الخصائص ١٩٦/٢، سر الصناعة ٩٠/١، البحر المحيط ٦٩/٧، شرح شواهد الشافية ص ٤٢٨.

(٢) ينسب البيت لرؤبة، وفي ديوانه (١٠٤ ـ ١٠٨) أرجوزة على وزنه ليس منها.

قال الإمام ابن المستوفي في إثبات المحصل: أنشدهما الفراء رحمه الله لرؤبة ومثله:

سقيت من ودق السحاب المنبعق
يكاد قلبي من هواك يحترق
كدار عنك كل صب مشتأق

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل: ٢٢٥، المنخل ص ٢٠٦، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠، شرحه للاندلسي ١٦٠/٥ وينظر: الخصائص ١٤٥/٣، سر صناعة الإعراب ٩١/١، شرح شواهد الشافية ص ١٧٥.

(٣) النهاية ١٢٨/٢.

و ﴿ إعَاءِ أَخِيْهِ ﴾[1] في قراءَةِ سعيدُ بن جُبَيْرٍ»[2].

قال المُشَرِّحُ: أمَّا إبدال الهمزة من الواو إذا كانت مكسورةً فإن أبا عَمْرٍو يزعم أنه لا يُجاوز به السَّماع. وغيره يذهب إلى أن بدل الهمزة مطَّرد كاطِّراد البَدَل من المضمومة، والقول في أنه ينبغي أن يكون مطرداً أن الكسرة بمنزلة الياء ولا تخلو الحَركة في الحرف المتحرك من أن تكون مقدرة قبله أو بعده فإن كانت قبله فالواو إذا وقعت قبلها الياء اعتُلت وكذلك إذا وقعت بعدها، فإذا كانت كذلك اعتلت الواو مع الكسرة كما اعتلت مع الياء، ألا ترى أنها إذا تحركت بالفتح لم تعتل، كما لا تعتل الواو إذا كانت بعدها ألف نحو عوالي وطوالي.

فإن سألتَ: لو كان الاعتلال لما ذكر لاعتلت الواو المكسورة غير أول؟.

أجبتُ: أن القلب في المكسورة كالقلب في المضمومة ألا ترى أن الضمة مع الواو كالواوين، كما أن الكسرة مع الياء والواو كالياءين فكما تُعتل الواو مع الياء لذلك أُعلت[3] مع الكسرة كما أن الواو كما أعلت[3] مع الواو كذلك اعتلت[3] مع الضمة ولم يجب مع هذا أن تُعل الواوان غير أول في أحووي ولووي وكذلك لم يلزم أن تعل الواو مع الكسرة غير أول.

ومن المواضع التي قلبت فيها الكسرة همزة «إحدى» في قولك: إحدى وعشرين. قال الشَّيخ أَبُو عليٍّ الفارسيُّ: إنما هو اسم وليس بوصف، ولذلك جاء «إحدى» على بناء لا يكون للصفات أبداً.

---

(١) سورة يوسف: آية: ٧٦.

(٢) قراءة سعيد في المحتسب ٣٤٨/١، الكشاف ٣٣٥/٢، البحر المحيط ٣٣٢/٥.

(٣) في (ب): «اعتلت».

قال جارُ اللَّه: «وأناة وأسماء، وأحد، وأحد أحد[1] في الحديث، والمازني يرى الإبدال من المكسورة قياساً».

قالَ المُشَرِّحُ: أحد: أصلها وحد. في الحديث[2] أنه قال لرجل أشار بسبابته في التشهد أحِّد أحِّد. أناة: أصلها الواو من ونى يني، أي: (فتر) أسماء فعلاء عند سيبويه وأفعال عند أبي العباس. حجة المازني ما ذكرتُه آنفاً.

قال جارُ اللَّه: «ومن الياء في قطعَ اللَّه أَدية، وفي أسنانه أَلَل[3]، وقالوا الشئيمة».

قال المُشَرِّحُ: أدية: أي يديه. الألل[3] والأليل[3]: هو مضيء الأسنان ورجل أيل[3]، وفي شعرِ أبي الطيب[4]:

* بالنَّاسِ مِنْ تَقْبِيْلِهِ يَلَل[3] *

ونحوه اسروع في يسروع وأَلَملم في يَلملم[5]. وقوله: «ومن الياء...» معطوف على قوله: «ومن الواو غير المضمومة...».

قال جارُ اللَّه: «وإبدالها من الهاء في ماءٍ وأمواءٍ، قال[6]:

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) النهاية ١/٣٧.

(٣) الجميع في النسختين «ألك...» بالكاف والتصحيح من المفصل (خ) والمصادر.

(٤) ديوان أبي الطيب (الشرح المنسوب إلى العكبري) ٣/٣٠٦ وصدره:

* وإلى حصى أرض أقام بها *

(٥) ميقات أهل اليمن مشهور.

(٦) أنشده أبو علي الفارسي في الحلبيات ص ٤٠ عن أحمد بن يحيى (ثعلب)، وعن أبي علي في سر الصناعة ص ١٠٠، ولم ينسب.

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢٧، المنخل ص ٢٠٦، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٥، شرحه للأندلسي ٥/١٦٣.

وينظر: المنصف ٢/١٥١، المخصص ١٧/٤٤٠، الممتع ص ٣٤٨.

وبَـلْدَةٍ قـالِـصَـةٍ أمْـوَاؤُهَـا
مَـاصِـحَـةٍ رادّ الضُّحى أفْيَـاؤُهَـا

وفي أل فعلت وألا فعلت».

قال المُشَرِّحُ: مَصَحَ الظِلُّ: إذا ذَهَبَ، قال[1]:

* قَدْ كادَ مِنْ طُوْلِ البِلاَ أنْ يَمْصَحَا *

قالَ جارُ اللَّه: «ومن العين في قوله[2]:

* أبَابُ بَحْرٍ ضاحِكٍ زَهُوْقٍ *

قال المُشَرِّحُ: ضَحِكُ البحرِ كناية عن امتلائه، وفي عراقيات الأَبِيْوَرْدِيِّ[3]:

* الرَّوْضُ يَبْسِمُ والرَّكَائِبُ حُوَّمُ *

وفي شعر بديع الزّمان الهَمَذَانِيِّ:

يا مسعرا للمنى عندي مواهبه   بيناه مبتسم للأرجاء إذ نصبا

الجَوْهَري[4]: الزَّهُوْقُ: البئرُ البعيدةُ القَعْرِ.

---

(١) الصحاح ٤٠٥/١ (مصح) وأنشد البيت. نسب إلى رؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢.
وينظر: الكتاب ٤٧٨/١، المقتضب ٧٥/٣، الكامل ٢٥٣/١ الإيضاح ص ٨٠، إيضاح شواهد الإيضاح ص ١١٧، الخزانة ٩٠/٤.

(٢) يعزى إنشاده إلى الأصمعي رحمه الله: قال ابن جني في سر الصناعة ص ١٠٦: «روينا عن قطرب عن أبي عبيدة أنهم يقولون أل فعلت، ومعناه: هل فعلت، فأما ما أنشده الأصمعي من قول الراجز...» وأنشد البيت.
توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢٧، المنخل ص ٢٠٧، شرح المفصل لابن يعيش ١٦/١٠، شرحه للأندلسي ١٦٤/٥.
وينظر: المقرب ١٦٤/٢، شرح شواهد الشافية ٣٤٢/٤.

(٣) ديوان الأبيوردي ص ١٧٠ وهو مطلع القصيدة وعجزه:
* والسيف يلمع والصدى يتضرم *

(٤) الصحاح ١٤٩٤/٤ (زهق)، ونقل الإمام ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢٢٧ كلام =

[١٨٧/أ] قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ)(١) والألف أبدلت / من أختيها ومن الهمزة والنون فإبدالها من أختيها مطردٌ في نحو قال وباع ودعا ورمى وباب وناب مما تحركتا فيه وانفتح ما قبلهما، ولم يَمنع مانعٌ من الإبدال في نحو رميا ودعوا».

قال المُشَرِّحُ: القياسُ إعلال الواو والياء في نحو رميا ودعوا إلا أنه وجد المانع من ذلك وهو وقوع الألف بعدهما.

قال جارُ اللَّه: «إلا ما شذّ من نحو القَوَدُ والصَيَدُ».

قال المُشَرِّحُ: القياس فيهما الإعلال والاستحسان تركه. أما القياس فظاهره، وأما الاستحسان فليس الصَّيَدُ والعَوَرُ اتبعا في ترك الإعلال باسم الفاعل. وهذا لأنهم قالوا: أعور وأصيد وتعاور وتصايد، فإن سألتَ: فكيف لم يُعلُّو عور وصيد؟.

أجبتُ: لأن أصلهما باب الألوان والعيوب، وكذلك القود لأنّه في الأصل شدُّ العنق فمعنى أقدت القاتل بالقتل أي جعلته أقود، وهذا لأنهم كانوا إذا وجؤوا عُنق إنسان شدُّوا بشعره حبلًا ومدُّوه حتى يصير كالأقود فكان حكمه حكم العور والصيد.

قال جارُ اللَّه: «وغير مطرد في نحو طائي وحاري».

قال المُشَرِّحُ: هذا منسوب إلى طيء والحيرة، والقياس طيء وحيري.

= الخوارزمي ووثقه من الصحاح أيضاً ثم قال: «قال في الحواشي: ضاحك أي: يضحك بالموج، وزهوق: مرتفع. قال المبارك بن أحمد: الزهوق المرتفع أولى بالوصف من البئر البعيدة القعر لأن العباب إذا كان الكبير المرتفع فإنما يكون ذلك لارتفاع ماء البحر. . . .»

وما ذكره عن الحواشي للزمخشري موجود في نسختي من الحواشي ورقة ١٤٩ لكن الإمام العلامة الصغاني لم يرتض هذا التفسير أصلًا، وذلك لأن اللفظة (هزوق) هكذا أثبتها في نسخته من المفصل لا (زهوق). قال في حاشية النسخ: «وقع في نسخة الزمخشري ـ رحمه الله ـ (التي بخطه) (زهوق) وهو منقلب. وقال ابن جني ـ رحمه الله ـ ليست الهمزة فيه بدلًا. . .».

وذكر نصاً طويلًا عن سر الصناعة ص ١٠٦.

قال جارُ اللَّه: «ويَأْجل».

قال المُشَرِّحُ: الألف في «يَأْجل» بدل من الواو، وهي لغةٌ لبعض العربِ، كأنه يكره الياء مع الواو فقلبها ألفاً.

قالَ جارُ اللَّه: «وإبدالها من الهمزة لازمٌ في نحو أادم وغير لازم في نحو رأْس».

قال المُشَرِّحُ: إذا التقت همزتان في كلمة فالوجه قلب الثانية إلى حرف على ما مضى في صنف تخفيف الهمزة، وإذا كانت ساكنةً وما قبلها مفتوح فإنه يجوز قلبها ألفاً.

قال جارُ اللَّه: «وإبدالها من النون في الوقف خاصة على ثلاثةِ أشياء المنصوب المنون، وما لحقته النون الخفيفة المفتوح ما قبلها، و«إذن» كقولك: رأيت زيداً، و﴿ لنسفعا ﴾[2] و﴿ فَعَلْتَهَا إذاً ﴾[3]».

قالَ المُشَرِّحُ: النون الساكنة لها شبه بالألف، لأنهِ لا مخرج لها من الفم كما أن الألف لا مخرج لها من الحلق، ونون التأكيد الخفيفة لها شَبَهٌ [ورحمٌ ماسةٌ بالتَّنوين المفتوح ما قبله على ما ذكرناه، وكذلك النون في «إذا» لها شبه][4] بذلك التنوين.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) والياء أبدلت من أختيها ومن الهمزة، ومن أحد حرفي التضعيف ومن النون والعين والتاء والسين والباء والثاء فإبدالها من الألف في نحو مفيتيح ومفاتيح وهو مطّرد».

قال المُشَرِّحُ: حرف المَدّ إذا وقع رابعاً فإنه ينقلب في التّصغير

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) سورة العلق: ١٥.

(٣) سورة الشعراء: ٢٠.

(٤) ساقط من (أ).

والتَّكسير ياءً، تقول في نحو مفتاح ومصباح: مفيتيح ومصيبيح ومفاتيح ومصابيح.

قال جارُ اللَّه: «ومن الواو نحو مِيقات وعصى وغاز وغازية».

قال المُشَرِّحُ: ميقات من الوقت انقلبت فيه الواو ياءً لكسرة ما قبلها ونحوه مِيزان من الوزن، وعصى أصلها عصوى نحو أسد وأسود وفتى وفتو انقلب فيه الواو، لأن الواو والياء إذا اجتمعا... والأصل فيهما ضمة العين وإنما كسرت للاتباع غاز: أصله عازو، وكذلك غازية أصلها غازوة، وإنما قلبت فيها الواو ياءً لانكسار ما قبلها.

قال جارُ اللَّه: «وأَدْلٍ».

قال المُشَرِّحُ: أَدْلٍ: جمع دَلْوٍ، وأصلها أدلوٌ بضم الواو كفَلْسٍ وأَفْلُسٍ، وإنما كسرت لتقلب الواو ياء، لأنه ليس في الأسماء المظهرة اسم آخره واو قبلها ضمة.

قال جارُ اللَّه: «وقيام وانقياد وحياض».

قال المُشَرِّحُ: قيام: أصله قوام، مصدر من قام يقوم، ونحوه ذياد مصدر من ذاد يذود، وكذلك انقياد أصله انقواد من قاده يقوده فانقاد. وإنما قُلبت الواوُ ياءً لكسرةٍ ما قبلها.

قال جارُ اللَّه: «وسيّد وليّه».

قال المُشَرِّحُ: سيّد أصله سيوِد فعل من ساد يَسود لكن الواو والياء إذا اجتمعتا... ليه أصلُه: لوْيَه من لوى الحَبل يَلْوِيْه: إذا فَتَلَهُ، والواو والياء إذا اجتمعتا....

قال جارُ اللَّه: «وأغزيت واستغزيت وهو مطرد».

[١٨٧/ب] قال المُشَرِّحُ: [ابن السرَّاج][1]: أُعزيت واستغزيت لأن أصلها / الواو

(١) في (ب)

من الغَزو إلا أن الواو في المتشعبة كالياء في أنها تكون ياءً.

وقال جارُ اللَّه: «وفي صبية».

قال المُشَرِّحُ: أصلها الواو، وهي من صبوت، وإنما قلبت الواو ياءً لكسرةِ ما قبلها وأما الحاجزُ بينهما فهو غير حصين، لأنه ساكنٌ، ونحوها عليه، وهي من علوت وقنيه وهي من قَنوت وفلان قُدية في هذا الأمر وهو بمعنى القدوة وبلي سفر لقولهم في معناه: بلو وهو من بلوت وغدي، [وهي من قولهم: أرض غداة] وهي من قولهم: أرضون غدات ومنه الرواية عن ابن عامر[1] ﴿ أَنْبِئْهِم ﴾ بالهمز وكسر الهاء على اتباع الهاء الياء.

قال جارُ اللَّه: «وثِيَرة».

(قال المُشَرِّحُ): جمعُ ثَوْرٍ، ويقال: ثِوَرَةٌ بالواو، مثل عَوْدٍ وعِوَدَةٍ. قال المُبرد: إنَّما قلبوا ثِيَرَةً ليفرِّقُوا بينه وبين ثورة الأقط. واشتقاقها من الإثارة تثير الأرض. وسميت البَقر بقراً لأنها تَبقر الأرض، أي: تشقه.

قال جارُ اللَّه: «وعِلْيَان ويَيْجل وهو[2] غيرُ مطّرد».

قال المُشَرِّحُ: في حاسين نسختي من «المفصل» يقال: جَمَلٌ عَلْيَانٌ أي: مرتَفع فعلان بفتح الفاء من العلو[3].

فإن سألتَ: فلم أُعلت الواو من عِليان؟.

أجبتُ: لقربه من الطرف. فأما الألف فهو حاجز غير حصين ونحوه (النِّيَّامُ) في البيت[4].

---

(١) سورة البقرة: ٣٣، والرواية عن ابن عامر في المحتسب ٦٦/١، البحر المحيط ١٤٩/١.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في نسخة الإمام ابن النحاس ضبطها بكسر العين، ووضع فوقها ضمة قراءة نسخة أخرى رمز إليها بـ(خ). أما نسخة الصغاني فضبطت بفتحها، وكسرها.

(٤) يشير إلى البيت:

ألا طرقتنا مية ابنة منذر ... فما أرق النيام إلا سلامها =

قال جارُ اللَّه: «ومن الهَمزة في نحو ذيب ومير على ما قد سَلف في تَخْفِيْفِهَا».

قال المُشَرِّحُ: الهمزة إذا كانت ساكنة [نحو ذئب خففت] وقُلبت إلى الحرف الذي منه حركة ما قبلها، فإن كانت حركة ما قبلها فتحةً جعلت ألفاً وإن كانت كسرةً جُعلت ياءً وإن كانت [ضمة][1] جُعلت واواً وكذلك إن كانت متحركة وما قبلها مكسور أو مضمومٌ فإنها تُقلب إلى الحرف الذي منه حركة ما قبلها نحو ﴿ تَسْتَهْزِئُوْنَ ﴾ وجُؤت.

قال جارُ اللَّه: «ومن أحد حرفي التضعيف في قولهم: أمليت وقصّيت أظفاري ولاوربَيك لا أفعل وتسريت وتظنيتُ و﴿ لم يَتَسَنَّه ﴾ و:

* تقضّى فَقَضِّيَ البَازِيْ. . . *

وقوله[2]:

تــزور أمــراً أمَّــا الإلــهُ فَيَتَّـقِي وأمَّــا بِفِعْـلِ الصَّــالِحِيْن فَيَـأْتَمِي

قالَ المُشَرِّحُ: أمليتُ أصله أمللت، قال[3]:

أَلاَ يَــا دِيَــارَ الحَيِّ بــالسُّبُعَــان أَمَــلَّ عَلَيْهــا بــالـمَــلاَ المَـلَوَانِ

= يراجع المنصف ٢/٥، شرح شواهد الشافية ص ٣٨١، وسيذكره المؤلف.

(١) في (أ): «واو».

(٢) قال الصغاني في تعليقه على البيت في هامش نسخته من (المفصل): «البيت لكثير يمدح عبد العزيز بن مروان، والضمير في «تزور» لناقة كثير».

وقال ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢٢٨: «أنشده ابن الأعرابي في نوادره ووجدته في ديوان كثير عزة.

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل، المنخل، شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١٠، شرحه للأندلسي ١٦٨/٥.

وينظر: الإبدال لابن السكيت ص ١٣٥، سر الصناعة ص ٧٦٠ الممتع ص ٣٧٤، المقرب ١٧١/٢، ضرائر الشعر ص ٢٢٨.

(٣) تقدم ذكره.

ولعل اشتقاقه من المِلال، وقصّيت أظفاري، أصله: قصصت وقوله: «ولاوربيك» أصله: وربك. وتسريت أصله: تسررت من السِّر، وهو النِّكاح وتَظَنَّيْتُ أصله: تظننت من الظَّنِّ. قوله: ولم يَتَسَنَّـه أصله يَتَسَنَّن من الحمأ المَسْنُون وهو المتغير المنتن. وكان أبو عمرو الشَّيباني إلى هذا يذهب في هذا الحرف فالهاء في ﴿ لم يتسنه ﴾ [1] على هذا القول تكون للوقف فينبغي أن تلحق في الوقف وتسقط في الدرج. و

* تَقَضِّي البَازِي... *

أصله تَقَضُّضُ وهو الكَسْرُ وهذا من بيتِ العَجَّاجِ [2]:

إذا الكِـرَامُ ابْتَـدَروُا الـبَـاعَ بَـدَرْ
تَقَضِّيَ البَـازِي إذا البَـازِيْ كَسَـرْ

يمدح عمر بن مَعْمَر التَّيْمِيّ فيقول: إذا الكرام ابتدروا فعل المكارم بدرهم عمر وأسرع كانقضاض البازي في طيرانه وذلك أسرع ما يكون من الطيران.

قال جارُ اللَّه: «والتَّصدية فيمن جعلها من صدّ يصِدُّ».

قال المُشَرِّحُ: «في التنزيل ﴿ مُكَـاْءً وَتَصْدِيَـةً ﴾[3] التصديـة: هي

---

(1) سورة البقرة: ٢٥٩.

(2) ديوان العجاج ١/٤١، ٤٢.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص٢٢٧، المنخل ص٢٠٧، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢٤، شرحه للأندلسي ٥/١٦٨.

وينظر: مجاز القرآن ٢/٣٠٠، إصلاح المنطق ص٣٠٢، الإبدال له ص١٣٣، سر الصناعة ص٧٥٩، الخصائص ٢/٩٠.

قال ابن المستوفي: «وأكثر أمثلة الزمخشري من كتاب «الإبدال» لابن السكيت».

أقول: وأكثر شرح الخوارزمي لها من سر الصناعة لأبي الفتح.

(3) سورة الأنفال: ٣٥.

التَّصفيق وهي إما من قوله[1]: ﴿ صاد والقرآن. . . ﴾ أي: صادِ أمْـرك وعلمك[2] بالقرآن ومعناه: عارضة به واشتقاقه من الصدى وهو ما يعارض صوتك من الصوت المنعكس، ومن ثمَّ قالوا: فلان صدى مالٍ: إذا كان حسن القياس والتعاهد له، وكأن المراد به أنه يعارض بإصلاحه ما رأى فيه من فساد ألا ترى إلى قولهم: هو إزاء مال، ومعناه: نقيض الفساد الواقع فيه، وهو من أزى يأزى أزياً إذا انقبض، قال[3]:

* هذا الزَّمان مول خير أزى *

وأما من صددت زيداً عن الشيء فصد عنه، قال[4]:

* صَدَدْتِ الكَأْسَ عنَّا أمَّ عَمْرٍو *

وقال[5]:

* صَدَّتْ خُلَيْدَةُ عَنَّا ما تُكَلِّمُنَا *

وهذا لأن التَّصفيق صفعُ الكفّ بالكف، والتشديد فيه للتكثير كما في فتَّحت الأبواب وفتحتها، والمصدر من فعل على تفعيل وتفعلة / إلا أن تفعلة [١٨٨/أ] في المضاعف كالمرفوض عدلوا عنها إلى التفعيل لما فيها من الفصل بين المثلين كما لم يجعلوا شديدة في النّسب كحَنيفة وقُريضة، وكما لم يجعلوا

---

(١) سورة ص: ١، ٢.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه ١٦٨/٥ شرح هذه الفقرة عن الخوارزمي.

(٣) في شرح الأندلسي عن الخوارزمي.

(٤) هو لعمرو بن كلثوم من معلقته، وعجزه:

* وكان الكأس مجراها اليمينا *

(٥) هو الأعشى، والبيت في ديوانه ص ٤٢ (الصبح المنير) وعجزه:

* جهلاً بأم خليله حبل من تصل *

ويروى: (صدت هريرة. . .)، ورواية المؤلف هي رواية أبي عبيدة، كذا في شرح الديوان، وقال: «هي أم خليد».

شحيحاً وشديداً في الجمع بمنزلة فقيه وعليم، فلما خرج المصدر على ما هو مرفوض في هذا النحو أبدل من المثل الثاني الياء، والوجه الثاني هو المراد هاهنا.

[قال جارُ اللَّه]: «وتَلَعَيْتُ من اللّعاعة ودَهْدَيْتُ وصَهْصَيْتُ».

قال المُشَرِّحُ: الّلعاع: أول نبتٍ، تعليت: أصله تلفعت، ودَهْدَيْتُ: أصله دهدهت الحجر، وصهصهيت: أصلُهُ صهصهت ومعناه: قُلت له: صَهٍ صَهٍ.

قال جارُ اللَّه: «ومَكَاكِيّ في جميع مكوك ودياجٍ في جمع ديجوج».

قال المُشَرِّحُ: المكوك: مكيال[1]، وهو ثلاث كيلجات، والكيلجة منًى وسبعة أثمان منىً. [حاشية من الجوهري زيادة على الأصل من كاتبه سليمان أحسن الله خاتمته وتوفيقه والمَنى [الذي يوزن به] رطلان، والرطل اثنتا عشرة أوقيـة، والأوقية استاد، والاستاد أربعة مثاقيل ونصف، والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم، والدرهم ستة دوانق، والدانق: قيراطان، والقيراط: طسوحان، والطسوح حبتان، والحبة: سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية وأربعين جزءاً من درهم، والجمع مكاكيك ومكاكي على ما ذكر في البدل... رجع][2]. أما قول امرىءِ القَيس[3]:

* كأنَّ مَكَاكِيّ الجِوَاءِ غُدَيَّةً *

فجمعُ مُكَّاءٍ، وهو ضربٌ من الطَّيْرِ. الياء الثانية في الدّياجي جيمٌ.

---

(١) في شرح الأندلسي ٥/١٦٩ عن الخوارزمي.

(٢) تفردت نسخة (ب) بهذا النص، ولا يوجد في نص الأندلسي الذي نقله عن الخوارزمي مع وجود ما قبله وما بعده لذا فالظاهر لي أنه تعليقة على النسخة أدخلت في الصلب، وليس من كلام المؤلف.

(٣) ديوان امرىء القيس ص ٣٧٦.

قال جارُ اللَّه: «وديوان وديباج».

قال المُشَرِّحُ: ديوان: أصلها دوان، لأنه يجمع على دواوين، وهذه الياء معوضة[1] من الواو؛ ولو كانت الياء أصلية لقالوا: دياوين، ولأنه يقال: دونت، والمراد بالدواوين: الخَرائط التي فيها نُسخ الصكوك والسجلات والمحاضر، ونُصب الأولياء[2] والقيمين في أموال الوقوف[3] وتقدير النّفقات نقل عن «أدب القاضي» لقاضي بخارى المحنرف[4] والديباج فيه وجهان:

أحدهما: أن لا تكون الياء منقلبةً عن أحدِ حرفي التَّضعيف وجمعه على هذا الوجه دبابيج، ومن جعلها منقلبة عن أحد حرفي التضعيف جمعه على ديابيج.

قال جارُ اللَّه: «وقيراط وشِيْراز ودِيْماس فيمن قال شراريز ودماميس».

قال المُشَرِّحُ: القيراط: نصف دانق، وأصله: قُرّاط بالتشديد، وكذلك شيراز أصله شرّاز وديماس: أصله: دمّاس، بدليل جمعه على قراريط وشراريز ودَماميس، وقد مضى في الأبنية.

قال جارُ اللَّه: «وقوله[5]:

(١) في (ب): «بدل».
(٢) في (ب): «الأوصياء».
(٣) في (ب): «الوقف».
(٤) كذا في النسختين، وفي (أ) «أدن القاضي»، ونقل الأندلسي هذا النص، وقال: «نقل عن أداب القاضي».
(٥) قبله:

* قامت به تنشد كل منشد *

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢٨، المنخل، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢٦، شرحه للأندلسي ٥/١٦٩.
وينظر: المقرب ٢/١٧٢.

* وايْتَصَلَتْ بمثلِ ضَوْءِ الفَرْقَدِ *

أبدل الياء من التاء الأولى في «اتصلت».

قال المُشَرِّحُ: يقال[1] وصلتُهُ بكذا فاتصل، ثم أبدل [في][2] قوله: الواو تاء، ثم التاء ياء.

قال جارُ اللّه: «ومما سوى ذلك في قولهم أَنَاسِيّ وظَرابِيّ».

قال المُشَرِّحُ: الياء الثانية في أناسي بدل من النون، لأنَّه جمع إنسان، وقياسه جمع أناسين، وكذلك حكم ظرابي الثانية فيه بدل من النون، لأنه جمع ظربان، والقياس جمعه ظرابين.

قال جارُ اللّه: «وقوله[3]:

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِق
ولِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ

وقوله[4]:

(١) ساقط من (ب).
(٢) في (أ): «وقوله».
(٣) يقال: إن هذا البيت من صنع خلف الأحمر، إلا أنه مما يوثق صحته رواية سيبويه له في كتابه ٣٤٤/١.
توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢٨، المنخل ص ٢٠٨، شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١٠، شرحه للأندلسي ٥/.
وينظر: المقتضب ٢٤٧/١، المقرب ١٧١/٢، ضرائر الشعر ص ٢٢٦، شرح شواهد الشافية ٤٤١/٤.
(٤) هذا البيت لأبي كاهل اليشكري (النمر بن تولب) والد سويد بن أبي كاهل.
توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢٧، المنخل ص ٢٠٨، شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١٠، شرحه للأندلسي ٥/.
وينظر: الكتاب ٣٤٤/١، المقتضب ٢٤٧/١، مجالس ثعلب ص ٢٢٩، المقرب ١٦٩/٢، ضرائر الشعر ص ٢٢٦، شرح شواهد الشافية ٤٤٣/٤.
قال ابن المستوفي: «وجدته بخطي في طرة كتاب «الصحاح» لأبي كاهل اليشكري وكذا هو =

لَهَا أَشَارِيْرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ مِنَ الثَّعَالِي وَوَخْزٌ مِنْ أَرَانِيْهَا

وقوله[1]:

إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةٌ فَسَالٌ فَزَوْجُكَ خَامِسٌ وَأَبُوْكِ سَادِي

وقوله[2]:

قَدْ مَرَّ يومان وهذا الثالي
وأَنْتِ بالهِجْرَانِ لا تُبَالِي»

= في ديوان سويد. وقال أيضاً: «قال المغربي: والبيت ليزيد بن أبي كاهل اليشكري وفي «الحواشي»: الأشارير: قطع يصف غراباً كذا ذكره، والذي في «الحواشي»: «لها أشارير» يصف عقاباً أشارير، ووخز: قطع كذا في «الحواشي» وقال الجوهري: الوخز: الشيء القليل، قال الشاعر:

لها أشارير من لحم تتمره .... وأنشد البيت

وفي نوادر أبي الحسن علي بن خازم اللحياني: الوخز الشيء بعد الشيء، وقال: هذه أرض بني تميم وفيها وخز من بني عامر. قال أبو جعفر أحمد بن محمد: هكذا عندي عن أبي إسحاق وأبي الحسن «تتمرة» ويقال: إن محمد بن يزيد صحف فروى تثمره حتى أنكره أحمد بن يحيى وتعجب من ذلك وقال: إنما يتمر اللحم بالبصرة فكيف غلط في هذا. ويروى يتمره: أي: يقدده وتقطعه صغاراً وذكر المغربي أيضاً أن هذا البيت لذي الرمة، ولم أره في ديوانه. وقبله: ...».

توثيق مصادره: شرح المفصل للأندلسي (المغربي) ١٧٥/٥ وهذا النص مخروم من نسختي في الحواشي، والصحاح ٨٩٨/٢ (وخز) الموشح ص ١٥٥، مجالس ثعلب ص ٢٢٩، الانتصار لابن ولاد ص ٢٨٢ (رسالة) التصحيف والتحريف....

(١) ينسب إلى امرىء القيس.

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢٨، المنخل ص ٢٠٨، شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١٠، شرحه للأندلسي ١٧٥/٥.

وينظر: إصلاح المنطق ٣٠١/١، تهذيب الألفاظ ص ٥٩١، ضرائر الشعر ص ٢٢٦، شرح شواهد الشافية ٤٤٦/٤.

(٢) البيتان مجهولان.

توجيه إعرابهما وشرحهما في: إثبات المحصل ص ٢٢٨، المنخل ص ٢٠٨، شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١٠، شرحه للأندلسي ١٧٥/٥.

وينظر: المقرب ٣١٥/١، ضرائر الشعر ص ٢٢٧، شرح شواهد الشافية ٤٤٨/٤.

قال المُشَرِّحُ: الياء في البيت الأول بدل من العين. والحَزْقُ: هو الشد والحبس والحَازِق: الذي ضاق عليه حقه، [عن ابن السكيت]، ومنه: «لا رأي لحاقن ولا لحازق» والمراد بالحوازق: جوانب الأقط إذا جعلته [على] خصفة ليجف، وكذلك شَرَرْتُ الملح واللحم ونحوه، والإشرارة: ما يبسط عليه الأقط وغيره، وجمعه أشارير ويقال: أشارير: قطعٌ من قديدٍ، تتمير اللحم والتّمر: تجفيفهما الشيء القليل عن الجوهري[1]. يقول: إنها تصيد لفرخها الثعالب والأرانب.

البيتُ لأبي كاهِلٍ اليَشْكُرِيِّ، [وقبله]:

كـأنَّ رَحْلِي عَلَى شَعْـوَاءَ حـاذِرَةٍ   ظَمْيَـاءَ قَدْ بُـلَّ مِنْ طَلٍّ خَـوَافِيْهَـا

شبَّه راحلته في سرعتها بالعُقاب إذا بلّها الطَلّ أُسرعت. ظمياء: يريد أنّها تضرب إلى السواد.

عنى بالسَّادي: السادس. الفِسَالُ - بالكسر للفاء جمع فَسْلٍ بفتح الفاء وسكون السين وهو الرذل. ومنه فسالة الحَديد لسحالته. عنى بـالثَّالي: الثَّالث.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ)[2] والواو[3] تبدل من أختيها ومن الهمـزة فإبدالهـا من الألف في نحو ضـوارب وضويـرب تصغير ضـراب مصدر ضارب».

قال المُشَرِّحُ: الواو في ضوارب بدلٌ من الألف في / ضارب بدليل أن [١٨٨/ب]

---

(١) الصحاح: ٦٠٢/٢ (تمر).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) نقل ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢٣٠ نص كلام الخوارزمي ابتداء من قوله: «قال جار الله» إلى آخر شرح الفقرة، ولم يعلق عليه بشيء فهل استحسن كلام الخوارزمي وأراد أن يجمِّل به كتابه؟!.

ألف الجمع تقع ثالثة وذلك في نحو مساجد وجعافر وكذلك في ضويرب؛ لأن ياء التَّصغير تقع ثالثة، والواو في ضويرب بدلٌ من الياء في ضيراب. من قال كلام في: كلم قال: قِيْتَال في قاتل. وفي هذا الكلام زلةٌ جرت على قلم الشيخ رحمه الله.

قال جارُ اللَّه: «وأوادم وأويدم».

قال المُشَرِّحُ: الواو في أوادم بدلٌ من الألف المنقلبة عن الهمزة، وكذلك في أويدم.

قال جارُ اللَّه: «ورَحَويّ وعَصَويّ».

قال المُشَرِّحُ: الواو في رَحَوِيّ وعصوي بدل من الألف في رحىً وعصاً، ثم ألف رحى منقلبة عن الياء، وألف عصا (1منقلبة عن الواو1).

قال جارُ اللَّه: «وإلوان تثنية «إلى» اسماً».

قال المُشَرِّحُ: الواو في إلوان بدل من الألف في «إلى».

قال جارُ اللَّه: «ومن الياء في نحو موقن وطوبى مما سكَّن ياؤه غير مدغمة وانضم ما قبلها».

قال المُشَرِّحُ: الواو في موقن بدل من الياء؛ لأنه من أيقن، وكذلك الوافي في طوبى بدل من الياء؛ لأنها من الطيب، وإنما انقلبت الياء واواً لسكونها وضمه اسم فاعل ما قبلها، وهذا ينصر مذهب الأخفش حيث يقول: بؤض، إذا بنى نحو برد من البياض.

قالَ جارُ اللَّه: «وفي بقوى».

قال المُشَرِّحُ: البَقْوَىٰ: مِن أَبْقَى عليه، وهو من بقى، لأن المَعنى: اشفق عليه، فكأنه طلب بقاؤه، وبقي يائيٌّ بدليل الحَديث[2]: «بَقِيَنَا

(1 ـ 1) ساقط من (ب).

(2) الحديث في غريب أبي عبيد ٤/١٤٠.

رسولُ اللّه ﷺ»، أي: انتَظَرْنا، فكأنا بقينا على حالنا ننتظره.

قال جارُ اللّه: «وبَوْطَرَ».

قال المُشَرِّحُ: من بيطر، ومنه البيطار، واشتقاقه من بطرت الشيء: شققته[1].

قال جارُ اللّه: «وهذا أمر ممضو عليه ونهو عن المنكر».

قال المُشَرِّحُ: مضيت على الأمر مضياً، ومضيت مضواً أيضاً نهيته عن كذا، ويقال: نهوته عن الشيء في معنى نهيته.

[قال جارُ اللّه: «وفي جباوة»].

قال المُشَرِّحُ: جبيت الخراج جباية وجبوته جباوة[2] ذكره الجوهري[3]، والياء هو الكثير[4].

قال جـارُ اللّه: «وفي جؤنة وجؤن كما سلف في تخفيفها».

قال المُشَرِّحُ: الهمزة الساكنة إذا كان ما قبلها مضموماً قلبت للتخفيف واواً، وكذلك المتحركة إذا انضم ما قبلها.

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) والميم أبدلت من الواو واللام والنون والياء، فإبدالها من الواو في فم وحدة».

قال المُشَرِّحُ: أصل فم: فوه بوزن سوط، فحذفت الهاء تخفيفاً كما حذفت في سنه فيمن قال: ليست بسنهاء وعملت مسانهة، فصار فو فحصل الاسم على حرفين الثاني منهما لين، فكأنهم كرهوا أن يوزن بوزن يحذفه التنوين فيجحفوا فأبدلوا من الواو الميم لقرب الميم من الواو، لأنهما شفهيتان

(١) قال الزمخشري في الأساس ٢٨/١: «من بيطر الحيوان الذي يعالج مرضه».

(٢) في (أ): «جبوة».

(٣) الصحاح

(٤) في (أ): «الكسر».

وفي الميم هوى في الفم يضارع امتداد الواو، ويدل أن الفم مفتوح الفاء وجودنا إياها في اللفظ مفتوحة.

قال جارُ اللّه: «ومن اللام في لغة طيـىءٍ في نحو ما روى النّمر بن تولب عن رسول الله ﷺ ـ وقيل: إنه لم يروَ غير هذا ـ «لَيْس من امبرامصيام في امسفر».

قال المُشَرِّحُ: يريد: ليس من البر الصيام في السفر[1].

قال جارُ اللّه: «ومن النون في نحو عَمْبَر وشَمْبَاء مما وقعت فيه النون ساكنةً قبل [الباء]».

قال المُشَرِّحُ: لم يكن إلا ميماً فإذا تحركت ظهرت نوناً، وذلك قولك شنب وعنابر وقنابر.

قال جارُ اللّه] «وفي قولُ رؤبة[2]:

---

(١) تقدم ذكره، وفي إثبات المحصل أسانيد كثيرة لرواية النمر لحديث آخر غير هذا من رواية النمر بن تولب الشاعر، وراوي الحديث «ليس من أمبر...» هو النمر ابن تولب... غير الشاعر.

ينظر تفصيل ذلك وتخريجه في كتاب السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث من تأليف صديقنا الدكتور محمود فجال وفقه الله فقد أتى بما فيه كفاية الجزء ٢/٣٨٠ ـ ٣٨٧.

(٢) ديوان رؤبة ص ١٤٤، من أرجوزة يمدح بها مسلمة بن عبد الملك.

قال الإمام محمد بن إبراهيم بن النحاس ـ رحمه الله ـ فيما علقه على نسخته من كتاب (المفصل) عند هذا البيت «حاشية الذي رويناه عن شيوخنا رحمهم الله (التمتام) بتاءين كل واحدة منهما منقوطة باثنتين من فوق. ووجدت في نسخة بـ(أراجيز رؤبة) صنعة أبي سعيد السكري رحمه الله بخط أبي العباس أحمد بن أبي مؤاس ـ رحمه الله ـ (النمنام) وضبطه بنونين، وقال في شرحه والنمنام: الحسن، والمنمنم: المزين».

قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: «ولم أجد ما نسبه ـ رحمه الله ـ إلى رؤبة في ديوانه.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٣٠، المنخل ٢٠٨، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٣٣، ٣٥، شرحه للأندلسي ٥/١٧٢.

وينظر: سر صناعة الإعراب ص٤٢٢، شرح الشواهد للعيني ٤/٥٨٠، شرح شواهد الشافية ص ٤٥٥.

يـا هَالَ ذاتَ المَنْـطِق التِّمْتَامِ
وكفُّـك المُـخَضَّـبِ البَـنَـامِ

قال المُشَرِّحُ: التِّمتام: هو الذي فيه تَمتمة، أي: تردد في كلامه. البَنَام: هو البنان.

قال جارُ اللَّه: «وطامه اللَّه على الخير».

قال المُشَرِّحُ: أي: طانة.

قال جارُ اللَّه: «وفي الباء في «بَنَاتِ مَخْرٍ»، وما زلت رَاتِماً على هذا وَرَأْتُهُ من كتم».

قالَ المُشَرِّحُ: «بَناتُ مَخْرٍ»[1] سحائبُ يأتين قُبَيْلَ الصَّيْف رقاقـاً، والميم فيه بدل من الباء واشتقاقه من البُخار، وقد يقال: نبات بَحر أيضاً بالحاء المهملة، ولو ذهب ذاهب إلى أن الميم في «مخر» أيضاً أصل غير مبدل على أن يجعله من قوله عزَّ وجلّ[2]: / ﴿ وتَرَى الفُلْكَ فِيْهِ مَوَاخِرَ ﴾ [١٨٩/أ] يقال: مخرت السّفينة تمخر وتمخر مخراً ومخوراً: إذا جرت تشق الماء مع صوت، وذلك أن السحاب كأنها تمخر البحر، لأنها فيه تنشأ ومنه تبدأ لكان عندي مصيباً هذا محصول كلام ابن جني. وكذلك الميم في قولهم[3]: «ما زلت راتماً» على هذا يحتمل أن تكون أصلاً غير بدل من الرتمة، وهي شيء كان أهل الجاهلية يرونه بينهم، وذلك: أن الرجل منهم كان إذا أراد سفراً عمد إلى عصنين من شجرتين فقرب أحدهما من الآخر فعقد أحدهما بصاحبه

(١) ثمار القلوب ص ٢٧٦، الإبدال لأبي الطيب ٤١/١، والنص من سر الصناعة ص ٤٢٤.
(٢) سورة النحل: ١٤.
(٣) هذا القول حكاه عن العرب أبو عمرو الشيباني. قال أبو الفتح في سر صناعة العرب ص ٤٢٤: «وأخبرنا أبو علي أيضاً يرفعه بإسناده إلى أبي عمرو الشيباني، قال يقال: ما زلت راتماً على هذا وراتباً أي: مقيماً».
وينظر: الإبدال لابن السكيت ص ٧٣، الإبدال لأبي الطيب ٤٨/١.

فإذا عاد من السّفر ورأى [الغصنين معقودين بحالهما قال: إن امرأته لم تخنه بعده، وإن رأى] الغصنين قد انحلا قال: إن امرأته قد خانته، قال الرّاجز[1]:

هَـلْ يَنْفَعَنْـكَ اليَـوْمَ إن هَمَّتْ بِهَمْ
كَثْـرَةُ [مـا تُـوصِيْ وتَعِقَـادُ الـرَّتَمْ]

والرّتمة أيضاً: خيط يشدّ في الأصبع ليذكر. وكلا هذين الموضعين تأويله الإقامة والثبوت، فيجوز أن يكون راتمٌ من هذا المعنى، هذا محصول كلام ابن جني أيضاً.

قال جارُ اللَّه: «وقوله[2]:

فَبَـادَرَتْ شَـاتَهَـا عَجْـلاَ مُثَـابِـرَةً حتَّى استَقَتْ دونَ مَحْنَى جِيْدَهَا نَغَمَا

قال ابن الأعرابي: أراد: نغباً».

قال المُشَرِّحُ: كأنه يريدُ بالاستقاء هاهنا الحَلْبُ. وفي قوله: «دون مَحْنَى جِيْدَهَا». لطيفةٌ، وهي أنه كان من حقّها أن يذبحها فيحلبها دماً فما ذَبَحَتْها ولكن حَلَبْتَهَا لَبَناً.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ): والنُّون أبدلت من الواو واللام في صنعاوي وبهراني ولعن بمعنى «لعل».».

قال المُشَرِّحُ: القياس في النَّسب لصنعاء وبهراء قبيلة: صنعـاوي وبهراوي، فقيل: صنعاني وبهراني، فابدل النون فيهما من الواو، وكذلك النون في لعن.

---

(١) ما زال النص من سر الصناعة والبيتان مخرجان هناك عن معاني القرآن للفراء ٢١٧/١... وغيره.

(٢) توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٣٠، المنخل ص ٣٠٩، شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/١٠، شرحه للأندلسي ١٧٣/٥.
وينظر: الممتع ص ٣٩٣، المقرب ١٧٧/٢.
ونقل الأندلسي وابن المستوفي وصاحب المنخل كلام الخوارزمي.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) والتّاء أبدلت من الواو والياء والسّين والصّاد والباء، فإبدالها من الواو هاء في نحو اتَّعد أتْلَجَهُ قال:

* مُتْلِجُ كَفَّيْهِ في قَتَرِهْ *

وتُجاه، وتُيْقور، وتُكْلان وتُكَأة وتُكلة وتُخَمَة وتُهَمَة.

قال المُشَرِّحُ: التَّاء الأولى في: (اتعد) بدل من الواو وأصله: أو تعد وكذلك التاء في تُجاه، أصله: وجاه، وهو من المواجهة. وكذلك التاء في (تُبقر)، وهو من الوقار، وأصله: ويقور، قال العَجّاج[1]:

* فإنْ يكن أمسى البَلى تَيْقُوري *

وكذلك التاء في [تُكلان] اسم من التَّوكل، وهو إظهار العجز والاعتماد على غيرك، ومنه اتكلت على فلان في أمري: إذا اعتمدته. وكذلك التاء في [تُكأةٍ] على مثال هُمَزَةٍ، وهو الكثير الاتّكاء. والتُّكأة أيضاً: ما يُتكأ عليه، والذي يدل على أن التَّاء فيه واو قولهم: تَوَكَّأتُ على العصا وكذلك التاء في تُكلة [يقال: فلان] وُكلة تُكلة، أي: عاجز يكل أمره إلى غيره فيتكل عليه، وكذلك التّاء في تُهمة وأصلها: وهمة، وهي من الوهم.

صدر البيت[2]:

---

(١) ديوان العجاج ١/٣٤٠.
وينظر: الكتاب ٢/٣٥٥، المعاني الكبير ٣/١٢٢٣، الإبدال لأبي الطيب ١/١٥٠، سر الصناعة ص ١٤٦.

(٢) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٢٣.
توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٣٢، المنخل ص ٢١٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٣٦، ٣٧، شرحه للأندلسي ٥/١٧٤.
وينظر: الموشح ص ٢٨، ضرائر الشعر ص ٢٣، شرح شواهد الشافية ص ٤٦٦.
وما ذكره البغدادي في شرح هذا الشاهد في أغلبه عن ابن المستوفي.
وجدت في كتاب «إثبات المحصل» في شرح هذا البيت كلاماً قل أن يوجد مثله إفادة وتوثيقاً ومتابعة للفوائد من بطون المصنفات وأردت أن لا أحرم بعض قراء هذا الكتاب من تلك الفوائد: قال: «... ووجدت في نسخة من نسخ شعره قرئت على أبي الحسن على بن =

ربَّ رامٍ مــن بَــنِــي ثُــعَــلٍ مُتْلِجٌ.............. البيت

بنو ثُعل[1] فيهم الرّماية. وبعده[2]: /

* فهو لا تَنْمِي رَمِيَّتُهُ *

قال جارُ اللَّه: «وتقيّة تَقْوَى وتَتْرَى».

قـال المُشَرِّحُ: التـاء في (تَقِيَّة) مبـدلة من الـواو، وأصله وقية وهي من اتقى، وأصله: أو تقي كأنه وقى نفسه. وكذلك التاء في (تَقوى) من هذا الاشتقاق، والواو في تقوى ياء، لأنها من وقى يقي وقاية ونحوها شروى، وهي من شريت وكذلك التاء في (تَترى) وأصلها: وترى، قال اللَّه تَعالى[3]: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَىٰ ﴾ أي: وتراً بعد وترٍ، ينون ولا ينون من لم ينونها جعل ألفها للتأنيث، ومن نونها جعل ألفها للإلحاق.

قال جارُ اللَّه: «وتوراة».

= سليمان الأخفش يوم الثلاثاء لست ليال خلون من شعبان سنة إحدى عشرة وثلاثمائة وفيها: قال أبو سعيد قرأتها على الرمادي وأبي حاتم، قال ابن الكلبي: الرامي هـو عمرو بن المسبح بن كعب... قال: وروى الأصمعي: (متلج كفيه في قتره) أي: مدخل كفيه في بيت الصائد. أي: أدخل كفيه في قتره لئلا تعلم به الوحش فتهرب. ومتلج: مولج فأبدل التاء من الـواو.

وقال أيضاً: في بعض نسخه: (متلج كفيه في ستره) يعني قتره وهو بيت الصائد، وهو أصح، لأن الصياد إذا أخرج يديه من ستره نفرت الوحش. قال أبو سعيد: من ستره: من كميه، ولا تكون السترة القترة، لأنه لا يخرج يده أبداً من القترة إنما هو مستتر فيها لئلا تراه الوحش فكيف يخرج يده، والكم ستر اليد والذراع.

وقال: أيضاً: ورأيت في حاشية كتاب «المجمل» عن ابن الجواليقي: (هب) وروى بيت امرىء القيس...» و(هب) تعني اسم الجواليقي موهوب بن أحمد.

(١) بنو ثعل: ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيىء. نسب معد لابن الكلبي ص ٢٣٢، الجمهرة لابن حزم ص ٤٠١.

(٢) هذا البيت في الديوان لم يأت بعد البيت السابق، بينهما خمسة أبيات، وعجزه:

* ما له لا عد من نفره *

(٣) سورة المؤمنون: آية ٤٤.

قال المُشَرِّحُ: في وزن (توراة) ثلاثة أقوال[1]:

قيل: هو تفعلة مثل تتفلة لغة في تنفلة، وهو قليل جداً، وهذا قول الكُوفيين.

وقيل: هو تفعلة إلا أنه صرف إلى الفتح استثقالاً للكسرة في المعتل وهو بناء يكثر نحو توقيه وتوصيه.

وقيل: فَتْح كفتح ناصياه. قال الزّجاج: / وهو رديء، لأنه يجب منه [١٨٩/ب] في توقية توقاة. وهذا لا يجوز. قال البصريون: توراة: فوعلة قلبت الواو الأولى تاء لئلا يجتمع واوان في أول الكلمة نحو تولج وولج. وفوعلة في كلام العرب كثير.

ابن جني: وقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها [واشتقاقها] من ورى، وهذا كتسميتهم القرآن [فُرقاناً] وتاوها للتأنيث، لانقلابها في الوقف هاء، وتأنيثها كتأنيث الصحيفة والمجلدة، وتذكيرها على إرادة الكتاب.

قال جارُ اللَّه: «وتَولج».

قال المُشَرِّحُ: وكذلك التاء في «تَولج» واو، وهو كناس الوحش التي تلج فيه[2]، قال ـ يصف ثوراً يكنس في عضاه[3] ـ:

* مُتَّخِذاً في ضَعَوَات تَوْلَجا *

قال سيبويه[4]: التاء مبدلة من الواو، وهو فوعل، لأنك لا تكاد تجد تفعل في الكلام اسماً، وفوعل كثير. والشيخ ـ رحمه اللَّه ـ قد حكم هاهنا بأن التاء مبدلة من الواو. وفي صنف الزيادة قد عده معد الزيادة مثل تولج وولج أيضاً.

---

(١) عن معاني القرآن للزجاج ٣٧٤/١.

(٢) ساقط من (ب) موجود في الصحاح ص ٣٤٨ (ولج)، وهو مصدر المؤلف وفي شرح الأندلسي ١٧٥/٥ الذي نقل عن المؤلف.

(٣) البيت لجرير يهجو البعيث، ديوانه ١٨٧/١.

(٤) الكتاب ٣٥٦/٢، سر الصناعة ص ١٠٤، ١٠٥، ١٤٦.

قال جارُ اللَّه: «وتُراث وتِلاد».

قال المُشَرِّحُ: التّاء في تراث بدل[1] من الواو أصلها وراث من وَرِثَ المالَ، وكذلك التّاء في تِلاد؛ لأنه المال القديم الذي وُلد عندك، وهو والتّالد بمعنى ونقيضه الطارف.

قال جارُ اللَّه: «ولاماً في أخت وبنت وهنت».

قال المُشَرِّحُ: أما «أخت» فلأنك تقول في جمعها: أخوات، وأما هنت فلقولهم: هنوات، وأما بنت فلأنّا لم نر هذه التاء لحقت مؤنثاً إلا وقد وقعت فيه بدلاً عن واو كما في أخوات وهنوات، والتاء فيهما ليست للتأنيث، ومن ثم قال سيبويه: لو سمَّيْتَ رجلاً ببنت وأخت لصرفته.

قال جارُ اللَّه: «وكلتا».

قال المُشَرِّحُ: قد ذكر في صنف المنسوب اختلاف الناس في (كلتا) فيمن قال بأن وزنه فعتل لم يكن من قبيل ما نحن فيه ومن قال بأنها منقلبة فحينئذ تكون بدلاً من الواو.

قال جارُ اللَّه: «ومن الياء في نحو اتسر».

قال المُشَرِّحُ: اتسر: افتعل من اليسر، وأصله: ايتسر بالياء.

قال جارُ اللَّه: «ولاماً في أَسْنَتُوا».

قال المُشَرِّحُ: أسنت القومُ: إذا وقعوا في السنة، وهي القَحط ولام السنة ذات وجهين: هاء مرة كقولهم[2]: «ليست بسنهاء»، واستأجرت الأجير مسانهةً. وواو أخرى لقولهم في جمعها / سنوات. [واستأجرت الأجير مساناة]. كان القياس أن يقال: أسنى القومُ، فيكون الياء بدلاً من واوٍ في أغزيت واستغزيت، ثم التاء بدلاً من الياء، قال ابن الزِّبَعْرَى[3]:

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) هو بيت شعر: * لَيْسَتْ بِسَنْهَاءَ ولا رُجَّبِيَّةٍ *

(٣) شعر ابن الزبعري ص ٥٣، وتخريجه هناك، وينسب إلى مطرود بن كعب الخزاعي.

عَمْـرُو العُلا هَشَمَ الثَّرِيْدَ لِضَيْفِهِ   ورِجَـالُ مكَّـة مُسِنتُـون عِجَـافُ

وإنما أبدلوا التّاء من الياء ليفرقوا بينه وبين أسنى القوم: أقاموا سنةً.

فإن سألتَ: لم لا يجوز أن تكون التاء بدلاً من الهاء كما هو مذهب الفراء، يقال لرجل سنت أصابتهم السنت توهموا أن الهاء أصلية، إذ وجدوها ثالثة؟ وكذلك لم لا يجوز أن تكون التاء بدلاً من الواو بغير واسطة، وهذا لأن التاء تبدل من الواو في أخت وهنت وبنت ويجب أن يكون كذلك حتى يكون التغيير أقل؟.

أجبتُ: السنة بمعنى القَحط لا تكون إلا واويةً، تقول في جمعها سنـوات ولا تقـول سنهـات فـإن شئت فـاستـأنس في هـذا البـاب ببيت العراقيات[1]:

وتَدمى عَرَاقِيْبُ المُـطِيِّ إذا خِدَتْ   إلَيْهِم أَعَـارِيْبُ الفَـلاَ سَنَـوَاتُهـا

فكأن السنة بمعنى الحول. [سنتان][2] سنة في تقدير سنهة وسنة في تقدير سنوة، فالسنة التي هي في تقدير سنوة غلبت على سنة القحط، والسنة التي هي في تقدير سنهة انصرفت إلى غيرها.

أمَّا الثاني: فلأنَّ أسنى متى كان من الواو ثم جعل من باب أفعل فلا بدّ من أن يكونَ بالياء لا بالواو.

[[3]قال جارُ اللَّه: «وثنتان».

قال المُشَرِّحُ: لأنه من ثنيت] [3].

---

(١) ديوان الأبيوردي (العراقيات) ١/٢٨١.

(٢) ساقط من (أ) وفي (ب) «الاستنان» والتصحيح من نص شرح الأندلسي ٥/١٧٦ المنقول عن الخوارزمي.

(٣ - ٣) في (أ) جعلهما الناسخ نصاً واحداً وحذف شرح الفقرة الأولى.

قال جارُ اللَّهِ: «وكَيْتَ وذَيْتَ».

قال المُشَرِّحُ: في كَيْت وذَيْت: بدلٌ من الياء لقولهم في معناه كيّة وذيّة بتشديد الياء.

[١٩٠/أ] قال جارُ اللَّه / : «ومن السين في طست وست، وقوله[١]:

يَـا قَـاتـلَ اللَّه بني السَّعلاتِ
عَمـرُو بن يَربـوع شرار النَّـاتِ
غَـيْـر أعِـفَّـا ولا أكْـيَـاتِ

قال المُشَرِّحُ: الأصل: طيس، دل على ذلك تصغيرها طسيسة، وطسوس، وكذلك تصغير ستّ على سديسة، وتقول سدس وأَسداس وسداس.

قال جارُ اللَّهِ: «ومن الصّاد في لَصت، قال[٢]:

* . . . كاللُّصُوتِ المُرَّدِ *.

---

(١) الأبيات لعلباء بن أرقم اليشكري، شاعر جاهلي مترجم في معجم الشعراء ص ٣٠٤، الخزانة ٣٦٤/٤.

توجيه إعراب الشاهد وشرحه في المنخل ص ٢١٠، شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/١٠، شرحه للأندلسي ١٧٦/٥، ١٧٧، وذكره ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢٣٣ وبيض له ولم يشرحه.

وذكرها أبو زيد في نوادره ص ٣٤٤، وهو الذي نسبها، وينظر: الإبدال لابن السكيت ص ١٠، ٣٦، الجمهرة لابن دريد ٣٣/٣، سر صناعة الإعراب ص ١٥٥، قال: قرأت على محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى، الخصائص ٥٣/٢، الممتع ص ٣٨٩، شرح شواهد الشافية ص ٤٦٩.

(٢) نسبه الصغاني في العباب إلى عبد الأسود بن عامر بن جوين الطائي شاعر جاهلي أبوه عامر بن جوين مشهور الشعر والشعراء ص ١١٧. ونقل البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٤٧٥ هذه النسبة عن العباب.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل، المنخل ص ٢١٠، شرح المفصل لابن =

قال المُشَرِّحُ: التَّاء في لِصْتٌ بدل من الصَّاد، بدليل اللُّغة المشهورة لِصّ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومن البَاءِ في الذّعالتِ في معنى الذّعالب، وهي الأخلاق».

قال المُشَرِّحُ: في «الصِّحاح»[1] والذّعاليب: قطع الخرق، قال:

* مُسْتَرْخِياً عنه ذَعَالِيْب الخِرَقْ *

وعن أبي عمروٍ: أطرافُ الثَّياب يقال لها الذّعاليب، واحدها ذُعلوب، وأصلها من الذّعلب والذِّعلبة ـ بالكسر ـ وهي الناقة السَّريعة. والتّذعلب: الانطلاق، وذلك لأن الثياب المختلفة كالذّاهبة[2].

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والهاء أبدلت من الهمزة والألف والياء والتاء فإبدالها من الهمزة في هرقت الماء وهرحت الدّابة بمعنى أرحتها وهنرت الثوب [3]وهردتُ الشيء عن اللّحياني».

قالَ المُشَرِّحُ: هنرتُ الثوب[3]. بمعنى أنرته من النّير ـ بالكسر ـ وهردت الشيء بمعنى أردته.

= يعيش ٤١/١٠، شرحه للأندلسي ١٧٧/٥.

وينظر: جمهرة ابن دريد ص ١٥٦، سر صناعة الإعراب ص ١٥٦، شرح شواهد الشافية ص ٤٧٥. والبيت بتمامه:

فتركت نهداً عيّلاً أبناؤها ... وبني كنانة كاللصوت المرد

نهد: قبيلة يمنية مشهورة.

ينظر: نسب معد واليمن الكبير ص ٣٢٨، جمهرة ابن حزم ص ٤٠٦.

ويروي (جرماً) وجرم: قبيلتان، إحداهما طائية، والأخرى قضاعية.

قال ابن السكيت في كتاب الإبدال: «قال الفراء: وطيء يسمون اللصوص اللصوت، ويسمون اللص لصتا، وهم الذين يقولون للطس: طست». وأنشد البيت، ومثله في الإبدال لأبي الطيب اللغوي ١٢٣/١ وأنشد البيت أيضاً، ولم يعز اللغة لطيء؟!.

(١) الصحاح ١٢٨/١ (ذعب) وأنشد البيت، وهو لرؤبة في ديوانه ص ١٠٥.

(٢) كله في الصحاح.

(١)قال جارُ اللَّهِ(١): «وهيّاك».

قال المُشَرِّحُ: هو بمعنى إياك.

قال جارُ اللَّهِ: «ولَهِنَّك».

قال المُشَرِّحُ: قولهم: لَهِنّك» بفتح اللام وكسر الهاء: كلمة تستعمل عند التّوكيد، وأصلها «لأنّك» فأبدلت الهمزة هاءً، كما قالوا في إياك هِيّاك، وإنما جاز أن يجمع بين اللام و«أن» وكلاهما / للتوكيد، لأنه لما أبدلت الهمزة زال لفظ «أن» فصار كأنه شيءٌ آخر. وعن أبي عُبَيْدٍ أنشدنا الكِسَائي(٢):

لَهِنَّكِ من عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيْمَةٍ عَلَى هَنَوَاتٍ كاذِبٌ مَنْ يَقُوْلُهَا

أراد: للَّه إنك من عَبْسِيّة فحذف اللام الأولى من لله والألف من إنك، كما قالَ الآخر(٣):

* لاهِ ابن عمّك والنّوى تَعْدُو *

أراد: للَّه ابن عمك، أي: واللَّه، قال سيبويه(٤): هذه كلمةٌ يتكلم بها العَرب في حال اليمين، وليس كل العرب تتكلم بها فتقول: لَهِنَّك رجلُ صدقٍ يريدون: إن، ولكنّهم أَبدلوا الهاء مكان الألف كقولهم: هَرَقْتُ، ولحقت هذه اللام «أن» كما لحقت «ما» حيث قلت: أن زيداً لما لينطلق(٥).

(١ ـ ١) ساقط من (ب).

(٢) في النسختين: «وعن أبي عبيدة»، والصواب أنه أبو عبيد القاسم بن سلام، كذا هو في الصحاح ٢١٩٧/٦ (لهن) وفي اللسان: (لهن)، قال: «وأنشد الكسائي»، وقبله فيه:

وبي من تباريح الصبابة لوعة قتيلة أشواقي وشوقي قتيلها

وورد في غريب الحديث لأبي عبيد ـ رحمه الله ـ في موضعين ٧٤/٤، ٢٥ يقول: «أنشدنا الكسائي».

والشاهد في الإنصاف ص ٢٠٩، التبيين للعكبري ص ٣٥٥، همع الهوامع ١٤١/١.

(٣) ما زال النص من الصحاح وأنشد البيت، وعنه في اللسان ولم يتماه، ولا نسباه.

(٤) الكتاب ٤٧٤/١.

(٥) إلى هنا عن الأصول لابن السراج ٢٥٩/١، وعن الخوارزمي نقل الأندلسي في شرحه =

وعن أبي أَدهم الكِلَابي[1]: له ربّي لا أَقول، ففتح اللام وكسر الهاء في الادراج. قال[2] أبو زيد: معناه: والله ربي لا أقول، وأنشد أبو زيد[3]:

* لَهِنَّا لأَشْقَى النَّاسِ إن كُنْتُ غَارِماً *

وأَنشد أيضاً[4]:

* لَهِنَّا لمَقْضِيٌّ عَلَيْنَا التَهَاجُرُ *

= ١٧٧/٥، والنص في شرح الكافية للرضي ٣٦٢/٤، مع بعض الاختلاف الذي لا يخفى أثر أصله.

(١) النص من هنا لأبي علي في الإغفال، وهو الذي نسب هذا إلى أبي زيد ولم ينشد أبو زيد من الأبيات إلا البيت الأخير كما سيأتي، وقد أتعبت نفسي كثيراً في تقليب صفحات النوادر. دلني على ذلك البغدادي في الخزانة ٣٣٤/٤، ثم راجعت نسختي من الإغفال وهي نسخة شهيد علي فوجدت النص فيها.

إلا أنه قال عند إنشاد البيت الأخير: «وأنشد في كتاب آخر».

(٢) ساقط من (ب).

(٣) عجزه في الإغفال، شرح الكافية ٣٦٢/٤، الخزانة ٣٣٧/٤

* لدومة بكراً ضيعته الأراقم *

والأراقم: هم جشم ومالك وعمرو وثعلبة والحارث ومعاوية، وإنما سُمُّوا الأراقم لأنها شبهت عيونهم بعيون الأراقم (الاشتقاق لابن دريد ص ٣٣٦).

وروى البغدادي لصدر هذا البيت عجزين، لشاعرين مختلفين.

أحدهما: خِداشُ بن زهير العامري الصحابي (ديوانه ص ٨٠) وروايته: (وانى).

لهنى لأشقى الناس إن كنت غارماً لعاقبة قتلى جذيمة والخضر

والثاني: قال: «ما رأيته في كتاب «اللصوص» للسكري في شعر تليد الضبي بفتح المثناة الفوقية وكسر اللام، كان أحد اللصوص على عهد عمر بن عبد العزيز أخذ وأقيم للناس بأمره ليدفع ما أخذه منهم فقال في ذلك:

ولو أن بعض الناس يفقدُ أُمَّه لقيل احتواها في الرِّحال تَلِيْدُ
لهنى لأشقى الناس إذ كنت غارماً قلائص بين الجهلتين ترود

(٤) صدره في الإغفال وشرح الكافية ٣٦٢/٤، الخزانة ٣٣٦/٤ وقال: «وأعلم أن المصراع الشاهد عجز بيت، وصدره ما أورده أبو علي، وهو:

* أبائنة حبي نعم وتماضر *

ولم أر من ذكره غيره، ولم أقف على قائله.

وأنشد أيضا[1]:

وَأَمَا لَهِنَّك مِنْ تَذَكُّرِ عَهْدِهَا　　لَعَلَى شَفَا يَأْسٍ وإنْ لَمْ تَيْأَسِ

قال الشيخ: أبو علي الفارسي: اللَّام في قوله: «له» على قول أبي زيد هي اللام التي هي عين الفعل في الاه، وكان الأصل لله، فحذفت الجارة والتي للتعريف فبقيت «له» وأما ألف (فعال) فحذفت كما حذفت (في) الممدود إذا قصر، وقد قالوا الحصد والحصاد. قال اليَزِيْدِيُّ: وقد حذفت من هذا الاسم في غير هذا [الموضع] قال[2]:

أَلَا لا بَارَكَ اللَّه في سُهَيْلٍ　　إذَا مَا اللَّه بَارَكَ في الرِّجَالِ

وقال[3]:

أَقْبَلَ سَيْلٌ جاءَ مِنْ أَمْرِ اللَّهْ
يَحْرِدُ حَرْدَ الجَنَّةِ[4] المُغِلَّةْ

---

(١) ورد في نوادر أبي زيد ص ٢٠١، خزانة الأدب ٤/٣٣٣، ٣٣٤ عرضاً ولم يشرحه. ونسبه أبو زيد إلى المرار الفقعسي، شعره ص ٤٦١ (شعراء أمويون / القسم الثاني) تحقيق ودراسة الدكتور نوري حمودي القيسي - بغداد ١٣٩٦ هـ.

(٢) البيت في إصلاح المنطق ص ٤٧، ٢٦٦، الخصائص ٣/١٣٤، المحتسب ١/١٨١، سرّ صناعة الإعراب ص ٧٢٠، ضرائر الشعر ص ١٣١، شرح الجمل ٢/٥٧٣، شرح الكافية ٤/٣٦٣، الخزانة ٤/٣٤١.

(٣) جاء في الكامل للمبرد ص ٧٤، ٦١٠، وفي هامشه: قال أبو حاتم: هذه صنعة من لا أحسن الله ذكره، يعني: قطربا».

وفي الجمهرة ١/١١٥ لحنظلة بن مصبح، ويقال: مصنوع من صنعة قطرب.

وينظر: معاني القرآن ٣/١٧٦، مجاز القرآن ٢/٢٦٦، وما اتفق لفظه لليزيدي ص ٢٠، إصلاح المنطق ص ٤٧، ٢٦٦، سر صناعة الإعراب ص ٧٢١، أمالي ابن الشجري ٢/١٦، ضرائر الشعر ص ١٣٢، شرح الجمل ٢/٥٧٣، الخزانة ٤/٣٤٣.

(٤) كذا في (أ) وفي (ب) «النخلة» وفي أغلب مصادره: «الجنة» وقال ابن السيد: «. . . ورواه بعضهم: «حرد الحية المغلة» بالحاء غير المعجمة والياء، ويجوز أن يرد بالحية: الأرض المخصبة، يقال: «[في الخزانة قال] حييت الأرض: إذا أخصبت. وماتت: إذا أجدبت فيكون مثل رواية من روى «الجنة» ويكون معنى المغلة: ذات الغلة» الخزانة ٤/٣٤٣.

(عن هامش الكامل ١/٧٤). جزى الله محققه خيراً.

والذي يرجحُ قول أبي زيدٍ في هذه المسألة أنه لو كانت اللام بدلاً من الهمزة كان ذلك جمعا بين الهمزة واللام معنى وذلك لا يجوز، ومن ثم قال الأخفش: لو سميت بـ (أصيلال) باللام لكان غير منصرفٍ كما لو سميته بـ (أصيلان) ولذلك لم تصرف العرب نحو صحراء وحمراء لما أبدلوا الهمزة من ألف التأنيث، كما لم يصرفوا نحو رَضْوى وتَتْرى؛ ولأن الكلام لو حمل على ما قال سيبويه فاللام فيه لا تخلو من أن تكون هي المنقلبة للقسم، أو غيرها. لا وجه إلى أن تكون هي المنقلبة؛ لأنها لو كانت المنقلبة لكانت زائدة، واللام لا تُزاد في نحو هذا الموضع إنما تُزاد في نحو/ ما أنشده أحمد[١٩٠/ب] ابن يحيى[١]:

مَرُّوا سِرَاعاً فَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبُكُمْ قَالَ الذي سَأَلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا

وهي قليلةٌ. وأما المثال الذي اعتلق به سيبويه فالفرق بينه وبين ما نحن فيه ظاهر؛ لأن «أن» واللام وإن اتفقا معنى لم يتفقا صورة بخلاف اللامين فإنهما متفقان صورة ومعنى.

قال جارُ اللّهِ: «وهما واللّهِ لقد كان كذا. وهن فعلت فعلت في لغة طيىء. وفيما أَنشده أبو الحَسَن[٢]:

---

(١) مجالس ثعلب ص ١٢٩، الخصائص ٣١٦/١، ٢٨٣/٢، ضرائر الشعر ص ٥٨، الخزانة ٣٣٠/٤.

وأنشد بعده أبو العبّاس:

يا ويحَ نفسِيَ من غبراء مظلمة قِيْسَت على أطول الأقوام ممدُوداً

(٢) عن أبي الحسن أيضاً في سر الصناعة ص ٥٥٤.

توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخل ص ٢١١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/١٠، شرحه للأندلسي ٧٧/٥ ولم يذكره ابن المستوفي.

وينظر: المحتسب ٩٤/٢ (الفهرس)، الممتع ص ٤٠٠، المقرب ١٧٨/٢، شرح شواهد الشافية ص ٤٧٧، وقال: «وقائله مجهول، ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبي ربيعة المخزومي».

وجاء في تاج العروس للزبيدي: (هذا) أن اللحياني أنشده عن الكسائي لجميل. وعنه أورده جامع شعره في ديوانه ص ٢١٨، وفي المحتسب : (وقلانا).

وأَتى صَـوَاحِبَهَا فَقُلْنَ هَـذَا الّـذي   مَنَـحَ المَـوَدَّةَ غَيْـرَنَـا وَجَفَـانَـا

أي: [أَذا الّذي . . . ؟]».

قالَ المُشَرِّحُ: هما واللَّهِ بمعنى: أَمَا واللَّهِ، وهن فعلتَ فعلتُ معناه: إن فعلتَ فعلتُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومن الألف في قوله[1]:

* إن لم يُرْوِّهَا فَمَهْ *

وفي: «أَنَهْ» و«حَيْهَلَهْ».

قالَ المُشَرِّحُ: «ما» هاهنا هي الاستفهامية، والوجه في قلب الفها هاءً هو الوجه في قوله: «فقلت مَهْ» وقد سَلَفَ في قسم الأسماء الوَقف على ما فيه الألف من غير المتمكنة يكون بالهاء على ما مضى في صنف الوقف.

الضَّمير في «يروها» للإبل.

قالَ جارُ اللَّهِ: «و (في) قوله:

* وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا يا هَنَاه . . . *

هي مبدلةٌ من الألف المنقلبة عن الواوِ في هَنَوَاتٍ».

قالَ المُشَرِّحُ: الهاء الأخيرة[2] في «هناه» ليست أصلاً إنما هي بدل عن

---

(١) هذا البيت من رواية ابن جني: أورده في بعض مؤلفاته قال في سر الصناعة ص١٦٣: «. . . فقال فيما أخبرنا به بعض أصحابنا يرفعه بإسناده إلى قطرب. . . وهو في المحتسب ٢٧٧/١، المنصف ١٥٦/٢.

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص٢٣٣، المنخل ص٢١٠، شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/١٠، شرحه للأندلسي ١٧٨/٥.

وينظر: شرح التصريف الملوكي ص٣١٢، الممتع ص٤٠٠، شرح الأشموني ٣٣٤/٤، شرح شواهد الشافية ص٤٧٩.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه ١٧٨/٥ شرح هذه الفقرة مع حذف كلام الشيخ عبد القاهر.

الألف المنقلبة عن الواو، قالَ الإمامُ عبد القاهر الجُرجاني: الأصلُ[1] هناوٌ فَعَالٌ من هنوت. أمّا أنها ليست أصلاً؛ فلأنها إذا قلبت: شددت كالفهة فهي من باب سلس أجدر [بالقله][2]. وأما أنها بدل عن الألف المُنقلبة عن الواو لاعن الواو؛ فلأنَّها بمنزلة الكِسَاءِ، والهمزة في كساءٍ بدل عن الألف المُنقلبة عن الواو فكذلك هاهُنا. وتحقيق هذا الكلام قد مضى في هذا القسم.

فإن سألتَ: كيف[3] لم تُقلب الألف هاهُنا كما في كساءٍ ورداءٍ [همزةً] ؟

أجبتُ لئلا يُظن أنه فعال من التَّهنئة، وفيه مذهبان آخران:

أحدهما: أن الهاء بدل من الواو.

والثاني: أن الهاء للوقف، والأصل هنا، إلا أنه أجرى الوصل مجرى الوقف، وكلاهما مخالف للقياس من وجهين:

أما الأول: فلأن القياس في حرفِ العلةِ الواقع طرفاً أن يَنقلب ألفاً لفتحة ما قبلَ الألفِ، إلا أن سكونَ الألفِ يَمنع من انقلابه.

وأمَّا الثَّاني: فلأنَّ إجراء الوصل مجرى الوقف على مخالفةِ الدليل.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومن الياء في هذه أمة اللَّه، ومن التاء في طلحة وحمزة في الوقف. وحكى قُطرب[4] أن في لغة طيىء كيف البنون والبناه، وكيف الإخوة والأخواه».

قالَ المُشَرِّحُ: لأنَّ الوصلَ مما تَجري[5] فيه الأشياء على أصولها، وأن

---

(١) في (ب): «أن الأصل».

(٢) في (أ): «بالقلب» وما أثبته يؤيده نص الأندلسي.

(٣) في (ب): «فكيف» وفي شرح الأندلسي: «فإن قلت لم لم تقلب...».

(٤) حكاية قطرب في سرّ الصناعة ص ٥٦٣... وغيره.

(٥) نقل الأندلسي في شرحه ١٧٩/٥ شرح هذه الفقرة.

الوقف من مواضع التغيير، ألا ترى أن من قال من العرب: هذا بكُر ومررت ببكِر فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف في الوقف، فإنه إذا وصل أجرى الأمر على حقيقته ذكره ابن جنّى، وكذلك ينقلب التنوين ألفا في الوقف وهي في الأصل تنوين، ومن ثم تقول طيءٌ في الوقف: طلحت وجارثت وقرىء: ﴿ التابوت ﴾ بالهاء والتاء. وحكى سَلَمَة بن عاصمٍ عن بعض النَّحويين: أنها في المُؤنث هي الأصل فرقاً وبين الأفعال، وربما قال الفَرّاءُ بهذا. ثم إنما أبدل الهاء من التاء ذكره ابن جِنّى، وهو أن كلّ واحدٍ من التاء والهاء حرفٌ مهموسٌ من حروف الزّيادة.

قال جارُ اللّهِ: «(فصلٌ) واللام أُبدلت من النون والصاد في قوله[1]:

* وَقَفْتُ فِيْها أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُهَا *

وقوله[2]:

* مالَ إلى أَرْطَاةَ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ *

---

(١) هو النابغة الذبياني، ديوانه ص ٢ (صنعة ابن السكيت) وعجزه:
* عَيَّتْ جَوَاباً وما بالرَّبْع مِنْ أَحَدِ *
توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٣٥، المنخل ص ٢١١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٤٥، ٤٦، شرحه للأندلسي ٥/١٧٨.
وينظر: الكتاب ١/٣٦٤، معاني القرآن ١/٢٨٨، المقتضب ٤/٤١٤، الإنصاف ص ١٧٠، ٢٦٩، ٦٣٧، شرح شواهد الشافية ص ٤٨٠.

(٢) البيت لمنظور بن مرثد الأسدي.
توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٣٣، المنخل ص ٢١٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٤٦، شرح الأندلسي ٥/١٧٩.
وينظر: معاني القرآن ١/٣٨٨، إصلاح المنطق ص ٩٥، سر الصناعة ص ٣٢١، الخصائص ١/٦٣، ٢٦٣، ٢/٣٥٠، ٣/١٦٣، المنصف ٢/٣٢٩، المحتسب ١/١٢٤، ضرائر الشعر ص ٣٠٠، شرح شواهد الشافية ص ٢٧٤.
قال ابن المستوفي: وقبله:
يا رب أبا زمن العفر صدع
تقبض الذئب إليه واجتمع
=

قالَ المُشَرِّحُ: الْطَجع، أي: اضْطَجَعَ قلبوها كراهية التقاء المطبقين، وأبدَلُوا مكانها أقربُ الحروف إليها وهو الّلام.

فإن سألتَ: [قلب تاء الافتعال] طاءً إنما كان لمكان الضّاد فإذا زَالت الضَّاد وجب أن تعود التاء؟

أجبت: ترك الطاء بحالها تنبيهاً على أنه يريد الضاد ونظيره[1]:

* وَكَحَّل العَيْنَيْن بالعَوَاوِرِ *

صحح الواو الثانية وإن كانت تلي / الطرف وقلب الألف التي قبلها[١٩١/أ] واواً؛ لأنَّه جعل الصّحة في الواو دليلاً على [أن العَوَاوِر][2]العواوير. وقُرىء[3]: ﴿ لا تُضَارْ ﴾ بتَخفيف الرَّاء وسكونها وإبقائها على السكون ايذانا بأنه أراد التضعيف ويشهد لذلك قوله[4]:

* أرهَنْ بَنِيْكَ عَنْهُمْ أَرْهَنْ بَنِيْ *

لم يرد النُّون في «بني» دلالة على أنه يريد بني.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والطاء أبدلت من التاء في اصطْبَر وفَحَصْطُ برجلي».

= لـمـا رأى ألاَّ دعـه ولا شـبـع
مـال إلـى أرطـاة حـقـف فـالـطجـع

أنشد ذلك ابن خالويه. أجرى هاء التأنيث في (دعه) وصلا مجراها وقفاً ولم يقلبها تاء...».

(١) البيت لجندل بن المثني الطهوي، وربما نُسب إلى العجاج.
ينظر: الكتاب ٣٧٤/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٩/٢، فرحة الأديب ص١٧٢، التكملة ص٥٨٧، ٥٩٤، إيضاح أبيات الإيضاح: ٨٩٦، سر الصناعة ص ٧٧١، الخصائص ٣٢٦/٣، المنصف ٤٩/٢، المحتسب ١٠٧/١، ١٢٤، التمام ص ٢٥٤، شرح التصريف المُلوكي ص ٤٢٦، الممتع ص ٣٣٩، ضرائر الشعر ص ١٣١، شرح شواهد الشافية ص ٣٧٤ وسيذكره المؤلف.

(٢) في (أ): «على أنه العواوير».

(٣) القراءة في المحتسب ١٢٣/١، ١٢٤، البحر المحيط ٢١٥/٢. (البقرة: ٢٣٣).

(٤) البيت في المحتسب ١٠٨/١، ١٢٤.

قالَ المُشَرِّحُ: قالُوا: فحصطُ بِرجلي، كما قالوا: اصطَبَر، ووجه شبه تاء فعلت بتاء افتعل أنها ضمير الفاعل، وضمير الفاعل قد أُجري في كثير من أحكامه من الفعل مُجرى بعض أجزاء الفعل، وذلك نحو تسكينهم لامُ الفعل إذا اتصلت به علامة ضمير الفاعل، وذلك نحو ضربتُ، بخلاف ما إذا اتصلت به ضمير المفعول نحو ضربك. وأما شبه الطّاء بالتاء فظاهر.

قال جارُ اللَّهِ: «(فَصْلٌ) والدَّالُ أبدلت من التاء في ازدجرَ وازدَان وفزدُ واذدكر غير مدغم فيما رواهُ أبو عمرو واجدَ مَعُوا واجدّر في بعض اللُّغات قال:

* . . . واجْدَرَّ شِيْحَا *

وفي دَوْلج»

قالَ المُشَرِّحُ: إبدال الدّال من التاء في ازدجر وازدان وفزد لقرب الدّال من الزاي، وذلك لأن كل واحدٍ منهما حرفٌ مجهورٌ. يقارب صاحبه في المخرج بخلاف التاء فإنه مهموس، وكذلك الدال والذال مجهوران متقاربا المخرج. اجْدَرَّ: عكس ازدجر إنما قلبت التاء دالاً لما بين الجيم والتاء من التنافر؛ لأن التاء مهموسة والجيم مجهورة، بخلاف الدال فإنه مجهورٌ أيضاً. وصدر البيت[1]:

فقُلْتُ لصاحبي لا تحبَسانا ... بنزع أُصوله واجْدَرَّ شِيْحا

(١) ينسب هذا البيت إلى يزيد بن الطثرية، ملحق شعره ص ٦٥ ونسبه ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢٣٧ مع أبيات لمضرس بن ربعي وتبعه العيني في شرح الشواهد ٤/٥٩١، والبغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٤٨١.

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل، المنخل ص ٢١١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٤٩، شرحه للأندلسي ٥/١٨٠.

وينظر: معاني القرآن ٣/٧٨، تأويل مشكل القرآن ص ٢٢٤ شرح القصائد السبع ص ١٧، سر صناعة الإعراب ص ١٨٧، الممتع ص ٣٥٨، المقرب ٢/١٦٥.

خاطب واحداً خطاب الاثنين، ونظيره[1]:

* فإن تَزْجُرَانِي يابنَ عفَّان ازْدَجِرْ *

وعليه[2]:

خَلِيْلَيَّ مُرَّا بِي على أمِّ جُنْدبِ نقضّ لُبَانَاتِ الفُؤَادِ المُعَذَّبِ
أَلَمْ تَرَيانِي كُلَّمَا جِئْتُ طَارِقاً وَجَدْتُ بِهَا طِيْباً وإنْ لَمْ تُطَيَّبِ

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والجيم أُبدلت من الياء المُشددة في الوقف، قال أبو عمرو[3]: وقلت لرجلٍ من بني حنظلة: ممن أنت؟ فقال: فقُيْمِجٌّ فقلت: من أيّهم؟ فقال: مرجٌّ. وقد أجرى الوصل مجرى الوقف، قال[4]:

خالِي عويفٌ وأبو عَلِجِّ
المُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بالعَشِجِّ
وبالغَدَاة كُتَلَ البَرْنِجِّ

---

(١) هو سويد بن كراع العكلي شعره ص ١٥٦، مجلة المورد العراقية ١٣٩٩/٨/١ هـ. وتمام البيت:

وإن يزجراني يا بن عفان أنزجر وإن ترعاني أحم عِرْضاً ممنَّعاً
أبيت على باب القوافي كأنما أصادي بها سرباً من الوحش نُزَّعاً

وينظر: الأغاني ١٢٣/١١، شرح القصائد السبع ص ١٧. وابن عفان: سعيد بن عثمان بن عفان (المعارف ص ١٩٨).

(٢) ديوان امرىء القيس ص ٤١.

(٣) الحكاية في سر صناعة الإعراب ص ١٧٦.

(٤) جاء في سر صناعة الإعراب ص ١٧٥: «قرأت على أبي علي عن أبي بكر عن بعض أصحاب يعقوب بن السكيت عن يعقوب قال: قال الأصمعي: حدثني خلف، قال: أنشدني رجل من أهل البادية ـ وقرأتها عليه في الكتاب.

أنشدها أبو علي في تكملة الإيضاح ص ٢٢، وأبو بكر في الأصول ٢٧٤/٣، وابن السكيت في الإبدال ص ٩٥، وسيبويه في كتابه ٢٨٨/٢.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ، المنخل ص ٢١٣، شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/١٠، شرحه للأندلسي ١٨١/٥.

وينظر: الإبدال لأبي الطيب ٢٥٧/١، المحتسب ٧٥/١، المقرب ٢٩/٢، ١٦٤، الممتع ص ٣٥٣، شرح شواهد الشافية ص ٢١٢.

يُـقَلِّع بـالـوُدِّ وبـالـصِّيْصِـجِّ

وأنشدَ ابنُ الأعرابي[1]:

كـأن فـي أذنـابِهـن الشُّـوَّلِ
من عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُوْنَ الأَجِّلِ

قالَ المُشَرِّحُ: إنما أبدلت الجيم من الياء المشددة في الوقف؛ لأنها خَفِيَّة[2]، والوقف يزيدها خفاءً، فأبدلوا منها حرفاً أظهر فقالوا: تَمُيْمِجٌّ، في تَمِيْمِيٌّ، وهي لغةٌ غيرُ شاذَّةٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقد أُبدلت من غير المشدَّدة في قوله[3]:

لاهُمَّ إن كنت قبلت حَجَّتِـجْ
فـلا يَزال شـاجح بـأسك بـجّ
أَقْمَـرَ نَهّـات يُنَـزّي وافـرتِـجْ

وقوله[4]:

---

(١) البيتان لأبي النجم في ديوانه ص ١٩١.
توجيه إعرابهما وشرحهما في إثبات المحصل ص ٢٣٨، المنخل ص ٢١٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٥٠، شرحه للأندلسي ٥/ ١٨١.
وينظر: الإبدال ص ٩٦، الجمهرة ٣/ ٧١، إبدال أبي الطيب ١/ ٢٥٩، سر الصناعة ص ١٧٦، عن ابن الأعرابي، وشرح التصريف الملوكي ص ٢٣٨، الممتع ص ٣٥٤، شرح شواهد الشافية ص ٤٨٥.

(٢) في (ب): «خفيفة» و «حفة».

(٣) الأبيات في نوادر أبي زيد ص ٤٥٦ وغيره من غير نسبة.
توجيه إعرابها وشرحها في: إثبات المحصل ص ٣٣٨، المنخل ص ٢١٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٥٠، شرحها للأندلسي ٥/ ١٨١.
وينظر: إبدال ابن السكيت ص ٩٦، مجالس ثعلب ص ١١٧، الأصول لابن السراج ٣/ ٢٧٤، إبدال أبي الطيب ١/ ٢٦٠، سر صناعة الإعراب ص ١٧٧، المحتسب ١/ ٧٥، ضرائر الشعر ص ٢٣١، الممتع ص ٣٥٤، شرح شواهد الشافية ص ٢١٦.

(٤) ينسب هذا الرجز إلى العجاج، ولا يوجد في ديوانه.

* حتّى إذا ما أمسَجَتْ وأَمْسَجا *

قال المُشَرِّحُ: عنى بـ «أبي عَلِجّ» أباعلي، وبـ «العَشِجّ» العشِيَّ وبـ «البَرِنِجْ» البرنيَّ، وهو ضربٌ من التَّمر. الكتل جمع كُتلة، وهي القِطعة المُتجمعة من [الصَّمغ][1] وغيره. الود هو الوتد. العبس: ما يَبُس على هِلْب الذَّنب من البَعر والبَول، وعبس الوسخ على يَده: إذا يبس. عنى بـ «الأجّل» الأيل بكسر الهمزة وضمها وهو الذَّكر من الأوعال، عنى بـ «شاحج» حماراً، وشحيج البغل والغراب: صوته وكذلك الشُّحاجُ بالضم. «الأقمر»: هو الأبيض يقال: حمارٌ أقمرُ، وفي قصة خالد بن سنان العبسي[2]: فإذا دفنتموني فامكثُوا ثلاثاً فإنه ستجيء عانةٌ يقدمها عيرٌ أقمر يطوف حول قبري. «النَّهيت» كالزَّئير إلا أنه دونه، نهت ينهِت بالكسر، نهَات، أي: زجَّارٌ. وأسد نَهَّات وحمارٌ نهَّات. التَّنزيه: التحريك، وهو من نَزَا: إذا وثب. وأمسجت وأمسجا: أي: أمست وأمسى. قال ابنُ جِنّي ـ رحمه الله ـ في هذا أجد ما يدل على ما ندعيه من أن أصل رمت رميت وعزت عزوت وأعطت أعطيت. قال الشَّيخ[3] أبو علي الفارسي: إن ما حذف لالتقاء الساكنين في حكم [الحاضر][4] الملفوظ به، ألا ترى أنه أبدل من لام أمست بعد أن قدره ملفوظاً.

= توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل ص ٢٣٨، المنخل ص ٢١٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٥٠، شرح الأندلسي ٥/١٨١.

وينظر: التكملة لأبي علي ص ٢٤٤، إيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٩٣، الأصول ٣/٢٧٥، المحتسب ١/٧٤، التمام ص ١٣٣ سر صناعة الإعراب ص ١٧٧، ضرائر الشعر ص ٢٣١، الممتع ص ٣٥٥، شرح التعريف الملوكي ص ٣٢٩، ٣٣١، شرح شواهد الشافية ص ٤٨٦.

(١) في (أ): «التمر». ونقل ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢٣٨، والأندلسي في شرحه ٥/١٨١ عن الخوارزمي وفي نص ابن المستوفي «الصمغ». والمناسبة هنا «التمر».

(٢) خبره مفصّل في الأصابة وغيرها، وقصته طويلة.

(٣) في (أ)

(٤) ساقط من (أ).

[١٩١/ب] قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) / والسِّين إذا وقعت بعد عين أو خاء أو قاف أو طاء جاز إبدالها صاداً كقولك: صالغ، وأصبغ نعمه، وصخر، وصلخ، ومسَّ صَقَر، ويصاقُون وصت وصيقت، وصويق، والصملق، وصراط وصاطع ومصيطر».

قال المُشَرِّحُ: إنما تبدل السِّين صاداً في هذين الموضعين تعديل الكلمة بالاستعلاء والإطباق، إذ الطاء المطبقة مستعلية، والصاد توافقها بذلك وتوافق السين بالمخرج فتكون قلبت السين صاداً مع هذه الحروف بفاصل وبغير فاصل، أمَّا بغير فاصل فنحو[1]: ﴿ مَسَّ صقر ﴾ وصفت، وأما بفاصل فيكون بحرف وبحرفين. المصيطر: بالياء المثناة التحتانية.

قال جارُ اللَّه: «وإذا وقعت قبل الدّال ساكنة أبدلت زاياً خالصة كقولك في يسدر: يزدر، وفي يسدل يزدل».

قالَ المُشَرِّحُ: إنما تبدل السين زاياً لطلبِ المشاكلة، وذلك لأنَّ السينَ مهموسةٌ والدال مجهورةٌ فلا مشاكلة بينهما، بخلاف الزاي والدال، فإنَّ كلاًّ منهما مجهورٌ.

قال جارُ اللَّه: «قال سيبويه: ولا يجوز المضارعة يعني إشراب صوت الزاي».

قال المُشَرِّحُ: إنما لا يجوز إشرابُ صوتِ الزّاي [فلأن صوت الزاي] مجهورٌ فكان ذلك بمنزلةِ الجَمع بين الضدين، ولأنه شيء لا يطاوع به اللسان.

فإن سألتَ: فما تقولُ في إشرابِ الصّادِ صوتُ الزاي في نحو صدر وصدف؟.

---

(١) سورة القمر: ٤٨، وينظر سر صناعة الإعراب ص ١٩٦.

أجبتُ: لما مر[1] في الإشراب من كسر كلفة الأطباق.

قال جارُ اللَّه: «وفي لغة كَلْبٍ[2]: تُبدل زاياً مع القاف خاصة يقولون: ﴿ مسّ زَقَر ﴾.

قال المُشَرِّحُ: هـذا أيضاً [لـطلب][3] للمُشاكلة وذلـك لأن السينَ مهموسةٌ والقافَ مجهورةٌ فيقع بينهما التنافر [بخلاف الزاي].

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) والصّاد الساكنة إذا وقعت قبل الدال جاز إبدالها زاياً خالصةً في لغة فُصحاء من العرب، ومنه: «لَمْ يُحْرَمْ مَنْ فُزِدْ لَهُ»[4]، وقولُ حاتِمٍ: «هَذا قردي أَنَهْ».

قَال المُشَرِّحُ: فُزِدْ له: بضم الفاء وسكون الدال. هذا لما ذكرنا من أن الضاد مهموسة والـدَّال مجهورةٌ.

فإن سألت: فلمَ لا تُبدل الضَّادُ المتحركةُ زاياً؟

أجبتُ: لأن الحركةَ تعلق الحرف عن[5] موضعه ومستقره وتحل به إلى جهةِ الحرف الذي هو بعضه، وحينئذ لا يظهر كون الصاد مهموسةً. أنه: تأكيد

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) سر صناعة الإعراب ص ١٩٦.

(٣) في (أ): «لطول».

(٤) أمثال أبي عبيد ص ٢٣٥، وينظر: الكتاب ٢/٢٥٨، سر الصناعة ص ٥٠، قال ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢٣٩: «وكان حاتم مأسوراً فقال له آسره: أقصد هذا البعير فنحره، فقال: ما صنعت؟! فقال: هكذا فصدي أنه أي: فصدى أنا، و«أنا» تأكيد الضمير، وأبدل من الألف هاء في الوقف، كان أصله فصد على فعل على ما لم يسم فاعله فأسكن الصاد ثم قلبها زاياً قال أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري في كتاب «الغرائز» له ويقال: «لم يحرم من قصد له بخير» يقول: من قصد له بخير لم يحرم يضرب لم أصاب خيراً. وفي الطرة: ويروى: «فصد له» أي: فصد العرق ليخرج منه دم ليقرى، وذلك أدنى ما يكون من القرى.

ووجدت في كتاب «المنظوم والمنثور» بخط قديم ابن الأعرابي كان حاتم أسيراً في عنزه فقال له نسوة...» وبقية القصة مشهورة في كتاب الأمثال حول «لو ذات سوار لطمتني».

(٥) في (ب): «غير».

المضمر في «فَصْدى»، وأبدلت الألف هاءً للوقف.

قالَ جارُ اللَّهِ: وقال الشّاعر[1]:

وَدَعْ ذَا الهَوَىٰ قَبْلَ القِلَىٰ تَرْكُ ذِي الهَوَىٰ مَتِيْنَ القُوَىٰ خَيْرٌ مِنَ الصَّرْمِ مَزْدَرَىٰ

قَال المُشَرِّحُ: (ترك ذي الهوى .... البيت) جملة استئنافية وقعت موقع التّعليل لقوله: (ودع ذا الهوى).

قال جارُ اللَّهِ: «وأن يضارع بها الزّاي».

قَال المُشَرِّحُ: إنما يُصار إلى ذلك لتحصل المُشاكلة مع استبقاءِ الأصلِ من وجهٍ وهذا بمنزلة تليين الهمزة على ما ذكرنا.

قالَ جارُ اللَّهِ: فإن تحركت لم تُبدل ولكنهم يضارعون بها الزّاي فيقولون صدر وصدق والمصادر والصراط، قال سيبويه: والمُضارعة أكثر وأعرف من الإبدال والبيان أكثر».

قَال المُشَرِّحُ: إنما تُبدل إذا تحركت لما مر آنفا، هاهنا أقلُّ، إذ الحاجة تندفع بأدنى الأمرين، وهو المضارعة.

---

(١) قال الصغاني في حاشية نسخته من (المفصل: «الرواية بالفاء «فدع...» وهكذا أنشده ابن الأعرابي في نوادره وقبله:

إذا المَرْءُ لم يَبْذُل لك الود مُقبلاً يد الدهر لم يَبذل لَكَ الود مُدْبِرَا
[فلا تَطْلُبَنّ الألف بالود مدبراً عليكَ وخذ من عَفْوِهِ ما تَيَسَّرَا]

(ودع ذا الهوى).

وقال: معناه: قبل أن يصدر عن وده وقد صرمك».

الزيادة من التكملة للصغاني. ونقل ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢٤٠ عن نوادر ابن الأعرابي.

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل٢٣٨، المنخل ص ٢١٤، شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١٠، شرحها للأندلسي ١٨٣/٥.

وينظر: سر صناعة الإعراب ص١٩٦، الممتع ص ٤١٢.

تَخمير[1]: في قوله[2]: ﴿ إهدنا الصِّراطَ المُسْتَقِيْمَ ﴾ لغاتٌ[3] روى [ابن كثير ويعقوب][4] بالسِّين، وحمزة بإشمام الزَّاي. وأبو حمدون عن الكِسَائي بإشمام السِّين، فالسين أصلها من سرط الشَّيء واسترطه: إذا بلعه وابتلعه لأن السرط [هو الحائلة يسترط أرمله] إذا سلكوه، وكما سمي [لقماً]، لأنه يلتقمهم الصّاد أفصحها[5]، لأنها قرشِيَّةٌ ثابتةٌ في (الإمام)[6]، وأخفها على اللسان وأحسنها في السّمع والبيان لاستواء الصاد والطاء في الإطباق وإشمام الزاي [7]لغة قيس، دعت[7] إلى زيادة المشاكلة، لأن الصاد والطاء وإن استويا في الإطباق فقد افترقا في الجهر لأن الصاد مهموسة فأُشربت / [١٩٢/أ] زاياً لكونها مجهورة.

قال جارُ اللَّهِ: «ونحو الصاد في المضارعة الجيم والشين، تقول: هذا أجدر وأشدق».

قَال المُشَرِّحُ: الدال مخرجها ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، (أمَّا الزَّاي فما بين الثنايا وطرف اللسان. والجيم والسين وسط اللسان[8] وما يحاذيه من الحَنك، فالمقاربة بين الدال والزاي أكثر من المقاربة بينهما وبين الجيم والشين.

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه ١٨٣/٥ نص كلام المؤلف هنا دون إشارة بدأه بقوله: «وفي قوله تعالى: ﴿ اهدنا الصراط ﴾ لغات...».

(٢) سورة الفاتحة: ٥.

(٣) ينظر: السبعة ص ١٠٥، المحتسب ٤١/١، البحر المحيط ٢٥/١.

(٤) ساقط من الأصل وهو كذلك ساقط من شرح الأندلسي ولا بد من ذكره، لذلك فإن هذا يدل على أن نسخة الأصل تلتقي مع نسخة الأندلسي.

(٥) في (ب): «فصحاها».

(٦) في (أ): الإشمام وهو خطأ ينظر نص الأندلسي، ويقصد بـ (الإمام) مصحف عثمان رضي الله عنه وفي شرح الأندلسي «في خط الإمام».

(٧ ـ ٧) ساقط من (ب).

(٨) ساقط من (ب).

[باب الاعتلال]

قال جارُ اللَّهِ: «ومن أَصناف المُشترك الاعتلال، حروفة الألف والواو والياء، وثلاثتها تقع في الأضرب الثلاثة، كقولك: مال وناب وسوط وبيض وقال وباع وحاول وبايع، و«لا» و«لَوْ» و«كَيْ»، إلا أن الألف تكون في الأسماء والأفعال زائدة، أو منقلبة عن الواو والياء لا [1]أصلاً، وهي في الحروف أصل ليس إلا؛ لكونها جوامد غير متصرف فيها».

قَال المُشَرِّحُ: الألف إذا كان في اسمٍ أو فعلٍ فإنه لا يخلو من أن تقع في مقابلة بعض الحروف التي هي الفاء والعين واللّام أو لا تقع، فلئن لم تقع فهو الزّائد، وإن وقعت فهو الأصل، لكنه لابدّ من أن يكون منقلباً كما في باع وقال ورمى ودعى. وأما الحروف فإنها أصل لئن كونها زيادة إنما يُعرف بتصريفه من حالٍ إلى حالٍ، كما في قولك: ضاربٌ، يحكم عليه بكون ألفه زائدة لأنك تقول: ضرب فترى الألف فيه ساقطة والحرف جوامد[2] لا تقبل التَّصريف.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والياء والواو غير مزيدتين يتفقان في مواقعهما ويختلفان، فاتفاقهما إن وقعت كلتاهما فاءً كَوعد ويُسر، وعيناً كقَول وبَيع،

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب): «جامدة».

ولاماً كغزو ورمي، وعيناً ولاماً معاً[1] كقوّة وحيّة، [وإن تقدمت كلُّ واحدةٍ منهما على أختها فاءً أو عيناً في نحو ويل ويوم]»[2].

قَال المُشَرِّحُ: اِعلم أن كل واحدة من الياءين في حيّة غير منقلب عن الواو. فأما الحَيوان فالواو فيه منقلبة من الياء. وقد مضى في أول هذا الكتاب.

[قال جارُ اللَّهِ: «واختلافهما أن الواو تقدمت على الياء في وقيت وطويت، ولم تتقدم الياء عليها».

قَال المُشَرِّحُ: فيه دليلٌ على أن آخر الكلمة يجب أن يكون بحرفٍ ضعيف][2].

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأما الياء في الحَيَوان وحيوة [فكواو] جباوة في كونهما بدلاً من الياء والأصل: حييان وحيية».

قَال المُشَرِّحُ: الحيوة والحيية بمعنى. حَيوة[3]: اسمُ رجلٍ، وأصل حيوان: حَيَيَان، وإنما قلبت الواو إلى الياء فيه لما مر في أول قسم الأسماء وأصل حيوة حيية، وإنما قلبت الياء فيه واواً ليقع ذلك فرقاً بين المنقول والمنقول عنه، ولهذا لم تُدغم الواو في الياءِ، لأنه بالإدغام يذهب الفرق.

قال جارُ اللَّهِ: و[اختلافهما][4] أن الياء وقعت فاءً وعيناً معاً، وفاءً ولاماً معاً في يَيْن اسمُ مكانٍ، وفي يديت، ولم تَقع الواو كذٰلك».

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (ب)، وفي نسخة الإمام ابن النحاس ـ رحمه الله ـ من (المفصل) كتب النص على هامش نسخته على أنه قراءة نسخة أخرى. ونسخة ابن النحاس منقولة من نسخة الإمام المطرزي الخوارزمي المسمى (خليفة الزمخشري) (ت ٦١١ هـ) وهو شيخ الخوارزمي.
والنص ثابت في نسخة الإمام الصغاني المعارصة بخط الزمخشري رحمهما الله.

(٣) رجاء بن حيوة (معروفٌ).

(٤) في (ب).

قَال المُشَرِّحُ: يَيْن بفتح الياء الأولى، وسكون الياء الثانية، ويديت عليه: أنعمتُ عليه. وفي الحماسة[1]:

* يَدَيْتُ على ابن حَسْحَاسَ بنِ وَهْبٍ *

قال جارُ اللَّهِ: «ومذهبُ أبي الحسن في الواوان تأليفهما من الواو، فهي على قوله: [موافقة] للياء في يَيَّيْتُ، وقد ذَهب غيره إلى أن ألفها عن ياءٍ فهي على هذا موافقتها في يَدَيْتُ».

قَال المُشَرِّحُ: اختلف الناس في ألف الواو فقال بعضهم: إنها ياء، وقال أبو الحسن الأخفش: إنها واوٌ، واحتجوا له بأنه ليس في العربية كلمة فاؤها وعينها ولامها من جنس واحد إلا الياء، وحمل الشيء على الكثير هو الأصل.

حجّةُ أبي الحَسَن: أن الواو أخت الياء، والياء من الياءات فكذلك الواو من الواوات.

قال جارُ اللَّهِ: «وقالوا ليس في العربية كلمةٌ فاؤها واوٌ ولامها واوٌ إلا الواو، ولذلك آثروا أن يكتب بالياء في الوَغَى».

قَال المُشَرِّحُ: الوَحَى والوَغَى يكتب ـ بديهة ـ بالياء، لأنه ليس في العربية كلمة فاؤها واوٌ ولامها واوٌ إلا الواو، فلو كتبت بالألف لكانت لامها كفائها واواً.

---

(١) شرح المرزوقي ١٩٣/١ قال بعض بني أسد، وفي هامشها: هو معقل بن عامر الأسدي. ويراجع شرح التبريزي، وفيه سبب الشعر، وعجز البيت:

* بأسفل ذي الجداة يدا الكريم *

[القول في الواو والياء فاءين] /

قالَ جارُ اللَّهِ: «الواو تثبت صحيحة وتسقط وتقلب، فثباتها على الصحة في نحو وعد وولد والولد والوعد. وسقوطها فيما عينه مكسورة من مضارع فعل أو فعل لفظاً أو تقديراً، فاللفظ في يعد ويمق، والتقدير في يضع ويسع، لأن الأصل فيهما الكسر والفتح لحروف الحلق».

قال المُشَرِّحُ: إنما سقطت الواو في يعد ويمق[1] لكونهما أجنبية بين أختين حقيقة، وفي يضع ويسع لكون الواو أجنبية بين أختين تقديراً، [وذلك أن الأصل في مضارعهما الكَسْر، إذ الأصل أن تكون عين المضارع مخالفاً لعين الماضي، والفتح فيه لحرف الحلق][2].

فإن سألتَ: فما تقولُ في أعد وتعد ونعد؟.

أجبتُ: حذفوا الواو هاهنا لئلا يختلف المضارع في فعل واحد ونظيرها أكرم على المضارع، والأصل فيه أأكرم فحذفوا الهمزة لاستثقال الهمزتين، ثم قالوا يكرم وتكرم ونكرم وإن لم يوجد فيهما الهمزتان طرداً للباب. [3]كذلك هاهنا[3].

---

(١) في (ب): «يثق».

(٢) في (ب)

(٣-٣) في (أ).

قال جارُ اللَّه: «وفي نحو العِدَة والمِقَة من المصادر».

قال المُشَرِّحُ: التاءُ التي تكون عوضاً من محذوف ما تصير في الوقف عليها هاءً زيدت في كلمةٍ عوضاً مما حُذِفَ منها، وذلك نحو زِنَةٍ وعِدَةٍ وإقامة واستقامة.

(١ قال جارُ اللَّه: «والقلب في ما مر من الإبدال».

قال المُشَرِّحُ: سبق الإبدال فيما قد مضى ١).

قال جارُ اللَّه: «والياء مثلُها إلا في السقوط، تقول: ينع يينع ويسر ييسر فتثبتها حيث أسقطت الواو».

قالَ المُشَرِّحُ: كنتَ تحذف الواو إذا وقعت بين الياء والكسرة، لأن الواو في تلك الصورة أجنبي وقع بين أختين، ولا كذلك الياء.

قال جارُ اللَّه: «وقال بعضُهم بَئِسَ يَئِسُ كوَمِقَ يَمِقُ فأجروها مُجرى الواو وهو قليلٌ».

قال المُشَرِّحُ: كأنَّه استوحش هذا القائل من اجتماع الهمزة المكسورة والياءين فأسقط الياء.

قال جارُ اللَّه: «وقلبها في نحو اتّسر».

قال المُشَرِّحُ: أصلها: ايْتَسَرَ فقلبت الياءُ تاءً كما قلبت الواو [كذلك] في اتعد وأصله: أو تعد.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والذي فارق به قولهم: وجع يوجَع ووجل يوجَل وقولهم: وسع يوسَع ووضَع يضَع حيث ثبتت الواو في أحدهما وسقطت في الآخر، وكلا القبيلين فيه حرف الحلق أن الفتحة في يَوجع أصلية بمنزلتها في

(١ - ١) ساقط من (ب).

يَوجل وفي يَسَع عارضة مجتلبة، لأجل حرف الحلق فوزانهما وزان كسرتي الرَّاءين في التجاري والتجارب».

قال المُشَرِّحُ: الفَتحة في (يَوجع) أصلية، لأنها لو كانت عارضة لسقطت الواو كما في (يَسع)، الكسرة في (التجاري) عارضة لمكان الياء الواقعة بعدها، وأصلها الضَمّ كما في التّسارع، وفي (التّجارب) أصلية، لأن تفعله تكسر على تفاعل بكسر العين.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) ومن العرب من يقلب الواو والياء في مضارع افتعل ألفاً فيقول: يأتعد ويأتسر، ويقول في ييبس وييأس يابس وياأس».

قال المُشَرِّحُ: في الأول بعد [الياء][1] من الألف موحدة، وفي الثاني بعدها همزة كان يقلبها ألفاً لفتحة ما قبلها.

قال جارُ اللَّه: «وفي مضارع [وَجِلَ][2] أربعُ لغاتٍ يَوْجَلُ ويَـأْجَلُ ويِيْجَل يِيْجَل».

قـال المُشَـرِّحُ: أجـودهن وأكثـرهن يَـوْجَـلُ، وهي الأصـل، وفي التَّنزيل[3]: ﴿ قَالُوا لا تَوْجَل ﴾ ومن قال: ياجل جعل الواو ألفاً لفتحة ما قبلها فراراً من اجتماع الواو والياء ومن ثم قلبوا الياءَ في بوائِع جمع فاعِلةٍ من البيع همزةً، ولذلك قالوا: [الواو] والياء إذا اجتمعتا. . . ، ومن قال ييجل فكأنه رآه قلباً فعله تقويةً لإحدى الياءَين بالأُخرى كما تُقوى إحدى الوَاوين بالأُخرى في قولهم: سووق وعوور، ومن قال: ييجل بكسر الياء فهو على لغةِ بني أسد[4] فإنهم يقولون: أنا إِيجل، ونحن نِيجل وأنت تيجل بالكسر، ونحوه قولهم: يِينا بياءين.

(١) في (أ): «الألف».
(٢) في (أ): «يجل».
(٣) سورة الحجر: آية: ٥٣.
(٤) الصحاح ٥/ ١٨٤٠ (وجل).

قال جارُ اللّه: «وليست الكسرة في لغةِ مَن يقول: تِعلم».

قال المُشَرِّحُ: جميع العرب غير أهلِ الحجاز / يكسرون أول الفعل المضارع غير الياء فيما كان ماضيه كسرة، وهو على وجهين: (فَعِل)، وما في أوله همزة الوصل الوصل أو ما يقوم مقامها. أما (فَعِلَ) فنحو عَلِمَ. وأما ما في [١٩٣/أ] أوله همزة الوصل فنحو انفعل / وافتعل واستفعل. وأما ما في أوله ما يقوم مقام همزة الوصل[1] فنحو تفاعل؛ لأن هذه التاء في موضع الهمزة عند سيبويه وذلك للإيذان بالكسرة في الماضي فيقولون: أنا اِعلم واِستخرج، ونحن نِعلم ونِستخرج وأنت تِعلم وتِستخرج. هذه كلُّها بالكسر، فإذا جاؤوا الياء قالوا هو يَعلم ويَستخرج بالفتح، لثقل الكسرة على الياء. وقوم من كَلْبٍ تكسر الياء أيضاً، لا طلباً للكسرة في الماضي ولكن لتنقلب الواو ياءً فتقوى إحدى الياءين بالأخرى.

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) وإذا بُنِيَ افتُعل من أَكَلَ وأَمَرَ فقيل ايتَكَلَ وايْتَمَرَ لم تدغم الياء في التاء كما أدغمت في اتّسر، لأن اليَاءَ هاهنا ليست بلازمةٍ. وقول من قال: اتزر خطأٌ».

قال المُشَرِّحُ: الدّليل على أن الياء غيرُ لازمةٍ أنها منقلبة عن الهمزة، والتّاء لا تكاد تبدل من الياء فكيف إذا كانت الياء منقلبة عن همزةٍ فإنما يكثر إبدالها من الواو، وإنما أبدلوها في (اتسر) لاجراء الياء مجرى الواو كما ألحقت الواو بالياء في خطْوات ـ ساكنة الطاء ـ تشبيهاً بمُديات وكِلْيات، ولذلك لو حركتها للزم انقلاب الياء واواً لانظمام ما قبلها.

وإنما كان اتّزر خطأً؛ لأنَّ الياء فيه منقلبة عن همزة.

---

(١) في (ب): «الهمزة».

(القول في الواو والياء عينين)

قال جارُ اللَّه: «لا يخلو من أن يعلا أو يحذفا أو يسلما، فالإعلال في قال وخاف وباع وهاب وناب وباب ورجل مال، وهاع، ولاع ونحوها مما تحركتا فيه وانفتح ما قبلهما».

قال المُشَرِّحُ: العين إذا تحركت وانفتح ما قبلها فإنها تُقلب ألفاً. أما إذا سكنت فإنها لا تقلب ألفاً وإن انفتح ما قبلها كما في بَيْع وقَوْل. رجلٌ مال أي: كثير المال، ومال الرجل يمول ويمال[1]. أتان لاعية الفؤاد إلى جحشها[2]. قال الأصمعي: هي التي كأنها وَلْهَى من الفزع[3]. ورجل هاعٌ لاعٌ[4] جبان جزوع، وقد لاعَ يليع، وحكى ابن السكيت[5]: لعت ألاع، وهعت أهاع.

قال جارُ اللَّه: «وفي ما هو من هذه الأفعال من مُضارعاتها وأسماء فاعليها ومفعوليها».

---

(١) عن الصحاح ١٨٢١/٥ وأنشد أبو عمرو:

إذا كان مالاً كان مالاً مؤزرا ونال نسداه كل دان وجانب

(٢) عن الصحاح ١٢٨٠/٣.

(٣) بعده في الصحاح: «وأنشد للأعشى: ديوانه ص ٨.

ملمع لاعن الفؤاد إلى جحش فلاه عنها فبئس الغالي

(٤) لا زال النص من الصحاح، وينظر الاتباع لأبي الطيب ص ٨٢ وأنشد بيت الأعشى.

(٥) لا زال النص من الصحاح، وينظر: تهذيب إصلاح المنطق ص ٤٩٠.

قال المُشَرِّحُ: أعلّ عين المضارع من هذه الأفعال بالإسكان في أسماء الفاعلين[1] بالقلبِ، وفي اسم المفعول بالحذفِ على رأي الأخفش، وعند سيبويه بالإسكانِ.

قال جارُ اللَّه: «وما كان منها على مَفْعَلٍ ومَفْعَلَةٍ ومفعِلٍ ومَفعِلَةٍ ومَفْعُلَةٍ كمَعاد ومَقالة ومَسِير ومَعِيشة ومَشُورة».

قال المُشَرِّحُ: هذه الأسماء ـ وإن لم تقلم فيها علة الإعلال لكونها ساكنةً إلا أنها أعلت لما يأتي.

قال جارُ اللَّه: «وما كان نحو أَقام واستقام من ذوات الزوائد التي لم يكن ما قبل حرف العلة منها ألفاً أو واواً أو ياءً نحو قاول وتقاولوا، وزايل وتزايلوا، وعود وتعوّدوا، وزيّن وتزيّن وما هو منها أُعلت هذه الأشياء وإن لم تقم فيها[2] علةُ الإعلال اتباعاً لما قامت العلة فيه لكونها منها وضَربها يُعرف منها».

قال المُشَرِّحُ: أُعلت هذه المشبعات وإن لم يقم فيها علة الإعلال (. . . . . .)[3] أمَّا نحو قاول وتقاوَلُوا فلم يُعل، لأنه لم يكن إعلالها لسكون ما قَبل حرف الإعلال.

فحاصلُ المسألةِ أن هذه الأفعال على ضربين:
ما قامَ فيه علّة الإعلال. وما لَم تَقم فيه، على صحة معنيين:
أحدهما: ما أُعل وإن لم تقم فيه علة الإعلال لكون أصولها معتلة.

والثاني: لم يعل، لأنه لم يمكن إعلالها.

(١) ساقط من (ب).
(٢) ساقط من (ب).
(٣) في (أ) بياض يتسع لأربع كلمات، وبعده: «. . . مما قام فيه علة الإعلال وأما ما لم يقم فيه قاول وتقاولوا. . .». ونقل الأندلسي في شرحه ١٩١/٥ نص الخوارزمي هذا ابتدأه بقوله: «قال الخوارزمي: أما نحو قاول وتقاول. . .».

قال جارُ اللَّه: «والحذف في قل وقلن وقلت، ولم يقل ولم يقلن، وبع وبعنا وبعت ولم تبع ولم يبعن، وما كان من هذا النوع في المزيد فيه».

قال المُشَرِّحُ: الواو في (قُل) ونحوه حذفت لالتقاء الساكنين لا على حده وكذلك في نحو لم[1] يقم ولم يستقم.

قال جارُ اللَّه: «وفي سَيِّدٍ وميّتٍ وكَيْنُونَةٍ وقَيْلُولَةٍ».

قال المُشَرِّحُ: أصل سيِّد وميّت سيْود وميْوت، ثم سيّد وميّت لأن الياء والواو إذا اجتمعا. . .، ثم سيّد وميّت تحذف / الياء تخفيفاً. وكذلك كَينونة [١٩٣/ب] وقَيلولة: أصلها كيونونة وقيلولة ثم يكنوه وقيلوة بالتّشديد. والذي يدل على ذلك أنه لو لم يكن كذلك لكان اللفظ كونونة لأنه ليس في الكلام فعلول. ثم كينونة وقيلولة، بحذف إحدى الياءين للتخفيف.

وقال جارُ اللَّه: «وفي الإقامة والاستقامة ونحوهما مما التقى فيه الساكنان أو طلب تَخفيف أو اضطِّر إعلال».

قال المُشَرِّحُ: الأصل في الإقامة والاستقامة أقوام واستقوام إلا أن الواو ربّما قد كانت ألقيت حركتها في الفعل على ما قبلها وقلبت ألفاً فقلبت في المصدر ألفاً فاجتمع[2] ألفان إحداهما المنقلبة، والثانية ألف إفعال، فأسقطت إحداهما لاجتماع الساكنين، والساقطة على قول الخليل وسيبويه الألفُ الثانية، لأنّها زائدةٌ، وجعلت التاء عوضاً عن المحذوف، فإذا أضافوا حذفوا التاء، لأنهم أقاموا المضاف إليه مقامها في العوض.

قال جارُ اللَّه: «والسَّلامة فيما وراءَ ذلك مما فقدت فيه أسباب الإعلال والحذف».

---

(١) في (ب): «قم».

(٢) كتبت مرتين في (ب).

قال المُشَرِّحُ: الذي فقد فيه أسباب الإعلال: أن لا يكون معتلاً متحركاً فيه حرف العلة مفتوحاً ما قبله، ولا مضارعاً لفعل ماض معتل. هذا النوع من الاعتلال، ولا اسم فاعل ولا مفعول لذلك الفعل المعتل، ولا على مفعل ومفعلة ومفعل ومفعلة من ذلك المعتل، ولا فعلاً مزيداً فيه لثلاثي مُعتل، وذلك الاعتلال فقد فيه أسباب الحذف مما لم يلتق فيه ساكنان لا على حده، ولم يطلب فيه[1] تخفيف ولم يضطر إعلال.

قال جارُ اللَّه: «أو وجدت (خلا) أنه وجد ما يصد عن إمضاءِ حكمها كالذي اعترض في صَوَرَى وحَيَدَى والجَوَلَان والحَيَكَان والقُوباء والخُيَلَاء».

قال المُشَرِّحُ: اعلم أن الأصل في هذا الباب هو الفعل[2]، لأنه شيء كثير التصرف والانقلاب، وأما المعتل العين من الأسماء فإنه لا يخلو من أن يكون ثلاثياً محضاً، أو لا يكون، فلئن كان ثلاثياً محضاً فإنه لا يخلو من أن يوافق الفعل في وزنه أو لا يوافق، فلئن وافقه أُعلّ، لقيام الشبهة بينه وبين الفعل ولئن لم يُوافقه لم يعلّ إعلال كحوت وتوت وعور وحول، وإن لم يكن ثلاثياً محضاً لا يخلو من أن تكون الزيادة فيه سابقة أو لاحقة. فأمّا إذا كانت الزيادة سابقة فحكمه عما قَليل يُساق إليك في هذا الصنف.

وأمّا إذا كانت لاحقة فإنها لا تخلو من أن تكون لازمة له أو لا تكون، فلئن لم تكن لازمةً له أعلت نحو شجرة شاكة، وأتان لاعة، لأن هذه زيادة.

وأما نحو الجَوْزة والحَوْكة والخَونة. فللفرق[3] بين صيغتي المفرد والجمع.

---

(١) ساقط من (ب).

(١) نقل الأندلسي في شرحه ١٩٣/٥ نص كلام المؤلف قال: «وقد ذكر الخوارزمي تقسيماً جامعاً لهذه الأقسام فقال: الأصل في هذا هو الفعل، لأنه كثير...».

(٢) في (ب): «فلا فرق» والتصحيح عن شرح الأندلسي.

فإن سألتَ: فكيف أعل المفرد دون الجمع؟.

أجبتُ: لأن المفرد سابق فأجريناه على القياس، وهو الإعلال والجمع متأخر وعنده وقعت الحاجة إلى الفرق فبقّيناه على الأصل، ولم نغير المفرد. ضرورة أن حكم الإعلال قد نفذ فيه سابقاً، فلا يمكن نسخه. وإن كانت الزيادة سابقة لم يعل وذلك أن لزوم هذه الزّيادة قد أخرجته عن شبهة الفعل وذلك نحو حمار حَيَدَى أي يحيد عن ظله لنشاطه، ولم يجئ في نعوت المذكر على فَعَلَى غيره والجَوَلَان. وهذا لأن مبنى تاء التأنيث على المفارقة بخلاف ألف التأنيث، والألف والنون فإن مبناهما على اللزوم. وأمّا القُوباء والسِّيَرَاء فلا يخلو من أن تكون الألف فيه لازمة، أو لا تكون فلئن كانت حصل الغرض، ولئن لم تكن فما وراءه من الاسم غيرُ موافقٍ للفعل قد أبعد فهذا ضبط هذا الفصل. وكان أبو العباس يقول: القياس إعلال الجَوَلَان والحَيَكَان، لأن الألف والنون عنده بمنزلة تاء التأنيث ومن ثم قال بعض العرب: حادان وداران ودالان وهامان من حاد يحيد، ودار يدور، ودال يدول، من الدّولة، وهام / يهيم. وليس الأمر كذلك، لأن الألف والنون قد [١٩٤/أ] يكسر عليهما [فيعتد بهما] في الجمع وكذلك حبالى في تكسير حبلى، وسراحين في جمع سرحان بخلاف هاء التأنيث.

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) وأبنية الفعل في الواو على فَعَلَ يَفْعُلُ نحو قال يقول، وفَعِلَ يَفْعَلُ نحو خاف ويخاف، وفَعُلَ يَفْعُلُ نحو طال يطُولُ وجاد يجوُدُ، إذا صار طويلاً وجواداً، وفي الياء على فَعَلَ يَفْعِلُ نحو باع يبيع، وفَعِلَ يَفْعَلَ نحو هاب يهاب. ولم يجيء في الواو يفعِل بالكسر ولا في الياء يفعُل بالضم».

قال المُشَرِّحُ: إنما لم يجيء ذلك في هذا ولا هذا في ذاك لئلا يلزم من ذلك خلاف الأصل بغير ضرورة.

[قال جارُ اللّه: «وزعم الخليل في طاح يطيح وتاه يتيه أنهما فعل يفعل

كحَسِبَ يَحْسِبُ وهما من الواو لقولهم طوَّحت وتوّهت، وهو أطوَح منه وأتوَه، ومن قال: طيّحت وتيّهت فهما على باع يبيع».

قال المُشَرِّحُ: احتج الخليل بأن كونه واوياً قد صح، فلو حُمل على فعل بالفتح لما بقي في يطيح البتة عُذرٌ بخلاف ما لو حمل على الكسر، لأنه ليس في الكلام فعل يفعل بكسر الأول وضم الثاني.

حجة غيره: أنه كما صح من الواو صح كونه من الياء فهو بمنزلة باع يبيع][1].

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وقد حوَّلوا عند اتصال ضمير الفاعل فَعَل من الواو إلى فَعُل ومن الياء إلى فَعِلَ، ثم تقلب الضَّمة أو الكسرة إلى الفاء فقيل: قلت وقلن وبعت وبعن».

قال المُشَرِّحُ: إذا قلت فعلت نقلت ما كان من بنات / الواو إلى فعلت ـ بالضم ـ، وما كان من بنات الياء إلى فعلت ـ بالكسر ـ ثم حولت الضمة الطارئة على العين، والكسرة الطارئة عليها إلى الفاء فقلت: قمت وبعت فكان التقدير: قومت وبيعت فلما نقلت عن العين حركتها إلى الفاء سكنت، وأسكنت اللام من أجل التاء في فعلت، فحذفت العين لالتقاء الساكنين فصار قمت وبعت وشبهوا ما اعتل عينه بالمعتل لامه إلا أنهم ألزموا (يغزو) وبابه يفعُل بالضم، كما ألزموا يرمى وبابه يفعِل بالكسر، وأحسن منه [في المعتل لازمه][2] أن يقال: الواو والياء متى وقعا في الماضي عيناً ثم أبدلا ألفاً نظر في عين المضارع فإن كانت في الواو واواً وفي الياء ياءً فالعبرة لنفس الحرفِ وتحرُّك الفاء بأخي الواو، وهو الضَمّ إن كان الساقط هو الواو، وبأخي الياء

---

(١) ساقط من (أ).
(٢) ساقط من (أ).

وهو الكسر إن كان الساقط هو الياء، وإن لم يكن عين المضارع في الواو واواً ولا في الياء ياءً فالعبرةُ للحركة، وذلك مثل خاف وهاب تُحرك الفاء منهما بالكسر عند سقوط العين فيقال: خفت وهبت.

[قال جارُ اللّه]: «ولم يحولوا في غير الضمير إلا ما جاء في قول ناسٍ من العرب كَيد يفعل ذاك[1] وما زيل يفعل ذُلك».

قال المُشَرِّحُ: قال سيبويه[2]: وحدّثني أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: كيد زيد يفعل كذا، ويريدون: كاد وما زيل يفعل كذا، يريدون: [ما زال][3]. فنقلوا الكسر إلى الكاف في فعل كما نقلوا في فعلت.

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ)[4] وتقول في ما لم يُسم فاعله قِيل بالكسر وبِيع وقول وبيع بالإشمام، وقول وبوع بالواو، وكذلك اختير وانقيد له يُكسر ويُضم وتقول: اختور وانقود له».

قال المُشَرِّحُ: إذا قلت (فُعِلَ) في هذه الأشياء كسرت الفاء وحولت عليها حركة العين كما فعلت ذلك في فعلت، لتعيين حركة الأصل، وذلك قولهم: قيل، وبيع وخيف وهيب. ومن العرب من يشم الضمة أراد أن يبين أنها (فَعُلَ)، ومنهم من يضم فيقول: قول وبوع وخوف وهوب يتبع الياء ما قبلها كما قال: موقن.

قال جارُ اللّه: «وفي (فعلت) من ذلك عُدِت يا مريض واختِرت يا رجل بالكسر والضم الخالصين والإشمام».

---

(١) في (ب): «كذا».

(٢) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٣) ساقط في (أ) «كاد وزال».

(٤) ساقط من (ب).

قال المُشَرِّحُ: إنما لم تضم الفاء هاهنا لئلا يلتبس المبني للفاعل بالمبني للمفعول.

قال جارُ اللَّهِ: «وليس فيما قبل ياء قيم واستقيم إلا الكسر الصريح».

قال المُشَرِّحُ: وذلك لأن الهمزةَ والقاف حرفان صحيحان، واحتمل الأول منهما الضم والثاني الكسر، وكذلك الياء والقاف بخلاف الثاني في قِيل وبِيع فإنه حرف علة لا يحتمل الحركة.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وقالوا: عود وصيد وأود وخول واجتور فصححوا العين؛ لأنها في معنى ما يجب فيه تصحيحها وهو أفعال وتفاعلوا».

قال المُشَرِّحُ: إنما صحت العين فيهما؛ لأنهما في معنى اعوارة عينه واصياد عنقه، وهناك لا يعل / لسكون ما بعده فكذلك هاهنا، [1]وأما ازدَوجوا واجتَوروا فلأنهما في معنى تجاوروا وتزاوجوا[1]. [١٩٤/ب]

قال جارُ اللَّه: «ومنهم من لم يلمح الأصل فقال: غار يغار قال:

* أغارت عَيْنُهُ أم لم تغارا *»

قال المُشَرِّحُ: صدر البيت[2]:

وسَـائِلَةٍ بِـظَهْـرِ الغَـيْـبِ عَـنِّـي أَغَارَتْ[عَيْنُه]............

(١ ـ ١) ساقط من (ب).

(٢) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي، ديوانه ص ٧٦، وتخريجه هناك.

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٤٠، المنخل ص ٢١٤، شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/١٠، شرحه للأندلسي ١٩٣/٥.

وللبيت روايات مختلفة، وهل (عار) بالمعجمة أو بالمهملة مفصل في إثبات المحصل، وشرح شواهد الشافية ص٣٥٣.

وينظر: جمهرة اللغة ٣٨٩/٢، المنصف ٢٦٠/١، أمالي ابن الشجري ٣٠٢/٢، ضرائر الشعر ص ٤٧.

أرادَ: أم لم تغار فوقف بالألف.

قال جارُ اللَّه: وما لحقته الزيادة من نحو عور في حكمه تقول: أعور اللَّه عينه وأصيَد بعيره لو بنيت منه استفعلت لقلت: استَعورت».

قال المُشَرِّحُ: الفرع يتبع الأصل، والعين صحيحةٌ في الأصل فكذلك في الفرع، ولذلك لما أُعلت عين الفعل أعلوا اسم الفاعل، وعين مفعَله ومفعِله في مقالة ومعيشة.

قال جارُ اللَّه: «و (ليس) مسكنة من لَيِسَ كَصَيِدَ، كما قالوا: عِلْمَ في عَلِمَ، ولكنهم ألزموها الإسكان لأنها لم تصرّف تصرُّف أخواتها، لم يجعل على لفظ صَيِدَ ولا هاب، ولكن على لفظ ما ليس من الفعل نحو «لَيْت» ولذلك لم ينقلوا حركة العين إلى الفاء في لست».

قال المُشَرِّحُ: هذا التّخفيف قياس على ما ذكره الشيخ (رحمه الله) وقد مضى الكلام في تخفيف «ليس» في قسم الأفعال.

قال جارُ اللَّه: «وقالوا في التعجب[1]: ما أقوله، وما أبيعه».

قال المُشَرِّحُ: هذه الصّيغة من التّعجب اسمٌ غير مأخوذ به مأخذ الفعل، لأنّه على ما ذكرته منقولٌ عن أفعل التفضيل، وأفعل التّفضيل كذلك.

قال جارُ اللَّه: «وقد شذَّ عن القياس نحو أجودت واستروح واستحوذ واستصوب، وأطيَبت وأغيَلت وأخيَلت وأغيَمت واستقْيَل».

قال المُشَرِّحُ: الصّحيح في هذه الأفعال لأحد شيئين. أما لإيضاح معنى المشترك نحو استروح فإنه أوضح من استراح.

وأما لأنَّ اللفظَ مع فقد الإعلال أدلُّ على معناه نحو أخيلت السّحابة فإنه أدلُّ على معنى المخيلة من أخالت. يقال: أجدت الشيء فجاد، وقد

---

(١) في (ب): «وقد قالوا في فعل التعجب».

قالوا أجودت كما قالوا: أطال وأطول. وأجودت أدل على معنى الجود[1] من أجدت ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾[2] أي: غلب. وهذا جاء بالواو على أصله كما جاء استروح، وهو أدل على معنى الجود وهو السوق السريع من استجاد، استصوب فعله واستصابه أدلّ على الصواب من استصاب يقال: أطاب وأطيب، وأطيب أدل على معنى الطيب من أطاب. أغالت المرأة وأغيلت، وأغيلت أدل على معنى الغيل من أغالت. وأخالت السحابة وأخيَلت، وقد ذكرناهما. أغامت السماء وأغيمت وأغيمت أدل على معنى الغيم من أغامت. استقيل نحو استبشر وهو أدل على معنى القيل من استقال.

قال أبو زَيْدٍ: هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل، تقول العرب: استجاب واستحوب واستصاب واستصوب وهو قياس [مطرد].

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وإعلال اسم الفاعل من نحو قال وباع أن تقلب[3] عينه همزة كقولك قائل وبائع».

قال المُشَرِّحُ: قد ذكرنا العلة في إعلال اسم الفاعل في أول هذا الصنف.

قال جارُ اللَّهِ: «وربما حذفت في نحو قولك شاكٍ، ومنهم من يقلب فيقول: شاكي».

قال المُشَرِّحُ: الشوكة: شدة البأس والحدة، وأصلها من الشوكة النابتة، وقد شاك الرجل يشاك شوكاً: إذا ظهرت حدته وشوكته فهو شائك السلاح وشاكي السلاح أيضاً مقلوب منه.

---

(١) في (ب): «الجودة».
(٢) سورة المجادلة: ١٩.
(٣) في الأصل: «تنقلب».

قال الشّيخ أبو علي الفارسي: ويجوز في العين إذا قلبت همزةً في هذا النحو ضربان:

أحدهما: أن يعل بالحذف [كما أعلت بالقلب] فيقال: هارٍ وشاكِ السّلاح.

والآخر: أن يُعل بقلبها إلى موضع اللام فيصير في التقدير / فالِع [١٩٥/أ] ويجوز في قولهم[١]:

* ضُرِبَتْ على شُزُنٍ فَهُنَّ شَوَاعِي *

أن تكون فوالع من الشّيء الشّائع، ويكون المعنى أنها متفرقة، وتكون فواعل من قولهم[٢] غارة شعواء، وكذلك يجوز في قوله[٣]:

* خَفَضُوا أَسِنَّتَهُم فَكُلٌّ نَاعِي *

ضربان، أحدهما: أن يكون مقلوباً[٢] من النايع الذي يراد به العطشان، ومن قوله[٤]:

* ... الأَسَلَ النِّيَاعَا *

---

(١) البيت للأجدع بن مالك الهمداني، شاعر جاهلي أدرك الإسلام وأسلم وبقي إلى زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

أخباره في: المؤتلف للآمدي ص ٦١، وأنشد البيت وصدره

* وكأنّ عقراها كعابُ مقامرٍ *

وينظر: الأصمعيات ص٦٥، المعاني الكبير ص ٥٤، المقتضب ١/١٤٠، المقرب ٢/١٩٧، ضرائر الشعر ص ١٩٠، أراد: شوائع فقلب.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) هو للأجدع بن مالك من قصيدته التي منها الشاهد السالف الذكر، وصدره:

* خيلان من قومي ومن أعدائهم *

(٤) هو القطامي، ديوانه ص ١٨٢.

(ملحق الديوان) وهو بلا شك من شوارد القصيدة التي أولها: (ديوانه ص ٣١).

* قفي قبل التفرق باضباعا *

=

أي: العطاش إلى دماء من يغزوه. ويجوز أن يكون ناع من قولك: نَعى ينعى، أي: يقول: يا لِثَارات فلان. ويجوز في ﴿هارٍ﴾ الذي في الآية أن يكون على قول من حذف ويجوز أن يكون على قول من قلب. فأمّا جوازه على الحذف فلأن هذه الهمزة قد حذفت [من] نحو هذه الكلمة. وجوازه على القلب أن يكون مثل قاض وداع، وقد سقطت اللام لالتقاء الساكنين. قال الأخفش: [يقال] هرت تهار مثل خفت تخاف. قال الشيخ أبو عليٍّ الفارسي: ويجوز في قولهم: «يوم راح» أن يكون فاعلاً على الحذف وفعلاً على غير الحذف. والآخر: أن تعل بقلبها إلى موضع اللام فيصير في التقدير فالع.

قال جارُ اللَّهِ: «وفي جائي قولان، أحدهما: أنه مقلوب كالشاكي والهمزة لام الفعل، وهو قولُ الخليل[1].

والثاني: وهو أن الأصل جائي فقلبت الثانية ياء، والباقية هي نحو همزة قائم».

قال المُشَرِّحُ: احتجوا بأن الإبدال ـ وإن كان خلاف الأصل لكن القلب أكثر مخالفة للأصل، فيوخذ بالأدنى.

حجة الخليل: أن هذه الياء لو كانت منقلبةً عن الهمزة لجاز ردُّها إلى الأصل كما في خطائي.

قال جارُ اللَّه: «وقد قالوا في عور عاور وصايد كمقاوم ومباين».

= ونسبه ابن قتيبة في أدب الكاتب ص ٤٧، والجوهري في الصحاح (نيع) إلى دريد بن الصمة، ديوانه ص ٩٢.

والبيت بتمامه:

لعمر بني شهاب ما أقاموا صدورَ الخَيْلِ والأسلَ النِّياعا

وينظر: المنصف ٢/٣٢٦، شرح الجواليقي لأدب الكاتب ص ٣١٠.

(١) الكتاب ٢/٣٧٨.

قال المُشَرِّحُ: إنما لم يعل عاور وصايد بناء على الفعل حيث لم يُعل، إلا أن العين في مقاوم ومباين لم تعلّ حيث لم تعل في فعليهما.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وإعلال اسم المفعول منهما أن تسكن عينه ثم أن المحذوف منهما واوُ مفعول عند سيبويه[1]، وعند الأخفش العين[2] ويزعم أن الياء في مخيط منقلبة عن واوِ مفعول».

قال المُشَرِّحُ: احتج الأخفش بأن حذف العين أولى، لأنه أخفى وهذا لأن اسم المفعول مركب من حروف البناء ومن الصيغة، والصيغة آخرهما وجوداً فيكون شيء منهما أظهر بخلاف حروف البناء.

أمّا مخيط: فلاتساع اسم المفعول المبني للمفعول.

حجّةُ سيبويه: بأن واو مفعول بالحذف أولى، لأنه زيادة وحتى لا يلزم من ذلك الخلاف مع القلب في مَخِيْط. الضمير في «منهما» من قوله: «وإعلال اسم المفعول منهما» ينصرف إلى قال وباع المذكورين في أول الفصل المتقدم، وذلك قوله: «وإعلال اسم الفاعل في نحو قال وباع».

قال جارُ اللَّه: «وقالوا مَشيب بناء على شيب بالكسر. ومهوب بناءً على لغة من يقول: هوب».

قال المُشَرِّحُ: شبْتُ الشيء أشوبه فهو مشوب، وأما قوله[3]:

* وماءُ قُدُوْرٍ في القِصَاعِ مَشِيْبُ *

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٣.

(٢) المقتضب ١/١٠٠.

(٣) البيت للسليك بن السلكة في شعره الذي جمعه حميد آدم ثويني وكامل سعيد عواد ونشراه في بغداد سنة ١٤٠٤ هـ، ص ٤٥. وروايته هناك:

سيكفيك فقد الحي لحم مغرض   وماء قدور في الجفان مشوب

وربما نسب إلى المخبل السعدي (إصلاح المنطق ص ١٤٣).

فقد بناه على شيب بالكسر، ومعنى «مشيب» في البيت مخلوط بالتوابل والصباغ.

قال جارُ اللَّه: «وقد شذّ نحو مخيوط ومزيوت ومسموع وتفاحة مطيوبة، وقال:

* يومُ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الدّجن مَغْيُوْمُ *

قال سيبويه[1]: ولا نعلمهم أتموا في الواوات؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات، وقد روى بعضهم: ثوب مصوون».

قال المُشَرِّحُ: في التّصريفين من يقيس الواو فيقول: قول مقول مقوول [وفرس] مقود قياساً مطرداً [خطت الثوب][2] فهو مخيوط على التمام ومخيط على النقصان. ويقال: طعام مزيت على النقصان، ومزيوت على التمام: إذا جعل فيه الزيت. وقد زت الطعام أزيته زيتاً، وزِتُّ القوم: جعلت أدمهم الزيت.

[١٩٤/ب] أول البيت[3]: /

حَتَّى تَذَكَّر بيضاتٍ وهيَّجَهُ يومُ رَذَاذٍ (4عَلَيْه الدّجن مَغْيُوْمُ4)

على الإقامة، والرّذاذ: هو المطر الضعيف.

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٣.

(٢) في (أ): «خطيب العرب».

(٣) قائله علقمة الفحل، ديوانه ص ٥٩.

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل ، المنخل شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/١٠، ٨٠، شرح الأندلسي ٧٧/٥، (ملاحظة: في شرح الأندلسي تقدمت بعض ملازمه على بعض في هذا الجزء).

وينظر: المقتضب ١٠١/١، الخصائص ٢٦١/١، المنصف ٢٨٦/١، ٤٧/٣، أمالي ابن الشجري ٢١٠/١، الخزانة ٥٢٠/٤.

(٤ - ٤) ساقط من (ب).

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) ورأى صاحب الكتاب في كل ياء هي عين ساكنة مضموم ما قبلها هي أن تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء، فإذا بني نحو برد من البياض قيل: بيض، والأخفش يقول بوض، ويقصر القلب على الجمع في نحو بيض جمع أبيض».

قال المُشَرِّحُ: احتج الأخفش[1] في نحو الطُّوبى من الطيب، وقد مضى في الإبدال وبنحو المصوفة.

حجة سيبويه[2]: بيض في جمع أبيض. والأخفش يفرق بين الواجد والجمع بأن الجمع أثقل من الواحد فهم يخففونه لثقله أكثر من تخفيف الواحد والياء أخف من الواو فهم في الجمع إلى سلامة الياء أحوج منهم في الواحد ألا تراهم قد قالوا في جمع صائم صوّم وصيّم، وفي جمع قائل قوّل وقيّل، ولم يقولوا في فعّل لرجل حسن الحيلة حيّل، لأنه واحد، والرِّواية حلّ، ورأى صاحب الكتاب على الفعل الماضي.

قال جارُ اللَّه: «ومعيشة [عنده و][3] [4]يجوز أن تكون مفعلة ومفعلة[4] وعند الأخفش [هي][5] مفعلة [6]بالكسر ـ ليس إلا. أمَّا عند سيبويه فيحتمل[6] [ولو كانت مفعلة لقلت معوشة]»[7].

[قال المُشَرِّحُ: معيشة عند الأخفش مفعلة بالكسر ليس إلا وأما عند

(١) المقتضب ١/١٠١.
(٢) الكتاب ٢/٣٦٩.
(٣) عن المفصل (خ).
(٤ ـ ٤) ساقط من (ب).
(٥) ساقط من (أ) موجود في المفصل.
(٦ ـ٦) موجود في النسختين، ساقط من المفصل (خ).
(٧) ساقط من (أ) موجود في المفصل (أ).

سيبويه فيحتمل أن تكون مفعلة، و][1] أن تكون مفعلة بالضم إلا أنه قلبت فيه الضمة كسرة لتسلم الياء فيه.

قال جارُ اللَّه: «وإذا بني من البيع مثل تُرتب قال تُبيع وقال الأخفش: تُبُوع».

قال المُشَرِّحُ: هذه المسألة من تفاريع المسألة المتقدمة، سيبويه يبقي التاء على الضم ويكسر الياء التي من حقها أن تضم لتسلم الياء. والأخفش يقول: تُبُوع بضم التاء والباء معاً لأنه ـ كما ذكرنا ـ لا يرى سلامة الياء في المفرد.

قال جارُ اللَّه: «والمضوقة في قوله:

* وكنتُ إذا جَارى دَعا لِمَضُوقَةٍ *

كالقود والقصوى عنده، وعند الأخفش قياس».

قال المُشَرِّحُ: النحويون يقولون: الباب إذا كان مغيراً عن أصله تركوا فيه مثالاً أو مثالين على الأصل ليكون دليلاً على الأصل، ونحو ذلك القَود، فإن جميع ما تحرك عينه من المعتل العين [معتلاً] سوى هـذا، والقود والصيد، وكذلك: ما كان على فعلى بالضم من الأسماء فواوها تقلب ياءً نحو الدنيا والعليا والقصيا وتـرك القصوى على الأصـل تنبيهاً على الأصـل. المضوقة: الأمر يُشفق منه، ومن أُضيقت من الأمر، أي: أشفقت قال أبو سعيد السِّيرافي: البيت يُروى على المضوقة والمضيقة والمضاقة، والبيت لأبي جندب الهذلي، وتمامه[2]:

* أُشَمِّرُ حتى يَنصف السّاق مِئْزَرِي *

---

(1) ساقط من (أ).

(2) شرح أشعار الهذليين ١/٥٨٨.

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص٢٤٣، المنخل ص٢١٥، شرح المفصل =

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) والأسماء الثلاثة المجردة إنما يعمل منها ما كان على مثال الفعل نحو باب ودار وشجرة شاكة ورجلٌ مالٌ، لأنها على[1] فعل أو فعل».

قال المُشَرِّحُ: هذا الفصل قد شرحته شرحاً شافياً في هذا الصِّنف عند قوله: «كالذي اعترض في صَوَرَى وحَيَدَى، قوله: لأنها على فعل وفعل يقول: لأن هذه الأمثلة على فعَل بالفتح وهي باب ودار وشاكة أو فعِل بالكسر وهو رجلٌ مالٌ.

قال جارُ اللَّه: «وربما صح ذلك نحو القَوَد والحَوَكة والجَوَرَة والخَوَنَة، ورجلُ وَرِع وحَوَل».

قال المُشَرِّحُ: أما القَوَد[2] فإنما صح، لأنه من باب الألوان والعيوب على ما تقدم شرحه أما الحَوَكة والخَوَنة والجَوَرة فإنما صحت العين فيها فرقاً بين فَعَلَة جمعاً كهذه، وبينها فرداً نحو كارة وجارة، ونظيرها أفعل من المعتل العين إذا كان اسماً فإنه يصح وإن كان فعلاً أعلّ فرقاً بينه وبينه، وذلك أبيض وأسود وأهاب وأخاف، وقد جاءت الحاكة والخَانة. ابنُ جنّي أنشد الأصمعي:

فإذا نُصاحبهم نصاحب خَانَةً وإذا نُفارقهم نُفارق عن قِلَى

والإعلال قياس، والتصحيح استحسان. وأما روع للجبان وحول من حولت عينه واحولت أيضاً بتشديد اللام وأخواتها لما حكاه الكسائي فقد جعل من باب الألوان والعيوب.

= لابن يعيش ٨١/١٠، شرحه للأندلسي ٧٧/٥.
وينظر: المعاني الكبير ص ٧٠٠، ١١١٩، المنصف ٣٠١/١، الخزانة ٣٢١/٣، شرح شواهد الشافية ص ٣٨٣.

(١) ساقط من (ب).

(٢) النص في شرح الأندلسي ٨٠/٥ مع حذف بعض عباراته، حتى آخر شرح هذه الفقرة.

قال جارُ اللَّه: «وما لَيس على مثالِه ففيه التصحيح كالنَّومة واللُّوَمَة والعُيَبَة والعِوَض والعِوَدَة».

قال المُشَرِّحُ: لأنه ليس في الأَفعال فعل على فعل أو فِعُل.

[١٩٥/أ] قال جارُ اللَّه: «وإنما أعلوا قيماً / لأنه مصدر بمعنى القيام، ووصف به في قوله عز وجل[1]: ﴿ دِيْناً قِيَماً ﴾ والمصدر يعل باعتلال الفعل.

قال المُشَرِّحُ: ﴿ دِيْناً قِيَماً ملَّةَ إبْرَاهِيْمَ ﴾ أي: ديناً ثابتاً قائماً لا ينسخ كما تُنسخ الشرائع التي قبلها، وهذا لأن قيام الشيءِ يرادُ به ثَبَاتُهُ ودوامه، وأنشد أبو زيدٍ: في قوله:

* يَدُومُ الفُرات فوقها ويَمُوْجُ *

ومنه ماء دائم، وقوله [تَعالى][2]: ﴿ ما دُمْتَ عَلَيْهِ قائِمَاً ﴾ أي: ثابتاً في اقتصائك له ومطالبتك إياه. وقوله[3]: ﴿ ويُقِيْمُوا الصَّلاةَ ﴾ أي: يُديمونها ويحافظون عليها. قال الأخفش[4]: في ﴿ قيام ﴾ ثلاث لغات قيام وقيم وقوام.

فإن سألتَ: لِمَ لا يجوزُ أن يكون «قيم» صفة هاهنا؟.

أجبتُ: لقلة مجيء هذا البناء في الصفة، ألا تَرى إنه إنما جاء في قولهم: مكان سُوى، وقوم عُدى. وفِعل في المصادر كثير كالشِّبع والرِّضى والصِّغر والكِبر.

فإن سألتَ: فكيف اعتلت هذه الكلمة ولم يعل العَوَض والحَوَل؟.

---

(١) سورة الأنعام: ١٦١.

(٢) في (ب) سورة آل عمران: ٧٥.

(٣) سورة إبراهيم: ٣١.

(٤) قال في معاني القرآن ٢٩٢/١: «وقال: ﴿ دينا قيماً ﴾ أي مستقيماً، وهي قراءة العامة، وقال أهل المدينة: ﴿ قيماً ﴾ وهي حسنة، ولم أسمعها من العرب».

أجبتُ: قد ورد فيه الواو كما ورد فيه الياء، ومن ثم قال الشَّيخ أبو علي الفارسي[1]: ويدلك على ذلك أنه مصدر وأنه عوض حكاية أبي الحسن: قِوَماً وقِيماً، فمن قال: قوماً فهو مقصور من قوام، ومن قال: قيماً فهو مقصور من قيام.

قال جارُ اللَّه: «وقولهم: حال حولاً كالقود».

قال المُشَرِّحُ: إنما أعل «قيم» لمعنيين:

أحدهما: أنه مصدر، والمصدر يتبع الفعل إعلالاً وتصحيحاً.

والثاني: أنه مقصورٌ من قيام، بخلاف حالَ حوَلاً، وعادني حبها عِوَداً فإنه ما أعل أحدهما.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) إن كان من الواو سكنت عينه لاجتماع الضمَّتين والواو فيقال: نور وعون في جمع نوار وعوان».

قال المُشَرِّحُ: الشيخُ رحمه اللَّه قد أشار إلى أن أصلَ هذا أن يكون بالتَّحريك إلا أنه سكنت عينه لاجتماع الضمتين والواو. وجه التَّفصيل: أعراضهم في نحو كساء ورداء عن تكسيره على (فُعُل) مع أنهم كسروا كتاباً ورغيفاً وقذالاً على (فُعُل) وهذا لأنه لو كسر على ذلك لا يخلو من أن يخففَ، أو لا يخفف، فلئن لم يخفف فذاك، وإن خفف فالأصل فيه التثقيل فهو بمنزلة المثقل وكذلك لم تعد الألف الساقطة بحكم التقاء الساكنين في رمتا، لأنه لما كان الأصل فيها السكون فكأنها ساكنة، وكذلك لم تزد الواو والياء في رضا وقضو الرجل. والذي يدل على أن أصلها التَّحريك أنه لو كان أصله السكون لما رفض جمع ما كانت اللامُ فيه واواً بالواو كما لم يرفض ذلك في جمع ما أصله (فَعْل) بالسكون وذلك نحو عَمْرو، وما أسكن فهو

---

[1] ينظر: الحجة ٣/٤٣٩، ٤٥٠.

بطريق التَّخفيف، وهذا إنه لما خُفف الآحاد، وذلك في نحو طنب وكتف وعنق فلئن يخفف الجمع مع أنه أثقل من الآحاد أولى. النَّوارُ: هي المرأة التي تنور عن القبيح، أي: تنفر. يقال: امرأة عوان.

قال جارُ اللَّه: «ويثقل في الشّعر، قال عديٌّ بن زيد:

* وفي الأَكفّ اللاّمعات سُؤُرْ *»

قال المُشَرِّحُ: قال أبو زَيْدٍ: قوم قول بالضم، وأنشد الشيخ أبو علي الفارسي - (رحمه الله) -:

* تَمْنَحُهُ سُوُك الإسحِلِ *[1]

ما قبل البيت[2]:

قد جاءنا لو صَحوت أن تقصُرْ وقد أتى لما عهدت عُصُرْ
عن مبرقات بالبُرِيْنَ وتبدو بالأكف اللّامعات سُؤرْ

رفع «أن» بـ«قصر» بأن، وهي لغة لبعض العرب على ما مضى في قسم الحروف «عن مبرقات» في صلة «بقصر». «المبرقات» بالقاف: جمع مبرقة، وهي التي تظهر حليها بها حتى ينظر إليها الرجال وتميل إليها. قوله:

* وفي الأكف اللامعات سؤر *

يريد: وفي أذرع الأكف، لأن السِّوار يكون في الذراع لا الكف.

---

(١) في المنصف ٣٣٨/١ من نص كلام المازني: «أنشدنا أبو زيد قال أنشدني الخليل بن أحمد:
أغر الشنايا أحم اللثا ت تمنحه سوك الأسحل
وهو لعبد الرحمن بن حسان في شعره.
وينظر: المخصص ١٩٢/١١، شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١٠، شرح الشواهد للعيني ٥٣٠/٤.
(٢) ديوان عدى بن زيد: ١٢٧.

قال جارُ اللَّهِ: «وإن كان من الياء فهو كالصَّحيح. من قال كُتُب ورسل قال غُيُر وبُيُض، ومن قال كُتْب ورُسْل قال: غُيْرٌ وبيْضٌ».

قال المُشَرِّحُ: غُيُرٌ: من الغيرة. وبيض: من البيضة.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وأمَّا الأسماء المزيد فيها فإنما[1] يُعل منها ما وافق الفعل في وزنه وفارقه [إما] بزيادة لا تكونُ في الفعل كقولك: مقال ومسير ومعونة»[2].

قال المُشَرِّحُ: الأسماء المزيد فيها (3إنما يعمل3) / منها ما وافق الفعل في وزنه وفارقه بزيادة (4لا تكون في الفعل كقولك مقال، ومسير، ومعونة4) ألا ترى أن أصل مقال ومسير ومعونة. لأن مقول ومسير ومعونة بسكون القاف والسين والعين وهي بمنزلة يفتح ويضرب ويقول: إلا أنها بهذه الميم خالفت الفعل، لأنها لا توجد في الفعل، وكذلك لا يتبع أصله السكون وهو موافق للفعل إلا في هذه الكسرة. وأما المصيدة[5] فقد اجتمعت المخالفتان فما كان من الأسماء المزيد فيها على موافقة الفعل مع ما ذكرناه من [المفارقة][6] أعل.

فإن سألتَ: ما بالهم [قد] أعلوا من الثلاثية المجردة ما (وافق)[7] الفعل بدون هذه المفارقة، وامتنعوا في المزيد فيها (عن)[8] إعلال ما وافقه بدون المفارقة؟.

---

(١) في (أ): إنما.

(٢) في (أ): بعد هذا: «ألا ترى أن أصل مقالٌ ومسيرة ومعونة».

وهذه الزيادة غير موجودة في المفصل وشروحه فلعلها سهو من الناسخ.

(٣ - ٣) ساقط من (ب).

(٤ - ٤) ساقط من (ب).

(٥) من هنا إلى آخر الفقرة نقله الأندلسي في شرحه ٥/٨٣.

(٦) في (أ): «الموافقة» وما أثبته من (ب) يوافق ما ورد في نص الأندلسي.

(٧) في (أ): «فارق».

(٨) في (أ): «من».

أجبتُ: لأن الموجب للإعلال في الثُّلاثية المُجَرَّدةِ قائم، والمانع معدوم، أمَّا قيامُ الموجب فهو الشبه القائم بينها وبين الفعل، وأما عدمُ المانع فلأن وزن الثلاثي من الفعل غير واجب الرعاية، لأنه مما يشترك فيه الاسم والفعل ولذلك لم يُعد من أسباب امتناع الصرف بدليل أنك لو سميت بـ (ضرب) فإنه ينصرف بخلاف وزن المزيد فيه فإنه واجب الرِّعاية ولذلك لو سميت بيضرب فإنه يمنع الصرف.

قال جارُ اللَّه: «وقد شذ نحو مَكْوَزَة ومَزْيَد ومَرْيَم ومَدْيَن ومشوَرة ومصيَدَة، و «الفكاهة مقوَدة إلى الأذى» وقرىء[1] ﴿ لمثْوَبَةٌ مِنْ عِنْد اللَّه ﴾.

قال المُشَرِّحُ: أما مَزيد، ومَريم، ومَدين، فقد فرقوا بينها أعلاماً وبينها (أجْنَاساً).

فإن سألتَ: فما بالهم لم يفرّقوا بين زيدٍ وعمرٍو وبكرٍ أعلاماً وبينها أجناساً؟.

أجبتُ: لأن هذه الأعلام مصدرها لا عن واحدٍ، والناس فيها لا عن وتيرة واحدة، فمنهم من يتحاشى عن أدنى شبهة، ومنهم من لا يتحاشى، وكذلك (مُشوَرَةٌ) لمعتل فرقاً بينها وبين مَشارة.

فإن سألتَ: فكيف أعلوا (مُشوَرَة) بالضم، ولم يبقوها على الأصل فرقاً بينها وبين (مَشْوَرَة) اسم مفعولة من شار العسل؟.

أجبتُ: لا حاجة إلى الفرق، لأنها هي، وأمّا (المَصْيَدَة) فلأنها لو

---

(١) سورة البقرة: ١٠٣ قراءة أبو السمال وقتادة وعبد الله بن بريدة في المحتسب ١٠٣/١، الكشاف ٨٦/١، البحر المحيط ٣٣٥/١.
وينظر: الخصائص ٣٢٩/١، شرح المفصل ٧٦/١٠.

أعلت لا وهمت أنها (فعال) من المصد وهو الرضاع، والمصاد وهو أعلى الجبل[1]، قال:

إذا أَبْـرَزَ الـرَّوْعُ الكَعَــابَ فـإنَّهم   مَصَادٌ لمن يَأْوِي إليهم ومَعْقِلُ

وأمَّا قولُهُ: «الفُكاهة مَقْوَدَةٌ إلى الأذى» فإن للتَّصحيح فيه زيادةُ دلالةٍ على معنى القود، ونحوه: أَغْيَمَت السَّماء في أغامَت وأمَّا (المَثْوَبَةُ) فإنما صحت فرقاً بينها وبين المثابة وهي الموضع [2]الذي يُثاب إليه، أي[2]: يُرجع إليه مرةً بعد أخرى قال الله تعالى[3]: ﴿ وإذ جَعَلْنَا البَيْتَ مَثَابَةً للنَّاسِ ﴾ وإنما قِيل للمَنزل مثابةً، لأن أهله ينصرفون في أمورهم، ثم يثوبون إليه.

قال جارُ اللَّه: «[وقولهم]: مقول محذوف من مقوال، كمخيط من مخياط».

قال المُشَرِّحُ: كان القياس أن يعلّ مقول، لأنه على وزن أعلم أمره للمخاطب، [إلا أنّه] لم يُعل، لأنه على وزن مقوال حكماً ونحوه أردِدِ الرجل فإنه ـ وإن تحركت الدال الثانية إلا أنه لم يعتد بها حكماً، ألا ترى أنه لو اعتد بها لوجب أن يقال رد الرجل وأن لا يجوز فيه سوى ذلك.

قال جارُ اللَّه: «وأما تِمثال لا يكون فيه كبنائك مثل تِحْلِيء من باع يبيع تقول تِبْيع بالإعلال، لأن تِفْعِل بكسر التاء ليس من أمثلة الفعل».

قال المُشَرِّحُ: إنما أعلت تِبِيْع، لأن هذه الكسرة ليست في الأفعال.

فإن سألتَ: لم قلتَ بأن هذه الكسرة ليست في الأفعال والدّليل على كونها فيها أنك تقول: تِعلم ونِستعين بكسر التاء في الأول وكسر النون في الثاني؟.

(١) الصحاح ٥٣٦/١ (مصد) وأنشد البيت ولم ينسبه.
(٢ - ٢) في (أ).
(٣) ساقط من (ب) والآية من سورة البقرة: آية: ١٢٥.

أجبتُ: بأن هذه الكسرة لغةُ قومٍ، وهي مع ذلك لا تكون في كلّ فعلٍ، إنما تكون في فعلٍ يكون ماضيه فيه كسرة كما في علم واستعان، وهاهنا ليست في الماضي كسرة.

قال جارُ اللَّه: «وما كان مماثلاً للفعل صُحح فرقاً بينه وبينه كقولهم: أَبيض وأَسود وأَدور وأُخونة وأُعينة، وكذلك لو بنيت تفعل ويفعل من زاد يزيد قلت: تزيد وتزيد على التصحيح».

قال المُشَرِّحُ: ما كان من الأسماء مماثلاً للفعل صحح ولا فارق بينها وبين الفعل / فالتصحيح فيه لازم حتى يقع به التفرقة بينها وبين افعل. أعينة ـ فيما أظن ـ تكسير عيان وهي حديدة تكون في متاع الفدّان. [١٩٦/أ]

قال جارُ اللَّه: «وقد أعلوا قِياد وعِياد واجتياز وانقياد لإعلال أفعالها مع وقوع الكسرة قبل الواو، والحرف المشبه للياء بعدها وهو الألف».

قال المُشَرِّحُ: الدّليل على أن الألف تشبه الياء من وجهين:

أحدهما: فصلُ الإمالة.

والثاني: أنك تقلب الألف ياء في نحو مصباح في التصغير والتكسير[١] فتقول: مصيبيح ومصابيح. قوله: «واحتياز» إنما هو بالحاء المهملة والزاي.

قال جارُ اللَّه: «ونحو ديار ورياح وجياد تشبيهاً لإعلال وحدتها بإعلال الفعل مع الكسرة والألف».

قال المُشَرِّحُ: المفرد أصلُ الجمعِ، والجمعُ فرعٌ عليه، كما أن الفعل أصلُ أسماء الفاعلين والمفعولين وسائر الأسماء في الإعلال. يقول: والفعل إذا أُعل أُعل أتباعه ولواحقه وكذلك المفرد إذا أعل فالأصل أن يعل به جمعه.

---

(١) في (أ).

قال جارُ اللّه: «ونحو سِياط وثِياب ورِياض لشبه الإعلال في الواحد، وهو كون الواو ميتة ساكنة فيه كألف دار، وياء ريح مع الكسرة والألف».

قال المُشَرِّحُ: الواو في سوط وثوب وروض ساكنة، كالألف في دار والياء في ريح.

قال جارُ اللّه: «وقالوا تِيَر ودِيَمٌ لإعلال الواحد والكسرة».

قال المُشَرِّحُ تير: جمع تارة، والعين فيها واو لقولهم تاورته من المتاورة، وهما يتتاوران. وكذلك دِيم واوي، لأنه جمع ديمة، وهي المطر يدوم أياماً.

قال جارُ اللّه: «وقالوا: ثِيَرَةٌ، لسكون الواو في الواحد والكسرة وهذا قليل».

قال المُشَرِّحُ: يقال في جمع ثور من الأقط ثورة، وفي جمع ثور من الحيوان ثِيَرَة نقله ابن جني عن محمد بن يزيد.

قال جارُ اللّه: «والكثير عِوَدَةٌ وكِوَزَةٌ وزِوَجَةٌ».

قال المُشَرِّحُ: إنما كان عدم الإعلال هاهنا كثيراً لفوات الحرف المشبه للياء بعد الواو، وفقد الإعلال في الواحد بخلاف تير وديم فإنه إن فات الحرف المشبه للياء بعد الألف لم يَفُت الإعلال في الواحد.

تخمير: الشيخ ـ رحمه الله ـ: قد خَصّ في هذه المواضع انقلاب الواو المُتحركة إلى الياء، وذلك على ضربين:

لازمٌ، وغيرٌ لازمٍ.
أمَّا اللازم ففي أربعة:

أحدها: أن تكون الواو متحركة مكسوراً ما قبلها في مصدر قد أعل فعله.

والثاني: أن تكون الواوُ متحركةً مكسوراً ما قبلها في جمع قد أعل مفرده. وهو على ضربين:

أحُدهما: أن يكون كثيرَ الوقوعِ.

والآخرُ: أن يكون قليلَ الوقوعِ.

فهذه ثلاثة.

الرَّابع: أن تكون الواوُ متحركةً مكسوراً ما قبلها في جمع لم تعل الواو في مفرده، لأنها سكنت فيه فهذه مواضع انقلاب الواو متحركاً مكسوراً ما قبلها انقلاباً لازماً.

وأما غير اللازم فهو أن تكون الواو متحركاً مكسوراً ما قبلها في ضرب الواو [في][١] الجموع تكون ياءً[٢] في مفرده ساكنةً.

قال جارُ اللَّه: وقالوا: طوال لتحرك الواو في الواحد وقوله[٣]:

---

(١) في (أ): «من».

(٢) في (أ).

(٣) صدره:

* تَبَيَّنَ لِيْ أَنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ *

هو من قصيدة لأنيف بن زبان، ويقال: حكيم أو حكم النبهاني الطائي. شاعر إسلامي على ما ذكر ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢٤٤ وعنه نقل البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٣٨٥.

قال ابن المستوفي أيضاً: «هو من أبيات تروى في بعض نسخ الحماسة... (وقال) وأولها في بعض نسخ الحماسة:

جمعنا لهم من حي عوفٍ ومالكٍ كتائبَ يردي المقرفين نكالها

وقبله في بعض نسخ الحماسة: ـ وليس في الأصل الذي سمعته ـ قوله:

فلما أتينا السفح من بطن حائل بحيث تلاقي طلحها وسيالها

وأورد أبياتاً ووازن بينها وبين روايته، ثم قال: وترتيب أبيات الحماسة على غير ما هي في هذه القصيدة، ولم أجد فيها قوله:

تبين لي أن القماءة ذلة ....

قال: وأنشد المبرد قوله:

تبين لي أن القماءة ذلة وأن أعزاء الرجال طوالها =

* وإن أعزَّاءَ الرِّجالِ طِيَالُها *

ليس بالأعراف».

قال المُشَرِّحُ: بين سياط وطيال فرق، وذلك أن الواو في واحد (سياط) ساكنة ميتة بخلاف (طوال) فإن الواو في واحدة متحركة.

قال جارُ اللَّه: «وأمَّا قوله: رِوَاء مع سكونها في ريان وانقلابها فلئلا تجمع بين إعلالين، قلب الواو التي هي عين ياء وقلب الياء التي هي لام همزة».

قال المُشَرِّحُ: بين (سِياطٍ) و (رِوَاءٍ) فرقٌ، وذلك أنه لو أعل العين في (رواء) لوقع في كلمة واحدة إعلالان بخلاف (سياط).

قال جارُ اللَّه: «(ونِواء) ليس بنظيره، لأن الواو في واحدة صحيح، وهو قولك: ناو».

قال المُشَرِّحُ: (1)نواء ليس بنظير لرواءٍ، وذلك، لأن القياس أن لا يُعلّ نواء لأن الواو لم تعل في واحدة(1) بخلاف رواء فإن الواو قد أعلت في

= لأعرابي، قال: خبرت إنه من بني سعد. وقد تمثل في هذا البيت الخنوت وهي توبة بنت مضرس، أحد بني مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم».

وكلام ابن المستوفي طويل وفيه فوائد كثيرة.

يقول الفقير إلى الله تعالى عبد الرحمن بن سليمان بن عثيمين: والقصيدة التي منها الشاهد كاملة في الجزء الخامس من منتهى الطلب نشرها صديقنا الدكتور حاتم بن صالح الضامن الأستاذ في كلية الآداب بجامعة بغداد جزاه الله خيراً في مجلة المورد ٢٦١/٣/٨ ثم نشرها في مجموع له سماه (قصائد نادرة من كتاب منتهى الطلب) في مؤسسة الرسالة سنة ١٤٠٣ هـ.

والأبيات التي أشار إليها ابن المستوفي ـ رحمه الله ـ من الحماسة موجودة في رواية الجواليقي ص ٥٥، ٥٦، ١٧٩، ورواية المبرد له في الكامل ص ١٢١، ١٠٤٤، وقد ورد في الكامل ص ١٢٥، ١٢٦ عشرة أبيات مصدر لها بـ «قال أبو الحسن، أنشدني أبو العباس محمد بن الحسن الوراق...» وأبو الحسن هو الأخفش الصغير (علي بن سليمان... ت ٣١٥ هـ) معلق على الكامل.

(١ ـ ١) ساقط من (ب).

[١٩٦/ب] واحدة / وهو ريّان فلم يبلغ بينهما المجانسة، إنما نواء بمنزلة طوال. لعلّ بعضَ النّحويين أجرى نواء مجرى رواء في أنه لم يعل فيه الواو لئلا يجمع بين إعلالين فقال الشيخ ـ رحمه الله ـ: لا حاجةَ فيه إلى العُذر، لأن واحدة غير معتل.

ناو ونواء مثل جائع وجياع، وأصله من الني، وهو الشّحم، قال:

* حَتّى نَوَى الأَعْجف واسْتَمرّا *

فكأنها أكلت ونوى التّمر فسمنت ألا ترى إلى بيت الدرعيات[١]:

* نوى قَسْبٍ يُرَضَّخُ للنَّواجِي *

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) ويمنع الاسم من الإعلال بأن يسكن ما قبل واوه ويائه أو ما بعدهما إذا لم يكن نحو الإقامة والاستقامة مما يُعتل بإعلال[٢] فعله، وذلك قولهم: حوَّلٌ وعُوَّارٌ ومِشوارٌ، وتَقوال».

قال المُشَرِّحُ: المصدر يعتل باعتلال الفعل نحو قام قياماً وقاد قياداً فقد أعل مع سكون ما [٣]بعد الواو. وما إذا لم يكن مصدراً فإنه يُعل مع سكون ما[٣] قبله أو بعده نحو حوّل فإن الواو الثانية فيه لم تعل لسكون ما قبلها. أما عوار ومشوار وتقوال له فعدم الإعلال فيها لسكون ما قبلها وما بعدها. العُوَّارُ ـ بالضم والتشديد ـ: القذى. يقال للمكان الذي فيه يعرض الدواب مشوار،

---

(١) شروح سقط الزند ص ١٧٣٣، وصدره:

* كأن كعوبها متناثرات *

قال الخوارزمي في ضرام السقط: «رضح النوى ورضحه: إذا كسره ودقه، الرضخ في المصمت والفضخ في الأجوف. النواجي: جمع ناجية، الناقة السريعة».

أما القسب فقد شرحه في أوائل السقط ص ١٩٥ قال: «تمر تتفتت في الفم صلب النوى».

(٢) في (ب): «باعتلال» وفي (أ): «بالإعلال» والتصحيح من المفصل (خ).

(٣ ـ ٣) ساقط من (ب).

يقال: سرت الأوان الدابة: عرضتها على البيع. يقال: إياك والخطر فإنه مشوار كثير العثار.

قال جارُ اللَّه: «وسووق وعوور وطويل ومقاوم وأهوناء وشيوخ هَيام وخيار ومعايش وأبْيِنَاء».

قال المُشَرِّحُ: سووق وعوور بواوين، كذا الرِّواية عن الشيخ ـ رحمه الله ـ هاهنا، وإنما لم تُعل الواو الأولى منهما لسكونِ ما بعده. ومقاوم: بفتح المِيم: جمع مقامة، لم تُعل الواو فيه لسكون ما قبلها. أَهْونَاء: جمع هين، لم تعل الواو فيه لسكون ما قبلها. [هَيَامٌ: ـ بفتح الهاء] ـ: رملٌ منقادٌ، لم تُعل فيه[1] الياء لسكون ما بعدها. خيار: جمع خيرة، اسم من الاختيار، وهو أيضاً خلاف الأشرار. لم تُعل فيه الياء لسكون ما بعدها. معايش بياء مثناة تحتانية بعد الألف. لم تُعل فيه الياء لسكون ما قبله. أبيناءُ: جمع بين فيعل من بان الشَّيء، ونحوه أهيناء في جمع هَيِّن.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وإذا اكتنفت ألف الجمع الذي بعده حرفان واوان أو ياءان أو واو وياء قلبت الثانية همزة كقولك في أول: أوائل، وفي خَيِّرٍ: خياير وفي سيقه: سيايق وفي فعوله من البَيع بوايع. وقولهم: ضَياون شاذة كالقود».

قال المُشَرِّحُ: إنما تقلب الثانية همزةً فراراً من التقاء متجانسين. أمّا الواوان والياءان فظاهر. وأما الواو والياء فلأنهما مستثقلان، وكذلك فَرُّوا من الواو والياء. من قال: يأجل وييجل. ولذلك قالوا: الواو والياء إذا اجتمعتا. . . وأما الألف بينهما فحاجز غير حصين ومن ثم قالوا: معايش ومقاول ومقاوم فتركوها على الأصل حيث لم يوجد فيها المتجانسان وإنما قلبت الثانية فيما نحن فيه لقربها من الطرف. سَيَايق: جمع سَيِّقةٍ، إنما لم

---

(1) في (ب): «فيهما».

تعل الواو في ضياون، لأنها لم تعل في المفرد فلا تعل في الجمع بخلاف سيايق. الضيون: هو[1] السنور.

قال جارُ اللَّه: «وإذا كان الجمع بعد ألفه ثلاثة أحرف [فلا قلب][2] كقولك: عواوير وطواويس».

قال المُشَرِّحُ: إنما لم تُقلب الواو في عواوير وطواويس لبعدها عن الطرف.

قال جارُ اللَّه: وقوله:

* وكحّل العَينين بالعَواوِر *

إنما صح لأن الياء مزادة، وعكسه قوله[3]:

* فيها عيائيل أسودٌ ونُمُر *

لأن الياء مزيدة للإشباع، كياء [صياريف]».

قال المُشَرِّحُ: المراد به العواوير فعامله معاملة ما فيه الياء، وهذا لأن الشيء إذا ترك للضرورة فكأنه غير متروك ألا ترى إلى قوله[4]:

* ولا ذاكر اللَّهَ إلا قليلاً *

فإنه ترك اسم اللَّه على النصب وإن كان قد سقط التنوين من الأول لكن سقوطه إنما كان لضرورة التقاء الساكنين جاز كذلك هذا.

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب)

(٣) ساقط من (ب).

(٤) صدره:

* فألفيته غير مستعتب *

وهو لأبي الأسود الدؤلي، ديوانه ص ١٢٢، وقد تقدم ذكره في الجزء الأول.

وأمّا عيابيل فلأن[1] الياء فيها زائدة فقد عاملها معاملة ما ليس فيها الياء ألا ترى أنه قلبت فيه الهمزة كما في بايع.

فإن سألتَ: فلمَ زاد فيها / الياء؟. [١٩٧/أ]

أجبتُ: العرب قد تزيد في الجمع الرباعي ياءً في الشعر على التشبيه بالجمع الخماسي فتقول في مسجد ودرهم مساجيد ودراهيم وفي صَيرف صَيَاريف، قال[2]:

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَا في كلِّ هاجرةٍ نَفْيَ الـدَّراهيم تَنْقَاد الصَّيـاريفِ

البيت لجندل الطهوي، وقبله[3]:

غـرّك أن تَـقـاربـت أبـا عـرِي
وأن رأيـتَ الـدَّهـر ذَا الـدَّواوِرِ
حـتّـى عـظامـي وأراه ثـاغـري
وكحّل العين .... البيت

يخاطب[4] امرأته يقول (لها)[5]: غرك حتى اجترأت على مخالفتي إني

---

(١) في (ب): «لأن».

(٢) هو الفرزدق، والبيت في ديوانه ص ٥٧٠.
وينظر: الكتاب ١٠/١، الكامل ص ٣٢٩، ٦٧٦، الخصائص ٣١٥/٢، المحتسب ٩٦/١، أمالي ابن الشجري ١٤٢/١، ٢٢١، ٩٣/٢، ١٥٧، الإنصاف ص ١٦، ٧٩، الخزانة ٢٥٥/٢ ويروى: «الدنانير».

(٣) توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل ص ٢٤٥، المنخل ص ٢١٧، شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ، شرحه للأندلسي ٥/
وينظر: الكتاب ٢٧٤/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٨/٢، الرد على ابن السيرافي (فرحة الأديب) ص ١٧٢، وأكثر أبو الفتح ابن جني من إنشاده في الخصائص ١٩٥/١، ١٦٤/٣، ٣٢٦، المنصف ٤٩/٢، ٥٠/٣، سر الصناعة ص ٧٧١، المحتسب ١٠٧/١، ٢٩٠، التمام ص ٢٥٤، الإنصاف ص ٧٨٥، ضرائر الشعر ص ١٣١، شرح شواهد الشافية ص ٣٧٤.

(٤) الشرح بحروفه منقول عن ابن السيرافي دون إشارة.

(٥) في (ب)

كبرت وتقاربت أبا عري، يريد: أنه ترك السفر إلى الملوك فإبله مجتمعة لا يفارق بعضها بعضاً.

والمعنى: أنّ الزمان حنى ظهره وقصر خطوه وأفسد ثغره وبصره.

عيابيل تكسير عيل، والمراد به المتبختر المازني[1]: سألت الأصمعي: عن عيل تكسّره العرب فيقال: عيائل، يهمزونه كما يهمزون في الواوين. يعني في أول. المحفوظ في (المفصل) (أسودُ) بالرّفع، وهو عطف بيان لقوله عيابيل، وفي شعره: (أُسودٍ) - بالجر - بإضافة عيابيل إلى أسود وقبله[2]:

حُـفّـت بـأطـواد جبـال وسـمـر
في أشيب الغِيـطان مخفوف الخـطر
فيها عيَابيل .... البيت

يصف قناة نبتت في موضع محفوف بالجبال والشجر، يريد[3] حفت

(١) نقل الأندلسي في شرحه ٥/ شرح هذه الفقرة ورد عليه فيها ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢٤٧.

(٢) البيت لحكيم بن معية الربعي، من بني سعد بن زيد مناة بن تميم.
توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٤٦، المنخل ص ٢١٧، شرح المفصل لابن يعيش ٩١/١٠، شرحه للأندلسي ٥/
وهو من شواهد الكتاب ١٧٩/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٩٦/٢، الرد عليه (فرحة الأديب) ،المقتضب ٢٠٣/٢، الأصول ٤٣١/٢، الصاحبي ص ٣٨٢، شرح شواهد الشافية ص ٣٧٦.

(٣) هذا الشرح مأخوذ في غالبه من ابن السيرافي كما هي عادة الخوارزمي دون إشارة وقد رد أبو محمد الأعرابي على ابن السيرافي وأساء معه أدباً فقال: «... صحف ابن السيرافي في قوله: (عيابيل) أنه بالعين غير المعجمة فكذب، والصواب: (غيابيل) بالغين المعجمة، جمع الغيل على غير قياس. وقوله: «وصف قناة» فإنه يهوس الإنسان فيتوهم أنه أراد بالقناة هاهنا رمحاً طعن به، وإنما أراد بالقناة هنا العزة القعساء...» ثم ذكر أبياتاً من القصيدة.
وقد أورد الإمام أبي البركات المبارك بن أحمد بن المستوفي كلامهما معاً في إثبات المحصل ص ٢٤٦ ثم قال: قلت: ارتكب أبو محمد الأعرابي في هذا الرد خطأين:
أحدهما: أخذه من عرض ابن السيرافي. =

القناة بأطواد الجبال. الخطر: الموضع الذي فيه الشجرة وحوله كالحظيرة. «فيها»: أي: في هذه الأطواد.

قال جارُ اللَّه: «ومن ذلك إعلال صيم وقيم للقرب من الطَّرف مع تصحيح صوّام وقوّام. وقولهم: فلان من صيابه قومه وقوله[1]:

* فَمَا أَرَّق النِّيام إلا سَلاَمُها *

قال المُشَرِّحُ: أعلوا صيماً وقيماً، ولم يعلوا صواماً وقواماً لقرب الأول من الطرف وبعد الثاني (٢من الطرف٢). الفراء: [هو من]صيابة قومه. وصوابة قومه أي: في صميم قومه، من أعل صيابة والنيام لم يعتد بالألف، لأنه حاجز غير حصين، ومن لم يعل اعتد به، لأنه في الجملة حاجز.

فإن سألتَ: فما الفرق بين إعلال صيم وقيم وبين نحو صيّام؟.

أجبتُ: الفرقُ بينهما حسن الإعلال في نحو صيم وقيم وعدم حسنه في نحو قيام.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) ونحو سيِّد ميِّت وديار ويام وقيوم قلبت فيه الواو ياءً، ولم يفعل ذلك في نحو[3] سوير وبويع وتسيوير وتبيويع لئلا يختلط بفعل وتفعل».

قال المُشَرِّحُ: أصل سيد سيوِد، وأصل ميت ميوِت. وأصل دياد:

= والآخر: حمله (غيابيل) بالغين المعجمة على جمع لا قياس له، ولم يرد وتحميله الغيطان جمع غائط إلى العيصان جمع عيص، وتفسيره بما هو بعيد من معنى هذا الشعر غير دال عليه مفهومة. وجميع ألفاظه أولى بالدلالة على ما ذكره ابن السيرافي وغيره من العلماء في باب عيابيل بالعين المهملة جمع عيل على ما تقدم ذكره وسبق تفسيره».

(١) تقدم ذكره.

(٢ - ٢) في (أ).

(٣) في (أ).

ديوَار، وأصل قيام (قيوم) قيوام وقيووم، إلا أنه قلبت فيه الواو ياءً لأن الواو والياء اجتمعتا. . . .

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) وتقول في جمع مقامة ومعونة ومعيشة: مقاوم ومعاون ومعايش مصرحاً بالواو والياء ولا تهمز كما همزت رسائل وعجائز وصحائف ونحوها مما الألف والواو والياء في وحدانه مدات لا أصل لهن في الحركة».

قال المُشَرِّحُ: حق هذا الفصل أن يلي الفصل الذي أوله: «وإذا اكتنف ألف الجمع الذي بعده حرفان» حتى يظهر أن قلب الثّانية هناك هرباً من التقاء المُتجانسين. اعلم أن مطايب ومعايس غير مقلوب إلى الهمزة، بل هو ياءٌ صريح، وكذلك مقاول ومقاوم غير معلٍّ، بل هو كما ترى واو بخلاف نحو قائل وبائع فإن اسم الفاعل يتبع مضارعه ألا ترى أنه في معناه ولذلك يعمل عمله، ومن ثم أتبعوه إياه تصحيحاً، وذلك نحو مقاول ومبايع كما أتبعوه إياه إعلالاً. أمّا نحو عشائر وقبائل فالفرق بينه وبين معايش ظاهر، وذلك أن الإعلال اطُّرح من وجه، والزائد بالطرح أولى.

فإن سألتَ: فكيف أعلوا مصائب؟.

أجبتُ: فرقاً بين جمع مصيبة وبين جمع مصاب من الصواب.

فإن سألتَ فكيف لم تعكس هذه القضية فتجمع بالهمز مصاب ويترك على لأصل [جمع مصيبة][1]؟.

أجبتُ: جمع مصاب سبق من جمع مُصيبة فأُجري على الأصل، فلما مست الحاجة إلى التفرقة في جمع مصيبة همز، فاعرفه فرقاً واضحاً.

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) و(فعلى) من الياء إذا كانت اسماً قلبت ياؤه

(١) في (ب).

واواً كالطُّوبى والكُوسى من الطِّيب والكَيس، ولا تقلب في الصفة كقولك: مشية حِيْكَى وقِسْمَةٌ ضِيْزَى».

قال المُشَرِّحُ: صاحبُ الكتاب وافق أبا الحَسن الأخفش على ترك التغيير وقلب الياء واواً في الفعلى مما[1] عينه ياءً إذا كانت تأنيث الأفعل كالأفضل والفُضلى، وكذلك الطُّوبى والكُوسى في مؤنث / الأطيب [١٩٧/ب] والأكيس. فإن كانت (فِعْلى) مما لا يلزمه لاستعماله بالألف واللام وذلك إذا لم يكن تأنيث الأفعل عاد الحكم فيه إلى ما مضى، وذلك قولهم: قسمة ضيزي. وصاحب الكتاب يجعل هذا فعلى ـ بالضم ـ لا محالة، لأنه ليس في كلامهم فعلى صفة، إنما هي فعلى كأنثى وحبلى، وكان القياس على قول أبي الحسن ضوزى. [وقد حكى أيضاً ضُوزى][2] بقلبها واواً فعلى إذا كان فيها ألف ولام استعملت استعمال الأسماء وإن كانت مشتقة ألا ترى أنك تقول: الصغرى والكبرى، فلا تحتاج [إلى] أن تقول: المرأة الصغرى والمرأة الكبرى.

---

(١) في (ب): «فيما».
(٢) في (ب).

([القول][1] في الواو والياء لامين)

قال جارُ اللّه: «حكمهما أن يعلا أو يحذفا أو يسلما، فإعلالهما متى تحركتا وتحرك ما قبلهما إن لم يقع بعدهما ساكنٌ قلبا إلى الألف، وإن كانت حركة ما قبلهما فتحة نحو غزا ورمى وعصا ورحى أو لأحدهما إلى صاحبتهما كأغزيت والغازي ودعي ورضي وكالتَّقوى والشَّروى والجِباوة، أو إسكاناً كيَغزو ويَرمي، وهذا الغازي وراميك وحذفهما في نحو: لا ترم ولا تغز وارم واغز».

قال المُشَرِّحُ: الواو والياء إذا وقعتا موقع المتحرك وما قبلهما [مفتوح قلبتا ألفاً كغزى ورمى، واستغزى، وإن وقعتا موقع المتحرك وما قبلهما] مكسور فكلاهما ياء كالغازي والرامي ودُعي ورَضي، وإذا وقعتا موقع الساكن فإن كان ذلك في فعل ثلاثي رد إلى أصله، تقول: غزوت ورميت، وإن كان في فعل مزيد فيه فهو ياء نحو أغزيت وغازيت وذلك أن الواو مستثقل لا سيما على آخر المزيد فيه، إما لأنه ثقيل على ثقيل، وإما لأنَّه قطع آخر الكلمة بحرف قوي، وذلك خلاف الأصل فعلى ـ من الياء ـ تقلب ياؤه واواً في الأسماء كالبقوى ولم تقلب في الصفات [كالخزيا] البقوي والشّروى يائيان، وقد مضيا. يقال: جبيت الخراج وجبوته، والياء أكثرُ. الواو والياء المتحرك ما قبله يسكن في الرفع والجر، تقول: هو يغزو ويرمي، وهذا الغازي والرامي

---

(١) في (ب) كتبت على هامش الصفحة مصححة، غير موجودة في المفصل (خ).

ومررت بالغازي والرامي الواو والياء إذا وقعا موقع المجزوم سقطتا نحو لا يغزو ولا ترم واغز وارم.

قال جارُ اللّه: «وفي يد ودم».

قال المُشَرِّحُ: اليَد محذوفة اللام، وهي ساكنة العين، لأن جمعها أيد ويُدى، وهذا جمع فعل مثل فلس وأفلس وفلوس، ولا يجمع فُعُل بالتحريك على أفعل إلا في حروف يسيرة معدودة مثل زمن وأزمن وحبل وأحبل وعصا وأعص. الدم: أصله دَمَوٌ بالتحريك، ومنه قول بعض العرب في تثنيته: دموان أو دمى كقوله[1]:

* جَرَى الدَّمَيَان بالخَبَرِ اليَقِيْنِ *

وعليه المُبرد. وقال سيبويه أصله: دمى على فعل بالتسكين، لأنه يجمع على دماء ودمى مثل ظبي وظباء و(ظبي) ودلو ودلاء ودلي.

قال جارُ اللّه: «وسلامتهما في نحو الغزو والرمي، ويغزوان ويرميان، وغزوا ورميا».

قال المُشَرِّحُ: الواو والياء إذا سكن ما قبلهما فهما في تحمل الحركات بمنزلة الصحيح، وكذلك الواو والياء إذا وقعتا في آخر الفعل الثلاثي المجرد، ثم اتصل به ضمير الاثنين فهو جار مجرى الصحيح تقول غزوا ورميا كما تقول: قعدا وضربا ويغزوان ويرميان كما تقول: يقعدان ويضربان.

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) ويجريان في حركات الإعراب مجرى الحروف الصحاح إذا سكن ما قبلها في نحو دلو وظبي وعدو وعدي وواو (وزاي) وآي»[2].

---

(١) صدره:

* ولو أنا على حجر ذبحنا *

تقدم ذكره في الجزء الأول.

(٢) بعدها في (أ): «وبحوراً» ولم أجد له ذكراً في نسخ المفصل.

قال المُشَرِّحُ: فصل الشيخ ـ رحمه الله ـ هاهنا ما أجمله في الفصل المتقدم من أن الياء والواو إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح، سواء كان الساكن حرفاً صحيحاً أو حرفاً مدغماً أو حرف علة.

قال جارُ اللَّه: «وإذا تحرك ما قبلهما لم يتحملا إلا النّصب نحو / لن [١٩٨/أ] يغزوَ ولن يرميَ وأريد أن أستقي وتستدعيَ، ورأيت الرامي والعمى والمضوضى».

قال المُشَرِّحُ: الأصمعي[١]: الضوة: الصوت والجلبة، يقال سمعت ضوة القوم والضوضاء: أصوات الناس وجلبتهم، يقال: ضوضوا بلا همز.

قال جارُ اللَّه: «وقد جاء الإسكان في قوله:

* أبى اللَّهُ أن أسْمُوا بأمٍّ ولا أبِ *

وقال الأعشى:

فَـآلَيْتُ لا أَرْثِيْ لَهَـا مِـنْ كَـلاَلَـةٍ ... وَلا مِنْ حَفًى حَتَّى تُـلاقِي مُحَمَّـداً

وقوله:

* يا دارُ هندٍ إلاَّ أَثَافِيْهَا *

وفي المثل[٢]: «أعطِ القَوْسَ باريها».

(١) نقل الأندلسي في شرحه ٩٦/٥ شرح هذه الفقرة كلها دون إشارة. والخوارزمي إنما نقلها من الصحاح ٢٤١٠/٦ (ضوا).

(٢) ينظر أمثال أبي عبيد ص ٢٠٤، المستقصي ٢٤٨/١، مجمع الأمثال.

قال ابن المستوفي: «قوله: «أعط القوس باريها» يضرب مثلاً في أن يستعين الرجل في عمله بأهل الحذق به والمعرفة له، وأنشدوا:

يـا بـاري القـوس بـريـاً ليس يحسنـه ... لا يـفسـدنـهـا وأعط القـوس بـاريـهـا

وقرأته على شيخنا أبي الحرم مكي بن ربان رحمه الله في الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني «أعط القوس باريها». بفتح الياء...» ونصه مفيد جداً.

مجمع الأمثال ٣٤٥/٢.

قال المُشَرِّحُ: أصل السكون في [هذا إنما هو][1] للألف، لأنها لا تتحرك أبداً، ثم شبهت الياء بالألف لقربها منه، فجاء عنهم مجيئاً كالمستمر نحو قوله[2]:

كــأنَّ أيــديهــن بــالـمَــومــاةِ
أيــدي جــوارٍ بُتْنَ نــاعِمَــاتِ

وقوله[3]

كـأن أيـديهن بـالقـاع القـرق
أيـدي جـوار يتعـاطين الـورق

ابن جني[4]: وكان أبو العباس يذهب إلى أن إسكان هذه الياء في موضع [النَّصب] من أحسن الضرورات، ثم شبهت الواو بالياء في ذلك. قال الأخطل[5]:

* إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها *

وعليه قراءة من قرأ[6]: ﴿ أو يعفو الذي ﴾ ساكنة اللام.

---

(١) ف (أ): «في هذه الأسماء هي الألف».
(٢) المحتسب ١/١٣٥، ٢/٧٤، اللآلىء للبكري ٢/٧٥٥.
(٣) في (ب): «وقال»، والبيتان لرؤبة في ديوانه ص ١٧٩ (ملحقات).
وينظر: الخصائص ١/٣٠٦، ٢/٢٩١، المحتسب ١/١٢٦، أمال ابن الشجري ١/١٠٥. الخزانة ٣/٥٢٩.
(٤) المحتسب ١/١٢٦، وينظر: ضرائر الشعر ص ٩٠.
(٥) ديوانه ص ٣٠٣، وعجزه: لله
* رفعن وأنزلن القطين المولدا *
وهو في المحتسب ١/١٢٦، الخصائص ٢/٣٤٢، ضرائر الشعر ص ٩٠.
(٦) سورة البقرة: ٢٣٧. وهي قراءة الحسن والشَّعبي وأبي نهيك.
(المحتسب ١/١٢٥، البحر المحيط ٢/٢٣٦، ٢٣٧).

البيت الأول لعامر بن الطفيل، وقبله[1]:

وإني وإن كنتُ ابنَ سيّدِ عـامـرٍ   وفارِسَها المَشْهُور في كلّ مـوكبِ
فَمَـا سوّدتني عـامرٌ عن وِرَاثَـةٍ   أبى اللَّه أَنْ أسمــو بـأمٍّ ولا أَبِ

حتى تلاقي محمداً»[2] يحتمل أن يكون على حكاية الحال المستقبلة كما في قوله[3]: ﴿ وإنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ ويحتمل أن يكون الخطاب لناقته وحينئذ يستفحل المعنى، وهذا كقوله تعالى[4]: ﴿ إِيَّاك نَعْبُدُ [وإيَّاك نَسْتَعِيْنُ ﴾] بعد قوله: ﴿ الحمد لله ﴾.

الأخفش[5]: في قولهم [أثاف: لم يسمع من العرب بالتثقيل وقال الكسائي وقد سمع فيها التثقيل، وأنشد][6]:

* أَثَافِيَّ سُفْعاً في معرّس مُرْجلٍ *

---

(1) ديوانه ص ٢٨. قال ابن المستوفي: ويروى:

إنـي وإن كـنـت ابـن سـيـد عـامـر   وفي السـر منهـا والصـريـح المهـذب

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل ص ٢٤٩، المنخل ص ٢١٨، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٠، ١٠٢.

وينـظر: الخصـائص ص ٣٤٢، المحتسب ١٢٧/١، ضـرائـر الشعـر ص ٩٠، المغني ص ٦٧٧، الخزانة ٥٢٧/٣ شرح شواهد الشافية ص ٤٠٤.

(2) البيت في ديوان الأعشى ص ١٠٢ (حتى تزور محمداً).

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٤٩، المنخل ص ٢١٨، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٠، ١٠٢.

وينظر: أمالي ابن الشجري ١١٢/١.

(3) سورة النحل: ١٢٤.

(4) سورة الفاتحة: ٤.

(5) هذا النقل عن الأخفش لم أجده في مصادره وهو في شرح شواهد الشافية ٤١٠ عن ابن المستوفي عن الخوارزمي.

(6) البيت لزهير بن أبي سلمى في شرح ديوانه ص ٧ وعجزه:

* ونؤيا كجذم الحوض لم يتثلم *

وقـرىء[1]: ﴿ إلا أَمَـانِي ﴾ و﴿ لَيْسَ بَـأَمَـانِيكُمْ ولا أَمَـانِي أَهْـلِ الكِتَاب ﴾[2] الياء فيه (كله)[3] خفيفة ساكنة، وهي جمع أثفية فعليه عند من قال أَثْفَتُ، وأفعولة عند من قال: ثَفَّيْتُ. يحتمل أن يكون قولـه: «ألا أثافيها»[4] من باب الحمل على المعنى، كأنه قال لم يَبْق إلا أثافيها.

قال جارُ اللَّه: «وهما في حال الرَّفع ساكنان، وقد شذَّ التَّحـريك في قوله[5]:

* موالىٍ كَكِبَاشِ العُوْسِ سُحَّاحِ *

قال المُشَرِّحُ: العُـوس ـ بالضم ـ ضـربٌ من الغنم، يقال: كبـشٌ

---

(١) سورة البقرة: ٧٨. والقراءة في معاني القرآن للفراء ٤٩/١، المحتسب ٩٤/١، البحر المحيط ٢٧٦/١.

(٢) سورة النساء: ١٢٣.

(٣) في (أ): «كلمه».

(٤) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ١٤٩. «ذكره أبو محمد يوسف بن الحسن السيرافي للحطيئة، وذكره السيرافي لبعض السعديين ووجدته في بعض حواشي الكتـاب لبعض السعديين أيضاً. ورواه سيبويه لرجل سعدي في نسخة أبياته. ولم أره في ديوان الحطيئة جرول بن أوس ابن جرية» وهو للحطيئة في ديوانه ص ١١١.

* بين الطوى فصارات فواديها *

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل: ٢٥٠، المنخل ص ٢١٨، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/١٠.

وينظر: الكتاب ٥٥/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٣١٩/٢، الخصـائص ٣٠٧/١، ٢٩١/٢، ٣٤١، ٣٦٤، المحتسب ١٢٦/١، ٣٤٣/٢، ضرائر الشعر ص ٩٢، شرح شواهد الشافية ص ٤١٠.

(٥) البيت لجرير، ولم يرد في ديوانه، وصدره:

* قد كان يذهب بالدنيا ولذتها *

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٥٠، المنخل ص ٢١٩، شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/١٠.

وينظر: فرحة الأديب ص ١٢٩، ضرائر الشعر ص ٢٢٤، شرح شواهد الشافية ص ٤٠٢.

قال ابن المستوفي: «أنشده أبو بكر محمد بن السري بن السراج في كتابه لجرير وبعده:

مـا منـهـم واحـد إلا بـحـجـرتـه   لـبـابـة من عـلاج القـيـن مـفـتـاح

عوسِيٌّ. لحم سَحّاح: ـ بالحاء المهملة ـ سمين، قال الأصمعي: كأنه [من سِمَنه] يصب الوَدَك. وغنم سُحاح: سمان.

قال جارُ اللَّه: «ولا يقع في المجرور إلا الياء، لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واوٌ قبلها حركة».

قال المُشَرِّحُ: لأن ما آخره واو متحركٌ ما قبلها وهو مجرور، ولا [وجود له][1] رأساً، وأمَّا في الأسماء فظاهرٌ، وهذا لأنَّه ليس فيها ما آخره واوٌ متحرك ما قبلها إلا كلمة «هو» و«هي» مرفوعة. وأما في الفعل فلأنه وإن كان كثيراً [ما] يقع في آخر الفعل الواو المتحرك ما قبلها نحو يغدو ويعزو، لأنه[2] يستحيل الجر على الفعل.

قال جارُ اللَّه: «وحكمُ الياءِ في الجَرّ حكمها في الرفع، وقد روى لجرير:

فيوماً يجارين الهَوى غير ماضِيٍ ويوماً ترى منهنّ غُولاً تَغَوّل

وقال ابن الرقيات[3]:

لا بَارَكَ اللَّه في الغَوَاني هَلْ يُصْبِحْنَ إلاّ لهن مُطَّلَبُ

وقال آخر[4]:

---

(١) في (أ): «لا وجه له».

(٢) في (أ): «لكنه».

(٣) ديوانه ص ٦٨.

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٥١، المنخل ص ٢٢٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٣.

وينظر: الكتاب ٢/٥٩، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٥٩٦، الرد عليه للأسود (فرحة الأديب) ص ١٢٩، الأصول ٣/٤٤٢، الخصائص ١/٢٦٢، المنصف ٢/٦٧، المحتسب ١/١١١ المقرب ١/٢٠٩، أمالي ابن الشجري ٢/٢٢٦، المغني ١/٢٤٣، شرح أبياته للبغدادي ٤/٣٨٦.

(٤) توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل ص ٢٥٢، المنخل ص ٢٢٠، شرح المفصل لابن =

مـا أَنْ رَأَيْتُ ولا أرى في مـدَّتي   كَجَـوَارِي يَلْعَبْنَ في الصَّحـراءِ»

قال المُشَرِّحُ: أبو العباس[1]: كان أبو عثمان ينشده:

* فيَوماً تُوافيني الهوى ليس ماضياً *

يقول: أنى يكون[2]: ومعنى «غير ماضي» جامد لا مضي له ولا استمرار، اطّلب: تكلف الطلب، كما أن ادَّخل: تكلف الدخول يريد يطلبهن الرجال[3] أو يطلبن الرجال. قائلـو هذه الأبيات لم يستثقلوا الكسرة عليها لضرورة الشّعر كما لا تستثقل الفتحة.

قال جارُ اللَّه ويَسقطان في الجزم سقوط الحركة، وقد ثبتا في قوله[4]:

= يعيش ١٠/١٠١.
وينظر: أمالي الزجاجي ص ٦٥٤، ضرائر الشعر ص ٤٤، الخزانة ٣/٥٢٦، شرح شواهد الشافية ص ٤٠٣.

(١) البيت لجرير في ديوانه ص ١٤٠.
توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٥٢، المنخل، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠١، ١٠٤.
وينظر: الكتاب ٢/٥٩، نوادر أبي زيد ص ٥٢٤، المقتضب ١/١٤٤، ٣/٣٥٤، الأصول ٣/٤٤٣، الشعر لأبي علي ص ٢٠٦، الخصائص ٣/١٥٩، المنصف ٢/٨٠، ١١٤، أمالي ابن الشجري ١/٨٦، ضرائر الشعر ص ٤٢.
وما نسبه المؤلف هنا إلى أبي العباس مأخوذ من المنصف ٢/٨٠ وعبارته: «وحكى أبو علي عن أبي العباس أن أبا عثمان كان ينشده...».
ونقله ابن المستوفي عن أبي سعيد السيرافي قال: فيما قرأته على إبراهيم بن عرفة من شعر جرير... وينظر شرح أبي سعيد ١/٢٠٩ (مخطوط).

(٢) في (ب): «أي تلوى».

(٣) ساقط من (ب).

(٤) قائله أبو عمرو بن العلاء، واسمه زبان على الأصح.
توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٥٢، المنخل، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٤، شرحه الإيضاح ٢/٤٥٨.
وينظر: معاني القرآن ١/١٦٢، ٢/١٨٨، المنصف ٢/١١٥، ضرائر الشعر ص ٤٥، شرح شواهد الشافية ص ٤١٦.

هَجَـوْتَ زَبَّـان ثم جِئْت مُعْتَـذِراً   من هَجْوِ زَبَّان لم تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ / [١٩٨/ب]

وقوله:

أَلَـمْ يَـأْتِيْـكَ والأَنْبَـاءُ تَـنْـمِي   بِـمَـا لَاقت لَبُـونُ بَنِي زِيَـادِ»

قال المُشَرِّحُ: أثبت الواو في «لم تهجو» والياء في «ألم يأتيك» ساكنةً في الجَزم، لأنه اكتفى بحذف الحركة المقدرة [فيه][1] علامةً للجزم، وهذا هو القياس كما في الوقف والاستحسان أن تسقط الياء، لأنه لا بد أن يسقط الجازم شيئاً، ولا حركة هاهُنا فيسقطها فيَسقط الحرف الذي هو محلّ الحركة يقول: لم تَهْجُ، لأنك اعتذرت، ولم تترك الهجو لأنك هجوت.

ما بعد البيت الثاني[2]:

ومَحْبِسُهَـا على القُـرَشِيِّ تُشْـرَى   بِـأَدْرَاعٍ وأَسْـيَـافٍ حِـدَادِ

يقول: ألم يأتيك خبر لبون بني زياد بما لاقت، ويحتمل أن تكون الباءُ مزيدةً، كقولك: «بحسبك درهم» و[3] ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيْداً﴾ ويحتمل أن يكون على التضمين. [قال ابن جني]: زاد الباء في «بما لاقت» لما كان معناه: ألم تسمع بما لاقت. وبنو زِيَادٍ: الرَّبيع بن زياد العَبْسِيّ وإخوته. وعنى

---

(١) أسقط الناسخ في (أ) هذه الكلمة وكرر الكلمة التي قبلها.

(٢) البيت لقيس بن زهير العبسي في شعره ص ٢٩ وفيه: (ألم يبلغك).
توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص٢٥٢، المنخل ص ٢٢٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/١٠، شرحه الإيضاح ٤٥٨/٢.
وينظر: الكتاب ٥٩/٢، شرحه للسيرافي ٢٠٩/١، شرح أبياته لابنه ٣٤٠/١، معاني القرآن ١٦١/١، نوادر أبي زيد ص٥٢٣، الأصول ٤٤٣/٣، الجمل للزجاجي ص٢٥٧ الحجة لأبي علي ٢٤٤/١، الشعر لأبي علي ص٢٠٤، المحتسب ٦٧/١، المنصف ٨١/٢، سر الصناعة ص٧٨، ٦٣١، الخصائص ٣٣٣/١، ٣٣٦، الإنصاف ص٢٤، ضرائر الشعر ص٤٥، شرح شواهد الشافية ص٤٠٦.

(٣) سورة النساء: ٧٩.

باللبون هاهنا جماعةُ النُّوق التي لها لبن. والقرشي عبد الله بن جدعان التَّيمي. وتُشرى: تُباع ويؤخذ بثمنها دروع وسيوف.

وسبب هذا الشِّعر[1] أن الرَّبيع بن زياد طلب من قيس بن زهير درعاً فبينا هو يخاطبه والدِّرع مع قيس إذ أخذها الرَّبيع وذهب بها فلقي قيس أم الربيع وهي فاطمة ابنة الخرشب فأسرها ليرتهنها حتى يرد عليه درعه الربيع فقالت له: يا قيس: [أين] عزب عقلك؟ أترى بني زياد مصالحيك وقد أخذه أمهم فذهبت بها وقد قال النَّاس ما قالوا، و «يكفيك من شر سماعه»[2] فخلى عنها وأخذ إبل الرَّبيع. فسار[3] إلى مكة فاشترى بها من عبد الله بن جدعان سلاحاً.

قال جارُ اللَّه: «وفي بعض الروايات عن ابن كثير[4]: ﴿ إِنَّه مَنْ يَتَّقِيْ ويَصْبِرْ ﴾.

قال المُشرِّحُ: هذه رواية ابن مجاهد عن قنبل عن القواس ان ابن كثير والوجه فيه أن تجعل ﴿ من يتقي ﴾ الذي يتقي، لاتحاد معنيهما.

فإن سألتَ: فلم انجزم المعطوف؟.

أجبتُ: لشيئين:

(أحدهما)[5]: أن «الذي» وإن لم يتضح شأنه في الشرط عند دخوله عليه [اتضاح معناه عند دخوله][5] فبعد تمام الشرط قد اتضح شأنه فيه لو

---

(١) القصة مشهورة في كتب الأدب والأمثال يراجع: الفاخر ص ٢٦٥، جمهرة الأمثال ١/٣٤٤، فصل المقال ص ٨١، المستقصي ص ٢٠٤، مجمع الأمثال ١/١٣١.

(٢) لفظه: (حسبك من شر سماعه).

(٣) في (أ): «فساقها».

(٤) سورة يوسف: ٩٠. ينظر: السبعة لابن مجاهد ص ٣٥١، التيسير ص ١٣١، البحر المحيط ٣٤٢/٥.

(٥) ساقط من (أ).

أتيت بجملة اسمية في مقام الجزاء لـ «الذي» لأدخلت عليه الفاء، كما تدخله عليها إذا أتيت بها في مقام الجزاء لـ «من» فمتى عطفت على الشرط الذي دخل عليه «الذي» جازَ أن لم تجزمه، [لأنه][1] قد ظهر الأول في مقام الجَزْم.

والثَّاني: أن يكون من باب المزاوجة كما في «أتيتك بالغَدايا والعَشايا» وهذا لأن الأول ساكن فكذلك ينبغي يكون الثاني.

فإن سألتَ: فهل يجوز تقدر في الياء الحركة حتى يسقطها الجازم فتَبقي الياء كما في سائر الحُروف صحيحة[2]؟.

أجبتُ: قال الشَّيخ أبو عليٍّ الفارسي: وهذا لا يُحمل[3] عليه لأنه مما يجيء في الشعر دون الكلام.

قال جارُ اللَّه: «أما الألف فتثبت ساكنة أبداً إلا في حالة الجزم فإنها تَسقط سقوطها نحو لم يخشَ ولم يَدع، وقد أثبتها من قال:

* كأنْ لَم تَرَىْ قَبْلِي أَسِيْراً يَمَانِيا *

ونحوه:

مـــا أَنْسَ لا أنســاهُ آخــر عِيْشَتِي ما لاحَ في المَعْزَاءِ[4] رَيع سَرَابِ

ومنه:

* ولا تَرضَّاها ولا تَمَلَّقِ *»

---

(١) في (أ): «وقد ظهر...».

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب): «يحتمل».

(٤) في (ب): «العزاء» قال البغدادي في الخزانة: «المعزاء ـ بفتح الميم وسكون العين المهملة بعدها زاي معجمة ـ الأرض الصلبة الكثيرة الحصا».
والريع تموج السراب.

قال المُشرِّحُ: أثبت الألف في «ترى». وصدر البيت[1]:

وتَضْحَـكُ منّي شَيْخَـةٌ عَبْشَمِيَّـةٌ   كأنْ [2]لم تَرَىْ[2].......... البيت

«ما» في البيت الثاني للمُجازاة، وهي جازمةٌ، وقد بقي الألف في «لا أنْسَاه»[3].

الربيع: ـ بالفتح ـ الفضل والزيادة. وأثبت الألف في «ولا ترضاها» في مقام النهي. «ترضاه» طلب رضاه. وقبله[4]:

إذا الـعَـجُـوْزُ غَـضِـبَـتْ فَـطَلِّقْ
ولا تَـرَضَّـاهَـا ولا تَـمَـلَّقْ

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) ولرفضهم في الأسماء المتمكنة أن تتطرف الواو بعد متحرك قالوا في جمع دَلْو وحَقْو على أفعل وجمع عَرْقُوَة وقَلَنْسُوَة على حدِّ تَمرة وتمر أدل وأحق وعرق وقلنس قال[5]:

---

(1) هو عبد يغوث بن وقاص الحارثي، ومناسبة الشعر الذي منه الشاهد ذكرتها في الجزء الأول.
توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ١٤، المنخل ص ٢٢١.
وينظر: سر الصناعة ص ٧٦، ضرائر الشعر ص ٤٧.

(٢ ـ ٢) في (أ)

(3) البيت لحصين بن قعقاع بن معبد بن زرارة من بني دارم ابن تميم.
توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ١٤، المنخل ص ٢٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/١٠، ١٠٧. وفي موضعه خرم في إثبات المحصل، ونقل عن إثبات المحصل في هذا الموضع البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٤١٤.
وينظر: الشعر لأبي علي ص ٢٠٤، أمالي ابن الشجري ٨٦/١.

(4) هو رؤبة، والبيتان في ديوانه ص ١٧٩.
توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ١٤، المنخل ص ٢٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١٠، شرحه الإيضاح ٤٦٠٢.
وينظر: الشعر لأبي علي ص ٢٠٥، الخصائص ٣٠٧/١، سر الصناعة ص ٧٨، أمالي ابن الشجري ٨٦/١، الإنصاف ص ١٦، الخزانة ٥٣٣/٣، شرح شواهد الشافية ص ٤٠٩، شرح أبيات المغني ٣٥٥/٢.

(5) توجيه إعرابه وشرحه في: المنخل ص ٢٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/١٠. =

لا صَبْرَ حَتَّى تَلْحَقِي بِعَنْسِ
أَهْلِ الرِّيَاطِ البِيْضِ والقَلَسْ

فأبدلوا من الضمة الواقعة قبل الواو كسرة لتنقلب ياء مثلها في ميزان وميقات».

قال المُشَرِّحُ: اعلم أنه ليس في الأسماء المظهرة اسم آخر واو وما قبله مضموم فإذا اتفق مثل ذلك في الجمع كسر ما قبله حتى تنقلب الواوُ ياءً وذلك في نحو أدل / وأحق. عَنْسٌ ـ بالنون ـ: وهي قبيلة من اليمن[1]. [١٩٩/أ] الرِّياط: بالياء المثناة التحتانية.

قال جارُ اللَّه: «وقالُوا: قَلَنْسُوةٌ وقَمَحْدُوَةٌ وأُفْعُوَان وعُنْفُوان حيث لم تتطرف الواو ونظير ذلك الإعلال في الكساء والرِّداء، وتركه في نحو النِّهاية والعظاية والصلاية والشقاوة والأبوة والأخوة والثِّنَايَيْن والمَذْرَوَيْن».

قال المُشَرِّحُ: وأما قَلَنْسُوَةٌ وقَمَحْدُوَةٌ فالواو فيهما وإن وقعت لاماً إلا أنها لم تتطرف، والكلام في المتطرف. وقَلَنْسُوَةُ من أدلٍ بمنزلة الشَّقاوة من الكساء [وكذلك الثنايان والمذروان: القياس فيهما قلب الياء واواً، كما في الكساء][2] إلا أنهما لم ينقلبا، لأنهما في حكم ما لم يتطرف. وأما الأبوة والأخوة فسيأتي الكلام فيه في الفصل الثاني. القَمَحْدُوَةُ: ما خَلْفَ الرَّأس، وجمعها قَمَاحِدُ.

قال جارُ اللَّه: «وسأل سيبويه الخليل[3] عن قولهم: صلاة وعضاة وعباة

= وينظر: الكتاب ٦٠/٢، المقتضب ١٨٨/١، الخصائص ٢٣٥/١، المنصف ١٢٠/٢، ٧٠/٣.

(١) نسب عدنان واليمن الكبير ص ٣٣٧، جمهرة أنساب العرب ص ٤٠٥.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) الكتاب ٣٨٣/٢.

فقال: إنما جاؤوا بالواحد على قولهم: صلاء وعضاء، وأمَّا مَنْ قال: صِلاَيَة وعَبَاية فـ[ـإنه] لم[1] يجيء بالواحد على الصلاء والعباء كما أنه إذا قال: خصيان لم يثنه على الواحد المُستعمل في الكلام».

قال المُشَرِّحُ: يريد: إن الواحد هاهنا مبني على الجمع.

فإن سألتَ: الجمع أبداً مبني على واحد فعكس ذلك عكس الحقيقة؟.

أجبتُ: الجمع هاهنا جنسٌ، والواضع أبداً يضع الاسم بإزاء الجنس أولاً، لأنه المُقدم في نظيره، ثم بإزاء المفرد بخلاف رجلٍ ورجال لأنَّ قولنا: رجلٌ جنسٌ، ورجال ـ وإن كان جنساً أيضاً ـ إلا أن الأول جنس أفراده أفراد، والثاني جنس أفراده جماعات، والجنس الذي أفراده أفراد مقدم عندنا في نظر[2] الواضع على الجنس الذي أفراده جماعات أما هاهنا فبخلافه، لأن الجمع جنسٌ، والفردُ فردٌ، ولأنَّ الفردَ هاهنا[3] محتَوٍ على الياء وذلك مُقتضى تأخره[4] عما لا ياءَ فيه. فأمَّا خصيان فقد مضى في صِنف المثنى.

قال جارُ اللّه: «وقالوا عُتِيّ وجُثِيّ وعُصِيّ»[5] ففعلوا بالواو المتطرفة بعد الضمة في فعول مع حجز المدة بينهما ما فعلوا بها في أدل وقلنس، كما فعلوا في الكساء نحو فعلهم[6] في العصا، وهذا الصنيع مُستمر فيما كان جمعاً إلا ما شذَّ من قول بَعضهم: إنّك لتنظر في نُحُوٍ كثيرةٍ ولم يستمر فيما ليس بجمع قالوا عُتُو ومغزوّ، وقد قالوا: عتى ومغزى. قال:

---

(١) في (أ): «فلم يجيء...».
(٢) في (ب): «في نظير».
(٣) في (أ)
(٤) في (ب): «تأخيره».
(٥) ساقط من (ب).
(٦) في (ب): «قولهم».

وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي   أَنَا اللَّيْثُ معدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيَا

وقالوا: أرض مسبئة، ومرضى، وقالوا: مرضو على القياس».

قال المُشَرِّحُ: أصلُ عُتي وجُثي عُتُوّ (وجُثُو) وتَوهموا الواو الأخيرة مع الياء المضمومة قبل الواو وإن حجز بينهما المدّة وهي الواو الأولى إلا أنها لسكونها حاجزةٌ غير حصينة بمنزلة أدلو ففعلو بها ما فعلوا بأدلو وذلك أنهم كسروا [التاء كما كسروا] اللام هناك حتى انقلبت الواو ياء وهذا الفعل منهم في الجمع دون المفرد على ما يأتي. الواو في العصا إنما تُقلب ألفاً لوقوعها طرفاً، وفتحة ما قبلها بلا فاصل والواو في الكساء قلبت ألفاً [عن الهمزة] لفتحة ما قبلها وإن حجز بينهما الألف، لأنه حاجزٌ غيرُ حصينٍ ثم قلبت الألف همزة.

البيت لعبدِ يَغوث بن وقّاص[1] الحارثي. عرس الرجل: زوجته، يقول: من عدا عليه فهو بمنزلة من عدا على الأسد، فهو يهلك من قصده وإذا قَصد شيئاً هو أهلكه.

قال جارُ اللّه: «قال سيبويه: والوجه في هذا النحو الواو والأخرى عَربية كثيرةٌ، والوجه في الجمع الياء».

قالَ المُشَرِّحُ: الوجهُ في المفرد إجراؤُهُ على الأصل، وإجراؤه بمنزلةِ الجَمع أيضاً عربي. والوجهُ في الجمع الياء لأنه أثقل من المفرد، ومن ثم كان الأخفش يقصر القلب في نحو بيض في الجمع.

---

(١) بيت عبد يغوث هذا من القصيدة التي أشرت إليها آنفاً أنها في الجزء الأول من هذا الكتاب.
توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ١٤، المنخل ص ٢٢٣، شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/١٠.
وينظر: الكتاب ٣٨٢/٢، المنصف ١١٨/١، المحتسب ٢٠٧/٢، سر صناعة الإعراب ٦٩١/٢، شرح شواهد الشافية ص ٤٠٠.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) والمقلوب بعد الألف يشترط فيه أن تكون الألف مزيدةً مثلها في كساءٍ ورداءٍ، فإن كانت أصلية لم تُقلب كقولك: واو وزاي وآية وثاية».

قالَ المُشَرِّحُ: اللام في مثل هذا المقام حيث تنقلب ألفاً تنقلب لفتحة ما قبل الألف، وعدم الاعتداد بالألف، فإذا كانت الألفُ مزيدةً فهي أولى بأن [١٩٩/ب] لا يعتد بها من أن / تكون أصلية ولذلك ترى الزوائد يطرحها الجمع.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) والواو المكسورة ما قبلها مقلوبة لا مَحالة نحو غازية ومحنية، وإذا كانوا ممن يقلبها وبينها وبين الكسرة حاجز في نحو قنية وهو ابن عمي دُنيا فهم لها بغير حاجز أقلب».

قال المُشَرِّحُ: هو ابن عمي دُنيا، أي: دانياً لاصقَ النَّسب، وانتصابه على الحال كما في قولهم: هو ابن عمي لَحًّا، وتقول: هو ابن [عم] دنى ودنيا ودنيا: إذا ضممت الدال لم يجز الإجراء وإذا كسرت فلك فيه الأمران.

قنوتُ الغنمَ وغيرها قنواً وقنوةً وقنيتها أيضاً قنيةً وقنيةً: إذا اقتنيتها لنفسك لا للتجارة. الياء في قنية على معتقد الشيخ ـ رحمه الله ـ منقلبةً عن الواو للكسرة ما قبلها. وأمَّا الحاجزُ فهو غيرُ حصينٍ لسكونه، وهكذا الياء في دُنيا لأنَّه من الدُّنُوِّ.

فإن سألتَ: فلمَ قُلبت الواو ياءً في هذين المثالين لكسرة ما قبلهما، ولم تقلب الياء واواً لضمة ما قبلها في قولهم: صبية وصبيان على لغة من ضم [الصاد][1] فيهما؟.

أجبتُ: أنه تحاشى ما تحاشى عنه من كتب ضحا بالألف.

فإن سألتَ: فما تقول في عروة وعدوة؟.

---

(١) في (أ): «الدال».

أجبت عنه من وجهين:

أحدهما: أنه لم يتطرف الضعف إلى اللام بالقلب فيها فجاز أن لا يعمل ما ذكرناه من الموجب بقلب الواو ياء بخلاف قنية ودنيا فإنه قد تطرق الضعف إليهما بقلب لاميهما ياء.

الثاني: أنه لو قلب الواو ياء في صبية وصبيان للزم من ذلك اجتماع المتقاربين بغير ادغام، وذلك عندهم مكروه وهذا لأن الباء شفهية [(1]والياء شفهية[1)].

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وما كان (فَعلى)[(2)] من الياء قلب ياؤه واواً في الأسماء كالتقوى والبقوى والرعوى والشروى والعوا، لأنه من عويت، والطغوى لأنها من الطغيان، ولم تقلب في الصفات نحو (خزى وصدى)[(3)] وريا».

قال المُشَرِّحُ: اعلم أنهم لما قصدوا الفرق بين الاسم والصفة بقلب الياء واواً في أحدها جعلوا القلب في الاسم دون الصفة، وذلك أن الواو أثقل من الياء والاسم أخف فجعلوا الأثقل على الأخف تعديلاً، ولأن الصفة لا تخلو عن نوع ملاحظة للفعل المضارع قلباً وتصحيحاً ولذلك أعل نحو قائم وبائع، ولم يعل نحو مقاوم ومبايع.

فإن سألتَ: الاسم أحمد من الصفة فلا يليق به أيضاً القلب؟.

أجبتُ: الاسم إذا كان أحمد من الصفة فالقلب به أولى؛ لأنه يكون الفرق به[(4)] أدوم وأبقى. العواء: كوكب. وفي «الصحاح»[(5)] يقال: إنها ورك

(1 ـ 1) ساقط من (ب).

(2) في (ب): «على فلعى» وهي غير موجودة في المفصل.

(3) في (أ): «حديا وصديا».

(4) ساقط من (ب).

(5) الصحاح ٢٤٤٢/٦ (عوى).

الأسد وفي (شيرزيات) الشيخ أبي علي: زعم أبو إسحاق أنها سميت بذلك للانعطاف الذي فيها كأنها الف معطوفة الذنب، وهو من عويت الحبل، أي: فتلته ومد بعضه فقال: العواء. قال الشيخ أبو علي الفارسي: وهذا عندنا غلط، لأن اللام التي هي ياء إنما يتدل منها الواو في (فعلى) نحو بقوى وشروى ورعوى، وأما (فعلاء) الممدود فلا يبدل من لامها التي هي ياء الواو، بل قد أبدلت من الواو والياء في نحو العليا، أنشد الشيخ ـ رحمه الله:

سَـقَـا الإلـه دارُهَـا فَـرَوّى
نجم السّمـاك بـعـد نجم العـوا

قال جارُ اللَّه: «ولا يفرق فيما كان من الواو نحو دعوى وعدوى[1] وشهوى ونشوى».

قال المُشَرِّحُ: إنما لم يفرق هاهنا بين الاسم (والصفة)[2] تعديلاً، وذلك أنه لو فرق بينهما لقلبت الواو ياء في الصفة تعديلاً، وذلك غير ممكن هاهنا، ضرورة أن المؤنث إما أن يستتبع المذكر في ذلك أو لا يستتبعه، فلئن استتبعه لزم من ذلك عكس الحقيقة ولئن لم يستتبعه لم يكن المؤنث على نهج المذكر.

قال جارُ اللَّه: «و(فُعلى)[3] تقلب واوها ياءً في الاسم دون الصّفة فالاسمُ نحو الدُّنيا والعُليا والقُصيا، وقد شذ القُصوى وحُزوى. والصفة قولك ـ إذا بنيت فعلى من غزوت ـ غزوى».

قال المُشَرِّحُ: ابن جني في «شرح تصريف المازني» إنما ذكر الدُّنيا والعليا والقصيا، لأنها ـ وإن كانت أصلها صفات فإنها الآن خرجت إلى

(١) ساقط من (ب).
(٢) في (ب)
(٣) في (ب): «قال جار اللَّه: فصل. . .» وهذا غير موجود في المفصل أيضاً (خ).

مذهب الأسماء كما تقول في الأجرع والأبرق والأبطح أنها الآن أسماء لكنَّهم [٢٠٠/أ] [قد] استعملوها / استعمال الأسماء. وإن كانت في الأصل صفات، ألا تَراهم قالوا: أبرق وأبارق وأجرع وأجارع فصرفوا أبرقاً وأجرعاً وجمعوها على مثال محمد وأحامد. وأما (القصوى) و (حزوى) فهما في الأصل وصفان لكن القصوى مما استغنى فيه الصفة عن الموصوف كالصاحب، بل يجوز لك أن تقول: الغاية القصوى. وأما (حزوى): فمنقولة عن الصفة كأحمر، وإذ ذاك فلا شذوذ.

فإن سألتَ: فلمَ حمل الأخف هاهنا وهو الياء ـ على الاسم؟.

أجبتُ: لأنهم لما راموا الفرقَ بقلب الواو ياء ولا سبيل إلى ذلك في الوصف اضطروا إلى القلب في الاسم.

قال جارُ اللَّه: «ولا يفرق في (فُعلى) من الياء نحو الفُتيا والقُضيا في بناء (فعلى) من قصيت».

قال المُشَرِّحُ: لا يفرق في (فُعلى) ـ بالضم ـ من الياء كما لا يفرق في (فعلى) بالفتح من الواو.

فإن سألتَ: فلمَ وَقَعَ التَّغيير في اللام؟.

أجبتُ: قال ابنُ جِنّي: لأنه محل التغيير كما هو محل الإعراب لأن الإعراب تغيير.

قال جارُ اللَّه: «وأمَّا (فعلاء) فحقها أن تنساق على الأصل صفة واسماً».

قال المُشَرِّحُ: الموجب للقلب في الموضعين، هو الفرق والتعديل كلاهما ولا حاجة إلى التعديل هاهنا، لأن المكسورة معتدلة.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وإذا وقعت بعد ألف الجمع الذي بعده حرفان

همزة عارضة في الجمع (وياء) قلبوا الياء ألفاً والهمزة ياء، وذلك قولهم: مطايا وركايا، والأصل: مطائي وركائي على حد صحائف ورسائل».

قال المُشَرِّحُ: مطايا وركايا قد مضيا في صنف تخفيف الهمزة. عنى بالهمزة العارضة ما لم تكن في الواحد.

قال جارُ اللَّهِ: وكذلك (شوايا) و(حوايا) في جمع شاوية وحاوية فاعلتين من شويت وحويت، والأصل: شواوي وحواوي، ثم شوائي وحوائي على حد أوائل، ثم شوايا وحوايا».

قال المُشَرِّحُ: إذا [اكتنفت][(١)] ألف الجمع الذي بعده [حرفان][(٢)] واوان وياءان أو واو وياء قلبت الثانية همزة كأم مضى فراراً من اجتماع متجانسين أما هاهنا (فـ) قلبت الهمزة ياء فراراً من الهمزة المكسورة والياء بعدها في الجمع، كأنه فتحت الهمزة ثم قلبت الياء ألفاً، ثم الهمزة ياءً، وبهذه الطريقة قلبت الألف في نحو ركايا.

قال جارُ اللَّه: «و[قد][(٣)] قال بعضهم: هداوا جمع هدية وهو شاذٌّ».

قال المُشَرِّحُ: لعلّ هذا القائل قد[(٤)] أراد الإشعار بأن الياء الواقع بعد الألف في الجمع غير الياء الواقع بعدها في المفرد و(٥ذلك: لأن الياء الواقع بعدها في المفرد٥) هي المدة التي عليها بنيت الكلمة وفي الجمع هو الحرف المنقلب عن الهمزة بخلاف ركايا ومطايا فإنهما واويتان فقلبت الياء فيهما واواً توهماً[(٦)].

---

(١) في (أ): «التقت».
(٢) ساقط من (أ).
(٣) ساقطة من (أ) موجودة في المفصل (خ).
(٤) ساقط من (ب).
(٥ ـ ٥) ساقط من (ب).
(٦) في (أ)

قال جارُ اللَّه: «وأما نحو إداوة وعِلاوة وهِراوة فقد ألزموا في جمعه الواو بدل الهمزة فقالوا: إداوى وعلاوى وهراوى كأنهم أرادوا مشاكلة الواحد الجمع[1] في وقوع واو بعد ألف».

قالَ المُشَرِّحُ: هذه الواو [بدل من الألف][2] الزائدة في إداوة، والألف التي في آخر إداوى بدل من الواو في إداوة فألزموا الواو هاهنا، كما ألزموا الواو في مطايا.

قال جارُ اللَّه: «وإذا لم تكن الهمزةُ عارضةً في الجمع كهمزة جواء وشواء جمع جائية وشائية فاعلتين من جاء وشاء لم تقلب».

قال المُشَرِّحُ: لأنَّ الهمزةَ الأصليَّة ألزمُ. لفظ الشيخ أبي عليّ في «تَكْمِلَة الإيضاح» شائية: بالشِّين المُعجمة.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وكل واو وقعت رابعةً فصاعد ولم ينضم ما قبلها قلبت ياءً نحو أغزيت وغازيت ورجيت وترجيت واسترشيت، ومضارعها ومضارعة غزى ورضى وشأى في قولك: يغزيان ويرضيان ويشأيان».

قال المُشَرِّحُ: [غزى][3] ـ وحده ـ مبني للمفعول. قلبت الواو ياء [فيها] للتَّواخي / بين الماضي والمضارع. [٢٠٠/ب]

قال جارُ اللَّه: «وكذلك مَلْهَيَان ومصطفيان ومولِيان ومستدعيان».

قال المُشَرِّحُ: الرِّواية في هذه الأمثلة كافةً فتح العين.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ)[4] وقد أجروا نحو حيِـي وعيِـي مجرى لقي

---

(١) في (أ): «في الجمع».

(٢) ساقط من (أ).

(٣) ساقط من (أ)، وهي كذلك مبنية للمفعول في نسخة الشيخ بهاء الدين ابن النحاس رحمه الله.

(٤) ساقط من (ب).

وفني فلم يُعلوه، وأكثرهم يُدغم فيقول حي وعي ـ بفتح الفاء وكسرها، كما قيل: لي ولي في جمع الوي، قال الله تعالى: ﴿ ويحيى من حيى عن بينة ﴾ وقال عبيد:

عَـيُّـوا بـأمـرِهـمُ كَـمَـا   عيّت ببيَضتِهَـا الحَمَـامَـهْ»

قال المُشَرِّحُ: أذكر أولاً [في هذه المسألة][1] بعض الأقوال الواردة فيه[2]، ثم اعترض عليه ثم أعود إلى كلام الشيخ ـ [3]رحمه الله[3] ـ فأفسره.

قالَ الشَّيخ أبو علي الفارسي: ومما يقوي البيان فيه أن مثال الماضي قد أجرى حركته مُجرى حركة المعرب فلم تلحقه الهاء في الوقف كما لم تلحق المعربة كما أجريت مجرى المعرب في هذا كذلك يجري مجراه في ترك الإدغام فيها. ومما يقوي ذلك أن حركة اللام في حيى فيمن بين تزول لاتصاله بالضمير فصار زوال الحركة عن اللام في هذا البناء بمنزلة زوال حركة النصب عن المعرب، بحدوث إعراب آخر فيه، ويقوي ذلك قولهم أعيياء فيبين مع أن الحركة غير مفارقة فإذا لم يدغموا ما لم تُفارقه الحركة فلأن لا يُدغموا ما تفارقه الحركة أولى. هذا كلُّه كلامه.

فأقول: لو كان هذا غير موجب للإدغام هاهنا [لكان] غيره[4] موجب له في نحو فر ومر وأنه ليس غير [موجب له فكذلك الأفعال كما هو ثابت في الماضي فكذلك في المستقبل][5] ولا كذلك هاهنا، لأن اجتماع المتجانسين هاهنا.

عـدت إلى كلام الشَّيـخ ـ رحمه الله ـ فقلت: فـرق بين اجتماع

(١) في (ب).
(٢) في (أ): «في هذه».
(٣ ـ ٣) في (ب).
(٤) في (ب): «غير».
(٥) ساقط من (أ).

المتجانسين هاهنا وبين اجتماعهما في سائر المواضع وذلك أن في سائر المواضع التي وقع فيها الإدغام اجتماع المتجانسين لا يكون بمنزلة العارض، أما هاهنا فبخلافه، وهذا لأن اجتماع المتجانسين [في سائر الأفعال كما هو ثابت في الماضي فكذلك في المستقبل ولا كذلك هاهنا، لأن اجتماع المتجانسين] وإن كان ثابتاً في الماضي فهو غير ثابتٍ في المضارع فكان بمنزلة العارض فلا يجري بينهما الإدغام كأنه لم يجتمع في [هذه] الكلمة ياءان، بل ياءٌ واحـدةٌ، وأما من أدغم فلأن الياء قد لزمه الحركة وصار بلزوم الحركة له مشابهاً للصحيح، ألا ترى أن من حذف الياء من جوار وعوار في الجر والرفع لم يحذفها إذا تحركت بالفتح لمشابهتها بالحركة سائر الحـروف الصحاح وقالوا في الوقف: ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾[1] فلم تحذف كما حذفت من نحو قوله: ﴿ الكَبِيْرُ المُتَعَال ﴾[2]. من قال: حَي بفتح الفاء فقد مضى على الأصل، ومن قال حِي بكسر الحاء فقد نقل كسرة العين إلى الفاء كما أن من قال: لي بالضم فقد مضى على الأصل، ومن قال: لي فقد اعتبر وقوع الياء في العين. بعد البيت[3]:

جَـعَلَتْ لَـهَـا عُـوْدَيْنِ مِـنْ   نَـشَمٍ وآخـرَ مـن ثُمَـامَـةْ

قالُوا: الحَمامة أبرّ بالبيض، والحمامُ أبرّ بالفرخ، ويقال[4]: «أَخْرَقُ من حَمَامَةٍ» ويروى:

---

(١) سورة القيامة: ٢٦.

(٢) سورة الرعد: ٩.

(٣) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ١٤، ١٥: «البيت لعبيد بن الأبرص بن جشم الأسدي من أبيات أنا ذاكرها جمع، قالها لما طرد حجر بن الحارث أبو امرىء القيس الشاعر بني أسد وحلف أن لا يساكنوه...» وأورد الأبيات وهي في ديوان عبيد ص ٢٩.

(٤) قال ابن المستوفي: «قال أبو جعفر محمد بن حبيب في كتابه: «أفعل من كذا» يقال: هو أخرق من حمامة» وذلك أنها تجيء إلى الغصن في الشجرة فتبني عليه عشاً...».

توجيه إعرابه وشرحه في: المنخل ص ٢٢٣، شرح المفصل لابن يعيش. =

خَـرَقُـوا بـأمـرهـم كَمَـا خَرَقَتْ..............

النَشَمُ: ـ بالتحريك ـ شجرٌ يتخذ منه القِسِيّ.

قال جارُ اللّه: «وكذلك أحيى واستحيى وحيى وحوى [في] أحيى واستحيى [وحوويى] وكل ما حركته لازمة».

قالَ المُشَرِّحُ: في هذه الكلم المذهبان جائزان، لزوم الحركة (١ومعنى لزوم الحركة١) أن آخر الماضي ـ أبداً ـ يكون (متحركاً).

فإن سألتَ: فكيف جاء أحيى واستحى الإدغام، وما قبل المدغم (ساكن)؟.

أجبتُ: لأنه عند الإدغام تنقل حركة العين إلى الفاء حتى تتحرك، ثم يجري الإدغام.

قال جارُ اللّه: «ولم يدغموا فيما لم تلزم حركته نحو لن يحيى ولن يستحي ولن يحاييى».

قال المُشَرِّحُ: الياء الثانية هاهنا هي في الأصل ساكنة فاستحال الإدغام وأما انتصابها هاهنا فشيءٌ عارضٌ لم يُعتد به.

قال جارُ اللّه: «وقالوا في جمع حياء وعيى أحية وأعياء وأحييه وأعيياء».

قال المُشَرِّحُ: من أدغم هاهنا فلاجتماع المتجانسين ولزوم الحركة، ومن لم يدغم قال بأن اجتماع المتجانسين هاهنا عارضٌ، بدليل أنه غير موجودٍ في الماضي فوزان الأمرين هاهنا وزان الأمرين في حَيي وعَيي.

= وينظر: الكتاب ٣٧٨/٢، المقتضب ١٨٢/١، أصول ابن السراج ٢٤٨/٣، المنصف ١٩١/٢، شرح شواهد الشافية ٢٤٩/٣.

(١ـ١) ساقط من (ب).

قال جارُ اللَّه: «وقوي مثل حيي في ترك الإعلال ولم يجيء فيه الإدغام إذا لم يلتق فيه مثلان لقلب الكسرة الواو الثانية ياء».

قال المُشَرِّحُ: الياء في قوي وإن كان أصلها الواو إلا أنه لا يجوز الإدغام لأنَّها لم تبق على الأصل. / [٢٠١/أ]

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) ومضاعف الواو مختص بفعلت دون فعلت وفعَلت، لأنهم لو بنوا من القوة نحو عزوت وسروت للزمهم أن يقولوا: قوَوت وقووت، وهم لاجتماع الواوين أكره منهم لاجتماع الياءين، وفي بناء نحو شقيت تنقلب الواو ياءً».

قال المُشَرِّحُ: لا يجوز بناء المضاعف الواوي في فعِلت وفَعلت كراهةً الواوين غير المدغمين فترك الإدغام فيهما لسكون الثانية. أما في بناء شقيت فلا يلزم اجتماع الواوين ضرورة أن الواو الثانية تنقلب لكسرة ما قبلها.

قال جارُ اللَّه: ««وأما القوة والصوة والنو والحو فمحتملات للإدغام».

قال المُشَرِّحُ: الصوة: بالصاد المهملة المضمومة. الحُو بالحاء المهملة المضمومة أيضاً. قوله: فمحتملات صح كذا الرّواية: «فمحتملات للإدغام» لكون الأولى ساكنة وكون الثانية متحركة.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وقالوا في إفعالّ من الحوة احواوى فقلبوا الواو الثانية ألفاً ولم يدغموا، لأن الإدغام كان يصيرهم إلى ما رفضوه من تحريك الواو بالضم في نحو يغزو ويسرو، ولو قالوا: احواو ويحواو».

قال المُشَرِّحُ: في هذا الكلام نوع نظر. وذلك لأن رفع الواو في يعزو مستثقل، بخلاف يحواو لكونه مشدداً. وإن شئت فاعتبره بالياء، بل هو من النطق بمنزلة الكساء من العصا.

قال جارُ اللَّه: «وتقول في مصدره احويواء واحوياء».

قال المُشَرِّحُ: أما الأول فعلى الأصل، وأما الثاني فلأن الواو والياء إذا اجتمعا. . . .

قال جارُ اللّٰه: «ومن قال: اشهاب قال: احوواء».
قال المُشَرِّحُ: من أسقط الياء في اشهاب أسقط الياء هاهنا.

قال جارُ اللّٰه: «ومن أدغم اقتتالاً فقال: قتال قالوا حواء».
قال المُشَرِّحُ: إدغام اقتتال يجيء في آخر الإدغام إن شاء اللّٰه تعالى.

[باب الإدغام]

قال جارُ اللَّه: «ومن أصنافِ المُشترك.

(الإدغام)».

قال المُشَرِّحُ: أدغمت اللِّجام في الفَرَسِ: إذا أدخلته في فيه. عن ابن دُرَيدٍ[1]، ومنه الإدغام في النحو؛ لأنه إدخال الحرف في الحرف ألا ترى أنه [حرف] جمع بين حرفين متماثلين جمعاً غير مرتفع فيه اللّسان بهما إلا دفعة.

قال جارُ اللَّه: «ثقل التقاء [المتجانسين] على ألسنتهم فعمدوا بالإدغام إلى ضربٍ من الخفة».

قال المُشَرِّحُ: الخفة في الإدغام من حيث أن التباعد المفرط بين الحرفين يجعل التَّلفظ بهما بمنزلةِ الوَثبة فلذلك أجيز الإبدال والتقارب المُفرط يجعل التَّلفظ بهما بمنزلة حجلان المقيد.

قال جارُ اللَّه: «والتقاؤهما على ثلاثةِ أضربٍ.

أحدهما: أن يسكن الأول ويتحرك الثاني فيجب الإدغام ضرورة كقولك: (لم يبرح حاتم)، و(لم أقل لك).

والثاني: أن يتحرك الأول ويسكن الثاني فيمتنع الإدغام كقولك: (ظللت)، و(رسول الحسن)».

---

(1) الجمهرة: ٢/٢٨٨، قال: «... ومنه إدغام الحروف بعضها في بعض».

قال المُشَرِّحُ: الإدغام: أن يلتقي مثلان أولهما ساكن والثاني متحرك فحينئذ يجب الإدغام، فإن انعكس هذه القضية امتنع الإدغام ضرورة.

قال جارُ اللّه: «والثالث: أن يتحركا، وهو على ثلاثة أوجه:

ما الإدغام فيه واجبٌ، وذلك أن يلتقيا في كلمة وليس أحدهما للإلحاق نحو ردّ ويردُّ.

وما هو فيه جائز وذلك أن ينفصلا وما قبلهما متحرك، أو مدة نحو (أنعت تلك) و(المال لزيد)، و(ثوب بكر).

أو يكونان في حكم الانفصال نحو اقتتل، لأن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع ياء بعدها فهي شبيهة بتاء تلك».

قال المُشَرِّحُ: إدغام إحدى التاءين في الأخرى من اقتتل يجيء في آخر الصنف.

فإن سألتَ أينَ المدّة في (ثوب بكر)؟.

أجبتُ: حرف العلة الساكن المفتوح ما قبله جار مجرى المدة بدليل استوائها في الإدغام في خطية وأُفَيْسٍ.

قال ابن السرَّاج: أما ثوبُ بكرٍ فالبيان هاهنا أحسن منه في الألف لأن الواو في ثوب لا تشبه الألف لأن حركة ما قبلها ليست منها وكذلك جيب بكر.

[٢٠١/ب] قال جارُ اللّه: «ومِمّا هو مُمتنع فيه على ثلاثةِ أَضْرُبٍ: /

أحدها: أن تكون للإلحاق نحو قَردد وجَلبب.

والثاني: أن يُؤَدِّي فيه الإدغام إلى لَبس مثال بمثال نحو سرر وظلل وجدد.

والثالث: أن ينفصلا ويكون ما قبل الأول حرفاً ساكناً غير مدة نحو قوم مالك وعدد وليد».

قال المُشَرِّحُ: الدّال الثانية من (قردد) للإلحاق بنحو (تَعلب) وكذلك الباء الثانية في (جلبب) للإلحاق بنحو (دحرج) ومن ثم لم تجز فيه العرب الإدغام، ولولا ذلك لجرى فيه الإدغام كما في مرد وسارة.

فإن سألتَ: فقد قالوا (قص) في قصص بمعنَى الصَّدرِ، والإدغام هاهنا ملبس؟.

أجبتُ: ما الدَّليل على أن قصًّا أصله قصص؟ بل هما لغتان مختلفتان كشعر وشعر ومعز ومعز وشمع وشمع. ما قبل الأول في (قرم مالك) هو الراء وهو ليس بمدة.

فإن سألتَ: ليس ما قبل آخر عدو مدة، وهذا لأن المدة حرف علة ساكن ويكون ما قبله من جنسه نحو باع يبيع بوع فكيف حكمت عليه بأنه غير مدة؟.

أجبتُ: قال الشَّيخُ أبو عليٍّ الفارسي[1]: مذهب سيبويه أنك إذا قلت: هذا ولي يزيد وعدو وليد لم يجز إدغام الياء التي هي لام في ياء يزيد لأنك حيث أدغمت الياء في ولي الواو في عدو ذهب المد للإدغام، فصارت الواو بمنزلة غيره من الحروف التي لا تكون للمد، واستدل على ذلك بجواز (لَيًّا) في القافية مع (ظَبْيَاً) و(دواً) مع (غزواً).

فإن سألتَ: هب أن ما قبل آخر ولي وعدو ليس بمدةٍ لمكان الإدغام فيه، لكن لو فكّ فيه الإدغام حتى وقع الإدغام بين الحرف الثاني والثالث عاد

---

(١) التكملة: ٦١٢.

الثاني[1] في المد إلى ما قبل آخرهما فوجب أن يجوز إدغام الثاني في الثالث.

أجبتُ: لا يجوز لأن ذلك بمنزلة تحريك الساكن في (قرم مالك) و(اسم موسى) فكما لا يدغم ذلك أحد كذلك ما نحن فيه. والذي يدل على أن المدَّ قد قام مقام الحركة قولهم: دابة، وتمود الثوب وتضربيني.

قال جارُ اللَّه: «ويقع الإدغام في المتقاربين كما يقع في المتماثلين، فلا بد من ذكر مخارج الحروف ليعرف متقاربيها من متباعديها».

قال المُشَرِّحُ: الإدغام كما يقع بين المتماثلين يقع أيضاً بين المتقاربين لكن بعد أن يجعلا متماثلين.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) ومخارجها ستة عشر فللهمزة والهاء والألف أقصى الحلق، وللعين والحاء أوسطه، وللغين والخاء أدناه».

قال المُشَرِّحُ: بعضهم: في هذا الكلام نظرٌ، وذلك أن الألف قبل الهاء، وهذا مما اتفق عليه الكلُّ، وحروف الحلق هي هذه التي عدّها الشيخ ـ [2]رحمه الله[2] ـ سوى الألف.

قال جارُ اللَّه: «وللقاف أقصى اللسان وما فوقه من الحنك وللكاف من اللسان والحنك ما يلي مخرج القاف، وللجيم والشين والياء وسط اللسان ويحاذ به من وسط الحنك، وللضاد أول حافة اللسان [3]وما يليها من الأضراس. واللام ما دون أول حافة اللسان[3] إلى مُنتهى طرفه وما يحاذي ذلك من الحَنك الأعلى فويق الضاحك والناب والرُّباعية والثنية».

---

(١) في (أ).

(٢ - ٢) في (ب).

(٣ - ٣) في (ب).

قال المُشَرِّحُ: الأسنان أربع ثنايا ثم أربع رباعيات ـ بالتخفيف ـ (١ثم أربعة أنياب١) ثم أربع ضواحك، ثم اثنتي عشرة رحى، ثم النواجذ وهي أضراس الحلم.

قال جارُ اللَّه: «وللنون ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا وللرَّاء ما هو أدخل في ظهر اللسان قليلاً من مخرج النون، وللطاء والدال والتاء ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا، و/ للصاد والزاي والسين ما بين الثنايا وطرف اللسان، وللظاء والذال والثاء ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، وللفاء: باطنُ الشفة السُّفلى وأطراف الثنايا العُليا، وللباء والميم والواو ما بين الشفتين».

قال المُشَرِّحُ: بعضهم: في هذا الكلام سهوٌ، وذلك أنه افتتح هذا الفصل بأن مخارجها ستة عشر، والذي عده من المخارج ليس إلا خمسة عشر، وقد ذكر المحققون فيها النُّون الخفية، ولعله قد نَسِيَها.

قال المُشَرِّحُ: وذلك نحو سهلب وسفرجل، معنى الأول اللام والياء، وفي الثاني الفاء والراء واللام، أما نحو عسجد فقليل.

قال جارُ اللَّه: «واللَّينة حروف اللين».

قال المُشَرِّحُ: هي الثلاثة المسماة بحروف العلة، وحروف الاعتلال، قال ابن السراج[٢]: وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها، وأخفاهن الألف ثم الياء ثم الواو، وإن شئت فاستأنس في هذا الباب بقول الفاضل أبي العلاء ـ يصف مهمها ـ[٣]:

وتَكْتُمُ فيهِ العاصِفَات نُفُوسُهَا   فَلَوْ عَصَفَتْ بالنَّبْتِ لم يَتَأَوَّدِ

(١ ـ ١) في (ب).

(٢) الأصول لابن السراج: ٣/٤٠٤.

(٣) شروح سقط الزند: ١/٣٧٧، وينظر شرح صدر الأفاضل له: ٣٧٨، وأنشد بيت رؤبة الآتي.

وقول رؤبة[1]:

* يَكِلّ وَفْدُ الرِّيحِ من حيثُ انْخَرَقْ *

قال جارُ اللّه: «والمُنحرف اللام، قال سيبويه[2]: هو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت».

قال المُشَرِّحُ هذه على التَّسمية المجازِيّة، وذلك أن الانحراف اللّسانِ لا للحَرْفِ.

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) ويرتقي عدد الحروف إلى ثمانية وأربعين حرفاً، فحروف العربية الأصول تلك التسعة والعشرون وتتفرع منها ستة مأخوذ بها في القرآن وكل كلام فصيح، وهي الهمزة بين بين، والنون الساكنة التي هي غنة في الخيشوم وتسمى النون الخفية / والخفيفة، وألفا الإمالة والتفخيم [٢٠٢/أ] نحو عالم والصلوة والشين التي كالجيم في نحو أشدق، والصاد التي كالزاي في نحو مصدر».

قال المُشَرِّحُ: الترتيب فيها: الهمزة بين بين، وألفا الإمالة والتفخيم، والسين التي كالجيم والنون الخفية، والصاد التي كالزاي، ليكون على وفق مخارج الحروف، ولأن المجهورة أغلب على طباعهم نكبوا عن الشين المهموسة إلى الجيم وعن الصاد المهموسة وخاصة عند مجاورة الدال إلى الزاي، وهذا مما يبين لك أن المجهورةَ أحبُّ إليهم.

قال جارُ اللّه: «والبواقي حروفٌ مستهجنةٌ، وهي الكاف التي كالجيم، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالسين، والصاد الضعيفة، والصاد التي كالسين والظاء التي كالثاء والباء التي كالفاء».

---

(١) ديوان رؤبة: ١٠٤.

(٢) الكتاب: ٤٠٦/٢.

قال المُشَرِّحُ: هذه الحروف التي[1] لا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشعر ولا[2] تكاد توجد إلا في لغة مرذولة غير متقلبة.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وتنقسم إلى المجهورة والمهموسة والشديدة والرخوة وما بين الشديدة والرخوة، والمطبقة والمنفتحة والمستعلية والمنخفضة وحروف القلقلة، وحروف الصفير، وحروف الذلاقة، المصمتة واللينة وإلى المنحرف والمكرر. والهاوي والمهتوت».

قال المُشَرِّحُ: قد ذهب على الشيخ (³رحمه الله³) أن يأتي بحروف الغُنة، وهي النُّون والميم، في هذه القسمة.

قال جارُ اللَّه: «فالمجهورة ما عَدا المجموعة في قولك: (ستشحثك خصفة) وهي المهموسة، والجهر إشباع الاعتماد في مخرج الحروف ومنع النَّفس أن يجري معه والهمس بخلافه. والذي يتعرف به تباينها أنك إذا كررت القاف فقلت: ققق وجدت النفس محصوراً لا يحصل معها الشيء منه، وتردد الكاف فتجد النفس مقاوذاً لها ومساوقاً لصوتها».

قال المُشَرِّحُ: ابن جِني: وسبيلك إذا أردت صدى الحرف أن تأتي به ساكناً لا متحركاً، لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقره وتجذبه إلى جهة الحرف الذي هو بعضه ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به، وهذه الطريقة أجدى من التي ذكرها الشيخ رحمه الله.

قال جارُ اللَّه: «والشديدة ما في قولك: (أجدت طبقك) أو (لم ترعونا)، وهي التي بين الشديدة والرخوة، والشدة: أن ينحصر صوت الحرف

---

(١) في (أ).

(٢) في (ب): «ولا المهموسة تكاد....»

(٣ - ٣) في (ب).

في مخرجه. فلا يجري، والرخاوة بخلافها وتتعرف تباينهما بأن تقف على الجيم والشين فتقول: الحج والطش فإنك تجد صوت الجيم راكداً محصوراً لا تقدر على مدّه، وصوت الشين جارياً تمده إن شئت، والكون بين الشدّة والرِّخاوة أن لا يتم لصوته الإنحصار ولا الجري كوقفك على العين وإحساسك في صوتها بشبه الإنسلال من مخرجها إلى مخرج الحاء».

قال المُشَرِّحُ: [لم ترعونا: وقع في نسخ (المفصل)] بالتاء المثناة الفوقانية وهذا سهوٌ، ألا ترى أن التاء من الحروف المجهورة(١)، والحرف الواحد لا يكون من الحروف الشديدة ومن الحروف التي هي بين الشديدة والرخوة، والصواب فيه: الياء المثناة التَّحتانية(٢). والفرق بين المجهور والشديد أن المجهور هو الذي يَقوى فيه الاعتماد بشدة الوَقع، والشَّديد هو يشتد فيه الاعتماد بلزوم موضعه لا بشدة الوقع.

عبارةٌ أُخرى: سوى ما ذكره الشيخ ـ رحمه الله ـ في تعريف ما بين الشديدة والرخوة وهي أن العين تجري فيه الصوت ويصل إلى التردد فيه(٣) لشبهه بالحاء، ولم يمتنع امتناع غيره، واللام تجري في حافتي الصوت فلا هو مثل الرخوة، لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه، ولا مثل الشديدة فيمتنع الصوت. قال ابن جني: ولولا بحة في الحاء لكانت عيناً.

[٢٠٢/ب] قال جارُ اللَّه: «والمطبقة الضاد / والظَّاء والصَّاد والطاء. والمُنفتحة ما عداها. والإطباق: أن تطبق على مخرج الحرف من اللسان ما حاذاه من الحنك. والانفتاح خلافه».

قال المُشَرِّحُ: ابنُ جني: ولولا اطباق في الصاد لكانت سيناً ولولا

(١) في (أ): «الشديدة».
(٢) رسمها ابن النحاس رحمه الله بخطه في المفصل بنقطتين من فوق ونقطتين من تحت وأشار إلى قراءة نسخة أخرى.
(٣) في (ب).

اطباق في الطاء لكانت دالاً، ولولا اطباق في الظاء لكانت ذالاً.

قال جارُ اللَّه: «والمستعلية الأربعة المطبقة، والخاء والغين والقاف، والمنخفضة ما عداها. والاستعلاء: ارتفاع اللسان إلى الحنك أطبقت أو لم تطبق، والانخفاض بخلافه».

قال المُشَرِّحُ: هذه السبعة المتسعلية هي التي تمنع الإمالة.

قال جارُ اللَّه: «وحروف القلقلة ما في قولك: (قد طيخ) والقلقلة: ما تحس به إذا وقفت عليها من شدة الصوت المتصعد من الصدر مع الحفك والضغط».

قال المُشَرِّحُ: الطيخ: هو الضرب على الشيء المجوف مثل البطيخة والرأس والجوف.

قال جارُ اللَّه: «وحروف الصفير الصاد والزاي والسين لأنها يصفر بها».

قال المُشَرِّحُ: هو من الصفير للفرس.

قال جارُ اللَّه: «وحروف الذّلاقة[١] ما في قولك (مرتفل) والمصمتة ما عداها، والذلاقة الاعتماد بها من ذلق اللسان وهو طرفه، والاصمات أنه لا يكاد يبنى فيها كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الذلاقة فكأنه قد[٢] صُمت عنها».

فإن سألتَ: لم سماه سيبويه شديداً وهو ليس من الحروف الشديدة؟.

أجبتُ: يريد لولا جرى الصّوت فيه لكان شديداً، وهذا بمنزلة قولهم[٣]: لولا بُحة في الحاء لكانت عيناً.

---

(١) في (ب): «الذلالة».

(٢) ساقط من (ب).

(٣) قول ابن جني كما تقدم.

قال جارُ اللَّه: «والمكرر الراء، لأنك إذا وقفت عليه تعثر طرف اللسان بما فيه من التكرير».

قال المُشَرِّحُ: عنى بالتعثر هاهنا انحراف اللسان مع نوعة اضطراب بخلاف اللام فإنه وإن كان فيه انحراف اللّسان إلا أنه ليس فيه اضطراب.

قال جارُ اللَّه: «والهاوي: الألف، لأن مخرجه اتسع لهواء الصوت أشد من اتساع مخرج الياء والواو».

قال المُشَرِّحُ: ذكروا في تسميتهم الألف بالهاوي وجهين:

أحدهما: أنه يَهوي من ناحية الحلق حتى يتصل بمخرج الهمزة.

والثاني: أنه في الهواء لا يعلق به شيء، وإلى الثاني ذهب الشيخُ ـ رحمه الله ـ ويشهد لكون مخرج[١] الألف متسعاً لهواء الصوت أشدّ من اتساع مخرج الياء والةاو أنك تضم شفتيك في الواو وترفع لسانك في الياء قبل الباء بخلاف الألف.

قال جارُ اللَّه: «والمهتوت التاء لضعفها وخفائها».

قال المُشَرِّحُ: الهت: شبه الغض للصوت، وهت البكر هتيتاً.

قال جـارُ اللَّـهُ: «[وصاحب العين يسمى الكاف والقاف لهويتين لئن مبتدأهما من اللهاة، والجيم والشين والضاد شجرية، لأن مبتدأها من شجر الفم منفرجة][٢]. والصاد والسين والزاي أسلية لأن مبتدأها من أسلة اللسان، والطاء والتاء والدال نطعية، لأن مبتدأها من نطع الغار[٣] الأعلى، والظاء والثاء والذال لثوية لأن مبتدأها من اللثة، والراء واللام والنون ذولقية، لأن

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (أ) وهو في (ب) وبعده: قال المشرح: «شجرية: بسكون الجيم» ثم بدأ فقرة جديدة بقوله: قال جار الله: «والصاد والزاي. . . .».

(٣) في (أ): «اللسان» وما أثبته توافقه نسخة المفصل (خ).

مبتدأها من ذولق اللّسان / والواو والفاء والباء والميم شفوية أو شفهية وحروف [٢٠٣/أ] المد واللين جوفا».

قال المُشَرِّحُ: سميت هذه الحروف جوفاً، لأنه لا مماسة فيها ولا مصادمة فكأنها جوف، فجميع الحروف خمسة وعشرون صحاح، لها أحواز وأربعة أخر جوف الواو والياء والألف اللينة والهمزة.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وإذا ريم إدغام الحرف في مقاربة فلا بدَّ من قلبه إلى لفظه ليَصير مثلاً له، لأن محاولة إدغامه كما هو محال، فإذا أرمت إدغام الدّال في السين من قوله عزَّ وجلَّ: [١] ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ ﴾ فاقلب الدال أولاً سيناً، ثم ادغمها في السين فقل: ﴿ يكادْ سَّنا بَرْقِهِ ﴾، وكذلك الطاء في التاء في قوله[٢]: ﴿ وقالَتْ طَّائِفَةٌ ﴾».

قال المُشَرِّحُ: وكذلك لا يُفَرَّقُ في اللَّفظ بعد إدغام بين أن يكون الدال هو المدغم في السين وبين أن يكون اللام فيها، وكذلك لا يفرق بعد الإدغام بين أن تكون التاء هو المدغم في الطاء، وبين أن تكون اللام فيها.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) ولا يخلو المتقاربان من أن يلتقيا في كلمة، أو كلمتين، فإن التقيا في كلمة نُظر، فإن كان إدغامهما مما يؤدي إلى لَبْسٍ لم يجز نحو وتد وعتد وَتَد يَتِدَ وكنية وشاة زَنْمَاء وغنمٌ زُنْمٌ، ولذلك قالوا في مصدر وطد ووتد: طِدة وتِدة وكرهوا وطداً ووتداً، لأنهم من بيانه وإدغامه بين ثِقَلٍ ولَبْس».

[قال المُشَرِّحُ][٣]: لو أُدغم التاء في الدّال لأوهم أن أصله من الواو

---

(١) سورة النور: آية: ٤٣، وفي نسخة (أ) أتم الناسخ الآية: ﴿ يذهب بالأبصار ﴾ وهي غير كاملة في (المفصل).
(٢) سورة آل عمران: آية: ٧٢.
(٣) ساقط من (أ).

والدالين وكذلك لو أدغم الطاء في الدال. وأما كنية وشاة زَنماء وغنم زُنْمٌ فقد قال سيبويه[1]: لأن إدغامها هاهنا في الياء والميم يوهم أن الأصل ليس بنون. فرس عتد: معد للجري. كنية: واحدة الكنى. الخليل[2]: الزّنم يكون للمعز في حلوتها متعلقة كالقرط، ولها زنمتان. فإن كانت في الأذن فهي زلمة. والنعت أزلم وأزنم. والأنثى زلماء وزنماء.

قال جارُ اللَّه: «وفي وتد يتد مانع آخر، وهو: أداء الإدغام إلى إعلالين وهما: حذف الفاء في المضارع والإدغام، ومن ثم لم يبنوا نحو وددت بالفتح[3] لأن مضارعه كان يكةن فيه إعلالان، وهو قولك: يد».

قال المُشَرِّحُ: ودّ من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المستقبل.

قال جارُ اللَّه: «وإن لم يُلبس جاز نحو امّحى وهمُّرش، وأصلها: انْمَحَى وهَنْمُرِشٌ لئن أفعل وفعلل ليس في أبنيتهم فأمن الإلباس».

قال المُشَرِّحُ: انمحى: مطاوعُ محى، الهَنْمُرِشُ: الكَلْبُ أنشدني بعض الأدباء اليابسة[4]:

إن الجِرَاء تخترش في بطن أمّ الهَمُّرِش

قال جارُ اللَّه: «وإن التقيا في كلمتين بعد متحرك أو مدة فالإدغام جائز لأنه لا لبس فيه ولا تغيير صيغة».

قال المُشَرِّحُ: أما بعد متحرك فنحو: ﴿ خلقَ كلَّ دابةٍ (٥مّن ماءٍ ﴾٥)

---

(١) الكتاب

(٢) العين: ٣٧٥/٧، والصحاح: ١٩٤٥ (زنم).

(٣) في (ب): «بالفتح لا غير».

(٤) أنشده في الصحاح: ١٠٠٣ (خرش) وفي اللسان: أنشد بعدهما:

* فيهن حرو نخورش *

(٥ - ٥) ساقط من (ب).

وأمَّا بعد مدة فنحو قوله تعالى: ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ ﴾.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) وليس بمطلق أن كل متقاربين في المخرج يدغم أحدهما في الآخر، ولا أن كل متباعدين يمتنع ذلك فيهما، فقد[1] يعرض للمقارب من الموانع ما يحرمه الإدغام، ويتفق للمباعد من الخواص ما يسوغ إدغامه، ومن ثم لم يدغموا حروف ضوى مشفر فيما يقاربها، وما كان من حروف الحلق في الفم في الأدخل في الحلق، [2] وأدغموا النون في الميم. وحروف طرف اللسان في الضاد والسين واللام»[2].

قال المُشَرِّحُ: إنهم لم يدغموا حروف: (ضوى)[3] وحروف الشفة وهي مشفر فيما سواهما اللهم إلا عند أبي عمرو فإنه يدغم الراء في اللام كقولك تعالى: ﴿ يَغْفِرُ لِمَنْ يَّشَاءُ ﴾[4] احتجوا: بأن إدغام الراء في اللام يذهب بتكريره.

حجَّةُ أبي عمرو: أنَّ الراء وإن كان فيها تكرير فإن للام سعة مخرج وزيادة مسلك حتى أدغمت في النصف[5] من حروف المعجم فصارتا كأنهما اعتدلتا في القوة واستوتا في المنزلة، ومنهم من يخرج الضاد منها، ويقول: قد أدغموا الضاد في الطاء في بعض اللغات فقالوا: اضطجع اطجع.

حجة من لا يُدغم الضاد أن فيها طولاً وتفشياً / فلو أدغمت في غيرها [٢٠٣/ب] لذهب[6] ما فيها من التفشي، ولذلك لم يجز إدغام حروف الصَّفير في الطاء

---

(١) في (ب): «وقد».
(٢ - ٢) ساقط من (أ).
(٣) في (أ): (ضم شفر) وأشار إلى هذه الإمام بهاء الدين ابن النحاس إلى أنها قراءة نسخة أخرى من (المفصل).
(٤) في (أ): سورة البقرة: آية: ٢٨٤.
(٥) في (أ): «التصريف».
(٦) في (أ): «ذهب».

ولا في (١أختيها الذال والثاء١)، لأن لا يسليهن الإدغام ما فيهن من الصفير، وأما الواو والياء فلضعفهما، هذا لأن المدغم فيه تقوية مستغرقة كل الاستغراق فيصير كالمدغم فيه، ولهذا كره بعضهم إدغام الفاء في الياء، لأن الياء حرف ضعف أخرس لا صوت له والفاء حرف قوي متين له نفخة. وأما الميم فلحقتها(٢) لكونها من حروف الشفة. وأما الفاء فلنحفها وخفتها.

قال جارُ اللّه: «وكذلك ما كان من حروف الفَم أدخل في الفم في الأدخل في الحلق، لأن ذلك يكسبه مزيد ثِقلٍ، كما لم يدغموا حروف الشّفة إلا في أمثالها».

قال المُشَرِّحُ: الميم لكونه من حروف الشفة لا يدغم في النون ولكن النون تدغم فيه.

فإن سألتَ: النون الخفيفة حرف أغن فكيف جاز إدغامها فيما ليست بها؟.

أجبتُ الميمُ أيضاً أغنّ، ولكن لا يظهر معه غنة النون، وذلك قولك: من محمد. الطاء، والدال، والتاء، والضاد، والذال والثاء، واللام مما يدغم في السين فكذلك في الصاد. يقول: قد تكون القرابة بين الحرفين وافية ثم لا يجري بينهما إدغام لمانع كما في القسم الأول، وهي حروف (ضوى مشفر) وما يقاربها، وقد يكون في القرابة قصور لم يجر بينهما إدغام النون في الميم إدغام حروف طرف اللسان في الصاد والسين. أما الميم فإنما أدغموا النون فيه لكون كلّ واحدٍ منهما أغن ولتكتسب النون في الإدغام فيه خفة. وأما إدغام حروف طرف اللسان في السين والصاد فلأن العرب توسعت إدغاماً في حروف طرف اللسان فوق ما توسعت في سائر الحروف، ولأن أصل الإدغام لحروف اللسان والفم، وأكثر حروف الفم من طرف اللسان، وهو أكثر حروفاً من طرف

(١ - ١) في (أ): «في أختها الدال».

(٢) في (أ): «لختفها».

الثنايا، وطلب الخفة فيما كان أكثر أولى[1].

قال جارُ اللّه: «وأنا أفصِّل لَكَ بيان الحروف واحداً فواحداً وما لبعضها مع بعض في الإدغام لأقفك على حدّ ذلك عن تحقيق واستبصار [2]بتوفيق اللّه وعونه[2] (فصلٌ)[3]: فالهمزة لا تدغم في مثلها إلا في نحو قولك: سآل ورآس، والدآث في اسمِ وادٍ[4] فيمن يرى تحقيق الهمزتين».

قال المُشَرِّحُ: يقول الشيخ ـ [5]رحمه الله[5] ـ إدغام الهمزة في مثلها لا يكون إلا في موضعين:

أحدهما: أن يكون اجتماع الهمزتين متفقاً عليه، وهو ما إذا وقعتا عيناً في نحو رآس.

والموضع الثاني: أن يكون اجتماع الهزتين مختلفاً فيه[6]، وهو ما إذا وقعتا في كلمتين، فإن الوجهَ تخفيفهما، أو تخفيف إحداهما فلا إدغام على هذا، وقد تحقق الهمزتان على قول بعضهم فحينئذ يكون الإدغام. سآل: مبالغة في سائل، اسمُ فاعلٍ من السُّؤال، وفي أبيات السقط[7]:

مَتَى سَـــأَلَتْ بَغْـدَادُ عـنّي وأَهْـلُهَـا　　فـإِنِّيَ عَنْ [8]أَهْلِ العَوَاصِـمِ[8] سَـآَّلُ

قال جارُ اللّه: «[9]قال سيبويه[9]: وأما الهمزتان فليس فيهما إدغام من

---

(١) في (ب).
(٢ ـ ٢) ساقط من (ب) وهو موجود في (المفصل).
(٣) في (أ): «قال جار الله»، والصحيح أنه لا حاجة إليها لأنه متصل بكلام جار الله الأول لم يفصل عنه.
(٤) معجم البلدان: ٢/٤١٦.
(٥ ـ ٥) في (ب).
(٦) في (ب).
(٧) شرح سقط الزند: ١٢٥٣/٣.
(٨ ـ ٨) في (ب): «أهليها المدائن».
(٩ ـ ٩) في (ب).

قولك: قرأ أبوك، واقرأ إياك، قال: زعموا أن أبن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وناسٌ معه، وهي رديئة، فقد يجوز الإدغام في قول هؤلاء، ولا تدغم في غيرها، (1ولا غيرها فيها1)».

قال المُشَرِّحُ: من القراء من توهم أن سيبويه أنكر إدغام الهمزة، وليس الأمر على ما توّهمه، إنما أنكر مذهب من لا يخفف الهمكة، ومن ثم قال: وزَعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وناس معه وهي رديئة.

هو عبد الله بن أبي إسحاق المُقرىء، استاذ عيسى بن عمر الثقفي أستاذ الخليل.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) والألف لا تدغم البتة، لا في مثلها ولا في مقاربها ولا يسطاع أن يكون مدغماً فيها».

قال المُشَرِّحُ: وذلك لضعف الاعتماد فيها وأنها تخرج بهواء الصوت.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) والهاء تدغم في الحاء وقعت بعدها أو قبلها كقولك في اجبه حاتماً واذبح هذه: اجبحاتما / واذبحاذه ولا يدغم فيها إلا مثلها نحو اجبه هلالاً». [٢٠٤/أ]

قال المُشَرِّحُ: الشيخ[2] هاهنا قد حافظ على ترتيب المخارج فقدم الألف على الهاء، لأن الهاء في الحلق من الحاء فلذلك تدغم الهاء في الحاء، ولا تنعكس، أنشد سيبويه ـ (1رحمه الله1)ـ:

كـأنّـه بـعـدَ كـلالِ الـزَّاجِـرِ
ومَسـِحي مـرُّ عـقـابٍ كـاسـرِ[3]

(١ ـ ١) في (ب).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) الكتاب: ٤١٣/٢، والمحتسب: ٦٢/١، والمخصص: ١٣٩/٨. وفي الكتاب: «كأنها».

قال جارُ اللَّه «والعين تدغم في مثلها كقولك: ادفع علياً وقوله[1]: ﴿ مَنْ ذَا الَّذي يَشْفَعَ عنْدَهُ ﴾، وفي الحاء وقعت بعدها أو قبلها، كقولك: (ارفع حاتماً) و(اذبح عتوداً): (ارفحاتما) و(اذبحتودا)».

قال المُشَرِّحُ: هذا أيضاً من قبيل ما ذكرناه من أن العين أدخل في الحلق من الحاء.

قال جارُ اللَّه: «وقد روى اليَزيْدِيُّ عن أبي عمرو[2]: ﴿ فَمَنْ زُحْزِحَ عَّنِ النَّارِ ﴾ بإدغام الحاء في العين، ولا يدغم فيها إلا مثلها».

قال المُشَرِّحُ: روى اليزيدي عن أبي عمرو أن من العرب من يدغم الحاء في العين كقوله تعالى: ﴿ فمن زحزح عن النار ﴾ قال اليَزِيْديّ وكان أبو عمرو ولا يَرى ذلك وعليه سيبويه وأصحابه، وهو الوَجه وذلك أنَّ العين فيما يهرب منه إلى الحاء إذا اجتمعت مع الهاء تقلب الهاء حاء.

قال جارُ اللَّه: «فإذا اجتمع العين والحاء جاز قلبهما حاءين وإدغامهما نحو قولك: (معهم) و(احبه عتبه) (محم و(واجبحّتبه).

قال المُشَرِّحُ: جاز ذلك لتكون الحاء وسطاً بين الحرفين لموافقتهما العين في المخرج والهاء في الهمس لأن التقاء الحاءين عليهم أسهل من الجهر والشدة مهموسة وهي رخوة، والهمس والرخاوة أسهل من الجهر والشدة.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ): والحاء تُدغم[3] في مثلها نحو (اذبح حَملاً) وقوله تعالى[4]: ﴿ لَا أَبْرَحْ حَتَّى ﴾ وتدغم فيها الهاء والعين».

---

(١) سورة البقرة: آية: ٢٥٥.

(٢) سورة آل عمران: ١٨٥.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) سورة الكهف: آية: ٦٠.

قال المُشَرِّحُ: هذا مبني على ما ذكرناه من أن ما كان من حروف الحلق أدخل في الفم فإنه لا يدغم فيما كان أدخل في الحلق.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) والغين والخاء كل واحدة منهما تدغم في مثلها أو في أختها [(1)]كقراءة أبي عمرو[(1)]: ﴿ ومن يَبْتَغْ غَّيْرَ الإِسْلَامِ دِيْناً ﴾ وقولك: و (لا تمسخْ خَّلقك)، و (ادفعْ خَّلفا) و (اسلخْ غَّنمك).

قال المُشَرِّحُ: قوله: ﴿ وَمَنْ يَبْتَغْ غَّير الإِسْلَامِ دِيْناً ﴾ من باب إدغام العين في الغين و (تمسخ خلقك) من باب إدغام الخاء في الخاء، (وادمغ خلفاً) من باب إدغام الغين في الخاء و (اسلخ غنمك) من باب إدغام الخاء في الغين.

فإن سألتَ: كيفَ جاء إدغام الخاء في الغين مع أن الغين أدخل في الحلق؟.

أجبتُ: من العرب من يجريهما مُجرى حروف الفم فتخفى عندهما النون الخفية فتقول: منخل ومنغل، ولأنهما لما قربا من الفَم نزِّلا تنزيل حروفِ الفَم ومن ثمَّ كان الإدغام في هذين الحرفين أقوى من الإظهار.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ): والقاف والكاف كالغين والخاء قال الله تعالى[(2)]: ﴿ فَلَمّا أَفاقْ قّال ﴾ وقال[(3)]: ﴿ كَيْ نُسَبِّحَكْ كّثِيْراً ونَذْكُرُكْ كّثِيْراً ﴾ وقال[(4)]: ﴿ خَلَقَ كلّ دَابَّةْ مِّنْ مّاءٍ ﴾ وقال: ﴿ حَتّى إذا خَرجُوا مِنْ عِنْدِكْ قّالُوا ﴾».

قال المُشَرِّحُ: ﴿ فلَمّا أَفَاقْ قّالَ ﴾ من باب إدغام القاف في مثل[(5)]، وفي

(1 ـ 1) ساقط من (أ). وهي من سورة آل عمران: آية: ٨٥.

(2) سورة الأعراف: آية: ١٤٣.

(3) سورة طه: الآيتان: ٣٣، ٣٤.

(4) سورة النور: آية: ٥٤.

(5) سورة محمد (ﷺ) (القتال): آية: ١٦.

﴿ نسبحكْ كّثيراً ﴾ من باب إدغام الكاف في مثله[1] وكذلك: ﴿ ونذكركْ كّثيراً ﴾ وقوله: ﴿ خَلقْ كُلَّ دابةٍ ﴾ من باب إدغام القاف في الكاف و﴿ من عندكْ قّالوا ﴾ من باب إدغام الكاف في القاف. ابنُ السَرَّاج[2]: وإدغام الكاف فيها أحسن من إدغامها هي في الكاف، وهذا لأن القاف أقرب إلى حروف الحلق من الكاف.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ) والجيم تدغم في مثلها نحو (أخرج جابراً) وفي الشين نحو (أخرج شيئاً)، قال الله تعالى[3]: ﴿ أَخْرَجْ شَّطأه ﴾ وروى اليَزيْدِيُّ عن أبي عمرٍو إدغامها في التاء في قوله تعالى[4]: ﴿ ذِيْ المَعَارِجْ تَّعْرُجُ المَلائِكَةُ ﴾».

قال المُشَرِّحُ: هذا كما تدغم التاء في الجيم نحو: ﴿ خَزَنَةْ جَّهنَم ﴾[5].

قال جارُ اللَّه: «وتدغم فيها الطاء والدال والتاء والضاد والذال والثاء نحو (اربط جملًا) و(أحمد جّابراً) و﴿ وَجَبَتْ جُّنُوبُها ﴾[6] و(احفظْ جّارك)، و﴿ إذْ جّاؤوكم ﴾[7] و(لم يَلْبَثْ جّالساً)».

قال المُشَرِّحُ: حمزة والكسائي: لا يدغمان الذال في الجيم لأن بينهما بوادي / ومفاوز لكون الذال لثوية، وكون الجيم شجرية وإنما أدغمها أبو عمرو [٢٠٤/ب] فيها لأن الدال والذال أختان فلما حسن إدغام الدال في الجيم حسن إدغام الذال فيها.

(١) في (أ) في «القاف».
(٢) الأصول: ٤١٦/٣.
(٣) سورة الفتح: آية: ٢٩.
(٤) سورة المعارج: الآيتان: ٣، ٤.
(٥) سورة غافر: آية: ٤٩.
(٦) سورة الحج: آية: ٣٦.
(٧) سورة الأحزاب: آية: ١٠.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ)[1] والشين لا تدغم إلا في مثلها نحو قولك (اقمش شَّيحا) ويدغم فيها ما يدغم في الجيم، والجيم واللام كقولك: (لا تخالط شَّراً)، و(لم يرغ شَّيئاً) و(أصابت سَّرّاً) و(لم يحفظ شِّعراً) و(لَمْ يَتَّخِذْ شَّرِيكاً) و(لم يرث شِّفْعاً) و(لم يُخرج شَّيئاً) و(دنا الشَّاسع)».

قال المُشَرِّحُ: الشين لا تدغم إلا في مثلها حتى لا يذهب ما فيها من المدة والتفشي.

قال جارُ اللَّه: (فصلٌ) والياء تدغم في مثلها متصلة كقولك: حي وعي، وشبيهة بالمتصلة كقولك: قاضي ورامي».

قال المُشَرِّحُ: الياء الأولى في (قاضي) و(رامي) شبيهة بالمتصلة لعدم انفكاك الياء الثانية عن الاسم الذي تتصل به.

قال جارُ اللَّه: «ومنفصلة إذا انفتح ما قبلها كقولك: (أخشَىْ يَّاسر) وإن كانت حركة ما قبلها من جنسها [2]كقولك: (اظلمي يّاسراً) لم تدغم».

قال المُشَرِّحُ: إنما لم تدغم[2] إذا كانت حركة ما قبلها من جنسها إبقاء على ما فيها من المدة، وهذا دليل على أن الإدغام يسلب المدة[3]، وقد مضى.

فإن سألتَ: لم جاز الإدغام في (عدو وليد) مع أن الإدغام فيه يسلب مدة الأولى؟.

أجبتُ: الإدغام هناك أوجب، لأن المتماثلين في كلمة واحدة وترك المدة لأوجب الإدغامين، لا يدل تركه لغير أوجبهما.

---

(١) ساقط من (أ) موجودة في المفصل.

(٢ ـ ٢) ساقط من (أ).

(٣) في (أ): «تسلب الإدغام».

قال جارُ اللّه: «ويدغم فيها مثلها والواو نحو «طيا» والنون نحو (من يّعلم)».

قال المُشَرِّحُ: الواو والياء إذا اجتمعا وسبق أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء، [وفي الكتاب: وسألت الخليل عن سُوير وبُويع ما منعهم أن يقلبوا الواو ياء][1]؟ فقال هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل ولئلا يؤدي إلى ليس وزن بوزن[2].

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) والضاد لا تدغم إلا في مثلها نحو: [اقبض ضعفها][3]».

قال المُشَرِّحُ: لئلا يذهب ما فيها من الطول والتفشي.

قال جارُ اللّه: «وأما ما رواه أبو شُعيب السُّوسي[3] عن اليَزِيْدِيّ أن أبا عمرو بن العلاء كان يدغمه في الشين في قوله تعالى[4]: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ فما برئت من عيب رواية أبي شعيب».

قال المُشَرِّحُ: حجة أبو عمرو أن الضاد وإن كان فيها طول وتفش ففي الشين مدة وتفش (٥أيضاً فاستويا٥)، وهاهنا بحث وهو أن الحرفين من الكلمتين متى اجتمعا وما قبل الأول منهما ساكن[6] ليس بحرف مد ولين كقوله عز وجل[7]: ﴿ شهر رمضان ﴾ و(العلم من بعد ما) فالخليل وسيبويه وأصحابهما

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) سر الصناعة: ٢/٧٣٥.

(٣) هو صالح بن زياد بن عبد الله السوسي الرقي: (١٧٣ ـ ٢٦١ هـ) روى عن اليزيدي عن أبي عمرو.
أخباره في: غاية النهاية ١/٣٣٢.

(٤) سورة النور: آية: ٦٢.

(٥ ـ ٥) ساقط من (أ).

(٦) في (أ).

(٧) سورة البقرة: آية: ١٨٥.

لا يجيزون فيه الإدغام، لأنه إما أن يبقي ما قبل الحرف المدغم على سكونه، أو تنقل إليه حركة ما بعده وكلاهما غير جائز. أما إبقاء الحرف المدغم على سكونه فلأنه يلزم التقاء الساكنين لا في حده، وأما نقل حركة ما بعده إليه فإنه مما يوجب تغيير الكلام للعارض، لأنه تغيير نفس الكلمة للإدغام العارض بين الكلمتين، والكوفيون يجيزون فيه الإدغام على الوجهين على الالتقاء، لأن اللسان يرتفع بالحرف المشدد دفعه وهو في اللفظ متحرك فكأنه خرج من ساكن إلى متحرك، وهو مذهب أبي عمرو ويقرأ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ و﴿عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾[1] ونحو ذلك بالإدغام ليسلم الحرف المدغم الرفع والخفض، ويترك في جميع القرآن ما قبله على سكونه، وعلى الثقل، وكان سيبويه وأصحابه يحملون ذلك منه على الإخفاء. ابن السراج: وكل ما يجوز أن تدغمه ولا تدغمه فلك الإخفاء، قالوا: لأنه كان يخفي حركة الحرف فيخف بعض الخفة ويشبه الإدغام وليس بإدغام.

قال جارُ اللَّه: «ويدغم فيها ما يدغم في الشين إلا الجيم كقولك (حط ضّمانك) و(زد ضّحكاً) و(شدت ظّفائرها) و(احفظ ضّأنك) و(لم يلبث ضّارباً) و(الضّاحك)».

قال المُشَرِّحُ: وأما أنه لا يدغم فيا الجيم فلأن الجيم والشين أختان، والشين لا تدغم في الضاد فكذلك الجيم. وأما إدغام الضاد في الضاد فلأن الضاد والظاء من مخرج واحد بدليل أنهما من الحروف المطبقة. وأما إدغام اللام فيها فها هو ذا يأتي في الفصل الثاني.

[٢٠٥/أ] قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ): واللام إن كانت المعرفة فهي لازم / إدغامها في مثلها وفي الطاء، والثاء، والدال، والظاء والذال، والثاء، والصاد، والسين

(١) سورة الذاريات: آية: ٤٤.

والزاي، والسين، والضاد والنون، والراء. وإن كانت غيرها نحو لام (هل) و (بل) فإدغامها فيها جائز».

قال المُشَرِّحُ: لام المعرفة يدغم في ثلاثة عشر حرفاً فلا يجوز فيها[1] إلا الإدغام لكثرة لام المعرفة في الكلام، وكثرة موافقتها لهذه الحروف إذ اللام من طرف اللسان، و[2] هذه الحروف أحد عشر حرفاً منها [حرف] من طرف اللسان وحرفان مخالطان طرف اللسان أما المخالطان فالسين ثم الضاد، لأن الضاد قد استطالت حتى بمخرج الطاء، واللام فيها بمنزلة الجزء من الكلمة، ولذلك لا يمنع الاسم إعرابه الذي كان فيه قبل دخوله عليه، ومن ثم لا يوقف على اللام دون ما دخل عليه. وإن كانت غير لام المعرفة فالإدغام فيها غير لازم.

قال جارُ اللّه: «ويتفاوت جَوَازه إلى حسن، وهو إدغامها في الرَّاء، كقولك: (هل رّأيت) وإلى قبيح، وهو إدغامها في النون كقولك: (هل نْخرج)، وإلى وسط وهو إدغامها في البواقي، وقرىء[3]: ﴿هَثُّوب الكُفَّارُ﴾.

قال المُشَرِّحُ: إنما كان إدغام اللام في الراء حسناً كقولك: ﴿هل رّأيت) لأن الراء أقرب الحروف إلى اللام، وإدغام اللام في النون أقبح من جميع هذه الحروف، ولذلك لا تدعم أخت اللام وهي الراء في النون.

فإن سألتَ: الراء فيه تكرير ولا كذلك اللام فلذلك إدغامه فيه؟.

---

(١) في (أ).

(٢) بعده في (أ): «أما المخالطان... وهذه الحروف» اشتبهت على الناسخ في العبارة التي تليها.

(٣) سورة المطففين: آية: ٣٦.

ينظر: الكتاب: ٤١٧/٢، والأصول لابن السراج: ٤٢١/٣، والقراءة في السبعة: ٦٧٦، والكشاف: ٢٣٣/٤، والبحر المحيط: ٤٤٣/٨.

(1أجبتُ: الراء وإن كان فيه تكرير ففي اللام سعة مخرج وزيادة مسلك1)، وقد أدغم أبو عمرٍو الراء في اللام إلا أنها أدغمت في النُّون كما تدغم النون فيها.

قال جارُ اللَّه: «وأنشدَ سيبويه[2]:

فَـذَرْذَا ولَـكِنْ هـتُّعِيْـنُ مُـتَـيَّـمـاً   على ضوءِ برقٍ آخِرَ اللَّيْلِ ناصِبِ

وأنشد:

تَـقُـوْلُ إذا أَهلكـتُ مــالاً لِـلَذَّةٍ   فُكَيْهَـةُ هَلشَّـيءُ بِكَـفَّيْـكَ لائِـقُ»

قال المُشَرِّحُ: في البيت الأول أدغم اللام في الثاء، وإليه استند قراءة أبي عمرو[3]: ﴿ بَتُّؤثِرُونَ الحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾. وفي البيت الثاني: أدغم اللام في الشين، (ناصب) أي: ذو نصب.

البيت الثاني: لطريف العنبري اللائق واللازق: متقاربان، وبعده[4]:

(1 ـ 1) ساقط من (أ).

(2) الكتاب: ٤١٧/٢. والبيت لمزاحم العقيلي في شعره: ٩٧ مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة ١٩٧٦/١/٢٢ م. ولم يخرج تخريجاً كافياً.

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ١٦، المنخل: ٢٢٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٤١/١٠، ١٤٢.

وينظر: شرح أبيات الكتاب: ٤٤٢/٢، وسر صناعة الإعراب: ٣٤٨/١.

قال ابن المستوفي: «قال أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، أنشده سيبويه لمزاحم العقيلي، ولم يذكره أبو سعيد السيرافي في شرحه، وناصب: ذو نصب، كقولهم: لابن وتامر، على من جعله من أنصبة السهم أي: أتعبه...» ونقل كلام الخوارزمي وغيره.

(3) سورة الأعلى: آية: ١٦، وينظر: الكتاب: ٤١٧/٢، والأصول: ٤٢١/٣، وسر صناعة الإعراب: ٤٣٨/١.

(4) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: ١٦: «البيت الثاني لطريف بن تميم العنزي، وكذا أنشده أبو تمام في الحماسة القبائلية له، وأنشد أبو تمام معه البيتين الآخرين. وأنشده السيرافي لطريف بن ربيعة العنبري».

وفي نسخة إثبات المحصل تقديم وتأخير في الأوراق بقية النص، ص ٢٥٣.   =

فقلتُ لهــا إنَّ المَـلاَمَــةَ نَفْعهــا　　قليــلٌ ولَيْسَت تُستـطاع الخَـلاَئِقُ

يقول: إن ملامتي نفعها قليلٌ، لأنها لا تقبل.

قال جارُ اللّه: «ولا تدغم فيها إلا مثلها والنُّون كقولك: من لَّك، وإدغام الراء فيها لحن».

قال المُشَرِّحُ: يريد لا يدغم في اللام إلا مثلها، والنُّون كما تدغم اللاَّم في النُّون.

(١ قال جارُ اللّه: وإدغام الراء [فيها] لحن».

قال المُشَرِّحُ: حتى لا يذهب ما فيها من فضيلة التكرير» ١).

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ): والراء لا تـدغم إلا فـي مثلها كقـوله تعالى[2]: ﴿ واذكر رَّبك ﴾ وتدغم فيها اللام والنون كقوله تعالى[3]: ﴿ كيف فعل ربُّك ﴾ و﴿وإذ تأذن ربك ﴾[4]».

قال المُشَرِّحُ: اللام قريبة من الراء، ولا كذلك النون.

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ): والنون تدغم في حروف (يرملون) كقولك: من يقول، ومن راشد، ومن محمد، ومن لك، ومن واقد ومن نكرم».

قال المُشَرِّحُ: إنما جاز إدغامها في هذه الحروف لأن لها قرابة من كل واحد منها بوجه أما الراء واللام فلقرب المخرج لأن مخرجيهما من طرف

= أرابـك أقـوامٌ تـغطُّ وطابـهـم　　عـراض الشّمال إذ سقـاؤك خـافـق
سيكفيـك مـن مـالي قـلائص أربـع　　وأجـمـالـنـا يـلحـقـنـنـا بـالـخـرائـق
وطريف بن تميم يقول عنه ياقوت الحموي في معجم البلدان (مبايض) جـ ٥/٥١: (فارس بني تميم)، ومع هذا فإن أخباره في الكتب قليلة جداً.

(١ - ١) ساقط من (أ).

(٢) سورة الكهف: آية: ٢٤.

(٣) سورة الفيل: آية: ١.

(٤) سورة الأعراف: آية: ١٦٧.

اللسان. وأما الميم فلكونه وكون النون مجهورين مشتركين في الغنة، وأما الواو فلأنها من مخرج الميم وأما الياء فلأنها من جنس الواو، وأنها تدغم فيها، وأنها مثلها من حروف المد واللين. قال سيبويه: ولئن الياء تقرب من الراء، وهي من مخرج النون، والدليل على ذلك أن الألثغ يجعل الراء ياء لقربها.

قال جارُ اللَّه: «وإدغامها على ضربين: إدغام بغنة، وبغير غنة».

قال المُشَرِّحُ: تدغم النون على ضربين، بغنة إلا في الميم لأن الميم غنة، وبغير غنة. وجه إدغامها بغير غنة: أنها إذا أدغمت في هذه الحروف فقد صارت من جنسها، ولأن ترك الغنة أخف، وجه إدغامها بغنة أن الغنة / [٢٠٥/ب] فضيلة فيها فلا يجوز إهدارها ولهذا كان الأقيس في المطبقة تبقية الإطباق.

قال جارُ اللَّه: «ولها أربع أحوال:

أحدها: الإدغام مع هذه الحروف.

والثانية: البيان مع الهمكة، والهاء والحاء والعين والغين والخاء كقولك: من أجلك، ومن هاني، ومن عندك، ومن حملك، ومن غبر، ومن خانك، إلا في لغة قوم أخفوها مع الغين والخاء فقالوا: منخل ومنغل.

والثالثة: القلب إلى الميم قبل [الباء كقولك]: شمباء وعمبر.

والرابعة: الإخفاء مع سائر الحروف، وهي خمسة عشر حرفاً كقولك: من جابر، ومن كفر، ومن قبلج وما أشبه ذلك. قال أبو عثمان: وبيانها مع حروف الفم لحن».

قال المُشَرِّحُ: النون الساكنة لها أربع أحوال: إدغامها مع هذه الحروف وبيانها مع الحلقية، قال سيبويه: وذلك أن هذه الستة تباعدت عن مخرج النون فلم تخف هاهنا كما لا يدغم في هذه المواضع، وكما أن حروف اللسان لا تدغم في حروف الحلق، وإخفاؤها مع سائر الحروف، وهي

خمسة عشر حرفاً لكونها مع النون في المرتبة الوسطى وقلبها إلى الميم قبل الباء في نحو شمباء وعمبر، وإنما أبدلت فيه من النون الميم لطلب التعديل بينها وبين الباء، وذلك الميم مواخية للنون بالغنة، والباء بالمخرج فتوسطت بينهما لذلك فاللفظ بها بالميم عند البصريين والكتاب بالنون. قال الكوفيون: النون في العنبر ونحوها مخفاة عند الباء كما هي عند التاء والثاء وغيرهما مما يخفى عنده في اللفظ والخط جميعاً وأما (منخل) و (منغل) فقد مضيا في هذا الصنف.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ): والطَّاء والدَّال والتَّاء والظَّاء والذَّال والثَّاء ستتها يدغم بعضها في بعض، [وفي الضاد والزاي والسين]».

قال المُشَرِّحُ][1]: أبو سعيدٍ السِّيرافي: وهذه الستة الأحرف الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء كل ما جاز أن يدغم فيه واحدة منهن جاز أن يدغم في البواقي ويجوز إدغامهن في أمثالهن ويجوز إدغام بعضهن في الشين والضاد والجيم والصاد والزاي والشين وإنما جاز ذلك في هذه الأحرف الستة لأن أصل الإدغام لحروف اللسان والفم، ولكن حروف الفم من طرف اللسان وطلب الخفة فيما كان أكثر أولى.

قال جارُ اللَّه: «وهذه لا تدغم في تلك إلا أن بعضها يدغم في بعض».

قال المُشَرِّحُ: اِعلم أن في الحروف حرفاً لا تدغم فيما قاربها ويدغم ما قاربها فيها، وهي الحروف التي لها فضل ومزية على ما قاربها بزيادة الصوت، ولا يدغم الأفضل في الأنقص، لما في ذلك من الإجحاف به، ويدغم الأنقص في الأفضل، لأنه يخرج إلى الحرف الأقوى وهي خمسةُ

---

(١) في (ب).

أحرفٍ عند البصريين، الشين والضاد والراء والفاء والميم، وزاد بعضهم فيها حروف الصفير الصاد والزاي والسين والشين لا تدغم فيما قاربها لما فيها من التفشي والضاد لا تدغم فيما قاربها لما فيها من الاستطالة، والراء لا تدغم فيما قاربها لما فيها من التكرير، والفاء لا تدغم فيما قاربها لما فيها من النفح الذي هو بمنزلة التفشي، وحروف الصفير لا تدغم[1] في غيرها لما فيها من زيادة الصوت بالصفير الذي فيها، فهن أندى في المسموع مما قاربها. والميم لا تدغم فيها قاربها لما فيها من اجتماع شيئين: الغنة التي فيها، وأنها كحروف الصفير لأنها أندى في المسموع.

قال جار اللَّه: «والأقيس في المطبقة إذا ادغمت تبقية الإطباق كقراءة أبي عمرو[2]: ﴿ فَرَّطْتُ في جَنْبِ ﴾».

قال المُشَرِّحُ: نظير هذه المسألة تبقية الغنة عند الإدغام وإسقاطها، أما التبقية فإبقاء على فضيلتي الغنة والإطباق. وأما الإسقاط فلتسهيل وصحة الإدغام.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ): والفاء لا تدغم إلا في مثلها كقوله تعالى[3]: ﴿ وما اخْتَلَفْ فِّيه ﴾».

قال المُشَرِّحُ: إنما لا تدغم الفاء إلا في مثلها لئلا يسلبها الإدغام ما فيها من فضيلة النفخ. / [٢٠٦/أ]

قال جارُ اللَّه: «وقرىء[4]: ﴿ نَخْسِفْ بِّهِمُ ﴾ بإدغامها في الباء وهو ضعيفٌ تفرد به الكسائي».

---

(١) ساقط من (ب).
(٢) سورة الزمر: آية: ٥٦.
(٣) سورة البقرة: آية: ٢١٣.
(٤) سورة سبأ: آية: ٩.
وقراءة الكسائي في البحر المحيط: ٢٦١/٧.

قال المُشَرِّحُ: إدغام الفاء في الباءِ لا يجوزُ، وإن جاء إدغام الباء في الفاء، وذلك أن الفَاء من باطِنِ الشَّفة السفلى وأطراف الثَّنايا العُليا وانحدر الصوت به إلى الفم حتى اتصلت بمخرجِ الباءِ ومن ثم جاء مثل الجدث والجدف، والمغاثير والمعافير فتعاقبتا على الحرف للمقاربة التي بينهما فلما اتصلت بمخرج الباء صارت بمنزلة حرف من ذلك الموضع فكما أن ذلك[1] الحرف الذي اتصل به الفاء لا يدغم في الباء كذلك الفاء لا تدغم في الباء، ونظير هذه المسألة حذو القذة بالقذة أن الضاد لما استطال مخرجها متجاوز صوتها مخرج اللام حتى اتصل الصوت بها لمخرج الطاء والدال والتاء نزلت الضاد بمنزلة حرف من ذلك المخرج حتى أدغم هذه الحروف في الضاد ما يدغم ما هو من مخرجه، ولا تدغم الصاد في شيء منها حتى لا يسلبها الإدغام ما فيها من الاستطالة. كذلك الفاء لما اتصل بها الصوت بمخرج الياء نزلت الفاء منزلة الحرف من ذلك المخرج فكما لا تدغم الثاء في الياء، كذلك الفاء لا تدغم فيها حتى لا يَسلبها الإدغام فضيلة النَّفخ، ولهذا قالوا بأن التاء والطاء والدال والضاد والثاء والذال تدغم في حروف الصفير ولم يدغم شيء من حروف الصفير في هذه الستة لئلا يسلبها الإدغام فضيلة الصفير كذلك الباء أدغمت في الميم نحو: اصحب مَّطراً، ولم تدغم هي في الباء نحو: اضمم بكراً، وذلك لئلا يسلبها الإدغام فضيلة الغنة وكذلك الرَّاء لا تدغم في اللام نحو اختر ليلة، وإن كانت اللام قد أدغمت في الراء نحو اسعل رحبه، لئلا يسلبها الإدغام فضيلة التكرير.

وأما حجّة الكسائي في هذه المسألة فقد ذكرتها في كتابي الموسوم بـ (السّبيكة) في شرح المفصل، وهي الشرح الأوسط وأما (المُجمرة) في شرحه أيضاً فأصغر من (السّبيكة)[2].

---

(١) في (أ).

(٢) تنظر المقدمة.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ): والباء تدغم في مثلها، قرأ أبو عمرو[1]: ﴿ لَذَهَبْ بِّسَمْعِهِمْ ﴾ وفي الفاء والميم نحو[2]: ﴿ اذْهَبْ فَّمن ﴾ و ﴿ يُعَذِّب مَّنْ يَّشاء ﴾[3] ولا يدغم فيها إلا مثلها».

قال المُشَرِّحُ: وهذا لأنه لما يبعثك ويعذب تدغم الميم المنقلبة من النون في الباء كانت الميم الأصلية أولى بأن لا تدغم فيها، وأن في الميم والفاء فضيلتي الغنة والنفح فلا يجوز إدغامها فيها. وأما قراءة أبي عمرو[4]: ﴿ أَنَا أَعْلَمْ بّما ﴾ بذهاب حركة الميم فذاك إخفاء لا إدغام.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ): والميم لا تدغم إلا في مثلها، قال الله تعالى[5]: ﴿ فَتَلَقَّىٰ آدمْ مِّنْ رَبِّهِ ﴾ وتدغم فيها النون والياء».

قال المُشَرِّحُ: إما أنها لا تدغم إلا في مثلها فللإبقاء على ما فيها من خصلتي الغنة والشبه بالصفير، وإما أنه يدغم فيها النون والياء فلا حرار الخصلتين.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ): و(افتعل) إذا كان بعد تائهاً مثلها جاز فيه البيان والإدغام».

قال المُشَرِّحُ: العرب تختلف في إدغام تاء (افتعل) فمن أبا الإدغام كره أن يزيل البناء الذي دخلت له التاء فيزول المعنى وذهب إلى [أن] التاء غير لازمة وأنها ليست مثل راء احمررت وهذا لأنه يجوز أن يقع بعد تاء افتعل كل حرف من حروف المعجم ومنهم من أدغم لما كان الحرفان في كلمة واحدة ومضى على القياس.

---

(١) سورة البقرة: آية: ٢٠.

(٢) سورة الإسراء: آية: ٦٣.

(٣) سورة البقرة: آية: ٢٨٤، والمائدة: آية: ١٨.

(٤) سورة الممتحنة: آية: ١.

(٥) سورة البقرة: آية: ٣٧.

قال جارُ اللّه: «والإدغام سبيله أن تسكن التاء الأولى وتدغم في الثانية وتنقل حركتها إلى الفاء فيستغني بالحركة عن همزة الوصل فيقال: قتلوا ـ بالفتح ـ ومنهم من يحذف الحركة وينقلها، فيلتقي ساكنان فتحرك الفاء بالكسر، فيقال: قتلوا فمن فتح قال: يقتلون، ومقتلون بفتح الفاء. ومن كسر قال: يقتلون ومقتلون بكسرها».

قال المُشَرِّحُ: الوجه الأول: حذف الحركة من الحرف المدغم وإلقاؤه على الساكن قبله، قال الشيخ أبو علي الفارسي: وهذا أحسن الوجوه بدليل قولهم: رد وقر وغض فألقوا حركة العين على / الساكن.

والوجه الثاني: حذف الحركة أيضاً، إلاَّ أنها لم تلق على الساكن لما ألقيت في الوجه الأول وجعلت بمنزلة قولهم: مسنا السماء فلما لم تلق الحركة على ما قبلها التقى ساكنان فحرك الحرف الذي قبل المدغم.

قال جارُ اللّه: «ويجوز: مقتلون ـ بالضم ـ اتباعاً للميم لما حكى عن بعضهم: ﴿ مُرُدفين ﴾[1]».

قال المُشَرِّحُ: ابنُ السَرَّاج[2]: وهذا أقلُّ اللُّغاتِ. ونحوه: منتن بضم التاء في منتن. وهو منحدر من الحنك.

قال جارُ اللّه: «وتقلب مع تسعة أحرف إذا كن قبلها مع الطاء والظاء والصاد والضاد طاء، ومع الدال والذال والزاي دالاً، ومع الثاء والسين تاء وسيناً».

---

(١) سورة الأنفال: آية: ٩.

وفي الكتاب: ٤١٠/٢، «حدثني الخليل وهارون أن ناساً يقولون: ﴿ مُرُدِّفِيْنَ ﴾ يريدون: مرتدفين أتبعوا الضمة الضمة».

وينظر: الأصول: ٤٠٩/٣.

(٢) الأصول: ٤٠٩/٣، وهو كلام سيبويه.

قال المُشَرِّحُ: أمّا قلب التاء طاء مع الطاء فللهرب من التقاء المتقاربين إلى الإدغام لا سيما وأحدهما مستعل، والآخر مستفل فإن طالت لم تنقلب الطاء تاء للهرب من التقاء المتقاربين إلى الإدغام.

فإن سألتَ: لم تقلب الطاء تاء للهرب من التقاء المتقاربين إلى الإدغام؟.

أجبتُ: لأن التقاء المتقاربين لم يكن حين التكلم بالطاء وحين وقع الالتقاء وقع التكلم بالطاء فمست الضرورة إلى قلب التاء طاء، وأما مع أحد[1] هذه الثلاثة المطبقة فلأن الظاء أخت الذال مخرجاً، وجنس الثلاثة إطباقاً فتوسطت بينهما، وكذلك قلبها مع الدال والذال والزاي دالاً. أمّا قلبها مع الدال فظاهر. وأما قلبها مع الذال فلأن التاء أخت الذال فقلبتا إليها فبعد ذلك لنا طريقان: إن شئنا قلنا الذال إلى الدال مخافة أن يعتور الحرف الواحد قلبان، وإن شئنا قلبنا الدال إلى الذال مخافة أن يبدل مخرج الحرف بعد إمضائه. وأما قلبها مع الزاي فلأن التاء حرف مهموس خفي، والزاي حرف مجهور له صفير فقلب الثاني إلى الدال لأن الدال مجهور غير خفي، وكذلك قلبها مع الثاء والسين ثاء وسيناً وهذا لما بين التاء والثاء والسين من الجوار.

قال جارُ اللَّه: «وأما مع الطاء فتدغم ليس إلا كقولك اطلب واطعنوا ومع الظاء تبين وتدغم بقلب الظاء طاء والطاء ظاء كقولك: اظطلم واطلم، واظلم ورويت الثلاثة في بيت زهير:

* ويُظْلَمُ أحياناً فَيَظَّلِمُ *

قال المُشَرِّحُ: أما الإدغام مع الطاء فلأنه إذا قلبت التاء طاء لم يكن إلا الإدغام، وأما البيان والإدغام مع الظاء فلأنه إذا قلبت التاء طاء فإما أن لا

(١) ساقط من (ب).

ينصرف فيه بعد ذلك فيكون: اظطلم وإما أن تقلب الطاء إلى الظاء هرباً من أن يكون القلب على حرف واحد، وهو أكثر اللغات ومنهم من يكره أن يدغم الأصلي في الزائد فتقول: اظّلم. وفي بيتِ زُهير لغةٌ رابعةٌ وهي[1] (يَنْظَلِمُ) بالنون يقال: اظلمته فانظلم، أي: احتمل الظلم. أول البيت[2]:

هُوَ الجَوَادُ الَّذي يُعْطِيكَ نَائِلُهُ عَفْواً ويُظْلَمُ أَحْيَاناً فَيَنْظَلِمُ

قوله: يُظْلَمُ، أي: يسأل فوق طاقته.

قال جارُ اللَّه: «ومع الضاد تبين وتدغم بقلب الطاء صاداً كقولك: مصطبر ومصبر، واصطفى واصطلى، واصف واصلى وقرىء[3]: ﴿أن يُصْلِحَا﴾ ولا يجوز مطبر».

قال المُشَرِّحُ: إنما لا يجوز ذلك لئلا يسلب الإدغام الضاد ما فيها من الصفير.

قال جارُ اللَّه: «وتقلب مع الدال والذال والزي دالاً فمع الدال والذال يدغم كقولك اذان وادكر واذكر، وحكى أبو عمرو عنهم: اذدكر وهو مذدكر، قال الشاعر[4]:

---

(1) في (ب).

(2) شرح ديوان زهير: ١٥٢.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل٢٥٤، والمنخل: ٢٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٤٩/١٠.

وينظر: الكتاب: ٤٢١/٢، والمنصف: ٣٢٩/٢، والخصائص: ١٤١/٢، وشرح شواهد الشافية: ٤٩٣.

(3) لعله يقصد الآية: ١٢٨ من سورة النساء: ﴿ فلا جناح عليهما أن يصلحا ﴾ وهي قراءة عاصم والجحدري في المحتسب: ٢٠١/١.

وفي النسختين والمفصل و(خ) وشرح ابن يعيش (إلا أن يصلحا) و«إلا» ليست موجودة في الآية وتصحيحي هذا عن نسخة الصغاني رحمه الله.

(4) في المنخل: ٢٢٤: «قال أبو حكاك»، ولم ينسبه ابن المستوفي في إثبات المحصل: ٢٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٥٠/١٠.

وينظر: سر صناعة الإعراب: ١٨٧، والممتع: ٣٥٨، والمقرب: ٥٢٣.

تُنْحِي على الشَّـوكِ جُـرازاً مُقْضَبَـا
والـهَــرْمَ تُــذْرِيْــهِ اذْدِرَاءً عَـجَـبَـا»

قال المُشَرِّحُ: الهرمُ: ضربٌ من الحمض، وبعيرٌ هارمٌ للذي يرعاه، وإبل هوارم ويقال: «أَذَلُّ مِنْ هَرْمَةٍ».

قال جارُ اللَّه: «ومع الزاي تبين، وتدغم تقلب الدال إلى الزاي كقولك: ازدان وازان».

قال المُشَرِّحُ: لا يجوز هاهنا قلب الزاي إلى الدال، ولا الإدغام لئلا يذهب ما في الزاي من / الصفير، ولذلك لا يجوز ازدرع وادرع. [٢٠٧/أ]

قال جارُ اللَّه: «ومع الثاء تدغم ليس إلا، تقلب كل واحدة منهما إلى صاحبتها فتقول: مثرد ومترد، ومنه: آثار وآتار».

قال المُشَرِّحُ: أما أن تدغم في الثاء الثانية وهو الأصل، أو على العكس ولا يجوز البيان هاهنا، لما بين التاء والثاء من القرابة القريبة، ولذلك ترى طائفة من الفرس يقلبون الثاء تاء أينما وقعت.

فإن سألتَ: فما تقول في (اذدكر) فإنه قد جاء في البيان والإدغام مع القرابة القريبة، ولذلك تقلب تلك الطائفة بين الفرس الذال دالاً أينما وقعت؟.

أجبتُ: أينما أجيز ترك الإدغام في (اذدكر) هرباً من الإجحاف بالكلمة[١] بثلاث إعلالات بخلاف آثار وآتار فإنه لا يلزم بالإدغام فيه ثلاث إعلالات.

قال جارُ اللَّه: «ومع السين تبين وتدغم بقلب التاء إليها كقولك مستمع ومسمع».

---

(١) في (أ).

قال المُشَرِّحُ: جاز قلب التاء إلى السين هاهنا لما بينهما من الجوار، ولم يجز إدغام السين في التاء لئلا يذهب الصفير الذي في السين.

قال جارُ اللَّه: «وقد شبهوا تاء الضمير بتاء الافتعال فقالوا: خبط، قال:

* وفي كلّ حيّ قَدْ خَبَطْتُّ بِنِعْمَةٍ *

وفزد وحصط عينه، وعد ونقد، يريدون: حبطت، وفزت وحصن، وعدت ونقدت، قال سيبويه: أغرب اللغتين أجودهما أن لا تقلب».

قال المُشَرِّحُ: يريد كما قلبوا تاء الافتعال طاء في نحو (1اطعن، وذالاً في نحو اذرع فكذلك هذه الأمثلة يعني خبطت لكل حي بنعمة وأنعمت عليهم فكنت كمن1) خبط لهم الشجرة، ألا ترى إلى قوله:

* له وَرَق السّائلين رَطِيْبُ *

تمامه(2):

* وحقّ لشأسٍ من نَدَاكَ ذَنُوْبُ *

شأسُ: هو أخو علقمة بن عبدة. مدح بهذه القصيدة الحارث بن أبي شمر الغساني وكان شأس عنده أسيراً.

(1 - 1) في (ب).

(2) البيت لعلقمة (الفحل) بن عبدة التميمي في ديوانه:
من قصيدته المشهورة التي مطلعها:

* طحا بك قلب في الحسان طروب *

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: 255 والمنخل: 225، وشرح المفصل لابن يعيش: 151/10.
وينظر: الكتاب: 423/2، وشرحه للسيرافي: 564/6، وشرح شواهده: 400/2، والأصول لابن السراج: 272/3 والتمام: 123، والمنصف: 332/2، وأمالي ابن الشجري: 181/2.

قال جارُ اللّه: «(1قال سيبويه1): وإذا كانت التاء متحركة وما بعدها هذه الحروف ساكنة لم يكن إدغام يريد: استطعم واستضعف واستدرك، لأن الأول متحرك والثاني ساكن فلا سبيل إلى الإدغام. واستدان واستضاء واستطال بتلك المنزلة لأن فاءها في نية السكون».

قال المُشَرِّحُ: لأن أصلها استدين واستضوأ واستطول.

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ): وأدغموا تاء تفعل وتفاعل فيما بعدها فقالوا: طيروا وازينوا واثاقلوا وادارؤا مجتلبين همزة الوصل للسكون الواقع بالإدغام ولم يدغموا نحو تذكرون، لأن لا يجمعوا بين حذف التاء، وإدغام الثانية».

قال المُشَرِّحُ: لعل هذا الإدغام والهمزة يفيد الفعل مزيد مبالغة.

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ): ومن الإدغام الشاذ قولهم: ست أصله سدس فأبدلوا السين تاء، وأدغموا فيها الدال ومنه (ود) في لغة بني تميم، وأصلها وتد وهي الحجازية الجيدة، ومثله عدان في عتدان، وقال بعضهم عتد وعتيد فراراً من هذا».

قال المُشَرِّحُ: العتدان: مكسر عتود، وقد مضى.

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ): وقد عدلوا في بعض ملاقي المثلين والمتقاربين لإعواز الإدغام إلى الحذف، فقالوا في ظللت ومسست وأحسست: ظلت ومست وأحست، قال:

* أَحَسْنَ بِهِ فهنَّ إليه شُوْسُ *

قال المُشَرِّحُ: في التنزيل: ﴿ ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً ﴾.

فإن سألتَ: المحذوف في هذه الأمثلة العين أو اللام؟.

أجبتُ: قال ابن جني: إن المحذوف هو الأول، وذلك أنهم شبهوا

(1 - 1) في (أ).

المضعف بالمعتل العين، فكما قالوا: لست قالوا: ظلت ومست وأحست.

فإن سألتَ: فكيف لم يكن المحذوف في: ﴿ولا تُضَارِ والدة﴾[1] بسكون الراء وتخفيفها هو الأول؟.

أجبتُ: لم يكن، هاهنا الشبه بمعتل العين، لأن حرف العلة بعد الألف في هذا المقام يسلم من الاعتلال والحذف وذلك نحو عاود وبايع، والثانية أضعف وبتكريرها وقع الاستثقال فقلنا بأنها هي المحذوفة. هذه رواية أبي عُبَيْدَة في / هذا البيت، والرِّواية المعروفة (حسَيْنَ به) بإبدال السين ياء. [۲۰۷/ب] والبيت لأبي زبيد وصدر البيت[2]:

خَــلَا أَنَّ العِتَــاقَ مِنَ المَــطَايَــا   حَسَيْنَ بِهِ...............

وهو أقرب إلى القياس.

قال جارُ اللَّه: «وقول بعض العرب: استخذ فلان أرضاً لسيبويه فيه مذهبان:

أحدهما: أن يكون أصله: (استتخذ) فتحذف التاء الثانية.

والثاني: أن يكون (اتخذ) فيبدل السين مكان التاء الأولى ومنه قولهم: تستطيع بحذف التاء [الثانية]».

قال المُشَرِّحُ: تحذف التاء الثانية كما حذفت الأولى من تقاه يتقيه، وهو نظير ظلت وأحست.

---

(۱) سورة البقرة: آية: ۲۳۳.

(۲) ديوان أبي زبيد: ٩٦.
توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٢٥٥، والمنخل: ٢٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/١٥٤.
وينــظر: مجــاز القــرآن: ٢/٢٨، ١٣٧، والمقتضب: ١/٢٤٥ والجمــل: ٣٨١، والخصائص: ٢/٤٣٨، والمنصف: ٣/٨٤، والمحتسب: ١/١٢٣، ٢٦٩، ٢/٦٧، وأمالي ابن الشجري: ١/٩٧، ٣٨٨.

والثاني: أن يكون (اتخذ) فتبدل السين مكان التاء الأولى إذ كل واحد من التاء والسين حرف مهموس ولذلك أبدل التاء من السين في (ست) و(تستطيع) مما حذف منه أحد المتقاربين.

قال جارُ اللّه: «وقولهم: (يستبع) إن شئت قلت: حذفت الطاء وتركت تاء الاستفعال، وإن شئت قلت: حذفت التاء المزيدة أبدلت التاء مكان الطاء».

قال المُشَرِّحُ: يحتمل أن يكون المحذوف هو الطاء، والمتروك تاء الاستفعال كما كان المحذوف في المسألة المتقدمة. وأن يكون المحذوف تاء الاستفعال، وكانت التاء فيه مبدلة عن الطاء، ونحوه فستاط في فسطاط بدليل أنهم قالوا: فساطيط، ولما يقولوا فساطيط.

قال جارُ اللّه: «وقالوا: بلعنبر وبلعجلان في بني العنبر وبني العجلان».

قال المُشَرِّحُ: إنما حذفت النون في (بلعنبر) و(بلعجلان) لأن النون واللام متقاربان ولذلك قالوا: (لعلي) في (لعلني) و(أني) في (أنني) فحذفوا النون عند اللامين كما حذفوا النون عند التنوين.

قال جارُ اللّه: «وعلماء بنو فلان، أي: على الماء، قال[1]:

---

(١) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: ٢٥٧: «هو من أبيات أنا ذاكرها رواها محمد بن يزيد المبرد لقطري بن الفجاءة المازني، وقال المدائني هي لصالح بن عبد الله العبشمي وقال خالد بن حداش: بل قائلها عمرو القنا. وقال وهب بن جرير عن أبيه: إن حبيب بن سليم قائله...» أورد الأبيات التي رواها المبرد في الكامل: ١٢٢٦. ثم قال ابن المستوفي بعد أن أورد الأبيات.

«أم حكيم هذه كانت مع الخوارج من أشجع الناس وأجملهم وجهاً وأحسنهم بدينه تمسكاً، كانت تحمل على الناس وترتجز:

أحْمِلُ رأساً قد سَئِمْتُ حَمْلَهُ
وقَدْ مللت دهنه وغَسْلَهُ

=

غَدَاةَ طَفَتْ عَلْمَاء بكرُ بن وائلٍ   وعاجَتْ صُدُوْرُ الخَيْلِ شطرَ تَمِيْمِ»

قال المُشَرِّحُ: حذف إحدى اللامين هاهنا، والواجب أن يكون هذا المثال عند قوله: (ظلت)، و(ست).

قال جارُ اللَّه: ـ رحمه الله ـ «وإذا كانوا ممن يحذفون مع إمكان الإدغام في (يتسع) و(يتقي) فهم مع عدم إمكانه أحذف».

قال المُشَرِّحُ: ـ هدى الله سعيه ـ هذا التخفيف لا يطرد، إنما جاء في (اتجه) و(اتسع) و(اتقى)، قال أوس بن حجر[1]:

تَقَاكَ بِكَعْبٍ واحِدٍ وتَلِذُّهُ   يَدَاكَ إذَا ما هُزَّ بالكَفِّ يَعْسِلُ

وقال خفَافُ بنُ نُدبة[2]:

جَلاَهَا الصَّيْقَلُونَ فأَخْلَصُوْهَا   خِفَافاً كلُّها يُتْقَى بإِثْرِ

وقال خداش بن زهير[3]:

تَقُوْهُ أيُّها الفتيان إنّي   رأيتُ اللَّه قد غَلَبَ الحُدُوْدَا

واللَّه أعلم

* * * *

= ألا فَتىً يحمِلُ عني ثُقلَهُ

وأورد ابن المستوفي روايات مختلفة للأبيات وقصتها.

توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخل: ٢٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/١٥٤. وتخريجه في شعر الخوارج ص ١٧٤، وشرح شواهد الشافية. ونقل عن الأغاني ما يصحح نص ابن المستوفي السالف الذكر.

(١) ديوانه: ٩٦.

(٢) شعره (شعراء إسلاميون): ٤٧٥ برواية (يفري ببتر).

(٣) ديوانه: ٤١.

قال مولانا الإمام العالم الكبير المتقن المحقق مجد الملة والدين، حجة الإسلام والمسلمين، صدر الأفاضل والعلماء العالمين علم الأعلام حكم ملوك الكلام، علامة العالم، صاحب علمي المعاني والبيان متع الله المسلمين بطول بقائه، وأدام أنوار الإسلام بأشعة روائه انتهى (تخمير المفصل) بيد منشئه القاسم بن الحسين الخوارزمي ضحوة يوم الأحد السابع عشر من شعبان الواقع في سنة إحدى عشرة وستمائة هجرية، والحمد لله على جزيل نواله والصلاة على نبيه محمد وآله [وسلم تسليماً](1).

وافق الفراغ من تعليقه عشية الثلاثاء الرابع من شهر صفر من سنة ست وعشرين وستمائة نفع اللّه به معلقه وأمده بالإسعاد فيما يرومه من التحصيل ووفقه وفتح له أبواب ما رمزه الشيخ في مفصله وأغلقه بمنه وكرمه.

---

(1) جاء في نسخة (ب): «فرغ من زبرة مالكه العبد الفقير إلى الله تعالى الراجي مغفرته وثوابه محمد بن علي بن محمد الصيفي الحميري ضحوة يوم الخميس لليلتين خلتا من شهر ربيع الأول سنة ست وثمانين وستمائة. وذلك بالمشهد المقدس في حصن ظفار حرسه الله ببقاء الصالحين، والكاتب يستغفر الله العظيم من الزيادة والنقصان ويسأله المغفرة والرضوان له ولجميع المسلمين أنه على ذلك قدير بالإجابة جدير، والحمد لله وحده وصلواته على محمد وآله الطيبين الطاهرين وسلم تسليماً.

فهارس الكتاب

١ ـ فهرس الآيات القرآنية

الآيــــة	رقمها	الجزء والصفحة
(الفاتحــة)		
﴿ الحمدُ للَّهِ ﴾	١	٤/ ٢٩٢، ٢٩٧، ٤٢١
﴿ إيَّاكَ نَعْبُدُ وإيَّاكَ. . . ﴾	٥	٤/ ٤٢١
﴿ إهدِنَا الصِّراطَ. . . ﴾	٦	١/ ١١١، ٤/ ٣٧١
﴿ غيرِ المَغضُوب عَلَيْهِم ولا الضَّالِّيْنَ ﴾	٧	٢/ ١٧، ٤/ ٢٤٣
﴿ . . . ولا الضَّأْلين ﴾ (قراءة)	٧	٤/ ٢٩٥
(البقــرة)		
﴿ سواءٌ عَلَيْهم أأَنْذَرتَهُم أم لم تُنْذِرهم ﴾	٦	١/ ٢٦٣، ٢٦٤، ٣٥٩
﴿ وعلى أبصارهم ﴾	٧	٤/ ٣٠٧
﴿ في قُلوبهم مَرَضٌ ﴾	١٠	٢/ ٣٤٥
﴿ إنَّا مَعَكُمُوْ ﴾ (قراءة)	١٤	١/ ١٥١
﴿ اشتَرَوُا الضَّلالة ﴾	١٦	٤/ ٢٩٣
﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الذي استَوْقَدَ ناراً ﴾	١٧	٢/ ١٩٨
﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾	٢٠	٤/ ٤٧٢
﴿ اعبُدُوا ربَّكُمُ الَّذي خَلَقَكُمْ ﴾	٢١	٤/ ٧٢

الآيـــة	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ وإن كنّا عن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِيْنَ ﴾	١٥٦	٤/ ٥٧، ١٧٣
﴿ دِيْناً قِيماً ﴾	١٦١	٤/ ٣٩٨
﴿ مَحْيَايَ ومَمَاتِي ﴾	١٦٢	٢/ ٦٧، ٤/ ٢٨٨
﴿ ثمَّ إلى رَبِّكُمْ مَرْجِعِكُمْ ﴾	١٦٤	٣/ ٧٥
(الأعـــراف)		
﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أهلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾	٤	١/ ٥٣، ٢/ ٣١٢، ٤/ ٧٩
﴿ ما منَعَك أن تَسْجُد ﴾	١٢	٤/ ١١٦
﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ ﴾	١٧	٤/ ٢٩٠
﴿ وطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الجَنَّة ﴾	٢٢	٣/ ٣١١
﴿ فَرِيْقاً هَدَى وفَرِيْقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلاَلَة ﴾	٣٠	١/ ٣٨٦
﴿ قل إنّما حرَّم رَبِّيَ الفَواحِشَ ﴾	٣٣	٤/ ٣٧
﴿ واختارَ مُوسى سَبعين رَجُلاً لِمِيْقَاْتِنَا ﴾	٣٤	٤/ ٣٤
﴿ أنْ تِلْكُمُ الجَنَّة ﴾	٤٣	٤/ ١٠٨
﴿ أُورِثْتُمُوْهَا ﴾	٤٣	٤/ ٢٤٢
﴿ قالُوا نَعَمْ ﴾	٤٤	٤/ ١٠٣
﴿ ونادَى أصحاب الجَنَّة ﴾	٤٤	٤/ ٢٣٣
﴿ هَلْ لَنَا من شُفَعَاء فَيَشْفَعُونَ لَنَا ﴾	٥٣	٣/ ٢٢١
﴿ إنَّ رَحْمَةَ اللَّه قَرِيْبٌ من المُحْسِنِيْن ﴾	٥٦	٢/ ٣٦١، ٣٩٤
﴿ لِلَّذِيْن استُضْعِفُوا لِمَنْ آمنَ مِنْهُمْ ﴾	٧٥	٢/ ١١٩
﴿ وإن وَجَدْنَا أَكْثرَهُمْ لَفَاْسِقِيْن ﴾	١٠٢	٤/ ٥٧
﴿ مهما تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بها ﴾	١٣٢	٢/ ٢٠٧

الآيـــة	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ فلمَّا أفاقَ ﴾	١٤٣	٤/ ٤٦٠
﴿ قال ربِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْك ﴾	١٤٣	١/ ٣٥٤
﴿ إن لَم تَغْفِرْ لَنا وتَرْحَمْنا لَنَكُونَنَّ مِنَ الخَاسِرِيْن ﴾	١٤٩	٣/ ٢٥٤
﴿ واختارَ موسىَ قومَهُ ﴾	١٥٥	٤/ ١٢١
﴿ إنْ هِيَ إلاَّ فِتْنَتَكَ ﴾	١٥٥	١/ ٥٢٢
﴿ اثْنتا عَشْرَةَ ﴾	١٦٠	٣/ ٥٥
﴿ وقُوْلُوا حِطَّةً وادخُلُوا البابَ سُجَّداً ﴾	١٦١	٤/ ٧٧
﴿ وإذ تَأَذَّن ربُّك ﴾	١٦٧	٤/ ٤٦٧
﴿ ساءَ مثلاً القَوْمُ الَّذين كَذَّبُوا بآيَاتِنَا ﴾	١٧٧	٣/ ٣١٥، ٣٢٠، ٣٢١
﴿ ويَذَرُهُمْ في طُغْيَانِهِمْ يَعمَهُونَ ﴾	١٨٦	٣/ ٢٤٧
﴿ سواءٌ عَلَيْهِم أَدَعَوْتُمُوهُمْ أم أَنْتُمْ صامِتُون ﴾	١٩٣	١/ ٢٦٤

(الأنفــال)

الآيـــة	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ مُرْدِفِيْن ﴾	٩	٤/ ٤٧٣
﴿ إنْ كانَ هَذا هُوَ الحَقَّ. . . ﴾	٣٢	٢/ ١٦٢
﴿ مُكَاءً وتَصْدِيَةً ﴾	٣٥	٤/ ١٣٧
﴿ ولَوْ أراكَهُم كثيراً لَفَشِلْتُمْ ﴾	٤٣	٤/ ٦٨
﴿ ولكنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾	٤٣	٤/ ٦٨
﴿ فإمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ ﴾	٥٧	٢/ ٢٠٨
﴿ والَّذِيْنَ آوَواْ وَنَصَرُواْ ﴾	٧٤	١/ ٤٨٥

(التَّوبــة)

الآيـــة	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ وإنْ أحدٌ مِنَ المُشْرِكِيْنَ استَجارك ﴾	٦	١/ ٢٤٨، ٣/ ٢٤٦، ٤/ ١٥٢

(يونــس)

(هــود)

(يوســف)

(الصَّافــات)

(ص)

(الزُّمــر)

٢ ـ فهرس الأحاديث والآثار

٣ ـ فهـرس الأمثـال

٤ ـ مأثور كلام العرب وأمثلة النحويين

٥ ـ فهرس الشعر

البيــت	القافية	القائــل	الجزء والصفحة
ألا فالبثا . . .	غائبـا	عمرو بن أحمر الباهلي	٢/ ٢١١
فغُضَّ الطَّرفَ . . .	ولا كلابـا	جريــر	١/ ٣٥٦، ٤/٢٩١، ٢٩٤
أقلي اللَّوم . . .	أصابـا	جريــر	٤/ ١٧٧، ٢٣٤
يسرُّ المرءُ ما ذهب . . .	ذهابـا	الرّبيع بن الحقيق، أو قيس بن الخطيم	٤/ ١٢٦
أصبحت قضيت . . .	أحقابـا	أبو زبيد الطائي	٣/ ١١٧، ١١٨
هَيفاء مقبلةً . . .	أنيابـا	أبو زبيد الطائي	٣/ ١١٧، ١١٨
يا مُسعراً للحرب . . .	نصبـا	بديع الزَّمان الهمذاني	٤/ ٣٣١
في لَيلة من جُمادى . . .	الطنبـا	مرة بن محكان التميمي السعدي	٣/ ٦٨، ٦٩
أقبّ لم يثقب . . .	عصبـا	مرة بن محكان التميمي السعدي	٣/ ٣٣٧
ألست محدِّثاً . . .	ذهبـا	البُحتـري	١/ ١٤٣
حتى إذا الكلاب . . .	طلبــا	أوس بن حجر	١/٣٢١
وإني لا تجزونني . . .	فيعقبا	الأعشى	٢٤٣
أراني لدن أن غاب . . .	أرنبـا	الأعشــى	٢/٢٨٢
ويغبط الأرضَ . . .	ركبـا	أبو الطَّيب المتنبي	٢/ ٢١٨
لن تَراهـا . . .	طيبـا	عُبَيْدِ الله بن قيس الرُّقيات	١/ ٣٢١
ليتَ هذا الدَّهرُ . . .	عريبـا	عمر بن أبي ربيعة، أو العَرجي	٢/ ١٥٨
ليسَ إيايَ . . .	رقيبا	عمر بن أبي ربيعة، أو العَرجي	٢/ ١٥٨
إليكُم ذوي آل . . .	وألبـبُ	الكُميت بن زَيد الأسدي	٢/ ٣٨
وما لي إلا آل أحمد . . .	مشعب	الكميت بن زيد الأسدي	١/٤٦١
أنَّى ومن أين . . .	ولا ريـبُ	الكُميت بن زَيد الأسدي	٢/ ٢٨٨، ٢٨٩
لنا إبلان . . .	فتنكبُوا	شعبة بن قُمير المازني	٢/ ٣٢٨
خذ العفو مني . . .	أغضـبُ	شعبة بن قُمير المازني	٢/ ٢٢٥
لا باركَ الله في . . .	مُطَّلَـبُ	عُبَيْدِ الله بن قيس الرقيات	١/ ٣٣٩، ٤/ ٤٢٣
إذا مضغت غب السرى . . .	عــذبُ	جمال العرب الأبيوردي	٤/ ٢٥٨
فأرقني اكتئاب . . .	كئيـبُ	هُدبة بن الخَشرم العُذري	٣/ ٣٠٣، ٣٠٥

(الـــراء)

(السـين)

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
(الشين)			
وقريش التي...	قريشاً	اللّهبي - تبع - المشمرخ	٣/ ٣٨
(الصاد)			
أتاني وعيدَ الحُوص...	الأحاوِصا	الأعشى	٢/ ٣٦٦
(الضاد)			
بتيهاء قفرٍ...	بيوضها	عمرو بن أحمد الباهليُّ أو غيره	٣/ ٢٨٩
على أنَّها تعفى...	يمضى	أبو خِراشٍ الهذليُّ	٢/ ١٦٧، ١٦٨
حَمِدتَ إلهي بعد...	بعض	=	=
عذيري الحي من...	الأرض	ذو الأصبع العدوانيُّ	١/ ٣٧٩
(الطاء)			
هُمُ في الرِّضى...	السُّخْطِ	الأبيورديُّ	٢/ ٢٠
وما أنت والسير...	الضابطِ	أسامة بن الحارث الهذليُّ	١/ ٤١٤، ٤١٥
أطلت فراطهم...	قطاطِ	عمرو بن معدي كرب	٢/ ٢٤١
(الظاء)			
يَمانياً يظلُّ يشب...	الشُّواظِ	أمية بن خلف	٣/ ٤٠
(العين)			
وما الفُصحاء الصيد...	الوكع	أبو العلاء المعريُّ	١/ ٢٥٩
أكفراً بعد...	الرتاعا	القطاميُّ	١/ ٣٠٥
لعمر بني...	النِّياعا	=	٤/ ٣٩١
كأن نسوع رحلي...	جياعا	=	١/ ٢٢١
تعلم أن بعد الغَيِّ...	انقشاعا	=	٢/ ١٨٣
قفي قبل التَّفُّرقِ	الوداعا	=	٣/ ١٧٥، ٢٨٤
لَعلك يومٌ...	أجدعا	متم بن نويره اليَربوعيُّ	٢/ ١٧٢، ٣/ ٣٠٤

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
إذا قالَ...	أجمعا	حريث بن عناب	٢/ ٣١
لقد عَلمت...	مسمعا	المرار الأسدي ـ مالك بن زُغبة	٣/ ٣٤، ٩٢
فأدركَ إبقاءَ...	أصبعا	الكلحبة العُرَنيُّ	٢/ ٦٣، ٦٤
فسِيروا فلا مروان...	جوعا		١/ ٥٠٥
فإن تزجُراني...	ممنَّعا	سويدُ بن كُراع العُكْلِيُّ	٤/ ٣٦٥
فقلت أكلَّ الناسِ...	وتخدعا	جميل	٤/ ١٦٢
أجدُّك...	مدفعا	امرؤ القيس	٤/ ١٥١
تعدون عقرَ النِّيبِ...	المقنعا	جرير	٤/ ١٣٠
فلو أنَّ حقَّ اليوم...	فتسرعا	الرَّاعي النُّميريُّ	٤/ ١٢٢
لعلك يوماً...	أجدعا	لمتمم بن نويره اليربُوعيُّ	٤/ ٧٣
ولها بالماطِرُون...	جمعا	يزيد بن معاوية	٣/ ٣٣١
أنا ابنُ التارك...	وقوعا	المرار الأسديُّ	٢/ ١٢٤
لا تُهين الفقيرَ...	رَفَعَه	الأضبط بن قُريعٍ السَّعديُّ	٤/ ١٨٩، ٢٤٧
وأنتَ امرؤٌ منا...	فاجعُ	الضَّحاك بن هَنَّامٍ، أو لرجل من سلول	١/ ٥١٦ ـ ٥١٨
وأنت على ما كانَ...	مانعُ	=	=
وفيك خصالٌ...	راضعُ	=	=
وهل يرجعُ...	البلاقعُ	ذو الرُّمة	٢/ ٨، ٩
...	الجراشعُ	=	٢/ ٣٥٥
فأسبلَ مني عَبْرَةٌ...	دامعُ	النَّابغةُ الذُّبيانيُّ	٢/ ٤٠
على حين...	وازعُ	=	=
كأنَّ مجر الرَّامسات...	الصوانعُ	=	٣/ ١٤٠، ١٤١
فللَّه مسؤولاً...	مجاشعُ	عمرو بن معدي كرب	٣/ ٣٤٧
منَّا الذي...	الزعازعُ	الفرزدق	٤/ ٣٤
فواعجباً حتى كليب...	مجاشعُ	=	٤/ ١٤
وحسبُك من ذلٍّ...	قاطعُ	محمد بن عبد الله الأزدي	٤/ ٢٧٦
كم من بني سعدٍ...	نفاعُ	الفرزدق	٢/ ٣١٠

البيــت	القافية	القائــل	الجزء والصفحة
وعليهما مسرورتان. . .	تبــعُ	أبو ذؤيب الهُذَليُّ	٢/ ١٠٨
سبقوا هويَّ. . .	مصــرعُ	=	٢/ ٦٥، ٦٦
وقائلةٍ لي. . .	ولا تنفعُ		٢/ ٢٠٧
فارحم أصيبيتي. . .	وُقّــعُ	ابن حجّاج	٢/ ٣٤٠
نَزَعَ ابنُ بشرٍ. . .	يتوقــعُ	الفرزدق	٤/ ٢٧٢، ٢٧٤
راحت بمسلمةَ. . .	المرتــعُ	=	=
لا يَبعد الله. . .	صَنَعُ (صَنَعُوا)	ابن مُقبل	٤/ ٢٣٣، ٢٣٥
لو ساوفتنا. . .	قَنَــعُ (قَنَعُوا)	=	=
أبا خُراشةَ. . .	الضَّبــعُ	العباس بن مرداس	١/ ٤٩١، ٤٩٣
لا قوتي قوة الرَّاعي. . .	الرّبــعُ	وضّاح اليمن	١/ ١٥١، ٣/ ١٠٧، ١١٤
فإمّا تريني اليوم. . .	وأفــرعُ	عبد الله بن همّام السَّلوليُّ	٤/ ١٤٩
فإني من قومٍ. . .	وأشــجعُ	=	=
وخيل قد دلفت. . .	وجيــعُ	عمرو بن معدي كرب	١/ ٤٦٢، ٢/ ٣٠٦
تذكرت أياماً. . .	رجوعُهـا		٢/ ٢٤٩
قَضَتْ وطراً و. . .	رجوعُهـا		١/ ٥١٦، ٥١٧
فبينا نحن نَرقُبُه. . .	راعِــي	نصيب	٢/ ٢٧٨
وكنت إذاً. . .	وقــاعِ	عوف بن الأخوص	٢/ ٢٤٢
أولئك أخوتي. . .	وامتناعِـي	عوض بن الأخوص (بالخاء المعجمة)	٢/ ٢٤٢
وكأن عقراها. . .	شواعِــي	الأجدع بن مالك الهَمْدَانيُّ	٤/ ٣٩١
خيلان من قومي. . .	ناعِــي	=	=
لا تجزعي إن منفساً. . .	فاجزعِــي	النّمر بن تولب	١/ ٣٩٤، ٣٩٦، ٣/ ٢٦١
هجوت زبَّان. . .	ولم تدعِ	أبو عمرو بن العلاء	٤/ ٤٢٥

البيــت	القافية	القائــل	الجزء والصفحة
ترى آلها...	بأكــرعِ	أبو العلاء المعري	٤/ ١٥
وقد كنت في الحرب...	ولم امنعِ	العباس بن مرداس	٣/ ١٥٠
أتجعل نهبي...	الأقــرعِ	=	١/ ٢٢٢
وما كان حصنٌ...	مجمــعِ	=	=
(الفــاء)			
عَمرو العلاء...	عجــافُ	ابن الزِّبعرى ـ مطرود بن كعب	٤/ ٣٥٣
فيال نزارٍ...	ترعــفُ	جمال العرب الأبيورديُّ	٤/ ٢١٤
أعظم برأيك...	الســلفُ		٣/ ٣٢٨
أرضى...	سوالــفُ	الشَّريف الرضي	
بحيّهلا يَزْجُوْنَ كلَّ...	المتقـاذفُ	مُزاحم العُقيليُّ	٢/ ٢٣٦، ٢٣٨
كفى بالنّأي...	شــافِ	بشر بن أبي حازم	٣/ ٧٩، ٨٠
	(شافي)		
فيا لك حاجة...	ائتــلافِ	=	=
أمن رسمِ دارٍ...	وكيــفِ	الحُطيئة	٣/ ٩٠
أيا شَجَرَ الخابُورِ	ابن طريفِ	ليلى بنت طريف	٣/ ٢٩٣
(القــاف)			
أَلَمْ تَسأل...	إن نطــقْ	عمر بن أبي ربيعة	٣/ ٢٣٩
عَدَسْ ما لعَبَّادٍ...	طليــقُ	يزيد بن المفرغ الحميريُّ	٢/ ٢٢٢
تقولُ إذا...	لائــقُ	طريف بن تميم العنبريُّ	٤/ ٤٦٦، ٤٦٧
فقلتُ لها...	الخلائــقُ	=	=
تشبُّ لمقرورَيْنِ...	والمحلقُ	الأعشــى	٢/ ٨٦، ٤/ ٣٢
رضيعي لبان...	نتفــرقُ	=	٢/ ٢٨٦، ٣/ ٥٦
وإن لكيزاً لم يكن...	فتفرقُوا	بعض عبد القيس	٢/ ٢٨١
ألم تَسأل...	سملــقُ	جميل بُثينة	٣/ ٢٣٨، ٢٣٩
بمختلف الأرواح...	تخلــقُ	=	=

البيـــت	القافية	القائـــل	الجزء والصفحة
فلو أنك...	صديـــقُ		٤/ ٥٧
لا يألفُ...	منطلـــقُ		١/ ٢٦٦
	عارقُــه	عارق الطائي	٢/ ٤٨، ١٩٤
كفاني عرقان...	معانقُه	الرَّاعـي	٣/ ١٨٤
يوشكُ من فرَّ عن منيته...	يوافقُها	أُميَّة بن أبي الصَّلت	٣/ ٣١١
من لم يمُت غبطةً...	ذائقُهـا	=	=
إذا جزت...	في الوثاقِ	بشر بن أبي خازم	٤/ ٥٤
وإلا فاعلَمُوا...	شقـاقِ	=	=
ضربتْ صدرَهَا...	الأواقِـي	مُهلهل بن رَبيعة	٤/ ٣٢٥، ٣٢٦
إن بغيضا...	واثــق	أبو عامر السُّلمي	١/ ٤٩٨، ٥٠٠
لأصلحُ...	عاتِقِـي	=	=
سيفي وما كنا...	الشاهـقِ	=	=
لا نسبَ اليوم...	الراتـقِ	=	=
أبعد قتيل...	بأسواقِ	الشمَّاخ بن ضِرار	٢/ ٣٥٠
فإنك إن ترجو تميماً...	المذلـقِ		٣/ ١٢٤
ياقر إنَّ أخاك...	الإحماقِ	جبار بن سُلمى العامري	٢/ ٤٠، ٤٢
يا رب مثلك...	بطـلاقِ	أبو محجَن	٢/ ١٦، ١٧
أمحمدٌ ولأنت...	معــرِق		١/ ٣٢٢
ولولا حنان اللَّيل...	لم يُمَزَّقِ	سلامةُ بن جَندل	١/ ٤٣٨
تذر الجماجم...	لم تخلقِ		٢/ ٢٣٨، ٢٣٩
ألا من رأى...	العقيـقِ	أبو دُؤاد الإياديُّ	٢/ ٦٢، ٦٤
إذا ما أقول...	وخفـوقِ	=	=
سقى دار سلمى...	وميـــقِ	=	=
وقد اعتدى...	عتيـــقِ	=	=
إذا ما جرى...	سحـــوقِ	=	=
كأني إذا عاليت...	أنـــوقِ	=	=

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
(الكاف)			
أولئك قومي...	أُولالكا	أخو الكلحبة	٤/ ٣٢٢
إذا الأمهات...	أُماتكا	مروان بن الحكم	٤/ ٣٢٠
وقد كان منهم...	المعاركُ	الأخطل	١/ ١٩٤
أضحي نوالك...	مشتركُ	الزَّمخشريُّ	١/ ١٥٣
تعلماها...	تنسِلكُ	زهير بن أبي سُلمى	٤/ ٩٤، ١٠٣
فقلت اجعلي...	شمالكِ	ذو الرُّمة	٤/ ٢٨
(اللام)			
وتداعى منخراه...	الجَبَلْ		٢/ ١٣٨
إنسانةٌ فتانةٌ...	خجلْ		٢/ ٣٨٨
ممقرٌ مرٌّ على...	العسلْ	لبيد بن ربيعة	٢/ ٦٩
دع المُغمر لا تسأل...	فعلْ = (فَعَلَا)	الأخطل	٤/ ١٧٩، ٢٣٤
تَزال حبال...	جملْ	سالم بن قحطان	٣/ ٩٦
ضَعيف النّكاية...	الأجلْ		٣/ ٩١
إن للخير وللشر...	وقبلْ	عبد الله بن الزِّبعرى	٢/ ٢٤، ٢٥
يا غراب البين...	فعلْ	=	=
العطيّات حشاش...	ومقلْ	=	=
كلُّ عيشٍ ونعيمٍ...	بكلْ	=	=
أميران كانا...	بما فَعَلْ	أبو الأسود الدؤليُّ	١/ ٣٩٤
فإذا نصاحبكم...	قِلَى		٤/ ٣٩٧
محمدُ تفدِ نَفْسَكَ...	تبَالا	أبو طالب ـ حسان ـ الأعشى	٣/ ٢٦٠، ٤/ ١٧٢
ولقد اغتدى...	الصُّهيلا		٣/ ١٢٢
فإن تك فاتتك السّماء...	أطولا	القُلاخُ	٣/ ١٠١، ١٠٣

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
ألا ياسَنَا بَرْقٍ . .	كريمُ	رجل من نُمير	١/ ٢٧٣
لمية موحشاً. . .	مستديمُ	كثير	١/ ٤٣٤
أيها الشّاتمي. . .	تهيمُ	عبد الرحمن بن حسان	٢/ ١١
لا تَسُبَّنِي فلست. . .	الكريمُ	=	٢/ ١٥
إذا أتيتَ. . .	الكرمُ	الأخطل	١/
تُسائِلُني. . .	بهيمُ	الكلحبة العرني	٢/ ٦٥
ولقد علوت. . .	مسمومُ	ذو الرُّمة	١/ ٤٤١
الرَّوض يَبْسُمُ	يتضرمُ	جمال العرب الأبيوردي	٤/ ٣٣١
وإن أتاه خليلٌ. . .	حرمُ	زهير بن أبي سلمى	٤/١٤٥
إذا تَرَحَّلت. . .	هُمُ		٤/ ٥٨
إني امرؤ لجٌّ. . .	السقمُ	العرجي	٣/ ٢٩٧
سلامُ الله. . .	السلامُ	الأحوص (بالحاء المهملة)	١/ ٣٣٢
ومرّكضه صَريحيٌّ. . .	الغلامُ	أوس بن غلفاء الهجيمي	٢/ ٣٨٨
أُنيخت فألفت. . .	بغامُها	ذو الرُّمة	١/ ٤٧٤
فبتلك إذا رَقَصَ. . .	أكامُها	لبيد	٢/ ١٤٠
. . . النِيَّامُ	الاسلامُها		٤/ ٤١٣
لهِنّى لأشقى. . .	الاراقمِ		٤/ ٣٥٧
لشقان ما بين. . .	حاتمِ		٢/ ٢٥٢
وكنتُ أرى زيداً. . .	اللهازمِ	الفرزدق	٢/ ٢٧٧
ثلاثُ مئين. . .	الاهاتمِ	=	٣/ ٥١
يقولُ إذا. . .	بدائمِ	=	١/ ٢٩١
أزيد أخا ورقا. . .	فخاصمِ		١/ ٣٣٤
ونطعنهم. . .	العمائمِ	عملس بن عقيل	٢/ ٢٧٢
أيا راكباً. . .	وهاشمِ	عبد الرحمن بن جهيم الحارثي	١/ ٣٢٩
أمن عمل الجرافِ. . .	براسمِ	=	=
أتتك يمين. . .	فقادمِ	ابن كُراع	٤/ ٣٧، ٣٩

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
تحلل وعالج...	حالمِ	ابن كُراع	٤/ ٣٧، ٣٩
عليها رجال...	سالمِ		٤/ ٦٣
فيا ظبية الوَعْساء...	أم سالمِ	ذو الرُّمة	١/ ٢٦٨، ٤/ ٢٨٥
يا ذَا المخوفنا...	الاحلامِ	عَبِيْد بن الأبرص	١/ ٣٤٠، ٤٤٣
وإن خُويلدا...	التهامِي	بعض بن كلاب	١/ ١٧٦
ذم المنازل...	الأيامِ	جرير	٢/ ١٨٢، ٤/ ٢٩٤
....	الأعكامِ	الكُميت بن زيد الأسدي	٢/
تَداعين باسم...	وسلامِ	ذو الرُّمة	٢/ ٤٠، ٣/ ٣٦
اَلَمْ تَرَ أنّي بعد...	كرامِ	أبو طالب	٢/ ٧٢
على حلفة لا أشتم...	كلامِ	الفرزدق	٣/ ٧٨، ٤٢٩
إذا ما فارقتني...	حرامِ	أبو الطيِّب المتنبي	٣/ ١٧٨
كلفُ بربِّ الحمد...	لم يتممِ	أبو تمَّام	٤/ ٢٧٦
....	لمغنمِ	أبو العلاء المعري	٤/ ٢٧٦
ينجِّمها قومٌ...	مَحْجمِ	زهير بن أبي سلمى	٤/ ٣٢٣
.....	فما لفمِ	أبو الطيب المتنبي	١/ ٣١٤
لُمِ اللَّيالي...	تلمِ	=	١/
سائل فوارس...	الأكمِ		٤/ ١٤١
فهذا وقد كان الشَّريف...	النظمِ	أبو العلاء المَعرِّي	١/ ١٤٧
أبي الإسلام...	تميمِ	نهار بن توسعة	١/ ٥٠٦
غداة طفت...	تميمِ	قطري بن الفجاءة	٤/ ٤٨١
وكان سفاهة...	حميمِ	أعشى همدان	١/ ٤٤١
أأن ترسمت...	مسجومِ	ذو الرُّمة	٤/ ٦٧، ١٣٧
فساغ لي...	الحميمِ		
وتشرق بالأمر...	من الدمِ	عنترة بن شداد	١/ ٣٥٣، ٢/ ١٣٨
يا شاة ما قنص...	لم تحرمِ	=	٢/ ٢١٠
أماويَّ مهمن...	يندمِ	لعله (حاتم)	٢/ ٢٠٨

البيـــت	القافية	القائــل	الجزء والصفحة
يُرى يرفل. . .	نَجرانـا	ذو الأصبع العدواني	١٤٩/٢
فإنَّ اللَّهَ يعلمني. . .	كلانـا	النَّمر بن تولب	٢/ ٢٤، ١٢٠
قد كنتُ. . .	حسَّانـا	زياد العنبري ـ رؤبه	٣/ ٩٣، ١٠٠
مخافةَ. . .	اللَّليَّانا	=	=
الحمدُ لله. . .	مسانـا	أمية بن أبي الصَّلت	٣/ ٨١، ٨٢
إذاً لقامَ بنصري. . .	لانـا	قريط بن أنيف	١/ ٢٤٨، ٢/ ٣٤٢
وأتى صواحبها. . .	وجفـانـا		٤/ ٣٦٠
أيام يدعونني الشيطان. . .	شيطانـا	جرير	٣/ ٣٣٧
هويتُ السمان. . .	السمانـا		٤/ ٣٠٥
فكفى بنا. . .	إيانـا	حسان بن نابت	٢/ ٢٠٦
يا خرز تغلب. . .	تحنـانـا	جرير	٢/ ٢٢٤
فأما زال سرج. . .	أن نكونـا	عمرو بن أحمر	٣/ ١٦٠
لقد عملت. . .	إلا أنا	عمرو بن معدي كرب	٢/ ١٥٠
شككتُ بالرمح. . .	بيننـا	=	١٥١/٢
ويقلن شيبٌ. . .	إنَّـهْ	عُبيد الله بن قيس الرُّقيات	٤/ ٨، ٦٦، ١٠٢
المرء قد يرجو. . .	دونَـهْ		٣/ ٢٩٦، ٢٩٧
تنفك تسمع. . .	تكونَـهْ		=
أأن زمَّ أجمالٌ. . .	حزيـنُ	كُثيِّر	٤/ ٢٦٨
إذا جاوز. . .	قميـنُ	قيس بن الخَطيم ـ جميل	٤/ ٣٠٢، ٣٠٣
إذا جاء ضيف. . .	الضيـافنُ		٣/ ١٥٨
ووضعي لها. . .	قيـانُـه	أبو العَلاء المعرِّي	٣/ ١٢٠
يطعن بحوزي. . .	الكنـائنُ	الطِّرِمَّـاحُ	٢/ ٥٢، ١٣٢
ألا ربَّ مولود. . .	أبـوانِ	عمرو الجنبي	٤/ ٢٩٠
فبتُّ لدى البَيْتِ. . .	أزقـانِ	يعلى بن الأحول الأزدي	٤/ ٢٤٥
مَنْ يفعل. . .	مثـلانِ	عبد الرحمن بن حسَّان ـ حسان	٤/ ١٤٧
دَرَسَ المَنَا. . .	السُّوبـانِ	لَبيد بن ربيعة العامري	٣/ ١٠٧

البيــت	القافية	القائــل	الجزء والصفحة
تطليلين ليَّاني . . .	التقاضيـا	ذو الرمة	٣/ ٧٣
فيا جيلَ الرَّيان . . .	صاديـا	جمال العرب الأبيوردي	٤/ ١٥
طعامهم فوضى . . .	تنادينـا		٤/ ٩
دعاهن ردفي . . .	الصواديـا	عويف القوافي	٢/ ٢٥٨
فإن أدع اللواتي . . .	الّذينا	الكميت	٢/ ١٩٥
أيا راكباً أما عرضت. . .	تلاقيــا		١/ ٣٢٦، ٣٢٨
إذا كان لا يرضيك. . .	راضيــا	سوار بن المضرب	١/ ٢٤٤
ألا فآلبثـا. . .	غيـابيـا	عمرو بن أحمر الباهلي	٢/
بدا لي أني لستُ. . .	جائيــا	زهير ـ صرمة الأنصاري	٣/ ٢٥٣، ٤/ ٥٣، ٥٤
كان القطار استخزنتها	لآليــا	أبو إسماعيل الكاتب	٤/ ٣٥
خليلي عوجا على رسم. . . ومن ميَّه			٤/ ٢٩٥

٦ ـ فهرس أنصاف الأبيــات

البيــــت	القائل	الجزء، الصفحة
مــاض على الهم مقـدام الـوغى بـطل		٤/ ٢٣٣
مــن يـثــربـيــات قـــداد خـشـن		٢/ ٣٤٢
وحى بكـر طـعنـا طـعنـة نـجـرا		٢/ ٤١
والسـيــر عــن حـلب إلــيــك رحيــل		٢/ ٢٥١
وقلنــا لــه الـبـحــريـن أرض مـنيـعـة		٣/ ٣٨
والصَّــالحــات عـليهـا مـغلقاً بــاب		١/ ٥٢٣
ومــا زوَّدنـنـي غـيــر سـحـق عـمــامـة	مزرد	٢/ ٣٦
ونهنـهت نـفسي بعـدمـا كـدت أفعلـه		٣/ ٣٠٦
ويــشــكــر الــلَّـه لا يــشــكــر		
يــدوم الـفــرات فـوقـهـا ويـمــوج		٤/ ٣٩٨

٧ - فهرس الرجز

(التــــاء)

البيت	القائل	الجزء، الصفحة
(الجيم)		
لا هم إن كنت قبلت حجتج		٤/ ٣٦٦
فلا يزال ساجح نأسك بج		
أقمر نهات ينزى وافرتج		
حتى إذا ما أمسجت وأمسجا		٤/ ٣٦٧
حتى إذا بدت أعناق صبح أبلجا	العجاج	١/ ١٤٠
سفر الشمال الزبرج المزبرجا	=	٣/ ١٨٩
متخذات من ضعوات تولجا	جرير	٤/ ٣٥١
خالي عويف وأبو علجٍّ	رجل من البادية	٤/ ٣٦٥، ٣٦٦
المطعمان اللحم بالعشجٍّ	رجل من البادية	
وبالغداة كتل البرنجٍّ	رجل من البادية	
يقلع بالود وبالضيضجٍّ	رجل من البادية	
يغلى الدماغ بها كغلى الزبرج		٣/ ١٨٩
(الحاء)		
قد كاد من طول البلى أن يمصحا		٣/٣٠٣/٤٠٣، ٤/٣٣١
نحن الذون صَبَّحوا الصباحا		
يوم النخيل غاره ملحاحا		
يا لعطافنا ويا للرياح		١/ ٣٣٠
يا عين بكى بالدموع السفاح		
وأبكي على قتلى قريش الضواحي		
(الخاء)		
وصار وصل الغانيات أخا	العجاج	٢/ ٢٥٧

البيت	القائل	الجزء، الصفحة
لا تعدليني بامرىء هبيخ		٣/ ١٧٤
(الدال)		
كلكم يمشي رويد		٤/ ٢٩٥
كلكم يطلب صيد		
غير عمرو بن عبيد		
ربيته حتى إذا تمعددا		٣/ ١٦١
والخازباز السنم المجودا		٢/ ٢٩٧، ٢٩٨
رعيتها أكرم عود عودا		٢/ ٢٩٨
الصل والصيقل واليعضيدا		٢/ ٢٩٨
يجيب يدعو عامر مسعودا		٢/ ٢٩٨
نبئت أخوالي بني يريد	رؤبة	١/ ١٦٤، ١٦٥، ٢١٠
ظلما علينا لهم فديد	=	=
القوس فيها وتر عرند	حنظلة بن ثعلبة	٣/ ١٥٥
وايتصلت بمثل ضوء الفرقد		٤/ ٣٤١
قدني من نصر الخبيبين قدى	حُميد الأرقط ـ أبو نخيلة	٢/ ٥٧، ١٧٨
عدوني الثعلب فيما عدد		٣/ ٥٧
حتى استشاروا بي إحدى الأحد		
ليثا هريرا ذا سلاح معتَد		=
(الراء)		
أقسم بالله أبو حفص عمر	أعرابي	٢/ ١٢٣
ما إن بها من نقب ولا دبر	أعرابي	٢/ ١٢٤
فاغفر له اللهم إن كان فجر	=	٢/ ١٢٤
مالك عندي غير سهم وحجر		٢/ ١١٢

البيت	القائل	الجزء، الصفحة
وغير كبداء شديدة الوتر		٢/ ١١٣
ترمي بكفي كان من أرني البشر		٢/ ١٠٩
بغرة نجم هاج ليلا فانكدر	العجاج	٢/ ٢٩٦
إذا الكرام ابتدروا الباع بدر	=	٤/ ٣٣٦، ٣٣٧
تقضي البازي إذا البازي كسر	=	=
في بئر لا حور سرى وما شعر	=	٤/ ١١٦، ١١٧
تحفرها الأوتار والأيدي الشعر	زور العنبري	٤/ ٢٢١
والنبل ستون كأنها الجمر	= =	٤/ ٢٢١
في أسيب الغيطان محفوف الخطر	حكيم بن معية	٤/ ٤١١، ٤١٢
فيها عيائيل أسود ونمر	= =	=
حفت بأطواد جبال وسمر	= =	=
إذا تخازرتُ وما بي من خزر	النَّجاشي الحارثي، أو عمرو بن العاص	٣/ ٣٤٣، ٣٤٤
ثم كسرت الطرف من غير عور	=	=
ألقيتني ألوي بعيد المشمر	=	=
ذا صولة في المصمئلات الكبر	=	=
أرسل فيها مقرما غير قفر		١/ ٤٣٣
لا تتركني فيكم شطيرا		٤/ ١٥٦
إني إذن أهلك أو أطيرا		=
ليس بعلم ما حوى القمطر		٢/ ٣٥٥
ما العلم إلا ما حواه الصدر		=
إن البغاث بأرضنا يستنسر		٣/ ٣٥٣
تركب كل عاقر جمهور	العجَّاج	١/ ٤٢٠
مخافة وزعل المحبور	=	=

(الزاي)

(السين)

البيـــت	القائل	الجزء والصحفة
فـبـات مـنـتـصـبـا ومـا تـكـردسـا	العجاج	٤/ ١٧١
وقـيس عـيـلان ومـن تـقـيـسـا	رؤبة	٣/ ٣٤٢
كـل غـد صـائرٌ أمـسـا		٢/ ١٣٣
لا صبـر حـتـى تـلحـقـي بـعـنس		٤/ ٤٢٩
أهـل الـريـاط والـبـيض والـقـلنس		=
يـا صـاح يـا ذا الـضـامـر العـنس		١/ ٣٣٩، ٣٤٢
والـرَّحـل والأقـتـاب والـحـلس		=
عـهـدي بـقـومـي كـعـديـد الـطيس	رؤبة	٢/ ١٥٩
إذ ذهـب الـقـوم الـكـرام لـيس	=	=
(الشـيـن)		
قـد قـرنـوني بـعـجـوز حـجـمـرش		٣/ ٢٠٣
إن الـجـراء تـخـتـرش		٤/ ٤٥٤
فـي بـطن أم الهَمَّرش		
(الضـاد)		
دايـنـت أروى والـدُّيـون تـقـضـى	رؤبة	٣/ ٩٥
فـمـطلت بـعضاً وأدت بـعـضـا	=	=
سـألـتـهـا الـوصـل قـالـت مـض	أبي عوف	٢/ ٢٥٧، ٢٦٢
(الطـاء)		
مـا زلـت أسعـى معـهـم وأخـتـبط		٢/ ٩٢
حـتـى إذا جـنَّ الـظلام واخـتـلط		=
جـاؤوا بمـذق هـل رأيت الـذئب قط		=
(العيـن)		
مـال إلى أرطـاة حـقـف فـالـطجـع	منظور بن مرثد	٤/ ٣٦٢

البيت	القائل	الجزء والصفحة
فـوادي قـد انـقـطع		٤/ ٢٣٩
وضـرسـنـي قـد انـقـلع		=
يـا لـيـت أيـام الـصـبـا رواجـعـا		١/ ٢٨٦، ٤/ ٧٣
أمـا تـرى حيث سـهـيـل طـالـعـا		٢/ ٢٧٢
قـد صُـرَّت الـبـكـرة يـومـا أجـمـعـا		٢/ ٨٢
نـحـن بـنـو أم الـبـنـيـن الأربـعـة	لبيد بن ربيعة العامري	١/ ٤٩٠
نحـن خيـار عـامـر بـن صعصعـة	=	=
إلـيـك جـاوزنـا بـلاداً مـسـبـعـة	=	=
نخبـر عـن هـذا خبيـرا فـاسمعـه	=	=
مهـلا أبيت اللعن لا تـأكـل معـه	=	=
إنَّ اسـتـه مـن بـرص مـلـمـعـه	=	=
وإنـه يـدخـل فـيـهـا أصـبـعـه	=	=
يـدخـلـه حـتـى يـوارى أشـجـعـه	=	=
كـأنـمـا يـطلب شـيـئـا ضـيـعـه	=	=
يـا بـنـة عـمـي لا تـلومـي واهجعي	أبو النَّجم	١/ ٣٥١
قـد أصـبـحـت أم الـخـيـار تـدعي	أبو النَّجم	=
عـلـي ذنـبـاً كـلـه لـم أصـنـع	أبو النَّجم	=
(الفـــاء)		
الـنـسـر قـد يـركض وهـو هـاف	العجاج	٣/ ٧٨
يـدل بـقـدر ريـشـه الـغـداف	=	=
قـنـازعـا من زغـبٍ خـواف	=	=
سـرهـفـتـه وأيـمـا سـرهـاف	=	٣/ ٧٧، ٧٨
(القـــاف)		
يكـل وفـد الـريـح من حيث انخـرق	رؤبة	٣/ ١٧٣

البيـــت	القائل	الجزء والصفحة
كـأن أيـديـهـن بـالـقـاع الـقـرق	رؤبة	٣/ ٨٠، ٤/ ٤٢٠
أيـدي جـوار يـتـعـاطـيـن الـورق	=	٤/ ٤٢٠
وقـاتـم الأعـنـاق حـاوي الـمـحـتـرق	=	٤/ ١٧٨
مـشـتـبـه الأعـلام لـمـاع الـخـفـق	=	=
يـا دارمي بـدكـاديـك الـبـرق	=	٤/ ٣٢٧، ٣٢٨
صبـرا فقـد هيجب شـوق المشتَئِقْ	=	=
مـسـترخـيـا عـنـه ذعـاليـب الخـرق	=	٤/ ٣٥٥
إذا الـعـجـوز عـقـيـت فـطلق	=	٤/ ٤٢٧، ٤٢٨
ولا تـرضـاهـا ولا تـمـلـق	=	=
قـالـت سليمى اشتـر لـنـا سـويـقـا	العذافر الكندري	٤/ ١٧١
لـسـت أبـالـي أن أكـون مُحمِقَهْ	امرأة من العرب	٢/ ٤٥
إذا رأيـت خـصـيـة مـعـلـقـة	=	=
يـا عـجـبـا لـهـذه الـفـلـيـقـه	ابن قنان الرَّاجز	٢/ ٤٠٤
هـل تَغْلبـن الـقـربـاء الـريـقـه	=	=
يـا لـيـت أنـا وقـشـامـا نـلـتـقـي	أبو محمد الفقعسي	٢/ ١١٢
وهـو عـلى ظـهـر الـبَـعـيـر الأورق	=	=
بـيـن الدِّفِقّي والـنـجـاء الأدفـق		٣/ ١٨٠
ومـنـهـل لـيس لـه خـوارق		٤/ ٣٤١
ولـضـفـادي جـمـه نـقـانـق		=
أبـاب بـحـر ضـاحـك زهـوق		٤/ ٢٣١

(الكـــاف)

البيـــت	القائل	الجزء والصفحة
تـقـول بـنـتـي قـد أنـي إنـاكـا	رؤبة	٢/ ١٧٠
يـا أبـتـا عـلـك أو عـسـاكـا	=	٢/ ١٧٠، ١٨٦

البيـــت	القائل	الجزء والصفحة
إلـيـك حـتـى بـلـغـت ايـاكـا	حميد الأرقط	٢/ ١٤٧
كـأن بـيـن فـكـهـا والـفـك		١/ ٣٨٦، ٢/ ٢٥
فـارة مـسـك ذبـحـت فـي مـسـك		٢/ ٣٨٩
لبيكما لبيكما هـا أنـا ذا لـديكما	أميَّة بن أبي الصلت	٤/ ٩٥
(الـــلام)		
لـو أن قـومي حين أدعـوهم حـمـل		
على الجبال الصم لأرفض الجبـل		
إن الـكـريـم وأبـيـك يـعـتـمـل		٣/ ٣٥٢
إن لـم يجـد يـومـا على من يتكـل		=
رد عـلـيـنـا شـيـخـنـا ثـم بـحـلِ	عمرو بن يثربي، أو غيره	٢/ ٢٦٨
بـجـلي الآن مـن الـعـيـش بـجـل	لبيد	٢/ ٢٦٩
فَـقَـرِّبَـنْ هـذا وهـذا زحـلـه	أبو النجم	٤/ ٢٢٢
وأي أمـر شـيء لأفـعَـلَـه		٤/ ٨٦
أقـبـل سـيـل جـاد مـن أمـر الـلَّه	حنظلة بن مصبح	٤/ ٣٥٨
يـحـرد حـرد الـجـنَّـة الـمـغـلـه	=	٤/ ٣٥٨
قـد حـدونـاهـا بـهـيـد وهـلا	غيلان بن حريث، أو القتال	٢/ ٢٥٧
واغـد لـعـنـا فـي الـرهـان نـرسـلـه	أبو النجم	٤/ ٦٧
قـد مر يـومـان وهـذا الـثـالـي		٤/ ٣٤٢
وأنـت بـالـهـجـران لا تـبـالـي		=
كـأن فـي أذنـابـهـن الـشـول	أبو النجم	٤/ ٣٦٦
مـن عبس الـصـيـف قـرون الأجـل	=	=
إن تـتـخـلي يـا هـنـد أو تـعـتـلي	منظور بن مرثد	٤/ ٢٣٨
أو تـصبحي في الظَّـاعـن الـمـولى	=	=

البيــت	القائل	الجزء والصفحة
بــيــازل وجــنــاء أو عــيــهــل	منظور بن مرثد	٤/ ٢٣٨
وقــد أتــاهــا زمــن الــفــطحــل	العجاج	٣/ ١٩٠
والــصــخــر مــبــتــل كــطــيــن الــوحــل	=	=
تــقــول يــا ربــاه يــا رب هــل	جندل بن المثنى الطهوي	٣/ ٤٦
إن كــنــت مــن هــذا مــنــجــي أحــبــلى	=	=
إمــا بــتــطليــق وإمــا بــارحــلي	=	=
كــأن خــصــيــتــيــه مــن الــتــدلــدل	=	=
ظــرف عــجــوز فــيــه ثِــنْتَــا حــنــظل	=	٢/٣١٨، ٣١٩، ٣/٤٦
في لَــجَّــةٍ أمــســك فــلانــا عــن فــل	أبو النَّجم	٢/ ٤٠٩
يــا زيــد زيــد الــيــعــمــلات الــذبــل	عبد الله بن رواحة	١/ ٣٤٦، ٣٤٨
تــطاول الــلــيــل عــلــيــك فــانــزل	=	=
لــيــت الــقــســي كــلــهــا مــن أرجــل		١/ ٢٨٧
بــيــن رمــاحــي مــالــك ونــهــشــل	أبو النَّجم	٢/ ٣٢٩
مــهــر أبــي الــحــثــحــات لا تــشــلي	أبو الخضر اليربوعي	١/ ٣٦٦
بــارك فــيــك الــلَّــه مــن ذي إلّ	=	=
كــأن صــوت الــصــنــج في مــصــلصــلــه	أبو النَّجم العجلي	٣/ ٨٢، ٨٥

(الميــم)

البيــت	القائل	الجزء والصفحة
هــل يــنفعنــك الــيــوم إنْ همَّت بهم		٤/ ٣٤٨
كــثــرة مــا تــوصــي وتــعــقــاد الــرتــم		=
إنــي إذا مــا حــدث ألــمــا	أبو خراش الهذلي	١/ ٣٥٨
أقــول يــا لــلهــمــا يــا لــلهــمــا	=	=
يــا خــازبــاز أرســل الــلهــازمــا		٢/ ٢٩٧، ٢٩٩
إنــي أخــاف أن يــكــون لازمــا		=

البيـــت	القائل	الجزء والصفحة
مـتـى تـقـول الـقـلص الـرواسـمـا	هُدبة بن الخشرم العذري	٣/ ٢٧٥
يـحـمـلن أم قـاسـم وقـاسـمـا	=	=
بـل مـهـمـة قـطعـت بـعـد مـهـمـة	رؤبة	٤/ ٢٣٦
إن لـم يـروهـا فـمـه		٤/ ٣٦٠
لـو قلت مـا في قـومـهـا لم يـتـثم		١/ ٣٤٦، ٢/ ١٠٨
يـفـضـلهـا فـي حـسـب ومـيـسـم		= ، =
يـهـم فـيـه الـقـوم هـم الـشـحـم		٤/ ٢٩
أوالفـاً مكـة مـن ورق الـحـمـى	العجَّاج	٣/ ١٠٧
يضحكن عـن كـالـبـرد الـمـنـهـم	=	٣/ ٢٢٢، ٤/ ٢٩
فـخـنـدف هـامـة هـذا الـعـالـم	=	٤/ ٣٢٧
يـا هـالَ ذات الـمـنـطق التمتام	رؤبة	٤/ ٣٤٧
وكـفـك الـمـخـضـب الـبـنـام	=	=
لـيـوم روع وفـعـال مـكـرم	أبي الأخزر الحماني	٣/ ١١٣
يـا دار سلمى بحمـا طـان اسلمي		٣/ ١٨٧
شـتـان هـذا والـعـنـاق الـنـوم		٢/ ٢٥٢
والـمشـرب الـبـارد في ظـل الـدوم		=
كـأنـمـا يـسـقط مـن لـغـامـهـا		٤/ ٣١٨
بـيـت عـنـكـبـاة عـلى زمـامـهـا		=

(النـــون)

البيـــت	القائل	الجزء والصفحة
ظهـراهـمـا مـثـل ظـهـور الـتـرسـيـن	خِطَام الرِّيح المُجاشعي	٢/ ٣٢٩
إن تـقـتـلوا اليوم فقد سـبـيـنـا	المسيب بن زيد مناة	٣/ ٥٠
في حلقـكـم عظم وقد شـجـيـنـا	=	=
أنـا ابـن سـعـد أكـرم الـسـعـديـنـا	رؤبة	١/ ١٩٦

البيت	القائل	الجزء والصفحة
غيراء ميفاء على الرزون	حُميد الأرقط	٣/ ١٢٠
جد الربيع أرن الأرون	=	=
لا خطل الرجع ولا قرون	=	=
لاحق بطن بقرا سمين	=	٣/ ١١٧
من أجلك يالتي يتمت قلبي		١/ ٢٤٥
وأنت بعيدة بالوصل عني		=
إرهن بنيك عنهم أرهن بني		٤/ ٣٦٣
أيها البسائل عنهم وعني		٢/ ١٧٨
ليست من قيس ولا قيس مني		=
(الياء)		
حيِّ رباح يا قماح حي		٢/ ٤٠
لا تملأ الدلو وعرق فيها		٣/ ١٨١
قد دجا الليل فهيا هيا	ابن ميادة	٢/ ٢٢٨
فهي تنزي دلوها تنزيا		٣/ ٨٨
كما تنزي شهلة صبيا		=
يا مرحباه بحمار ناجيه		٢/ ٢١٤، ٤/ ١٩٢
ليت الحمام ليه	زرقاء اليمامة	٤/ ٤١
إلى حمامتيه	=	=
ومثله قديه	=	=
تَمَّ الحمامه ميه	=	=
ألا اضرب أنت أباط المطي		١/ ٤١٢
جار لا تستنكري عذيري	العجّاج	١/ ٢٥٥، ٣٥٦
سيري واشقاقي على بعيري	=	=
وكثرة الحديث عن شقوري	=	=

البيت	القائل	الجزء والصفحة
أطرابـاً وأنـت قـنـسـري	العجَّاج	٣/ ١٣٩، ١٤٠
والـدهـر بـالـمـرء دواري	=	٣/ ١٤٠
افـنـى الـقـرون وهـو قـعـسـري	=	=
وبـالـدُّهـى تـحـيـل الـمـدهـي	=	=
مـن أن شـجـاك مـنـزل عـمـي	=	=
قـدمـا يـرى في عـهـده الـكـرسي	=	=
مـحـرنـجـم الـجـامـل والـنـؤى	العجاج	٣/ ١٣٩، ١٤٠، ١٨٥
ألـم تـكـن حلفـت بـالـلّه الـعـلى		٤/ ٤٧
إن مـطايـاك لـمـن خـيـر الـمـطي		=
لا هـيـثـم الـلـيـلـة لـلـمـطي		١/ ٥٠٢، ٥٠٣، ٢/ ٢٥
ولا فَتىً مـثـل ابـن خـيـبـري		١/ ٥٠٤
قـالـت لـهـا هـل لـك يـا تـافـي	الأغلب العجلي	٢/ ٦٩
قـالـت لـه مـا أنـت بـالـمـرضـي	=	=
يـأكـل أزمـان الـهـزال والـسـنـي		٢/ ٣٥٣

٨ - فهرس الأعلام

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(س)

(ش)

(ص)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

٩ ـ فهرس الشعراء

١٠٨، ٣١٩، ٤/ ٢٨، ٦٧، ١٣٧، ٢٨٥.

١٠ ـ فهرس القبائل

١١ ـ فهرس الكتب المذكورة في المتن

١٢ ـ فهرس المواضع والأماكن

١٣ ـ فهرس المصادر والمراجع

أولاً ـ المخطوطات:

١ ـ ابن الأثير المُبارك بن محمد أبو السعادات مجد الدين ٦٠٦ هـ:
(البديع في علم العربية)، نسخة عاطف أفندي ونسخة جامعة برنستون، وهذه الأخيرة مصورة في مركز البحث العلمي.

٢ ـ الإسكافي محمد بن عبد اللّه الخطيب ٤٢٠ هـ:
(المجالس) ـ نسخة كوبرلي.

٣ ـ الأصفهاني؟ لعله: أبو القاسم إسماعيل بن محمد ٥٣٥ هـ:
(إعراب القرآن) ـ نسخة دبلن.

٤ ـ الأصفهاني جامع العلوم علي بن الحسين الباقولي ٥٤٣ هـ:
(شرح اللمع) ـ نسخة لا له لي ـ ونسخة ولي الدين، وهي هناك مجهولة المؤلف.

٥ ـ ابن الأعرابي الحَسَن بن أحمد الأسود الغندجاني ٤٢٠ هـ:
١ ـ (فُرحة الأديب).
٢ ـ (إصلاح ما غلط فيه أبو عبداللّه النمري في شرح الحماسة أولاً وثانياً).
٣ ـ (أسماء خيل العرب).

٦ ـ ابن إياز الحسين بن بدر البغدادي ٦٨١ هـ:
١ ـ (قواعد المُطارحة) ـ نسخة دار الكتب ـ ونسخة الأحمدية بحلب ونسخة بايزيد عمومية.
٢ ـ (شرح ضروري التّصريف لابن مالك).
ـ نسخة شهيد علي ـ ونسخة أحمد الثالث.

٣ ـ (المَحصول في شرح الفُصول) ـ نسخة شيخ الإسلام في المدينة المنورة ونسخة ولي الدين ـ ونسخة دار الكتب المصرية.

٧ ـ ابن بَرهان عبد الواحد بن علي الأسدي العكبري ٤٥٦ هـ:

ـ (شرح اللمع له) نسخة دار الكتب وهي هناك باسم (اللمع).

٨ ـ ابن بَرّي: عبداللّه بن بَري أبو محمد المقدسي المصري ٥٨٢ هـ:

١ ـ (أجوبة المَسائل العَشر لملك النحاة) نُسخة باريس.

٢ ـ (شرح أبيات الإيضاح) نسخة دار الكتب.

٩ ـ ابن بَزيزَة: عبد العزيز بن إبراهيم ٦٦٢ هـ:

(شرح الجُمل للزجاجي) نسخة كوبرلي.

١٠ ـ التَّميمي أحمد بن عبد القادر ١٠٠٥ هـ:

ـ (الطبقات السنيَّة) نسخة حميدية.

١١ ـ الثَّمانيني عمر بن ثابت ٤٤٢ هـ:

(شرح اللُّمع) ـ نسخة دار الكتب ـ ونسخة الأحساء.

١٢ ـ ابنُ جِنّي عثمان بن جنى أبو الفتح النحوي ٣٩٢ هـ:

(إعراب الحَماسة) لأبي تَمَّام = شرح الحماسة.

١٣ ـ ابن حَريق عَلِيّ بن محمد البَلَنْسِيّ ٦٢٢ هـ:

ـ (رسالة أبيات الجُمل) ـ نسخة الزّاوية الحمزاوية.

ـ (شرحُها له) نسخة الاسكوريال.

١٤ ـ الحُسَيني ٦٩٥ هـ:

ـ (تكملة التكملة للمنذري (نسخة كوبرلي وهي بخطه).

١٥ ـ أبو حيَّان الأندلسي محمد بن يوسف الغِرناطي أثير الدين ٧٥٤ هـ:

١ ـ (التَّذييل والتَّكميل في شرح التسهيل).

عشرة أجزاء ١، ٢، ١٠، نسخةُ الأسكوريال بخطّ ابن مكتوم والبقية من نسخة دار الكتب ـ ونسخة شهيد علي في تِسعة أجزاء.

٢ ـ (ارتشاف الضَّرب) نسخة دار الكتب.

١٦ ـ ابنُ الخَبَّاز أحمد بن الحُسين المَوصلي أبو العباس ٦٣٧ هـ:

١ ـ (تَوجيه اللمع) ـ نسخة الأزهرية ـ ونسخة لا له لي.

٢ ـ (شرحُ ألفية ابن مُعطي) = (الغُرَّة المَخفِيَّة) نُسخة الاسكوريال.

١٧ ـ ابنُ خَروف عَلِيّ بن محمد أبو الحسن الحَضرمي الأشبيلي ٦٠٦ هـ:
ـ (شرحُ الجُمل للزجاجي) ـ نسخة مراكش.
ـ (شرحُ كتابِ سيبويه) (قطعة منه) دار الكتب المصرية.
١٨ ـ ابنُ خَلف سُليمان بن بَنِين الأنصاري المصري ٦١٤ هـ:
ـ (لُباب الألباب في شرح أبيات الكِتاب).
نُسخة الشَّيخ حَسَن حُسني عبد الوَهَّاب بتونس.
١٩ ـ ابنُ الدَّهان سَعيد بن المبارك ناصحُ الدّين ٥٦٩ هـ:
(شرحُ اللُّمع) = (الغُرَّة).
ـ نسخةٌ قِيلج على وهي هناك (شرحُ الإيضاح لابن جني) ـ ونسخةُ دار الكتب المصرية ـ ونسخة كُوبرلي وهي هُناك مَجهولة المُؤلِّف.
٢٠ ـ الذَّهَبِيّ محمد بن أحمد أبو عبدالله شمس الدّين ٧٤٨ هـ:
١ ـ (سِيَر أعلام النُّبلاء) نُسخة أحمد الثالث.
٢ ـ (تاريخُ الإسلام) = (التَّاريخ الكَبير) نُسخة.
٢١ ـ ابنُ أبي الرَّبيع عُبيدالله بن أحمد العُثماني الأموي القُرشي الأندلسي ٦٨٨ هـ:
١ ـ (القَوانين النَّحوية) = (المُلَخَّص في النَّحو) في مجلدين.
ـ نُسخة الاسكوريال عليها خَطُّه ـ ونُسخة الزّاوية الحَمزاوية ـ ونسخة الخِزانة العامة بالرِّباط وهذه الأخيرة مصورة عند الأستاذ علي بن سُلطان الحَكَمِيّ وهو يُحَقِّقُ الكِتاب.
٢ ـ (شرحُ الجُمل) = (البسيط).
نُسخة الخزانة العامّة بالرباط.
٣ ـ (شرحُ الإيضاح) الشَّرح الكَبير = (الكافي في الإفصاح) عدّة مُجَلَّدات من مكتبات مختلفة.
٢٢ ـ ابنُ رُشَيد محمّد بن عمر ٧٢١ هـ:
(رحلة ابن رُشيد) = (ملءَ العَيبَة...).
أجزاءٌ منه، نُسخة الاسكوريال وهي بخَطِّهِ.
٢٣ ـ الرُّعينِيّ: أحمد بن يُوسف بن مالك الغِرناطي ٧٧٩ هـ:
(شرحُ ألفيَّة ابن مُعطي) الجزءُ الثَّاني فقط ـ نسخة برلين.

٢٤ ـ الرُّماني: علي بن عيسى أبو الحسن ٣٨٤ هـ:
(شرحُ كتاب سِيبويه) نسخة داماد إبراهيم كاملة ـ ونسخة فيض اللّه ـ ونسخة فينا.
٢٥ ـ الزَّجاج: إبراهيم بن إسحاق النَّحوي ٣١١ هـ:
(إعـراب القرآن ومعـانيه) نسخـة القَرويين في عشرة مُجلّدات كتبت من ٣٨٢ ـ ٣٨٤ هـ:
وكتب على النسخة: (مُلخص إعراب..).
٢٦ ـ ابنُ السِّيد: عبداللّه بن محمد أبو محمّد البَطليوسي ٥٢١ هـ:
١ ـ (الحُلَل في شرح أبيات الجُمل) نسخة اليمن.
٢ ـ (المسائل والأجوبة) رجعت إلى نسخ دبلن وتونس والاسكوريال، وأكثر اعتمادي على نُسخة القَرويين بفاس.
٢٧ ـ ابن سيدة: علي بن إسماعيل الدَّاني الأندلسي ٤٥٨ هـ:
(شرحُ أبيات الجمل) نسخةُ دار الكتب المصرية. وهي نسخةٌ مجهولـة المؤلف عَثرنا على غيرها فعرفنا نِسبتها إليه، وقد أنهيت تحقيقه مع زميلي الأخ عياد الثُّبيتي.
٢٨ ـ السِّيرافي: الحسنُ بن عبداللّه ٣٦٨ هـ:
(شرحُ كتابِ سيبويهِ) نسخة دارِ الكُتُب المصرِّية، خمسةُ أجزاءٍ منه بِخَطِّ عبد الله البَغدادي، ونسخةُ حميدية، ونَسخةُ شهيد علي مصوّرةٌ وهذه الأخيرة مصورة في جامعة الرياض.
٢٩ ـ الشَّاطِبيّ: إبراهيم بن مُوسى أبو إسحاق ٧٩٠ هـ:
(شرح ألفية ابن مالك). الأزهرية الأول فقط من نسخة في ستة أجزاء.
٣٠ ـ الشَّلوبين: عُمر بن محمد أبو علي الأزدي الإشبيلي ٦٤٥ هـ:
(شرحُ المقدّمة الجُزوليَّة).
ـ نسخةُ حسن حُسني عبد الوهَّاب بتونس ـ ونُسخة برلين التي تسمى هُناك:
(شرحُ الجُمل لابن خروف) ـ ونسخة الاسكوريال (الشرح الصغير).
٣١ ـ الصَّفارُ: قاسم بن علي البطليوسي ٦٣٨ هـ:
(شرحُ كتاب سيبويه) الجـزءُ الأول، نُسخة كُوبرلي، ونسخةُ الخِزانة العامَّة.
٣٢ ـ الصَّيميري: عبدُ اللّه بن عَلِيّ بن إسحاق؟.
التَّبصِرَة نسخةُ الخِزانة العامَّة.

٣٣ ـ ابنُ عصفور: عليّ بن مُؤمن أبو الحَسن الحَضرَميّ الأشبيلي ٦٦٩ هـ:
١ ـ (شرحُ الجُمل) نسخة ولي الدين.
٢ ـ (ضرائرُ الشِّعر) نسخة حميدية بخط البغدادي.
٣ ـ (شرحُ أبيات الإيضاح) مجهول المؤلف في دار الكتب أرجح أنه من تأليفه.
٣٤ ـ ابن عَطِيَّة: عبد الحَقّ بن غالب القاضي أبو مُحَمَّد ٥٤٦ هـ:
ـ (مُعجم شيوخ ابن عطية)، نسخة الرباط.
٣٥ ـ العُكبَرِيّ: عبدُ اللَّه بن الحُسين أبو البقاء الحنبلي ٦١٦ هـ:
١ ـ (التَّبيين عن مذاهب النَّحويين) رسالة ماجستير.
٢ ـ (شرحُ اللُّمع) نسخة خدابخش.
٣ ـ (شرحُ الإيضاح) نسخة الفاتح. ونسخة دار الكتب.
٣٦ ـ ابن عقيل: عبداللَّه بن عقيل بهاء الدين ٧٦٩ هـ:
ـ (شرحُ التَّسهيل) = (المُساعد) نسخة شهيد علي.
٣٧ ـ العَلَويّ: عُمر بن محمد بن إبراهيم الكُوفي ٥٣٩ هـ:
ـ (شرحُ اللُّمع) واسمه (البَيَانُ)، نسخة الظاهرية، ونسخة عاطف أفندي.
٣٨ ـ الفَارِسِيّ: الحَسَن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي ٣٧٧ هـ:
١ ـ (التَّعليقة على كِتاب سيبويه) شهيد علي.
٢ ـ (المَسائل الحَلَبِيَّات) التَّيمورية.
٣ ـ (المَسائِل الشِّيرازيات) راغب باشا.
٤ ـ (المَسائل البَغداديات) = (المُشكلة) شهيد علي.
٥ ـ (المَسائِل البَصريات) شهيد علي.
٦ ـ (المَسائِل المَنثورة) شهيد علي.
وهذه الكتب بِخَطّ أحمد بن تَميم بن هشام اللَّبلي المتوفى سنة ٦٢٥ هـ.
٣٩ ـ ابنُ فارس: أحمد بن فارس بن زكريا الرازي ٣٩٥ هـ:
ـ (المُجمل في اللُّغة) نسخة بني جامع.
٤٠ ـ الفَيروز آبادي: محمَّد بن يَعقوب، مَجدُ الدّين ٨١٧ هـ:
ـ (المِرقاة الوَفِيَّة في طبقات الحنفية) نسخة شيخ الإسلام عارف حكمت.
٤١ ـ ابن قاضي شُهبة: أبو بكر أحمد ٨٥١ هـ:
ـ (طبقات النحاة واللغويين) نسخة الظاهرية.

٤٢ ـ القُرطبي: هارون بن موسى بن جندل ٤٠١ هـ:
ـ (تَفسير عُيون سيبويه) نسخة المتحف البريطاني.
٤٣ ـ ابنُ القَوَّاس: عبد العزيز بن جمعة الموصلي النحوي ٦٩٦ هـ:
١ ـ (شرح كافية ابن الحاجب) نسخة الازهرية.
٢ ـ (شرح ألفية ابن معطي) نسخة الاسكوريال.
٤٤ ـ القَيسي: حسن بن عبدالله الأندلسي أبو علي؟
ـ (إيضاح شواهد الإيضاح) نسخة الأسكوريال.
٤٥ ـ الكَفَويّ: محمود بن سليمان ٩٩٠ هـ:
ـ (كتائب أعلام الأخيار في تراجم أصحاب النعمان المختار) = (طبقات الحنفية) نسخة أيا صوفيا، ونسخة شهيد علي.
٤٦ ـ اللَّبلي: أحمد بن يوسف أبو العباس ٦٩١ هـ:
ـ (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل) نسخة دار الكتب.
٤٧ ـ المُرادي: حَسَن بن قاسم ٧٤٩ هـ:
ـ (شرح التسهيل) نسخة دار الكتب، ونسخة الفاتح.
٤٨ ـ ابنُ مَلكون: إبراهيم بن إسحاق ٥٨٢ هـ:
ـ (إيضاح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهج)، نسخة الاسكوريال.
٤٩ ـ ناظر الجَيش: محمَّد بن يوسف ٧٧٨ هـ:
ـ (شرح التسهيل) نسخة دار الكتب ونسخة الرباط.
٥٠ ـ ابنُ النَّحاس: محمد بن إبراهيم بهاء الدين الحلبي ٦٩٨ هـ
ـ (التَّعليقة على المُقرَّب) نسخة الأزهرية.
٥١ ـ الهَرمي: عُمر بن عِيسى بن إسماعيل ٧٠٢ هـ:
ـ (المُحَرَّر في النَّحو) نسخة دار الكتب عليها خطه.
٥٢ ـ ابنُ هشام: محمد بن أحمد السبتي اللخمي ٥٧٧ هـ:
ـ (الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل، وما وقع في شرح أبيات سيبويه للأعلم الشنتمري من الوهم والخلل) نسخة الرباط مصورة لصديقنا عياد الثبيتي.
٥٣ ـ اليَمَنِيّ: لم أعرف اسمه على التعيين، والذي يَغلب على ظني أنه عبد اللطيف الشَّرجيّ ٨٠٢ هـ وعلى أية حال فالمؤلف يَمنيٌّ بالتأكيد.

- (ائتلاف النُصرة في اختلاف نُحاة الكُوفة والبَصرة) مسوَّدة المؤلف أنهيتُ تحقيقه سنة ١٣٩٨ هـ وهو معدٌّ للطبع.

٥٤ - ابنُ يَسعون: يُوسف بن يَبقى أبو الحَجَّاج ٥٤٢ هـ - تقريباً -

- (المِصباح في شرحِ شواهِدِ الإيضاح) نسخة الأحمدية بحلب، ونُسخة (لا له لي).

ثانياً - المطبوعات:

(أ)

١ - الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٣٥١ هـ:
- تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق سنة ١٩٦٠، ١٩٦١ م.

٢ - الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي ٣٤٠ هـ:
تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق سنة ١٩٦٢ م.

٣ - الأخبار الموفقات للزبير بن بكار ٣٥٦ هـ:
تحقيق شامي مكي العاني، بغداد ١٩٧٢ م.

٤ - أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٣٦٨ هـ:
نشره كرنكو، الكاثوليكية بيروت ١٩٣٦ م.

٥ - الاختيارين للأخفش الأوسط علي بن سليمان ٣١٥ هـ:
تحقيق د. فخر الدين قباوة، دمشق ١٩٧٤ م.

٦ - الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٤٢١ هـ:
حيدر آباد سنة ١٣٣٢ هـ:

٧ - الأزهية في علم الحروف للهروي ٤١٥ هـ:
تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق ١٩٧١ م.

٨ - أساس البلاغة للزمخشري ٥٣٨ هـ:
القاهرة ١٩٥٣ م.

٩ - الاستيعاب لابن عبد البر ٤٦٣ هـ:
في هامش الإصابة سنذكره بعد قليل.

١٠ - أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ٤٧١ هـ:
تحقيق هـ. ريتر. استانبول ١٩٥٤ م.

١١ ـ أسماء خَيل العرب لابن الأعرابي ٢٣١ هـ:
تحقيق دلافيدا، بريل ١٩٢٨ م.
١٢ ـ أسماء المغتالين... لابن حبيب = نوادر المخطوطات.
١٣ ـ الأشباه والنظائر للسيوطي ٩١١ هـ:
حيدر آباد ١٣٥٩ هـ:
١٤ ـ الاشتقاق لابن دريد ٣٢١ هـ:
تحقيق عبد السلام محمد هارون. القاهرة ١٩٥٨ م.
١٥ ـ اشتقاق أسماء اللَّه للزجاجي ٣٤٠ هـ:
تحقيق عبد الحسين المبارك. النجف ١٩٧٤ م.
١٦ ـ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ٨٥٢ هـ:
مطبعة السعادة بمصر، ١٣٢٨ هـ:
١٧ ـ إصلاح الخَلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي ٥٢١ هـ:
تحقيق حمزة النشرتي الرياض ١٩٧٩ م.
وتحقيق سعيد عبد الكريم سعودي الذي سماه الحلل وإصلاح... بغداد ١٩٨٠.
١٨ ـ إصلاح المنطق لابن السكيت ٢٤٤ هـ:
تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. دار المعارف ١٩٧٠ م.
١٩ ـ الأصمعيات للأصمعي ٢١٦ هـ:
تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. دار المعارف ١٩٦٤ م.
٢٠ ـ الأصول لابن السراج ٣١٦ هـ:
تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ١٩٧٠ م ـ ١٩٧٣ م (١، ٢).
٢١ ـ الأضداد لابن الأنباري ٣٢٨ هـ:
تحقيق أبي الفضل. الكويت ١٩٦٠.
الأضداد للأصمعي، وأبي حاتم، وابن السكيت = ثلاثة كتب في الأضداد.
٢٢ ـ الأضداد لأبي الطيب اللغوي ٣٥١ هـ:
تحقيق د. عزة حسن، دمشق ١٩٦٣ م.
٢٣ ـ الأعلام للزركلي. بيروت ١٩٦٩ م.
٢٤ ـ الأغاني لأبي الفرج ٣٥٦ هـ. طبعة دار الكتب.
٢٥ ـ الإفصاح للفارقي ٤٨٧ هـ:
تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ١٩٨٠ م.

٢٦ ـ الاقتضاب لابن السيد البطليوسي ٥٢١ هـ بيروت ١٩٠١ م.
٢٧ ـ إقليد الخزانة لعبد العزيز الميمني. جامعة البنجاب ١٩٢٧ م.
٢٨ ـ ألقاب الشعراء لمحمد بن حبيب ٢٤٥ هـ = نوادر المخطوطات.
٢٩ ـ أمالي الزَّجاجي ٥٤٠ هـ:
تحقيق عبد السلام محمد هارون القاهرة ١٣٨٢ هـ:
٣٠ ـ أمالي ابن الشجري ٥٤٢ هـ حيدر آباد ١٣٤٩ هـ:
أمالي القالي = النوادر.
٣١ ـ أمالي اليزيدي ٣١٠ هـ:
حيدر آباد ١٩٤٨ م.
٣٢ ـ الأمثال لأبي عكرمة الضبي ٢٥٠ هـ:
تحقيق د. رمضان عبد التواب. دمشق ١٩٧٤ م.
٣٣ ـ إنباه الرواة... للقفطي ٦٤٦ هـ:
تحقيق أبي الفضل دار الكتب ١ ـ ٣، ١٩٥٥ م ٤/١٩٧٣ م.
٣٤ ـ أنساب الخيل لابن الكلبي هشام بن محمد ٢٠٤ هـ:
تحقيق أحمد زكي. دار الكتب ١٩٤٦ م.
٣٥ ـ الإنصاف لابن الأنباري ٥٧٧ هـ:
تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد. السعادة ١٩٦١ م.
٣٦ ـ الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ٣٧٧ هـ:
تحقيق د. حسن الشاذلي فرهود. مصر ١٩٦٩ م.
٣٧ ـ الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٣٤٠ هـ:
تحقيق د. مازن المبارك. مصر ١٩٥٩ م.
٣٨ ـ إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٣٢٨ هـ:
تحقيق محيى الدين رمضان. دمشق ١٩٧١ م.
٣٩ ـ أيْمان العرب للنُّجَيرِميّ ٣٥٥ هـ ـ تقريباً ـ
تحقيق محبّ الدين الخطيب. السلفية، ١٣٨٢ هـ:
٤٠ ـ الإيناس للوزير المغربي ٤١٨ هـ:
تحقيق حمد الجاسر الرياض ١٩٨٠ م.
٤١ ـ أيام العرب. د. عادل جاسم البياتي الأول فقط.
بغداد سنة ١٩٧٦ م.

(ب)

٤٢ ـ البارع لأبي علي القالي ٣٤٠ هـ:
تحقيق د. هاشم الطعان بيروت ١٩٧٥ م.
٤٣ ـ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٧٥٤ هـ، السعادة بمصر ١٣٢٨ هـ:
٤٤ ـ برنامج شيوخ الرعيني ٦٦٦ هـ:
تحقيق إبراهيم شبوخ، دمشق ١٩٦٢ م.
٤٥ ـ البُرهان في علوم القرآن للزركشي ٧٩٤ هـ:
تحقيق أبي الفضل، الحلبي بمصر ١٩٥٧ م ـ ١٩٥٨ م.
٤٦ ـ بغية الوعاة = طبقات النحويين.
٤٧ ـ البُلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزآبادي ٨١٨ هـ:
تحقيق محمد المصري، دمشق ١٩٨٢ م.
٤٨ ـ البَيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٥٧٧ هـ:
تحقيق طه عبد الحميد. القاهرة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ م.
٤٩ ـ البَيان والتبيين للجاحظ ٢٠٦ هـ:
تحقيق عبد السلام محمد هارون مصر ١٩٤٨ م.

(ت)

٥٠ ـ تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٢٧٦ هـ:
تحقيق سيد أحمد صقر، دار التراث القاهرة ١٩٧٣ م.
٥١ ـ تاجُ العَروس للزبيدي ١٢٠٥ هـ:
طبعة الكويت ١ ـ ١٨، والخيرية بمصر ١٣٠٦ هـ:
٥٢ ـ تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (الترجمة العربية).
١ ـ ٣ ترجمة د: عبد الحليم النجار، ٤ ـ ٦ ترجمة د: رمضان عبد التواب.
ود: سيد يعقوب بكر. القاهرة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ م.
٥٣ ـ تاريخ إربل لابن المستوفى الأربلي ٦٣٩ هـ (جزء منه).
تحقيق د: سامي الصقار بغداد ١٩٨٠ م.
٥٤ ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٤٦٣ هـ.
السعادة بمصر ١٩٣١ م.

٥٥ ـ تاريخ الطبري ٣١٠ هـ:
تحقيق أبي الفضل دار المعارف بمصر.
٥٦ ـ تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ٤٠٣ هـ:
الدار المصرية للتأليف والترجمة القاهرة ١٩٦٦ م.
٥٧ ـ التبيان في شرح الديوان المنسوب إلى العكبرى ٦١٦ هـ:
تحقيق مصطفى السقا وآخرين الحلبي بمصر ١٩٥٦ م.
٥٩ ـ تحصيل عين الذهب... (شرح أبيات سيبويه) للأعلم ٤٧٦ هـ:
= انظر الكتاب لسيبويه.
٦٠ ـ تحفة الأبية.. للفيروزآبادي ٨١٨ هـ = (نوادر المخطوطات).
٦١ ـ تفسير الطبري ٣١٠ هـ:
تحقيق محمود شاكر ١ ـ ١٦ دار المعارف.
وطبعة الحلبي بمصر ١٩٥٤ م.
٦٢ ـ تفسير القرطبي ٦٧١ هـ = الجامع لأحكام القرآن دار الكتب.
٦٣ ـ تفسير الزمخشري ٥٣٨ هـ = الكشاف.
مطبعة الحلبي بمصر ١٩٥٤ م.
٦٤ ـ التَّقفية في اللغة للبندنيجي ٢٨٤ هـ:
تحقيق خليل إبراهيم العطية بغداد ١٩٧٦ م.
٦٥ ـ التّكملة والذّيل والصلة للمراكشي ٧٠٣ هـ:
حقق بعض أجزائه د: إحسان عباس و د: محمد بن شريفة دار الثقافة ببيروت.
٦٦ ـ التّكملة لوفيات النقلة للمنذري ٦٥٦ هـ:
تحقيق بشار عواد معروف النجف ١٣٨٨ هـ ١ ـ ٨ (قطعة منه).
٦٧ ـ التَّكملة والذيل والصلة للصغاني ٦٥٠ هـ:
دار الكتب المصرية.
٦٨ ـ تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب لابن الفوطي ٧٢٣ هـ (القسم الرابع).
تحقيق د. مصطفى جواد دمشق ١٩٦٥ م.
٦٩ ـ التّمام في تفسير شعر هذيل لابن جني ٣٩٢ هـ: (قطعة منه).
تحقيق أحمد مطلوب وآخرين بغداد ١٩٦٢ م.

٧٠ ـ تَهذيب الأسماء واللغات للنووي ٦٧٦ هـ المنيرية.
٧١ ـ تهذيب اللُّغة للأزهري ٣٧٠. القاهرة: ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ م.
٧٢ ـ تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ٨٥٢ هـ حيدر آباد ١٣٢٥ هـ:
٧٣ ـ التَّوطئة لأبي علي الشلوبين ٦٤٥ هـ:
تحقيق يوسف أحمد المطوع القاهرة: ١٩٧٣ م.
٧٤ ـ التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ٤٤٤ هـ:
تحقيق أوتوبرتزل استانبول ١٩٣٠ م.

(ث)

٧٥ ـ ثلاثة كتب في الأضداد.
تحقيق هفنر المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٩١٢ م.
٧٦ ـ ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي ٤٢٩ هـ:
تحقيق أبي الفضل مصر ١٩٦٥ م.

(ج)

٧٧ ـ الجبال والأمكنة والمياه للزمخشري ٥٣٨ هـ:
تحقيق إبراهيم السامرائي بغداد ١٩٦٨ م.
٧٨ ـ الجُمل للزجاجي ٣٤٠ هـ:
تحقيق ابن أبي شنب الطبعة الثانية باريس ١٩٥٢ م.
٧٩ ـ جَمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ٣٩٥ هـ:
تحقيق د. عبد المجيد قطامش وأبي الفضل مصر ١٩٦٤ م.
٨٠ ـ جَمهرة أنساب العرب لابن حزم ٤٥٦ هـ:
تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف بمصر ١٩٧١ م.
٨١ ـ جَمهرة أنساب قريش للزبير بن بكار ٢٥٦ هـ:
تحقيق محمود شاكر الجزء الأول مطبعة المدني بمصر ١٣٨١ هـ:
٨٢ ـ جمهرة اللُّغة لابن دريد ٣٢١ هـ:
نشر كرنكو حيدر آباد ١٣٤٤ هـ:

٨٣ ـ الجَنى الدّاني في حروف المعاني للمرادي ٧٤٩ هـ:
تحقيق د: فخر الدين قباوة حلب ١٩٧٣ م.
تحقيق د: طه محسن الموصل ١٩٧٦ م.
٨٥ ـ الجيم لأبي عمرو الشيباني ٢٠٨ هـ:
القاهرة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ م.

(ح)

٨٦ ـ حاشية الصبان ١٢٠٥ هـ طبعة الحلبي بمصر.
٨٧ ـ حُجَّة القراءات لابن زنجلة؟
تحقيق سعيد الأفغاني بنغازي ١٩٧٤ م.
٨٨ ـ حَذف من نسب قريش لمؤرج السدوسي ١٩٨٠ هـ:
تحقيق صلاح الدين المنجد القاهرة ١٩٦٠ م.
٨٩ ـ الحُلل في شرح أبيات الجمل لابن السِّيد ٥٢١ هـ:
تحقيق مصطفى إمام القاهرة ١٩٧٩ م.
٩٠ ـ الحَماسة البصرية لصدر الدين البصري ٦٥٩ هـ:
تحقيق مختار أحمد حَيْدَر آباد ١٩٦٤ م.

(خ)

٩١ ـ خزانة الأدب للبغدادي ١٠٩٣ هـ:
بولاق ١٢٩٩ هـ وبهامشها شرح الشواهد للعيني.
٩٢ ـ الخصائص لابن جني ٣٩٢ هـ:
تحقيق محمد علي النجار. دار الكتب ١٩٥٢ هـ:
٩٣ ـ الخيل لأبي عبيدة ٢١٠ هـ. حيدر آباد ١٣٥٨ هـ:

(د)

٩٥ ـ الدُّرة الفاخرة لحمزة الأصفهاني ٣٥١ هـ:
تحقيق عبد المجيد قطامش مصر ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ م.

٩٦ ـ دَلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ٤٧١ هـ:
المطبعة العربية بمصر.
٩٧ ـ ديوان الأحوص.
تحقيق عادل سليمان القاهرة ١٩٧٠ م.
٩٨ ـ ديوان الأخطل بشرح السكري.
تحقيق د. فخر الدين قباوة حلب ١٩٧١ م.
٩٩ ـ ديوان الأدب للفارابي ٣٥٠ هـ:
أحمد مختار عمر القاهرة.
١٠٠ ـ ديوان أبي الأسود الدُّؤلي.
تحقيق محمد حسن آل ياسين، بيروت ١٩٧٤ م.
١٠١ ـ ديوان الأسود بن يعفر.
تحقيق د. نوري حمودي القيسي، بغداد ١٩٧٠ م.
١٠٢ ـ ديوان الأعشى.
تحقيق د. محمد محمد حسين.
المطبعة النموذجية بمصر.
١٠٣ ـ ديوان امرىء القيس.
تحقيق أبي الفضل إبراهيم. القاهرة ١٩٦٩ م وطبعة ابن أبي شنب الجزائري ١٩٧٤ م.
١٠٤ ـ ديوان أوس بن حجر.
تحقيق د. محمد يوسف نجم بيروت ١٩٦٠ م.
١٠٥ ـ ديوان بشار بن برد.
محمد الطاهر بن عاشور الشركة التونسية للتوزيع، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ١٩٧٦ م.
١٠٦ ـ ديوان بشر بن أبي خازم.
تحقيق عزة حسن، دمشق ١٩٧٣ م.
١٠٧ ـ ديوان ثوبه بن الحمير.
تحقيق خليل العطية، بغداد ١٩٦٨ م.
١٠٨ ـ ديوان جرير.
تحقيق نعمان أمين طه دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م.

١٠٩ ـ ديوان جميل.
تحقيق د. حسين نصار القاهرة مكتبة مصر ١٩٦٨ م.
١١٠ ـ ديوان حاتم الطائي.
تحقيق عادل سليمان، المدني بمصر.
١١١ ـ ديوان الحارث بن حلزة اليشكري.
تحقيق هاشم الطعان بغداد ١٩٦٩ م.
١١٢ ـ ديوان حسان بن ثابت.
تحقيق د. وليد عرفات بيروت.
١١٣ ـ ديوان الخرنق.
تحقيق د: حسين نصار دار الكتب ١٩٦٩ م.
١١٤ ـ ديوان ذي الأصبع العدواني.
تحقيق عبد الوهاب العدواني، ومحمد نايف الدليمي الموصل ١٩٧٣ م.
١١٥ ـ ديوان ذي الرُّمة بشرح أبي نصر الباهلي.
تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح. دمشق ١٩٧٢ م ـ ١٩٧٣ م.
١١٦ ـ ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب).
نشره وليم بن آلورد لايبزك ١٩٠٣ م.
١١٧ ـ ديوان زيد الخيل.
تحقيق نوري حمودي، القيسي النجف ١٩٦٨ م.
١١٨ ـ ديوان سُحيم عبد بنى الحسحاس.
تحقيق عبد العزيز الميمني الراكوني، دار الكتب المصرية ١٩٥٠ م.
١١٩ ـ ديوان سَلامة بن جندل السعدي.
تحقيق د: فخر الدين قباوة حلب ١٩٦٨ م.
١٢٠ ـ ديوان سُويد بن أبي كاهل اليشكري.
تحقيق شاكر العاشور البصرة ١٩٧٢ م.
١٢١ ـ ديوان الشَّماخ بن ضرار.
تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م.
١٢٢ ـ ديوان طرفة بشرح الأعلم.
تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، دمشق ١٩٧٥ م.

١٢٣ ـ ديوان الطرماح.
تحقيق عزة حسن دمشق ١٩٦٨ م.
١٢٤ ـ ديوان الطفيل الغنوي.
تحقيق محمد عبد القادر أحمد بيروت ١٩٦٨ م.
١٢٥ ـ ديوان عامر بن الطفيل.
بيروت ١٩٦٢ م.
١٢٦ ـ ديوان العبَّاس بن مرداس.
تحقيق يحيى الجبوري بغداد ١٩٦٨ م.
١٢٧ ـ ديوان عبيد بن الأبرص.
تحقيق د/ حسين نصار، القاهرة ١٩٥٧ م.
١٢٨ ـ ديوان عُبيد الله بن قيس الرقيات.
تحقيق د. محمد يوسف نجم بيروت ١٩٥٨ م.
١٢٩ ـ ديوان العَجَّاج بشرح الأصمعي.
تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي، دمشق ١٩٧١ م.
١٣٠ ـ ديوان عدي بن زيد.
تحقيق محمد جبار العبيـد، بغداد ١٩٦٥ م.
١٣١ ـ ديوان العَرجي.
تحقيق خضر الطَّائي ورَشيد العبيدي، بغداد ١٩٥٦ م.
١٣٢ ـ ديوان علقمة الفحل.
تحقيق لُطفي الصَّقال ودرية الخطيب، حلب ١٩٦٩ م.
١٣٣ ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة.
تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، السعادة بمصر ١٩٦٠ م.
١٣٤ ـ ديوان عمرو بن قميئة.
تحقيق حسن كامل الصيرفي، القاهرة ١٩٧٠ (مجلة معهد المخطوطات).
وتحقيق خليل العطية بغداد ١٩٧٢ م.
١٣٥ ـ ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي.
تحقيق مطاع الطرابيشي، دمشق ١٩٧٤ م.
١٣٦ ـ ديوان عنترة.
تحقيق محمد سعيد مولوي، دمشق المكتب الإسلامي.

١٣٧ ـ ديوان الفرزدق.
دار صادر بيروت ١٩٦٦ م وطبعة الصاوي.
١٣٨ ـ ديوان القتّال الكلابي.
تحقيق إحسان عباس، بيروت ١٩٦١ م.
١٣٩ ـ ديوان القطامي.
تحقيق إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب بيروت ١٩٦٠ م.
١٤٠ ـ ديوان أبي قيس بن الأسلت.
تحقيق د. حسن محمد باجودة، القاهرة ١٩٧٣ م.
١٤١ ـ ديوان قيس بن الخطيم.
تحقيق د. ناصر الدين الأسد، بيروت ١٩٦٧ م.
١٤٢ ـ ديوان كثير.
جمع وتحقيق إحسان عباس، بيروت ١٩٧١ م.
١٤٣ ـ ديوان كعب بن زهير.
دار الكتب المصرية ١٩٥٠ م.
١٤٤ ـ ديوان لبيد بن ربيعة.
تحقيق إحسان عبّاس، الكويت ١٩٦٢ م.
١٤٥ ـ ديوان لَيلى الأخيلية.
تحقيق خليل وجليل العطية بغداد ١٩٦٧ م.
١٤٦ ـ ديوان مالك بن الريب.
تحقيق نوري حمودي القيسي القاهرة ١٩٦٩ م (مجلة معهد المخطوطات).
١٤٧ ـ ديوان المُتلمس الضّبعي.
تحقيق حسن كامل الصيرفي القاهرة ١٩٧٠ م (مجلة معهد المخطوطات).
١٤٨ ـ ديوان مَجنون لَيلى.
تحقيق عبد الستار فراج القاهرة.
١٤٩ ـ ديوان مسكين الدارمي.
تحقيق خليل العطية بغداد سنة ١٩٧٠ م.
١٥٠ ـ ديوان ابن مقبل.
تحقيق عزة حسن، دمشق ١٩٦٢ م.

١٥٢ ـ ديوان المعاني لأبي هلال العسكري ٣٩٥ هـ:
القاهرة ١٩٥٢ م.
١٥٣ ـ ديوان معن بن أوس.
تحقيق د. نوري حمودي القيسي، د. حاتم الضامن بغداد سنة ١٩٧٧ م.
١٥٤ ـ ديوان النّابغة الذبياني.
تحقيق د. شكري فيصل بيروت ١٩٦٨ م.
١٥٥ ـ ديوان ابن هرمة القرشي.
تحقيق محمد جبار المعيبد، النجف ١٩٦٩ م.

(ذ)

١٥٦ ـ ذيل الأمالي لأبي علي القالي ٣٤٠ هـ:
دار الكتب ١٩٢٦ م.
١٥٧ ـ ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب.
مطبعة السنّة المحمدية، القاهرة ١٩٥٢ م.

(ر)

١٥٨ ـ ربيع الأبرار للزمخشري ٥٣٨ هـ:
تحقيق د. سليم النعيمي بغداد ١٩٧٦ م الجزء الأول.
١٥٩ ـ الرَدُّ على الزبيدي في لحن العوام لابن هشام ٥٧٧ هـ:
تحقيق د. عبد العزيز مطر نشر جزءاً منه في (مجلة معهد المخطوطات) ١٩٦٦ م.
١٦٠ ـ وَصف المباني في حروف المعاني للمالقي ٧٠٢ هـ:
تحقيق أحمد محمد الخراط. دمشق ١٩٥٧ م.
١٦١ ـ الرُّوض الأُنُف للسهيلي ٥٨١ هـ:
تحقيق عبد الرحمن الوكيل القاهرة ١٩٦٧ م.
١٦٢ ـ الرُّوضُ المِعطار للحميري محمد بن عبد المنعم.
تحقيق د. إحسان عباس.

(ز)

١٦٣ ـ زَادُ المَسير في علم التفسير لابن الجوزي ٥٩٧ هـ:
المكتب الإسلامي دمشق ١٩٦٥ م.
١٦٤ ـ الزَّاهر لابن الأنباري ٣٢٨ هـ:
تحقيق د. حاتم الضامن بغداد ١٩٧٩ م.
١٦٥ ـ الزَّاهر لأبي منصور الأزهري ٣٧٠ هـ:
تحقيق محمد جبر الألفي الكويت ١٩٧٩ م.
١٦٦ ـ زَهر الآداب للحُصري القيرواني ٤٥٣ هـ:
تحقيق البجاوي ١٩٥٣ م.

(س)

١٦٧ ـ السَّبعة في القراءات لابن مجاهد ٣٢٤ هـ:
تحقيق شوقي ضيف دار المعارف بمصر، ١٩٧٢ م.
١٦٨ ـ سرّ صناعة الإعراب لابن جني ٣٩٢ هـ:
تَحقيق مصطفى السّقا وآخرين مصر ١٩٥٤ م.
ـ سِمط الَّلآلي = الَّلآلي.
١٦٩ ـ السِّير النَّبوية لابن هشام محمد بن عبد الملك ٢١٣ هـ:
تحقيق مصطفى السقا وآخرين الحلبي بمصر ١٩٥٥ م.

(ش)

١٧٠ ـ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ١٠٩٣ هـ:
مكتبة القدسي بمصر ١٣٥٠ هـ:
١٧١ ـ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٨٥ هـ:
تحقيق محمد علي سلطاني، دمشق ١٩٧٦ م.
١٧٢ ـ شرح أبيات المغني للبغدادي ١٠٩٣ هـ:
١ ـ ٧، دمشق ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠ م.
١٧٣ ـ شرح اختيارات المفضل الضبي للتبريزي ٥٠٢ هـ.
تحقيق د. فخر الدين قباوة دمشق ١٣٩١ هـ.

١٧٤ ـ شرح أشعار هذيل للسكري ٢٧٥ هـ:
تحقيق عبد الستار أحمد فراج دار العروبة بمصر ١٣٨٤ هـ:
١٧٥ ـ شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ٩٠٥ هـ.
الحلبي بمصر.
١٧٦ ـ شرح التَّصريف الملوكي لابن يعيش ٦٤٣ هـ:
تحقيق د. فخر الدين قباوة حلب ١٩٧٣ م.
١٧٧ ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٦٩ هـ: (الشرح الكبير).
تحقيق صاحب أبو جناح الجزء الأول سنة ١٩٨٠ م.
١٧٨ ـ شرح ديوان أبي محجن الثقفي لأبي هلال العسكري ٣٩٥ هـ:
١٧٩ ـ شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٥٠٢ هـ:
تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة حجازي القاهرة.
١٨٠ ـ شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٢١ هـ:
تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون القاهرة ١٩٥١ م.
١٨١ ـ شرح ديوان زهير.
نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب.
١٨٢ ـ شرح شواهد المغني للسيوطي ٩١١ هـ. دمشق ١٩٦٦م.
١٨٣ ـ شرح عمدة الحافظ لابن مالك ٦٧٢ هـ:
تحقيق عدنان الدوري، بغداد ١٩٧٧ م.
١٨٤ ـ شرح القصائد التسع المشهورات لابن النحاس ٣٣٧ هـ:
تحقيق: أحمد خطاب العمر، بغداد ١٩٧٣ م.
١٨٥ ـ شرح القصائد العشر للتبريزي ٥٠٢ هـ:
تحقيق د. فخر الدين قباوة، حلب ١٩٧٣ م.
١٨٦ ـ شرح الكافية للرضى ٦٨٤ هـ:
الآستانة ١٢٧٥ هـ، وطبعة ليبيا (الجزء الأول).
١٨٧ ـ شرح ما يقع فيه التصحيف والتَّحريف لأبي أحمد العسكري ٣٨٢ هـ:
تحقيق عبد العزيز أحمد، الحلبي بمصر ١٩٦٣ م.
١٨٨ ـ شرح المفصل لابن يعيش ٦٤٣ هـ:
إدارة الطباعة المنيرية بمصر.
١٨٩ ـ شرح المفضليات لابن الأنباري القاسم بن بشار ٣٠٤ هـ:

تحقيق لايل بيروت ١٩٢٠ م.

١٩٠ ـ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦٥٦ هـ:

تحقيق أبي الفضل ١٩٦٧ م.

١٩١ ـ شِعر الحارث بن ظالم.

تحقيق عادل البياتي، بغداد ١٩٧٢ م.

١٩٢ ـ شِعر حارثة بن بدر.

تحقيق د. نوري حمودي القيسي بغداد ١٩٧٤ م.

١٩٣ ـ شِعر أبي حيَّة النميري.

تحقيق يحيى الجبوري. دمشق ١٩٧٥ م.

١٩٤ ـ شِعر خفاف بن ندبة.

تحقيق د. نوري حمودي القيسي، بغداد ١٩٦٨ م.

١٩٥ ـ شِعر الخوارج تحقيق د. إحسان عباس بيروت ١٩٧٤ م.

١٩٦ ـ شِعر أبي دؤاد الإيادي.

تحقيق غرنباوم نشر ضمن كتاب (دراسات في الأدب العربي).

١٩٧ ـ شِعر الرَّاعي النُّميري.

تحقيق د. ناصر الحاني دمشق ١٩٦٤ م.

١٩٨ ـ شِعر ربيعة بن مقروم الضبي.

تحقيق د. نوري حمودي القيسي بغداد ١٩٦٨ م.

١٩٩ ـ شِعر أبي زبيد الطائي.

تحقيق د. نوري حمودي القيسي بغداد ١٩٦٨ م.

٢٠٠ ـ شِعر سُويد بن كُراع العُكلي.

تحقيق د. حاتم الضامن ١٩٧٩ م (المورد).

٢٠١ ـ شِعر عبد الرَّحمن بن حسان.

تحقيق د. سامي مكي العاني، بغداد ١٩٧١ م.

٢٠٢ ـ شِعر عبدالله بن الزَّبير الأسدي.

تحقيق يحيى الجبوري بغداد ١٩٧٤ م.

٢٠٣ ـ شِعر عبدة بن الطبيب.

تحقيق د. يحيى الجبوري بغداد ١٩٧١ م.

٢٠٤ ـ شِعر عبدالله بن الحُر الجُعفي.

تحقيق نوري حمودي القيسي = (شعراء أمويون).
٢٠٥ ـ شِعر عَمرو بن أحمر الباهلي.
تحقيق حسين عطوان، دمشق دار الحياة.
٢٠٦ ـ شِعر عمرو بن شأس.
تحقيق د. يحيى الجبوري، النجف ١٩٧٦ م.
٢٠٧ ـ شِعر قيس بن زهير.
تحقيق عادل البياتي النجف ١٩٧٢ م.
٢٠٨ ـ شِعر الكُميت بن زيد الأسدي.
تحقيق د. داود سلوم النجف ١٩٦٩ م.
٢٠٩ ـ شِعر مالك ومتمم.
تحقيق ابتسام مرهون الصفار بغداد ١٩٦٨ م.
٢١٠ ـ شِعر المُثقب العبدي.
تحقيق حسن كامل الصيرفي، القاهرة ١٩٧٠ م (مجلة معهد المخطوطات).
٢١١ ـ شِعر المخبل السعدي.
تحقيق حاتم الضّامن بغداد ١٩٧٣ م (المورد).
٢١٢ ـ شِعر المِرار بن سعيد الفقعسي = (شعراء أمويون).
حققه د. نوري حمودي القيسي.
٢١٣ ـ شِعر المُرقش الأكبر.
تحقيق د. نوري حمودي القيسي الرياض ١٩٧٠ م (مجلة العرب).
٢١٤ ـ شِعر مُزاحم العقيلي.
تحقيق د. نوري حمودي القيسي القاهرة ١٩٧٦ م (مجلة معهد المخطوطات).
٢١٥ ـ شِعر النَّابغة الجعدي.
المكتب الإسلامي دمشق ١٩٦٤ م.
٢١٦ ـ شِعر نُصيب بن رباح.
تحقيق د. داود سلوم بغداد ١٩٦٨ م.
٢١٧ ـ شِعر النُّعمان بن بشير.
تحقيق د. يحيى الجبوري، بغداد ١٩٦٨ م.
٢١٨ ـ شِعر النَّمر بن تولب.
تحقيق نوري حمودي القيسي بغداد ١٩٦٩ م.

٢١٩ ـ شِعر هُدْبة بن الخشرم.

تحقيق يحيى الجبوري دمشق ١٩٧٦ م.

٢٢٠ ـ شِعر يَزيد بن الطثرية.

تحقيق د. حاتم الضامن بغداد ١٩٧٣ م.

٢٢١ ـ شِعر يَزيد بن مفرغ الحميري.

تحقيق د. داود سلوم بغداد ١٩٦٨ م.

وتحقيق د. عبد القدوس أبو صالح بيروت ١٩٧٥ م.

٢٢٢ ـ شُعراء أمويون.

د. نوري حمودي القيسي جامعة الموصل ١٩٧٦ م.

٢٢٣ ـ الشّعر والشعراء لابن قتيبة ٢٧٦ هـ:

تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ م.

٢٢٤ ـ شفاء الغليل للشهاب الخفاجي ١٠٦٩ هـ:

المنيرية بالأزهر ١٩٥٢ م.

(ص)

٢٢٥ ـ الصَّاحبي لابن فارس ٣٩٥ هـ:

تحقيق سيد أحمد صقر الحلبي بمصر ١٩٧٧ م.

٢٢٦ ـ الصِّحاح للجوهري ٣٩٣ هـ:

تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ١٩٥٦ م.

٢٢٧ ـ صفة جزيرة العرب للهمداني ٣٣٤ هـ:

تحقيق محمد علي الأكوع منشورات دار اليمامة الرياض ١٩٧٤ م.

٢٢٨ ـ الصّناعتين لأبي هلال العسكري ٣٩٥ هـ:

تحقيق محمد علي البجاوي الحلبي بمصر ١٩٧١ م.

ض)

٢٢٩ ـ ضَرائر الشعر لابن عصفور ٦٦٩ هـ:

تحقيق إبراهيم محمد، دار الأندلس ببيروت.

(ط)

٢٣٠ ـ طَبقات الحنابلة لأبي يعلى ٥٢٦ هـ:
تحقيق محمد حامد الفقي، القاهرة ١٩٥٢ م.
٢٣١ ـ طَبقات فحول الشعراء لابن سلام ٢٣٢ هـ:
تحقيق محمود محمد شاكر.
٢٣٢ ـ طَبقات القُرَّاء (غاية النهاية) لابن الجزري ٨٣٣ هـ:
تَحقيق برجستراسر وبرتزل، القاهرة ١٩٣٢ ـ ١٩٣٥ م.
٢٣٣ ـ طبقات القُراء للذهبي ٧٤٨ هـ (معرفة القراء الكبار).
تحقيق جاد الحق مصر ١٩٦٩ م.
٢٣٤ ـ طبقات الحنفية = (الجواهر المضية) للقرشي ٧٧٥ هـ:
تحقيق د. عبد الفتاح الحلو ١ ـ ٢ فقط.
وطبعة حيدر آباد ١٣٣٢ هـ:
٢٣٥ ـ طبقات الشافعية للأسنوي ٧٧٢ هـ:
تحقيق د. عبداللّٰه الجبوري بغداد ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ م.
٢٣٦ ـ طبقات الشافعية (الطبقات الكبرى) للسبكي ٧٧١ هـ:
تحقيق محمود الطناجي وعبد الفتاح الحلو الحلبي بمصر.
٢٣٧ ـ طبقات المفسرين للداودي ٩٤٥ هـ:
تحقيق علي محمد عمر القاهرة ١٩٧٢ م.
٢٣٨ ـ طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ٨٥١ هـ:
الأول فقط تحقيق د. محسن عياض بغداد ١٩٧٤ م.
٢٣٩ ـ طبقات النُحاة واللغويين للزبيدي ٣٧٩ هـ:
تحقيق أبي الفضل دار المعارف بمصر ١٩٧٣ م.
٢٤٠ ـ طبقات النحاة للسيوطي ٩١١ هـ = (بغية الوعاة).

(ع)

٢٤١ ـ العُباب للصغاني ٦٥٠ هـ:
تحقيق محمد حسن آل ياسين بغداد ١٩٧٧ م (الأول فقط).
٢٤٢ ـ العَصا لأسامة بن منقذ ٥٨٤ هـ:

تحقيق حسن عباس الهيئة المصرية ـ الاسكندرية.
٢٤٣ ـ عيون الأخبار لابن قتيبة ٢٧٩ هـ:
دار الكتب المصرية ١٩٢٥ ـ ١٩٣٠ م.
٢٤٤ ـ العين للخليل بن أحمد ١٧٠ هـ:
تحقيق عبدالله درويش بغداد ١٩٦٧ م.

(غ)

٢٤٥ ـ غريب الحديث لأبي عبيد ٢٢٤ هـ:
حيدر آباد ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ م.
٢٤٦ ـ غريب الحديث لابن قتيبة ٢٧٦ هـ:
تحقيق د: عبدالله الجبوري بغداد ١٩٧٧ م.
وتحقيق د: رضا السويسي الجزء الأول تونس ١٩٧٩ م.
ـ غريب الحديث لابن الأثير ٦٠٦ هـ = النهاية.
ـ غريب الحديث للزمخشري ٥٣٨ هـ = الفائق.

(ف)

٢٤٧ ـ الفائق في غريب الحديث للزمخشري ٥٣٨ هـ:
تحقيق أبي الفضل والبجاوي الحلبي بمصر.
٢٤٨ ـ الفاخر للمفضل بن سلمة ٢٩١ هـ:
تحقيق. عبد العليم الطَّحاوي مصر ١٩٦٠ م.
٢٤٩ ـ الفتوح لابن أعثم الكوفي ٣١٤ هـ: ـ تقريباً.
حيدر آباد ١٩٦٩ م.
٢٥٠ ـ الفرق لثابت بن أبي ثابت؟ القرن الرابع.
تحقيق محمد الفاسي فاس ١٩٧٤ م.
٢٥١ ـ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري ٤٨٧ هـ:
تحقيق إحسان عباس، وعبد المجيد عابدين بيروت ١٩٧١ م.
٢٥٢ ـ فهرست ما رواه عن شيوخه ابن خير الأشبيلي ٥٧٥ هـ: بيروت ١٩٦٢ م.
٢٥٣ ـ الفَوائد المحصورة في شرح المقصورة لابن هشام اللخمي ٥٧٥ هـ:

تحقيق أحمد عبد الغفور عطار بيروت ١٩٨٠ م.

٢٥٤ ـ فَوات الوفيات لابن شاكر ٧٦٤ هـ:

تحقيق د. إحسان عباس بيروت ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ م.

(ق)

٢٥٥ ـ القوافي للأخفش الأوسط ٢١٦ هـ:

تحقيق أحمد راتب النفاخ بيروت ١٩٧٤ م.

٢٥٦ ـ القِسطاس في العروض للزمخشري ٥٣٨ هـ:

تحقيق د. بهيجة الحسيني بغداد ١٩٦٩ م.

(ك)

٢٥٧ ـ الكامل للمبرد ٢٨٥ هـ:

تحقيق أبي الفضل وسيد شحاته.

٢٥٨ ـ الكامل في التاريخ لابن الأثير + ٦٣ هـ. دار صادر بيروت ١٩٦٦ م.

٢٥٩ ـ الكتاب لسيبويه ١٨٠ هـ:

بولاق ١٣١٦ ـ ١٣١٧ هـ وبهامش شرح شواهده للأعلم.

٢٦٠ ـ كشف الظنون لحاجي خليفة ١٠٦٧ هـ:

استانبول ١٩٤١ م.

٢٦١ ـ الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب ٤٣٨ هـ:

تحقيق محيى الدين رمضان دمشق ١٩٧٤ م.

٢٦٢ ـ كني الشعراء لمحمد بن حبيب = (نوادر المخطوطات).

(ل)

٢٦٣ ـ اللآلي شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري ٤٨٧ هـ:

القاهرة ١٣٥٤ هـ:

٢٦٤ ـ اللاّمات للزجاجي ٣٤٠ هـ:

تحقيق د. مازن المبارك دمشق ١٩٦٩ م.

٢٦٥ ـ اللُّباب لابن الأثير ٦٣٠ هـ:
مصر ١٣٥٦ هـ:
٢٦٦ ـ لسان العرب لابن منظور ٧١١ هـ:
طبعة بولاق وطبعة بيروت ١٩٦٨ م.
٢٦٧ ـ لسان الميزان لابن حجر ٨٥٢ هـ:
حيدر أباد ١٣٣١ هـ:
٢٦٨ ـ اللمع في علم العربية لابن جني ٣٩٢ هـ:
تحقيق فائز فارس دار الثقافة الكويت.
٢٦٩ ـ لبس في كلام العرب لابن خالويه ٣٧٠ هـ:
تحقيق أحمد عبد الغفور عطار بيروت ١٩٧٩ م.

(م)

٢٧٠ ـ ما بنته العرب على فَعَالِ للصغاني ٦٥٠ هـ:
تحقيق عزة حسن دمشق ١٩٦٤ م.
٢٧١ ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ٤١٢ هـ:
تحقيق المنجي الكعبي، الدار التونسية ١٩٧١ م.
٢٧٢ ـ ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٣١١ هـ:
تحقيق هدى محمود قراعه القاهرة ١٩٦٧ م.
٢٧٣ ـ المُبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جني ٣٩٢ هـ:
الترقي، دمشق ١٣٤٨ هـ:
٢٧٤ ـ مَجاز القرآن لأبي عبيدة ٢١٠ هـ:
تحقيق محمد فؤاد سزكين، السعادة بمصر ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢ م.
٢٧٥ ـ مجالس ثعلب ٢٩٢ هـ:
تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف بمصر ١٩٦٠ م.
٢٧٦ ـ مجالس العلماء للزجاجي ٣٤٠ هـ:
تحقيق عبد السلام هارون الكويت ١٩٦٢ م.
٢٧٧ ـ مجمع الأمثال للميداني ٥١٨ هـ:
تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، السعادة بمصر ١٩٥٩ م.

٢٧٨ ـ المُحبَّر لمحمد بن حبيب ٢٤٥ هـ:
حيدر أباد ١٩٤٢ م.
٢٧٩ ـ المحتسب لابن جني ٣٩٢ هـ:
تحقيق علي النجدي وآخرين القاهرة ١٩٦٦، ١٩٦٩ م.
٢٨٠ ـ المحرر الوجيز لابن عطية ٥٤٦ هـ:
تحقيق المجمع العلمي بفاس ١ ـ ٧ فقط.
٢٨١ ـ المحكم لابن سيدة ٤٥٨ هـ:
الحلبي بمصر ١٩٥٨ م ١ ـ ٦ فقط.
٢٨٢ ـ مختلف القبائل ومؤتلفها لابن حبيب ٢٤٥ هـ:
تحقيق حمد الجاسر مع كتاب (الإيناس) تقدم ذكره.
٢٨٣ ـ المخصص لابن سيدة ٤٥٨ هـ: ـ بيروت.
٢٨٤ ـ المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٢٨ هـ:
تحقيق طارق الجنابي بغداد ١٩٧٨ م.
٢٨٥ ـ المذكر والمؤنث للفراء ٢٠٧ هـ:
تحقيق د. رمضان عبد التواب ١٩٧٥ م.
٢٨٦ ـ مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ٣٥١ هـ:
تحقيق أبي الفضل مصر ١٩٥٥ م.
٢٨٧ ـ مراصد الاطلاع لابن عبد الحق ٧٣٩ هـ:
تحقيق البجاوي، الحلبي بمصر ١٩٥٤ م.
٢٨٨ ـ المُزهر للسيوطي ٩١١ هـ:
تحقيق جاد المولى وآخرين الحلبي بمصر.
٢٨٩ ـ مُشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٤٣٨ هـ:
تحقيق د. حاتم الضامن بغداد ١٩٧٥ م.
٢٩٠ ـ المَصون في الأدب لأبي أحمد العسكري ٣٨٢ هـ:
تحقيق عبد السلام هارون الكويت ١٩٦٠ م.
٢٩١ ـ المَعارف لابن قتيبة ٢٧٦ هـ:
تحقيق ثروت عكاشة دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م.
٢٩٢ ـ معاني الحُروف للرماني ٣٨٤ هـ:
تحقيق د. عبد الفتاح شلبي مصر ١٩٧٣ م.

٢٩٣ ـ معاني القرآن للأخفش ٢١٦ هـ:
تحقيق فائز فارس، الكويت ١٩٧٩ م.
٢٩٤ ـ معاني القرآن للفراء ٢٠٧ هـ:
تحقيق نجاتي وآخرين القاهرة ١٩٥٥ ـ ١٩٧٢ م.
٢٩٥ ـ المَعاني الكبير لابن قتيبة ٢٧٦ هـ:
حيدر آباد ١٩٤٩ هـ:
٢٩٦ ـ مَعاهد التنصيص للعباسي ٩٦٣ هـ:
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، السعادة بمصر ١٣٦٧ هـ:
٢٩٧ ـ مُعجم الأدباء لياقوت الحموي ٦٢٦ هـ:
دار المأمون بمصر ١٩٣٦ م مطبعة مرجليوث.
٢٩٨ ـ مُعجم البلدان لياقوت ٦٢٦ هـ:
بيروت ١٩٥٦ م.
٢٩٩ ـ مُعجم شواهد العربية.
عبد السلام هارون، الخانجي بمصر ١٩٧٢ م.
٣٠٠ ـ مُعجم ما استعجم لأبي عبيد البكري ٤٨٧ هـ:
القاهرة ١٩٤٥ ـ ١٩٥١ م.
٣٠١ ـ مُعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة.
الترقي، دمشق ١٩٦٤ م.
٣٠٢ ـ المُعرَّب للجواليقي ٥٤٠ هـ:
تحقيق أحمد شاكر دار الكتب المصرية ١٩٦٩ م.
٣٠٣ ـ المُعمرون والوصايا لأبي حاتم.
تحقيق عبد المنعم عامر الحلبي بمصر ١٩٦١ م.
٣٠٤ ـ المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي ٦١٠ هـ:
٣٠٥ ـ مُغني اللَّبيب لابن هشام ٧٥٦ هـ:
تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله دار الفكر بيروت ١٩٦٤ م.
٣٠٦ ـ المُفَصَّل في علم العربية للزمخشري ٥٣٨ هـ:
القاهرة ١٣٣٢ هـ:
٣٠٧ ـ المُفَضَّليات للمفضل الضبي.
تحقيق أحمد شاكر، وعبد السَّلام هارون دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م.

٣٠٨ ـ مقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصبهاني ٣٥٦ هـ:
تحقيق سيد أحمد صقر، القاهرة ١٩٤٩ م.
٣٠٩ ـ المقاصد النحوية للعيني ٨٥٥ هـ:
بهامش خزانة الأدب ـ تقدم ذكره.
٣١٠ ـ مقاييس اللغة لابن فارس ٣٩٥ هـ:
تحقيق عبد السلام هارون القاهرة ١٣٦٦ هـ:
٣١١ ـ المقتضب للمبرد ٢٨٥ هـ:
تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة.
٣١٢ ـ المقرب لابن عصفور ٦٦٩ هـ:
تحقيق د. عبداللّه الجبوري ود. عبد الستار الجواري بغداد ١٩٧١ م.
٣١٣ ـ الممتع في التصريف لابن عصفور ٦٦٩ هـ:
تحقيق د. فخر الدين قباوة حلب ١٩٧٠ م.
٣١٤ ـ الممتع في صنعة الشعر لعبد الكريم النهشلي.
تحقيق د. المنجى الكعبي الدار العربية ١٩٧٨ م.
وتحقيق د. محمد زغلول سلام دار المعارف بالاسكندرية.
٣١٥ ـ من اسمه عَمرو من الشُعراء لابن الجراح ٢٩٦ هـ:
تحقيق حمد الجاسر (مجلة العرب) (بعض).
٣١٦ ـ المنتظم لابن الجوزي ٥٩٧ هـ:
أجزاء منه في حيدر آباد ١٣٥٧ هـ:
٣١٧ ـ المُنصف لابن جني ٣٩٢ هـ:
تحقيق ابراهيم مصطفى وعبداللّه أمين مصر ١٩٥٤ ـ ١٩٦٠ م.
٣١٨ ـ من نسب إلى أمّه من الشعراء لابن حبيب = (نوادر المخطوطات).
٣١٩ ـ المنمق لابن حبيب.
حيدر آباد ١٩٦٤ م.
٣٢٠ ـ منهج السَّالك لأبي حيان الأندلسي ٧٥٤ هـ:
نشر بعضاً منه جليزر نيو هافن ١٩٤٧ م.
٣٢١ ـ المؤتلف والمختلف للآمدي ٣٧٠ هـ:
تحقيق عبد الستار فراج الحلبي مصر ١٩٦١ م.

٣٢٢ ـ الموشح للمرزباني ٣٨٤ هـ:
تحقيق البجاوي، القاهرة ١٩٦٥ م.

(ن)

٣٢٣ ـ نَسب قريش لمصعب بن عبدالله الزبيري.
تحقيق بروفنسال القاهرة ١٩٥٣ م.
٣٢٤ ـ النَّشر في القراءات العشر لابن الجزري ٨٣٣ هـ:
مطبعة مصطفى محمد بمصر.
٣٢٥ ـ نَفح الطيب للمقري التلمساني
تحقيق إحسان عباس بيروت ١٩٦٨ م.
٣٢٦ ـ النَقائض لأبي عبيدة ٢١٠ هـ:
تحقيق بيفن، ليدن ١٩٠٥ ـ ١٩٠٨ م.
٣٢٧ ـ نَكت الهميان للصفدي.
القاهرة ١٩١١ م.
٣٢٨ ـ النِّهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٦٠٦ هـ:
تحقيق محمود الطناحي الحلبي بمصر ١٩٦٣ ـ ١٩٦٥ م.
٣٢٩ ـ النَّوادر لأبي علي القالي ٣٤٠ هـ:
مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٦ م.
٣٣٠ ـ النَّوادر لأبي زيد الأنصاري.
الكاثوليكية، بيروت ١٨٩٤ م.
٣٣١ ـ نوادر المخطوطات: حققها عبد السلام هارون القاهرة ١٩٥١ ـ ١٩٥٤ م.
٣٣٢ ـ نور القبس لليغموري ٦٧٣ هـ:
تحقيق زلهايم الكاثوليكية بيروت ١٩٦٤ م.

(هـ)

٣٣٣ ـ هدية العارفين للبغدادي.
استانبول ١٩٦٤ م.
٣٣٤ ـ همع الهوامع للسيوطي ٩١١ هـ.
السعادة بمصر ١٣٢٧ هـ.

(و)

٣٣٥ ـ الواضح في علم العربية للزبيدي ٣٧٩ هـ:

تحقيق أمين السيد دار المعارف بمصر ١٩٧٥ م.

٣٣٦ ـ الوافي بالوفيات للصفدي ٧٦٤ هـ:

أجزاء منه باعتناء: ريتر ١٩٣٠ ـ ١٩٥٩ م.

٢٣٧ ـ الورقة لابن الجراح ٢٩٦ هـ:

تحقيق عزام وفراج ط ٢ دار المعارف بمصر.

٢٣٨ ـ وفيات الأعيان لابن خلكان ٦٨١ هـ:

تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة بيروت.

(ي)

٣٣٩ ـ يتيمة الدهر للثعالبي ٤٢٩ هـ:

تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، السعادة بمصر ١٩٥٦ م.

فهرس موضوعات الجزء الرابع

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم